


KÖPRÜLÜ KÜT.
496
M. ASIM BY.

597

حاشية على المطول

لحسن چلبي

ال صور الاصغار

حسن چلبي

حاشيه على المطول

لحسن چلبی



٤٩٦

غزل نائلی

هوای عشقله اولوب کوی یاره [illegible] کسیدر
نسیم صبحه رفیقیز [illegible]
[illegible] زنده [illegible]
زکات [illegible]
طریق فاقه [illegible]
[illegible] بلغنی [illegible]
ابدیده قند لبك [illegible]
دیار مصره [illegible]
[illegible] کرسی [illegible]
[illegible]

م

الحمد لله الذي شرح صدور ارباب الاذهان، لايضاح معاني الكلم ببديع البيان، ونور قلوب
اصحاب التحقيق والتبيان لتنوير مباني الحكم باوفق البرهان، أطيب نسيم هبت على مشام قلوب
العالمين نسيم توحيده، واعذب تسنيم صبت على عطاش عقول العالمين تسنيم تمجيده
فسبحانه من حكيم دبر امور عباده على طبق مقتضى الحال وتلاشى دون احصاء آلائه لسان
التفصيل والاجمال، والصلوة والسلام الاتمان الاكملان على السيد المتسلسل من سلالة
عدنان، المبعوث بكتاب اعجز ببلاغته مصاقع خطباء قحطان محمد سيد الاخيار قاطبة
ومظهر الكل من الطاف رحمن، لولا جناب حبيب الله ما برز في الكون سلسلة حقت
بامكان عليه سلام الله ما سح وابل، وما نحت بريح شوق عذبة البان وعلى آله واصحابه
رماة حلقة الفصاحة والبيان، وحماة طرق الهداية والتبيان، الذين هم بدور معالم الدين
وشموس عوالم الايمان، ما خضلت خدود رياض الحزن بالتهتان، اعلموا معاشر طلاب
اليقين، سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين، ان ارفع معارج كمالات نوع الانسان على ما اطبق
عليه ابناء كل زمان، هو التحلي باصناف العلوم، وانواع العرفان، والاحاطة على فنيها من
النكت بالاتقان، فانما اشرف ما يتشرف به هم الامم وارفع ما يرفعه الامم على القمم، وان فن
البلاغة من بينها محتو على اسباب النجاح، ومنطو على قواعد الفلاح، اذ غاية الفوز
بالسعادة العظمى من التصديق باعجاز كلام الله ونهاية الوصول الى الدولة الكبرى من
الاذعان بنبوة رسول الله، وقد صنف فيه كتب تتباهى بعطاء اهتمامها الارواح، ولا كالشرح
المشهور لتلخيص المفتاح، فانه كتاب اعترف بسمو منزلته الحاسدون، واذعن لعلو
مرتبته المعاندون، وكيف لا وقد انطوى على زبدة نتائج انظار المتقدمين، واحتوى

على

على خلاصة ابكار افكار المتأخرين، وهو كالشمس لا يخفى بكل مكان، ولذا سار بذكره
الركبان، ولله در من قال وحبّر المقال، ما صنف الناس في علم وما جمعوا مثل المطول
في ضبط وايجاز، لو ادعى قصبات السبق صاحبه كفى به آية ولو دعى باعجاز، وفضلاء
الدهور بعد الفاضل المحشي وان سروا اعناق الهمم اليه، وسودوا وجوه الاوراق
للحواشي عليه، الا انهم لم يأتوا بما فيه شفاء لعليل، او رواء لغليل، فمنهم من يجمع تارة ذيلا
صوابا ويرد اخرى، ويخال جوابا، ويجد اذا كشفنا عن وجهه غطاء كسراب بقيعة
يحسبه الظمآن ماء، ومنهم من طبع على اللفاء او جبل طينته من المراء فخرج الشهد
بالسم، واكل الشعير وذم، ومنهم وجدود من خجل الصباح اذابلا من بعد ما انتشر له
الاضواء، ما قال ان الشمس ليس بطالع، بل ان عينا الكمه عمياء، واما الفاضل المحشي
وان كان ممن لا يشق غباره، ولا يخفى على احد مقداره، وكان هو والشارح المحقق كتوأمين
تراضعا بلبن، ورتعا من كلاء العلوم في عشب اخصب من نعمان جزاهما الله عنا بالاء
وتبواهما اعلى غرفات الجنان، الا انه لم يبل الا القليل من القليل، ولم يبق غير العليل من
الرعيل، هذا واني منذ حشى الشغف بالعروض الى اقتحام مدارج الفضايل على ارتضاع اخلاف
تحقيقات الاواخر والاوايل، وكنت حريصا كل الهمة على الاستقصاء فوائد قلق الو عبر
في ان اوفي كيلي من فرائده تاقا الى استطلاع طلوع بدايع رموزه توق الغليل الى ماء
صداء، شوقا الى استكشاف كنه ودايع كنوزه شوق العليل الى العافية والشفاء، متفوقا
لاستنشاق حقايقه افاويق الجهود، متخطيا في درك دقايقه كل حد من الجد معهود
حايما حول حماه من قطرها الى ان فزت بما ربته بقرطيها، فوقفت على غثه وسمينه
وعرفت ما يتعلق الملقى من يمينه، وقد كنت قدما علقت على بعض اعجاز الفصاحة

والبلاغة انموذجا ما استعذبته من الافاضل، والتقطته من كلام الاوايل، او سمح به الخاطر
الفاتر وسنح للنظر القاصر، فافاض مصنفوا اخواننا في الاستغراب، وقالوا ان هذا الشيء عجاب
ووضعوا ما كتبته على الراس والعين، ورا والتمامه على فرض العين، لكن لم اجد نفسي لذلك
حركة نشيطة بل عزمة مستنشيطة لا لعجز في شانه او قصور في بيانه، كيف والبيان انا
ابو عذره ومقتضب حلوه ومره، بل لما اري عليه طباع ابناء الزمان من الميل الى اللدد
والعناد، وظهور البغي بينهم والفساد، فان جلهم بل كلهم لم يتحلوا عن الخواص على الانصاف
فتحلوا بانوار الهدايات، بل اسوا اقسام العوام، بسمة الاعتساف فتناموا في عمايات
الغوايات، اما الخيام فانها كخيامهم، واري نساء الحي غير نسائها، ولان هذا العلم قد
نضب ماؤه، وانتقص رواوه، واتخذ ظهريا، وصار طلبه شيئا فريا، لم يبق من اوطانه
الا دمنة لم تكلم من ام اوفي، ولا يري من سكانه الا اخرب ببلدح عجف نظم، اين الذين عهدتهم
من سادة غر واين اولئك الاقوام، عفت الرياء وزال عنها اهلها، فكانما وكانهم
احلام، وكلما كررت مدافعة مرة بعد اخرى، لاشتغالي بما هو اهم واحرى، توالت منهم الالتماس
والسؤال ولم يبق للمطل والمدافعة متسع ومجال، فاجبتهم ليأسوالهم، وتتابع الخطوب
يقتضي الاحجام، واخذت في تحرير ما سنح لي وتوزع القلب يمنع الاقدام، ولا معين من الاذكياء
من بعد، ولا من الاصحاب من يمنع ويرد، مفرغا ما جمعت في قالب الحسن والكمال،
موجها مقاصد الكتاب التوجيه الذي هو السحر الحلال، في عالم القيل والقال مستمدا من روحانية
الاسلاف الكرام، بوايم الله وآبائنا دار السلام، مقتبسا من انوارهم مستفيضا من شعشعة
اشعة افهامهم كالبحر يسقيه السحاب وماله، فضل عليه لانه من مائه، وظني ان لا يعد
مذاهبا بين الانام فانه ليس اول قارورة كسرت في الاسلام، ولا الاعتراض على

على من ملك القلم والمداد في تحرير ما يفصل به الصلاح لا الفساد على ان خلق الزمان عن
حد ليس يغشاه المهرة الاعلام، مع النحو جرآني على هذا المرام، وقد شرطت على نفسي
ان لا اعيد ذكر ما حققه الفاضل المحشي حذرا من الاملال، الا ان يكون محل بحث و
واشكال، وان اشير الى ما وقع من ارباب الحواشي من وجوه الاختلال بقدر
بالضرورة اليه دعتني وفي المثل لو ذات سوار لطمتني، وان لا انقل من كتب الاسلاف
مثل دلايل الاعجاز والكشاف، الا ما رأيته فيما يعني، ومن انكر فالرجوع اليها بينه وبين
وسيجد الفايض في ضجه، والساير في نهجه، ما اودعته من فرايد الفوايد ومهدت فيه من
موايد العوايد، وان كان ذو سن في ريب فليات، بحديث مثله او ليمت بغيظ في جهله
فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، ولما التق تمامه، وفض بالا ختتام
ختامه، طرزت ديباجته باسم من صعد سماء الاقبال، وخضعت لدولته القاهرة
اعناق الصناديد والاقيال، رافع الغزاة قامع الطغاة، حامي حوزة الاسلام بالصارم
الصمصام، ماحي نقوش النفي عن صفحات الايام، جاذب اروقه على منب الصلاح، نافذا صليت
حرمة البراق، مشير بقاع الردي على رؤوس العدي، الجدا في سلب عنه السباق، مرغم
انوف الفراعين، بعفو تيجان الخواقين، مستعبد ارباب الالباب، مغمد الغضب القضاب
في قراب الرقاب، رافع رايات العلم والكمال، بعد انتكاسها، مصر رباع الفضل والافضال
عقب اندراسها، سلطان سلاطين العالم، المقبل بربقة رقيته رقبة ولاة الامم، من طوايف
العرب والعجم، ملك بكيك سنوع منزل قدره زهر الكواكب منه صف نعال، كهف الندى
ليث الجامع ماريان اذا دعت الملوك نزال، وله موقف جم يعلو بها دين الاله القادر المتعالي
نفى فراتم اعز سميدع عم الوري بالفضل والافضال، وهو الامام المستضيء بجوده

من فى ظلام تشتت الاحوال، سلطان امال الخافقين محمد، فى جمل الاسماء والافعال لازال منشور الهدى منصوره، مالح وسمي على الاطلاع، وهامو الاحضره السلطان الاعظم والخاقان الاكرم، ناصب رايات الفضل على قنة القبة الخضراء، اوناسخ آيات البدل على جبهة الاكليل والجوزاء، ملجاء سلاطين العالم بالاستحقاق، مخزا ساطين الملوك فى الافاق، الملك المنصور المؤيد ابو الفتح، سلطان محمد خلد الله سبحانه، معقودا بالعدل سلطانه، وافاض على العالمين بره واحسانه، وابد لواء خلافته معقودا بالعهود، وربط اطناب خيام سلطنته باوتاد الخلود، ومنادعاء فيه للخلق راحه، وامن من الافات والنكبات، العفته وانا المريد بجهد، لا داء سكر البعض من الاية، ما فاتني احسانه، لكنني اجتلب الاضواء من نعماية، فان روجه فلك من محض الطافه الجديد، وعين الرضا عن كل عيب كليلة، والامن قلة بضاعتي، وفراسة صناعتي، والماموله من الاذكياء المتحلين بحلى الانصاف المتخلين عن رذيلتي البغي والاعتساف، اذا عثروا على شيء زلت فيه القدم، اوطغى به القلم، ان يعجزوا ان لكل جواد كبوة، ولكل صارم نبوة، وان من صنف فقد استهدف، ومن ذا الذي يرضى سجاياه كلها، كفى المرء نبلا ان يعد معايبه على انى اقول ان الناس غطوا تغطيت عنهم، وان بحثوا عني ففيهم مباحث، والمؤل من جانب الجلال الفياض لارفع النوال ان ينفع به المحصلين ويجعله ذخرا ليوم الدين، انه ولى الحنان، ومفيض الجزان وهو حسبي ونعم الوكيل، الحمد لله رب العالمين، والصلوة على محمد واله اجمعين

الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان، الاقرب الى الفهم ان الملك بالالهام فى هذا المقام معناه اللغوى وهو الاعلام مطلقا لاحتياج ارادة معناه العرفي اعنى القاء الخير فى قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف وبحقايق المعاني مسائل الفن الاول اما يحمل

يحمل الحقيقة على المعنى اللغوى الذي نذكره اوحملها على ما به الشئ هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله وعد الموضوع والمبادي جزءا منه مسامحة فالاضافة على الوجهين بيانية لكن جمع الحقايق على الوجه الثاني ان حقيقة العلم جميع مسائله لا جمع منها لا يخلو عن تكلف والبناء على جواز تبدل علم المعاني بحسب الازمان وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسائل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ما سوله عالم بالمعاني على ان المعاني عبارة عن المسائل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني ادعى نقل حقيقته باعتبار الحال تعسف ظ وبدقايق البيان مسائل الفن الثاني دقايق صار دقيقا اى غامضا واصل الدقة ضد الغلظ وفى الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان، الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف فى الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصص الدقايق بالبيان ما سيأتي فى مفتتح الفن الاول من ان فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعاني وانه منه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكر الفنين الاخرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشأنه لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه يجيء ان بعضهم يسمي البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا او اشار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب اولان وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما يعتد بها بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست فى المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق المعاني الامور الثابتة او المثبتة لا التي هي الصور الذهنية مطلقا من حق الشئ اوحققته وبالبيان ما به يظهر تلك الصور اعنى المنطق المعرب عما فى الضمير فان البيان فى الاصل مصدر بان الشئ اى ظهر

والفرق بينهما ان اللفظ في التوجيه الثاني لا يراد به الا المعنى الواحد واما صورة التضمين فهو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف فلم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه يتضمنه اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره كان حصل في ضمنه

ولهذا افرده مع ان اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ لما يتلفظ
فيما منه يكون المهام حقايق المعاني اي استفاضة من الدقة والمهام دقايق البيان
بالافاضة للطالبين فيناسب مفتتح التاليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص في الاشعار
بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على
معانيها اظهر من جعلها صفة للعقود الذهنية من حيث هي هي وان جاز هو ايضا وذلك واضح
وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان الاصل في لفظ التخصيص والمخصوص
وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال خص
المال بزيد اي المال له دون غيره لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة
وهو المراد ههنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى
التمييز والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والبدايع جمع
بديعة بمعنى غريبة والايادي جمع الايدي وهي الجارحة المخصوصة يستعمل في النعمة مجازا
مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وقيل
مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي
يرد عليه ان اصل يد يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم ان الشايع استعمال
الايادي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو العلا وقال الاخفش قد
يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل
مجازا فيها والروايع اما جمع رايعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني الشيء
اي اعجبني او من الريع بمعنى النماء والزيادة فكانه مبني على تاويل الاحسان بالعطية او
الاحسانات واما جمع رايع اجراء له مجرى الاسماء على انه قد ذكر في ايضاح المفصل وغيره

ان

ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل والاضافة في الموضعين
بيانية بمعنى من كما في جرد قطيفة وخاتم فضة واقتر الاحسان رعاية للسجع مع
وقوع المصدر على القليل والكثير اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال
الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق الصواب
والباء للسببية والنظام في الاصل ما ينظم به اللؤلؤ والمراد ههنا ما ينتظم به امور العالم
والوفق من الموافقة يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال
ما له الامر وان كان او الحاضر من الزمان واللام فيه يغني غناء الاضافة او عوض عن
المضاف اليه اي حال العالم على اختلاف الرايين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمته اما استيناف
جوابا عن سؤال نشأ من الكلام السابق كانه قيل لم الهمنا حقايق المعاني وتوجيه
الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك الاتقان يقتضي الهام حقايق المعاني ودقايق
البيان كما لا يخفى او بدل من الهمنا بدل الاشتمال ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط
كما سياتي ان شاء الله تعالى فترك العطف على الاول لكونها كالمتصلة بما قبلها ففصلت وفصل
الجواب عن السؤال وعلى الثاني لكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف لاقتضائه
المغايرة المفتقرة الى الربط ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف
كيلا تشعر بالتبعية المخلة بالمقصود اعني كون كل من الامرين محمودا عليه بالاستقلال
واورد برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال الايراد الادخال يقال اورده
فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود الاشراف على الماء سواء دخله او لم يدخل
والرافة الرحمة والفرق جمع فرقة وهي الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الاناسي والافضال الاحسان
واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء او لامية

تشبيها له بالفضاء المشتمل على الطرق والصلوة على نبيه محمد النبي فعيل بمعنى فاعل من
النبأ وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه نبأء كعلماء كما في قوله يا خاتم النبآء
الكل مرسل ويجمع ايضا على انبياء او بمعنى مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع ومنه يقال
تنباء فلان اذا ارتفع وعلا وقيل النبي هو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة
لنص بعضهم بان العلم لا ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة
في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة
او عطف بيان وربكم خبرا اغايح بناء على تاويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا
فمجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه
وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوايل الكشاف بان
هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة
ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلي هنا ايضاح الصفة السابقة وتقويه
نسبته بنبع والبدلية تستدعي العكس خبر من نبع صفة لمحمد لا لنبيه والا لتقدم على عطف
البيان كما هو القانون والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات
الثلث في عين المضارع نبوعا اي خرج والينبوع عين الماء والضيضي الاصل
وكذا الضوء ضوء والبوبو وعن بعضهم ضيضي على وزن قنديل والكرم ايثار الغير
بالخير والسماحة الجود والنبوغ بالغين المعجمة الظهور والدوحة الشجرة العظيمة
من اي شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن
كذا في الصحاح وفي شرح المقامات لابن الانباري اللسن الفصاحة في الشر
ولا يقال ذلك في الخير والله اعلم ثم الاضافة في ضيضي الكرم ودوحة اللسن لامية ان

ان اريد بالمضافين آدم او ابراهيم او اسماعيل عليهم السلام بيانية ان قصد
المبالغة تلألأ اي لمع والغرة في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
استعير لكل واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع
والصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا
الاعتبار ان الواقع امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس
فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء بجعله اصلا في التحقق فكان اولى باسم الحق الذي هو
بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجب الاتباع واما تخصيص
الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى
الاصلي للصدق وهو الانباء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان
ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول عم لكن كمال وضوحه انما هو برواية
الآل والاصحاب وارائهم واجماعاتهم ثم لا يخفى ما في الكلام من الاستعارات المكنية
والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية توصل راكبها الى المرام واثبت له
لازم المشبه به اعني الغرة وللغرة ما يلايم معناها الحقيقي اعني التلألؤ والاشراق
الاضاءة والدين وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات
والاضمحلال الزوال والانكشاف والدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف الحق
والمراد به الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة
لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل
الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء
عارض واليقين العلم بزوال الشك ولذلك لا يوصف به الباري تعالى ثم لا يخفى

ماني هذه الفقرة ايضا من اللطايف المذكورة في الاولى فتامل واستخرج وبعد
من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا حذف منه اما وجعل الواو
مكانه رومًا للاختصار مع الربط الصوري ولهذا لزم الفاء بعده او الفاء على توهم
اما واحق بمعنى اليق وللاستيجاب الاحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد
بالمعارف والعلوم التصديقات والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات او
ادراك المركبات والبسايط او العطف تفسيري والتصدي التعرض للشيء بالاقبال عليه
والظاهر ان المراد بالتصدي للاحاطة ما يتبعه اعني تحصيلها والاتصاف بهما لا مجرد
الاقدام المقابل للاحجام فان قلت كيف جاز عطف والتصدي وهو خبر في المعنى
عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التحلي وهو خبر عن المعطوف عليه اعني احق
الفضايل قلت بل كل من الجزئين المتعاطفين خبر عن كل من الذين اخبر عنهما ولو سلم
فوجه العطف انه في المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر الى من الالبس
ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف في نظير قولك
زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولا بد
في مثله من اعتبار التقديم والتاخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف
عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعله لتاكيد لصوق الخبر
بالمخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو
مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا
الاعتبار المذكور بالنسبة اليه والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل
ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ام لا والاول هو المسمى

با

7

بالصناعة في عرف العامة وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة له
والنكت جمع النكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب
فاثر فيها بقضيب او نحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او لمقارنته له غالبا ويقال
لها اللطيفة اذا كان تاثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط لا سيما علم البيان
لا لنفي الجنس وسي مثل وزنا ومعنى واصله سوي او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا
اما مجرور على انه مضاف اليه وما زايدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما
وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان او مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة
صلة ان جعلت ما موصولة صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه
لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي او منصوب على التقدير اعني
او على انه تمييز ان كان نكرة لان ما بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء في الوجهين
فعلم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف
عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود من العلوم فان التحلي بحقايقه احق بالتقديم
من التحلي بحقايق غيره وعنده ما خبر لا وبليه قطعت عن الاضافة من غير عوض قيل
ويكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة على انه يحتمل ان يكون قد رجع
قول سيبويه في لا رجل قايم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية وقد يخفف
منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
اي لا تفتؤ وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سواها مقام لا سيما والواو
التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية ذكره
الرضي وقيل حالية ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته
بالحكم المقدم

باحكم المتقدم والافليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لاسيما وينقل من معناها
الاجمال اي خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد
شجاع ولاسيما راكبا فمعناه وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي
واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لاسيما وهو راكب والواو
للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لاسيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء
الواو قبلها لحن الكنز المراد بعلم المعاني البيان والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل
من الاطلاع ونظم القران على ما سياتي تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات
حسب ما يقتضيه العقل رايق معجب وموصفه كشاف وكونه جزء بعد جزء بعيد اذ لا
كون قولنا فانه رايق عله لما قبله والثاني ويكشف اللفظ اي ما له وقيل التاويل بيان
احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم والاول يتعلق بالدراية ولهذا اضاف
اليه الدقايق والثاني بالرواية قيل التفسير بيان ما يحتمل اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل
بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فوجه اضافة الدقايق الى التاويل على هذا اظهر فايق عالي
تبيان مصدر بني على الشذوذ اذ القياس فتح التاء ولم يجئ بالكسر الا تبيان وتلقاء
وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب وقريب
منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى
ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين وكذا نظايره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء
الكتب المصنفة في العربية او على تقدير مضاف اي ذو تبيان وكذا نظايره بل هي باقية
على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم
اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القراين لمجيئها على نهج التعديد والمراد

بد

بدلايل الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القران والمعالم جمع
معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي ينصب فيه العلامة
على الشيء وكونه ايضاحا لمعالم الاعجاز بيانه النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل
كقوله تعالى وكلم في القصاص حيوة واقواله باقار الفصاحة الاطناب والمساواة او
ما يعمها وغيرها مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف
العام على الخاص تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي
النهاية يقال لخصت القول اذا اقتصرت فيه واخترت منه ما يحتاج اليه ومنها التفسير احب
واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله تعالى المشكل
ولهذا اضاف الغوامض اليه مع اتحاد معنى المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة
تنبيه على المبالغة في الاشكال كما ان في امثاله من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة
في الخيارية والمعضل من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدى لوجهه او اعضلني
فلان اعياني امره يتعدى ولا يتعدى والغوص النزول تحت الماء يقال غاص في الماء
وانما عداه ههنا بعلى لتضمنه معنى الاطلاع والفوايد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفيه تشبيه
الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقايق باستخراج الدر من قعر البحر استصعاب
ولا يخلو لفظ التقريب عن الاشارة الى ذلك فو اعلاه كما فيه تاكيد لما سبق او استيناف
والضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت النار ضوءا وضوءا واضاءت
مثله واضاءته يتعدى ولا يتعدى والمصباح في الاصل السراج والمراد به ههنا العقل
العاقل والحركات الفكرية الشبيهة بالمصباح وقوله الى انوار التاويل متعلق بضوء
المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء او بمقدر اي المصباح الموصل وموصلا

ويجعل طريق الوصول الى انوار التاويل مظلما محتاجا الى مصباح مضئ يهتدى به
اليهما مناسب لاضافة الدقايق اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد
وهو موضع الورود اى الماء والالتهاب التوقد والاكباد جمع الكبد والكبد ككا
لكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كفخذ والى اسرار متعلق بالالتهاب لتضمنه معنى
الاشتياق والالباب جمع اللب وهو خلاصة كل شئ وصفى اى كثر وتم والاظهر ان المراد
بافانين تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها ومزاياها لا المعانى الوضعية فقط ومعانى الاصل
بقايا من رسم الخ وكثر نماؤها بهذا العلم بالنظر الينا عذب اى طاب العباب بالضم معظم
الماء وعباب الجو وسط واساليب التنزيل انواعه كالظاهر والنص والخفى والمشكل وغيرها
وبحار الاساليب كلجين الماء والصفاء بالمد خلاف الكدر والحصر المستفاد من تقديم الظرف
فى الفقرتين اضافى بالقياس الى سابر العلوم فقوله لا يدرك الواصف المطري خصايصه
البيت اعتذار عن الاقتصار فى مدح الفن على هذا القدر والمطري اسم فاعل من الاطراء
وهو المبالغة فى المدح والخصايص جمع خصيصة وهى الفضيلة والسبق التقدم وما فى ما
وصف مصدرية وما زعم السهيلي من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فتقول اعجبنى
ما تفعل ولا تقول اعجبنى ما تخرج غلط شهد به تتبع موارد الكتاب المجيد وموصولة
بتقديره وكالتقدير فى الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش وابى بكر لا يجوز
ان يعود اليها ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما فى قوله تعالى واتبع الذين ظلموا
ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجع الضمير المجرور اليها كما زعمه ابن هشام واعترض به عليه
بل مبنى على انه عايد الى الظلم المفهوم من ظلموا اوفق للمصاحبة مثل خرج على فقومه فى زينته
والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف فى وصفا للاشباع والمعنى ان

ان الواصف المبالغ لا يدرك فضايله وان كان مترقيا عن كل وصف الى آخر اي وان
وصل الى غير النهاية ثم لا يخفى ما فى هذا القراين من المحسنات البديعة من التجنيس والطباق
والايهام وغيرها ثم انه قد وقع معطوف على قوله فانه كشاف وثم للاستبعاد ومضمون
الجملة الثانية اعنى وقوع هذا الفن فى ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى
وهو اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما فى قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وذكر
الايدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسراء جمع اسير كالعظماء جمع عظيم من الاسر
وهو القد سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد يقال اسرت الرجل اسرا واسارا
فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واساري ويقال هذا لك باسره اى بقده ثم استعمل
فى معنى بكله لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء
وكسره من افعال المقاربة والتعاطي التناول اعنى الاخذ باليد فهو مناسب لقوله
فى ايدي جماعة وفيه تاكيد لا مانتهم والتوثيق الاحكام والتسديد التوفيق للسداد
وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث اسراء التقليد
ولهذا اتى بالفاء لان موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل فى قوله تعالى ونادي نوح
ربه فقال الآية يجومون اي يرزون ترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفقوا
او صفة جماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف يتعاطونه من غير توثيق
فاجاب به فان الاستيناف البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة
كما ستعرف فى بحث الفصل والوصل وبهذا تبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا
من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا فجوابا عن سؤال عن
حال الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف
البياني

بناءً على ان سائلا لو سال لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لايسمعون لم يستقم غير
سديد والتحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه
بالعبارة والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله عم عن قيل
وقال وعن الفراء انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كانا عليهما من البناء
ومعنى الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اى كثرة الكلام ومعنى دورانهم حول
القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء الى تحقيق المرام والمقام والحال
اصطلاحان لهذا الفن وستعرف معناهما والفرق بينهما والربقة على ما في شرح المفتاح
للشريف وغيره حبل فيه عدة عرى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما
من كتب اللغة الربقة الواحدة من العروة وفي الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع
ربق وارباق ورباق واما الحبل المذكور فهو الربق على وزن الرفق ثم ربقة التقليد
كلجين الماء او مكنية وتخييلية بان يشبه التقليد بشخص له ربقة تشتمل بها بهيمة ليس له
اى يرعى وتقييد السرح ههنا بالهامة والاطلاق ليس على ما ينبغي بل الاولى تقييده بالسوم
في الصحاح سامت الماشية تسوم سوما اى رعت واسمتها انا اى اخرجتها الى المرعى نعم
قد يجيء السرح متعديا لكن المذكور ههنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهي
موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض التحقيق
كلجين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية والاحداق جمع حدقة وهي
السواد الاعظم للعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم
عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء ولايتجاوزون الى التعقل لحقايق فيها
المقصود وهو المبالغة في الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقايق التعقل
في

في ضمايرهم اى عنه لا يخفى ان مآل الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب
واحد بل في الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والتفكر
يعلمون الحقايق علم اليقين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد ان يكون هذا داخل
في الذم بما ذكره هذا القايل فتامل والغشاوة الغطاء والتعصب من العصبية بمعنى الحماية
وغشاوة التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصاير جمع البصيرة وهي في القلب
بمنزلة البصر في الرأس شبهها بالمرايا او بابصار حال بينها وبين مدركاتها حائل فاثبت
لها الغشاوة والانطباع الانتقاش والضمير في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق على
محله وهو القلب كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طائفة من مالك تبعثها للتجارة
واللجاج التمادي في الخصومة وقد لج بالكسر يلج لجاجة ولجاجا والعناد والمكابرة
في الصحاح عاند معاندة وعنادا عارضه وجل الشيء معظمه والصناعة الحرفة والانحراف
الميل والمنهج الطريق الواضح والرشد خلاف الغي وهيهات اى اذا كان حالهم ما ذكر بعد
تنبههم ومواسم فعل يجوز في آخره الفتح والكسر والضم بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا
جمعهما قول فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق مواصل وما نقل
صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعمال الا مكررا منقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم
ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو والرمي في الاصل الاشارة بالحاجب
فلا يخفى حسن وصفه بالدقة والشان الامر والحال والتفطن التفهم واللمح الابصار
بنظر خفيف من غير امعان والمراد بها ههنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية
عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم ايثار او على الواو في قوله او التفطن ليفيد
عموم النفي كما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا وانى بعد ما قضيت شروع

في التانيث كوقفة ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول هيهاه والفها منقلوبة عن ياء
لان اصلها هيهية من المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هيهيات
فحذف اللام والوقوف عليها بالتاء كمسلمات وهيهات صح

في سبب تصنيفه في الفن وانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه
وتصدير الجملة بان لكمال العناية بمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه واجلت
من الاجالة وهي الادارة واستودعته وديعة اذا استحفظته اياها والقداح جمع القدح
بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصل وايثارها على السهام مناسب بما سلف
من فضايل الفن لاشعاره بان التمام بهذا الفن او يحمول على التواضع شبه النظر بالسهام
فاضاف اليه المشبه به او شبهه بذي سهام فاثبتها له والاجالة كناية وتخييلا وترشيحا
والهم اسم لعقد القلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهي في الاصل من هممت الشيء
اي هممته اذا قصدته وفي الارتقاء متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهي المذهب والمسلك
شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقاء والفرط التجاوز عن الحد والشعف من شعفه
الحب اي احرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فقيل منزلته
على ان العبارة الشعف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعو
بحكم الاستقراء لكن المشهور فتح العين ثم المراد به ههنا شدة الحرص والترحل الانتقال
وكذا الرحلة والارتحال وخوارزم مملكة معروفة على جيحون فيها مدن كثيرة ككات وخيوق
ونحوهما والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيها يقال لها اركنج وهي التي قد اشتهرت الان
بخوارزم وفي خراسان بلدة اسمها ايضا جرجان بناه يزيد بن مهلب بن ابي صفرة فاتى فاتهم
الجرجانية بالخوارزم لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه والمحط المنزل من حط وهو الالقاء
والرحال جمع الرحل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولا يخفى ما في الترحل والرحال
من صنوف شبه الاشتقاق والمخيم موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اي اقام به والبوائق
جمع بائقة وهي الداهية والحراسة الحفظ والطوارق البوائق الحادثة في الليل من طرق

فلان

فلان اذا جاء بليل خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما تحدث بالليل والتحرز منها
فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس بتثنية الحدث
بمعنى الليل والنهار كما يتوهم ولذا لم يقل طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما فتشمر معطوف
على مقدر اي نزلت ههنا فتشمرت يقال شمر ازاره اي رفع والجد الاجتهاد في الامور يقول
منه جد في الامور يجد بكسر العين وضمها واجد مثله وساق الجد مكنية وتخييلية وتشمر
ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى اقتناء متعلق بتشمرت بتضمينه معنى الميل
اي تشمرت عن ساق الجد مايلا الى اقتناء او ملتفتا مشمرا عن ساق الجد الى اقتناء وتعلقه
بالجد جايز ايضا بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب والذخائر جمع ذخيرة وهي ما يدخر
لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والاقتلاذ الاقتطاع والاناسي جمع انسان العين
وهو المثال الذي يرى في سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس
صرفت اي بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقولهم الحايض تقعد شطر عمرها على تسمية
البعض شطرا توسعا في الكلام كذا في الراموز وفي اراجع ان لقيا ان الرجوع من
الطرفين وفضله على قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي وعلاء
الدين السغناقي وبهاء الدين الحلواني والحور الجمع والقصب جمع القصبة والسبق التقدم
والمضمار الميدان وكانت عادة العرب في تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة في اخر
الميدان فمن اخذه بعد وفرسه يعد سابقا وكان له الفضل والنفل فاستعمل كناية
عن الكاف فاق من الفنون والحذاق جمع حاذق وما امر في صفحة وكثيرا ما نصب
على الظرف وما للتاكيد بمعنى الكثرة والعامل ما يليه واسم كان ضمير الشان والجملة خبره
او على المصدر اي يخالج حينا كثيرا او مخالجة كثيرة تخالج مفاعلة بمعنى الفعل كما في

من خلجه يخلجه خلجا اذا جذبه وانتزعه كان اطلاقه على حقايق لحمنتز مع احتياجه الى
النزع يقتضي بجيث لا يقدر على امساك نفسه او باق على معناه الظاهر اى ينازع كان
ماذكر بحركة وما عاناه من شدايد الزمان يتثبط في ابرامه وخالج قلبي امرأى نازعني منه
فكر فيها هذين الوجهين ان الشرح فاعل يخالج وقلبي مفعوله وقد يعبر المخالجة بالتحرك
والاضطراب في قلبي فاعل يخالج وان الشرح ظرف بتقدير في او بالعكس اذا جوز حذف
في في الظرف المجازي او يكون احدهما مفعول يخالج بطريق حذف في وايصال الفعل الى معمولها
والمنسوب صفة الكتاب او صفة تلخيص والامام الذي يقتدى به والجمع امام ايضا
ذكره في القاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان ماذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما
في قوله تعالى وجعلنا للمتقين اماما محل لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل
أئممة على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف وكسره من يقتدى به
والتحري في العلم وعن التعمق فيه والتوسع ودمثق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين
قصبة الشام والشآبيب جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر والغفران والمغفرة
التغطية والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس العذاب فكانه تعالى غطاه حفظا
له عنه والفراديس جمع فردوس وهي الحديقة وقيل العنب واصل الاصل هو البستان الذي
يجمع الكرم والنخل والمراد هنا اعلى درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان
ومنه الجنان والعرب يسمي النخيل جنة قيل المراد بالاصول الدلايل يعني ان الاصل ما
يبتني عليه الشيء وبالقواعد المسايل والتراد فخاحاويا جامعا والعوايد جمع عايدة وهي
المنفعة محتويا قال الجوهري حواه يحويه اي جمعه واحتواه مثله وتقديته بعلي لتضمين
معنى الاشتمال والانطواء مطاوع طوي يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته بعلى

كتعرية

كتعرية الاحتواء ثم المنضوبات بعد قوله مختصرا اما اوصاف متوالية او احوال مترادفة
او متداخلة والخمايل جمع خميلة وهي ما يوقع في الخيال يعني به الامارات والسحر الاخذة وكل
ما لطف ودق ماخذه فهو سحر والبيت للوطواط اوله كتابك صدر الادب يحكي حديقة
مكللة الاطراف باللطف والبر والروض جمع روضة وقد سبق بيانها والمنى جمع منية وهي المطلوب
والعقد بالكسر القلادة والدرر جمع درة وهي اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودران وكان
يعوقني معطوف على كان يخالج والعوق المنع وذلك اشارة الى ان الشرح والتعطيل التفو
والمناس جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهده
شيئا اى تعرف والمراد بها العلماء او المدارس او الكتب والمصادر جمع المصدر من الصدر
بفتحتين وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر والموارد المعلمون والمتعلمون وترامى اليه
بحال اثاره عفت اى اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من آثار الدار اشفت
اى اشرفت وزنت وشموس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم العربية
التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول ضد الشهرة تلفظ
على الشيء اذا تحسر والانف راس الاغار والتنافس اظهار الحسد والاذكياء جمع الذكي من
الذكاء وهو حدة الفؤاد وهكذا يذهب الزمان يريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل
والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر بل هو متحقق ودروس الاثر عفاؤه
وانمحاؤه يقال درس الرسم ودرسته الريح يتعدي ولا يتعدي وفي اكثر النسخ على العبر
بعد قوله يذهب الزمان وهو بفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسرها جمع عبرة وهو
اسم من الاعتبار والمحفوظ لكن الظاهر انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصد به
موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسة من قصيدة لرجل من بني سعد بن

اخاه مطلعها ابعدت من يومك الفرار فما جاوزت حيث انتهى بك القدر لو كان ينجي
من الردى حذر نجاك مما اصابك الحذر يرحمك الله من اخي ثقة ليس في صفوه كدر فمنكرا
ينب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر فاظهر ان الشارح قصد التضمين لكن لما رأيت
استدراكه لما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه انه مناف لما سبق من تعطيل
المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب يستغنى عن البيان والتوقف التمام
والتكثر والرغبة في الشيء ارادة المقارنة للرضاء من رغب بالكسر وان رغب اراده
لا من رغبت عن الشيء اذا لم ترده وزهدت فيه وكان تقديمه يجاء علا ملاحظة في الاستعلاء
وامتداد الاعناق تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل
والاظهر انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والنحو يجيء الجهة والجمل جمع جملة من الاجمال الذي
هو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع المفردات وارتباط بعضها
ببعض لا بتفصيلها احرموا على البناء للمفعول اي منعوا والتوفيق تهيئة اسباب الخير
وتنحية اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم واراد بالنقود
والاسرار المطوية النكات المنطوية فيه اذ لم يقع عليه الحرمان والخرائد جمع خريدة وهي
الحيية من النساء وهي الانسان انما العذراء واللؤلؤ التي لم تثقب شبهت بها المسائل
المشكلة في الاستتار والتركيب في احتمال للوجهين مثل قول الملص فيما بعد عن وجوه الاعجاز
استارها ويجيء الشارح بيانه نزل استيناف وجمع الفعل المسند الى ضمير البعض في المواضع
ميل الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال والحال والحالة
واحدة احوال الشيء وحالاته طرائقه الطرائق جمع طريقة ولها معان كثيرة واظ انها
ههنا بمعنى المذهب ولو كان طرقه كي يكون جمع طريق وهي السبيل تذكر وتؤنث لكان

اظهر

كما لا يخفى وبالجملة المراد بطرائق الفاظه وعباراته الموصلة الى المعاني وسلوكها حلها
والدليل المرشد فاضلوا كثيرا وضلوا الاظهر ان بعضهم ضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة
البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا
عن سواء السبيل اختلست استلبت جواب لما والاثناء جمع ثني واثناء الشيء تضاعيفه
وثني الجبل والوادي منعطفهما وتقول انفذت مثاني كتابي اي اطيه والغصص جمع غصة
وهي النوبة وما في ما تجرع مصدرية وتجرع الماء مثلا شربه شيئا فشيئا وكذا التوهم
وامثاله مما جاء من باب التفعل للعمل الحاصل على التجرع فوجوه دون خشم وانجم
بوان مانذ والغصص جمع غصة وهي الشجي اي كل شيء يتوقف في الحلق ولا ينحدر والانقحام
الدخول والسهر الارق ومضاجع النوم وموارد السهر مواضع ينبغي ان يسهر الطالب
فيها البغوص بالمقصود وجه الماء بالضم معظم ونجح الافكار كالمجاري الماء والانقاط اخذ الملقة
من الارض وفرائد الفكر نتائج الشبيهة بالدرر الكبيرة والمطارح جمع مطرح وهو المرمى
والنظر المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي والرجوع
عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في
مطارح الانظار لامية والبذل الاعطاء والجهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد
بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والممارسة المزاولة
واللام في ولقد تناهيت موطئة للقسم والتناهي البلوغ الى النهاية جرد ههنا جزء معناه
اعني البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع او الكلام من باب التجريد بجزء الجميع لزيادة
التاكيد كما في قولهم ابصرته بعيني واصغيت اليه باذني وامثالهما والتصفح التطرف الصفحات
والغاية مدى الشيء والجمع غايات والطاقة الوسع ثم جمعت عطف على اختلست ونعم لا يبعا

جمع مثل هذا الشرح المحتاج لما فراغ البال اى الفراغ عن اختلاس الفرص وتجرع الغصص
ويجوز ان يكون ثم للتراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز فى مثله الفاء نظرا الى تعقيب اول اجزائه
كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ
بعد نزول المطر لكنه يتم فى مدة فبالنظر الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر لما الانتهاء يصح ثم
يذلل اى يلين من الذل بالكسر وهو اللين والصعاب جمع صعب وهو نقيض الذلول والعويصات
جمع عويصة وهي ما يصعب والابية فعيلة من الاباء بمعنى ممتنعة والاضافة فى ذخاير
كنوزه معانيه كما ان المراد بطريق الوصول الالفاظ وشئ نفيس اى يرغب فيه ولنفس نفاسة
ونفاسة صار مرغوبا فيه وبابه ظرف والتوشيح فى الاصل الباس الوشاح وهو شئ يتخذ من
اديم عريضا ويرصع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقها وكشحها ويستعمل فى التزيين مطلقا
سبح جاد والفقر جمع فقرة بالكسر وهي خرزات الظهر المترتبة المتصلة بها الضلوع من
الجانبين وهي ايضا حلى يصاغ على هيئة خرزات الظهر ويطلق على اجود بيت فى القصيدة و
واجود قرينة فى الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر فى حسن الانتظام وعين التحقيق اى هو
التحقيق لا من الظن والتخمين او من خيار التحقيق ومحضه او من ينبوعه وهو خاطر الو
السيال او من ذهب التحقيق عشكت اعتصمت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة
الانصاف كمال التسوية واعطاء النصف والتجنب التباعد ومفعوله محذوف والبغي التعدي
والاعتساف الميل على غير الطريق والايماء الاشارة الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب
زل فى الطين اى زلق الاخذين اى الشارعين والتاني الاقتداء حظروا على بناء المفعول
اى منعوا وتحقيق الواجبات من قبيل الحذف والايصال اى من تحقيقها او على البناء
للفاعل اى حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت اى ما وجبت والسنة

قاد

بيانية والكنز المال المدفون فالحقيقة صفة كالكنوز والمراد بذخاير كنوزه

والتأويل في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف للتعدية او من الايالة والصرف فالتضعيف للتكثير
والمراد به ههنا صرف اللفظ الى ماله واما التفسير فهو مقلوب من التسفير وهو الكشف
وقال الراغب الاول اظهار المعقول والثاني ابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح
قال الرازي في شرح الكشاف بيان معاني القران اما بالنقل عن النبي عليه السلام او عن الصحابة رضي الله
تعالى عنهم وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التأويل وفيه بحث لان النقلين احد
المحتملات بالادلة العقلية خارج عن القسمين اذ لا بالنقل ولا بحسب قواعد العربية كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير ان المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا تدخل تحته المحالات وقال في
في الكواشي التأويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه اخر كلام الرازي والشارح في
شرحهما للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان التفسير قد يكون انزل اذ الرواية غالبا
بالاحاد والتأويل بالعرف المحكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان
يجاب بانه لما كانت الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم سميت تفسيرا لانها طريق
كشف المعلوم وسببه وان يحصل العلم للمروي له اما العرف عن الاخ فليس من حيث هو
طريق للعلم كذا في تفسير الفاتحة للمحقق وحاصله ان التسمية بالتفسير والتأويل
ناظرة الى الطريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير انزل من التأويل
وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا والتأويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا
فوجه اضافة الدقايق الى التأويل على هذا الظاهر واعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ
الذي له مبنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا راد به خارج عن القسمين والجواب ان
المنقسم اليها هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبني تحصيل الحاصل وذلك مخرج عن التقسيم
سحه صح صلح

بيانية والكثر امال الملفوف فالحقه صفة كانشوة وا بدنحابر كنوزه

الطريقة والمضاف محذوف اي سلوك سنتهم والمراد من عدم قرض سلوك سنتهم تحريمه
بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا اي يبغضه ولا اعلم في البلد من فلان اي
ما اعلم من كل من فيه ثم في الجمع بين الرفض والسنة والجماعة والفرض والواجب والحظ
صنعة من اعان النظير مع الايهام وحين ظرف مضاف ليا ما بعده عامله رماني والجملة
عطف على جمعت فان قلت اين العايد الى حين في الجملة المضاف اليها قلت مي لا يحتاج
الى الرابط لكونها مئولة بالمصدر صرح به في شرح الرضي واما قوله مضت سنة لعام
ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان فنادر فهذا الحكم خفي على اكثر النحاة فالصواب
في مثل قولك اعجبني يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثله اجمع
وما يتصرف منه في باب التوكيد فانه يجب تجريده من ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم
باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس والمعنى
جاؤا بجماعتهم كذا في مغني اللبيب ورماني الدهر مجاز عقلي والارزاء بتقديم الراء
المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برماني
وجعله حالا من ضمير المتكلم وهم والغطا الغطاء وكذا الفطوة باحركات الثلث والعين
المعجمة مع سكون الشين والنبال جمع نبل وهي السهام وهي مؤنثة لا واحد لها من
لفظها وقد يجمع على انبال والنابل عاملها والنبال صاحبها وانما قال اولا رماني
وثانيا فؤادي ايماء الى ان المرمي بالحوادث ظاهرا هو الشخص لكن المصاب حقيقة هو
القلب وفي اختيار اذا في اذا اصابتني ايذان بتحقق وقوع المصيبة واختيار سهام
على سهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال
جمع نصل وهي حديد السهم والسيف والسكين والرمح وذلك اي الرمي المذكور والتوا

النعاقب وتفاقم الامر عظم والعشاير جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من المضاف اليه
اي عشايري واخواني وتلاطم امواج الغنى ضرب بعضها بعضا والتميمة التعويذة المعلقة في
عنق الصبي لئلا يخاف وحلهما في تلك الديار كناية عن اقامته لها وقت الشباب فيهما والاول
نقيض الآخر واصله اوأل على افعل مهموز الاوسط فقلبت الهمزة واوا وادغم بدليل على
هذا قولهم هذا اول منك وجمعها اوايل وقال قوم اصله وول على فوعل قلبت الواو الاولى
همزة وانما لم يجمع على اوال لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع وبالجملة اول ارض
معطوف فعاد يا روجلدي مفعول مس قدم للوزن ترابها فاعله وعكسه يا باه العرف
على ان الظاهر ان المصراع تضمين لما انشده ابو نصر الاسدي وهو • احب بلاد الله
ما بين صارة • اي قفوا ان تسح سحابها • بلاد بها نيطت علي تمايمي • واول ارض مس
جلدي ترابها • ورعاية حركة ما قبل حرف الروي وان كان من قبيل التزام ما لا يلزم
الا انه لا نزاع في حسنها ولذا عد من الصنايع البديعية فترابها مرفوع لا غير ومس
التراب جلده كناية عن تولده هناك فلقد جرد في موقع التعليل لما سبق واللام لتوطية
القسم وتجريد السيف انتضاؤه والاماني كالاملات جمع املة بمعنى الامل زاد والياء
فيهما على خلاف القياس فكانها جمع املات كذا في الموصل والعدوان الظلم والاباة
الاملاك لم يدع اي لم يترك من ودع يدع ودعا وما زعمت النحوية من ان العرب اماتوا
ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عم افصح العرب وقد روي عنه عم
ابن عباس رض الله عنه انه عم قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن على قلوبهم
اي عن تركهم اياه وقال انس عم ليت شعري عن اميري ما الذي غاله في الحب حتى
ودعه • وعن عروة ومجاهد رض انهما قرآ ما ودعك بالتخفيف في الاساس الدمنة

مي

البقعة

اي سودها اهلها وبانت وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة آثار الناس وما سودوا
اسم الحبيبة ومن العقوة تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن ابي سلمى وهو • امن ام اوفى دمنة لم تكلم
بحومانة الدراج فالمتثلم • اي امن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها
بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة يقينا لفرط تغيرها او امن آثارها وحذف
التاء من تكلم قياسي اما كسر الميم فللوزن والطائف بلد ح اسم موضع غير منصرف
للعلمية والتانيث عجف جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول
وجمع عجاف على غير قياس لان افعل فعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان
والعرب تبني الشيء على ضده كما قالوا عدوة في الحزن على الاقارب لكن ببلدح قوم عجف
واول من تكلم بها بيهس الملقب بنعامة لما راي قوما في خصب واهله في شدة كان لم
يكن الخ تضمين اذ البيت لعمرو بن الحارث الجرهمي قاله تحزنا بعدما نفي مع عشيرته
من مكة شرفها الله الى اليمن كما ان الرائية في قوله • وكنا ولاة البيت من بعد نابت •
نطوف بذاك البيت والخير ظاهر • فاخرجنا منها المليك بقدرة • كذلك يا للناس تجري
المقادر • بلى نحن كنا اهلها فابادنا • صروف الليالي والجدود العواثر • والحجون بفتح الحاء
جبل بمكة في حضيضها مقبرة والصفا معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء
الحجون منتهيا الى الصفا ما يونس به ولم يتحدث بالليل فيه متحدث وكان من عادة
العرب السمر اي الحديث بالليل ولذا خص السامر بالذكر والهجران ضد الوصل يقال هجره
هجرا وهجرانا من باب نصر ونسجت من نسج الثوب ينسجه نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب
جمع العنكبوت حذف التاء كما هو القاعدة في جمع الخماسي على فعالل كما يقال في جمع
الفرزدق فرازد على راي وقوله نسجت على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت ناسجة

واو ام اوفى

او للمفعول كما قال ان رد في اواخر مباحث التشبيه ولا منسوجة عليه العناكب ووكل

بتقدير المضاف اي بيوت العناكب او الحمل على المبالغة ثم نسج العناكب على الشي كناية

عن المهجورية حجابا مستورا اي ذا ستر كما يقال سيل مفعم اي ذو افعام ويجوز ان

يراد مبالغة انه حجاب من دونه حجاب او حجب فهو مستور بغيره او حجاب يستر ان

يبصر فكيف يبصر المحتجب به والمشتكى الشكاية وتعليم لما الله للحمد واختار في جانب الاثبات

اذا وقع جانب الاحسان ان ايماء الى ان الاولى مقطوعة والثانية مشكوك فيه ثم لما

معطوف على رماني او على طرحت وثم للتراخي والالجاء الاضطرار فرط الملال كثرة الآمة

والبال القلب وضيقه كناية عن سوء الحال واللفظ الذي رفع اي مكان مرفوع اي

خفض اي مكان منخفض مطمئن وفي الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض اضطراري

ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض انخت من اغنت الجمل فاستناخ

اي بركتها فبرك فالمفعول اما محذوف او متروك مرادا به مجرد الاقامة والمحروسة المحفوظ

ومراة مدينة مشهورة بخراسان حماها اي منعها والافات جمع آفة وهي الداهية عيني

على لفظ المفرد او المثنى ومن في منها تجريدية كما في رايت من زيد اسدا والمراد من

جنتها او فيها وفي الكلام استعارة وبكرة عطف بيان لجنة النعيم جيئ به للمدح لا للايضاح

المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشري في قوله تعالى

من ماء صديد وقوله تعالى كفارة طعام مساكين بدل منها ان اشترط فيه ذلك عند البصرية كما نص

عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشري في الآيتين والطيب خلاف الخبيث ومقام كريم اي

كريم اهله كما في الكتاب الحكيم او من كرمت الارض اذا زكى زرعها والمحاسن جمع حسن على

خلاف القياس واليمن البركة سطعت اي ارتفعت حذت النار من باب فهم وصل

لكن

لكن لهيبها ولم يطفأ جمرها والنيران جمع نار كالنور ونور واصله نوران لان النار واوية

بدليل تصغيرها على نويرة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب ونيران الجهل كلجين الماء

ووجه الشبه الاهلاك ظل اي صار والظل معروف والملك بالضم المملكة وقيل السلطنة وتعلق

الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك بشجرة واثبت له الظل وللظل الامتداد

مكنية وتخييلا وترشيحا واللواء الراية والشرع في اللغة الاظهار والمراد به هنا الطريقة

المخصوصة المشروعة ببيان النبي عم وبالقوة اي بالغلبة اما حال عن لواء او متعلق بعقود

اي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم الخشب وجمعه العيدان

والاعواد والرواء بالضم المنظر الحسن واصلها اي عاد ومنه ايضا ونظم على البناء للمفعول اي

جمع والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل من معنييه

جايز الارادة كما لا يخفى والشتات التفرق ووصل من الوصل لا الوصول والبتات القطع

وارتعوا بالعين المهملة اي اخذوا اربعهم اي منازلهم ودارهم او اكلوا الربيع او اقاموا في

الربيع ويروى ارتعوا بالثاء مثناتين من فوق اي اكلوا ما شاؤوا من قولهم رتعت

الماشية اي اكلت ما شاءت ويروى ان العبارة في النسخة المقروءة على المص اربعوا

بالعين المعجمة من اربع فلان ابله اذا تركها ترد الماء كيف شاءت والميامن جمع يمن و

الدول اسم لما بين او لبين الناس يكون مرة لهذا ومرة لهذا والسلطان الوالي من السلاطة

وهي القهر والرقاب جمع رقبة وهي مؤخر اصل العنق وقد يجمع على رقب ورقبات وارقب وقد

يطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه والامم جمع امة وهي الجماعة مفرد لفظا جمع معنى وكل

جنس من الحيوان امة لحالي فتح نفيس والمدارج المنازل ولا يخفى ما فيه من جناس القلب

والفوقية بمعنى المستقيمة والباسط من البسط وهي التمهيد والتوطئة والمهاد الفراش

وجمعه امهلة وممهد بتحميلين والاساس اصل البناء والجور الميل عن الحق والوالي اما كل من با
ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدر والافاق جمع افق بالضم والسكون وهو
الناحية والنصب الاقامة والسرادق واحد السرادقات وهي التي تمد فوق صحن الدار وكل بيت
من كرسف فهو سرادق وامتثل امره احتذاه وعمل على مثاله ونص القرآن والسنة
ما دل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام والطوية الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهو التأثير
سمي اللفظ بها لانه يؤثر في النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا وغما وانقباضا ان كان
قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات السنان لها التيام
ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع
سكون العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام التام اعني كلمة الشهادة او القرآن كلمة على ما عليه
المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللب واعلاء كلمة الله
تنفيذ احكامها والرسول هو النبي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه
كتاب والنبي اعم خليفة خبر مبتداء محذوف اي هو خليفة والخليفة في الاصل كل من خلف غيره
في امر من الامور يخلفه بالضم اي قام مقامه وسد مسده ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك
والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بتقدير الموصوف مؤنثا نفس خليفة في
القاموس الخليفة الخلافة والخليفة السلطان الاعظم وجمعه جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم
وجمعه على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على مذكر اذ الفعيلة بالتاء لا يجمع
على فعلاء مكن اي تصرف والسطوة المرة من سطا به يسطو اي قهره بالبطش والجمع السطوات
وايثار المرة على الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منه كافية في تمكن الافاق واسناد
مكن الى السطوة مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل او

اولله تعالى ونقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام او مرفوع
مبتداء واسم كان مستتر راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية وآية تانيث اتى والتنوين
عوض عن المضاف اليه والمعنى اية طريق سلك اي ذهب كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء
كلمة الله والالوية سلك للاشباع والذرى بالفتح كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان اي
في كنفه وستره والرواية في العالمين كسر اللام لا فتحه كما ترى الحجيج في موقع المصدر اي
حوما مثل ما ترى فان قلت لا يصح تشبيه حومان العالمين حول ذرى الخليفة برؤية
الحجيج معنى كالعدم الجامع فما وجه هذا التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلي
الكاف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر في جزئها فالمعنى ههنا مثل حومان الحاج حول البيت
وقد اوثيتم معترضين ثم الخطاب في قوله كما ترى عام لكل من يتاتى منه الرؤية كما ذكر في قوله
تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا والحجيج جمع لحاج كالحج بالضم والحجاج والحج في
اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسك معتركا اي مزدحما مفعول ثان لترى ان
كان من الرؤية بمعنى العلم وحال من مفعوله الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة
ان يكون معتركة او معتركين لاسناده لما هو خبر للحجيج فالوجه ان يقدر الموصوف اي قوما
معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر او يجعل معتركا اسم مكان على ان يكون
حالا من بيت الله والرؤية بمعنى الابصار او مصدرا اي يعترك اعتراكا مثل بجيج لما ذكر
والنسيم الريح الطيبة وقد نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت ونسيم رضى
كلجين الماء وضمير منه راجع لما الخليفة لانه مذكر في المعنى والمراد باحياء الزمان اعطاء
نضارته بافاضة الخيرات الى اهله وكم خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وجنود
ملك والمكافح في الاصل المستقبل في الحرب بوجهه ليس دونه ترس والمراد به المعارض

واللظى نار والباء سببية ومتعلق بهلك ومن سخط اي عدم رضاه مستقر في موضع الصفة
للظى لا لغو متعلق بها والالف في ملكها في سلكه واطار من اطار العصفور من الزرع في
المصادر الاطارة بزاينك والصاعقة نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح
وفي الكشاف الصاعقة رعد تنقض معها شقة من النار لا تمر بشيء الا اهلكته والاول هو
المناسب ههنا والسماك اسم الكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والآخر ليس
من منازله ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق بسمك اي ارتفع وقد جاء بمعنى رفع كما في قوله ان
الذي سمك السماء بنى لنا البيت فعلى الاول سمكا مبني للفاعل وعلى الثاني مبني للمفعول او للفاعل
بان يكون لواء الشرع منصوبا على المفعولية وصادف الرشد اي وجد الطريق المستقيم
والغي خلافه والانهماك الجد واللجاج في الامر والجملة في محل الجر صفة لمصتنق قرير العين
اي ذات قرة والقرة بالضم بالماء وبدونها البرودة تقول منه قررت به عينا بالفتح والكسر قرة
وقرورا فيهما ورجل قرير العين وقد قرت عينه تقر وتقر بالفتح والكسر قيل وهو كناية عن
الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارا جدا فالراحة عندهم في البرودة وفيه ان
اضافة القرة الى العين على هذا الوجه بعيدة جدا والاظهر انه كناية عن السرور فان دمعة
السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وسخنتها للمحبوب والمكروه ذكره
القاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وقري عينا وقيل معناه صارت عينه
ذات قرار اي مستقرة لا تضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من يجيبه ويقيم شعائره
كما ينبغي والابتسام كالتبسم اول مراتب الضحك وقد بسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر و
واقبل نقيض ادبر والاقبال الدولة والعز والظرف متعلق بمتمسكا اي متشبثا والعز
في علا راجع اليها لخليفة اي ارتقى الخليفة في المجد والشرف وارجاعه الى الدين تفكيك لتعيين

رجوع

وهو هنا ليس من العلو لانه في المكان بل من العلا وهو الشرف قال الخطيئة يمدح عيينة بن حصن حيث غزا
بني عامر فادرك ثارا به مالك الذي قتلوه وباع بنيه بعضهم بحمارة وبعث لذبيان العلا بمالك
اي اشتريت لقومك الشرف بابنك والمضارع من الثاني يعلى كانه من الاول يعلو لكن القياس والثاني
في الماضي على بالكسر وكان على يعلى من التداخل او على لغة من يقول في بقي بقى صح

رجوع الخيرظ المعطوف على فاصبح الى الخليفة يدعوه الودي جزاء اصبح ان جعل بمعنى
صار او كان وحال ان كان بمعنى دخل في الصباح وربما فتحوا اطرفوا في اي ساعة
فتحهم وما مصدرية في المغرب امدلة ربما فعل كذا اي ساعة فعلهم وقد يستعمل بدون ما
كقوله • كابصعب الامر الا ريث تركبه • وفي الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين الحاسة
المخصوصة وان يراد عين الفعل من ملك والمجاهد الذي بذل الجهد والغيات اسم من
اغاثة اغاثة واصله غوات في المصادر الاغاثة فرياد خواستن وفرياد رسيدن والكرب
بفتح الكاف وسكون الراء المهملة لغب ذلك على التعظيم في عرفهم والاقطار جمع قطر وهو الناحية
والجانب والمشرقة من اشرقت الشمس اضاءت ويقال اشرق الرجل دخل في شروق الشمس
والاغصان جمع غصن وكذا الغصول والغصنة بكسر الغين وفتح الباقي والمورق من
الشجر ما خرج اوراقه والعناية القصد وفي الكلام مكنية وتخييل وترشيح والتشييد
الاحكام من الشيد هو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص لابن ملال وفي الصحاح الشيد بالكسر كل
شيء طليت به الحائط من جص او بلاط والبنيان الحائط اثرما اشرف عقيب ما قرب
في المصادر الانهدام ويران شدن والامطار افعال من المطر يقال مطرت السماء من باب
نصر مطرا بالتحريك وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى والسحب والسحاب والسحب
جمع السحابة والاسبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدار بشيء فهو
طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامة وبكسر الموت والمراد ان نعمه مقيمة في رقاب الناس
كما ان الاطواق في الاعناق كذلك وقرأة الآية كناية عن اظهار زوال الحزن والحزن بالتحريك
كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور ووسمت على البناء للمفعول اي جعلت ذا سمة
وهي العلامة وعميم لطفه اي لطفه العام واللطف في العمل الرفق فيه وقيل في قوله تعالى الله لطيف

اى تبر بحسن اليهم بايصال المنافع برعوق والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد
زواله عنه وبه ويتميز عن الحسد محظوظا اى ذا حظ ونصيب من الرزق فشد ذكاى قوى
اتصافى بما ذكر والعضد الساعد وهو ما بين المرفق والكتف وفيه ست لغات عضد بفتح
الضاد وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعضد كعنق وعضد كجند ذكرها صاحب القاموس وحصول بعض
الارتياح فيه وقد يقال هز العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل ينتبه بتحريك جانبيه
والاول انسب ثم هداه عطف على الجاه والهدى الارشاد والدلالة تذكر وتؤنث وقد
هداه لله الدين يهديه هدى وهديا وهداية بكسرها فتهدى واهتدى وهداه سواء الطريق
لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد هدى في الكتاب العزيز
على ثلثة اوجه معدى بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذى هدانا لهذا
وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط والفرق الذي ذكره الشارح والمحشى في حاشيتهما
للكشاف بين المتعدى بنفسه والمتعدي بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب
الى المقصد والايصال ولذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم سبلنا ومعنى الثاني
الدلالة واراءة الطريق فيسند الى النبي عم مثل انك لتهدى الى صراط مستقيم والى القرآن
مثل ان هذا القرآن يهدي للتى هى اقوم مع انه لا يرد عليه كتب اللغة منقوض بقوله تعالى
حكاية عن ابراهيم عم يا ابت انى قد جاءنى من العلم ما لم يأتك فاتبعنى اهدك صراطا سويا
وعن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهديكم
الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما لا يقبل سبحان علم للتسبيح مصدر سبحه
بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من تسبحه عما نزهته او من
السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه الله

لفظ

لفظ براءة مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبايح اللازم الاضافة اليه تعالى حتى
لا يقطع عنها في اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان عند التعجب والسر فيه ان التنزيه
البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعده من هذه فتارة
يقصد التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة بعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه
دايما بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح الله سبحانا ثم نزل منزلة الفعل فسد مسده ودل
على التنزيه البليغ من جميع القبايح التي يضيفها اليه اعداء الله وهو هنا جملة معترضة لكونه
بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب وقعت في اثناء الكلام لنكتة التنزيه عما صرح به الشارح
في اواخر الباب الثامن والسواء الوسط والسجال بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجل بفتح
السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء البتة والاستنهاض لشئ الامر بالنهوض الى القيام لذلك
الشئ والرجل بمعنى راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اى الراكبين على الفرس وهو
اسم جمع لا واحد له مثل حال في استعانته لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه بحال
من استعان بجند من الخيالة والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة وذكر اشارة
الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق يأباه السوق كما لا يخفى على المنصف والفاتر
المنكسر من فتر بمعنى فتورا والسنوح الظهور فجاء بحمد الله اى انى ما جمعت عقيب رجوعي
واضافتي اليه ما ذكره متلبسا بحمد الله كنزا منصوب بجاء بتضمينه معنى الصيرورة
من عرفها وموصوفه كاشفة لكنزا لان الكنز المال المدفون وهى في من جواهر الفوائد
بيانية وموصفة لكنزا والمنحول المملوء والتحفة ما اتحفت به الرجل من البر واللطف
والجمع تحف وحضرة الرجل قربه وفناؤه وهو كناية عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو
وهو الارتفاع والخلافة مصدر من خلفه يخلفه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز

والسدة باب الدار وجمع سدد والسنية فعيلة من السناء بالمد وهو الرفعة والملجآء
والملاذ واحد وهو المعاذ وحصن حصين بين الحصانة والباء في بالنبي للقسم والخلان جمع
خليل وهو الصديق من الخلة بالضم وهي الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد
يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة
في الولادة وقد يجمع بالواو والنون والاخوان الخلص الذين خلصوا ذممهم عن شوب النفاق
يشيعوني اي يجعلوني مصاحبا بصالح الدعاء من التشييع او من الاشاعة يقال ان
السلام اي جعله صاحبا لكم وتابعا والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف يقال شكرته
وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح والباء في بما عانيت على ما في بعض النسخ للمقابلة
اي بمقابلة ما عانيت والكد الشدة في العمل والعناء بالمد المشقة وعنى المعاناة ربح
كسيل فعانيت العناء على ما هو مآل المعنى مثل تناسيت غاية الوسع في احتمال الوجهين
ولو قرئ عانيت من المعاينة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعده وتضرع اليه الله اذا
استكان وتذلل اليه طلبا لمعروفه وكذا تعرض وفي المصادر التضرع زاري كردن والناكب
من نكب عن الطريق اي عدل كراشت ودخل والمبين من الابانة وهي الظهور مزاي
المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة لعمري اللام للابتداء وعمري مبتدا خبره
حذف وجوبا لسد جواب القسم مسده تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح العين وضمها البقاء
ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اي لواهب عمري
وكذا امثاله مما اقسم فيه بغير الله تعالى كقوله والشمس والليل والقمر ونظايرها اي ورب
الشمس الخ ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون
الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من ساير المؤكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله تعالى

لوجوب البر به وليس الغرض اليمين الشرعي وتشبيه غير الله به في التعظيم حتى يرد عليه ان
الحلف لغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي في شرح المسلم بل الظاهر
كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه
كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عم ان الله نهاكم عن ان تحلفوا بآبائكم فمن كان
حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس رض لان احلف بالله تعالى فآثم خير من
ان احلف بغيره تعالى فابر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورته على الوجه المذكور لا بأس به
ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال عم قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك انهم
لفي سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز خلاف
الذل والمراد به القلة لان العزة يقتضي القلة والمرام مصدر ميمي من رام يروم روما
وهو ههنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مط
في الوجود وقلة المط بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان الحق
المبين بصفة المطلوبية كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا فعنه نفي للملزوم بنفي لازمه
وقد يجعل من اثارة اي الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى
المذكور او بمعنى الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب او غالب طالبه لان الحق يعلو ولا
يعلى ولو ابقي المصدر على المعنى الحقيقي لكان اظهر اي الحق المبين قليل طلبه والطباع
والطبع والطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان والالد شديد الخصومة والجدال
الخصومة ولئن فاتني الخ قلت المذكور في كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة
الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام المؤذنة
وتسمى اللام الموطئة ايضا لانها وطأت الجواب للقسم اي مهدته له والشارح جعل الجواب

ممنا للشرط بقرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب الفرآء قالت
اللام هٰهنا زايدة لاموطية للقسم كما في قوله لئن كانت الدنيا علي كما اري بتاريخ من
ليلي فللموت اروح والثناء الذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا والحسب بمعنى المحسب
بدليل انك تقول مررت برجل حسبك بوصف النكرة به لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير
حقيقية كذا في الكشاف يقال احسبه الشيء اذا كفاه وفي الصحاح حسبك درهم كفاك النواب
والمثوبة جزاء الطاعة كذا في الصحاح ورد عليه بانهما مطلق الجزاء كما نقله الازهري له
وبعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون نعم انه اكثر استعمالا في الخير كما صرح في
ابن الاثير في النهاية والجزيل العظيم والآجل الآخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانابة
الرجوع **قوله** افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون الظرف
اعني قوله بحمد الله مستقرا في موقع الحال من فاعل افتتح لا صلة للافتتاح ومعنى الكلام
افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت بين
التحميد والتسمية في التعلق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن فيهما رمزا الى
ان باء بسم الله للملابسة ظرفا مستقرا حالا من فاعل عامله المقدر ودلالة على ترتيب
على الآلة والمناسب ما ذكره الشارح في شرح الكشاف وحواشي التلويح
ان يجعل قوله هٰهنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن المحقق
الحقيق بالقبول وعليه المعول انه الفعل المخصوص اعني اول هٰهنا وبالجملة خصوصية
كل فعل شرع مرتبط بها ولذا التزم حذفه في كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون متلفظ
كل من شرع في غير القراءة اولا لاشعار بانه موضع ينبغي ان لا يتخطى فيه غير ذكر الله
اذ لو ذكر الفعل المستدعي للفاعل لفات ذكر المقصود ولهذا قال بعضهم التقدير

بسم الله البدء وتقدير الفعل الخاص اولى لانه على تلبس كل المشروع فيه ابتدائه وانتهائه بالتسمية اتم
بالمقام واوفى بتادية المرام من تقدير ابتدائي اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك
بالتسمية وكذا ما اختاره الشارح لكن لما تقرر ذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل طريقه
كون المشروع فيه متلبسا بها كما في السنة حيث اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحققا
في جميعها تقديرا ولذلك ذكر الابتداء في حديث البداية لا لان المقدر فعل البدء على ان
قوله عم في خطبة يوم النحر من لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عم باسمك ربي وضعت
جنبي وباسمك ارفعه وقوله عم باسمك احيى وباسمك اموت يدل على اوجهية تقدير
الافعال الخاصة مرا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا فنسبة الافتتاح الى الحمد
فقط مع تاخره عن التسمية اشتغال بافادة الخفي واعراض عن ذكر الجلي وتلويح الى
ان تاخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به ولا تعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية والابتداء
بالتحميد حقيقة للجزم ان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي الاستعانة باخر
كما ظن اذ حمل باء البسملة على الاستعانة لا يليق بحسن التادب لانه يفضي الى جعل اسم
الله تعالى آلة والآلة لا تكون مقصودة بذاتها وحمل باء الحمد في الحديث عليها يقتضي
خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا من حين
الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل اولا لان الاول محمول على الحقيقي والثاني على
الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية واحتياطا في العمل لما
في التسمية جهة التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان من فيها التسمية لا يقال له الحامد عرفا ولهذا
ثبت التعارض الظاهري بين الحديثين واحتيج الى التطبيق ولان المناسب للمقام التصريح
بالحمد وحصر عليه تعالى **قوله** اداء بعد ما لوح الى تعليل الافتتاح بهما بعمل موجب الحديثين

ان راى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه
ان اداء حق الشكر يحصل بحمد الحمد ولو في آخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله
الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار عن بثوت الحمد ليس به اجيب عن الاول بان
الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد ربط العتيد الذي هو ملك النعماء وجلب المزيد الذي هو الثنا
وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصدهما ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم
الحمد ايماء الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك الربط والطلب
كان تقديم الحمد على المطلوب الذي هو الثناء ليس واجبا فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور
ايماء الى هذه النكتة على انه يتجه ان الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات
فتعليل الافتتاح بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل
للافتتاح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص يرده العرق الظاهر بين تقديم
الحمد والحمد المقدم وبانه تعليل الحمد لله لا الافتتاح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح
بالحمد فابقاؤه بلا علة وجعل العلة للعبد يأباه الذوق وبان الشكر وان حصل
بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب حق
شكر النعماء مستبعد نعم يجب تقدم الشكر عند قصد الربط والطلب لاجلهما لا لاجل كونه
حق الشكر على ان ما في الخلق ممنا مثل في ما شكرناك حق شكرك كما سنذكره الان وعن الثاني
بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد
وبان القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا
اذ النظر الى المتكلم به ليس في صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله تعالى
وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله احمدك يارب فمقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه تعالى

بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار والانشاء كصيغ
العقود ولا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة نقلها الشرع الى الانشاء
لمصلحة الاحكام واثبات النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا قوله حق شيء
مما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية بيانية على ان
المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا
المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله تعالى بعض منه
ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن
وجوب اللغوي لكن الانسب لمهدي الوجهين الغرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى
ويحتمل ان يكون من بيانية في الموضعين فالاولى ببيان شيء من الشكر كما هو حقه بصفا
اعتقاد وخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد لا تفي بحق شيء من الشكر
وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره قوله هو الثناء باللسان اورد عليه ان قيد
باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به واما قوله عم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وتوطئة للفرق
بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان الخ وبانه لدفع احتمال التجوز في
اطلاق على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز من الذي قبل هو المسمى
في اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا يرد ان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل
والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير
قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا
نعم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي ربما يكون

محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يخص الحمد اللغوي باللسان وقد قال غير قائل وان من شيء
الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له قلت لما ثبت ذكر الاختصاص بالنقل عن الثقات من
ارباب اللغات يحمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز **قوله** على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء
عليه دون المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعم
وترك هاهنا قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكر من دلالة الثناء فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على
ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا لايتم
منع الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا
في الواقع او عند المثني والظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا وتحقق
بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عمم المحمود به على الاشهر
ووجهوا اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول الدين
دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعريف المذكور خال عن التقييد
فليس بمطرد قلت اجاب الشارح رح في شرح الكشاف في باب الموصوف مقدار اي الفعل الجميل والظاهر
المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء
على الصفات القديمة حمدا اذ استناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والا لزم
حدوثها على ما هو المشهور المحقق في علم الكلام قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك
الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه
اختياري في المال وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك
مقاما محمودا واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من جواز استناد القديم الى المختار
وتجويز ان يحمد على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الخطائي فمما لا يعتد به هذا المقام

اذ لا يصح ان يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والارادة وتقدم الشيء على نفسه فتامل
قوله سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف
بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو خبر مبتدأ والفعل بعده اي تعلق
في تاويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام
لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع
على الصحيح ثم الجملة اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض بقي هاهنا شبهة وهي ان ام لاحد
المتعدد والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احدها فالصواب الواو بدل ام او لفظة
او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى وجه آخر لتصحيح التركيب
وابقاء ام واو على معناهما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء ثم الجملة
الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهمزة
وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان
فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم والتقدير مثلا ان تعلق بالفضائل او الفواضل فالامران
سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء مع ما بعده خبرا وما بعده مبتدأ من ثم الضمير في قوله
تعلق راجع الى الثناء واشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب
ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان
ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جدا والفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية
والفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية والمراد بالتعدي هنا التعلق بالغير في
تحققه وجودا كالانعام اي اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم والا لم يجتمع الحمد والشكر
اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري البتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا **قوله**

والشكر فعل آه فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في
الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع في ذهن السامع
ان الشكر هل هو هذا فعرفه وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد
ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح صرح بان في
الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين وهو الاستحقاق الذاتي والاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد
هنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل
قوله ينبئ عن تعظيم المنعم اي يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا بد في
تحقق هذا المعنى في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمبنى كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع
للمعنى الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير
او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله اذ يكون المبنى بلا واسطة عن تعظيم المنعم باللسان
اي الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل
ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في
الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه قوله او اعتقادا ومحبة بالجنان عطف على
سابقه باو وعطف لاحقه عليه بما يدل على ان مجموع الذكر اللساني والعمل الاركاني شكر ولا ينافيه
ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان الذكر اللساني او العمل الاركاني لا يكون شكرا
ما لم يطابقه الاعتقاد ولم يخالفه افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة
شرط ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما ام راجحا ثابتا ام لا وقيل بل المراد به الجزم
واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه
بصفة الانعام وان وقوع النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة

وان

وان لزمته فلا العطف للمحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر في
الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها قوله
او عملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا
كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا قوله وحده حال من اللسان على تاويله
بالنكرة عند سيبويه اي منفردا وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي نظائره للعهد
الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى ولهذا تعامل معاملتها كما سيجيء فلا احتياج
الى التاويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقيدة اي يتوحد
اللسان بكونه مورد الحمد توحدا فعلى هذا يكون من قبيل النسبة الحصرية المستفادة من ضمير الفصل
في قوله هو اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدة لا مع غيره قوله
يعم النعم اى الانعام بها اذ الفواضل هي المزايا القائمة بالشخص متعدية الى غيره قوله
على الوصف بالعلم والشجاعة ليست الباء صلة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه
ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه
الصورة بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة
نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه
قلت الشجاعة قد تطلق على اثار تلك الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المواطن
وهي المرادة هنا قوله والله اسم للذات المراد بالاسم هنا ما يقابل الصفة او اللقب
والكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقله وحين لم يعلم حقيقته تعالى
لم يتصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية
والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما المنتفي تعقله بكنه حقيقته وذا غير لازم

في وضع العلم على انه اعلم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الله تعالى اما
اذا كان وضعه فعلم غيره بالالهام او الوحي فلا وذات الشيء قد يقال على حقيقته وقد يقال على
هويته الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثاني وهو يستعمل استعمال
النفس واستعمال الشيء ولذا يجوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر لفظ تعيين الذات من صفاته العلى
الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولانطوائه على ساير صفاته
لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال
وكل نوال جلبنا به تعالى توطئة لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة بكسر الميم
مصدر بمعنى الحمد قوله ولذا لم يقل اي فوله على تحقق الاستحقاق بين ان كون لفظ الله علما للذات
من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفاته تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من حيث
هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بانه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق
الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على منشائيته مدلوله
على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على
ما انعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم لان تعليق امر باسم يدل
على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام بعد اعلامه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضر
ولا يعين على ان لفظ الله تعالى لما دلت على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر في افادة
ذلك الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق
بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض اضراب عن المقدر كان
سائلا سال بان هذا الايهام لا يتم اذ الاختصاص ثابت في نفس الامر ولهذا تعرض المص
لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض له وههنا بحث آخر وهو ان الاستحقاق
الذاتي

هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد رح في حواشي الكشاف فقد اندرج فيه
الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بانه ادى
الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا او شرعا فتامل ويمكن
ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم يكن
غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع
الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي
تنبيها على ان كل صفة من صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق
الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا بجميع التعظيمات ولا شك ان
الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم
تعلق الحمد بالفواضل والفضايل لا يقتضي ان لا يستحق المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون
الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام
مزيد اهتمام به سياتي في تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة وتجعله مسندا اليه
وتؤخره اخرى فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار انه مؤخر
في الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا
او مقدما بان يكون احمد حمدا الله يستقيم بيان النكتة فلا وجه لاستصعاب بيان
النكتة اعني العدول عن موضعه للتعارف والحمد قارفيه لانه مبتدا ثم انه لم يرد باقتضاء
المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد
ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح تاليفه يقتضي اهتماما
بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى
بالرعاية

من الاهتمام الثابت للاسم الزايد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة
عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى
فلله الحمد رب السموات الآية وبقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى
في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله تعالى على الحمد في هذه الايات
مع ان المقام مقام حمد والجواب منع ان المقام في الآي المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان
احقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى
قوله على ان صاحب الكشاف اشارة الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات التخصيص
المقصود في هذا المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرف
في قوله تعالى له الملك وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكر من اقتضاء المقام تقديم الحمد
معارض بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح صاحب
الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود
المقتضي ان قلت فما وجه ما ذكره في سورة التغابن قلت عبارة هناك تتقديمهما وقد
عرفت النكتة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فلا تغفل فان قلت لا وجه لاعتبار
التخصيص فيما نحن فيه لما تقرر من ان المخاطب بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا
بصواب وخطاء والمخاطب هٰهنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب المذكور
في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا ونظيره اياك
نعبد قوله بان فيه اي في الحمد لله بتقديم الحمد وهذا يغني الجاء الحصر الى ما ذكره هو
المناسب لكلام العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام بجلايل النعم
ودقايقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله
دليل

فان قلت ما معنى التعريف فيه قلت هو كالتعريف في ارسلها العراك وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو
والعراك ما هو من بين اجناس الافعال والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم كشاف في سورة الفاتحة ٢٦

دليل على ان من صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله قوله وبهذا يظهر
اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد بالله تعالى يظهر ان
نفيه الاستغراق بناء على انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراح الكشاف
اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان بحسب الظاهر
قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقبل تاويلا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل
المحشي فلا ترجيح لاختيار احدهما على الآخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة
اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه
لاختصاص الافراد لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الآخر
وهم كما لا يخفى على الفطن فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس و
الاستغراق بما ذكر حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي هو من فروع
كما هو الظاهر في المشبه به اعني العراك في ارسلها العراك وما ذكره من ابطال التعليل السابق
انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف
الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهني فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم
اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما لله تعالى وانتفاؤه عن غيره فيستلزم جميع
الافراد والسر فيه ان المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون
في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي فيعم ثم الظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكروا
كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق بان حملوا قول صاحب الكشاف فان
قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف اللامي في الحمد لا طلب بيان
مدلوله الوضعي ونظيره قوله في واولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة

على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الآخرة او على انهم الذين ان حصلت
صفة المفلحين كـ فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد صوره حيث ردده بين العهد
وغيره وبحي تفريع ان الشارح والفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره من فروع التعريف
الجنسي وحمل كلام الكشاف على ما ذكره هو المناسب لكونه بيان مراد المقام لا بيان بحث مؤدى
اللام وانما قلت الظاهر اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنس
دون الاستغراق للزمهم حمل كلام الكشاف على اثبات اللغة بالرأي وهو مستبعد من تلك
الفحول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال
بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا اشكال ان وضع لفظ المعنى لا يقتضي ارادة
ذلك المعنى منه في كل مقام واذا ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان
كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق فظهر ان باقي الوجوه المذكورة ههنا
ايضا مسوق لذلك ليتلايم سابق الكلام ولاحقه على ان الشارح رده في شرح الكشاف على
الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللام للاستغراق في الحمد عند الزمخشري مع بطلانه
ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليه ههنا ما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وتمامه
او لطمع انه يرد عليه ورودا ظاهرا ما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو كان مسوقا
لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في
المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فعلى هذا ينبغي
الشريف كلامه واورد على الشارح ما اورد فان قلت من اين يفهم منع صاحب الكشاف
كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت من قوله وهو تعريف الجنس لان
اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد

علي

على التخصيص باسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة على الاشارة الى تعريف الحقيقة من حيث هي هي
وصاحب الكشاف جار ههنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق ههنا في مقابلته واما
ما ذكره الفاضل المحشي من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في الموضعين ولم يتعرض لانضمام
الاستغراق ففيه بحث اما اولا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق
اصلا مع انه لم يجعل دليلا على نفي الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان قلت ثمة
قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك
سيما مع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق اصلا
لا يدل على اقتصاره في معنى الحمد على الجنس من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذكر الاشارة فيها
احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا
الحال في قوله اختصاص الحمد دون ان يقول اختصاص الحامد بقي ههنا بحث ذكره جدنا شمس
الملة والدين الفناري في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس لا ينافي من مذهب
الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب
الكشاف مستفاد من لام لله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرف
واثبات الجنس للمذكور لا للغير لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكي وقد
يكون الخبر عام النسبة والمراد تخصيصه بعين نحو زيد جاء وعمرو ذهب وهذا بخلاف اثبات
جميع الافراد للمذكور فانه ينافي ثبوت شيء ههنا للغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت
خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوتي في سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده
بالاختصاص في قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوتي فلا ينافي
الاستغراق سواء حمل الاختصاص على الثبوتي او الاثباتي مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص
الثبوتي

مبني على التاويل ولا ضرورة ههنا الى اظهار مذهبه واراءة التصلف فيه مناسب لاوايل كتابه
الابي انه صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن ثم عين الى ان لعجون ذكرها الفاضل
المحشي في شرحه والله اعلم قوله والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبوت اورد عليه ان
الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الان التي خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر
الظرف بالفعل فظاهر لان الجملة حينئذ فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار
التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم
الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التي خبرها
فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان
لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول يكفي للعمل في الظرف رائحة الفعل
فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت ايضا وقد نص ابن الحاجب في اواخر الباب الثالث على ان زيد في
الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة الصريح فيما ذكرنا
هذا ولقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان
يقال نحمد الله فيفيد تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الثناء والشكر
ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحدوث جانب الكلام
ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار الجملة الاسمية كما في
سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض
الافاضل قوله والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه اي لا يدل
على الاستغراق لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه في الدلالة وان جاز قصوره عنه
فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه

قد يقصد في المقامات الخطابية بمثل قولنا فلان يعطي الاستغراق كما يجيء في احوال متعلقات
الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر من ذلك القبيل قوله ففيه نظر لان
النائب مناب الفعل اكثر ما يرد ان المصدر المنكر كما في نيابة الفعل فيجوز ان يكون بقرينة لزيادة
معنى هو الاستغراق في العبارة مسامحة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل نعم
يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان في الاستدلال
مقدمة مطوية قائلة واللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره
وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما ذكر في الاستدلال فاثباته بضم مقدمة
اخرى تسليم لاعتراضه في التحقيق قوله وعند خفاء قراين الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق
ههنا القرينة المجوزة له لا المرجحة والا لكان المعنى الجنس هو الشايع في الاستعمال مطلقا
اي سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق او انتفت كما لا يخفى على الذوق السليم والطبع المستقيم
واعلم ان مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه
وقد صرح في المفصل فايدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس فلا ينافي ما ذكره
في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الاصوليون
من ان الحمل على الجنس في نحو والله لا اتزوج النساء مبني على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى
الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الانصاف من ان اللام ظاهر
في العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينة وتوقف العهد والجنس عليها قوله اوعلى ان اللام
لا يفيد سوى التعريف كو خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح
بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل
المحشي بقوله والسبب في اختياره الجنس لانه اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه

لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كبير تفاوت فلا وجه لاختيار احدهما ورد الاخر فان قلت
فنقض الفاضل الشريف المحشي اي هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع
الافراد وكلام الشارح خلو عن ذكره فلم هذا دره قلت قد اشار فيما سبق بقوله فبهذا يظهر
لما هذا المقام فلعله اكتفى عن ذكره ههنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فايدة يعتد بها في ذكر قوله
وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المفيد لذلك الاختصاص على ما صرح به نفسه في احوال المسند
هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك الافادة لا تتفاوت حالها في الجنس والاستغراق بقي ههنا بحثان
الاول ان الدليل المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله الشارح بقوله او على ان اللام كما
منقوض اجمالا لتخلف الحكم عنه في صورة العهد الخارجي مع انه من معاني اللام عنده كما صرح
في المفصل اذ يقال اللام لا يدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة او
الفرد المنتشر فاذا لا يكون ثمه عهد خارجي لا يقال هناك وضع آخر للمجموع بازاء المعهود
فلا يتجه بالدليل المذكور وحده عدم كون اللام للجنس بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في المجموع
بازاء الافراد فان ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية في التعليل
التي اشرت اليها هناك البحث الثاني ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان
في مقام واحد عجب لى فنضاء ظاهر لطال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة من
الماهية معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد
حمل على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني فظهر منه ان ارادة الطبيعة
انما يجوز اذا لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون
هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس لاجل هذا ولا يكون امر اعتبار اعلى الاستغراق وان كان
فلا وجه لقصد الجنس فضلا عن ان يرجح بعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ويمكن

ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى
الظ لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظ رمز الى ان الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى
طبيعة الحمد للازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد قوله على ما انه الظ
انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين لا لغو متعلق بالحمد فصل بينه وبين عامله
تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفي كما قيل فتدبر قوله فقد تفسق وجه التفسق
اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل
لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود اعني التوطئة
والتمهيد واما ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح
وان كانا لطيفين في نفسهما لكنه لا لطف لبيان ما علم بما لم نعلم من كما وههنا وجوه اخر الاول
ان ينزل الفعل اعني علم منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث
والزمان وقد يجرد في بعض المواضع لاحدهما لوليه مجازا الثاني ان يكون ما لم نعلم تفسيرا
للضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العايد الى الموصول
محل ذلك تفسق اما الاول فلغاية ندرته وايضا الاصل الحقيقة فما لم يتعذر لا يصار الى المجاز واما
الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم بمثل ما ذكرنا عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث
فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة سوية قوله امكن من مكن بالضم بمكانة
اخذ مكانا يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد تمكنا في القلب كما دل عليه تعريفه واما الحمد على
النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة قوله لقصور العبارة عن الاحاطة
ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء مجموع الامرين علة واحدة لحذف مفعول الانعام
وتقريرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل الشمول تفصيلا او اجمالا واما بطريق التعرض

للبعض فاجزاء الاول ناظر من العلة اي الاول والكاملا الثاني ان قصور العبارة عن الاحاطة
بالمنعم به كله اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء
كما في الاجمال وانما قيد في المختصر لفظ الايهام المراد به الاشعار اذ الوهم احد اقسام مطلق الشعور
والادراك ادعاء اي اعتبار القصد في الخواص والمزايا على ما تقرر عندهم فمؤدى ما في الشرحين
واحد وتقديم المخالفة وهم ثم ان في اختصاصه فيه وجهان اي اختصاص الانعام بشيء دون
آخر او اختصاص الحمد على انعام دون آخر ولا يقدح في التوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات
الاستحقاق بجميع الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا آخر وتجيء
تحقيقه في بحث القصر قوله وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن الظاهر ان يكون منه
العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون هي
ايضا علة عدم التعرض للبعض اما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع
ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصار منها
ولك ان تقول نزل المنعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد
بواسطة خطابية المقام انتساب فعل الانعام اي الله تعالى على وجه العموم في افراد ذلك الفعل
فيكون متعلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح منه فتدبر قوله
ثم اذ صرح ببعض النعم الخ شروع في شرح قول المص وعلم الى قوله فصل الخطاب فبين اولا
على الاجمال ثم نزل الجزائية على التفصيل حيث قال فقوله وعلمك وثم للترتيب في الاخبار كما
يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس يراد ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب
او للتراخي في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال مطلقها ويجيء في
مباحث الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلق بقرينة ذكر

في

في مقابلة عدم التعرض بالمنعم به ولفظ الاشارة في الموضعين فيما بعد وببعض النعم نعمة البيان
ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المقنن لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه
وتلك النعم بعينها هي الاصول والمراد بالايماء اي الاصول الايماء اليها من حيث انها اصول
او تقال الايماء اي مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الايماء اي كل واحد منها فانه اذا كان بعض
تلك النعم مصرحا به والبعض مومى اليه يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه مومى اليه وليس
ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام
للتعظيم ثم التلطف في كون التصريح وحده ايماء اي تلك الاصول على ما لا يكتنف [illegible] التنبيه
الشارح اصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المص عليه واحدا بعد واحد منتهيا اي الدعاء الى
وعلى الرسول ثم تغير الاسلوب فيه تنبيها على ان اصالة معا وتمم ليست كاصالة تلك النعم
صريح في حلاف قوله بتعاونون استئناف جوابا لسؤال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون
في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بني نوعه والاول اقرب قوله
وفي الكتابة مشقة يعني يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم دلالة كل
لفظ على معناه من غير توسط الالفاظ الآن في الكتابة مشقة لاحتياجها الى ادوات
يعسر حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد
يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه قوله وهو المنطق الفصيح المعرب عما في
الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر فالمعرب مغن عنه او بمعنى الخالص من
اللكنة فالاظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان هاهنا ما يتميز به نوع الانسان ويرجع الا ان يكون
مضيها بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له قوله ثم ان
الاجتماع متزوع في بيان اصلية نعمة القوانين ونعمة البعثة والمعجزات لينزل عليه ما ذكر

في الاصل الصلوة وليتبين المناسبة بين ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكر في الحمد قوله يتفق
الجميع عليه جم عليه يرجع اي المعاملة والعدل باعتبار ما ذكر او اي العدل فقط قوله لا يتناول
الجزئيات الغير المحصولة انما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل
اما باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بد لهما حيث لم يقل لهما وقيل
في الافراد ملاحظة تقييد المعاملة بالعدل ثم ان النحاة قد منعوا من تعريف غير باللام مع
كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض
العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير قوله بل لا بد لهما من قوانين كلية اي لا فراق منهما من قولهم
بد يبد بدا اي فرقه والتبديد التفريق وبتلاد اي التفرق او لا عوض منهما من البد وهو
العوض ثم الجار والمجرور اعني لهما متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا
لا طالع جبلا بترك تنوين الاسم المنفي اجراء له مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب
وخرجوا على ذلك قوله عم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في
مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف معربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف
فيما بني الاسم فيه على الفتح كما في ما نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدأ اي لا بد ثابت لهما وقوله من
قوانين خبر مبتدأ محذوف اي البد المنفي من قوانين كلية ومن الجملة الاسمية التبيينية
لا على لهما لانها مستأنفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلق بما دل عليه لا بد اي لا يبد
من قوانين وقد اشار الشريف في اواخر باب اعتقاد الى ان الظرف في مثله خبر لا حيث
قال في قوله لا تلقى لا ثاني له ان لا ثاني له ليس معمولا للتلقى والا لوجب نصبه على التشبيه
بالمضاف بل هو خبر لا فتأمل وقس على ما ذكر نظاير هذا التركيب قوله وهي المعجزات المعجزة
امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه وهو كما يسمى معجزة

باعتبار اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة دالة على صدق المدعي قوله واعلى معجزات
نبينا هو القرآن اما انه معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح ينفتح
به باب الشريعة المشتملة على السعادة في النشأتين ولانه باق على وجه كل زمان
داير من بين الكتب على كل لسان بكل مكان وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي على ان
يكون اللام للعهد او الاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل ايماء الى ان قوله
وفصل الخطاب اشارة اي المعجزة قوله من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة
الاستهلال تنبيها على جلالة نعمة البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال
اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق
الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق
الابتداء لكنه سمي باسم المسبب تنبيها على كمال السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون
المشروع فيها يتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار
انهما تشارك البيان المذكور ههنا في الاسم كما يجيء وان اختلف البيانان في المعنى ومثل
هذا المقدار يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على مزية افراده
بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنبه على جلالة نعمة البيان هو الاول
التابع لما ذكره الشارح في اواسط الباب الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها
على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف او الابدال ثم كون
افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالته باعتبار انه يومي الى ان الخاص يبلغ في الشرف والكمال
ن الى حيث ترفع عن الدخول تحت العام قوله كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان
علمه البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره

على احد بفعلها كيف وقع الاختصار

في اوايل السورة المشتملة على القول والنعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان
جليلتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف او انه مؤول بان معنى
القول قوله ما لم نعلم مفعولان لعلّم والاول محذوف اى علمنا ولا ضير في ذلك اذ ليس
علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان
من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثاني اذ هي من دواخل المبتداء والخبر فظهر ان
القول الثاني الاختصار وقع على احد المفعولين وانّ علّم منزل منزلة اللازم ومن البيان
متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل تعلق مستغنى عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم
وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم للتنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة
الجهل الى نور العلم ولله المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسي
بجواز ما سبق مثله وعن الشارح ان المراد ما لم نكن نعلم باجتهادنا وقوانا قوله
حين من نطق وانما اختار ضمير من نطق على ساير الصفات المادحة له عم ليناسب ما ذكر
في الحمد من التعرض لنعم البيان واختار النطق عن القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه
عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى قوله
للشارع المتقن للقوانين اشار بتوصيف الشارح بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا
لما كان عم واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا صح ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة
كان الدعاء له تلو الثناء على الله تعالى قوله على ما فترت الكتب فيه ايماء الى ان ههنا معنى
آخر وقد مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء
عم وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي هو الانسان المبعوث
الى الخلق عموما وخصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله واحكامه والرسول هو الانسان

المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهو مبني على اشتراط
الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وان نوقش فيه بان عدد الرسل يزيد على عدد الكتب
فتامل قوله ولفظ اوتي الخ اما دلالته على انه ليس من عند نفسه فظاهر واما دلالته على
انه من عند ربه فبملاحظة ان ايتاء الحكمة لا يصلح الا من الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل
لان هذا الفعل لا يصلح الا لله مستغنى عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا للسابقة قوله
اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق
تناول فصل الخطاب لآياته وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة
كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عم
والقول بالاعجاز في غير القرآن ههنا غير ظاهر لتصريحهم بان باقي الكتب ليست منزلة
للاعجاز واما ما يعمها ويعم القولية فالامر اظهر قوله ففصل الخطاب البين من الكلام
اعلم انه نقل الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب المفصول رمزا الى ان اضافة الصفة اي
الموصوف بمعنى من البيانية قوله يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه اى يعلم لانه
روعي فيه جميع ما لابد منه في الافهام فالتبين ههنا بمعنى العلم والفهم ولذا عدي بنفسه واما التبين
بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن
وفيه من المتشابهات ما لا يتبينها من يخاطب بها وتلتبس عليه واجيب بان المراد به ما هو
المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه ويجيء تحقيقه في مباحث اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر وقيل معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام مما يخل
بفصاحة الكلمة والكلام قوله او بمعنى فاصل قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي
الذي هو التمييز او التمييز ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب مما عليه

عل

اعني المعاني على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قولها انما هي اقبال وادبار ونحت لان الفصل
اذا بقي على معناه الحقيقي كان مضافا الى محموله الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة
مجازا عقليا وما سينقل من الشيخ في نسبة المصدر الى ما تقدمه مما هو له لا في ما اضيف اليه
الابرى انك لو قلت انجاني عدل السلطان ولم ترد بالعدل العادل بل ابقيته على معناه كان
منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقية ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الانجاء
اليه واما اذا قلت انجاني سلطان عدل فاعتبار التجوز في نسبة العدل الى السلطان على طريق
المبالغة عين اللطف نعم ابقاء الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز اصلا ليس بعيدا
فتدبر قوله اصلا اهل قالوا ابدل الهاء همزة ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء
الفا لم يجئ في موضع آخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فشايع قوله بدليل اهيل وجه
استدلال البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل ولو كان
اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم
اختصاص استعماله بالتشريف فيجوز قصد تحقير من له خطر او تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي
التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون
للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد بينا فتش فيه بان تصغير التعظيم فرع
تصغير التحقير كما صرحوا قوله خص استعماله في الاشراف ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين
الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مصر وامثالهما والثاني انه لا يضاف
من العقلاء الا الى من له خطر قيل انما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص
الاول تحقيقا للملايمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق
تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص قوي فارتكبوا التخصيص

عدد الصحابة

التاجر لهذا النفض قوله اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح في شرح
الكشاف بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال
لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب
بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار واما المثل المشهور اعني اجناؤها ابناؤها اي الذين جنوا
على هذه الديار هم الذين بنوها فقد قال الجوهري اظن ان المثل جناتها بناتها الا ان يكون مثلا
من النوادر على ما يجيء في الامثال وقد يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغة
فلا مخالفة بين كلاميه قوله وصحابته الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة
وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام ولكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب
الرسول عم وخدمه واخذ عنه وهم عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية
عنه عليه وعليهم السلام قوله جمع خير بالتشديد اي صورة او تقديرا بان يكون جمع خير
مخفف خير كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
لكونه مخفف اخير من وافعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب غير
المتصرف فيه كما تقرر في النحو قوله اصله مهما يكن من شيء مهما مبتدا ومعناه ما لا يعقل غير
الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعهما على الاختلاف
ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان له وفايدته زيادة
البيان والتعميم لا ان من زايدة وشيء فاعل يكن لبقاء المبتدا بلا عايد اذ التقدير مع
الاستغناء تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انها ناقصة وشيء اسمه ومن زايدة
لان الشرط غير موجب عند ابي علي والاول هو الوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكره
من ان اصل اما مهما يكن كذا مبني على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معناه

مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى
البحت وتصوير ان اما يفيد لزوم ما بعدها فانما لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل
ان يكن في الدنيا شيء فحذف الشرط وزيد ما وادغمت النون في الميم وفتحت همزة حرف
الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثناء ينبغي ان يريد بالثناء
الثناء على الرسول عم بذكر الصفات المادحة له في ضمن الصلوة والا لكان المناسب
ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر قوله موقع اسم هو المبتدا يدل به مهما و
الدليل على اسميته عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية [في اواسط سورة الاعراف]
وقال يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتأنيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي والسهيلي وابن
يسعون انها تأتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في كتب النحو واعلم ان ما ذكره ههنا
من كون اما واقعا موقع المبتدا والشرط مخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل
في تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الاية حيث قال ثمة تحذف الملزوم الذي هو الشرط
اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام قوله لزمته الفاء اللازمة للشرط غالبا بل
المشهور ان لزوم الفاء لاما كلي لا يحذف عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله فاما القتال
لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لاما كليا وان كان
للشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا
اللزوم الكلي في اما محقق فرعيتها لان في الشرطية ولا يستلزم مزيتها على الاصل وقد
يقال لزومها لاما ايضا اكثري قوله لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتداء اللزوم قوله
بالالزام اي الزموها لصوق الاسم اذ لو بقي على ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول
اعني قضاء لان اللزوم صفة اللصوق والقضاء من قضيت حقه اي اديته صفة القاضي

فلا

فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو من جملة الشرط لحذفها في المشهور ثم الظاهر ان
قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتداء لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان
للانسان ويلايم هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم للمبتداء ما كان
لنفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنائبه ايضا ذلك ومما لم يمكن لتعيين
حرفيه اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك
كله وقد يروى بجر فوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما هو الذي ذكرنا
لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظ المعنى الاول وبضمير المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق
الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح
وريحان واجاب الشارح في الحواشي بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق بها تقديرا واما
الفاضل الرضي فلم يلتزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء من اجزاء مقام الشرط سواء كان اسما
ام لا قوله لما ظرف بمعنى اذا الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن مالك لانهما مختصان بالماضي
وبالاضافة الى الجملة قوله يليه فعل ماض ان قلت فاين ذلك الفعل في قول الشاعر
اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم قلت سقاؤنا فاعل فعل
محذوف تفسيره ما بعده سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم امر من
شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه قوله والوجه
ما تقدم ومعناه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا
اسما فان الاسمية تجوز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله
الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم
اكرامك لي امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون

الاستقبال ولكن الاولى ان يشبه اني كنت قلته ق س وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف هنا
مقدر عطفا على المضاف السابق اي علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا بإقامتها
مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقائه على اعرابه
لان توحيد الضمير في به يعرف لا يلائمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه السابق
اي البلاغة بان يكون البلاغة على للفنين المخصوصين كالعربية جميع العلوم الادبية
وكالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم
النحو يلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي
المعطوف لامية على ان المشهور وسنذكره الشارح في آخر المقدمة ان علم الفنين علم
البلاغة والتوجيه لحالها عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في آخر المقدمة
وسموا علي المعاني والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعها
مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما يكفي في افراد ضميره وههنا بحث
وهو ان الزمخشري حصر علم الادب في كتابه بقسطاس العروض في اثني عشر قسما على ما اشار
اليه السيد في مفتتح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع منها برأسه بل جعله ذيلا لعلمي البلاغة وكذا
السكاكي فلم عده المص فنا برأسه وجعله من الفنين الذين هما الغاية القصوى من العلوم
الادبية في قرن واحد وايضا جعله من العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان
كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور
على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة وايضا لا
دخل للبديع في معرفة دقائق اللغة العربية بل النحو اقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما

بمعنى اسم التفضيل باللام فيطابق او من فهو مفرد مذكر او الاضافة في له معنيان اشار الى الاول
وهو الاكثر بقوله فلو كان للزيادة عليه وشرط دخوله فيه جاز المطابقة والافراد والاقتطابي
موصوف لعدم المشابهة كذا امتحان

ما لا بد منه في الافادة والجواب عن الاول ان الحق في يد المص اذ لا يخفى ان البديع له موضوع
متميز من موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا
فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الآخرين ان البديع لما كان تابعا للمعاني
والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجري التعليلان على ذلك ق س لانه لم يجعله
اجل جميع العلوم اذ التعليل بمجرد الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا بمجرد معرفة دقائق القرآن
في هذا الفن يقتضي اجليته من العلوم العربية التي تتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا في
افادة البلاغة في الجملة ق س بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها الظاهر ان افعل
التفضيل اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة
على المضاف اليه فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر
في النحو واضافته سوى الى ضمير المضاف فمانع من هذا الدخول قلت الاظهر لا وجه لاشتراط
الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولي واني على حيث ذهبوا الى
ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية اذ لم يبق حينئذ فرق بين افضل القوم وافضل
من القوم واما وجهه على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في
القسم الاول المتفق على كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا اشترط المضاف اليه
بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف ق س وجعله من هذه الطائفة وفي بعض النسخ
وجعله عائدا ولا المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة ق س اذ به يعرف
دقائق العربية اي اللغة العربية واما ترك ذكر الموصوف ليعلم ان دقائق الفنون
الادبية باسرها تعرف بهذا العلم فيفيد هذا الايهام تفخيما لشانه ق س واسرارها
قبل الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله

لكونه مقصوداً بالذكر وذكر المضاف بطريق التبعية والسر هو الدقيق ايضاً فاسرار الدقايق
بمعنى دقايق الدقايق كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقايق الدقايق عبارة عما هو
ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق
ولما كان ادقية المعلوم مستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق
العلوم سراً فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة هي مناط التفريع وصحته وهي
ان دقايق العربية ادق دقايق قوله وبه يكشف فيه اشارة الى رجوع الضمير الى
العلوم الثلثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب
المنصور ثم ان المص قدم في اللف بيان اجلية منزلة العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل في
مدحها واخر في النشر دليل من المقدمة اعني قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله
اذ به يعرف لكون معرفة دقايق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة عليه في
الوجود قوله في نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف مقام
المضاف اليه بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن استاره فيكون من قوله تعالى و
واتبع ملة ابراهيم حنيفاً قال الشارح في حاشية الكشاف عند الكلام على من الآية حنيفاً حال
من المضاف اليه للاطباق على جوازه اذا كان جزءاً من المضاف اليه او بمنزلة الجزء في صحة
قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هنداً اذا رايت وجهها بخلاف
رايت غلام هند قايمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى
الفعل المشعر به حرف الجر كما انه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفاً والصحيح ان عاملها عامل المضاف
لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب زيد راكباً فلا كلام في جوازه وكون
عاملها هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الى بطلان القول الاول اذ

اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف
جزءاً او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور
الثلث التي ذكرها ابن مالك في الفيته حيث قال ولا تجز حالاً من المضاف له الا اذا اقتضى
المضاف عمله او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا قوله لان المراد بكشف الاستار
معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان انّي يكون واسطة
في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط ولمي يفيد مع التصديق
المذكور سبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب في نفس الامر فالاستدلال
بالحمى على التعفن الاخلاطي انّي وعكسه لمي ولا شك ان اللمي اولى واقيل ومعرفة اعجاز القرآن
بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل
على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد علم البلاغة وان كان المعرفة المذكورة بالبرهان
الانّي حاصلاً من علم الكلام فلا اعتبار في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كان
اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي
وهو مرتبة من البلاغة يعجز البشر عن الاتيان بمثل اقصر سورة منه في تلك المرتبة فتنبأ و
الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى قوله
ليقتفى اثره اي يتبع النبي عم في طريقته او يتبع طريقة النبي عم فقوله فيفاز نصب عطفاً على ليقتفى
او رفع اي فهو يفاز قوله فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات او دعلم
ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعي
كون معلومه الذي هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على
القرآن بخصوصه بحكم ذاتي بل اقصى ما يثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعاته

مسائله

قوله من اضافة المصدر وهي يفيد الحصر اقول وذلك لما تقرر في موضعه ان اسم الجنس المضاف الى المعرفة من صيغ العموم والعموم في هذا المقام يستلزم الحصر فانه اذا كان كل حزب في حال القيام لايصح ان يكون حزب في غير تلك الحالة والالم يكن كل حزب في تلك الحالة لامتناع وجود حزب واحد بالشخص في حالين وكذا مانحن فيه فان كل جلالة اذا كان حاصلا بسبب جلالة المعلوم لايمكن الجلالة بدونها لامتناع تعدد الحصول لشيء واحد بالشخص كذا [illegible] في بعض الحواشي منه

وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ماقبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلو اكتفى بحسن الغاية لحسن ولو ادعى ان معلوماته في انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما اخر لامساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على ماقبله بما ذكر والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اعني اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقد الذوق الفطري الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلاجرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله وذا لايستدعي كون معلومه الخ ممنوع وظهر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة المسائل اما بوثاقة دلايلها او بتعلقها بمعرفة احوال اشرف الاشياء والثاني موجود هنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح مايعلم من هذا العلم لا المسائل كما توهم بقرينة افراده وعلى انه يتم الكلام ح ايضا **قوله** وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغاية الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ماسيصرح به الشارح في قوله لمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اضافي بالقياس الى المبادي فلاين حصول جلالة العلم بوثاقة الدلايل كما صرح به على ان افادة اضافة المصدر للحصر ليس بجلي ويجيء الكلام عليه ان شاء الله **قوله** فان قيل كيف التوفيق بين ماذكره الخ يريد ان كلام المص مخالف لكلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكي حصره في الذوق اذ لايخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا اسنادا الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المص اثبت كشف

القناع

القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني واديح فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المص حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا بان يقال انه لو حصر احد مدرك الطيبات في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه **قوله** ولو بالذوق المكتسب منه الذوق على ماذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح الشارح في ترتيب الباب الرابع بان لو هذه يفيد كون ضد الشرط المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم هنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها معنى الكلام هنا اعني سببية الادراك وكان ثم ان هذا الانحصار الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه ايضا بلا تخلل الذوق اولى كما لايخفى **قوله** وقد اشير الى هذا اي الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لابغيرهما من العلوم **قوله** لاطريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين الظرف اعني اليه لغو متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الافضاء والا طول بدل من محل اسم لا لانه مبتداء في الاصل وخبر لا محذوف اي لاطريق موجودا وخبرا وبدل من الخبر المحذوف على راي من جوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والا طول بدلا منه او صفة لكم لا والا طول على ماذكر من الوجوه **قوله** لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على انه لابد منه في تاويل المتشابهات

ويجوز ان يكون الالف واللام في علم الاصول عوضا عن المضاف اليه اي علم اصول [illegible] اللغة والنحو والصرف [illegible] بين العلمين [illegible]

[illegible]

ورد ما الى الحكمان وهو العمدة الكبرى فى معرفة معانى الكلام كما ذكره الفاضلان فى شرحيهما
للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثانى
رتبية متعرضة ثم ان قوله اكشف يروى مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض
على الشارح بان فى نقل قوله لا علم بعد علم الاصول اه اختلالا وفى المنقول اشكالا اما الاول
فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم فى باب التفسير بعد علم الاصول اقرأ منهما على المرء لمراد
الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع فى درك لطايف
نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكر ان الظرفين اعني فى باب التفسير
وبعد علم الاصول متعلقان باقرأ اي اعون وانفع على معنى لا علم انفع منهما فى التفسير بعد
علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقرأ لا يكون
قوله اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح
على الوجه الثاني فنقلها كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان
ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف وكل منهما
ينافي حصر الكشف فى العلمين وليس المدعى اللزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي
هو المبني فى علمنا هذا فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان فى البلد انه اعلم من الكل
كيف ولو اجري الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا اذ
انتفاء اعلم من زيد فى البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد الكشف
عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن فى عبارة الشارح وان لم يكن كذلك فى عبارة
المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص فى شرح الكشاف وعند الكلام فى قوله
تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شئ ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد

اذا

اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تقيد المعطوف به لا يجوز الاستعمال
بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا قد ثبت القول بذلك فى دلائل الاعجاز فى
قوله تعالى الله يستهزئ بهم والتقييد فى قوله تعالى الآن خفف الله وعلم ان فيكم ضعفا على حفظ
متعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افعل
التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير فى الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه
بعد المشاركة فى اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد فى اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا
الى تمايزه عنه فى اصله مع المبالغة فى اتصافه بحيث يتعين عدم وجود اصل الفعل فى الغير
ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح فى الافاعل
فى صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد فى اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل
وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عم رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول
علي كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله
اكثر من ان يحصى واعظم من ان يضبطه القلم فمعنى الاكشف فى عبارة المفتاح ان هذين العلمين
متباعدان فى الكشف من كل علم متزايدان فيه الى كماله قوله نعم لا يمكن اه نعم تصديق
للخبر السابق ومعناه لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سؤال ينشأ
من الكلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف من وجه الاعجاز ثابت لهذا العلمين
مظنة ان يقال هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال
حقيقته لمهارته فى العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته
واسراره ما دون منها وما لم يدون سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا فلا يدخل
كنه بلاغة القرآن تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله ان تأمل فاحفظه قوله لا تحت علمه الشامل

بالقياس اي المحيط بقواعد الفنين لا ارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل علينا قلة
اذ لا تقريب له وان كان لحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا ولكن ان تجعل منشأ السؤال المعلل
بمجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب يعرف ذلك بالسليقة
فتقريره هكذا امل يمكن لواحد من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقة لممارسته في علم البلاغة
او بسليقته وتجعل الجواب نفي الامكان العادي مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة بجميع
ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة
في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا بهذه الاصطلاحات
وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة
واصحاب الصناعة للمعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت في قوله الامتناع
الاحاطة بهذا العلم مضافا اي بلطائف هذا العلم اي اللطائف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر
فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن كما حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا
فان قلت هل لا زعمت فيما سبق عدم التقريب في التعرض لاحوال ارباب السليقة قلت
ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون بقي
هنا تامل وهو انه اذا اعترف بالخواص الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف الخواص طبون
خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الا امل محل نظر تامل
والتشبيه وجوه الاعجاز في النفس كالاستعارة بالكناية عند المص ان يشبه شيء بشيء في النفس
فيسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه
والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به ويدل على ذلك التشبيه
المضمر في النفس والايهام ان يذكر لفظة معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما المجموع

معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق المرادة بها هنا على التوجيه الاول
والترشيح ان يذكر شيء يلايم المشبه به ان كان في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان
فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عم اسرعكن لحوقا بي اطو
لكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة فقيل ذكر الاستار على الوجه الثاني من
هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز مجاز
عقلي بل كله استعارة تخييلية كذلك عند المص وفيه تامل اذا الظاهر من شرح الشريف للمفتاح
ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا واعلم هذا القدر من البيان يكفي هنا
واما تفصيل المذهب الاخر المشار اليهما بقوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح المص فما
يتفرع على ذلك من الابحاث فيجيء في البيان ان ساعدنا التوفيق الالهي قوله والقرآن
وفلان بمعنى مفعول كما يقال قرأت الشيء قرآنا جمعته وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا
تلوته ثم الظاهر من كلامه هنا ان المصدر اعني القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اي المقرو
ثم نقل الى المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا عم ويمكن ان يكون نقله حال كونه
باقيا على معناه المصدري ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبي عم بيان
الشخص الذي جعل اللفظ علما له يذكر ما يعينه ويكفي في تعيينه العهد في لام الكلام والنبي لكونهما
معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف القرآن حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول
عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشف فيخرج شواذ القراءة ومنسوخ
التلاوة والاحاديث الالهية قوله ونظم تاليف كلماته كذا النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في
السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسبة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالتها على

علي ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق علي
مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق علي جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله على حسب
ما يقتضيه العقل في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان
مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر على الق
الاول قوله فلذا اختار النظم على اللفظ اي لكون جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم
وفي الاعجاز ايضا وقد يقال انما اختاره عليه احترازا عن سؤال الادب اذ المعنى الاصلي للفظ هو
الرمي والاسقاط وتاليف الشعر ليس معنى اصليا للنظم حتى يوجد فيه ايضا ذلك بل متفرع
عليه بمعنى التكلم للفظ قوله ولان فيه استعارة لطيفة واشارة ايماء الى كلماته كالدرر يحتمل
الاستعارة ان يكون مكنية بان شبه الكلمات في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا
وان يكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم
الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفة
وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين
المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون قوله
واشارة كذ بيانا لوجه اللطافة لا اشارة الى فائدة زائدة كما في الوجهين الاولين و
ويكون الوصف المذكور معيدا كما في الاول قوله تغمده الله بغفرانه يقال تغمد السيف
اي جعله في غمده اي غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ
السيف بالغمد قوله من الكتب المشهورة بيان لما فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب
بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان فعل
التفضيل هنا اعني اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت

قلت وهو مما يصدق على بعض المصنف بر شكر اليه فعلهم الكتاب الاول في الممكنات
الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك قوله عين من اعظم لامر المشهورة وان كان
فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدي الخواص والعوام لا
لا يكون مصافي المقصود ومن ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار آخر
قوله من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التميز والجهة قد يستعمل بمعنى
العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد تستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما سيأتي قوله فلكل
مسئلة مراتب كذ دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبته واذا كانت الكتب
المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل اعني احسن لم يتصور ان يكون القسم
الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظ من كلامه فمراشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل
كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع امثلة موقعها اللايق بها ويكون
مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان لحسن المذكور بالقياس الي كتب اخر قوله
فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدي بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدي
بالباء كما في عليك به كان بمعنى استمسك لان الباء زايدة في المفعول لتقوية العمل كما ظنه
الرضي ثم كون كتب الشيخ مصداقا لما ذكره سواء كان هذا المقال في قوله وان شئت ان
تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان هذا الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظ
ام الي كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشيء
بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء لتصريحه بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها
بعقد انقطع فتناثرت لآليه قوله ومعه تهذيب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى
بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس ههنا كذ معنى فلذا لم يلتفت اليه

ثم لقائل ان يقول بتهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوايد فكيف يوصف به القسم
الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي
الكتب المشهورة قوله متعلق بمحذوف لحصول جمعًا الفائدة العامة في حذف الشيء
ثم تفسيره زيادة تمكنه في القلب لان الشيء اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع
فيها قوله مؤول بان مع الفعل فان قلت لم اختص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل
دون ما المصدرية معه قلت لان ان حرف عريق في المصدرية من ما اذ الاخفش ذهب
الى انه اسم يقتضي عايدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل
الذي يتفرع المصدر عليه في العمل وان كان متأصلا عليه في الاشتقاق قوله وهو موصول
الموصول اسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد كالذي واخواته وصلته جملة خبرية
وحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كان وما المصدريتين واختلفوا في
لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا قال الفاضل الرضي
والاولى عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل
في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه وهذا الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز
ان يعود اليه لحرفيته كما سبق ثم كون الصلة مبينة للموصول وعدم امكان جعله جزء
الكلام الا بها يقتضيان كونهما كشيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول
والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزؤه لا بين اجزاء الصلة
فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول
الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا ضربت لانه مع ما بعده في تاويل المصدر فيطلب اتصاله
بما يتضمن المصدر ويجوز اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة

ولو قيل الضمير في قوله عليه راجع الى الجزء لا الى الشيء يلزم ان يكون توصيف الشيء بالمرتب الاجزاء عبثا لان تقدم الشيء على نفسه
محال مطلقا ويمكن ان يقال اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي حيزه بعد طائفة من الاجزاء على باقي الاجزاء لزم تقدم ذلك الجزء على ذلك اللفظ نفسه
اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقديم جميع اجزائه وههنا كذلك واما تقدم ذلك الجزء على باقي الاجزاء فظ واما تقدمه على نفسه فلان حيزه لما كان
بعد طائفة من اجزائه كان تقدمه عليها تقدما على ما يتقدمه فيلزم تقدم الشيء على ... اكثر من رتبة كما في الدور بعينه وتقدم الشيء على نفسه وان كان
محالا الا انه لازم على ذلك التقدير فتوصيف الشيء بالمرتب الاجزاء بيان للواقع بلا شارة الى منشأ لزوم الفساد وهو تقدم جزء الشيء على ذلك

على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم
الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء قوله كتقدم جزء
من الشيء المرتب الاجزاء عليه قيل فيه تسامح لان الجزء لم يتقدم في المفروض على الشيء المرتب
الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المترتبة على البعض الاخر فالوجه ان يقال على ما قبله
وانت خبير بانه اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي حيزه بعد طائفة من اجزائه على باقي
الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدمه فلزم تقدم ذلك الجزء على نفسه وعلى ذلك اللفظ ايضا اذ ليس
التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما تحققت ونظيره الدور
المستلزم لتقدم الشيء على نفسه فتوصيف الشيء بالمترتب الاجزاء بيان للواقع واشارة الى
منشأ لزوم الفساد وبهذا التوجيه يتبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا اذا كان ظرفا
او شبهه والمراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور لانه يحتاج الى
الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا
سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا ولان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق
الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاق اسم
الاخص على الاعم قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رأفة فوجه الاستدلال
بالاية الثانية ان المقصود بالنهي اخذ الرحمة بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرحمة وهذا
المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرأفة مقدما عليه واما وجه الاستدلال بالاية الاولى
فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا لسؤال كانه لما قال
فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسماعيل الذي قدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره
الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل ذكر منشأ السؤال مما لا وجه له واما ان يكون حالا

من السبع مقدما عليه كما ذكره صاحب الفوائد اي بلغ السعي كائنا معه وفيه ان المعنى لا يساعده
اذ المراد انه بلغ حد ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه بحيث كان الصحبة بينهما في السعي
لا انه بلغ سعيا يصاحب اباه اي سعي ابيه على تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق
السليم وما اورد على هذا القايل من ان الحال المتوسط بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم
عند عدم القرينة المعينة فلا يرد عليه لان زعم القايل وجود القرينة الحالية المانعة من
الحالية عن فاعل بلغ اذ لا فايدة يعتد بها في قوله معه كما اعترف به المورد واما ان يكون
ظرفا لغوا معمولا لبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا ولا يقول
بان المراد من السعي المسعى وهو الجبل المقصود اليه بالمشي فلا محذور في اللغوية تكلف
لا يصار اليه ثم في الاستدلال على تقدم معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام
في تقدم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظ لان سر عدم جواز التقديم على
ما ذكر تأول المصدر بان مع الفعل وهذا التأويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو
فلا تقريب لما ذكر ود والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة
بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور
معتبرا من فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في المصالح مع ابيه في حداثة سنه امر
مقصود وفي الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ
بان يراد بمعه على ما ذكر في مغني اللبيب مجرد الصحبة على ان يكون مرادف عند بلا ملاحظة
المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عنده ولم يرد ان
التغني صادر من السلطان ايضا اذ ح لا يرد ذلك المحذور الذي ذكر في اللغوية بل يكون
حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا بخصال بلا مفارقة من اول وجوده الى ان حد السعي

بحيث

بحيث كان متكملا في اخلاقه ومراسيمه معقول قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه الراجح
في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف لاختفاء صورة ان و
التوسع فيه مع ان الفراء جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة
مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه تقدم في علم البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يلتفتون
الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوه وجه ساغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا
ظرفا مقدما على المصدر فان راينا فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معمولا والا حملناه
على وجه آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المص ان يجعل الظرف
متعلقا بمحذوف يفسره جمعا اذ ليس فيه نكتة التقديم سوى السجع ود وليس كل ما اول
دفع لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر مأول بان مع الفعل وان اذا كانت مصرحا
بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها عند الجمهور فكذا ما هو في حكمه فاجاب بان ليس كل ما اول
بشي حكمه حكم ذلك الشي الا يرى ان المأول به هنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر
ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون المأول بشي حكمه حكم ذلك الشي فيما اول به لاجله
وتأول المصدر عند العمل لاجل ان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهته الفعل عن مشابهة
اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو ود مع ان الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل ولذا
يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كمدلول اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك
يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف هنا الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه
حكم بوقوع الشي فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان
لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور
لانه لما ثبت كفاية رايحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي ففي شبهه المعمول بواسطة حرف

اولى ولهذا اجمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع في الظروف ليشمل شبه
الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي
فيه عند البعض كما في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون اى انتفى بنعمة ربك عنك الجنون
ومن لوك النحو كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم
اى ما حديثى عنها نحو المرجم من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم لزوم تأويل
المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذكر التأويل لاجل
العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج
الى تأويله بالفعل الظ فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول
لان حاصله منع لزوم التأويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت لان التأويل هو
المشهور فلذلك قدم تسليمه هذا وقد يجعل قوله مع ان الظرف الخ اشارة الى الجواز تقدم
المعمول الظرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا وليس بشيء اذ لا تقريب ح لقوله
مما يكفيه رائحة الفعل لان عدم تجويز تقدم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل
حتى يصار الى الجواز في الظرف لكفاية رائحة الفعل بل منشاه لزوم تقدم جزء من الشيء المتمم
الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل لا رائحته قوله
ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها اما ان يكون ما لم يتسع قائما مقام فاعل اتسع
بتضمينه معنى الفعل المتعدى اى اغتفر فيها ما لم يغتفر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر
اى اتسع فيها اتساعا لم يتسع في غيرها وهو الزائد المستغنى عنه في العبارة مساعة اذ
قد ذكر في الباب الثامن من ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا
كما في قوله فاوردتني بكلمة صداع الراس والتلقا فان الراس زائد اذ الصداع معنى عنه

والتطويل ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون الزائد متعينا كما في
قوله والفى قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زائد
فتعين حملا بالزائد ليس عبارة عما من شأنه في الكلم الا ان يقال الزيادة فيما سيأتي بمعنى
الزائد كما يشعر به تمثيل المص للحشو المفسد بالندى في قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى
كما هو الظ وان كان في عبارة الشارح هناك بعض نبوة عنه قوله ويجيء الفرق بينهما
في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحى المتعارف بين ارباب
المعانى وهو الذى ذكرناه الآن وما ذكره هنا قبل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا المصدق
فان المؤدى واحد وقد يمنع باب التطويل على ما ذكرهنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر
في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثانى فالكلام لا في محله حشو وليس بتطويل
اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محله وحضوره لا فيه وانت خبير بان المراد بالزائد
في الحشو ايضا هو الزائد على اصل المراد اذ هو المعتبر في الفن فتأمل قوله بنوعه اى بصعب
وفي تغير التعقيد بكون الكلام كذا تنبيه على ان المصدر رائحة التعقيد من المبنى
للمفعول قوله قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا الى الايضاح والتجريد اختار
في الاول لفظ القابل وفي الاخيرين لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخيرين
اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز
والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تغير القسم
الثالث وعكس ناظريهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصر وتلخيصه
وقدم ناظر الحشو رعاية للسجع قوله الفت مختصرا انما اختار الفت على اختصرت
اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكى بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه قوله

يتضمن مافيه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني والتضمن
باعتبار ايضا في المركب يتضمن ما في القسم الثالث من القواعد لتضمنه معظم ما فيه منها فلا
علم تضمنه المباحث المذكورة في الجدل والاستدلال وعلمي العروض والقوافي ودفع المطاعن
عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان كما نبه عليه كلام السكاكي
عند شروعه في هذه المباحث قوله وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته المراد بالحكم القضية
من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي يدور عليه الكل وجودا وعدما عليه وبالانطباق الاشتمال
وفي قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله
ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام المآل بمعنى التعريف
قضية كلية يشتمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال
القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعله
القضية المذكورة كبرى لصغرى يحكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته وتلك الاحكام
المستخرجة تسمى نتايج وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكره ان
ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في جزئياته ينطبق على خ
استخدام لارجاع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر تلك الا
ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قايم يلايم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يرتكب في
الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه الفروع الحاصلة من النتايج بجزئيات الكلي في اندراجها
تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كليها ثم اطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد
به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكام الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال قوله
كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده قال الشارح في شرح المفتاح قال في الديوان

التوكيد

التوكيد بمعنى التاكيد غريبة مولدة واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكد
واكد بمعنى ويقال هذه غريبة مولدة آه والظاهر ان قوله هذه غريبة مولدة ابتداء كلام في بيان
لغة ولد لا تتمة لبيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوليد
في غير هذا الموضع واقول ذكر في المغرب ان الوكادة بمعنى التاكيد ليس بثبت وهذا قرينة
على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح قوله فانه ينطبق على ان زيدا قايم اي ذلك
القول يشتمل على حكم ان زيدا قايم او يصدق بمفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا
كلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر اي الملقى اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى
ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت
نختار الثاني ونمنع لزوم تحصيل الحاصل بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القي الى المنكر يجب
ان يجعل مؤكدا اي مشتملا على التاكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب لحوق التاكيد الى
الملقى حتى يقتضي خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المذكور فتامل قوله فهي اخص
من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل وكلام
البلغاء ثم نقل عن الشارح انه قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان
يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد
للاثبات فامر خارج عرضي لا عبرة بذلك فربما يكونان متباينين بل يراد الاخصية
هنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلي لجواز ان لا يكون المثال
من كلام من يوثق به وانما قال لا عبرة بذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط
في كل منهما ان لا يقصد الغرض المقصود من الآخر مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلي
في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة

وان لم يشترط كما هو الا يتحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله
يذكر لكذا الصلوح لان يذكر لذلك يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال زعما لكن ذلك الارادة
بعيدة ينبغي في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو
اراد انه خارج عن مفهومي المثال والشواهد فلا دخل له في الاخصية فممنوع وان اراد انه
عارض لاحق عليه فلا يفيد في عدم دخله في الاخصية لان هذين المفهومين ايضا معقولان
بالعرض على ما عنهما الا يرى انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد اعتبر في الاول
قيد زايد مثلا لم يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عارض لاحق عليه فلا دخل له في الخصوص فتدبر قوله
من الاول فهو التقدير لجواز ان يكون الخ وكلام المص على معناه الحقيقي اي التقدير من
غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في المتعدي الى المفعولين حيث يصار الى حذف المفعول
الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعل يجتهد مجتهدا او مصدر الحال المقدرة اي
لم آل مجتهدا او مجتهدا اجتهادا اذ يفهم منها عدم التقصير في الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما
في تحقيقه والعامل هو الاول او يكون متعلقا بالالو بحذف الجار عن النسبة الى الفاعل
اي لم اقصر في جهدي في تحقيقه ويجوز ان يكون تمييزا او يكون جهدا فاعلا في المعنى اي لم
يقصر الاجتهاد في تحقيقه اذ قصر جهوا ابانه الفعل المسند الى المميز في الاصل وقد لا يكون
الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق بمخالفته في التعدي على ما ان راه السكاكي
في قوله تعالى طار عمرو وفرحا طيب الفرس عمروا ومثل ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا فان عيونا فاعل للتفجر لا للتفجير معنا ويجوز ان يضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا
مفعوله اي لم اترك جهدا ونقل عن ابي البقاء ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل
فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المص على هذه

الوجوه

الوجوه بناء على ان نقله الى المفعولين بتضمينه معنى المنع في غاية الشيوع فكانه ارجح
المجاز المشهور قوله وحذف هنا المفعول الاول سواء كان الخطاب اي لا امنعك او الى
العام اي لا امنع احدا امثلا قوله اي المختصر يحتمل ان يكون المختصر للقسم الثالث بل هو اقرب
فتامل قوله اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول رفع على انه خبر مبتداء محذوف او
نصب على المصدرية او الحالية من الفاعل او المفعول اي من اضافة المصدر الخ او اضافة
الترتيب اي لما ذكر اضافة المصدر الخ واراد المص ترتيب السكاكي كان مضافا الى الفاعل
او مضافا اليه في آن واحد قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر في كتب النحو
من ان الاول اكثر واولى قوله تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم آل اي ما بالغ ذكر فعلين في
رتبته ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعني تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا للفعل الا
كما هو الظاهر لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريبا لتعاطيه تسهيل اخذ المسائل من
عبارة وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على نشر اللف كما لا يخفى
قوله ولعله باول الفعل المنفي اي قوله بل الامر اخر قيل في العبارة ادنى مسامحة
اذ الفعل المنفي ابالغ وهو ليس بمؤول على ما ذكر بل المؤول المجموع كما صرح به في شرح المفتاح
فالاظهر ان يقال ولعله باول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على تسميته لم يضرب ولا يضرب
فعلا منفيا فلا مسامحة بالنظر اليه وانما هي بالنسبة الى المعنى اللغوي ثم ان وجه الملازمة
المستفادة من قوله ولعله باول الخ خفي اذ قد ذكر الشارح نفسه في شرح المفتاح وغيره
وذلك من كثرة التشريف ان القيد في مثاله قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه
مع عدم التاويل بان لم ابالغ كما في لم اشتم اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو
ان المفعول لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فيفهم منه

علا

وقوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والارض لا اله الا هو على تقدير ان يجعل يرزقكم ولا اله الا هو صفة لخالق وانما جوزنا ان يكون لا اله الا هو صفة لخالق مع ان العلامة ردها حيث قال لو وصلت لا اله الا هو لم يساعد عليه المعنى لان قولك هل من خالق الا الله لا اله الا ذلك الخالق غير مستقيم لان قولك هل من خالق سوى الله اثبات الله تعالى فلو ذهبت تقول ذلك كنت مناقضا بالنفي بعد الاثبات لانا نعلم ان معنى قوله غير الله في وجود الذات المشخصة ومعنى قوله لا اله الا هو حصر المعبودية تحقق على الخالق غير الله فلا يناقض اصلا اللهم الا ان يقال لما كان لفظة الله علما للذات مشتهرا في الاتصاف تلك الذات بالمعبودية بحق وسائر صفات الكمال في ضمن هذا الاسم وسلما عند الخصم كان الاعتراف بوجود الله تعالى اعترافا

بتحقق المعبود بحق فجاء التناقض بهذا الاعتبار فليتدبر

ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم نأول الفعل المنفي ههنا بالمثبت كتركت او نفيت او ما يؤدي مؤداهما لكان محصول الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل المقرب والانتفاء ليس فعلا له فيتعين اعتبار كونه قيدا للمبالغة اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا الجواب بمعزل عن التحقيق لابتنائه على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التأويل جار في كل مقام توجه القيد فيه الى النفي فالتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال يصح حرف النفي لا يكون صالحا لان يقيد بشيء لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا يصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان عمل حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا في الظروف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث من المغني فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التأويل بتركت لا يجدي نفعا لاقتضائه ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزائد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزائد وعكسه امران مفوضان الى المقام غير ان لم ابالغ اذا لم يأول بالفعل المثبت تعين توجه النفي الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد واذا اول يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذي ذكره الشارح بالنظر الى المتبادرات والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل

فقط

فقط من غير اعتبار النفي القيد واثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار محقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه فظهر لك بما قررته ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفي يستعمل على معان ثلثة ومنها ما ذكر الشارح في شرح الكشاف قوله اذا دخل على كلام فيه تقييد كان منه العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد اولا ثم النفي ولا خفاء في كليته منه القاعدة نعم لو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس قوله وان يقع له خصوصا يحتمل ان يكون الظرف اعني له خبرا ليقع على ان يكون من الافعال الناقصة بتضمينه معنى الصيرورة كما ذكر الفاضل الرضي في امثاله وخصوصا يعني خاصا حالا من ضمير يقع الراجع الى حكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا نصبا على المصدرية باقيا على معناه اي يختص حكم النفي بالقيد خصوصا

يحتمل ان يكون ... خصوصا خبر ليقع ...

قوله مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع الظاهر ان النسخة اجمعين على انه حال من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ اي تابعا لكان تأكيدا له فلا يدل على الاجتماع في زمان كما سيصرح به الشارح في بحث تأكيد المسند اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى الماخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد والا لكان اجمعون تأسيسا لا تأكيدا فلا تفاوت حينئذ في المؤدي سواء رجع النفي الى القيد ام الى المقيد فتدبر قوله لقد افرط المصر الافراط التجاوز عن الحد ويقابله التفريط يعني المثل الجاهل اما مفرط او مفرط قوله وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا ذكر الشارح رحمه الله في البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان تذكر الشيء تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك

فكانه اماله الكلام اي عرض بل عيا المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به ما يريد فذكر
التلويح في الثاني والتعريض في الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال قابلا للاختصار مفتقرا
الي الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح هناك قوله اي ذلك المذكور من القواعد
وغيرها اول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده
وتذكيره قوله ولقد عجب اي اتى بامر عجيب حسن ووجه الحسن ما فيه من خفض
الجناح حيث نسب الزيادة الى خصايصه وشان الزوايد ان يحذف قوله وسميته تلخيص
المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه قوله اذ لا مقتضى للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون
التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا اسال الله لا غيري لان ما الفت لا يصلح
ان يلتفت اليه غيري فضلا ان يسال النفع به فيكون المراد احتقار مؤلفه ويجوز ان يكون
القصر اضافيا اي انا اسال الاسعاد لا حاسدي من علماء الزمان وكلاهما ليس بشيء اما
الاول فلان احتقار مؤلفه بحيث يدعي عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما سلف
من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الا التكلف واما الثاني فلانه ليس ههنا يعتقد بشركة
معارضيه وحساده في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص ويوجد جهة الحسن وذلك ايضا
ظاهر قوله ولا للتقوى قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوي اشارة الى
انه على رجاء الاجابة من الله اذ من يرجو ان يثمر عمله ولا يخيب سعيه فهو يجتهد باقصى
وسعه مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما بالغ في وصف مؤلفه بل يسال الله الانتفاع به
قوله فكانه قصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيد جميع
الافعال من التاليف وما عطف عليه قوله فاتى بالاسمية ولو اتى بالفعلية لكان العطف
اظهر وان اختلفت الجملتان في المضي والمضارعة لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف

غير

غير المعطوف عليه واعترض عليه بان مآل جعل الواو للحال جعل الجملة حالية فلا حاجة
الي الواو ولا الي المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال اسال الله تعالى والجواب ان قصد الاستيناف
ح اوجب فلا يحصل الغرض المذكور ولكن لك ان توهم العطف في الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز
كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم
من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوى انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون
المراد بيان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر دون وصفيته له كما قيل في الفرق بين
الزاهد يشرب وبين يشرب الزاهد قلت قوله انا اسال انما هو للسؤال لا للاخبار عن
اتصافه به ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المصنف بل في بيان
افعاله مثل التاليف والترتيب والتسمية والسؤال قوله حال من ان ينفع قبل اي من
المجموع والتقدير اسال الله الانتفاع به كائنا من فضله والحال مبين لهيئة المفعول والفاعل
فيما اسال وليس فيه تقديم ما في حيز المصدرية عليه قوله اي محسبي وكافي الحسب بمعنى
المحسب وقد سبق بيانه في اواخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبي اما الكفاية في
جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال وفيه المبالغة او الكفاية في ذلك وفيه انتظام الجمل
كما ذكره العلامة في اياك نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله على اداء العبادة
ليتلايم الكلام قوله فيها هذا كان الانسب ليناسب التعليل الذي يتضمنه الاستيناف
المؤكد بان المعلل الذي هو سؤال النفع منه تعالى قوله كما صرح به صاحب المفتاح وغيره
الخ ثم الحذف المحوج الى النقل مخالفة ما ذكر للمشهور من ان المخصوص اما مبتداء
والاخبار ثابتة خبره مقدم عليه او خبر مبتداء محذوف قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان
صح باعتبار انه في قوة الجملة لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لتعذر الكلام على ما انا

اليه الشريف في اوايل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال ثم عطف الجملة على المفرد
وان صح باعتبار كذا لا يصح هاهنا وانما يصح اذا لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه
في الحقيقة كذلك ومثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما يقال زيد وان كان
غنيا الا انه بخيل فاذا لا ولكن ليسا بحرفين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر
مقدر حسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدرين المذكور كما يقدر في المثال المذكور
زيد وان كان غنيا الا انه لا غناء عنده وانما يكون عنده غناء لو لم يكن بخيلا لكنه بخيل
وعلى هذا ثم قد يجاب عن اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر
عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في
مباحث الفصل والوصل بان المص والسكاكي لا يسلمان ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن
اعتبره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا
ومما ينكر انه وليقدر ان معطوفا عليه انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح من طرف المص بما
ذكر وليس مراد الشارح المحقق نفي مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد انشأ في شرح
الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى جواز عطف الاخبار على
الانشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل والوصل عطف القصة على القصة والتحسين
ونص في اول احوال المسند بجواز ليت زيدا قايم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع
الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المص وبهذا التوجيه
اندفع ما اورد على الشارح من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع
نظيره في القرآن المجيد حيث قال تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل
المحشي عن قول الشارح لكنه في الحقيقة كذلك بان ذلك جايز في الجمل التي لها محل من الاعراب

وكفاك

لكنه لا قطع بذلك اذ لم يعلم الفاعل لا يكون اضافته لفظية ابدا بل قد يكون معنوية وقد صرحوا بان الاصح ان حسبك في قولهم
حسبك انه مبتدا فينبغي ان يجعل حسبنا مبتدا وان خبره حذرا من اللبس فتامل وقد يقال هذه الحجة الزامية على الشارح كما سبق
ولا يليق للشارح ان يقول بالعطف على حسبنا لعدم تجويزه ذلك في عبارة المص وفيه نظر لجواز ان يقول الشارح انا اجوز العطف في الاية
سواء جعل الواو من الحكاية او المحكي بطريق عطف القصة على القصة وانما ايرادي على المص حيث لم يجوزه وقد يورد على الشارح
انه صرح في شرح الكشاف في قوله تعالى يا ليتنا ولا نكذب بايات ربنا ان عطف الاخبار على الانشاء جائز باقتضاء المقام فيتهم من جواز

وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية
لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بالجمل المحكية
بعد القول اذ لا يشكل من به مسكة في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه عمرو وابوه بخيل
وما اجوده وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف
عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدا اي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع
وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء
على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل
تامل او يقال هذه الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح والخطاب في قوله وكفاك متوجه
اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقال ما جوزت التقديرين
في الاية فليجز في كلام المص مثله فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلان مذهبه ما كان وجوب
تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده وما افسقه من عطف الانشاء
على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب
على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال
مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا كفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه
الشارح فتامل وورد على المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو من المحكي وما نقل عنه رحمه
من انه لا مجال للعطف على الاول الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقلنا
نعم الوكيل ثم لجواز العطف على الخبر المقدم في حسبنا وفيه نظر لان التكلف الذي لا يلتفت اليه
فيما ذكر ليس كون المقدر لفظ قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية فلو عطف
الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا بمقتضى التقدير عنده لكان

عليه ايضا فلم نقاه هاهنا
وقد عرفت انه قاطع بجانب
ثم الاحتمالات سبحه

تكلفا مثله ثم الاحتمالات الموجودة في توجيه التركيب من حمل الواو والمذكورة على الاعتراض
وادعاء ان قوله ومو حسبي انشاء كقولنا الحمد لله على رأي وان المعطوف عليه لفظ نعم الوكيل
قوله وانا اسال الله وهي حالية لما محل من الاعراب فيجوز عطف الانشاء عليه وامثال هذا
قد كفانا الحنائي وغيره مؤنتها اذ ليس في ذكره فائدة زائدة فبالحري ان لا نشتغل
بتفصيلها وقد ينقل عن الشارح رحمه الله ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق
التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع قدح في التركيب والله
اعلم قوله على رأي اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال بتقدير قد وعطف
على جملة فالق الاصباح وانه بتقدير هو فالق الاصباح قوله او ان الشروع في المقصود
وفي الصحاح الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصود
مقصود الكتاب ولهذا ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا قوله
الثاني المقدمة اخر في التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة
الى الشق الاول لاشتماله على اقسام قوله عن الخطاء في تادية المراد ولم تذكر فيما يحترز
الاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقابلة او على الشهرة اولان ذكر الخطاء
في كيفية التادية لا فيها قوله ومنه ما يعرف به وجوه التحسين عدل عن الاسلوب تنبيها
على فائدة البديع قوله وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء تقرير المنع ان قوله والا فهو
ما يعرف به وجوه التحسين ممنوع لم لا يجوز ان يكون شيئا آخر وتقرير الدفع انا تتبعنا
مقصود الكتاب ولم نجد غير المقدمة والفنون الثلثة واعلم ان الشارح رحمه الله
جوز في بعض مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي
وهو اثبات حكم كلي للنبوة في جزئياته ورده الشريف رحمه الله بان الاستقراء العرفي استدلال

باحكام

باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام لا تعدية احكامها الى
المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء
دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به بل نجعله
دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي والنظري
وكما ان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لا يتاتى الا بعد حصول الاقسام
كذلك حصر فيها قوله والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك لان المصنف قال
في آخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من
اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين
اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما
لعدم جدواه لكونه داخلا في ما ذكرنا مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل
حسن البيان ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيئان
فعقد لهما فصلين ختم بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة
في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسيما لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فتبين
بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام
البليغ والا لتعين اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية وهو
البديع قوله صار كل منهما معهودا فعرفه لا يخفى ان اللام في الفن الاول لا يكون
اشارة الى علم المعاني والا للغي الحمل في الفنون كلها الى ما يحترز به عن الخطاء في تادية
المراد مثلا وما كان الحمل مفيدا في الفن الثاني والثالث لبعد العهد اجري الفن الاول
مجرا هما سوقا للفنون الثلثة على نسق واحد ولو لم يذكر التعيين في الاول لقرب العهد

كما فعله صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد والا
فالمذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على كفاية
الذكر التقديري في العهد الخارجي لما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في
العلوم الثلثة علم ان ثمه مع اجمالا بقرينة التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلثة
او ما يجري مجراها ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض الفنون يقع
اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعاني او غيره اذ التقديم الذكري
في بيان الانحصار لا يفيد التقدم في الترتيب الا يرى ان الشارح قدم في بيان وجه
الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تأخره في الترتيب فافاد المص ذلك بقوله الفن
الاول علم المعاني فعلم بهذا التقرير ان كلا من طرفي الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في
زيد اخوك فان قلت فالمعهودية لازمة في الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة
قلت ممنوعة والسند بعد العهد قوله في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد
بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح قوله وانحصار علم البلاغة
اي المسمى بعلم البلاغة او العلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما يتصل بذلك
معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان
النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ماذا وغيرها قوله مأخوذة من
مقدمة الجيش اي منقولة عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا من قدم
والتاء على ما عرف في لفظ الحقيقة من الوجهين فههنا ثلث احتمالات وظاهر كلام
الزمخشري في الفائق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم
بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف ويشعر كلام

المغرب

المغرب بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب
بالكسر وكلام الشارح محمول على احد الاحتمالين الاولين قطعا ثم المقدمة قد تجعل
من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لاشتمالها على سبب التقديم كانها تقدم نفسها اولا فا
البصيرة يقدم من عرفها على من لم يعرفها قوله لما يتوقف عليه اي شروعا كما صرح به في
المختصر والا لبطل طرده بالمبادي قوله كمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفة
مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق فيكون في الحد اي التعريف بمعنى التصور وفي الغاية
والموضوع بمعنى التصديق قال بعض الافاضل التمثيل على راي القوم فانهم جعلوها مقدمة
العلم بالتفسير المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة
العلم ونفي التوقف عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بغاية
ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما هرب عنه وهو الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في
كذا وكذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره
من انه لا يبقى عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا والا
فلا وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع
مطلقا قوله لطائفة من كلامه الخ قال صاحب الكشاف في اوايل سورة النور الطائفة
الفرقة التي يمكن ان تكون جماعة واقلها ثلثة او اربعة وهي صفة غالبة كانها الجماعة الحافة
حول الشيء وذكر في اخر سورة البراءة ان الطائفة اسم جماعة تطوف بالشيء وتحيط به
واقلها اثنان او ثلث وعن مجاهد الواحد فما فوقه وبهذا فسر ابن عباس رض قوله تعالى
فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لا يبعد ان تكون اسم لقطعة من الشيء واحدا كان او اكثر وقيل لانه مفرد
انضمت اليه علامة الجماعة اعني التاء فروعي المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه

ومذا المعنى الثاني هو لا نسب بالارادة ههنا والمراد من الكلام اللفظي لا العقلي على ما عرفت
واما قوله في شرح الرسالة وهي ههنا امور ثلثة كما في بعض النسخ فاما بتقدير مضاف اي
دوال امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوزا لكمال العلاقة بينهما مع ان
مصب الغرض هناك دفع اشكال التوقف فقط لا الظرفية ايضا وما ذكر كاف في دفعه
او باطلاق اسم المعنى على اللفظ اي اطلق الامور المذكورة واراد دوالها والقرينة في
الكل ما سبق من اشارة ههنا وتصريحه في شرح المفتاح على انها الالفاظ فان قلت اذا
جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباطه بها اي بمعانيها
اذ المقاصد انما يرتبط بمعاني تلك الطائفة لا بها انفسها وفي قوله سواء توقف عليها
اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع بها اي بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف
في موضع واحد اعني قوله لطائفة اي لمعاني طائفة اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح
نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ طريق الافادة والاستفادة لما كانت
هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمة على
الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعلم لتوقف ما قصد من دفع الاشكال
عما وقع في اوايل الكتب على ذلك ولا الى نقل عليه من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلا
على جزء من الكتاب اليهما مع وجوده على ما نبهت عليه من نقل الكتابين والله اعلم ولقوله
بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت والتي على مقدمة العلم حتى يكون
من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ربما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين الموفق
الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل بل نفس المسائل
فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على

على دوالها واذا حققت ما تلوناه عليك تيقنت اندفاع اعتراض بعض الافاضل بان تعريف
مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسائل الكتاب اذا قدمت امام المقصود
مقدمة للكتاب اذ بطلان اللازم ممنوع ولعدم فرق البعض كما ان قلت فما يحصل الفرق
بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف
امام المقصود فما لم يقدمه وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة
العلم معان مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم
كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف كما ثم وجه اندفاع الاشكال
بالفرق ظاهر اما اندفاع الثاني فلان الظرف بيان المعاني والمظروف الالفاظ كما ان
سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها
موقوفا عليه للشروع فيجوز تاخرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية
مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم الثلثة كما سبق
قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فايدة مخصوصة تترتب عليه واما الاعتقاد
بانه هو غاية وفايدة في الواقع فلا كما صرح به المحشي في حاشية الشرح ان قلت فما
التكلف الذي احتاجوا اليه في التفصي عن الاشكالين قلت اما التكلف في دفع اشكال
التوقف فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا والشروع
بالبصيرة لما كان يحصل بازيد مما ذكر في اوايل الكتب وبانقص منه كما اعترف به الفاضل
المحشي لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد
توقف البصيرة على نوع منها حيث يحصل به في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود البصيرة
ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل
بالاثنين

قلت ان تمن الاثنان ذكر الواحد فلا اخر حصول الموقوف عليه والا فلا لزم الحصور فتامل واما ان
دفع اشكال الظرفية فلعله اراد به ما ذكره المؤلف في شرح المفتاح من ان في تحرير هذه المعاني
من مقدمة تجرد منها هذه الثلثة وتستنبط منها او اراد به بعض ما اراد الشريف ق لا فائدة
في ذكرها الا الاطناب المراد من الاطناب معناه اللغوي اعني التطويل والكلام من قبيل
التعليق بالمحال كما قيل في قوله تع لا اذوق وقوله العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على
الظهور واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من الصحاح على ما جزم في ذلك
حيث قال فصح الاعجم بالضم فصاحة جاد لغته حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية وفصح
الشاة اذا انقطع لباؤها وخلص لبنها وقد فصح اللبن اذا ذهب اللباء عنه وافصح الصبح اذا
بدا ضوءه وكل واضح مفصح وافصح الرجل من كذا اذا خرج منه تم كلامه وقد قال الشارح وافصح يدل
صريحا على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة الى خلافه ايضا
حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر العدمي اللازم له فما ذكره الفاضل المحشي من ان
في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر العدمي محل نظر وكلام الشارح في شرح المفتاح يشعر بان
الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن
واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهبت لباؤه ق يوصف بها المفرد ذكر في التخريج ان المراد
بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المصرح به ان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم
اتصاف المركب التقييدي بالبلاغة محل تردد فان الفاضل المحشي رد التاويل في جانب المفرد
بلزوم الاحتياج ح في تعريف فصاحة المفرد الى قيد اخر يخل بدونها فاختار التاويل في
جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات
كامرئ القيس اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لا نم ان امرئ القيس اذا سمي كان كلمة

من جزئيه كلمة ح يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباني ح عند المحققين اذ لا يعتد به
في هذا الموضع معنى اصلا ق وقصيدة فصيحة في النظم القصيدة ما حذفت من القصد لان الشاعر
يقصد تجويدها وتهذيبها والتاء على ما عرف في نظائره من الوجهين او من القصيد وهو المخ
للكلام الجزل الفصيح والغث للردي منه والتاء للوحدة وقيل القصيدة من اقتصاب الكلام اي قطعه
ق كاتب فصيح الكتابة يقال في العرف لانشاء النثر والشعر للنظم ق ولم يسمع كلمة بليغة قيل
عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدي
واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام بقرينة السياق فيتناول المركبات التقييدية ق
واعلم انه لما كانت الفصاحة كالتوطئة لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله ح لا يتوجه الاعتراض ثم هذه المقدمة
هي التي بنى عليها الشارح رح الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي
الذي ذكره الشارح فان قيل ثم الدست ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية والصرفية والنحوية
لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس
ولا ضعف التاليف ق وقد علم ذلك قيل ولا بد ان يضم اليه قوله وقد علم او علم النحو ايضا
لان علمهم لا يكون سببا لجزم المص ولا احتياج اليه ذلك لدخول المص في الجماعة ق وقد تسامح
في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل عنه له ان كون الخلوص لازما غير محمول لكون الفصاحة
وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص واغا هم
في الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم
صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها
في التعريفات وبجواز صدق العدمي على الوجودي كما في قولك البياض لا سواد ومنع وجودية
الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوي واجيب عن الاول بان كتب
الادباء

مشحونة بالتعريف بالمباين لاغراض شتى كتعريف علم المعاني بالتتبع كما في المفتاح والمعترض ايضا من
المتفقين على جوازه وعن الثاني بان مراد الشارح نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم جواز حمل
العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبان للشارح ان يقول اي اردت بالوجودي الموجود
وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب جزءا من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود
لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقشة لانه ان اريد بالابيض عدم
السواد منعنا الحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى عرضي فليس
بعدمي وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة
فمعنى هذا اللفظ فصيح يراد ان فيه سلاسة وجزالة وما يؤدي معناه لا انه ليس فيه نقيصة
كيت وكيت وان كان الثاني لازما للاول ويرد على الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات
اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشي له في الموضع المذكور من شرحيها للمفتاح
والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة ما ذا حتى يبني على ذلك قاعدة التفسير
باللفظ كيف والمدعي انما عين الخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف عدم جواز مثل هذا المجاز لاخلاله
بما قصد من التعريف وعلى الثاني ان قوله والمراد ان الفصيح هو الخالص يأبى عن حمل الحمل على ما ذكر
كما لا يخفى وعلى الثالث ان الخلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اوردوا
في تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدقا عليه ذات واحدة
وجواز صدق المفهومات العدمية على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه قوله لكونه لازما
له تعليل للتفسير قوله تسهيلا للامر تعليل للتسامح وقيل العلة الاولى تعليل للتسامح
والثاني تعليل له ايضا بملاحظة التعليل الاول والمعنى ان التسامح المبني على التفسير باللازم
بسبب تسهيل الامر ولك ان تقول العلة الاولى علة للحكم بالتسامح والثانية لنفس التسامح

ولو عاد الحبيب ... وجود ما صدق هو عليه والعدمي ... فلا يصح
لتسند الى عدم جواز الحمل لاقتضائه الاتحاد في الوجود كما لا يخفى على انه لا يستقيم في الفصاحة
ادعاء وجود ما صدق هي عليه ان قلت فينبغي ان يتعرض لهذا قلت ... فساده غني عن التعرض
ولذا ذهب الاعتدال الشارح ... الاعتراض بوجوب زيادة قيد الخلوص عن الكراهة في السمع ... ملخصا

ثم وجه

وقال بعض اصحاب الحواشي مبنى التسهيل ما تقرر عندهم ان معرفة الشيء اما باللازم الواضح اللازم اسهل من معرفته بكنه حقيقته ٥٣
سواء كانت حقيقية او اعتبارية وفيه نظر لان المقرر عندهم ان الاطلاع على الذاتيات عسير لا ان المعرفة المسببة من تصور الماهية
بلوازمها اسهل من المعرفة المسببة من تصورها بذاتياتها نعم لو كان المعنى ان الاطلاع على الذاتيات عسير فلذا اكتفى المص بالتعريف باللازم
لتم ما ذكر الا ان السوق يشعر بان المص وقف على ماهية الفصاحة من اطلاقاتهم الا انه تسامح في التعريف تسهيلا للامر على الطالبين وكم بينهما
صح

ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان معرفة الخلوص عن الغرابة تحصل بمطالعة
باب من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس تحصل بمطالعة
مختصر من مختصرات الصرف واما معرفة كثرة الدور بين العرب العرباء فيحتاج الى تتبع
تراكيب آحاد الاعراب الخلص المنتشرة جدا ولا يخفى ان الاول اشق قوله ثم لما كانت
المخالفة راجعة الى اللغة لم المراد من اللغة الصرف لانه قد يطلق عليه ايضا كما سيظهر
وانما لم يتعرض لمرجع التنافر لانه لا دخل فيها قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا
وهو سليقة الحس قوله كانهما حقيقتان مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد
في الحقيقة مجزوما به وهي الكون المذكور كما هو الظاهر كما صرح ههنا او نفس السلامة من
الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون ترددا ثم قوله لتعذر
جمع الحقائق المختلفة لا ينافي ما ذكرناه لان معناه ان جمع الحقائق المختلفة متعذرة
فكذا ما هو في حكمها او لان الكلام ههنا في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وههنا
في الفصاحة باقسامها الثلثة والبلاغة بقسميها قوله نظرا الى الظاهر يحتمل ان يكون
ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر واعلم
ان المراد بتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد تعذر ان يعرف الشيء على وجه
يعرف منه تمام حقيقة كل من مختلفي الحقائق لا انه لا يمكن تعذر التعريف بوجه يندرج
تحته مختلفات الحقيقة لوجوب ذلك في الانواع تحت تعريف الجنس فتامل قوله ولا يتوجه
الاعتراض الخ قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله فيقول كل واحد منهما يقع صفة الخ
بملاحظة قوله لم اجد الخ لا على هذا القول وهذا الاعتراض اورده خطيب اليمن على المص
في حال حيوته والجواب للمصنف فان قلت عبارة الايضاح هكذا للناس في
تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به
ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم

... مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك ... لفظيا او يوجد في معنييه قدر مشترك كالجسمية والجوهرية صح

ومنفصل بين العبارتين كما ترى ان تعريفهما بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق
الاشارة ايضا واذا كان التفسير المذكور ما فهم من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان مفهوما
من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير الى جواب المص من ان
المراد من الكلام المعهود قلت المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها
الناس في تعريفهما وبلغت المص لا تصلح لتعريفهما ولا تشير الى الفرق بين كون الموصوف
ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم واستفادة الفرق من اعتباراتهم وان لم يفده
عباراتهم المذكورة في صدد التعريف فلا اشكال قوله فالفصاحة الكائنة في المفرد اشارة
الى ان الظرف اعني في المفرد مستقر صفة للفصاحة وانما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحه
في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس وان
اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني ثم ان تقدير المعرفة يكشف حسن
المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لا من دلالة الظرف وقد نبهت في مباحث الحمد
ان اسم الفاعل المقدر مثل بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول
فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وان لم يكن بمعنى
المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد ظرفا لغوا متعلقا بها
بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه
لملاحظة كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف بها كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز
تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما جوز على البناء في قوله وهل اتاك
نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب والحديث في قوله وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم
المكرمين اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد ان تضمنت معنى الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به
وكونه في نفس الامر لم يكف في العمل والا جاز اعمال زيد ورجل في الظروف وان كان انفهامه منه
باعتبار نسبته الى محله وموصوفه فتلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر

فقط

فقط وكفاية الكل ممنوعة كما نبهت عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة حيث نسب النبأ
الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها
لا بنفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة
فليتأمل قوله ومخالفة القياس اللغوي اي ما لم يقل مخالفة القياس الصرفي وان كان المراد
ذلك ايماء الى ان منشأ القياس الصرفي هو استقراء اللغة قوله حتى لو وجد في الكلمة شيء
اشارة الى ان المعنى على السلب الكلي لا رفع الايجاب الكلي ولهذا نقل عن الشارح انه
لو اعاد في في قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن قوله يوجب ثقلها على اللسان
الثقل بكسر الثاء وتحريك ضد الخفة وهو مصدر وبتسكينه الحاصل بالمصدر والاول
هو المراد هنا قوله الهعخع هو بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود وفي
تكملة الصحاح ان الرواية تركتها ترعى الهعخع بضم العينين المهملتين قوله جمع غديرة
في التلخيص الغديرة القبضة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة من مقدم
رأسها غديرة لانها غودرت اي تركت فطالت قوله والضمير عائد الى الفرع في البيت
السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل وقد
يروى غدائرها فالضمير راجع الى الحبيبة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود
صفة لفرع وكذا فاحم وهو الشديد السواد كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول
كذا في التلخيص من اث النبت يأث اثاثة اي كثر والتف والقنو كناية النخلة
وهي فيها بمنزلة العنقود في الكرم والمتعثكل بمعنى كثير العثكال بكسر العين صفة
للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر من عيدان
القنو يقال تعثكل القنو اذا كثرت شماريخه قوله الى العلى جمع العليا بضم والقصر
تأنيث الاعلى قوله جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون
القاف كنعمة ونعم صرح به في الصحاح وقد يروى بدل العقاص المدارى وهي جمع 7

مذرى

وتفسير مفردات البيت الاول اي الصدود الاعراض والضمير راجع الى الحبيبة والابداء الاظهار والاسيل صفة الخد حذف الموصوف لدلالة
الصفة عليه يقال رجل اسيل الخد اذا كان لين الخد طويله والاتقاء التحفظ والناظرة العين والوحش جمع وحشي وهو حيوان
البر والمراد به هنا الظباء ومن في قوله من وحش وجرة اما للتبعيض والمضاف محذوف اي من نواظر وحش وجرة او لتجريد الاتصال
بلا احتياج الى حذف بل يعتبر تشبيه الحبيبة بوحش وجرة ووجرة موضع قال الاصمعي وجرة بين مكة والبصرة وهي
اربعون ميلا ليس فيها منزل فهي مرت للوحش اي مجمع والمطفل التي لها طفل ووجه تخصيصها بالذكر ان نظرها الى طفلها بالعطف
والشفقة وهي احسن عيونا في تلك الحال منها في غيرها

مستشحك خصفه فان هذه الحروف العشرة مهموسة وغيرها مجهورة وخصفه اسم امراة والشحث الالحاح في المسئلة ومنه يقال للمكدي شحاث ومعناه ما قال الزمخشري سكدي
عليك هذه المراة سعد عبد الله وجمع المجهورة قولهم ظل قو ربض اذ غزا جند مطيع القو بالفتح المكان الخالي والربض الحظيرة بمساكن القو اسم موضع والربض المادي اي
ظل ذلك الموضع ماوى للجند المطيع اذا غزوا

وهي خشبة ذات اطراف يذرى بها الطعام وينقى الكدس والمراد بها في البيت المشط
وفي التعبير بالمدارى مبالغة لا تخفى قوله وهي الخصلة المجموعة من الشعر الخصلة بالضم لفيفة
من شعر وفي اساس البلاغة ومجمل اللغة ان العقيصة خصلة تاخذها المراة من شعرها
فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواؤها ثم ترسلها ثم سكون العين وفتحها لغة في الشعر
لكن الفتح اجود كذا في التلخيص قوله يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط فان قلت
من اين يفهم من هذا البيت قلت يفهم من مستشزرات خصوصا اذا قرئ
على صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذات عقاص وهو الخيط
الذي يعقص به اطراف الذوائب كذا في المجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمع لتشعر
بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هي الغدائر بعد ان شدت لا غير فظهر ان
مراد الشاعر ان شعر ممدوحته ينقسم الى ثلثة اقسام لا الى اربعة كما توهم قوله والغرض
بيان كثرة الشعر ولهذا جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل تنبيها على ان العقاص
مع كثرتها كانها تغيب في مثنى واحد ومرسل واحد من جهة كثرتهما قوله وذهب بعضهم
الى قوله لزال ذلك الثقل الزائد هو الخلخالي ثم المشهور ان الحروف المهموسة هي حروف
ستشحثك خصفه والمجهورة ما عداها وجمعها ظل قو ربض اذ غزا جند مطيع و
والشدائد حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا حروف لم يروعنا وهذه
الحروف تسمى حروف المعتدلة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان
المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا قد كان زجم ونطابت ووجه الضبط مذكور في اول
بحث المجاز من شرح المفتاح للشريف قوله وهو سهو لان الراء المهملة لا يعني لو كان
منشا الثقل ما ذكرت لكان مستشرف ايضا ثقيلا مع انك معترف بعدم ثقله ولو
منع عدم الثقل في مستشرف لكان ما ذكره الشارح ابطالا لامر زايد هذا وفي شرح
الايضاح لشمس الدين الكشاري انما لا يوجد الثقل في مستشرف لان الراء المهملة وان كان

من المجهورة الا ان المجاورة الفاء التي هي من حروف الذلاقة ازالت الثقل الحاصل من توسط
الشين بين ما ذكر هذا وقد اجيب عن النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل نشأ
من اجتماع الشين مع التاء والزاء بمعنى ان منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف
المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشدك اليه قوله ولو قال مستشرف لزال ذلك
الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الزائد الحروف المذكورة
ببيان انواعها لغو صرف في كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد منه ما ذكره الشارح
المحقق قوله ومن البعيد ما هو بخلافه اضافة البعيد الى الضمير الراجع الى المخرج لفظية
ولهذا دخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد لا على الطريقة
السابقة كما في قولك رايت زيدا في المسجد وفي السوق عمروا الان قوله ومن البعيد عطف
على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلافه على قوله غير متنافر ومثله سابغ شابع قوله
كملح اي المدح في السمية قوله لا يوجب انتفاء الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر النسخ
وفي بعضها انتفاء الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخ الاولى من قلم الناسخ للشرح
او من قلم الناسخ للنسخة التي وقعت في نظر الشارح لكن ينبغي ان يحمل كلام المؤيد في ايضا
على ما ذكر بتقدير المضاف اذ لا يلزم عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام
فان قلت قوله في الرد لا وصف لجزئها يؤيد النسخة الاولى وان الشارح حمل كلام المؤيد على ما
يتبادر منها اذ ليس في كلام المؤيد على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة
الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى حيث اراد فيه بالجزء نفس الكلمة
وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام في انه لا يلزم من انتفاء فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة
الكلام فيجب ان يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب قلت معنى قوله لا وصف لجزئها
ان ما ذكر من التاييد انما يتم اذا كان فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا
عن التعريف وليس كذلك لان المؤيد ادعاه وبنى عليه التاييد فتامل قوله لانه لم اي في قوله

مؤدٍّ عربي في الكلام العربي وأما ما يتوهم من ان الاستبرق فارسي والقسطاس رومي والمشكاة
هندية مع وقوع هذه الكلمات في القرآن فمن توافق اللغتين كالصابون والتنور
والمأتم لهذا المنع عن ضعف لما صح النقل عن فحول الصحابة والتابعين بوقوع العجمي فيه
واتفق النحاة على وجود العجمة في ابراهيم ونوح بادر الى التسليم واشار الى ان عدم خروج
الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية ثم والى ان معنى قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا عربي
الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرآنا واطلاق
القرآن على بعضه شايع ثم تنزل وسلم ان معنى الآية عربي المبنى لا الاسلوب والنظم فقط
لكن ادعى انه محمول على التغليب ولما كان هذا مظنة ان يقال فليجز توصيف الكلام بالفصاحة
على سبيل التغليب ايضا دفعه بان الفرق ظ لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة
الكلام دون عربيتها في عربيته ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة
الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا واما اشتراطهم فصاحتها في فصاحة عدة من اقواله الكلام
مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليم ل وبهذا الاخير تم الكلام
وسقط الاحتياج الى بيان خروج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة في ابطال
ما سبق الى بعض الاوهام ق وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة منه كلمة
فصيحة والكلام يشمل السورة بتمامها بل القرآن فقوله توجه المنع الاخير ولا اشتراطهم
الاول فغير ثابت ثم لكن الشارح اجاب على سبيل التنزل قوله مما يفضي الى نسبة الجهل
او العجز لانه تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم العجز وان لم
يعلم او علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني وهو نتيجة
الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه الفوت بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز
ان يختار غير الفصيح لكونه يكون دلالته على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا
نطلع عليه قال وضعفه على الشارح فلا يخفى وقد يجاب بان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا

للرسول

[illegible]

اعلم ان مرجع [illegible]

للرسول عم والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم
فصاحة ما اشتمل عليه من المفرد المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا الجواب
ليس بتام لانه مبني على ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه
بقولنا وربما يقال لك مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة بعدم
فصاحة كلمة منها اي غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشة كما سيصرح به الشارح له وغير مانع
لا وهذا ان ظاهرة قوله ولا مانوسة الاستعمال لا اعادة النفي المستفاد من غير كما في قوله
غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع
من حيث هو عدم ظهور المعنى وعدم مانوسية الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب
الخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين قوله على ذي جنة الجنة الجنون كقوله تعالى ام به
جنة والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى من الجنة والناس وكلا المعنيين جاز الارادة
ههنا وفي بعض الروايات في ذي جنة وهو المحفوظ في نسخ الصحاح تصحيحا واللغة اجتمعتم
على اجتماعكم على من لا مخة ق لجته قوله تاجت به مرة في الصحاح ناج الشيء ينيج نيجانا
نادوناج غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف على الاول لغو والباء للتعدية او بمعنى
او مستقر حال من فاعل تاجت وعلى الثاني زائدة في المفعول ثم ان المراد بهيجان المرة
كونه مغشيا عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب قوله ووثب عليه الوثوب الطفرة وتعلق
عليه به بتضمين معنى الاضجاع قوله فارقت من الافلات وهو الخروج قوله ومقلة وحاجبا
مزججا عطف على واضحا في البيت السابق وهو ازمان ابدت واضحا مفلجا اغر
براقا وطرفا ابرجا قيل ازمان اسم امرأة والفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات
والاغر الابيض والبراق اللعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو
غلظ العين وحسنها من باطن والمقلة بياض العين مع سوادها وقد يستعمل في الحدقة
قوله مدققا مطولا اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح واعتبر

[illegible]

كذا في التلخيص لابن هلال

[illegible]

في الاسلس في تفسير المرجح المتقوس ايضا وربما يؤيد ذلك ما قال حسان بن ثابت رضه في مدح
رسول الله صلى الله عليه وسلم ٭ بعينين دعجاوين من تحت حاجب ٭ قوله اذ زج كمشق النون خطا كاتب
فان التشبيه بالنون الممشوقة اى المكتوبة انما يحسن باعتبار معنى المتقوس وانت خبير بان
هذا التايبد انما يتم اذا جعل كمشق النون صفة كاشفة لا مقيدة لا زج ولا صفة للحاجب
وبالجملة قوله فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى المتقوس مسلم الا ان اعتباره
في الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتباره في الازج كما لا يخفى قوله كالسيف السريجي او كالسراج
بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعل قد يجيء لنسبة
الشيء الى اصله نحو تممه اى نسبه الى تميم فمسرج بمعنى منسوب الى السريجي او السراج
اى بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذه منها
بعيد وقد يخرج على ان فعل قد يجيء بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس اى صار كالقوس و
بمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة اى صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله
ذا اصله كورق الشجر اى صار ذا ورق فمسرج على الوجه الاول بمعنى الصاير مثل
السريجي او السراج وعلى الثاني الصاير احدهما على معنى التشبيه اى مثل احدهما وعلى الثالث
الصاير ذا سراج فهو مختص بالتخريج الثاني ويرد على الوجوه الثلثة انه ينبغي ان يكون العبارة
حينئذ مسرجا على صيغة اسم الفاعل لان سرج على هذه الوجوه الثلثة لازمة لا يشتق منه
اسم المفعول قوله وهذا قريب من سرج الله وجهه لعل الاشارة الى المعنى الثاني اى قوله كالسراج
في البريق ووجه القرب والفرق ظ قوله وانما لم يجعل اسم مفعول منه لعل حاصل السوال
انهم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه لئلا يكون مما احتاج الى تخريج وجه
بعيد له حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا على استعمال سرج بمعنى
بهج في الاصل لكونه مولدا مستحدثا من السراج فهم يعتبرون اللغات الاصلية
لا المولدات فقوله لاحتمال انهم لم يعثروا وقوله وان يكون هذا مولدا وجه واحد والثاني

في موضع التعليل للاول ويؤيده انه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتدوا وحاصل الجواب
الثاني اعني قوله على انه لا يبعد الخ ان سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة
اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج فلا يفيد جعل سرج
عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد قوله واما صاحب مجمل اللغة اه رد على الجواب
الثاني هكذا ينبغي ان يفهم المقام قوله لا يقال الغرابة اه وحاصل الاعتراض ان الوحشية اخص
من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه فتعريف
الغرابة بها تعريف بالاخص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم واما انث عذبة في قوله
فالغريب لجواز ان يكون عذبة لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير في نفسه راجع
الى الغرابة في ضمن الغريب بالتاويل المشهور فان قلت واما قوله وهي بحسب قوم قوم
فهو على حذف المضاف اى بحسب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية
لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم آخر كذلك ولا كذلك الوحشية
بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى كل من له طبع سليم قوله بل الوحشية قيد زايد لفصاحة
المفرد تاكيد لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بقيد
والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبا زايد على الغرابة اى ليس عينها
ولا داخلا فيها فلا يحسن تفسيرها به غايته انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي
ان يزاد في تعريف فصاحة المفرد قيد آخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان
الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف في الجواب
بانه مبني على الاعراض عن الخصوص وادعاء المباينة او بان مراد المعترض انه لما كان
هذا القيد غير داخل في القيود الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة
المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيها وان وجوب ذكره انما يلزم
لو التزم كون التعريف حدا تاما او بانه لا يلزم مما ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون الخصوص

قوله هو الذي لا يعاب باستعماله على العرب اعلم ان الالفاظ ثلثة اقسام منها ما هي مستعملة مطلقا كالارض والسماء فلا يعاب باستعمالها اصلا ومنها ما هي مستعملة في العرب العرباء غير مستعملة في غيرهم فلا يعاب باستعمالها عليهم ويعاب على غيرهم ومنه غريب القرآن والحديث ومنها ما هي غير مستعملة مطلقا فيعاب ... ومنه ما هو مكروه على الذوق والسمع كجحيش ومنه ما هو غير مكروه كتكأكأتم ... في وجه النظر من ان الجرشى اما من قبيل تكأكأتم او جحيش فنعلم مما ذكرناه ان قوله والوحشي قسمان ليس المقصود منه الحصر بل مجرد اطلاق الغريب على الوحشي والمعتبر في الفصاحة ان لا يكون اللفظ غريبا عند العرب العرباء كما يشير اليه قول الشارح لانه لم يكن ... والاستعمال غير العرب غير معتبر فيها لا وجودا ولا عدما فلا يدخل الغريب الحسن في تعريف الغرابة اذ المراد

قوله لانا نقول ان حاصل الجواب اختيار الشق الثاني وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال الاول لادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالي من الماء والكلاء قوله المستغربة للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها التعليق بالوصف وما في حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان استغراب الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الحيثية فيتم المقصود ثم العبارة في النسخ التي رأيناها المستغربة والاظهر التعبير بلفظ التذكير كما دل عليه قوله منسوب بقي ههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزء لتفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان تعريف الوحشية تعريف رسمي فيجوز ذكر اللازم فيه او يقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من كلامهم في موضع آخر لم يذكره لان ما ذكره ههنا كاف فيما قصده من ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض قوله والوحشي قسمان ان هذا ايضا يدل على ان الوحشية يطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان المراد به ما يشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه لزم اشتمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم في الاقسام ويلزم تداخل القسمين وان يعاب استعماله ايضا على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال اما على حذف المضاف اي ذو ان يكون او قوله ان يكون مؤول بالمصدر والمصدر بمعنى الفاعل اي الكائن كذا كما صرحوا به في قوله وما كان هذا القرآن ان يفترى وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في اواخر المغني فليكن على ذكر منك واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال ولا الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كلا من هذين المعنيين مخل بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشي قسمان

ولم يقل

ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا اي سواء كان بالنظر الى الاعراب الخلص او بالنظر الينا وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد القسمة مما ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكر في التفصيل الذي نقله الشارح من القوم وهو القبيح في السمع والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشي قسمان الحصر فتدبر قوله مثل شرنبث الشرنبث الغليظ اليدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم الشين قال سيبويه النون والالف يتعاوران الاسم في معنى كشرنبث وشرابث واشمخر ارتفع واقمطر يومنا اشتد قال ابو عبيدة المقمطر المجتمع واقمطرت العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها قوله وهي في النظم احسن منها في النثر قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن والحديث احسن في الشعر اطلخم الليل اظلم جفخت اي فخرت وتكبرت قوله وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية شروع في المقصود وهو رد قوله وان اريد بالوحشية الخ وما ذكره سابقا كان توطئة لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فما فائدة توسيطها في البين قلت فائدته التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية قوله ظاهر الفساد لان الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران لا يجامع عدم الانس في الاستعمال قوله او ما هو في حكمها اي في حكم المفردات وهذا القيد لادراج مسلوى بفك الادغام في تفسير المخالفة اذ لو لم يورد هذا القيد يلزم

ان يكون مسلوى فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم
ولا جهة اخرى لعدم فصاحته قوله كوجوب الاعلال في نحو قام تمثيل للقانون على حذف المضاف
اى كقانون وجوب الاعلال في نحو قام وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت
الفا في غير نحو عور وحور من العور بفتحتين وهو ذهاب احدى العينين ومن استحواذ الظفر
والاقتدار وفي الصحاح استحوذ عليه الشيطان اى غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز
ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب وامثالهما وهو قياس مطرد عندهم
وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اى شديد الجعودة ورجل قطط الشعر وقطط
الشعر بمعنى ومثل قطط شرر في قوله بسرد مرفوعة وشرر في قوله ترمى بشرر كالقصر
ففك الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة والضابط ان يقال مخالفة القياس ان كانت لعلة
كدفع اللبس كما في فك الادغام من طلل وشرر وامثالهما فهو غير مخل بالفصاحة وان
كانت لمجرد الشذوذ عن الواضع كما في ياى فكذلك والا فهى مخلة كما في اجلل ومثله قوله وآل
وماء يعنى ان اصلهما اهل وماه بدليل اهيل ومياه قلبت الهاء الفا على خلاف القياس
قوله وما اشبه ذلك من الشواذ قيل كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ ما يخالف
القياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار لانا في جعلها مندرجة تحت القانون للمتاخر
فتدبر قوله بل المخالفة ما لا يكون ما مصدرية ولهذا اوقعه تفسير المخالفة قوله الحمد لله العلى
الاجلل البيت للراجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول وقد يرد لغير ذلك قوله والقياس
الاجل اورد عليه ان عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان اقصى
ما ثبت الجواز وهو لا ينافى انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة
كثيرة الدور على السنة العرب العرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا يرى ان استعمال
الجرشى جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فكذا استعمال الاجلل جائز في الشعر كما ذكره سيبويه
في الكتاب الا ان الاعراب الخلص يتحاشون من استعمال امثاله كما يتحاشون من استعمال تكأكأتم
وافرنقعوا

قوله قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع فيه اشكال وهو ان هذا الكلام
ذكره المصنف بعينه في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة
الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجى ففيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام
بما ذكر وجد في كلام الناس وبطل ما ذكره الشارح في دفع اعتراض خطيب اليمن وتعين
جواب المصنف بان المراد بالناس المعهودون فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور لم يجى
في كلام الناس بل وجده مع قيد مستدرك يقال لو سلم صحته فلا اقل من وجدان الاشارة
كما لا يخفى وقد نفاه ايضا والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المصنف وجد تعريفهما في كلام
القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم ثم عرضه على علماء زمانه او على
تلامذته وبين لهم ما اخذه وهو قول الفصاحة عندهم بكون اللفظ جاريا الى اخر ما ذكر
في مجلس فاورد واعليه انه ينبغى ان يزاد قيد آخر في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة
في السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بكمال الدور فيما بينهم فنقل ايرادهم في كتابه
ورده تتميما للفائدة على انه ربما يقال مراد الشارح عدم الاحتياج الى ما ذكره المصنف
في دفع اعتراض خطيب اليمن كما يشهد به السوق لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا
قوله لموافقته اسمه لقب امير المؤمنين الاظهر في العبارة ان يقال لموافقته لان الموضع
موضع الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضعه فائدة معتد بها ثم كون الاسم مبارك لا يجد
ان يكون للاشتقاق من العلو واللقب علم يشعر بمدح او ذم والكنية ما صدر باب وام
فهو الاسم اجمع قوله لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لم يرد دخولها تحت مفهوم
الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها بل اراد صدق الغريب على الكريه
في السمع لان البلغاء يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه انه غير مانوس الاستعمال
فيحتج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة لا يقال فكذا المتنافر داخل تحت الغريب
فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا في مفهوم فصاحة المفرد

وذا نبالها بخلاف الخلوص عن الكراهة في السمع ولو سلم ان الخلوص عنها معتبر في مفهومها
فانما يلزم ذكره اذا كان حدا تاما واما اذا كان التعريف رسميا فيجوز ذكر بعض
الذاتيات دون بعض ان قلت ينبغي ان يتعرض الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب
قلت كانه رحمه لاحظ ظهورهما وارادة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم
الذكر على تقدير الدخول فيه فاغمض عنه وانت خبير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة
المفرد دون الآخر مشكل قوله لظهور ان الجرشى اما من قبيل الغرابة كانه اراد ان الذوق
السليم حاكم بان مثل الجرشى وهو الذي يشتمل على الكراهة في السمع من احد القبيلين
اي اما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة
على الذوق لا ان الجرشى بخصوصه كذلك ثم المقصود من الترديد ههنا توكيد الدخول وافادة
امتناع الخلو وان جزم فيما سياتي بكون الجرشى مثلا من قبيل الكراهة ويمكن ان يقال المجزوم فيما سياتي
بكونه من قبيل الكراهة غير المردد فيه ههنا بل المجزوم خصوصية الجرشى والمردد فيه مطلق الكراهة
في السمع بقرينة السوق وستعرف ان مطلق الكراهة في السمع لا يلزم ان يكون كرهها
على الذوق فان قلت كلام الشارح يدل على ان الكراهة في السمع مخلة بالفصاحة
على تقدير دخولها في كل من القبيلين والحال ان مقابلة لها كانه للجنس يدل على ان لها
كانه من قبيل الوحشي الغليظ وقد قال الوحشي قسمان والقسم المعاب استعماله هو
الوحشي الغليظ قلت قد نبهناك على ان الوحشي ثلثة اقسام قسمان منها مما يعاب
استعماله وان ليس المراد حصر الوحشي في القسمين قوله الاول انها ان ادت الى الثقل لا
قد يناقش فيه بان الكراهة في السمع ليست مودية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق
العبارة ان يقول انها ان نشأت عن الثقل الخ قوله وضعف هذين الوجهين ظاهر
اما الاول فلان عدم التادي الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون
لامر آخر بان يكون الفصاحة كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ

الكراهة

الكراهة على السمع وهذا معنى مستلزم للاخلال واما ثانيا فلانه قد اورد النظر في المثل فينبغي
ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من قبيل الاصوات ولو سلم فالقول بان
اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور بين الادباء ولا يلتفتون الى التدقيق
الفلسفي قوله راجع الى النغم بفتحتين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن
النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح قوله فكم من لفظ فصيح الخ فيلزم
من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا
قوله كلفظ جنبري من ضازه يضيزه ضيزا اي ظلمه واصل ضيزى ضيزى كطوبى
الا انه كسر الفاء ليسلم الياء كما فعل في بيض فان فعلى بالكسر لم يات وصفا قوله ودسر
هو خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هي المسامير واحدها دسار والدسر الدفع
وانما سميت المسامير دسرا لانه يدفع بها منافذ السفينة قوله وفيه بحث لانه قد
يعرض الخ وايضا هذا القائل بصدد الفرار عن اشتمال القرآن على غير الفصيح ولا يخفى
انه كما يجب تنزيه القرآن عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكراهة في السمع كما لا يخفى على
المنصف هذا وقد يقال يستفاد من البحث الذي اورده الشارح اعتراض على المص
ايضا اذ يلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا عن الغرابة مثلا
لكن عرض له ما يمنع اخلال غرابته بفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريف الفصيح عليه اللهم
الا ان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التي تكون سببا للقبح وعلى هذا سائر القيود
ثم يندفع الاعتراض على الشارح انه صرح فيما سبق ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر لوقوعه
في القرآن وفيما سياتي ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء في امدحه وكذا كثرة التكرار وتتابع الاضافات
لا يخلان بالفصاحة لوقوعها في القرآن مثل فسبحه ومثل ونفس وما سواها فالهمها
فجورها وتقويها ونحو مثل داب قوم نوح فينبغي عليه ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون
من الامور من اسباب الاخلال وستطلع على جوابه ان شاء الله تعالى قوله كما سيجي في الخاتمة

ضيزي وهذه دسر وكيف يبدئ الله الخلق سقط الجواب المذكور وورد الاعتراض على توجيه الشارح المحقق اعني جعل قوله مع فصاحتها حالا
ان كل واحد من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة كلماته كما اذا عرض ما يمنع السببية مثلا اذا ضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم

من ان لكل مقام مقالا للحسن فيه خبره ومصداقه ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية
من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحا كقوله تعالى الم يروا كيف يبدئ الله
الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدا يبدا بل لا يكاد يسمع ابدا، قال الله تعالى كما بداكم تعودون
لكن فصيح يبدئ ههنا لما حسنه من التناسب مع قوله يعيده قوله حال من الضمير في خلوصه
فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيد النفس الخلوص فههنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فان قلت
اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال
وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت
اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة
متعلقه قوله واحترز به عن زيد اجلل له اعترض عليه بانه يصدق على مثل القسمة
ضيزى وهذه دسر وكيف يبدئ الله الخلق انه خالص عن الامور الثلثة حال كون كلماته
فصيحة فان كل واحد من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة لكلماته كما اذا عرض
ما يمنع السببية مثلا اذا ضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض
فان ذات الكلام واحدة في الحالتين فيشمله تعريف فصاحة الكلام على نمط قولهم
الكريم من يسخو في حال مكنته فانه صادق على الفقير الذي لا مكنة له لكنه بحيث لو اذا حصل
مكنة يسخو وجوابه ان مبنى توجيه الشارح ارجاع القيد الى النفي كما اشير اليه فيما سبق
وطريقه كما صرح به في شرحه للمفتاح ان يعتبر النفي اولا ثم يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام عن
الامور المذكورة اولا ثم تقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفي الامور الثلثة عنه
والحال فصاحة كلماته يقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة بها وهذا لا
يصدق على قوله كيف يبدئ الله الخلق قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلماته لانتفاء
الامور الثلثة عنه لتحقق القيد الثاني فيه دون الاول وبالجملة منشأ الاشكال ارجاع الخلوص
الى القيد كما في قولك الكريم من يسخو مع المكنة ومنشأ الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح

المحقق

أرادة احد المحتملات الثلاث في نفي المقيد مع ان الغالب في رجوع النفي الى القيد ثبوت اصل الفعل
واه تقليل التكلف ما امكن هو الصواب هذا
صح

المحقق في شرح المفتاح ان التعويل في ذلك على القرائن قوله ولا يحذر ان يكون حالا من
تنافر الكلمات له الا الظهر في المراد ان يقال القيد في اعني مع فصاحتها قيد للمنفي وهو
التنافر لانه العامل في ذي الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه
قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة في لم ابالغ تقريبا ويكون المعتبر في
فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود
فصاحتها وهو عكس كلي للمقصود ولئن تنزل عن ذلك فلا اقل من ان يصدق
التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فما ذكره ههنا من انه يلزم
ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة او لا فصيحا مبني على التنزل كما قيل
او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثري كما نبهت عليه في تحقيق لم
ابالغ وما ذكره في المختصر مبني على الاكثر هذا ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر
مع فصاحة الكلمات مخل بالفصاحة علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق
الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة مردود بما ذكره الشارح المحقق
في الكواشي من ان الاولوية على اطلاقها ممنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجود شرط
وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا وقد جعل قوله مع
فصاحتها صفة لمصدر يدل عليه الخلوص اي فصاحة الكلام خلوصه من الامور
الثلثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته فتامل والله اعلم قوله المشتهر بين معظم اصحاب
الاشتهار يجيء لازما ومتعديا في الصحاح والديوان لفلان فضيلة اشتهرها الناس
فالمشتهر على وزن الفاعل او المفعول قوله لفظا ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ
والحكم ومن ثمه قال في المختصر لفظا ومعنى وحكما قوله اعني ما اتصل بالفاعل له المراد بالفاعل
هو المقدم على المفعول به بقرينة السوق فاللام للعهد وابن جني بسكون اليا و
تخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه ان جني معرب كني وليس اليا

ونقله بعد نقل مذهبه في قوله تع فانها لا تعمى الابصار من ان الضمير للابصار للقصة ومثل هذا وان كان مما يستنكر ظاهرا لكنه اذا رجع الى الحقيقة فقليل لانه يستقل الاستنكار منه لان الشرط في الغدير ان يكون له ذكر في الكلام سواء كان قبله او بعده واما الممنوع اضمار شيء من غير ان يكون له ذكر في الكلام وهو نوع هذا انه قد يضمر الشيء من غير ذكر اعتمادا على فهم السامع بناء على ذكر ما يدل عليه ... ما ترك على ظهرها من دابة يريد الارض واشباه ذلك كثيرة فاذا جاز هذا فلان يجوز الاضمار قبل الذكر في الجملة اولى فان مذهب ابي الحسن الاخفش في ذلك قوي جدا انتهى كلامه

فيه للسنة كذا ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب
الاخفش في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن ههنا
ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ
قدوة في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا
قوله جزى ربه عني الخ عني ههنا للبدل كما ذكره ابن هشام في قوله تع واتقوا يوما لا
تجزي نفس عن نفس شيئا والعاويات جمع عاوية من عوى الكلب يعوي عواء اي صاح
وقد يروى العاديات وهي جمع العادي وهو العدو قوله وقد فعل اي فعل الله ذلك واجاب
مسألتي قيل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا تناهت رغبته في حصول
امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا قوله ادى اليه الكيل صاعا بصاع اي كيل
الضمير في ادى راجع الى الشخص مذكور فيما سبق وفي اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير
في ادى راجع الى المصعب وفي اليه الى اصحابه قصدا الى كل واحد منهم او لمناسبة لفظ
افعال للمفرد كما حققه في شرح اللب نظيره قوله تع وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم
مما في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام وقوله صاعا بصاع حال من ضمير ادى
والاصل مقابلا صاعا بصاع ثم طرح مقابلا واقيم صاعا مقامه ثم الحال البيت
هي صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع لان معنى المنوب عنه يحصل من المجموع كذا ذكره
صاحب الاقليد في كلمه فاه الى في وفي مجمع الامثال جزاه كيل الصاع بالصاع اي
كافاه احسانه بمثله واساءة بمثلها قوله اي رب الجزاء ليس الرد مبنيا على تقدير المصدر
في نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح اللب ورده بل على ان المصدر موجود في ضمن الفعل
هذا ويمكن ان يقال الضمير في ربه راجع الى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكي
كما في قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد ~~[illegible]~~ قوله عن كبر عن ههنا بعيد
كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون بمعنى بعد

ويحتمل ان يكون سبب اهلاكه مخافة ان يبني لغيره مثلها كما مر ويحتمل ان يكون مخافة
ان يطلع بعض اعدائه على مكان الحجر ويحتمل ان يكون سبب غضبه نفس هذا العمل
لا الخوف من اطلاع الغير عليه

كما قيل في قوله تع لتركبن طبقا عن طبق اي جزى بنوه ابا الغيلان بعد كبره والغرض ذم
ابناء ابي الغيلان بعدم رعايتهم حقوق ابيهم وهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان
يكون المعنى بنو الجزاء كما يقال ابن الوقت وابو الفضل وامثالها بمعنى ملابسه وملازمه
وما في قوله كما يجزى مصدرية وسنمار رجل رومي بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان
بن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلاه فخر ميتا لئلا يبنى مثلها لغيره وفي مجمع الامثال
هو الذي بنى اطم الاحيحة بن الجلاح فلما اتمه قال له احيحة لقد احكمته قال اني لاعرف حجرا لو نزع
لانتقض الكل فسأله عن الحجر فاراه فدفعه احيحة من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة
المضارع في كما تجزى استحضار لذلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة
ويجئ انه من قبيل المجاز قوله الا ليت شعري البيت خبر ليت محذوف وجوبا لوجود
شرط الحذف وهو قيام الجملة الاستفهامية مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي
حاصل بجواب هذا السؤال واما الجملة في وكنت نشكت هل زيد قائم فقيل انه منصوب
بنزع الخافض اي شككت في جواب هذا السؤال قوله على ما جر بالجيم والراء المهملة قيل
هو من الجريرة وهي الجناية ويحتمل ان يكون من الجر وقد يروى بالحاء المهملة والزاء المعجمة
من الحز وهو القطع قوله فاذ لا يعاب عليه وانما لم يجز ههنا رجوع الضمير الى المصدر
المدلول عليه وهو اللوم او الى الشاعر على سنن الالتفات لان مقصد الشاعر لوم قوم
زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحضيض قرابته على لومه ولومهم على تركه
لومه والله اعلم قوله وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا
يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال الجني هذا البيت والواو
في وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى المقارب والاضافة
لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب ظرف
لخبر ليس اي ليس قبر كائنا قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي في قوله

لومهم على ترك لومه واعلم ان الامام ابن مالك ... قال في شرح التسهيل الاولى ان يقال يجوز الاخبار
قبل الذكر على ضعف كما في قوله ... وما نفعت اعماله المرء ناجيا جزائه عليها ... سوى من له الامر فان الضمير
المضاف اليه راجع الى المتأخر لفظا ومعنى ... [illegible]
انه يحكم على الكل بالندرة مع تجويز الشيخ وابي الحسن وابن الفتح ومن تبعهم والله اعلم

يكون مزاجها عسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند
اعني خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف الى العلم وهو حب والمسند اليه اعني اسمه نكرة
ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر
في قوله قرب قبر مع ان الاظهر ان يقول قربه لزيادة التمكين قوله اي قول ابي تمام من قصيدة
يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قد اتهمه جماعة بانه
قد هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا او متبرئا عما نسب اليه وما قبل البيت
المذكور اعيذك بالرحمن ان تطرد الكرى بعتبك عن طرف امرئ صادق الود أأُلبس
هجر القول من لو هجوته اذن لهجاني عنه معروفه عندي قوله والواو للحال لا الظاهر ان الاولى
ان يجعل للعطف على المستكن في امدحه الا لوجود الفصل على نمط قوله اسكن انت وزوجك
الجنة وذلك لان حالية قوله وحدي وان اقتضى في الجملة ان يكون مقابل كذلك الا ان الدلالة
على مشاركة الورى في المدح مقصودة في المعنى وعلى الحالية لا يفهم ذلك قطعا كما لا يخفى ويؤيده
رواية نهاية الايجاز جميعا بدل معي فان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر ممدوحه
سببا لمدح الورى اياه وفيه من القصور في بيان المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب باب الشرط
عند النحاة الافضاء في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مفضيا الى مدح الورى بان يشرع في عد
الاوصاف الجليلة ويوافقه في ذلك العد حضار المجلس ولا يلزم منه توقف مدح الورى
على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز ان يكون لشيء اسباب كثيرة كما بين
في بحث لو فلا يلزم محذور فان قلت فما فائدة معي على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم
تراخي مدحهم عن مدحه وانه معنى مقصود في المقام فان قلت الا يؤدي العطف الى
اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزاء على حياله قلت يعتبر العطف
اولا ثم التعليق بالشرط فتدبر قوله وفي استعمال اذا الخ رد على الزوزني حيث رجح ان
الدالة على الشك وجه الرد لكن لا يخفى عليك ان الابهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب

المدح ثم في اختيار حتى في جانب المدح وهو سور الاتصال الكلي واختيار اذا المفيد للاتصال
الجزئي في جانب اللوم لطافة لا تخفى قوله مما جابه الصاحب وهو اسمعيل بن عباد صحب ابن
العميد في وزارته وتولى الوزارة بعده لفخر الدولة بن بويه ولقب بالصاحب لكافي الكفاة
كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق
فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي
كما يؤمر ويراد وبين الحالين بون بعيد هذا وقد اجيب عن تعييبه بانه اذا جاز استعمال
اذا في موضع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الهجو اشارة الى ان
الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعا حتى اذا ترك مدحه فغاية ما يتصور
في شانه اللوم واذا المتنبي لا يشارك احدا في لومه ففيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا
يخفى قوله لما بين الحاء والهاء من التنافر اي من حيث خصوصية هذين الحرفين والملفوظ فيها
حصول التنافر من نفس قرب المخرج لا وجه له في صورة قرب المخرج حتى يتنافر كلامه
كيف وقد صرح هناك بان ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان
من قرب المخرج او بعده او غير ذلك وصرح بان الهعخع من التنافر مع ان فيه قرب المخرج
على ان المذكور فيما سبق ان قرب المخرج لا دخل له في حصول التنافر بل ان قرب المخرج ليس
علة تامة له يرشدك اليه استدلاله على هذا المدعى بوجود القرب مع عدم التنافر في الجيش
وغيره فانه انما يفيد عدم كونه علة تامة له لا عدم دخله فافهم قوله ولم يرد ان نحو امدحه
غير فصيح له فانه مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز ان يطرأ هناك ما يمنع السببية كما سبق
مثله قلت هذا اعتراف بان العلة التامة لعدم الفصاحة هو الجمع بينهما وهو الذي
استدل الشارح على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم منه عدم كون نحو امدحه
غير فصيح بالمعنى المذكور ان يحصل عدم الفصاحة منه لجواز حصوله من نفس
امدحه مع انعدام ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح اللزوم المذكور بل ان الامر كذلك

كون التعقيد متعديا يوجب ان يكون في نفسه بما ذكر المصنف لانه معنى يقتضي اللزوم فالاولى جعل الكلام غير ظاهر الدلالة لا الالة فقد اعترض عليه بان التعقيد لو كان مخلا بالفصاحة لم يكن اللغز والمعما مقبولا مع انه مما يورد في علم البديع والجواب ان قبولهما ليس من حيث الفصاحة بل لاشتمالهما على دقة يختبر بهما اهل الفطن ولعدم فصاحتهما لم يوردهما صاحب المفتاح والمصنف في كتابيهما ولا يخفى ان الكون غير ظاهر الدلالة صادق على عدم الظهور لاشتماله على لفظ غريب او مخالفة للقياس مع انه ليس بتعقيد فلذا ابده بقوله لخلل الخ

في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق قوله نافر كل التنافر اورد عليه انه مثال لما هو دون المتناهي في التنافر على ما سبق فكيف يقال انه نافر كل التنافر واجيب بانه كلام وقع في المحاورة فيحمل على المبالغة وبان المراد به التنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون فوقه متنافر وقد يقال المراد بالتنافر ههنا هو النفرة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير به ههنا للدلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك فيه الفاعلان يجي كاملا قوله وفي الكل حروف منها الا انه لم يحصل التنافر من حرف كلمة واحدة ولهذا لم يعده في تنافر الحروف ثم المراد من الحروف مجموع الحائين والهائين وفي عدّ الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب قوله اي كون الكلام معقدا دفع لما يورد على المصنف من ان التعريف المذكور تعريف للتعقيد وهذا الدفع اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي وبان هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما اتى بنا على ظهور المراد قوله تقديم او تاخير المراد بتقديم اللفظ من محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتاخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس احدهما مغنيا عن الاخر بناء على ان التاخير من لوازم التقديم قوله فان سبب التعقيد يجوز ان يكون ان تكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوع كل منها واطلاق الخلل على مثله هين عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله لخلل خارجا عن التعريف بيانا للسبب الغالب توجيها لكلام المصنف ثم فيه توطئة لما يجي من قوله فهذا التقديم شايع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا خلل في تقديم المستثنى منه اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر قوله ويجوز ان يكون التعقيد معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا ببعض منها قوله قد ذكر ضعف التاليف دفع لاعتراض الخلخالي بان ذكر احد الامرين من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي يغني عن الاخر وما سبق كان توطئة لهذا الدفع

قوله تقديم او تاخير قيل حق العبارة الواو لان التاخير من لوازم التقديم لا قسيمه واجيب بانه او لمنع الخلو لا الجمع وفيه نظر بل الصواب ولمنع الجمع وان المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتاخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا وليس ... عن لفظ اخر وتاخير ذلك الاخر عن هذا اللفظ حتى يصار الى ما ذكره ومما يؤيد ذلك ان مجرد تقديم لفظ عن لفظ لا يكون سببا ... ما ذكرت على انه لو سلم ما ذكره فالاظهر ان يكون اشارة الى عدم الفرق بين التعبيرين بل الى الاستقلال كل من المتلازمين ... مع قطع النظر عن الاخر وان ثبت التلازم بينهما في الوجود فتامل

واما لم

فيوجد التعقيد اللفظي بدون ضعف التاليف فيجوز ان يختفي المعنى لضعف التاليف فيوجد الضعف بدون التعقيد اللفظي مثال الاول قولك زيدا يوم الجمعة ضرب وفي القصر للتاديب احمد وكم يكون احمد ومثال الثاني ضرب احمد زيدا يوم الجمعة وفي القصر دار للتاديب ونونت احمد ... الصحاح

واما لم يتعرض لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التاليف لوضوحه فساد وضوحا اغنى عن التعرض له فان قولك جاءني احمد بالتنوين مشتمل على الثاني دون الاول قوله والا فالمختار البدل لا لما ذكر ابن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال والاختلاف في عامله لا ينافي للعرب ونحن نقرأ كلامهم بل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه ابدا لكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود في الكلام والخارج منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة قوله يوجب قلقا في المعنى اي اضطرابا نقل عن الشارح انه قال لان الغرض نفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد نفي ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر مدافع لاقتضاء وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا ثم كلامه مبني على ان المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى وربما يناقش فيه بان المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا قلق في التوجيهين لصحة نفي المقارب عن المماثل وعكسه ويجاب بان الاستثناء لا يصح ح لاقتضائه ان يكون الملك مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لا شبهة في ان المقصود نفي المماثل للمدوح ونفي المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد هذا المقصود شيئا هذا وقد يناقش بان انتفاء وصف المحمول ههنا اعني الحي المقارب مستلزم لانتفاء الموضوع وهو المماثل ففيه نفي للملزوم بنفي لازمه وهو ابلغ كما اشير اليه في قولهم ليس كمثله شيء فكيف يعد قلقا وانه من باب البلاغة فتدبر قوله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه يعني ان فيه سببا اخر للتعقيد غير ما ذكر قوله لخلل في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم لينطبق قوله لخلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك بخلل قد يكون لا يراد اللوازم له مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور اي يظهر ذلك الخلل بان يراد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة به مع ان الامر ايضا بالعكس

بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاخص من كل منهما واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون
الخلل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا مما هو لازم لئن يكون بالنظر الكلام على هذه الكيفية
مع القدرة على التاليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاغراض يتعلق بذلك كالامتحان
والابهام والتعمية في المرام ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية والالغاز بالكلام الموضوع
للافادة يعد خللا في تصرف الذهن عند البلغاء ولهذا صرحوا بان شيئا من المعميات
ليس بفصيح واقتصر في تعريف البيان على ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود
كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فتامل قوله لا يراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الو
سايط الكثيرة تجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين محمولا على الجنس على ما ذهب
اليه ائمة الاصول حيث لا يصح الاستغراق ولا عهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسايط
في كل مادة ووصف الوسايط بالكثرة في بالنظر الى المولد وان يكون باقيا على معناه بان
يراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام على الاحاد فانه يجوز ان لا يكون ذلك الانقسام
على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون
المراد منه ان كل واحد منهم باع ماله من دابة سواء كانت واحدة او متعددة
وهو الظ فالكلام سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم توحد اللازم والواسطة في كل مادة
وان لم يحمل فكذلك لانه في يكون اخذا بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
على انه اذا علم من البيان المذكور وجه التعقيد في ايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة
واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ايراد اكثر من ذلك مع خفائها اولى وكذا
فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه ففي الكلام تنبيه بالادنى على الاعلى فان قلت
اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل
التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له لندرته مثله قوله ساطلب بعد
الدار عنكم لتقربوا اختار العبارة الدالة على الاستقبال وضعا اعني السين دلالة

على

على ان البعد وان كان وسيلة الى القرب الذي هو المقصد الاقصى للعشاق الا انه حيث
انه بعد في نفسه خليق بان يسوف طلبه ولمثل هذه النكتة اضاف البعد الى الدار
والقرب الى ذات المخاطب قوله وهو الرواية الصحيحة لثبوته بالنقل الصحيح عنه
ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع قوله من الكآبة
والحزن الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كعلم يعلم
كأبة وكآبة كرأفة ورآفة قوله ابكاني الدهر ويا ربما الخ معنى البيت ابكاني الدهر وربما
يسخطني ويا قوم قلما سررتني بما يرضى والياء في قوله بما يرضى من نفس الكلمة لا ياء المتكلم
بان يكون قبلها نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو انزلني الدهر على حكمه من شامخ
عال الى خفض قوله لكنه اخطا في الكناية لا تحقيقه ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء
في التجوز منها الى معنى دائما كما في الجود الى بخلها بالدموع او آن ارادة البكاء فالانتقال
الى غيره وان كان مع علاقة مصححة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور ومختل ليس
بمقبول لا لانه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في احاد المجاز عند المحققين
بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات الى هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبر
المانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه
المجوز المعتبر ايا ما كان كذا في فصول البدايع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطئة الشاعر وان
جعل من استعمال المقيد في المطلق لا يفيد قوله قال الحماسي منسوب الى الحماسة وهي اللغة
الشجاعة والمراد بها هنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب بن اوس
الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي
يراد به انه مذكور في ذلك الكتاب واذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين
في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطاء السندي يرثي ابن هبيرة وهو الذي اجبر الامام
ابا حنيفة رحمه على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شيء من بيت المال الا باذنه

مطلب معنى الحماسة

فاستنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال دعوه دعوه ناحية اشاور اخوانا لي فامر بتخليته فركب مطيته وهرب الى مكة قوله لجاري دمعها اي بدمعها الجاري واضافة السوم الى وسط وهو بلد للتوضيح وباقي المعنى ظ قوله ثم كنى به عن مسرة اورد عليه ان الصواب تبديل المسرة بالسرور لان المسرة مصدر متعد البتة يقال سره مسرة واما السرور فقد يجيء لازما ايضا كما يشهد بهما تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة ههنا مصدر من سر مبنيا للمفعول وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة شيء لمن قام به هذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا اعني الفرح والسرور قوله لظهور انتقال الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الايهام الذي عد من المحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت لان المصرع الاول وان دل على ان المراد بالجمود السرور لكن شهرة استعماله في الحزن يعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والا لزم خروج اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا نم اعتبارها عندهم كيف وقد صرحوا بان المعمى وكذا اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالها على التعقيد ولهذا لم يذكرهما السكاكي والمص قوله يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ اي يوقع في خيال السامع انه فهم المعنى الكائن وسط اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وسيذكر ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهمه غير الخاصة يسمى مبتذلة ويشترط في قبولها ان يكون الجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافي وضوح طريق الانتقال بان لا يكون مانع لغوي او عرفي قوله واما الكلام الذي ليس له الخ جواب عما يقال ان هذا انما يتم اذا كان

للكلام معنى ثان واما اذا لم يكن فلا قوله فبعد هذا الطلب البعد الخ اورد عليه ان البعد والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا حاصلين والوصال حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصوله للزوم طلب الحاصل اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المط استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد هذا الطلب الخ وزمان الاستقبال مبهم لا يدرى انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير وسيلة للنجاح عنده قوله وان رفعته كما هو الصواب يدل على ان رواية النصب خطا وقد بينا وجهه وقد يوجه بان تسكب الدموع ح يدخل تحت الطلب في الاستقبال ويكون المعنى اني لست اطلب البكاء الآن وانما اطلبه في الاستقبال ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغي ان يكونا شعار العاشق المهجور غير منفك عنهما في حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه في الحال فيكون خطا في نظر البلغاء وانت خبير بانه لا معنى لطلب الحزن في الحال للزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه قوله لكنه اكب عليه اي اقبل عليه غاية الاقبال من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب والملازمة على السكب مستفادة من صيغة المضارع الدال على الاستمرار بمعونة المقام قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المط في الواقع لا الاتيان بنقيض ما تظهر المرء انه مطلوبه ورد بان من تظرفات الشعراء انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناء على ذلك الامر التخييلي فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن الباخرزي شعر ولكم تمنيت الفراق مغالطا واحتلت في استثمار غرس ودادي وطمعت منها في الوصال لانها تبني الامور على خلاف مرادي وقيل لان السين الاستقبالية معتبرة في تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من تجمدا مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من تسكب على تقدير الرفع كما صرح به الشارح يجوز ان يعطف على مجموع سا طلب

ويراد الحال من قسكب واما ارادة الاستقبال من تجد افلملاحظة افضائه سكب الدموع
اليه والانصاف ان ما ذكره القوم في معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان انكشاف
جلية الحال يتوقف على انكشاف حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشي وقد يقال
مراد الشاعر ترك مراد نفسه لمراد محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يلازمه ومراد
المحبوب الجانب الانفصال وما يتبعه كما قال اريد وصاله ويريد هجري فاترك ما اريد لما يريد
والمقصود من ذلك الترك ان يترحم له الحبيب فيتسبب بذلك الى الوصال ولهذا يظهر
معنى قوله لتقربوا والله اعلم قوله ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق
الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا يتعدد بذكر الشيء ثلث مرات فضلا
عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر
لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث
الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشيء ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة
معناها العرفي بناء على ان ذكر الثاني تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث
وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة
المسبب الى السبب اي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا
الوجهين بتثليث الذكر قطعا قوله تسعدني اي الاسعاد الاعانة وتانيث الفعل لان
المراد بالسبوح الفرس وهو مونث سماعي كما اومى اليه الشارح بقوله يستوي فيه
اي في السبوح المذكر والمونث قيل المراد بقوله تسعدني لتسعدني لانه اراد الاخبار
عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع لاستحضار الصورة الاسعاد
والاقرب ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام قوله والمراد الشدة من قبيل ذكر
الملزوم وارادة اللازم قوله وهو شدة عدو الفرس قيل هذا تفسير لمفهوم اللفظ
بالنظر الى المراد لا بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة

في الماء

٨٧

في الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز فرس سابح
وسبوح واشار اليه الشارح المحقق ههنا بقوله كانها تجري في الماء وفيه تامل لان المفهوم
من كلامه ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجري والحق ان كلامه ههنا لا يخلو عن تكلف
ولو اكتفى بقوله واراد به كذا ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان اولى قوله وعليها متعلق
بها اي بتسعد لكن بتضمينها معنى الولاية فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لم ترد
الا في الضرر قوله فاعل الظرف ويجوز ان يكون مبتدا والظرف خبرا مقدما عليه قوله
حمامة جرعى بنصب حمامة لانها منادى مضاف قوله وهي ارض ذات رمل كذا
في الاساس واما في الصحاح فقد قال الجرعاء نفس الرمل المستوية التي لا تنبت شيئا
قوله قصرها للضرورة اي لضرورة الوزن والا فالاصل جرعاء بالمد كحمراء وبيضاء قوله
وهي ارض ذات حجارة الجندل بسكون النون وفتح الدال نفس الحجارة كما صرح به في الصحاح
وانما الارض ذات الحجارة الجندل بفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرعاء على نفس
الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على المحل
فالتفسير بالنظر الى المراد قوله كذا في الصحاح اشارة الى الرد على الزوزني قال معناه
فانت بحيث ترى سعاد وتسمعين كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل ايضا
ووجهه كما قيل انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه
واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسجع اظهار النشاط كالبلابل تترنم عند
مشاهدة الاوراد فالمعنى صحيح ما ذكره الزوزني وما ذكره الشارح انما يتجه اذا كان الغرض
من الامر بالسجع اسماع الصوت واما حديث المخالفة لكلام الصحاح فهو ايضا مدفوع
بان ما ذكره في الصحاح معناه اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى
الكنائي لان جعل فلان كاينا بمحل دونه فلان كناية عن كونه دانيا له قوله لان كلا من كثرة
التكرار الاولى ولا يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف قول من وجه نظر المص
ض

على من يشترط في فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة في السمع عنبل بهذا الكلام فرد
ذلك مع قبول هذا الاوجه له واجيب بان الكراهة في السمع مما يتطلب للاخلال
لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في
السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها
بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث هما لا جهة للاخلال لها
بها وانما اخلالها لافضائها الى الثقل بشهادة الذوق كما يقال التكرار مثل الكراهة
في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الكراهة يجب الاحتراز عن الاول صونا للكلام الفصيح عن اللغو
والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذي يدعى
اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما يشهد
به امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلتزمه الفصيح لنكتة ولا يخل فصاحته بخلاف
الكراهة في السمع قوله الكريم بن الكريم الحديث قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع
الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم
والجمال والعفة وكرم الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا والدين قوله قال الشيخ الغرض
حاصل لعل كلام الشيخ تقوية لما ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورده المص في الايضاح
قوله يا علي بن حمزة البيت عمارة بضم العين المهملة علم شخص والخيارة الفقاء وليس
بعربي اصيل ثم الاظهر ان المعنى على القلب اي انت خيارة في ثلج والمقصود وصفه بالبرودة
لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع وسط الثلج تضاعف البرودة ولما ازداد
برودة الثلج بالوضع على وسط الخيار حتى لا يحمل على القلب فغرضه الا ان يجعل في
بمعنى مع وفي بعض النسخ خبازة بالخاء المعجمة المفتوحة والباء الموحدة وهي ارض رخوة
فالمقصود وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال
قوله ثم قال لا شك قال الشيخ لا الصاحب صرح به في الايضاح قوله كقوله فظلت الخ

البيت

بصباح

البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها ذهبنا الى الخمار والنجم غابر غلالة ليل طرزت
غابر اي غارب والغلالة ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا والتعبير
هنا لبقية الليل وانتصابه على الظرفية والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجم
بصدد الغروب وكان ذهابنا وقت بقاء الليل بقية رقيقة كالغلالة لاحت
فيها تباشير الصبح كالطراز ظلت قائمة اي دامت وهو مع تدبير بنا دعلي في ايدي جاذر
والجاذر جمع جوذر بفتح الذال وضمها وهو ولد البقرة الوحشية والعتاق جمع عتيق
صفة مشبهة بمعنى الجميل واضافة دنانير الوجوه من قبيل اضافة المشبه الى المشبه به ووجهه
كالدنانير في الصفاء واللمعان وملاح جمع مليح صفة بعد صفة للجاذر لا العتاق احترازا
عن وقوع الصفة المشبهة موصوفة كما صرحوا به في قولهم شجاع باسل وجواد فياض قوله
ومنه الاطراد وهو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى ابائه واجداده على ترتيب وجودهم وقوله
البيت لربيعة بن ابي ذؤاب قاتل عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم
اي هدمت في الصحاح ثل الله عرشهم اي هدم ملكهم وثللت على صيغة الحكاية
قوله ما اورده المص في الايضاح اي ما ذكره الشارح هنا في قوله وفيه نظر الى قوله حاصل
هو الذي اورده المص في الايضاح والضمير في بانه جعل ونظائره للمص ووجه الاستبعاد
الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة
من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعلي والثاني
صفة لحمزة ووجه الاستبعاد الثاني ان تناول تتابع الاضافات لغير المرتبة انما يعلم بايراد
كلام الشيخ مستشهدا به فلما علم بايراده ذلك التناول علم ان المص انما اورد الحديث بعد
ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاستبعاد الثالث انه جعل
يا علي بن حمزة البيت وقوله فظلت تدير الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع
انه ليس فيهما مثناة هذا وقد يقال لا ضرورة تلجئ الى حمل كلام المص على انه اراد بتتابع الاضا

فات

ماذكر بل لادائه تتابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت
او لا كما في الحديث فانه في صورة اضافات مترتبة اذ لا فرق بين كون الاب صيغا قبله
كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه لمن الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله
عما هو عليه الآن نعم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار جعل قولها على بن حمزة بن عمارة
من تتابع الاضافات اذ الاضافة الصورية فيه مثلثة كما لا يخفى بل باعتبار جعل
ولعناق دنانير الوجوه ملاح منه فان صورة الاضافة فيه مثناة اذ لو
اضيف الوجوه الى ملاح سقط اللام منه بخلاف الكلام في الحديث لكونه صفة مشبهة
وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتامل قوله لا يقال الى ان اشترط
ذلك لى القائل هو الخلخالى وذلك اشارة الى الخلوص عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات
قوله وبشاعة شئ بشع اى كريه الطعم قوله والا فلا اخلال لهما بالفصاحة كيف
وقد وقعا في التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات
انما يخلان بالفصاحة لاجل ما يؤديان اليه من الثقل لا لاجل شئ آخر فاذا لم يوجد الثقل
فلا وجه لاعتبار كونهما علة تامة للاخلال والا لما وقعا في التنزيل وفيه نظر قوله ورسم
القدماء الكيف بانها هيئة انما قال رسم لان الغاية في الاجناس العالية الرسم الناقص
فانها لبساطتها على القول بامتناع تركبها من امور متساوية لا حد اصلا ولا رسم
رسما تاما ثم تانيث الضمير باعتبار رجوعها الى الكيف باعتبار الخبر او باعتبار انه مقولة
والهيئة في اللغة الشارة والصورة كذا في الصحاح ولما كان شان الصورة
ان يكون حاصلة لذى الصورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض وفي افادة فيه نظر
لانه يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف قوله والفعل والانفعال لان الفعل
عبارة عن تاثير الفاعل ما دام مؤثرا والانفعال عن تاثر الشئ ما دام متاثرا وبهما ليسا
بقارين كما ذكر في الكتب الكلامية قوله ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة فيه نظر اذ لا

اقتضا

اقتضاء هناك اصلا غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات منقسمة بتوسط محالها فتامل
قوله والاحسن ما ذكره المتاخرين نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة
من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات
فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا الفعل و
الانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لانه نوع من الكم ثم كلامه والظاهر
ان يجرد افعل التفضيل اعني احسن عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجريده انما يصح
اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلثة قوله عرض لا يتوقف تصوره يرد عليه الاعراض
النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يكفي
في تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها ويستلزمه ولا يتوقف عليه فيدخل في تعريف
الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف
تصورها على تصور اجزائها وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الا ان يفسر الغير
بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكالان الآن مقام التعريف يابى عن مثله
قوله واللاقسمة احتراز عن الوحدة والنقطة على راى من جعلهما من الاعراض ويخرجهما من الكيف
بل من المقولات التسع فاما انا لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وبما ليس
تحتها قوله اقتضاء اولياء هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضاء اللاقسمة ليندرج
الكيفيات التي اقتضت اللاقسمة بالتوسط وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا وجعل
فائدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها في الكميات
او في محالها فانها يقتضي القسمة في محالها لكن بتوسط الكميات لا اولا وبالذات وهو مدفوع
بانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا قوله ان اخص بذوات الانفس قيل

المراد الا النفس الحيوانية والاختصاص اضافي اى بالنظر الى الجماد والنبات فلا يتجه ان بعض
تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القايل بثبوتها للواجب
والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد ما يتناول
النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها وهما يوجدان
في النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتنمية قوله ان كانت راسخة اى مستحكمة بحيث
لا تزول عنه اصلا او بعسر زوالها قوله اشعار بان الفصاحة الخ يعني لو لم يقل ملكة
لم يوجد في اللفظ اشعار بذلك وان امكن ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكاينة في
المقصود قوله حالتي النطق وعدمها هذه عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم من ظاهرها
انه لو قال يعبر لزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حالة السكوت مع ظهور فساده فسرها
بقوله سواء الخ دفعا لذلك الوهم ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة
انما تحصل بكثرة الملازمة واعلم ان قوله او لا ينطق به قط من تسامحات المصنف
لان قط انما يستعمل في الماضي واشتقاقه من قططته اى قطعته ومعنى ما فعلته قط ما
فعلته فيما انقطع من عمري واستعماله في المضارع لحن صرح به ابن هشام في مغني اللبيب
وابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمته للنفي ليس امرا مستمرا وانما ذلك هو الغالب
كما في التسهيل وربما استعمل دونه لفظا ومعنى بريدون النفي ومنه قول بعض الصحابة
قصرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة اكثر ما كنا قط وآمنه واما ملازمته
للماضي فلم اطلع على خلاف فيه قوله وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق قيل اما الاستغراق
الحقيقي بان يعتبر اولا تقييد المقصود بقصد من له تلك الملكة اى بما يقصده في زمان من الازمنة
او في الزمان الماضي بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر ذلك وفي عدم

جواز

جواز ارادة الاستغراق الحقيقي اذا لم يعتبر التقييد المذكور تامل فان قلت اى حاجة
الى حمل اللام على الاستغراق مع ان لفظ الملكة يغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير
عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى
نوع من المعاني كالمدح او الذم او غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان
الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا قوله
ان يلقي على الحاسب اجناسا مختلفة الخ فانه لا يمكن ح الا التعبير بالمفرد اذ لو قيل مثلا الا
دار والا غلام او قيل اكتب دارا لم يكن الملقي نفس الاجناس فقط كما لا يخفى على
المنصف ثم الحسبان في قوله ليرفع حسبانها مصدر حسبته احسبه بالضم حسبا وحسبانا
وحسبانا وحسابة اى عددته وترفع اما على صيغة الخطاب اى ان ترفع ايها الملقي
وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه اى على الحاسب من قولك رفع فلان على العامل رفيعة
وهو ما يرفع من قصته وتبلغها او على صيغة الغايب اى ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب عددها
الى صاحب المال مثلا قوله سهو ظاهر وجه سهوه فيما نقل عنه بان ليس العدول الى لفظ بليغ
هو مجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا او ليخرج
كذا لانا لو فرضنا عدم الشمول لما صح ايضا ان يقول بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ
البليغ ليس بشرط في الفصاحة اصلا واجيب من طرف ذلك البعض بانه يجوز ان يكون
لحكم واحد علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها فعدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة
الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشارح في الجواب وقد يدفع بان العرف والذوق يقضيان
بان العدول عن قيد في التعريف الى آخر لافادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت
فايدة الشمول قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع الظاهر انه اراد به تعريف الفصاحة الا

ان صرفه

على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار ثم لخروج بقيد الملكة اذ لا شيء في المذكور بملكة
وان اريد به تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت في
موقع التفسير للملكة فلا نم انه تعريف يجب ان يراعى كونه جامعا مانعا تامل قوله
قلنا ان هذا الاسباب بل شروط السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر
قوله الحال هو الامر الداعي الى معرفة المركب الاضافي يحتاج الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء
الصوري له والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرض لتعريف الاضافة للعلم
بان معنى اضافة المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى
المضاف مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها وتقدم تعريف المضاف اليه
لان معرفة المضاف من حيث انه مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه ان قلت معرفة المضاف اليه
من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم لم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة
لتقييد المضاف لا المضاف اليه ثم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار
الذي هو فعل القلب مبالغة في التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال
اذا اقترن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق
الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ حينئذ يكون
الخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة
كما في علامة واما اذا ضم الخاء المعجمة فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة او الى ان يجعل الياء
للنسبة مبالغة كما في احمري والتاء للمبالغة فافهم قوله وهو مقتضى الحال ليس جزء من التعريف
حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية
باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار مبالغة قوله الحال والمقام

مشعر بان المفهوم الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعني قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى
وهو اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما
باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي محل رواجه او
على تشبيه حسن التاكيد في مقام الرد مثلا باستقامته وانتصابه في قيام العود بمعنى استقامته
وانتصابه او لانه كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار وامثالها فاطلق المقام على الامر الداعي
لانهم يلاحظونه في محل قيامهم قوله وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى حكم اكثري والا فقد يضاف
الى المقتضي بالكسر نحو قوله فيما ياتي فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام
الى المقتضى بالفتح لامية واضافة الحال الى المقتضي بالكسر بيانية قوله فعند تفاوت المقامات
تختلف مقتضيات المقام اي فبسبب هذا ايضا حكم اكثري اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى
كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وقد يقال التنكيران مختلفان بالاعتبار
فان معنى الاول بلوغ الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف ومعنى الثاني عكسه والمراد بالا
عبارة في قوله فروق ان الاعتبار لا المعنى المصدري فيكون تعليلا لاختلاف المعبر باختلاف
الاعتبار فلا دور فتامل قوله ثم شرح معطوف على مقدر اي قال كذا ثم شرح ومثله سائغ
شائع قوله اما الى نفس الاسناد لم قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا صوريا
يحصل الخبر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى قوله تاكيدا او اصل التفصيل
لقوله وجوبا قوله او غير مخصوص كالمبتدا في قولك في الدار رجل وكالفاعل وما ذكره ابن
الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فمردود بان المحكوم عليه اذا اختص بعض
الحكم كان الحكم على غير المختص ان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث جوز تنكير
الاول بلا تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما في المشهور قلت الفرق ان في تنكير
المبتدا اخلالا بالغرض من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر
ينفر السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انقضى الامر و

فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى كلام المتكلم قوله على المسند الذي كالمسند
اليه وهو المسند فالصفة مسند الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذي بعده
حتى يلزم قصر الشيء على نفسه قوله مع زيادة كونه مفردا فعليا او غيره اي كونه مفردا وموصوفا
بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد في المسند اليه قطعا ولذا جعل زايدا على اعتباراته فلا يرد
ان الكون مفردا غير فعل موجود في المسند اليه وقد اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله
زيادة على اعتباراته على ان الكون مفردا غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات
المناسبة للمقام ولذا لم يتعرض له في الفن فلا اشكال اصلا فتامل قوله مقيدا بمتعلق المراد
بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن متعلقات الفعل بكسر اللام في المتعلقات على الاظهر والاقيس
كما سنذكره في موضعه انشاء الله تعالى ولا يرد ان يقال قد يكون للمسند اليه متعلقات كالضارب
زيدا في الدار بالسوط ضرب شديد احمر ولان المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي يتضمنه
الصفة وهو مسند لا مسند اليه فمآل ذلك الى احوال المسند ولو سلم فما ذكره بناء على الاعم
الاغلب كل منها ظاهر العبارة مشعر بان الضمير في خلافه راجع الى كل مذكور سابقا الا انه
يستدعي كون مقام التنكير مباينا لمقام خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان
يقال اي خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة
الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة الخصوصية
واعتمد فيه على ظهور المراد قوله وقد اشار في المفتاح الى الغرض من نقل كلام المفتاح
التنبيه على مراده فانه قد خفي على بعض شراحه والضمير في قوله لكونها راجع الى الايجاز
والاطناب او الى لفظ كل ميلا الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون قوله وكان
الانسب الخ انما لم يقل وكان الصواب لان الذكاء على ما ذكره الشارح اعم من الفطانة
فجاز ان يريد به ذلك اطلاقا لاسم العام على الخاص بقرينة المقابلة وانما لم يقل ان يذكر
مع الذكي البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها ورود

ورود الكلام من الغير وقد يجاب عما ذكر الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح
فقد يستعمل الذكاوة في الفطانة يقال رجل ذكي وفلان من اذكياء الخ يريدون المبالغة في
فطانته مع ان فيما اختاره المص رعاية حسن السجع ثم هذا ليس من مبتدعاته بل
تبع فيه صاحب المفتاح قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مع متعلق بمضاف محذوف
اي لوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح او حال من كل كلمة او صفة لها قوله اي مع اخرى
كلمة اخرى الاظهر ان يقول او ما في حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء
على الاكثر قوله صوحبت معها اورد عليه ان حق العبارة صوحب معها او صوحبت
بدون معها لان صوحبت ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة
هي الاولى على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما في قولك سير مع عمرو بها وان جعل
من صاحب زيد عمرا فالثانية واجيب بالمصير الى التضمين صوحبت معنى الجعل
والتصيير اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسند الى مصدره بالتاويل
المشهور اي اوقعت المصاحبة معها ثم المص التنبيه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة
الفعلية الحاصلة بسبب التاليف لا المصاحبة الكاينة بحسب الاصل من جهة الاتفاق
او غيره قوله ليس لها مع ما يشاركها الخ تفاوت المقامات في هذا القسم يدل على تفاوتها
فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له قوله اقترانه بالشرط اي
باداته وقد يقال المراد بالفعل سواء الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق يؤيد
الاول قوله اذ المراد بالصاحبة الخ دفع لما توهم من ان التمثيل بالجملة غير مطابق للمقصود
لان الكلام في الكلمة مع صاحبتها والظاهر ان الصاحبة ايضا هي الكلمة قوله هكذا
ينبغي ان يفهم هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل
كلمة مع صاحبتها الخ اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضي
لهذا المسند مع المسند اليه المعرف يباين المقام المقتضي له مع المسند اليه المنكر

وعلى هذا ولما كان الافادة خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة
الى مباحث البديع نظرا الى المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها
انما يتاتى بجعل كلمة مصاحبة للاخرى وان يجعل قوله وكذا خطاب الذكي اشارة الى
مسائل البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال الدلالات من حيث الو
ضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب ولا يخفى ان قوله فمقام التنكير الى قوله
وكذا خطاب الذكي ايماء الى مسائل المعاني فيحصل الاشارة الى الفنون الثلثة
على الترتيب لانا نقول هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات
البديعية داخلا في البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف المشهور فيما بين علماء
المعاني لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء
كان المقتضي المحسنات البديعية وغيرها فمباحث تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن
العرضي الزائد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها الحسن الذاتي باعتبار
تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو عن
ندرة لم يشتهر منهم القول بايجابها الحسن الذاتي لسقاط النادر عن درجة الاعتبار
مع انهم ينبهون ابدا كثيرا في المعاني من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياه كالالتفات و
والاعتراض والتجاهل على ان ساير المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة اجيب بان
ذكره ليتناول ما لا ينتظمه السابق مثل ان لان مع المضارع مقاما ليس لها مع الماضي و
للفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع [blot] الى غير ذلك مما لا يحصى ففيه تعميم وان
يسمى في عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم
ظهور اطراده في كثير من المحسنات مثل التورية والايهام والمبالغة ونحوها فليتامل
قوله وارتفاع شان الكلام اه اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار
المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي وقبول المخاطب لا لارتفاع شان الكلام فيها

واما

واقرب منه في الجواب عن الاول ان يقال انه حذف المضاف في قوله مطابقته اي لحسن مطابقته فكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع
في الحسن في ادنى مرتبة المطابقة وعن الثاني بان المراد باضافة العدم الى المطابقة الحسن اذ يجاء الاضافة للعهد الى ما ان اللام كما بيانه فيكون عدم الانحطاط
جنس عدم المطابقة لا عدم جنس المطابقة وعدم الجنس يتحقق بتحقق فرد منه بان يترك مطابقة واحدة فليتامل منه

واما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة سبب لانتفاء الحسن بالكلية
لا لانحطاطه في الحسن المستلزم لثبوت اصله ولذا قال السكاكي واذا تقرر ان مدار حسن
الكلام وقبحه انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه اجيب بان في اصل الحسن
الذاتي يحصل عنده بالفصاحة فيرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها وقد يجاب
بان المراد بقوله في الحسن من جهته وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت
اصل الحسن في الانحطاط وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف قوله اولا وبالذات اولا
منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل
التفضيل بدليل الاول والاوايل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا
جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه
في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء في بالذات بمعنى في وهو معطوف
على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة قوله لكونه اشارة الى ما سبق المراد بما سبق هو الكلام
المقيد بالفصاحة في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل على ان الكلام
بعد التقييد وان كان الكلام حين ما ذكر هناك مطلقا انه لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت
لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله والانحطاط بعدمها يمنعه اذ لا معنى لان
يقال انحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا ظ قوله وبه يصرح لفظ المفتاح
اي يكون مقتضى الحال التاكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وسيجيء تمام البحث
في تعريف علم المعاني قوله لان اضافة المصدر يفيد الحصر لما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا
استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء
كلامهم فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاع عنده حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار
المناسب البتة فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلا
بتلك المطابقة فلم يصح تلك الكلية فان قلت لم لم يجعل كاف المقدمتين قرينة على عدم ارادة

قوله الداخلة في البلاغة صفة كاشفة للحسن الذاتي اي المراد بالحسن
الذاتي ما يكون موجبه داخلا في البلاغة اي غير خارج عنها
وهو المطابقة لمقتضى الحال بخلاف ما [illegible]
المحسنات فانها خارجة عن حد البلاغة اي توجيه [illegible]

ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشأه اعني المطابقة صح

ويمكن ان يجاب بانه لاشك ان بطلان الحصر في العام باعتبار جزء الايجابي وبطلانه في الخاص باعتبار جزء السلبي فنقول اذا بطل الجزء الايجابي من الحصر العام لم يمكن ان يبطل الحصر في الخاص بواسطته لان بطلان الخاص ههنا بواسطة ثبوت الحكم في غيره وفي لم يتحقق ذلك واذا بطل الجزء السلبي من الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر في العام بواسطته بخلاف العموم من وجه فان بطلان كل من الحصرين فيه باعتبار الجزء السلبي وبطلانه بهذا الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء السلبي للحصر الاخر بواسطة حقيقة جزء الايجابي فكل من الحصرين مع بطلانه يبطل الجزء السلبي من الحصر الاخر بواسطة حقيقة جزء الايجابي والله اعلم منه

الكلام المتساوق في الاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التناقض والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم حملها على ظاهرهما وهو كون مقتضى الحال واحدا والمتبادر من الكلام والمنقول عنه في الحواشي ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب فهم لا بحسب اللغة فيكون قول المص فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب من قبيل هو البطل المحامي وسيجي تفصيله في فصل القصر في قوله هو الاعتبار المناسب للدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة وتوكيد للحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحدا ما يتناول المساواة والا لبطل احد الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين صدقا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور في جميع افراده وانتفاءه في غيرها ولذا اورد عليه النظر فلا شك ان بين الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين ليس اولى من الاخر في الصدق والاثم يلزم بطلانهما على التقديرين الاولين ايضا فعلم انه لا فرق بين التقادير الثلثة في كون اللازم بطلان احد الحصرين او كليهما ولا مدفع الا بان يثبت اولوية احد الحصرين بالصدق في صورة العموم المطلق دون التباين والعموم من وجه فليتامل قوله وفيه نظر وتوجيهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا ما يتناول المساواة ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب تناول جميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يحكى عن النظر على التقدير الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا سبب للارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما او الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معناه ان سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة المقتضى من حيث هي مطابقة المقتضى فيلزم

الاتحاد

اتحادهما في المفهوم وهذا انما يتم ان ساعد الخصم على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين قوله هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر حيث يقول ان حاصل الاستدلال ان الشيخ جعل معنى النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه وهو معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من التوخي هو ذلك التطبيق ايضا اذ الاشتراك خلاف الاصل ان قلت التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام المسبب كما في توفيق علم المعاني بالتتبع ثم المراد من وضع الكلام للوضع الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام والقرينة تصرح بذلك في التفسير الاخر وايضا لما كان تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان كما ذكره الشريف في مفتتح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ علم النحو بتمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني لا يتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم ما ذكره من ان تراكيب البلغاء السليقيين عن حلية النظم وسداد قوله فيما يترجح يعني ان يكون وهي ان لا يكون الظاهر انه ظرف لغو متعلق بيترجح بمعنى يتردد ولو جاز الاتصاف بالشارح وجعله ظرفا مستقرا اي دائرا بينهما كما قيل يحتاج الى التقدير لانه يترجح والاظهار يستقيم اذ استعمال ان في المشكوك لا الراجح ثم لا يخفى ان هي الثانية مقحمة اذ الدوران هي بمجموع الامرين لا هي كل واحد منهما قوله وبادائه على عدادات الحروف على سبيل التغليب نعم وقع في كلام فخر الاسلام وغيره وهما منهم ان اذا استعمل في امر على خلاف الوجه كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم باتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شائع في عبارات المتقدمين قوله في الجمل التي تسرد اي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها قوله بل ومن اللفظ اه معطوف على قوله وهو في لفظ اه في غاية القبح وانما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو الشائع اذ انما هي جملة قوله والى هذا اشار المص اي الى ان الامور

المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي بل تعرض لها بسبب المعاني والاغراض
التي يصاغ لها الكلام قوله بالتركيب في حسب السكاكي الى ان لا افادة في المفردات فعلى هذا
يكون قوله بالتركيب تاكيدا لمعنى الافادة قوله وذلك لما مر لم يبان لوجه تفرع رجوع البلاغة
الى اللفظ باعتبار افادته للمعنى الى على تعريفها قوله او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عما شانه
ذلك وهو المفهوم في عرفهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا لزم
ارتفاع النقيضين اعني المطابقة وسلبها قوله على ما ذكر في الكشاف من ربط يكون ما التاكيد
معنى الكثرة وكون العامل ما يليه لا بالانتصاب على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل
قليلا في الاية صفة محذوف اى شكرا قليلا ولم يذكر الشارح ذلك الاحتمال ههنا مع ان
وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى انسانا شائع لا احتياج الى ذكر
الوصف اعني كثيرا حيث لم يقل تسمية كثيرة الى تاويل بلا ضرورة ولهذا اخره فيما سيأتي من قول
المص وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على ان الانتصاب على الوصفية في مثله موقوف
لا احتياج الى التعرض فلذا اشار الى وجه اخر في الاعراب قوله وفي هذا اشارة الخ اى في قوله
فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصاحة
ايضا قوله الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الى الاعجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب
والمراد بالعربي خلافه وفي شرح الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى و
والاعراب سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي لانه لا واحد له فلو سقط الواو من
والقرى لكان احسن كما لا يخفى قوله ح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات حاصل
توفيق المص على ما ذكره في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه
ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادته المعاني عند التركيب لا صفة لمعناه واراد برجوعها
الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ بها باعتبار افادته المعاني عند التركيب لا من حيث
انه لفظ مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات

الالفاظ واثباته وبين نفي كونها من صفات المعاني واثباتها فان كلام الشيخ يوهم التناقض
من وجهين وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة
انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى المعنى السابق المشهور
واراد بها حيث ذكر انها صفة راجعة الى المعنى معنى البلاغة والتنجر بان قول الشيخ
ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه صريح ان المعنى مطروح لا يناسب حمل الفصاحة على المعنى
المشهور فتامل قوله على معناه اللغوي فيشكل عليه بانه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال
البليغة المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على المعنى الاول الشرعية او العرفية مثلا بليغا
واجيب بان منع التقييد باللغوي على ان هذا القسم اكثر فلا ينافي وقوع المجازات
والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية معاني اول قوله دلالة ثانية اى واقعة في
المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعنى الاول لان للمعنى الاول دلالتين وقيل
معنى قوله لذلك المعنى لاجله وبواسطته فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة
المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بالثانية ح ظ ثم دلالة المعنى على المعنى الثاني عقلية قطعا
كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في دلائل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول
فقد يكون وضعية وقد يكون عقلية كما ننبهك عليه الان ومن حكم بانها وضعية بلا شك
فكانه اراد بالوضعية ما للوضع مدخل فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو
الذي يريد المتكلم اثباته او نفيه ويستوي في قصده البليغ وغيره كاثبات الشجاعة
مثلا قوله بل على ترتيبها اي ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اراد بترتيب المعاني
جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب
المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع انه الترتيب الذي اشار
الى ان المعتبر في باب البلاغة انما هو للقصد والاعتبار دون التلفظ والاجراء
كما يطلقون مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية المعتبرة

فلا ينافي ما سبق من كون النظم توخي معاني النحو حيث دل على كونه من عوارض اللفظ قوله

والخواص والمزايا والكيفيات المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التراكيب لا بمجرد الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعاني الاول من قبيل المجاز او اصطلاح للشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق الخ فافهم قوله من الاوصاف الراجعة اليها قيل عليه الفصاحة والبراعة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعاني الاول وهي المعاني اللغوية ولا فضيلة لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعاني الاول هي اللغوية بان المعاني الاول محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن بسطها الى الخواص في الافادة بلا اخلال ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة ومناط البراعة بلا شك قوله لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف مبني على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والمختار انه كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء المتموج ولا يلزم قيام العرض بالعرض الممتنع عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة قوله لحمت بينت انها من صفات الالفاظ او المعاني لا وجه لحمل كلام المص على هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولا لحمل المعنى في قوله باعتبار افادة المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول لان تفريع قوله فالبلاغة راجعة الخ على تعريف البلاغة يأباه فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كدفع الشك ورد الانكار قوله المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطرق توضيحه ان المخاطب اذا كان منكرا فالبليغ وغيره مشتركان في ان كل واحد منهما

قوله تجوزوا فعبروا قال الشيخ في اواخر فصل من دلائل الاعجاز عقده لرد قول من ادعى ان لا معنى للفصاحة سوى التلاؤم اللفظي وتعديل مزاج الحروف بعد ما اثبت رجوع الفضيلة الى المعنى فان قيل ماذا دعا القدماء الى ان قسموا الفضيلة بين المعنى واللفظ فقالوا معنى لطيف ولفظ شريف وفخموا شأن اللفظ وعظموه حتى تبعهم في ذلك من بعدهم وحتى قال اهل النظر ان المعاني لا تتزايد وانما تتزايد الالفاظ فاطلقوا كما ترى كلاما يوهم كل من يسمعه ان المزية في حاق اللفظ قيل انه لما كانت المعاني انما تتبين بالالفاظ وكان لا سبيل للمرتب لها والجامع شملها الى ان يعلمك ما صنع في ترتيبها بفكره الا بترتيب الالفاظ في نطقه تجوزوا فكنوا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب ثم اتبعوا ذلك من الوصف والنعت ما ابان الغرض وكشف عن المراد كقولهم لفظ متمكن يريدون انه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمئن فيه ولفظ قلق ناب يريدون انه من اجل ان معناه غير موافق لما يليه كالحاصل في مكان لا يصلح له فهو لا يستطيع الطمأنينة الى سائر ما يجيء من صفة اللفظ مما يعلم انه مستعار له من معناه

يخطر بباله رد الانكار لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البليغ فترتيب المعاني الاول هو المنشأ للفضيلة بلا ريب قوله والسبب انهم لو جعلوها يعني ان السبب في ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك اوصافا للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان يراد المعاني الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ وارادوا بها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما يحتمل الثواني حين اطلاقها كذلك الالفاظ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح لا يقال المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجاز في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر وجه العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دائرا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لا ان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين ويمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوها صفات للمعاني لم يفهم انها ما ظاهرا انها صفات المعاني الاول لان للمعاني الثواني دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاول والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات للفظ اذ عدم كون اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر تبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفي للترجيح قوله فجعلوا كالمواضعة الى قوله والخاصية التي تجددت فيه قيل عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ في نفس المعاني الاول والمفهوم من هذا استعمالها في الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء في فجعلوا اجيب بان الشيخ يطلق على المعنى الاول الخصوصيات والصور و

ونظايرهما مبالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على النفس تلك المعاني ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها الا ان مدار توصيفها على ما في تلك المعاني من الصور والخواص فكان المعنى الاول نفس الخصوصيات وبهذا اتضح التفريع قوله وهذا نبذ مما ذكره الشيخ اي قليل واعلم ان الكلام الذي نقله الشارح منه لا يلي لا يجار لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه مذكور في اوايله وبعضه في اواخره ولهذا حكم البعض بان في نقل الشارح اختلالا ولا ينبو اي يبعد هذا الجنس قوله مذاقة الحروف وسلامتها مذاقتها ملائمتها للطبع وسلامتها سهولة النطق بها قوله كما يمتنع ان يوصف بانها دال قبيل ادله بسلب الدلالة على تلك الفضيلة بالمعنى المشهور الذي اثبت للفظ الفصيح اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافي ما سبق من قوله ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثابتة على المعنى المقصود قوله اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح نسبه الى الايضاح توطئة لدفع ما يوهمه قول المص من كون قوله وما يقرب منه عطفا على حد الاعجاز كما سيأتي قوله وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ... اي ان اعجاز كلام الله تع باعتبار ارتقائه في بلاغته الى ان خرج عن طوق البشر على ما هو الراي الصحيح لا باخباره عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول عن المعارضة وافراد البشر انما ذكرنا بناء على انه المشتهر بالبلاغة والمتصدي للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك قوله فان قيل البست البلاغة الخ فان قلت ان حمل السوال على منع تحقق الاعجاز في كلام الله تع كما يشعر به قوله لا يحتمل يكون الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لا سيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا وان حمل على المعارضة بتنجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى يعارض قلت استشهاد دليل تحققه فيه اغنى عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه لابد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كافل باتمام مذهبي الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة اعني علمي المعاني والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل يتناول الكلام بعد

الحمل على المعنى العام تغليبي لان الكافل باتمام مذهب الامرين هو العلوم المخصوصة مع الحس السليم كما سيجي انشاء الله قوله واما الثاني فلا يدفع الفساد وانما اخذ الاول حقيقيا فقط واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التي بعد المرتبة الوسطى لان القريب من النهاية ما يكون اقرب الى الطرف من الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما هو في الاحكام التي لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو وبكر الى اخر افراد الانسان نوع والكون طرفا اعلى نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة ماخوذ في مفهومه كما سبق واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح فبجميعها لا ببعضها وبهذا ظهر ان قوله على ان الحق الخ وجه اخر لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لا بيان للفساد المذكور بعينه بناء على ان الحق لم

قوله ويؤيده قول صاحب الكشاف الخ وجه التاييد ان القياس رجوع الضمير الى المضاف لانه المقصود بالذكر كما سبق فضمير عنه في قوله وبعضه قاصر عنه راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يتحقق انفصال مراتب الاختلاف فقد اثبت لمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا بجعل الحد بمعنى المرتبة ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصصة لم يجعل قول صاحب الكشاف دليلا على المدعى بل مؤيدا له هذا واعترض الشارح في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه قوله وكان بعضها بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيه بحث اما اولا فلان الاختلاف بكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في القران ايضا فان مقدار اية او ايتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند غير الله على ما هو المعتمد من الاية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة

لها اى للبلاغة فى الكلام طرفان اعلى اليه ينتهى البلاغة كذا فى الايضاح ولو اخبر الطرف تخصيصا ففيه بحث اذ ثبوت الطرف يتوقف على
ان يثبت تناهى مراتبها ولو لم يدل عليه وهو اى الطرف الاعلى حد الاعجاز اى مرتبة اعجاز الكلام البشر بان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر ان
ياتى بمثله وما يقرب منه اى من حد الاعجاز اى الطرف الاعلى نوع تخمينه ضمان كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله وقريب من حد الاعجاز بان يعجز
الكلام البشر ولكن يعجز مقدار اقصر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مندرج تحت حد الاعجاز لان حد الاعجاز هو حد الاعجاز عن الاتيان باقصر سورة
وبهذا اندفع ما اورده الشارح المحقق من انه لا معنى لجعل حد الاعجاز وما يقرب منه طرفا اعلى اذ المناسب اه اذ قد اخذ نوعا هو حد
الاعجاز المعتبر فى الشرع وهو حد اعجاز اقصر سورة الا انه بناء على انه ضمان كلام يعجز نفسه وكلام يعجز مقدار سورة من جنسه وهذا اوجه
غير الله تعالى على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدى
واقله ثلث آيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذى ليس فى القرآن وكون بعض قليل من القرآن
غير معجز مشهور كقوله تعالى ثم نظر وتقييد البعض بالزايد عليه وفى الآية بانه مبنى على التنزل
والارخاء عنان على نمط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذى يعدكم كما قيل وبان المقصود
نفى كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون
بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اى يكون بعضه الذى من عند الله بالغا حد الاعجاز وبعضه
الذى من غير الله قاصرا عنه قوله ومما يلحق به لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح الاعلى
بحال الحقيقى وبحد الاعجاز مرتبته ثم الاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر اى
وما يقرب منه كذلك اى هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا اولى مما ذكره الشارح
بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته عن العطف على المبتدأ بعد مضى الخبر والعطف
على ابعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فشايع سديد وقد يعترض على توجيه الشارح
بوجهين احدهما ان سوق كلام المصنف يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى
كما ان قوله فى الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الى بيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا
المقصود بل يتعين حد الاعجاز انه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت فى البلاغة
القرآنية وسره ان الله تعالى عالم بكيفيات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها
فى اعلى المراتب الآن بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن
انكار تفاوت الآيات فى البلاغة كما اشار اليه من قال در بيان ودر فصاحت كى بود يكسان سخن
گرچه گوينده بود چون جاحظ وچون اصمعى در كلام ايزد بيچون كه وحى منزلست
كى بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعى قلت التفاوت الحاصل فى الآيات بالنظر الى ان الاحوال
المقتضية للاعتبارات فى بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية فيها اوفر من المقتضيات المرعية فى الاخرى
وذلك لا يقدح فى ان يكون كل منها فى الطرف الاعلى اى فى مرتبة من البلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية

لوجوب

لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التى فى نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها
فتأمل وفى بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز
البلاغة فى مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة فى مقدار آية وآيتين وكانه قال وله طرفان
اعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود
قوله ولا يخفى ان بعض الآيات الخ تأييد لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه
فان جميع الآيات واقعة فى مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الآيات التى حكم عليها
بامتناع المعارضة ما يكون مقدار اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نبهت عليه
فيما سبق قوله اى طرف للبلاغة نقل عن الشارح انه صرح بذلك اى بالطرف تنبيها على ان الطرف ايضا
من البلاغة احترازا عما وقع فى نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة فى شىء هذه
عبارته لا يقال طرف الشىء بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخلا فيه لانا نقول الطرف الاعلى
داخل فى البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المصنف اذا غير الى ما دونه
التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح فى الدخول للدلالة على ان الكلام الواقع فى الطرف
الاسفل غير ملتحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملتحق بها فهو عند البلغاء بليغ ثم المراد
بقوله الى ما دونه كل مرتبة كانت من المراتب التى دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر
عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكره فى تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى
ولا على المراتب المتوسطة قوله باصوات الحيوانات غير الحيوانات اشار الى ان المراد بها
غير الانسان وقد وقع فى عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير
او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير للقصد الى غير معين وقوله تصدر
عن محالها حال عن الاصوات لا يقال يلزم اختلاف العامل فى الحال وذيها لان العامل فى الاول
هو الفعل وفى الثانى الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر اداة توصل معنى الفعل
الى مجروره والجار والمجرور منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذا حال وما يقال فى امثاله

وبينهما مراتب كثيرة مراتب كثيرة عطف على طرفان اى لها مراتب كثيرة حال كونها بينهما او الجملة تامة معطوفة على قوله لها طرفان اطول

واعلم انه شبه فصاحة المفرد بحسن كل عضو من اعضاء الانسان في نفسه وفصاحة الكلام بحسن تركيب اعضائه وبلاغة الكلام بالروح الذى لاجله يرغب في البدن والمحسنات بالحلى ونحوه من المزينات قاسم ليثى

من الجار والمجرور في محل النصب مساهلة في العبارة اتكالا على ما تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما في الحسب بما يتفق معها من الاحوال التى لا تقتضيها قوله سوى المطابقة والفصاحة هو غير متعرف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه اشارة الى ان اخرية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد تبعها وجوه تغاير بها فلا يلزم كون كل منها تابعا للبلاغة سواء اعتبر اولا الحكم على الوجوه بالمتابعة ثم اعتبر تلك الوجوه بالمغايرة للاخرى او بالعكس قوله وفيه اشارة صرح في المختصر بان الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ تتبعها وسوق كلامه ههنا يشعر بان الاشارة بامر اخر ولعلها هى الى توصيف الوجوه باخر مما لا يلتفت اليه قوله لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه رحمه الله ان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح قوله ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ اى في اى نوع اراد من المعانى والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظته يكشف عن المعنى ههنا بطريق المقايسة وهم وان كانت عنايته في التعريف لكن لا بد من المصير اليها اذ الملكة التى يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في نوع من المعانى كالمدح مثلا لا تجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تعم في الاثبات بقرينة المقام او في التاليف على ان اضافة المصدر يفيد منظور فيه لاستلزامه انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار على تاليفه خارج عن طوق البشر ولئن قيل بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوقه بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة وفساده بين قوله وفيه تعريض لصاحب المفتاح اى في ذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد

انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعنى والثانى من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المص ماخوذ من كلام ابن الاثير في المثل السائر لكن رجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كمال منوع للبليغ به يمتاز عن غيره ويحصل الاثار المختصة به ورعاية الفصاحة ليست كمالا منوعا للبليغ من حيث هو بليغ بل هى امر مشترك بينه وبين غيره قوله اى ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعكس اللغوى لا الاصطلاحى اذ الموجبة الكلية لا تنعكس بالمعنى الاصطلاحى الا الى موجبة جزئية قوله وهو ما يجب ان يحصل له هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع ههنا مصدر ميمى لا اسم مكان مدليل تعديته بلفظ الى والضمير المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الثانى وبه ينكشف تغير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعى المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتى المقابل للامتناع الذاتى فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف على شئ قوله عن الخطاء في تادية المعنى المراد اللام في الخطاء للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوى بقرينة قوله وما يحترز به عن الاول يعنى عن الخطاء عن التادية علم المعانى اذ لا يحترز به عن التعقيد المعنوى على انه قد يقال الخطاء بسبب التعقيد المعنوى ليس في التادية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر قوله والا لربما ادى المعنى المراد اعترض عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطاء عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العدم اعنى وجود الخطاء يتعين تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة ربما ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير الا ان تحمل على التنزل والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز عن الخطاء المذكور فلا اقل من تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك التادية على تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتعين ام لا فان كان الثانى فالامر ظاهر وان كان الاول فلتحمل ربما على التحقيق فانها قد يستعار له كما نقل ان في مباحث الشرط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان

انواع

الاحتراز لازم فالنفي المستفاد من قوله والا هو نفي اللزوم اي ان لم يكن الاحتراز لازما لربما
كان معدوما وكان الخطاء متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطاء المذكور محافظة
النفس عنه الجامعة لانتفائه اذ لا عبرة لمجرد عدم الخطاء اذا لم يكن عن محافظة وقصد والتادية
بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء هذه المحافظة البتة بل قد يوجد معه فليتفطن
اذ ان في تحريره فتامل قوله وبدخل في تميز الكلام الفصيح الخ قيل لم قدر موصوف الفصيح الكلام
حتى يحتاج الى هذا العذر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب بان بلاغة الكلام انما تتوقف
بالذات على تميز الكلام الفصيح وتوقفها على تميز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تميز الكلام
الفصيح عليه فلهذا قدر الكلام الفصيح وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانها
حقيقتان مختلفتان فلو قدر الموصوف ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع
بين معنيي المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة
حتى يجعل قرينة على تقديره قوله على ما صرح به اي في الايضاح قيل عليه يرجع بلاغة المتكلم ايضا
الى ذينك الامرين فاوجه تخصيص بلاغة الكلام بكون مدون الامرين مرجعا لها احسن بان وجهه
هو الايماء الى ان مرجعيتها لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه
ان الخطاء في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية في حين من احيان البليغ
ولا يدل على انتفاء بلاغته اعني الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي
الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطاء ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ووجود الخطاء المذكور ينافي بل انما ينافي
بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا بعد في ذلك الا ترى ان امرء القيس بليغ بلا شبهة مع ان كلامه
قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات البيت قوله وفيه واضح اذ الغرض من
الشيء ما يتاخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطاء المذكور وكذا تميز الفصيح من غيره موقوف
عليه لبلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المرجع ولو سلم تاخره وترتبه عليه لم
يستقم الغرضية ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطاء وتميز الفصيح عن غيره

وسوط جدا بل الغرض من جعل الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي وارتفاع شانه على ان البلاغة
وصف الكلام والتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخفى سماجته كما لا يخفى على الفطن قوله لان غاية ما
علم مما تقدم لا يعني ان العلوم من تعريف بلاغة المتكلم افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين ان
اريد بالاحتراز والتميز نفس الفعليين او توقفها عليهما ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم كونهما
غرضا منها فتفسير المرجع بالعلة الغائية لا يناسب التنويع بقوله فعلم قوله على الاتصاف
بهذين الوصفين لم يرد به الاتصاف بالفعل بل حيثية الاتصاف اذ الاقتدار المذكور عبارة
عن بلاغة المتكلم وهي لا تتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز فليفهم قوله
فهو انه مركب الضمير الاول راجع الى المحقق والثاني الى التميز والجملة اعني اجزاؤه تميز السالم صفة
لمركب هذا وما يقال من ان تميز الفصيح عن غيره كلي لا كل وان هذه الامور جزئياته لا اجزاؤه
بدليل صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فلبس كلاما معتدا به لان
المراد تميز الفصيح من حيث انه فصيح لا تميزه عن ذاته من حيث هي ولا نسلم صدقه على كل واحد منها
ولو سلم فليكن محمولا على التشبيه قوله وكالسراج معطوف على اجمعهم اي و بخلاف لفظ
كالسراج وهو ناظر الى مسرجا كما ان اجمعهم ناظر الى تكاكاتم قوله لان من تتبع الكتب
المتداولة لما اورد عليه الزوزني من انه لم يذكر في متن اللغة من الالفاظ ما يحتاج
في معرفته الى ان يبحث عنه في المطولات فكيف يقال ان تميز السالم من غيره يتبين في علم
متن اللغة ووجه الرد ظ لكن المناسب لهذا التقرير ان يقول المراد منه ما يستفاد من علم
متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ التبين عبارة عن التميز وليس لقولنا التميز يتبين في علم
كذا كثير معنى على انه لو قال ما يستفاد لم يحتج الى زيادة يدرك بل كان قد يكفي ان يقال او من الحس
قوله قد يطلق على جميع اقسام العربية اي فلو قال في علم اللغة لتناول جميع اقسام العربية
ولم يتعين المراد قوله والتعقيد اللفظي رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون بسبب اجتماع
امور كل منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون بمخالفة القانون

النحوي فكيف يبين في علم النحو وغاية ما يقال ان النحو باحث عن الموضع الاصلي لكل كلمة ولا الاحر
هو اثبات كل شيء في موضعه وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى
قوله لمكان مزيد اختصاص اما مصدر ميمي بمعنى الثبوت او اسم مكان على انه من باب الكناية
مثل قولهم نفيت عنه مقام الذئب وكم في الخطائر التأدية الاقرب في توجيه عبارة المتن المصير الى
حذف المضاف اى ما يحترز به متعلق الاول **قوله** ولا يخفى وجه المناسبة اما تسمية الاول بالمعاني
فلانه باحث عن افادة التراكيب خواصها التي هي معان مخصوصة ففي التسمية اشعار بتعلقه
بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في
الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فلانه يتعلق بامور بديعة واشياء غريبة كالترصيع
والتجنيس ونحوهما واما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير وبه تبين وجه تسمية الاخرين بعلم البيان لانه اذا تعلق الكل تعلق
البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار التغليب والله اعلم **الفن الاول علم المعاني** ان
اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة
وثلثة فنون احتيج الى تقدير المضاف اما في الاول او في الثاني اى متعلق الفن الاول علم المعاني او الفن
الاول الفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسمية للمدلول باسم الدال
او بالعكس فلا ارتباط وباقي البحث يسبق في مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة **قوله** لكونه
منه بمنزلة المفرد من المركب كله في الموضعين ابتدائية الا ان الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى
لكون المعاني حال كونه ناشيا من البيان متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب متصلا به
وملخصه ان اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه
قوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال زيادة هذا القيد بناء على ان البيان لا يعتبر الا بعد اعتبار
المطابقة لمقتضى الحال لا لان علم البيان متوقف على علم المعاني فان من له ملكة بها يعرف
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن المؤدي مطابقا لمقتضى الحال غايته

ان لا يكون

ان لا يكون بليغا **قوله** طبعا الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير النسبة اى تقدما طبيعيا
ومثله شايع وجعله تمييزا لا يخلو عن تكلف **قوله** وقبل الشروع اه لم يقل وقبل الشروع في معا
العلم والتنبيه الآتي مع ان الاشارة متقدمة على الشروع فيهما لان التنبيه الآتي من تتمة
ضبط الابواب كما يستظهر ثم الاشارة واذا لم يقابل بالتصريح كثيرا ما يستعمل في المعنى الاعم
الشامل للتصريح فلا يرد ان التعريف وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار **قوله**
ففي مسائل كثيرة ان حمل على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفاء في الخبر فظ وان اريد تطبيقه
على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اى كل علم يفرد بالتدوين فيكون المبتدا نكرة
موصوفة بفعل فيجوز دخول الفاء في خبره **قوله** فعلمه ان يعرفها بتلك الجهة لا اه ليعرفها بتلك
الجهة معرفتها بخصوصها وما لوجوب الوجه الذي مر له اعتبار الاولى والاخلق اولا مانع
عقلا من ان يتصورها بما يعمها وغيرها وينبعث الى طلبها من حيث انها جزئي لذلك المفهوم العام
او يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها سيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء
معرفة الكثرة المحاول تحصيلها بالجهة الوحدة المخصوصة اما بانتفاء معرفتها اصلا وهو ظ
البطلان اذ يمتنع طلبها ح ولذا لم يتعرض له واما بانتفاء معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر
شامل او يتصور كل واحد من آحادها بالتفصيل وعلى التقديرين لا يامن فوت ما يعنيه
وتضييع وقته فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول فظ واما على التقدير الثاني فلان الكثرة
اذا لم تكن محصورة يصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب اعني تصور المط ولا يتفرغ
منه الى تحصيل المط فيفوت ويضيع الوقت في غير المط وان كانت محصورة فلا يصرف
اكثر من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باقي الوقت تحصيل المط او تمل
عن تحصيل الشرط فينقطع عن الطلب ويلزم الامران لا يقال الطالب اذا تصور
الكثرة بما يعمها وغيرها واندفع الى طلبها من حيث انها جزئي لذلك العام فادى الطلب
الى غيرها كيف يقال فات مطلوبه يعني الكثرة وتلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذا تصورها

١

اذا تصورها الطالب بخصوصها والمفروض تصورها بوجه عام فليس المطالا جعل هذا
المفهوم العام مراة لملاحظة لانا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل بعض فهنه عن الخطا
فلا شك انه مطلوبه في نفس الامر هو المنطق واذا اعتقد ان هذه العصمة تحصل باي
علم كان من المعقولات فشرع في الهندسة باعتبار انها علم من المعقولات فلا شك
ان مطلوبه في الحال هو العصمة المذكورة قد فات وهو ظ قوله اي ملكة يقتدر
بها على ادراكات جزئية حمل العلم ههنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام في قوله ويحصر
في ثمانية ابواب على ما اشار اليه الشارح هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية لعل الالتفات
المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفات ادراك ولو تسامح جزئي
باعتبار ان متعلقه جزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب لقوله الاتي بها يتمكن من
استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة بمحمولة مخصوصة
مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادرا كات
مستفادة منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال اطلاق العلم
على الملكة يقتضي ان من علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه
لانا نقول اثبات عالمية بالمعاني بمعنى حصول مسائله له لا ينافي نفيها بالمعنى الاخر اعني الملكة
قوله بيان ذلك ان واضع لا المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار
ان لا يحصل لاحد علم المعاني بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل وصيرورتها مخزونة
لديه والظاهر انه يكفي ان يحصل كيفية للنفس يتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده
من المسائل واستحصال ما كان مجهولا منها كما اعتبر التهيؤ التام في الفقاهة هذا فان قلت
يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما لزم ان واضع
الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال ووضع الاصول واستنباطها بتجشم كسب جديد
وقبل حصول ملكة الاستحضار له لا يسمى عالما به بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر

واق

تمسك الشارح في توضيح كون العلم بمعنى الملكة بقوله فلان يعلم النحو آه ولا يخفى ان المراد بالنحو ليس الملكة اذ لا يقصد
انه يعلم الملكة ولا بقوله يعلم ايضا اذ لا يمكن اشتقاق الفعل من العلم بمعنى الملكة ولا محصل له في هذا التركيب
بل المراد من النحو المسائل وبالعلم الادراك بالقوة القريبة من الفعل فلذا لم يطلب حضور جميع
المسائل اطول فتامل

وان محذوره في ذلك قوله كونها جهتي ادراك اذا احمل العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهه
بالجبوة ايضا لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية فالحصر المستفاد من تقديم لذا بالنظر
الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك المطلق
نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص آخر كان العلم بالدليل جهة
للعلم بالمدلول قوله فلان يعلم النحو يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة ولو
كان النحو عبارة عن المسائل قوله والعلم للكلي او المركب سواء كان باعتبار تصورها بياناتها
او التصديق باحوالها وكذا الكلام في المعرفة قوله دون علمه منقوض بقوله عليه السلام
ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا
الكلام من رسول الله عم او من علي كرم الله وجهه ان الباء بمعنى اللام مجازا اي اصلا العلم اي
العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عم من اخلص لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع
الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم قوله ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا فيه ان المراد بقوله بعضي الى
نسيان محوج الى كسب جديد والا فالحاصل بعد الذهول التفات للادراك الاول اذا
والحق ان الذهول زوال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب
جديد نعم ذكر الشارح في اوايل الباب الاول ان التفات الذهن الى ما هو مخزون عنده و
استحضاره اياه لا يسمى علما الا انه امر عرفي والتحقيق ما ذكرناه ولهذا بادر الشارح هناك
الى تسليم علميته قوله والمص قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح
الذي هو كالشرح لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء
من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات والفاء في فقال يعرف لا للتوزيع لا للتعليل
حتى يورد عليه ان مجرد استعمالها في الجزئي لا يوجب اختصاصها به لصحته على تقدير الترادف ولا
شك ان هذا الاختصاص معتبر في ذلك الاصطلاح ويجب بان ترك العلم الى المعرفة يستدعي
نكتة والجريان على ذلك الاستعمال يصلح نكتة له قوله ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من

لا يخفى على من له مسكة ان المراد بالجزئيات على اشتمال المعرفة في الجزئيات استعمالها في الجزئيات فقط لا الكليات المحضة ولا الاعم من الكليات والجزئيات وبهذا كذلك فان المراد بالاحوال الاحوال الجزئية وكذا المراد بادراكها على وجه جزئي فيكون تلك ادراكات الجزئيات ولهذا قال ان كل ما علم يستنبط منه ادراكات جزئية والا فجزئية المدرك لا تستلزم جزئية الادراك لجواز ادراكه على وجه كلي

يكل فرد فرد

حسن وكم

جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي كلي لا ادراك الجزئي ولهذا تعرض لجزئية الادراك واشار بالتفسير الى ان جزئية الادراك بجزئية المدركات والا فمقتضى الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئيا لا نفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد فرد من تاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفردا عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد يعم كما يجيء وتحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة قوله بمعنى ان اي فرد اشاره الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل قوله او البعض الغير اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه بل وجه الفساد فيه حصول هذا العلم لمن عرف منه كما صرح به وبالبعض المعين الحذف والاضمار ونحو ذلك او الثلثة والاربعة ونحوها عدم الدلالة موجود في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى قوله لكل من عرف مسئلة منه قبل المراد منه مسئلة متضمنة لثلثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ادراك البعض حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة مطلقا قوله وهو قرينة خفية نعم وصف الاحوال بما ذكر اما كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ يطابق بها مقتضى الحال فينساق الذهن الى اعتبار الحيثية واما الخفاء فواضح قوله وهذا واضح لزوما وفسادا وقد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خبير بان علم المعاني ليس عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من الحيثية المذكورة فالاحتياج الى قيد الحيثية باق فتامل

قوله دفع لا يقال اي الحيثية المستفادة من الوصف بمعنى العلية والحيثية المعتبرة ههنا ليست كذلك اذ معناها ان يعرف تلك الاحوال من حيث انه بان اللفظ يطابق بها مقتضى الحال ووجه الدفع انه اذا اعتبر العلية على الوجه الذي اشار اليه وعلى هذا الاحاجة الى ان يقال الحيثية حيث عن معنى العلية وانما قلنا المعتبر ههنا وان في قوله قرينة خفية رد هذا الذكر

قوله عبارة عن معرفة هذه الاحوال هذا على حذف المضاف اي عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال يلزم ان يكون معرفة هذه الاحوال ثمرة علم المعاني لم يحتج الى ذكره

قيل لو جعل مقتضى الحال بمعنى الكلام المكيف بالكيفيات المعنوية التي هي معنى الكيفيات اللفظية لكان معنى المطابقة في غاية الظهور لان كل لفظ موافق للمعنى المقصود منه بمعنى انه لا يزيد عليه ولا ينقص عنه

منه

قوله وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل السؤال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتاكيد المخصوص في ان زيدا قائم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كمطلق التاكيد الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة للالفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيدا عرفت من تقديم المفعول فمما لم يذهب اليه احد قوله قلت قد فسر الاحوال حاصل الجواب ان لا اتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة لا نفس الاحوال والمطابقة صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلي مطابق للجزئي بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاحين فحاصل المعنى الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون من جزئيات الكلام الذي هو مقتضى الحال قوله والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد كما يستدل عليه في شرح المفتاح بقوله في تعريف علم المعاني على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف او التقديم او التاخير وعورض بان قولهم انكار المخاطب في تردده وخلو ذهنه يقتضي تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية للذكر او الحذف او للتعريف او التنكير الى غير ذلك يحكم في ان المقتضى نفس تلك الاحوال والمحتمل يحمل على المحكم سيما اذا كان الغالب على ان اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض المقتضيات كالمؤكد واداة التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب غاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل والقول بان المقتضى نفس التاكيد والتعريف لا اداتهما مدفوع بان مرجع اقتضائهما اقتضاء اداتهما وبانه كما جعل الالتفات مسموعا التعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلام الذي جعله مقتضى الحال فلما احتيج الى التاويل على التقديرين كان اختيار التاويل الموافق للتصريح في معظم المواضع احق

يقال تتبعت الشيء اذا تطلبته شيئا فشيئا واراد بالتتبع ههنا المعرفة المبنية له فانه مجاز لا تشبيه وفيه فوائد التنبيه على طرح العلم والاشعار بصعوبة المطلب فعلى الطالب
ان يتشمر ولا عليه ان يعتقد صاحبه والاشارة عن الاحتراز ان علم الله وملائكته بالخواص ومعرفة العرب بها لا يسمى علم المعاني وقوله في الافادة قيد للخواص اما صفة لها
او حال منها ولاندراج الصفات المختصة بها الراجعة الى هيآتها التركيبية ومفرداتها قيدت بالافادة وجعلت الافادة ظرفا للخواص لانها منبعها كانها محيطها واخبرت على الدلالة
لان المعتبر فيها افادة التراكيب انما هو للسامع وما يتصل عطف على الخواص وضميرها للتراكيب في الصواب حمل الاستحسان على مفهومه الحقيقي وجزء على عدمه وقوله ليحترز متعلق
بالتتبع وتنبيه على الغرض ويجوز جعله جزاء من الحد فان قيده قد لا يكون لاخراج شيء اذ المراد ان هذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاجلها

بوجهين الاول منع كون المقتضي نفس المؤكد وارادة التعريف بل التأكيد والتعريف باللام وقد اشار الى جوابه
في حواشيه على شرحه بان اقتضاء التأكيد مرجعه اقتضاء المؤكد ثم قال وقس عليه اقتضاء التعريف الثاني

وان وجد التعارض بين التأويلين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي بعينه في التحقيق وفي
الآخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره ويرد على الاول بعد تسليم ان المقتضي اداتها
انه ينبغي ان يكون المغلب مخصوصا بزيادة كخفة او كثرة او نحوهما وليس بظاهر ههنا والاظهر
حمله على تقدير المضاف او التجوز في النسبة الايقاعية او جعل الذكر مجازا عن الايراد من قبيل
ذكر المقيد وارادة المطلق بقرينة ما ذكر في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني انه منقوض بالحذف
والطي ونحو ذلك اذ لا يصح انه متعلق بالمذكور فجعله مذكورا اللهم الا ان يحمل على الحذف مثلا
متعلق باللفظ وسوف شأنه ان يكون مذكورا في متن الحالة ولا يخفى بعده قوله انه كلام مؤكد
انما لم يقل كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد اشارة الى ان الحال انما تقتضي خصوصية
في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه شيء آخر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل
المقتضي المؤكد لا نفس التأكيد لا مرعاه اليه على ما سبق قوله واحوال الاسناد ايضا في جواب
ما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مندرجة فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب
هذا الفن وضمير الى راجع الى احوال اللفظ قوله تتبع خواص تراكيب البلغاء تحقيق معنى
التعريف وفوائد قيوده يستدعي نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف قوله لوجهين
لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيره مبهم ويجب صيانة
الحد عن الالفاظ المبهمة لان المص لم يذكره استقلالا بل تؤدبه الوجهين السابقين حيث
قال على ان قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به فكأنه لم يعتد به وقد حقق الشريف في شرح
المفتاح ان المراد به عدم الالتفات قوله والثاني انه فسر التراكيب الى حاصل لزوم تعريف
المعاني بالمجهول لانه اخذ فيه تراكيب البلغاء ومعرفتها تتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة
في تعريفها التراكيب فان اريد بها تراكيب البلغاء فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت
مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرف وان اجهلت البلاغة جهلت تراكيب البلغاء
المأخوذة في تعريف المعاني لتوقف معرفتها على معرفة البلاغة وان اريد غيرها ولم يبينه كانت

الجهالة بحالها وعلى هذا التقرير لا يرد ان يقال لزوم الدور اوذكر المجهول في تعريف البلاغة
لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكر ولا احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف
المعاني ثم يرد ان قوله وقد حققناها في كتابه لا يشير الى ان لزوم المحذور الذي هو مبني على تعريف
السكاكي للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا لعدول المص عن تعريف المعاني بما ذكر لعدم تعريفه
البلاغة بما عرفها به السكاكي وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف المعاني على تقدير معتقده
وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح جد في الاحتراز عن الدور فعدل عنه قوله
كما صرح به في كتابه حيث قال في آخر القسم الثالث واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان معرفة
خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني ثم تعريف المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل
المساهلات التي لا تخل بالمقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد او
ادراكها والمعرفة ليست شيئا منها والغرض ان المعاني ملكة مفيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد
مفيدة اياها ولو اريد بالتتبع الملكة المبنية عليه لكان اظهر قوله تنبيها على انه معرفة حاصلة
مبني على احد المذهبين وهو انه اذا استعمل الشيء في المسبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص
او السبب المخصوص مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد النبات الى حصل بالغيث
لا مطلق النبات قوله حتى ان معرفة العرب لا وكذا علم الله وعلم ملائكته ثم هذه العلوم وان
كانت تخرج عن التعريف بقوله ليحترز اذ جعل جزاء منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول
الامر على انه في ذكر التتبع فوائد اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه على طريق العلم
قوله بعد تسليم دلالة كلام السكاكي اشار الى منع ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء
ليس من تمام التفسير بل التفسير قوله الصادرة عمن له فضل تمييز وهذه جملة معترضة لبيان
ان هذه التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب قوله
واقول لا يفهم من قوله توفية خواص الى حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور
ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتركيب تراكيب ذلك

قال في الايضاح تعريف المفتاح اوضح لما فيه من تعريف المص فلا استغناء له عن التوفيق الخفية ولعوائه من اوزام سببه الشيء النفسه ظاهرا ومن التكلف في ادراج احوال الاسناد في احوال اللفظ واما من تعريف صاحب المفتاح فالخلوص عن تعقيد فيه والغاز ولعوائه عن ورود الاشكالين عليه وان اجيب عنهما بالتكلف

المتكلم وهو مع فان المفهوم في التاويه وكذا الابرله حيث كانت مضافة الى المتكلم لن يكون التراكيب يضا بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بحال كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير لكان ركيكا على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المص فيكفي له تبادر تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة في التعريف ولا حاجة له الى ان ينفي انفهام غيرها مطلقا فقوله لا يتوهم لا يحمول على المبالغة في مقام المحاورة كما سبق مثله والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من دأب المحصلين **قوله** معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال اراد انه معنى تطبيق كلامه له والا فقد ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ان الكلام الذي يؤلفه وتطبيقه ان يوقعه على ما ينبغي وفي الكلام الذي تتبعه وتطبيقه ان تجعله على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على الاطلاق معنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه فتامل **قوله** تراكيب ذلك المتكلم قال الشريف في شرح المفتاح وليس بشيء اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها وقد يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا كما يجي في احوال المسند من هذا الكتاب **قوله** وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء فيل لا محذور في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظ واما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى يكون وايراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال هذا كثير مستعملة يقال فعلت فعلك وقلت ما قلت ولا اشتباه المراد منها على احد له مسكة من الادراك فيجوز ارادته في التعريف وكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها او امثالها ثم تراكيب المتكلم مفهومه من قوله تادية المعنى اذ المعنى بلوغ المتكلم في تادية المعاني بتراكيبه حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان وجهها **قوله** وينحصر المقصود لا نحو ان ضمير ينحصر في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المص في الايضاح الذي هو كالشرح

قال المص في الايضاح ثم المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية ابواب انتهى

٨٥

لهذا الكتاب وينحصر المقصود او رد الشارح لفظ المقصود تنبيها به وتنبيها على ان المنحصر علم المعاني باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا يظهر خروج الانباء الثلاثة وان عدت مندرجة في علم المعاني تغليبا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظ من بيانية في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزاء وارتباط قوله والا لصدق على علم المعاني حيث لم يقل لصدق المقصود من علم المعاني بما قبله واندفع ما يقال ان المنحصر هو المقصود من علم المعاني وصدقه على كل باب ظاهر فالانحصار انحصار الكلي في الجزئيات لا غير وان الانباء الثلاثة خارجة عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى اقحام المقصود لاخراجها وان اجزاء العلوم ثلثة كما تقرر الموضوعات والمبادي والمسائل فلا يكون الكل اعني علم المعاني منحصرا في الاجزاء الثمانية ولو حملت من على التبعيض والمقصود على جميعه بدليل المقام والمعنى جميع المقصود الذي هو بعض من علم المعاني لتناول ولو لحسن التغليب والتسامح له ولغيره من الانباء الثلثة والمبادي والموضوعات كاستقام الكلام ايضا **قوله** وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في الابواب الثمانية اصول وقواعد وايراد لفظ الظاهر اشارة الى حمل العلم على الملكة والحصر على حصر المتعلق السبب كما قيل مع بعده فتامل **قوله** لا محالة مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا اي تحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم **قوله** قائمة بنفس المتكلم اي حاصلة في ذهنه موجودة في عقله واما نحو زيد قائم اذا صدر عن النائم مثلا فسيجي انه ليس بكلام حقيقة ففي العبارة مسامحة والا فالنسبة بالمعنى الذي ذكره اعني تعلق احد جزئي الكلام بالاخر قائمة بالطرفين لا غير **قوله** لانه لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة احداثها في الكلام حتى يشمل الانشاء فان من اوجد التكلم باضرب اوجد النسبة المشتمل هو عليها للغني ذكر الانتزاع لغوا مفسدا للمعنى مع انه مخالف للاستعمال ولو ارجع النفي في قوله والا فانشاء الى القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر لكفى ان يقال ان كان لنسبته خبر والا

قوله في احد الازمنة دفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية الايجابية مثلا ينبغي ان يكون كاذبة كلها والسلبية صادقة كلها اذ النسبة
السلب ويكذب الايجاب فان قلت الكذب عدم مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية المتحققة لا انتفاء المطابقة
المطابقة فعلى تقدير انتفاء النسبة الخارجية كيف يلزم الكذب بالنظر اليها فالصواب ان يقال قوله في احد
الى ان الاخبار الاستقبالية لا يدخل في الانشاء قلت مراده انه ليس هناك نسبة تطابقها هذه الاخبار
لانه لا نسبة اصلا فليفهم

قوله ثبوتا كان ايجابا او سلبا المضاف محذوف اي تعلق ايجاب او سلب والا فنفس التعلق
المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى قوله في احد الازمنة الثلثة اشارة الى ان الاخبار الا
ستقبالية نحو سيقوم زيد لا يدخل في حد الانشاء نظرا الى انتفاء نسبتها الخارجية في الحال
فليفهم قوله تطابقه او لا تطابقه تكثير للفائدة وتمهيد للمباحث المذكورة في التنبيه الآتي
لا انه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى قوله فالكلام خبر اي من حيث احتماله للصدق
والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم
ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه (وافتاء من حيث الافادة) قوله وان لم يكن لنسبته خارج كذلك
للمص ارجاع النفي الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر ان لا خارج للانشاء قوله اداة كان
فعلا او معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبمعناه ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه
معنى الفعل لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظائرها وشبه الفعل وهو ما
يستفاد منه ذلك بصيغته قوله ولا جهة لتخصيصه بالخبر اجيب بان وجه التخصيص
بالذكر كونه اسبق في الاعتبار واوفر اشتمالا على اللطائف كما سيصرح به في اول
احوال الاسناد قوله ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ اجيب بان الغرض التنبيه
على ان هذا القيد مأخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم
اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر قوله ومن رام الى قوله فساد كلامه
اكثر واظهر رد على الخلخالي واشارة الى ان كلام المص ايضا فاسد في نظر ارباب القصور
عن افادة ما يهمه قوله تجعل بابا سادسا هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب
المص فالباب السادس هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق
المذكور في المتن ولاح الكلام حينئذ اشارة الى ان الترتيب لا يوافق هذا الذي ذكر لا ما ذكره
المص قوله ولذا لم يقل احوال القصر اي لكون القصر والفصل والوصل احوالا في انفسها واما
الانشاء فلما وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه قصد فيه المشاكلة لطرفيه ولظهوره

تنبيه التنبيه ربما يستعمل في بيان البديهي وربما يستعمل في بيان الشيء قصدا بعد سبقه ضمنا على وجه لو توجه اليه
السامع الفطن بكليته لعرفه لكن لكونه ضمنيا ربما يغفل عنه وله في هذا المقام نصيب من كلا الشرطين سواء
جعل المنبه عليه مفهوم الصدق والكذب وانحصار الخبر في الصادق والكاذب على الوجه المشهور دون القولين
الآخرين اذ في قوله سابقا تحصل مفهوم مطابقة الخبر للخارج وعدمه فالتعريف تنبيهي لانه لاحضار ما حصل لا لتحصيل
صورة وكذلك علم انقسامه الى القسمين وان الصدق مطابقة الخبر للخارج والكذب عدمها كما هو المشهور
لم يتعرض له قوله وسم هذا البحث بالتنبيه اي اعلم من وسمه وسما وسمة اذا اثر
فيه بسمة وكي والهاء عوض من الواو وفي قوله لانه قد سبق منه ذكر ما اشارة الى ان
التنبيه انما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه كالبديهيات او انه
يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما تعلق به علم سابق في حكمه قوله فلا دور كما توهم
صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف
بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة
الخبر واعترض عليه الشارح في شرح المفتاح بان اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق
للزوم الدور لا فساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب
نفس الامر واما بحسب الالزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ
الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه معرف بالخبر فاخذه في تفسيره يكون دورا وكذا
نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق مأخوذ في تفسيره فاخذه في تفسير الصدق
يوجب الدور ثم المراد بالاخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدي بعلى لا
الاتيان بالجملة الخبرية حتى يعود الدور وبالشيء على ما اختاره في شرح المفتاح النسبة قال
وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على وجه النفي فالاخبار والكشف عنها على
ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف
في الاستعمال اخبرت عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه قوله تعريف لما هو صفة
المتكلم اورد عليه ان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والغرض من هذا
الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله واجيب بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحشي
بان الصدق والكذب وان اتحدا في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره
فلا دور وفيه بحث اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين يستلزم وحدة الخبر فيهما لان
الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه معرفا لما هو صفة الكلام لا بصفة المتكلم عن صفة الكلام

في تقدير انكار الخبر من الصدق فبين معناها واوضح في حواشي المطالع وهوان قال ان ماهية الخبر واضح عند العقل والمقصود تعريف الخبر لامن حيث انه ماهية وانما الماخوذ في تعريف الصدق والكذب نفس ماهية الخبر لامن حيث انه مدلول لفظ الخبر ولدفع الدور
الصدق المعتبر بالاخبار لا يتوقف على تصور كيفية الخبر فلا دور وان فسر الاخبار بالاتيان بالجملة الخبرية والله اعلم لمحشي
لقطه

بحسب الظ فيصح التعريف بحسبه لانا نقول تسلم اتحاد الصدق والكذب بنافيه وانما نافيا
فلان غرض المعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني وتلخيصه ان الوجه الثاني
المبني على اختلاف الصدقين لا يصح دافعا للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض
فان قلت ان القول بان المعرف بالخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي لزكيب التعا
بما لا يهتم وترك ما يهتم فان الواجب تعريفا لصدق الذي وقع جزءا من اجزاء تعريف الخبر
وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم قلت هذا لو سلم لا يرد على الشارح وانما يرد على من
عرف صدق المتكلم اذا ثبت ان هذا التعريف منه في صدد بيان اجزاء معرف الخبر فليتامل **قوله**
اي مطابقة حكمه فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور قلت ذكر الضمير تسامح منه لبيان
ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع **قوله** وهو الخارج الذي
اراد به الخارج عن المدرك لا ما يرادف الاعيان لكليات وقد اشار اليه في شرح المقاصد
قوله بيان ذلك ان المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظ
ان خبران قوله لا بد وان يكون وارتباط الخبر بالاسم باعتبار ان المستثنى الذي ارجع اليه
ضمير بينهما عبارة عن طرفي الكلام فالفاء في قوله فمع قطع النظر داخلة عليه حكما لكن لما قدم
عليه معموله وهو الظرف المذكور ووقع موقعه ادخل عليه الفاء فهي في الحقيقة زائدة في
الخبر على مذهب الاخفش **قوله** اما بالثبوت في موقع الصفة لمقدر والمعنى دال على وقوع
النسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بذاك **و** اما الواو في لا بد ولن يكون فهي اما داخلة بين
الاسم لا وخبرها لتاكيد اللصوق او للعطف على مقدر مناسب للمقام **قوله** فمطابقة منع
النسبة الى الظ انها هي النسبة التي يدل عليها الخبر وكلامه في كتبه يدل على انها وقوع النسبة اولا
وقوعها والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا
الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة
المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له

اعسارات

ولقد اعجب المصنف بان المذاهب الثلاثة فذكر الاول من غير نسبة الى صاحبه كما نسبه المفتاح الى الجمهور ولم يرده ولم يبالغ
في التصريح بترجيحه كما ابداه وصرح به حيث قال هو المتعارف وعليه التعويل مبالغة في صحته وظهور سلطانه الى ان
استغنى اعتباره عن نسبته الى الجمهور وعن التايد بتعارفه والشهادة بانه المعول عليه واشار الى كمال سخافة المذهب
الثاني بحذف قائله وتحقيره بجهالة نسبته مع العلم بانه النظام وقد سلك هذا المسلك المفتاح حيث قال وعند بعض الا
انه عدل الى اخصر طريق في ذلك واشار الى رجحان مذهب الجاحظ بذكر القائل وحجته كال سخافته هذا المذهب
ما اشار اليه السكاكي من انه تصدى للرد واذا قال انه ليس حجة وتمكه به اذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين
اعتبار ان احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع
النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيصدق لن يتحقق المطابقة بين
المتغايرين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع
والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولا
شك ان القضية محتملة للصدق والكذب فليتامل **قوله** للوقوع الطاهر قبل الخارج في المثال الاول
بمعنى خارج الذهن وفي الثاني ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا نسبة
خارجية خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام بدليل السياق لا ما يرادف الاعيان
فقوله للوقوع الطاهر لا انتفاء القدح **قوله** فانا لو قطعنا النظر بيان وجه الوقوع وسكت عن بطلان
المثال الثاني مع ان الوقوع يتم به لظهوره والحاصل ان المراد بالخارج في الموضعين واحد وان كان هو الظاهر الا ان
صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة غير عزيز فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية
ما يرادف العين لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم بالامور العقلية على العقلية ايجابا او سلبا
في طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الاخر في الخارج بالعروض فلا تحقق
لمطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن لعين مطابقته للخارج المذكور
النسبة لا تتصف بالامكان سواء كان وجد في الخارج او لم يوجد ولا ضرورة الى حمل الخارج
في عبارة الشارح على ما يرادف العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج
الى الجواب بان المعتبر في اللغة والمتعارف الواقع في محاورات البلغاء هو القضايا الخارجية
فلا ضير في خروج غيرها عن الضابطة تامل **قوله** وقيل مطابقته لاعتقاد المخبر قيل على النظام
قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المط
وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد
كذبته وجوابه انه يختار الاول ويقول صدق هذه القضية المخصوصة بمطابقتها لاعتقاد
لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان

صدق منه بمطابقة الواقع فقائل **قوله** وكلامه خبر لصدق تعريفه عليه وهو كلام لنسبته خارج
اذ لم يشترط كون تلك النسبة كائنة في اعتقاد القائلين **قوله** وتمسك النظام الى التعريفات وان كانت
من قبيل التصورات ولهذا لا يجرى فيها المنع كما تقرر في المعقول الا انها تتضمن دعوى
ان هذا حد لذلك الشي او رسم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر الى الدعوى
الضمنى فلا اشكال **قوله** فلو كان الصدق عبارة لا فيه ابهام الى ان الآية وان اثبتت مذهب
المستدل في جانب الكذب حيث جعل مناط عدم مطابقة الاعتقاد اذ اشتراط مطابقة
الواقع معه لا يذهب اليه ونحن لا نثبت في جانب الصدق اثباتا ظاهرا الا انه نفى مذهب الخصم
ولا تثبت مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع
جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل بين كون الكذب نفيا لمطابقة الاعتقاد
وكون الصدق مطابقته لاستقام في الجملة **قوله** وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب
يريد ان كون هذه الشهادة من صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا
فاحتمل ان يكون تكذيب الله تعالى اياهم راجعا الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف
معتقدهم فلا يصح الاستدلال بالآية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة الاسمية
اشارة الى ما سيأتي من انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا له
مسلما لاصل الحكم هذا وقد يقال التوكيد انما تؤكد الحكم الذي دخلت هي عليه وكذا لازم ذلك
الحكم وانها لم يدخل في نشهد بل في انك لرسول الله فالوجه ان لجعل الحكم المتضمن الذي اشعرت به
التواكيد هو ان اخبارهم بانه رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكره في شرح المفتاح
ويجاب بان التواكيد وان دخلت في المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة من صميم القلب
ولا منافاة بينهما **قوله** ليس شي لظهور انه ليس بخبر بل انشاء ما صرح فيما سيأتي بان
حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله تعين حمل قوله ليس بشي
على ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف في امثاله لكن يرد ان يقال لم لا يكون نشهد

اخبارا

اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرحه للمفتاح لا انشاء ولو سلم
كونه انشاء لجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدورها عنهم
كما جوز مثله في شرح الكشاف مثله في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون **قوله**
وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا لا اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالي عن المواطاة
شهادة بتضمن فعلهم هذا اسمي بالشهادة اي من جر شانها كما يقال الانسان والفرس
يسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها العرفي
وهو صدورها عن علم ومواطاة ولذا قال في الفوائد الغياثية ان تسمية شهادة الزور
بالشهادة مجاز وهذا امر له القائل بان المعنى لكاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة
في العبارة ليست من داب المحققين فاندفع النظر وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب
الى كون الاخبار مسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون هذا ردا آخر بل يرجع الاول
قوله فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل اذ لا معنى لان يقال لانم رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله
لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع فهو كا
ورد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف على رجوع الكذب الى المشهود به اعني قولهم انك
لرسول الله بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب انا لانم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب نفس
الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا كلام
لا غبار عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور لم يصرح به بعيد في نفس الامر اعتمادا على
انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف فهذا القدر لا وجه للحكم بفساده ولا مع ان الوجه حمل
الموف على الصلاح **قوله** واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم هذا الوجه ماخوذ
مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر والحلف بكسر اللام مصدر حلف من باب
ضرب والزعم بالحركات الثلث في الفاعل بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن
استعماله في الباطل اكثر وقد يجي بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى

قال متعلق الحلف عبارة عن التكلم بالمحلوف به ورجوع الكذب اليه بالمعنى المصدري غير معقول فتعين رجوعه
الى المحلوف به فيلزم رجوع الكذب الى ما هو انشاء والصدق والكذب من اوصاف الخبر قلنا المراد
رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا والحلف بمنزلة البينة له والبرهان عليه فافهم

فوطم

لم یقولوا ذلک والانقضاض النوق و سلول اسم ام عبد الله فهو غیر منصرف للعلمیة والتانیث
وقوله ما ادروث الی الان کذبک ای ای شیء ادرث حتی انتهى الی تکذیب رسول الله ایاک و
المقت البغض هذا وقد تعالی الایة الکریمة ان المنافقین قوم عادتهم الکذب فلا تعتمد
علیهم یا محمد لمجرد ان صدر عنهم کلام صادق و مصححه بشهادتهم برسالتک فان الکذوب
قد یصدق قوله ای حظ انکر بیان لحاصل المعنی واما وجه الترکیب فالظاهر انه فاعل حذف
فعله ای قال الجاحظ لان حذف المفعول اسهل من حذف الجملة قوله فمن اقسام ستة لا اربعة
المفهوم من کلام الایضاح ان الاقسام اربعة حیث قال فی تقریر مذهب الجاحظ الحکم
اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له او عدمه واما غیر مطابق مع الاعتقاد او عدمه
فالاول هو الصادق والثالث هو الکاذب والثانی والرابع کل منهما لیس بصادق ولا
کاذب لانا نقول کل من الثانی والرابع یشمل قسمین لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء
نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس علیه عدم اعتقاد اللامطابقة
فالاقسام المذکورة فی الایضاح ستة ایضا قوله مطابقته للواقع مع اعتقاد انه مطابق
اشار الی ان ضمیر مطابقته للخبر لا للواقع لئلا ینفک نظم الکلام لان ضمیر مطابقته فی تقریر
المذهبین راجع الی الخبر باعتبار حکمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلک الضمیر
والمعنی موافقا لما فی الایضاح الصدق مطابقة الخبر ای حکمه للواقع مقرونا ذلک الخبر مع
اعتقاد مطابقته له ثم الضمیر فی معه راجع الی مطلق الاعتقاد المذکور وکونه متعلقه
فی جانب الصدق مطابقته ~~الضمیر فی معه راجع الی مطلق الاعتقاد المذکور وکونه متعلقه~~
الواقع وفی جانب الکذب عدم مطابقته بمعونة المقام فلا یلزم اختلاف الراجع والمرجع
الیه قوله ویلزم فی الاول ای قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حینئذ جواب سؤال مقدر تقریره
ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جمیعا والکذب عدم مطابقة
شیء منهما ولم یثبت هذا مما ذکره حیث لم یذکر مطابقة الاعتقاد فی الاول وعدم مطابقته

علی انه قد یقال انه من باب تغلیب الطرفین فلیس من داب المناظر وانما ما یقال من انه لو جعل ضمیر مطابقته للواقع و
قوله مع الاعتقاد ظرفا للمطابقة ای مطابقة الواقع والاعتقاد جمیعا علی السلب الکلی نظرا الی ما ذکره بلا احتیاج
الی التعبد لا رفعه الی الموقوف انسب فی مذهبی الجمهور والنظام یقتضی رجوع الضمیر الی الخبر منه

(margin) عبارة المص فی الایضاح وانکر الجاحظ انحصار الخبر فی القسمین ٢

(margin) قیل التحقیق ان الاقسام ثمانیة لان اقسام الواسطة ستة اذ قد اعتبر فی کل من الصدق والکذب امران فانتفاؤهما یتصور علی وجوه ثلثة انتفاء المجموع وانتفاء کل من الامرین وانت خبیر بانه لم یعتبر التداخل فلذا جعله ستة فلیتامل منه

فی الکـ

فی الکل وتقریر الجواب انه یلزم فی الاول ای مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة
الخبر للاعتقاد المعهود فی مذهب الجاحظ وهو الشریک فی المطابقة للواقع ومحصله
لزوم مطابقة المجموع فوجه التعلیل فی قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد علی هذا ظاهر
اذ لو لم یتطابقا لم یلزم مطابقته للاعتقاد المعهود بقرینة المقام وکذا القیاس فی جانب
الکذب ولا یرد ان تعلیل اللزوم بالتوافق فاسد لان اعتقاد المطابقة یستلزم مطابقة
الاعتقاد ولو لم یتوافق الواقع والاعتقاد کما اذا اعتقد مطابقة السماء تحتنا للواقع
ومما ینبغی ان یعلم ان المراد التوافق فی القدر المفهوم من الخبر فلا یرد مثل انک اذا رأیت
زیدا واعتقدت انه عمرو فقلت رأیت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق
الواقع والاعتقاد فلیتامل قوله فکثیرا ما یقع الخبط فی هذا المقام اشارة الی رد ما ذکر فی
تقریر مذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر بتلک المطابقة فصدق وان
لم یطابقه واعتقد عدم المطابقة فکذب وان طابقه واعتقد عدم المطابقة او لم یطا بعینه
واعتقد المطابقة فواسطة ووجه الخبط ترکه قسمین من اقسام الواسطة وهما المطابقة
مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه قوله وفی تقریر مذهب النظام رد علی الخلخالی
حیث زعم ان مذهب النظام یحتمل الواسطة واما الخبط باعتبار توهم ان المشکوک لیس بخبر تحرزا
عن لزوم الواسطة مع انه خبر ولا یلزم الواسطة فلیس خبطا فی نفس تقریر المذهب وهو المفهوم
من العبارة فتامل قوله وقد وقع فی شرح المفتاح ای عبارة المفتاح فی بیان مرجع الصدق
والکذب هکذا وعند بعض الی طباق الحکم لاعتقاد المخبر او ظنه والی لا طباقه لذلک سواء
کان ذلک الاعتقاد او الظن خطا او صوابا ثم ذکر ما یدل علی ان قوله والله یشهد ان المنافقین ففی
لکاذبون متمسک هذا البعض فذکر العلامة فی شرحه ان ما ذکر مذهب الجاحظ وان
المراد بالحکم هو المعهود بمعنی المطابقة للواقع والضمیر فی قوله لا طباقه راجع الی الحکم الغیر
المطابق له وغفل عن ان قوله سواء کان ذلک الاعتقاد خطا او صوابا لا یلائمه اذ علی تقدیر کونه

واستدل بحملهم اياه قسم الافتراء غير معتقدين صدقه مع ان بين الصدق والكذب واسطة وهو كل خبر لايكون عن بصيرة بالمخبر عنه وضعفه [illegible] بين لان الافتراء اخص من الكذب قاضي

خطا كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا في صورة الصدق مثلا وعن الاية المذكورة
لايكون متمسكا مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه وقوله يقضي منه العجب اي يبلغ
الى نهايته او يؤدي منه العجب او يحكم به قوله وتمسك الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى الاية هذا
حاصل المعنى والا فالاقرب ان قول المصنف بدليل متعلق بالحال المحذوفة اي قال الجاحظ كذا
مستدلا بدليل وقوله تعالى افترى بفتح الهمزة اصله افترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت الاولى
لانها علامة وقد يعكس قوله باخبر والنشر عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى
النبي عم للرسالة لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث بدليل
قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد افترى الاية وغاية
ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فترديد احدهما بين الامرين
يستدعي ترديد الاخر فافهم قوله على سبيل منع الخلو اراد به المعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي
كما ذكر في كتب الميزان واما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله
في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو وقد يجاب
عن الاستدلال بان الترديد بين محض الكذب والكذب مع شناعة اخرى كما قلنا قوله لكان
اظهر انت تدري ان هذا اظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر ايضا اما الاول فلان
عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما
الثاني فلان مراد المصنف كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد
حتى لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحد شقي الترديد لانه يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى
من عبارته نوع خفاء قوله وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على معنى ام صدق فيحتمل اذ لا يلزم
من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا
يخفى ان المفيد للمستدل هو هذا فليتامل قوله فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس
بخبر قيل الاولى الواو مكان او لان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل

قوله فان قلت الافتراء اه يعني ان يكون اعتراضا على التسليم الشارح ... الكذب ... فمع الاول كان قوله وهو الكذب ... حصر

ولم يحتمل الصدق او الكذب وتمسك الثاني لو كان المراد بالحصر معنى الترديد واما اذا كان
المراد معنى قصر اخباره عم بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظاهر لفظ او اذ القضية
منفصلة حقيقية في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عم عندهم الا باحدهما على ان
او تجيء بمعنى الواو قوله وبحث فيه قال الفاضل المحشي وذلك لان الانحصار في الانشاء
والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل
او ان الانحصار فيهما باطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين بحث
اما في الاول فلان الكلام عند ارباب المعاني ما يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل
عليه قولهم المشكوك والموهوم خبر على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا
معنى لزعم القائل ولعله في الثاني فلان الحصر فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا
الكلام ان كان لنسبته المدلولة خارج فخبر والا فانشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر
اصطلاح فلا يسمع قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا لا يذهب عليك ان مقصد هذا
البعض نفي الفرق بين النسبة الخبرية والتقييدية في احتمال الصدق والكذب لا نفيه بين
الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة ما يتوهم كونها مورد الايجاب
والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه
على قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة في اضرب بعد المنافية مع انه لا يسمى
خبرا قوله فيه نظر لوجوب علم المخاطب له توجيه النظر ان الظاهر من عبارة ذلك البعض حيث
اورد الا لنفي الجنس والاستثناء المقتضي لعموم المستثنى منه نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه
سوى التعبير والمفهوم من قرينة المقابلة بالمشهود نفي فرق يختلفان به في الاحتمال وعدمه فالمراد
الرد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب له والرد الثاني بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره
الشارح واما ما يوجد في بعض النسخ من قوله فظ ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة
لا تحتمل الصدق والكذب جهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الا

حتمال

من حيث هو كان علمه في بعض الاخبار لا لاجرح الاحتمال من حيث هو هو فقيل ضرب
الشارح عليه الخط لعدم استقامته لان المدعى احتمال النسب التقييدية لها من حيث ذاتها
وما صدقاتها ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا
يقدح في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهية محتملة للجامع كونها معلومة وان كانت تلك
المعلومية مستفادة من خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية
النسب التقييدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم احتمالها الا باعتبار امر خارج عن
مفهوماتها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية فالنسبة التقييدية من حيث هي هي اي من حيث
مفهوماتها وما صدقاتها الوضعية لا تحتملها والخبرية من حيث هي هي تحتملها لخروج المانع المذكور
اعني المعلومية عن ماهياتها بحسب الوضع فتامل قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار
وبحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
ان المثل المشهور اعني انعلمني بضب انا حرشته من قبيل القصر افرادا او قلبا فعلم ان
الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافا لان قوله انا حرشته صفة بمنزلة نضبت ولو كان
معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم ان غيره منفرد بالصيد او مشارك فيه وجوابه
ان المثل لعله لم يكن كلاما تنزيليا بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجه مخايل
الجهل الثاني ان صاحب الكشاف اشار في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب
الى ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي فان جعل خطابا بالمعرف تفصيلا كانت صفة مادحة
والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشيته له فيفهم منه ان الاوصاف قبل العلم
قد تكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان تخص الاوصاف في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم
معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليتامل قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
وفيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد تكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فايدة الخبر او انت
حافظ للتورية و يمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد تكون اوصافا لا انها كذلك دايما

بقرينة

بقرينة ان الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الخبرية المنبر الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب
عدمه والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى
فيه انها اخبار البتة لا اوصاف

الباب الاول احوال

الاسناد الخبري وهو ضم كلمة الخ والمراد بها ما جرى مجرى الكلمة من المركبات التقييدية والاضافية
والجمل الواقعة موقع المفردات وبالحكم المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي المفسر
بالاسناد حتى يتوهم الدور وبهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظايرها وبالمفهوم
في قوله لمفهوم الاخرى ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع
هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد
هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب قوله للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف
اللفظ الى هذا القطع بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض
الاصلي والمقصد الاولي فما يراه ارباب المعاني لان الخواص والمزايا يعتبر اولا وبالذات في
المعاني وبتبعيتها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه قاما يظهر جريانها
في الالفاظ فهذا يصلح وجها للاولوية المذكورة كما لا يخفى قوله هو الذي يتصور على البناء للفاعل
من تصور الشيء صار ذا صورة قوله كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى
اظهار للتحسر لاستعمال الكلام المذكور في اظهار التحزن بطريق المجاز المرسل وتحقيقه
ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب خبرا ما وضع له فان
كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والآية المذكورة من قبيل الثاني لان
الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجو يلزمه اظهار التحزن والتحسر فهو من
قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والى هذا اشار الشارح في بحث الاستعارة التمثيلية
ثم قوله اظهارا تعليل المقدر اي قالت ذلك اظهارا قوله في قوله تعالى لا يستوي القاعدون
من المؤمنين عدم كون هذه الآية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله عليه السلام وللمؤمنين

والتانف الاستنكاف والباء في بنفسه للتعدية اى يرفع نفسه **قوله** ومثل هل يستوى الذين
يعلمون اشار بالتنصيص على المثلية الى ان الاستفهام الانكارى الذى في حكم الاخبار بالنفى
منتظم في السلك المذكور **قوله** وامثال هذا اكثر من ان تحصى يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح
ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعنى الكثرة اجاب الشارح بان
كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اى متباعدة في الكثرة من الاحصاء ورد
الفاضل المحشى بان مراده ان لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون احد الاشياء
الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد في المعنى اكثر مما يمكن ان تحصى الا انه تسومح في العبارة
اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية محذوفة
كقوله يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من غيره فتأمل فيها **قوله** قومى هم قتلوا المصراع للحارث
بن وعلة الذهلى اخى فاذا رميت يصيبنى سهمى وبعد هذا البيت فلئن عفوت لاعفون
جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمى اميمة اسم امراة كانت تلومه على ترك الانتقام
من قومه وقتيل اسم رجل وحرف النداء محذوف اى يا اميمة واخى مفعول قتلوا ورميت
مع يصيبنى تنازعا في سهمى واللام الاولى في كل من مصراعى البيت الثانى موطئة للقسم والثانية
جواب فيه داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغير والكبير والثانى هو المراد
في البيت والسطو الاخذ بعنف وحاصل المعنى ظاهر **قوله** اما الحكم او كونه عالما به اورد عليه ان
افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا
ولا منع جمع وهو ظاهر ولا منع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم
عين الاخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الا
نفصال داخلة على نفس القصد كان يقال الثابت في الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة
لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجب انتفاؤهما لكونه بصدد الاخبار
لكن العبارة لا تساعده اجيب بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية

والقضية

قوله لما كان لانكار الحكم معنى فان المخبر اذا كان زيد قائم فالمعنى او وقعت النسبة فامتنع ان يقال لم توقع النسبة لانه الموقع قوله فان قلت اراد على قوله والمراد بالحكم ههنا اعترض عليه بان القائل بان مدلول الخبر الايقاع قائل بان المقصود بالافادة هو الوقوع فلا يتوجه هذا السؤال ويمكن ان يجاب بان المقصود بهذا السؤال والجواب تحقيق هذه المسئلة لا الايراد على ما سبق ابن قاسم المصرى

والقضية مما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ ابا على اشار في المنهج الثالث من منطق الاشارات
الى ان للمنفصلة غير الحقيقية افراد ما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك دائما اما
زيدا ولما عمرا او العالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل
قوله لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فيه بحث لانه ان اراد بايقاع النسبة ضم احدى
الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيد لان البحث ليس في افادة ما هو من اوصاف اللفظ وان
اراد ما هو حقيقة الايقاع اعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلا نم امتناع
القول بعدمه فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك الايقاع دلالة وضعية لا عقلية فجاز ان
يتخلف مدلولها عنها **قوله** فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر لا يخفى ان المراد
بالمدلول هو المدلول الوضعى كما يدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له ففى
ترتب السؤال على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا ينافى
كونه مدلولا وضعيا للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل بكون مدلول الخبر هو الايقاع قائل
بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذى يدل عليه الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف
في شرح المفتاح فليفهم **قوله** والا لما دفع ادخال الفاصلة بين جواب ما تمحض للشرط وما يتضمن
معناه على جواب ان الشرطية المتمحضة له تنبيها على تشبيهها بلو شائع في عبارات المصنف
قوله وح لا يتحقق الكذب اصلا انه بيان لبطلان التالى اعنى قوله لما صح ضرب زيد الا وقد
وجد منه الضرب لا يقال هذا منقوض بانه لو صح لم يكن الايقاع او الانتزاع ايضا مدلول
الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا مدلولا لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع لئلا يلزم
اخلاء اللفظ عن الموضوع له وح لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع لانا نقول
ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعى هو الايقاع مثلا بانتفائه في الواقع بل بانتفاء
النسبة التى يتعلق بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور **قوله** ويلزم التناقض في
الواقع الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التى استدل بها على ان مد

ثم اجاب عن اصل الاعتراض بانه

حكم الخبر بالثبوت او الانتفاء لا انفسهما وظاهر المعنى يقتضي ان يكون معطوفا على قوله لا تحقق
الكذب المنفي على قوله لما لان لزوم التناقض ناش من عدم صحة خرب زيد في حال
من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وههنا بحث وهو ان هذا المحذور لازم على
تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفي اذ لما لم يخبر اخلاء اللفظ عن معناه الوضعي لزم
تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصلح سببا للعدول لا يقال
لا تناقض بين النفي والاثبات الا يرى انهما يرتفعان عند الجهل البسيط والمتناقضان
لا يجوز ارتفاعهما واما ما ذكره الشريف في تعريف العلم بانه صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض
فمن المعنى لا يحتمل متعلق التمييز نقيض ذلك التمييز وان التمييز في التصديق اليقيني هو الاثبات والنفي
وكل واحد منهما نقيض الآخر فبعد ما ثبت ان المراد بالنقيض هو المصطلح كلام واه لما
٤ تحققه من عدم التناقض بين الادراكات لانا نقول لا خفاء في وجود التنافي بينهما واجتماع
المتنافيين كاجتماع النقيضين بل يستلزم له فليتامل ثم في قوله للزم التناقض مسامحة
لان التناقض لازم البتة والاظهر ان يقول للزمه اجتماع النقيضين ولا يدفع المسامحة
قوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور المتحققة
في الواقع لكن العبارة لا يساعده كما لا يخفى نعم يمكن حمله على حذف المضاف اي وجود التناقض
في الواقع على ان المصدر اعني التناقض بمعنى الفاعل اي المتناقض قوله فلظاهر
بخ ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فان قلت تقرير الجواب بهذا الوجه لا
يخلو عن نوع قصور لان محصله ما يهتم المجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله
ثبوت المعنى او انتفائه وليس مبنى انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء ثبوته في الواقع
حتى يتم التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو استلزم العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفاء
نقيضه وان لم يثبت في نفس الامر لكان عدم جواز الشك بحاله فالاظهر في التقرير ان يقال كون
مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاءه لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي الشك

قوله وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق اه قلت انه كان المناسب ح ان يقال في تعريف الخبر ما يدل على الصدق
مع احتمال الكذب مع انهم قالوا ما يحتمل الصدق والكذب قلت اه هذا الاحتمال لما لم ينفك عن مدلول الخبر من حيث انه خبر عرفوه ٩٣
بذلك على ان عدم التساوي بين الاحتمالين لا ينافي التعريف بذلك كما لا يخفى ونظيره ان الكلام الواحد كما يدل بعبارته على شيء يدل
باشارته على شيء وهما سواء في ايجاب الحكم وان كان الاول اقوى كما حقق بذلك في اصول الفقه
عبد الحليم افندي

لجواز تخلف وقوع مدلوله عنه بل يستلزم العلم به بمعنى الاعم الجامع للشك قلت مدار الجزم ثبوت
الشيء وانتفاء نقيضه عند فهم ذلك الثبوت من الخبر وكون مدلوله ذلك مثلا ليس الا جزم
جواز تخلف المدلول من الدليل وان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوته ونفيه يصح جواز الشك
وسوط على ان لك ان تصير الى حذف المضاف اعني لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشيء اللازم
عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم الجزم بثبوته في الواقع حتى ينافي الشك
لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتامل قوله كانهم ارادوا الى هذا انما يفيد توجيه تفهيم كون مدلول
الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم بكذا مع انه مذكور في السؤال مدعى اتفاق
القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذلك النفي لعدم الواسطة
لا من تصريحهم به فلما ورد مرادهم من النفي ظهر انعدام الاتفاق المذكور بالمعنى الظاهر قوله
فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم ليس زيد بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين هذا مبني
على ما ذكره سابقا من انه يمتنع ان يقال انه يوقع النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض
بينهما انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب ولو عند القائل بان
مفهوم الخبر الايقاع والانتزاع يتحقق النسبة التي يشعر بها احدهما لا تحقق نفي فلا يلزم فيهما
ذكر صدق المتناقضين قوله بل المراد انه يحتمل من حيث هو الاحتمال لهذا المعنى موجود بالنظر
الى الصدق قطعا فتسان لا تساوي بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفه بما يحتمل الصدق والكذب
قوله ويسمى الاول فائدة الخبر اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه
ان فائدة الشيء ما يترتب عليه والحكم الخارجي ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك
على ان الفائدة اللفظ ما يستفاد اي يعلم منه وهو الحكم الخارجي ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على
متعلقها لا محذور فيه قوله وهي بدون الاول لا يمتنع ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادي اذ لم
يذكر في المعلل اهمية اللازم المذكور حتى يحتاج الى الهاتف المذكور فيه محض اللزوم بينهما وقد يثبت
بقوله ان الفائدة الاولى بدون الثانية يمتنع نعم ليس باستطرادي في كلام المفتاح لانه لم يذكر

٩٥

في صورة التعليل قوله اي اللازم الاعم بحسب الواقع والاعتقاد فكناية باللازم عن الملزوم فان مجهولية المساواة لازمة للازم الاعم اذ لا مساواة فيه فلا علم بها وانما حمله على ذلك لان اللازم الذي يحكم بصدد اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالاعم الواقعي المتبادر من تلك العبارة مع انه يعم الاعتقادي ولان الكناية ابلغ من التصريح كما تقرر وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به فاللازم المجهول المساواة مجهول على مفهومه الظاهر متناول للقسمين اعني المساوي والاعم وفي هذا الحمل تنبيه على ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه وجود المخبر فضلا عن كونه عالما بقي ان يقال حكم اللازم المجهول المساواة هو ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لا الى وجودهما ولو قيل الفائدة هي الحكم من حيث وجوده في ذهن المخاطب ولازمها كون المتكلم عالما به من حيث وجوده فيه اتضح معنى اللزوم بلا كلفة قوله وهو بدون الملزوم لا يمتنع اعترض عليه الاستاد بان حكم اللازم الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فان تحقق معنى العموم انما يظهر في صورة الوجوب والجواب ان وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد الحكم الثاني مهنا الا ما يتفرع عليه قوله وزعم العلامة الى آخره لما كان اللزوم بين الامرين المذكورين باعتبار العلمين كان الملزوم واللازم في الحقيقة نفس العلمين فلهذا فسر العلامة اللازم والملزوم بالاستفادتين يعني العلمين ثم انتقل الشارح من العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهرة في ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا العلم به ولا حاجة بنا الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا احال الشارح في شرح المفتاح كون فائدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للغة فان فائدة الشيء انما يطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده المص فاندفعت اعتراضات الاستاد بالامرية واعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده المص بالنظر الى الظاهر الكافي في المقامات الخطابية فان الظاهر المطابقة

٩٤

حمل الامتناع الاول والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حمل الاول والثانية على العلمين لا بطريق القطع لجواز ان يكون نوع ضعف التفسير للعلمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما وان اللازم والملزوم نفس المعلومين فافهم قوله بذلك اي الحكم من الخبر نفسه قيد به لان علم الحكم بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود المخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالما به قوله لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم اي بالحكم المخصوص من حيث خصوصه فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبر بشيء علمنا الحكم من الخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله قد احاط بكل شيء علما وان عمرا اذا خاطبنا بكلام لا نفهم علمنا بانه عالم بما اخبر به ثم اذا فسره لنا بلغة نفهمها حصل لنا العلم بالحكم من الخبر نفسه مع ان العلم بان عمرا عالم به حاصل قبل ذلك ووجه عدم الورود انا نمنع في الصورتين علمنا بان المتكلم عالم بالحكم المخصوص من حيث هو مخصوص على ان الصورة الثانية لا تخلو عن سماجة لانا اذا لم نفهم كلام عمرو وعرفنا انه فهمنا ان ما تكلم به جملة خبرية وهو عالم بالحكم الواقع فيها قوله ولا خطر ببالنا اي فلا يصح قولكم ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول العلم منه ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول قوله وفيه نظر ووجهه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لا بد من التفات النفس وتوجه العقل الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتبر فهم المعاني المقصودة من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاد به قطعي او ظني فانه يسمى علما في العرف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه قوله ويمكن ان يقال الى آخره الظاهر ان مراده جعل الفائدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم ايضا موافقا لما في المفتاح واعتبار اللزوم بحسب تحقق الفائدة علما وتحقق لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الامكان لما في اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذي ذكره الفاضل المحشي في تصحيح الاحتمال الاخير لان فيه فوات التناسب ايضا ولعل هذا المحل لكلام الشارح اقرب مما ذكره الفاضل لان في ذلك فوات التناسب ومخالفة كلام المفتاح وكلاهما منتف هنا واما مخالفة تفسير المص فمشترك وكونها فيما ذكرنا في وجهين

المحتد

يتجه عليه ان هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغي ان يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ويجاب عنه بانه خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح
ويمكن ان يجاب عنه بانه قدم على قوله وكثيرا ما لدفع ما يتجه على الحصر من انه قد يكون قصد المخبر غيرهما فانه قد يلقيه على العالم بهما ثم ينبغي ان يجعل الجاهل منها ولا
للخالي والسائل والمنكر ليتم الدفع ولا يختص بالخالي عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على ان تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله وغير
المنكر كالمنكر وان يؤيده انه مثل تنزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على ان دخوله فيما سيأتي ليبان وقت تنزيله
منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وان في هذا التعميم اغناء عما احتاج اليه من حوالة تنزيل العالم منزلة السائل بالمقايسة اطول

لا يقدح لان احدى المنافيين تونس بالاخرى كما لا يخفى فليتامل قوله مستحق اللحن اي المضمون به
على حذف المضاف قوله منزلة الجاهل ذكر الفاضل المحشي ان هذا وان تناول بحسب مفهومه اقساما
ثلثة الا ان الظاهر المراد به تنزيله خالي الذهن كما صرح به في المفتاح وفيه بحث لان الخالي في عبارة
المفتاح بمعنى الخالي عن العلم بالفائدة فيتناول الخالي من الحكم والتردد والانكار فليس فيه تصريح
بما ذكره ولا تصريح بغيره ايضا ولو سلم فعدوله عن عبارة المفتاح مما يرجح قصده الى التعميم
ثم الظاهر انه يبقى هذا على عمومه ويعتبر تخصيص غير المنكر في قوله وغير المنكر كالمنكر بما سوى العالم
لا بالعكس كيلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو دابهم في مثله والله اعلم قوله ولذكا
عالما بالفائدة نقل عنه رحمه الله ان المراد بما يعم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا يتوجه ان مجرد
العلم بها لا يقتضي عدم القاء الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان مبنى التخصيص
على انها هي العمدة وفي بعض النسخ بالفائدتين فالامر اظهر قوله ومثله مي عصاني عبد الملك
ابا اي انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله في ان كل منهما مسوق المعلوم من فاخبره ومع
هذا لا يخفى سوء ادب والاظهر ان يقال المراد من السوال استحضار ما بينه العصا بصفاتها
لتظهر المباينة البعيدة بين المقلوب والمقلوب اليه والحية ليس بصدد الاخبار والاعلام
بل بصدد جوابه قوله لقد علموا لمن اشتراه اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه
لام ابتداء كما في علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدا خبره ما له في الاخرة من خلاق والخلاق النصيب
واللام في لبئس جواب قسم محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اي لو كانوا يعلمون لامتنعوا
ويحتمل ان يكون لو في الاية للتمني مثلها في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية ففيه ايضا نفي للعلم بطريق
اخر وكيف تجد اما حال من ضمير عليك او من كلام رب العزة اي مقولا في حقك او مقولا في حقه
واما حال من ضمير تجد وسوء استيناف في موقع جواب الامر وحاصل معنى الاية والله اعلم والله لقد
علم اليهود ولمن اشترى كتاب السحر والشعوذة اي استبدله واختاره على كتاب الله ما له في
الاخرة نصيب من الثواب اصلا والله لبئس ما باعوا به انفسهم حظوظها لو كانوا يعلمون ذلك

الشرى اي بثمرته وما يترتب عليه من انه لا خلاق له في الاخرة لامتنعوا عنه واعلم ان سياق
الكلام لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان معنى الاية على ما اشير اليه
لمن اشترى كتاب السحر ما له في الاخرة نصيب اصلا الا انه ليس له نصيب في الاخرة على ذلك
الشرى ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومية فيتحد متعلق العلم المثبت والعلم المنفي واندفع
ما يقال من ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفادة
من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون الثاني في المباحات
ولم يلتفت في الاية الى ما ذكره الاخفش وقطرب من ان الذين علموا غير الذين لم يعلموا
فان الذين علموا هم الذين علموا السحر ودعوا الناس الى تعلمه وهم الذين قال الله تعالى في
حقهم نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون
واما الجهال الذين يرغبون في تعلم السحر فهم الذين لا يعلمون لما فيه تفكيك الضمير
بلا ضرورة قوله يعني ان شيئا ان يعرف انه لما كان غاية تنزيل العالم بفائدة الخبر
منزلة الجاهل بها باعتبار جعل وجدان الشيء منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية
العلم اورد ابيات لاثبات هذا الامر الغريب والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص
بالفائدة وعلى هذا فقس زيادة التعميم في الاية الثانية قوله لاعتبارات خطابية
اي اقناعية يفيد ظنا بكونه غير عالم قوله لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال تعليل
للنفي كما ان قوله بناء تعليل للنفي ووجه الاهمال ان هذا الخبر ليس يلقى اليهم بل الى الرسول
وايضا سلب علمهم برداءة الشراء ينافي اثباته في صدر الاية على انه لا وجه
لتنزيل علمهم بجهلهم برداءة الشراء منزلة الجهل لان ارتكاب الشراء انسب
لهذا العلم من مقابله اعني جهلهم بذلك الجهل وايضا اعتبار القاء هذا الخبر الضمني
اليهم تعسف قوله لان هذا الخطاب لمحمد عم قد عرفت جريان هذا التعليل في الاول
ايضا قوله لا يوافق ما في المفتاح لانه صرح في ان العلم المنفي هو العلم المتعلق بقوله

لدلالته بطريق الرمز على ... لاهل الكتاب بقوله علموا ونفي العلم عنهم بقوله لو كانوا يعلمون

لمن اشترى ما له في الآخرة من خلاق لخلاف الوجهين وان الاثبات معنوي قوله وما رميت
اذ رميت روي انه عم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء في
وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا اشتغل بعينه فانهزموا
فنزل وما رميت اذ رميت وجه تنزيل الرمي الصادر عنه عم منزلة عدمه ان
اثر ذلك الرمي لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر جعل الرمي الصادر عنه عم
صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار
الصورة وسوى له من قال اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعني ان
القيدين للنفي والاثبات لا المنفي والمثبت حتى يرد لزوم عدم توارد النفي
والاثبات على شيء واحد واما من قال في معناه وما رميت تاثيرا اذ رميت
كسبا فقيل يرد عليه التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية
وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص هذه الرمية معجزة مخلوقة
لله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل يرد عليه بيان سبب التنزيل لا ما يتوارد
عليه النفي والاثبات لظهوره ثم في الآية والله اعلم تنبيه المؤمنين على انه لا ينبغي (الطيش الخفة)
لهم الذهول عن الصنيع والابتهاج بمثل هذا الفعل البديع الذي يطيش بفعله ولو
كسبا اولو الاحلام بمقتضى الجبلة فيظهر نكتة التخصيص وان يصح جريانه في جميع
الافعال فتامل قوله واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي له اشارة الى ان الفاء في فينبغي
للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد المخبر
اذا كان افادة المخاطب احد الامرين ينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به
افادته لا انقص منه حذرا عن الاخلال ولا ازيد منه حذرا عن اللاغية واما لم يذكر
علة المنع عن النقصان وان كان المراد بالاقتصار على قدر الحاجة ان يكون على
قدر اقتضاء المقام لا ازيد ولا انقص لظهوره ويحتمل ان يريد بالاقتصار على

قدر الحاجة

قدر الحاجة منع الارتكاب للزيادة عليه وترك منع النقصان لظهوره هذا والمفهوم
من شرح الشريف للمفتاح ان الحذر عن اللغو علة للصور كلها حيث قال فانه
اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا في افادة ما قصد به
كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وبالجملة فقد ظهر بهذا
التقرير تفرع هذا الكلام عما قبله ولم يحتج الى ان يقال في توجيهه ان ما ذكر من الاقتصار
حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب له ولا شك في تفرع هذا على ما ذكر من ان قصد
المخبر له فان قلت اذا كان هذا الكلام متفرعا على ما ذكره كان الاولى تقديمه على قوله
وقد ينزل العالم بهما الى فما وجه توسيط هذا القول قلت لعل وجهه ان هذا كالجواب عن
اعتراض يرد على قوله لا شك ان قصد المخبر له بان يقال لو كان الامر كما ذكرته لكان ينبغي
ان لا يحذو القاء الخبر الى العالم بالفائدة المذكورة ولازمها فقرر الاصل اولا ليدفع ما يرد
عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار منع الاحوال يعني
الخلو والتردد والانكار ظ بالقياس الى فائدة الخبر واما بالقياس الى لازمها فيمكن
اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد دون اعتبار التردد والانكار وقد حققه بما لا مزيد
عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد لاعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا
للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا
عن اللغو والفاضل المحشي اخرج تلك الجمل عن المحلية بالقياس الى لازم الفائدة فكيف
يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر قوله هل هي واقعة ام لا قد تقرر في كتب
النحو امتناع ان يوتى لهل بمعادل وصرح المص في اوايل الباب السادس بامتناع
قولك هل زيد قائم ام عمرو وبين الشارح هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح
اما بناء على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة فيؤتى بمعادل مستدلا عليه
بقولهم هل تزوجت بكرا ام ثيبا وان اجيب عنه بجواز ان يكون ام في الحديث منقطعة

بان يستعمل اولا ثم اضرب وقال بل نثبتا واما في قبيل اطلاقات المصنفين وسائحاتهم
في تراكيبهم كاستعمال قط في المضارع المنفي في تفسير تعريف فصاحة المتكلم وفي قوله
ههنا لا يجتمعان قط مع انها انما تستعمل في الماضي المنفي قوله ليس بشيء لا يخفى ان توجيه
الشارح مبني على ان مراد المصنف من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
ومن ضمير فيه الراجع الى الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها على سبيل الاستخدام اذ لا معنى
للتردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول بإطلاقه عدم التصديق وعدم تصورها
اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة
ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه الى
حالها ولم يلتفت الى الشيء وراءها كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر
بان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح قوله
على لفظ المبني للمفعول والفعل مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اي حصل الاستغناء
وقد تم شارح اوايل الكتاب اشارة الى مثله مع تفصيل بما فلا تغفل ثم الحكم المذكور
من الشارح مبني على انه الرواية وانه المناسب لقوله فيما بعد حسن تقويته حيث
لم يتعرض للمتكلم والمخاطب والا ما لبناء للفاعل فيه وكذا في ان يقتصر جاز ايضا سواء
ارجع الضمير في ينبغي الى المتكلم او المخاطب قوله وتسميته الجملة اي صيرورتها اسمية وهي
وهي في مقام العدول عن الفعلية فلا ينافي عدّ المص في الايضاح الجملة الاسمية من نظائر
الجملة الابتدائية وقد يقال فيها اختبار ان اعتبار افادتها اصل الحكم الدوائي الثبوت
واعتبار توكيد الحكم بوسط تلك الافادة والقاؤها الى خالي الذهن انما هو مع قطع النظر
عن الاعتبار الثاني بل لضرورة اداء الحكم الدوائي الذي هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات
بالنظر الى الاعتبار الثاني فلا منافاة قوله وحروف الصلة من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة
اي الحروف الواصلة معاني الافعال الى معمولاتها من وصلت الشيء وصلا وصلة كذا قيل

والكلية

والكلية ان يقال اصطلاح النحاة على تسمية حروف معدودة معروفة فيما بينهم مثل أنّ وانّ
والباء في مثل وكفى بالله شهيدا ونظائرها بحروف الصلة لافادتها تاكيد الاتصال الثابت
وبحروف الزيادة لانها تزاد في الكلام فان قلت يجب ان لا يكون زائدة اذا افادت
فايدة معنوية اعني التاكيد قلت انما سميت زائدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى بل
لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم يفد شيئا ولما لم يلزم الاطراد
في وجه التسمية لم يتجه ظاهر اعتراض الفاضل الرضي بانه يلزمه ان يعدّوا اعني مبتدا
انّ ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت ام لا زوايد قوله متردد واقع طالب له
فيه استخدام على عكس ما سبق لان المراد بالاسم الظاهر ههنا اعني الحكم الوقوع واللاوقوع
وبضميره الراجع اليه الايقاع او الانتزاع بخلاف ما سبق وههنا بحث وهو ان المخاطب
اذا تردد في انك اوقعت او انتزعت في انك تصورت قيام زيد او انكم فقلت تصورت قيام
زيد او قيام زيد متصور لك لم يتصور من السامع بعد تردد وانكار في ذلك فاي
حاجة الى التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان يخصص القاعدة بغير تطابق او
تعتبر الدلالة على حال السامع فتامل قوله ط على خلاف ما انت تجيبه به قبل اراده
بالنظر ان له ميلا ما الى الجانب الاخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب
في المنكر ثم هذا الاشتراط مخصوص بان تكونها علة في التاكيد ودليل المسند الاستغراق فلا يرد
على الشيخ اطلاق ما بعد حسن التاكيد في الجملة الملقاة الى السائل المتردد مطلقا
لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت في التردد حتى يفرق في مقابلة بين اول وادل
مع انهم لم يفرقوا في مقابلة الانكار المتفاوت بين اول وادل لا يخلو عن استبعاد قوله
فاما يجعل نحو الجواب اصلا انها لا يراد به جعل نحو الجواب اصلا مقتضيا للايراد ان
بطريق الوجوب بقرينة قوله لانه يؤدي الى فاند فع ما اورده بعض اصحاب الحواشي من
ان كون مطلق الجواب اصلا في ان لا يقتضي عدم استقامة الجواب بدونها بل الامر بالعكس

الا يرى ان قولهم الاصل في المبتدا التعريف معناه ان المبتدا لا يقصد بدون التعريف
لا ان التعريف لا يوجد بدون المبتدا ، ووجه الاندفاع ظ قوله مؤكدا بان واسمية
الجملة ان قلت قدر التاكيد بقدر الانكار والكافرون انكروا في اول الامر انكارا واحدا
فما وجه التاكيدين قلت يحتمل ان يكون الرسل علموا منهم بما جرى لهم مع الرسولين الاولين
وتماديهم في الضلال ان انكارهم متجاوز عن ادنى مرتبة الانكار فقوي في نفسه فاكدوا
بتاكيدين واما ما ذكره بعض اصحاب الحواشي من انهم وان انكروا انكارا واحدا
الا انهم حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا عدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى
الكناية وهي ابلغ واقوى فناسب ان يؤكد بتاكيدين ففيه نظر لان قولهم ما انتم الا
بشر بعد القاء الرسل اليهم انا اليكم مرسلون على ما يشهد به صريح نظم القرآن
حيث قال عز من قائل واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذ ارسلنا
اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر
مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون
قوله مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لم يعد المص في الايضاح القسم في الاية من المؤكدات
فلعله قصد ذكر المؤكدات التي من جملة اجزاء الكلام الملقى وربنا يعلم جملة مستقلة
قوله فالبشرية في اعتقادهم تنافي الرسالة لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين
الانسان والرب لغاية تنزهه وتعلق الانسان ولا ينفون المناسبة بين
الملك والانسان الكامل فيجوزون ان يكون الملك رسولا من الله تعالى مرسلا الى انسان
كامل وبهذا اسقط ما يقال البشرية كما ينافي الرسالة من الله تعالى ينافي الرسالة
من رسول الله بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول
الرسول من جنس المرسل ايضا لان مجانس المجانس مجانس قوله مبني على ان
تكذيب الاثنين منهم تكذيب للثالث هذا التاويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة

وهو

وهو تعلق الظرف اعني في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بقدر هو في موقع
المفعول لحكاية عن رسل عيسى عم قولهم اذ كذبوا في المقاولة الاولى واما اذا تعلق بقال
كما دل عليه كلام الايضاح او بحكاية فلا اذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب
الجميع في المرة الاولى كما لا يخفى ولبعض اصحاب الحواشي ههنا كلام مبني على حيث توهم لزوم المصير
الى ان الكلام على طريقة استعمال لفظ الجمع في المثنى كما في صغت قلوبكما زاعما ان
التوجيه المذكور لا ينطبق على قوله قالوا انا اليكم لمرسلون لان القائل بذلك في المرة الاولى
اثنان لا غير فمقتضى ذلك ان يقول قالا وادراج الاخر في ذلك تعسف لا يتبادر اليه
الذهن على ان في ذلك جمعا بين الحقيقة والمجاز قال وبالجملة فالظ ما ذهبنا اليه وان كذبوا
على منوال الجمعين الاخرين اعني قالوا انا اليكم لمرسلون وقوله رسل عيسى ولهذا
ظ فساد ما ذكره العلامة في شرحه حيث قال ثم تغير مرجع ضمير قالوا الى الرسل
الثلثة هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه غلط فاحش فان القائل بقوله انا اليكم لمرسلون
ثلثة كما يشهد به صريح النظم حيث قال تع فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون وهذه
المرة هي الاولى بالنظر الى كلام الرسل الثلثة وان كانت ثانية بالنظر الى كلام الرسولين
ولعل هذا منشأ الغلط فتامل قوله لاتحاد المرسل والمرسل به قيل عليه يكفي في كون
تكذيب الاثنين تكذيبا للثلثة اتحاد المرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب للمخبر سواء
تعدد المخبر والمرسل ولا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل
فيه لم يتحد الخبر اجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص قد يقابل بالانكار لسوء
اعتقاده في ذلك الرجل واذا بلغه فيه احد غيره يقبل كلا يرتفع الانكار على ان المرسل به اذا
كان مطلق قولهم انا المرسلون لم يكن بد من ملاحظة وحدة المرسل فتامل قوله وكل مقتضى
الظ مقتضى الحال وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال
لكنه معتبر والا انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته

الكلي المصنف تعيين الملوح بقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع انه الذي يدور عليه الانتقال الى الاغراق اشارة الى ان قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكفي في التنزيل منزلة السائل لانه يكفي الاشارة الى جنس الخبر ولا يجب الاشارة الى خصوصية الخبر فابهام كلام الشارح حيث قال فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما يلي من قوله واصنع الفلك باعيننا انه قصر حيث اقتصر على قوله ولا تخاطبني لان قوله واصنع الفلك من تتمة ما لا يلتفت اليه اطول

بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس بليغ مع صدق التعريف عليه ويمكن ان يقال بعد تسليم الانتقاض على ذلك التقدير لا شك ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر وما ذكره ههنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر المراد في التعريف قوله على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار قيل عليه اذا اريد بجعل الانكار كعدمه ملاحظة ترك التاكيد كان ملاحظة انكاره يقتضي التاكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتداد الا بالتاكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظة واعتباره يجوز ان يعلم باخباره قوله فيجعل غير السائل كالسائل اي يجعل الخالي كالسائل لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه فيذكر التاكيد وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور وان لم يحث السائل ابتداء واما عكسه اعني جعل السائل كالخالي فلا وجه له وان اخترع الفاضل المحشي في الضابطة التي ذكرها لان ترك التاكيد يجد في السائل ولا يخل بالبلاغة فلا يعلم به ولا يلزم منه تنزيله منزلة الخالي فتامل قوله اي للخبر فعلى هذا يكون اللام زائدة كما في ردف لكم او على تضمين الاستشراف معنى التهيؤ اذ لا يجوز ادخال لام التعدية في المفعول به اذا قدم عليه الفعل ولو ارجع ضميره الى الملوح لم يحتج الى هذا التاويل قوله لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته الظاهر ان هذا النوع بالنسبة الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صوره فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الى خصوصية الخبر والظاهر ان الآية الكريمة من هذا القبيل لان الامر بصنع الفلك بعد دعاء نوح عم بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا امارة انه يجعل المخاطب مترددا في خصوصية الاغراق قيل للقائل ان يقول قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قد آمن مع قوله واصنع الفلك باعيننا وقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يدل على انهم مستحقون للعقاب فلا يكون المخاطب كالسائل فان قلت المذكور لا يدل على القطع على انهم يستحقون العقاب لانها يحتمل ان يكون على سبيل التهديد قلت ذلك موهوم

فلا اعتبار به مع ان الامر باتخاذ الفلك بعد دعاء نوح عم بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا قرينة قوية لنزول العقاب عليهم البتة فالاولى ان يرجع فاعل ان فيه الى المتكلم بان يدل على عظيم سخط عليهم فتامل قوله من عرض العود على الاناء وقد يجعل من عرض الجارية على البيع وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله ويغني غناء الفاء فعلم ان ما ذكره الشريف في اواخر الفن الاول في شرح المفتاح من ان لام ان الدالة على السببية الاخذ قوم من الاصوليين بمقالة اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل محل بحث فليتامل قوله من عرض العود على الاناء وقد يجعل من عرض الجارية على البيع فيكون التغرير على هذا بريحه ووجه التاكيد انه وان عرض الرمح متهيئا للوثب الا ان معه رماحا واحدا فكانه اعتقد ان مع بني عمه ايضا رماحا واحدا وانكر تعدد رماحهم حتى صار مغرورا وجاء بهذه الصفة وينقل هذا الوجه عن يوسف الاوبهي رحمه ولا شك انه موافق للغة ايضا لكن العضل للمتقدم كما لا يخفى وبعد البيت المذكور هل احدث الدهر لنا نكبة ام هل رقت ام شقيق سلاح قوله امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم اعترض عليهم عليه بان دلالته على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون امارة خلو منه بل هو انسب بفراغ باله واوفق بظاهر حاله ومثل هذا انه على قوله لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار والجواب ان عرض الرمح كما يكون اثر الخلو متفرعا عليه يكون اثر الانكار ايضا والمقام خطابي لا يطلب اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الرمح مثلا منزلة الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب لزيادة تعييره ولهذا اسكن البيت عليها وكذا الكلام في الآية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون فان قلت لم يعد تسمية الجملة في الآية من المؤكدات قلت لما حققت من كونها في مقام العدول عن الغفلة ولا حرج في حمل الآية عليه قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك في شمول التنزيل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان ترك التاكيد لا يدل على هذا الاحتمال

تنزيله منزلة السائل فان التاكيد معه غير واجب نعم يدل على مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة
الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة يجب توكيد
الكلام الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان حمل الطرح كون الكلام جاريا
على مقتضى الظاهر الذي هو التاكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيل اشد الانكار منزلة اضعفه
فليتامل قوله وان يكون معلوما له او محسوسا عند ادراكه بالدليل مصطلح الاصول وهو
ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري او مصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر فظاهر وجه توقف الارتداع على التامل وتجويز كون الدليل محسوسا ولم يكتف في
المعية بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمنكر ولو كانت
بحيث ان تاملها ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل انما يتحقق بعد
كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلوميته خصوصيته او تعسر يتحقق وجود الدليل
معه بذلك المعنى ويتحقق الشرطية اعني ان تامله ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضي تحقق
المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس يحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه
كما لا يخفى قوله مما لا يصح ان الحكم به لا يخفى ما في هذا التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد
السؤال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل ظاهر الكثير من المرتابين
بين قوله فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اللام في لتنزيل ليس صلة للنظير
حتى يرد ان الآية في مثال لذلك التنزيل لا نظير له ويحتاج الى الجواب بان المراد بالنظير المثال
مسامحة مع ان المقام ينبو عنه بل لام الاجل فالمعنى فيكون نظير المانحن بصدده
لانه نزل وجود الشيء منزلة عدمه فتامل قوله احد مما ذكر في السؤال ذكر هذا الوجه
ههنا استطرادي قصد به بيان وجه الحكم في الآية ولم يقصد به دفع اصل السؤال فان
فيه اعترافا بعدم كون الآية تمثيلا وما هو الا مراد المعترض سيما اذا حمل على المنع والسند
قوله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه قيل اي لمجرد الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الريب

نسبة المفرد الى المركب

منزله

منزلة عدمه لوجود ما يزيله وقيل لا ريب فيه بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون
لانكارهم وجود المزيل يكون مثالا لما نحن فيه ورد بانه ان نزل وجود ريبهم منزلة العدم
صار معدوما ودليلا لحسن الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار وقد
يرد بان المخاطب بقوله لا ريب فيه هو النبي عم واصحابه رض ولا ريب انهم لا ينكرون
وجود المزيل فلا ينكرون هذا الحكم لان انكاره مبني على انكار كون الريب بمنزلة العدم
المبني على انكار وجود المزيل وهذا مبني على وجوب كون المنكر هو المخاطب واما اذا لم يجب
كما يدل عليه الوجه المنقول من الكشاف اذ المنكرون هم الاشقياء والمخاطب هو النبي عم
كما يشهد به سياق الآية فلا وجه له فتدبر قوله وسواء انه ما نفى الريب بمعنى ان احدا لا
عبارة الكشاف هكذا قلت ما نفى ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا للريب
ومظنة له ولما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الارتياب والمقصود نفي الارتياب اشار
الى توجيهه بان فاعل نفى مستتر عائد الى الريب والباء محذوفة من ان كما هو الشائع
والتقدير ما نفى الريب بان احدا لا يرتاب فيه فيئول المعنى الى ما ذكره وقد يوجه بان
المحذوف هي اللام الجارة والمعنى ما نفى الريب لان احدا لا يرتاب فيه ورد الفاضل
المحشي في حاشية الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف تاب عنه وفيه تكلف لان النفي
متوجه الى التفسير او العلة فلا يقابل قوله وانما المنفي كونه بل الواجب ان يقال
وانما نفى لكذا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفي له
وحكم بان المقابلة يصح الا ان الكلام في استعمال النفي لهذا المعنى وفيه بحث لان المنفي في
قوله انما المنفي له ليس يصح بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ظاهرا والتكلف في تصحيح الاولين
اقل من التكلف في هذا فتامل قوله لكن ينكره كثير من الاشقياء قيل الظاهر ان الآية ليس مثالا
لما نحن فيه اصلا لان مقالة ارباب الفن صريحة في ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة
الى المخاطب لا السامع مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي عم بقرينة

سياق الآية حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه
لو جعل الخطاب الاول لكل من يتلقى الكلام لاحتمل تغليب غير المرتابين وهم المؤمنون
على المرتابين قوله لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لا يقال ان لا التي لنفي الجنس
واسمية الجملة يفيدان التاكيد كما صرح به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان لا
المذكورة يفيد تاكيد استغراق النفي واثره راجع الى المحكوم عليه بمعنى ان لا يخرج شيء من افرادها
ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسمية الجملة فقد عرفت انها انما تكون مؤكدة في مقام
العدول ولا جزم بذلك في الآية لحكم بالمتيقن وقد يجاب بان تاكيدها ليس على سبيل
الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك مؤكد اخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات
والا فلا وبان انكارهم يقتضي زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان ينبغي ان
يؤكد بغير ذلك ايضا غايته انه كالمتردد والسائل وهذا لا ينافي جعل الانكار كلا
انكار فتامل قوله وهو انه كلام مع قبل الضمير ليس براجع الى ما معهم حتى يتوجه عليه
ان المفهوم من كلام السابق حمل الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمله
على مصطلح اهل النظر بل راجع الى مصدر نتلوها اي تاملها والنظر فيها وترتيبها
بهذا الطريق قوله انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني فالتمثيل صحيح لان التاكيد المعنوي
لا يؤكد الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو او التجوز وقد رده بما نقله من الشيخ
واشار الى انه يدفع الانكار كالتاكيد اللفظي بعينه كما ذكره بعض اصحاب الحواشي
من ان هذا الجواب لا يدفع اصل السؤال اذ التاكيد المعنوي كاللفظي في الامرين
فالاشكال باق بحاله ليس امرا وراء ما ذكره الشارح فتامل قوله دفعا لتوهم السهو
او التجوز قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما
صرح به فيما بعد فلا يدفعه ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك والجواب انا لا نم تصريح
الشارح بذلك على الاطلاق بل انما صرح في بحث تاكيد المسند اليه بان التاكيد في مثل جاءني زيد

لا يدفع

لا يدفع التوهم المخصوص وهو ان الجائي زيد وانما ذكر عمرو على سبيل السهو وقد اشار اليه
بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد
المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا باكتع وابصع لا يدفع التوهم المذكور
لا انه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هنالك بان كلا يدفع في قولك جاءني
الرجلان كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا
وصرح في مباحث الفصل والوصل بان لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك
الكتاب صادرا من غير روية مع تصريحه هناك ايضا بان وزان لا ريب فيه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير روية هو السهو لا
التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب اذا كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد بناء منه تعجب
المتكلم ويتوهم ان مثل هذا الفعل ان صدر من ملابس زيد لا نفسه وانما اسند
المتكلم الى زيد بطريق السهو لم يستبعد دفع المتكلم بقوله جاءني زيد نفسه ذلك
التوهم بمعونة المقام فتامل قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز قال الاستاذ
الجواب الحاسم لمادة الاشكال ان يقال التمثيل على قول من جعل لا ريب فيه خبر ذلك السؤال
الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما في الفصل والوصل مبني على مختاره و
ولا يخفى ان ظاهر عبارة المص تاب عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة الملقاة نفس لا ريب
فيه فان المناسب لهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد يجاب عن اصل
السؤال بانه لا شك في تغاير صريح مفهومي ذلك الكتاب ولا ريب فيه لكن ثبوت
احدهما يستلزم ثبوت الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعل الشيخ من قبيل الاعادة
للتثبيت والتقوية انما عده من المؤكدات الاعادة الصريحة فلا اشكال فتامل قوله
قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام لا يمكن ان يقال هذا توجيه لكلام السكاكي على
مقتضى تعريفه الكناية وهو ان تذكر اللازم وتريد الملزوم ولهذا حمل الكناية على الايراد

المذكور اعني ذكر الكلام الدال على اللازم مرادا به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل
الكناية عبارة عن نفس اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التاكيد في
مقام انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف
البلغاء هو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما
يستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا ولو
ادعاء وعلى هذا القياس الكلام المؤكد المورد في مقام خلو ذهن المخاطب فنفس
الكلام المورد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وفي ذكره على تقدير كونها ذكره كما
ذهبا السكاكي ثم قوله بلازمه اي ايراد الكلام معناه بلازمه معنى الكلام المورد وقوله
لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لان معنى الكلام المسوق مع المنكر فعلى هذا
لا يرد ان يقال الكناية في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به
الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الانتقال من نفس اللازم اعني الايراد المذ كور
على الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان الانسب ان يدل بالكناية على ما هو المقصود
الاصلي للمتكلم وكان مطلب الغرض من ايراد اللفظ يدل على عدم انكار المخاطب مثلا
تنبيهه على ان معه ما ان تامله تنزيل انكاره لان المتكلم نزل منزلة غير المنكر فان الغرض
من هذا التنزيل ايضا ذلك التنبيه مع ان في تقرير الشارح نوع قصور كما حققه
لم يلتفت اليه الفاضل المحشي وقال مشيرا الى ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه
الاوجه ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل في عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم
انكار المخاطب فاذا القي الى المنكر واريد ان معه ما يستلزم ذلك العدم ولو ادعاء
فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تامل وعلى هذا
القياس نظايره هذا تمام توجيه كلام الفاضل المحشي وفيه ابحاث الاول
ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفي للخبر المجرد لا نفسه والا كان القاء

الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول العرفي له خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم
والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم لمعلومية ما ان تامله ارتدع عن
انكاره بشرط التامل بل مناف لها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما
تتحقق اذا اطلق ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في
القاء المجرد الى المتردد على انه ربما يدعي ان ما ذكره من قبيل مستتبعات التراكيب لا
يستعمل فيه اللفظ ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولا مطابقيا الثاني
انه يجب في الكناية عند السكاكي ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع وعامة
اللوازم المكنى بها على تقريره متبوعات لملزوماتها الا يرى ان الملزوم المكنى عنه في
صورة القاء المجرد الى العالم هو عدم جريه على موجب علمه والمكنى به اللازم خلو ذهنه
فالاول والثاني متبوع لان عدم العمل يتبع عدم العلم لان الملزوم في القاء المؤكد الى العالم
ملابسة لامارات الانكار الظاهرة واللازم انكار المخاطب والاول تابع والثاني
متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شروح المفتاح من ان اللازم في الكناية
يعتبر كونه مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم فيكون متبوعا
بهذا الاعتبار اللهم الا ان يقال هذا لا يتاتى في القاء المجرد الى العالم مرادا به عدم
العمل لان الجهل مدلول الخبر المجرد اعني خلو الذهن اخص من عدم العمل فلا يحتاج فيه الى ما
يجعله متبوعا للخلو فتامل الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية
وما ذكره الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة المانعة موجودة فيما نحن
فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة لنا على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلو ذهنه
فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي الخلو
بحسب التنزيل والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط
في الكناية وايضا العالم الذي يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن في الجملة فيجوز

ارادة معنى الظرف وان كانت ممتنعة لشرط اتصافه بالعلم ان المعتبر عند السكاكي
جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادته
في المحل الذي استعملت فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع
معناه الحقيقي وهو القعود على سرير نعم يلزم ان لا يكون كناية لشتمل على قرينة لفظية كناية
بالطريق المذكور مثل ان يقال ايها العالم الصلوة واجبة قوله في المهد ينطق البيت
وبعده ان الهلال اذا رايت نموه ايقنت بدرا منه في اللمعان الجد بفتح الجيم
البخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي
البرهان الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله انثر النجابة مبتدا اخره
ساطع البرهان قوله المتزيت في الصحاح اشرأبت الى الشيء اشرئبابا مددت عنقه
لينظر اليه قوله دفعا لتوهم التخصيص قال بعض اصحاب الحواشي هذا غير سديد
لانه صرح بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة دون النظاير ولذلك صح استئنافه وهو من قبيل
النفي فقد حصل دفع التوهم جزما بلا شبهة اللهم الا ان يراد الدفع القوي الكامل والجواب
فان دفع التوهم جزما بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب فيه من الامثلة
وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستئناف بذلك الاعتبار لا نص فيه فتوهم التخصيص باق
بلا شبهة هذا وقوله وهكذا اعتبارات النفي معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل
ما ذكر اعتبارات الاثبات وهكذا اعتبارات النفي قوله وكذا المجرد عن التاكيد اي لا يجب
ان يكون لما تقدم من كون المخاطب غير منكر ولا متردد قوله كان من المتكلم في الذي كان
انه لا يكون الظان كان الاولى ناقصة خبره انه لا يكون بتقدير الباء ان جعل الظن بمعنى
المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون والاخريان تامتان وقد يجعل الاولى ايضا
تامة وقد يجعل زايدة فقوله انه لا يكون مفعول الظن من باب ضعف النكاية اعداءه
قوله بل لا يصلح بدونها معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل انه لا يحسن ضمير الشان

بدونها

بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص بالجملة الشرطية والمضارع المنفي كما اشار اليه الشيخ
في دلائل الاعجاز ولبيد الاعتبار فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد على راي من جعل ضمير
الشان كما توهم قوله لا ان تصلح مبتدا كقوله ان شواء البيت دل بالمبتدا المحدث عنه
بطريق ذكر الخاص وارادة العام بقرينة ان النكرة ههنا اسم ان وليس بمبتدا اصطلاحا
والبيت لسالم بن ربيعة والشواء اسم من شويت اللحم شيا والنشوة السكر والخبب
ضرب من العدو والبازل ههنا البعير الذي انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنة
التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع بزل وبزل وبوازل والامون الموثقة الخلق التي امنت
ان تكون ضعيفة وجران قوله بعد اربعة ابيات من لذة العيش والفتى للدهر والدهر
ذو فنون يريد ان كل ما ذكروان كان يلتذ به العايش لكن الفتى بهدف للدهر والدهر
ذو ضروب وتارات كما يهب يرجع وكما يسلم يقتل وكما يصفي يكدر قوله ان دهر
يلف له الشمل المتفرق المنتشر ولفه جمعه وسعدى اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم
موضع فالباء على الاول سببية متعلقة بيلف اي بسبب وصالها او بشمل اي بسبب
فراقها وعلى الثاني بمعنى في والمتعلق حال اي الجمع في هذا الموضع التفرقة الكاينة او جمع التفرقة
الكاينة فيه قوله ومنها حذف الجزء سيجيء في اوايل الباب الثالث ان شاء الله تعالى قوله وقد
يترك تاكيد الحكم المنكر لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة السابقة
فان قولهم مع المؤمنين امنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من مزيل الانكار على زعم
المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر لا ينبغي ان يشك فيه لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة
الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما
يوجب الانكار وهو تركهم مجالستهم والتزام احكام الشرع النبوي فكان مظنة لعدم
تصديق شياطينهم اياهم قوله ليس جديرا باقوى الكلامين واوكدهما عبارة الكشاف
هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بان

قلت على خاطبوا به المؤمنين ومع شياطينهم لان السوق يدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم
جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذي
خاطبوا به المؤمنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا وتجريد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي
انما يجوز اذا لم يستعمل باحد الامور الثلثة وقد استعمل ههنا بالاضافة اللهم الا ان يقال
ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي بل معناها اللغوي ولا شك ان للكلام الصادر
عن العاقل الغير اللاغي قوة ووكادة في الجملة قوله وحديون جمع اوحدي بالحاق يا
النسبة للتاكيد كاحمري كانه منسوب الى الاوحد تنبيها على عراقته في معنى الوحدة
واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه قوله اما لان انفسهم لا اما تعليل المقدر
اي تركوا التاكيد اما لكذا واما لكذا واما للنفي المستفاد من قوله لا في ادعاء لا والاول
اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ الكشاف حيث قال فذلك اما لان انفسهم [illegible]
الى انهم ليسوا في ادعاء انهم اوحديون قوله مبنة للتاكيد اي موضعه الذي يتحقق
ثبوته فيه مفعلة من معنى ان التاكيدية لا من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال
ابو زيد انه لمبنة من ذلك اي مخلقة ومجدرة وفي الاساس فلان مبنة للخير ومعساه
اي موضع لان يقال فيه انه لخير وعسى ان يفعل خيرا قوله لانه لدفع الايهام وفيه بحث وهو
ان هذا الايهام انما يندفع بما ذكر لو كان في الآية الكريمة ما يشعر بكون قوله تع والله يعلم
انك لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق الحكاية ولا مشعر به فيجوز الوهم لم يكن هذا من
مقول المنافقين بان يجعل جاريا مجرى القسم كما قيل في ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون
ويكون فايدته بالنظر الى لازم فائدة الخبر كما في باقي المؤكدات المذكورة في الآية نعم هو من
كلام الله تع في نفس الامر لكن الكلام في انه ما هو من الآية حتى يندفع به الايهام والجواب
انه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله اليه كان لغوا من الحديث
غير مستعمل في العرف اصلا واما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وعمرو يعلم ايضا انه

ارسله

ارسله اليه كان مقبولا مستعملا في مقام تاكيد الحكم عرفا وقوله والله يعلم انك لرسوله اذا
جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل
الثاني لان المعنى مرسلون من رسوله والفرق ظ فلا تغفل قوله ولذا ذكره بالاسم لا يرد
ان وضع الظ موضع المضمر يقتضي نكتة وهي ههنا التنبيه على ان مورد القسم غير
الاسناد المذكور اولا وقد سلك هذه الوتيرة في قوله بحث التشبيه ايضا حيث قال
التشبيه الدلالة على المشاركة لان صرح الشارح هناك بان المراد بالاول التشبيه
الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فلذا اعاده باسمه المظهر وبان ما يقال المعرفة اذا اعيدت
معرفة كانت عين الاول ليس على اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل في المعرفة
المعادة ان يكون عين الاولى كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى ما سبق ثم ان الاصل
الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من المطلق فلا رجحان
لاختيار المظهر على المضمر لا يقال قول المص فيما بعد وهو يعني المجاز خبر مختص بالخبر يدل على ان
مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان
عدم الاختصاص لانا نقول بل هو قرينة مشعرة بان مورد القسمة مطلق الاسناد
احتيج اليها ازالة لما عسى يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى عملا
بما اشتهر عليه دأب المص في مثله فليفهم قوله فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اشار
الى ما اختاره في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تع ومن الناس من يقول آمنا بالله الآية
من ان مضمون الجار والمجرور في مثله مبتدأ وما بعده خبره لا بالعكس وقد يستبعد كانه
هناك فلا يرد ان يقال محط الفائدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت في هذا المحل ثم الاسناد
الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان كلاما تمجه الذوق ولا يفيد معنى مقصودا
من مثل هذا التركيب كما لا يخفى قوله كما جعله عبد القاهر حيث قال في دلائل الاعجاز في حد
الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه

لما فرغ من بيان احوال الاسناد ذكر بيان الحقيقة العقلية والمجاز العقلي عقبه ليعلم ان اسناد الشيء الى الشيء قد لا يراد به ظاهره فيعلم ان من خاطب الموحد
بقوله انبت الربيع البقل لا يحتاج الى التاكيد وليس تركه مبنيا على التنزيل اذ ما اريد به ليس مما ينكره الموحد وليعلم ان مخاطبة من سمع انبت الربيع البقل
بانبت الله البقل لا يحوج الى التاكيد لان قوله انبت الربيع البقل لا يفيد انكاره انبت الله البقل والا فبيان الحقيقة والمجاز العقليين كاللغويين
مما يذكر في البيان وان كان له تعلق بالمعنى باعتبار انهما قد يقتضيها الحال ورعاية هذه الحيثية لا يوجب تخصيص العقليين بالايراد في المعاني لشمولها
الكناية والمجاز اللغوي ايضا وفي تصدير البحث ثم للتراخي الرتبي لانه ليس كسابقه مقصد بل متطفل وليس ايراده في المعاني من المص لزعم انهما معنى
على خلاف ما ذهب اليه صاحب المفتاح

وفي حد المجاز العقلي كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التاول
قو وفيه نظر لان علم المعاني حاصل ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما يقتضيه
الحال لا يقتضي دخولها في تعريف علم المعاني والا لكان اللغويان ايضا داخلين فيه
اذ يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون البحث عنهما من حيث انه يطابق بها اللفظ مقتضى
الحال وليس كذلك ولهذا بطل ما ذكره الاقرائي في شرح الايضاح من جهة
دخولها في تعريف المعاني لتضمن البحث فيها البحث عن الاحوال التي يقتضيها الحال قال
الاسناد في وجه النظر ولانا لا نم انه من الاحوال المذكورة فانه من احوال الاسناد حقيقة
سيما عند المص وليس كساير احوال الاسناد مثل التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ
كالاخير وفيه نظر لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من احوال اللفظ
كان ما هو قسم له من احوالها ايضا واليه نظر المص واما اللغويان فهما نفس اللفظ لا
من احواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المص فتامل قو او معناه قد سبق ان معنى
الفعل قد يطلق على ما يعم شبه الفعل ايضا وهو المراد هاهنا ولذا عد منه ما يعلم منه معنى
الفعل بصيغته قو متعلق بالظرف لنيابته عن عامله وقد يعتبر في العامل في مثله
عامل الظرف والمآل واحد قو لكن بقي خارجا ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق
الواقع ام لا فانه بقي الخروج الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب
ما لا يطابق شيئا منهما عليه والاظهر ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو له حتى يكون
باقيا على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم هكذا ذكر الفاضل المحشي وقيل لا حاجة
الى اعتبار التغليب لان فاعل بقي ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اي
بقي التعريف على هذه الحالة وهي ان ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت خبير بان المفهوم
الظاهر بقاء التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة له في زمانين اعني قبل التقييد
بقوله عند المتكلم وبعده واما اعتبار التقييد بالحال بالنظر الى الزمان الآتي بان يكون المعنى

كما زعم الشارح حتى يرد عليه ما ذكره
من انه لا فرق بينهما وبين اللغويين
وما عرفت انه يلزم ايضا ان الاولى ذكرهما
في البيان لا احتياج بعض مباحثهما
الى معرفة المجاز اللغوي والاستعارة بالكناية
وما لا يحتاج عنها هنا كان المناسب
ان يشير الى البحث عنه لا احتياج الى الافادة
والبحث عنها في البيان فبحث عن مطلق الاسناد
باعتبار انهما لا يجعلان الاسناد
الخبري ... الشارح فلذا قال
هاهنا وذكر بكلامهم القادر
الخبر للاسناد ... الاسناد الخبري
اطول

وجد

وجد التعريف في زمان بقي خارجا عنه في الزمان الآتي ما لا يطابق له فعلى تقدير تسليم صحته بعيد
لا ينصار اليه مع ظهور اعتبار التغليب فتامل قو وذلك بان لا ينصب قرينة الخ كانه اراد بنصب
القرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم قو سواء كان مخلوقا لله تع
او لغيره الخ الظاهر انه مبني على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور
عنه الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره ومثال كون المسند مصدرا
اعجبني ضرب اللص الجلاد برفع الجلاد قو كقول المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل
انبت الربيع البقل ينبغي ان يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب
كيلا يحمل على المجاز فتامل قو لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا يخفى ان القيد الثاني يكفي في
كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله تع
الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب
في نفس الامر حال المتكلم ام لا كما ان مراد المحشي بمن لا يعرف حاله بقي هاهنا تامل وهو ان المعتزلي اذا
القى قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله والى جاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة
ومجازا في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الى شخصين قو والاول لا يكون
للاسناد الخ فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان
التفسير السابق لقوله عند المتكلم في الظاهر يتناول هذه الصورة اذ لا نصب للقرينة
من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة قو بل ينسب قائله الى ما يكره
اي الى الحماقة والجنون قو بناء على سهو ونسيان الفرق بينهما ان السهو ما ينبه صاحبه
بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوال عن المدركة
والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء وقد يطلق السهو على الجهل الابتدائي بان يعتقد
على ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشي ايضا فتامل قو والمص لا اسناد
فيه تقديرا اي صفة للاسناد فلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم

الجود على انه انا يلزم لو كانت العبادة والمهم الاسناد فتامل قوله اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في
تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التاول فيه انه لا تاول في تعريف الحقيقة لتقابلهما واذ لم
يكن فيه تاول ونصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده
قوله على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار المصراع للخنساء من قصيدة ترثي بها اخاها صخرا
حيث تقول فما عجول على بو تطيف به لها حنينان اصغار واكبار لا تسام الدهر منه
كلما ذكرت فانما هي اقبال وادبار وما باخزن مني حين فارقني صخر وللدهر احلاء وامرار
وان صخرا لتاتم الهداة به كانه علم في راسه نار العجول الناقة الواهلة التي فقدت ولدها
والبو جلد فصيل يحشى تبنا ليتدر الناقة عليه تسليا منها به قال بعض اصحاب
الحواشي قوله تطيف صفة بو وضمير به للعجول والتذكير باعتبار اللفظ من قولهم طاف
الخيال يطيف ومطافا فهو من قبيل المجاز العقلي لانه اسند الطيف اليه وهو للخيال والمضاف
محذوف لا من قولهم طاف حول الشيء لان مضارعه يطوف ولم يرد يطيف هذا كلامه
ولا يخفى انه سهو يبتني في نظر ارباب الصناعة اذ لا يصار الى المجاز ما لم يتعذر الحقيقة
وههنا ليست بمتعذرة اذ قوله تطيف من الاطافة في الصحاح اطاف به اي الم به وفي تاج
المصادر الاطافة گرد چیزی درآمدن وضمير تطيف راجع الى العجول والمجرور في به الى البو
فلا ضرورة الى الحمل على المجاز وتاويل تذكير الضمير المجرور على ان طيف الخيال مجيئه في النوم
صرح به في الصحاح ودل عليه موارد الاستعمال قال فقمت للطيف مرتاعا وارقني فقلت
اهي سرت ام عادني حلم وقال نعم سرى طيف من اهوى فارقني والحب يعترض اللذات
بالالم وليس المراد في البيت مجي خيال البو الى العجول في النوم كما دلت عليه الابيات
هذا وبرى بدل قوله لا تسام الدهر لا ترتع ما رتعت حتى اذا ذكرت ما رتعت
اي ما دام رتعت والاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول
بيان للحنين واحلاء الشيء جعله حلوا وامراره جعله مرا والابهام الافتدا قوله

وقد عدل المص عن ترتيب المفتاح حيث قدم المجاز العقلي لانه المقصود بالبيان في فن البلاغة الثالث راية بالبيان لان تقدم
المجاز العقلي يوجب فصلا كثيرا بين الحقيقة والمجاز لكثرة ما يتعلق به وما قصد ذكرها من مزيد ايضاح المجاز بمعرفتها انما ينتظم
كل انتظام بمقارنتهما على ان بعض مباحث المجاز مما لا بد فيه من معرفة الحقيقة كما ستشاهده وعدل عن تعريفه للحقيقة و
المجاز لانه اختار انهما ما ذكرهما جار الله وغيره وظاهر كلام ابن الحاجب انه مذهب عبد القاهر فلا يصح تعريفهما بالكلام لانهما
صفة الاسناد واما اشتراطه ان يكون المسند فيهما فعلا او معناه فلما نقله عن جار الله من ان المجاز العقلي هو اسناد الفعل الى شيء
يتلبس بالذي هو في الحقيقة له والحاقه ما هو في معنى الفعل لانه في حكمه حتى يكتفي كثيرا بذكر الفعل في مقام الكل عليها انعكاسه

الى شيء معقول اي خال عن المزايا والخصوصيات كالشيء المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه
المنحنة والناية العالم بالانساب والتاء للمبالغة قوله وجوابه ان لفظ ما في
التعريف عبارة عن الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى يلابس
الفاعل والمفعول به الخ فانه اشارة الى تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعد فاسناده
الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبناه حقيقة الخ قوله والاسناد الى المبتدا عند ليس بحقيقة
ولا مجاز فيه بحث من وجهين احدهما ان الملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان
لا اللفظيان ولذا قالوا في عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول
مع ان ضمير العيشة فاعل لفظي والناقة فاعل حقيقي للاقبال فيدخل قولها هي اقبال
في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاولى ان يصار في اخراجه
الى ما ذكره الفاضل المحشي وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا في صدد دفع اعتراض المص
عن السكاكي وكفاك قول الشيخ عبد القاهر ان كلامه حجة على المص ويعترض عليه بمخالفة
فكون الاسناد الى المبتدا خارجا عن القسمين عند المص لا يدفع الاعتراض لتصريح الشيخ
بكون المثال من قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عنه بان قول الشيخ لا يكون حجة على المص
وانما ذكر فيما سبق سندا للمنع ان قولنا الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح
قوله فنمت وما ليل المطي بنائم صدره لقد لمتني يا ام غيلان في السرى والسرى
هو السير في الليل ومعنى البيت ظ قوله وجوابه ان معناه لم نرد عليه انه يستلزم ان يكون
ما صام النهار بل الانسان فيه مجازا لانه لو ادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان
الاسناد الى غير ما هو له قطعا فالصواب في الجواب على ما نقل عنه رحمه ان يقال يختار الشق
الثاني من السؤال وقوله فقد دخل التعريف من المجاز العقلي الخ ممنوع اذ لو اريد بما صام نهار لي
افطر نهاري لم يكن الاسناد الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفي الصوم
عن النهار حقيقة فهو حقيقة داخل في تعريفها ولا ضير واما انها ذكر صائم فان اريد به الاستفهام

عن ثبوت الصوم للمخاطب في النهار مجاز وان اريد الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار فحقيقة
كما في قولك انهارك صائم ام انت وكون الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد في الصورتين
ليس بقادح في المقصود **قوله** ويسمى مجازا حكميا اما تسميته مجازا حكميا وان كان
المجاز يقع في الاضافة والايقاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا او لان الحكم اشرف
واما تسميته مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي ايضا فلان المجاز في النفي
فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح ولان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون
مجازا على ما نقل عنه رحمه واما تسميته اسنادا مجازيا فاما باعتبار الاشرف او لان
الاسناد بمعنى مطلق النسبة ثم ان المجاز خص بذكر هذه الاسماء وان امكن امثالها
في الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة فوايده **قوله** اي غير الملابس الذي له تقييد ما هو له بالملابس
بيان للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو سواء والملابس غير ملابس هو له وانما
اي انه لابد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به اذ المسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما
سيجيء ولو قال الى ملابس لا يكون له لم يفهم هذا المعنى **قوله** بتاول لا يخفى ان قيد
التاول يغني عن قيد غير ما هو له اذ لا تاول فيما هو له وكانه انما لم يكتف به لان دلالته على
المعنى المذكور التزامية لا تحسن في التعاريف **قوله** تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع
الذي يؤول اليه من العقل يريد ان التاول طلب المآل والمآل اما مصدر ميمي بمعنى المفعول
اي المرجوع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع ومن في من الحقيقة
بيانية وفي من العقل ابتدائية ومن العقل حال اي تطلب الموضع كائنا من جهة العقل
محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة
ان كانت موجودة او الموضع العقلي اي ان موضعه ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون
على ما هو عليه في العقل ان لم يكن موجودة على ما جوزه الشيخ وسيأتي فان قيل لو اقتصر
على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الامر لان تطلب الحقيقة

لاستلزام

لاستلزام وجوبها جواز ان تطلب ولا يظفر بها فما الحاجة الى الشق الآخر قلت نعم لكن في ايراد الشق
تنبيه على ان المآل قد يكون عقليا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل
السامع عنه **قوله** وحاصله ان تنصب قرينة اشار الى ان تطلب القرينة ليس معنى التأ[ول]
ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها لكن تطلبها بعد الاسناد الى ملابس
غير ما هو له ليس الا النصب قرينة مانعة عن ارادته بها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت
جرى النهر واردت اثبات الجري له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بتاول
على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة
وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانه اذا حمل التاول على نصب القرينة لم يكن لقوله
ولا بد للمجاز من قرينة فائدة بعد بها فلا بد ان يجعل حاصل التاول ملاحظة ملابسة
ما للمسند اليه بما هو له في الحقيقة ومشابهته اياه كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتزلي
خلق الله الافعال كلها بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله و
القصد بيان للتاويل وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى
واما ثالثا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام
عليه والتاول انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون
احدهما حاصل الآخر ويمكن الجواب عن الاول بان قوله ان تنصب قرينة مشعر بان
المتكلم اراد هذا النصب بناء على ما تقرر من ان الافعال التي من شانها ان يقصد عن
اختيار اذا نسبت الى ذوي الارادة فهم منها صدورها عن قصد فخرج المثال
المذكور اذ لم يقصد المتكلم نصب قرينة على ان الاسناد الى غير ما هو له بل اراد اثبات الجري
للنهر حقيقة على ما فرض وعن الثاني بان ذلك القول ذكر توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية وغيرها
وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء مفهوم المجاز اللغوي وان
كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التاول

قوله على نصب القرينة على الوجه الذي ذكر ولا يقدح في هذا كون القرينة لاجل فهم المخاطب
اي للفعل قيل عليه ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به معنى الفعل
ورد ان التمثيل بعيشة راضية واخواته لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا
ويكون المراد اي الفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله
ملابسا للنفسه والجواب اختيار الثاني ولا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكونا
متغايرين وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب فان الاسناد ويمكن ان يقال
المراد بالفعل الحدث وهو المصدر المنسوب الى فاعل ما بانه صادر عنه ولا شك في وجوده
في الفعل الاصطلاحي وفيما سوى المصدر كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما مما فيه معنى الفعل
وح يصح قوله الاتي والمصدر وكذلك الامثلة الاتية انتهى وفيه بحث اما اولا فلان الضرب
في قولنا اعجبني ضرب اللص الجلاد يصدق عليه الفعل بالمعنى المذكور ففيه لزوم ملابسة
الشيء لنفسه كما لها واما ثانيا فلان الفعل بالمعنى الذي ذكره اذا تناول ما سوى المصدر
عاد الاشكال بوجه اخر لان اسم التفضيل والظرف لا يلابس المفعول به وهذا الحذر قد
ورد على الشق الثاني من الترديدات السابق ايضا ويمكن ان يقال المراد بالفعل اعم من الاصطلاحي
والحقيقي وملابسه هذا الاعم للامور المذكورة بضرب من التوزيع موكول الى فهم السامع العالم
بالقواعد معنى قوله مختلفة معنى الشتى المتفرق فتفسير الشيء بالمختلفة باعتبار ان
معنى التفرق هاهنا الاختلاف قوله لان الفعل لا يسند اليها وذلك لان المفعول معه مثلا هو
الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا واما المفعول
فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما
يتغير نصبه وهو ليس بماخوذ في مفهومه ولو سلم انه ماخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد
هاهنا ليس الا النصب واما في المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير شيء
اخر معتبر في مفهومه وكذا القياس في البواقي وهذا القدر يكفي جهة لتجويز الاسناد الى احدهما

دون الآخر قوله لاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل
عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل
اليه قوله واسناده الى غيرهما للملابسة مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار
للتاديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد فيه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد
من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة السياق وفرق بين ظرف الزمان والمكان
والجار والمجرور الى المسند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد للملابسة بالمعنى الذي ذكره يدفع
الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وانت خبير بان هذا الجواب يدفع دخوله
في المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله اسناده الى الفاعل على التمثيل
وبناؤه على الظاهر الاعم الاغلب قوله يعني لاجل ان ذلك الغير شابه انما فيه الملابسة بمشابهة ذكر
الغير بما هو له ولم يفسر بالملابسة الفعل بغير ما هو له مع انها يكفي لاسناده اليه لان المط اقتفى
اثر صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده
الى غير ما هو له المضاهاة لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها المشابهة
ولعل الباعث له على اختياره ان ملاحظة المشابهة المذكورة مع انه اوضح واتم في صرف الاسناد الذي
هو حق ما هو له الى غيره وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة قوله واما الغرض تشبيه
الا ان فيه الاستعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة
والاسناد ليس بلفظ قوله كقولهم عيشة راضية مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى
ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن وتامر وهو يشكل بدخول التاء لان هذا
البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا التانيث كعلامة
قوله فهو بمعنى المفعول اي بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى النسب
ولهذا لم يقل والصواب ان يمثل له قوله وداهية دهياء الداهية الامر العظيم ودواهي
الدهر ما يصيب الناس من عظيم نوبه قال ابن السكيت دهته داهية دهياء ودهواء وهو

توكيدلها قوله احدهما وصف الفاعل في السوال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق واما
اعاده ههنا لان الغرض الاصلي فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اصالة
ههنا بيان عدم انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما قوله والاليم هو المعذب فوصف به فعله
الالم الوجع وقد الم يالم المًا فهو اليم فالمعذب على صيغة المفعول والضمير به راجع الى
الاليم والبعيد على سبيل البدل واما الضمير في فعله فيحتمل ان يرجع الى الضال والمعذب
على سبيل ويكون اطلاق فعل المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة
الفاعل بملابسة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل ثم المذكور في الصحاح
ان الاليم بمعنى الموجع مثل السميع بمعنى المسمع فالمعذب على هذا يكون بصيغة
الفاعل لكن صاحب الكشاف اشار في تفسير قوله تعالى بديع السموات الاية الى ان
الفعيل بمعنى المفعل ليس بثبت قوله والمسند الى المفعول بواسطة فيه بحث وهو انه
لو جعل المفعول الذي ذكره المص في الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لاندرج فيه
الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة ويلابسه الفعل بواسطة الحرف
فاي حاجة الى افراده منه بالذكر الا ان يقال النكتة في التصريح ازالة الغفلة
والاولى ان يجعل ذلك من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره قوله باسارق
الليلة اهل الدار الظاهر ان انتصاب اهل الدار بتقدير اي احذر اهل الدار وقد يجعل
مفعولا اول بسارق بتقدير سرقة مالا قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف الخ ويدل
على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي لا غير ما ذكره في توجيه الضلال
البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح عنه ولهذا ظهر ان الاقرب من الاحتمالين
الذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كالاخفى قوله او الملطفة باعتبار ان يجعل الاسناد
المذكور الخ حاصل هذا الوجه ان المجاز العقلي وان كان يوجد في النسب الاضافية والا
يقاعية الا ان التعريف المذكور يتناوله ايضا باعتبار تعميم الاسناد المذكور فيه حتى يتناول

الاسناد

الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام او المستلزم له وملخصه منع اطلاق المجاز العقلي على
ما لا يشمل هذا التعريف وعلى هذا التوجيه يضمحل ما اورده المحشي من ان تعميم الاسناد للصريح
واللازم بناء على كون التعريف للمطلق لانه ح يكون للمجاز العقلي في الاسناد خاصة نعم
يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده الخ راجعا الى المجاز العقلي المذكور في ضمن
المجاز في الاسناد الثاني حيث قال ومنه الاسناد مجاز عقلي لا الى نفس المذكور واذ
الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر لا مطلق النسبة وان الفهم مساو
للمفهم فتامل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في مثل قولك كوكب
الخرقاء فانه مجاز عقلي عند الشارح قلت باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاضافية
اشارة الى نسب خبرية كالاسناد الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولك الكوكب
للخرقاء او معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة
للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه وبهذا اضمحل ما توهمه
الشارح من ان الجواب الثاني فاسد لعدم جريانه في بعض صور الاضافة لانه ملابسه كما
في كوكب الخرقاء قوله وقد يكون كناية الخ لا يخفى ان قوله سل الهموم من قبيل لا تطيعوا امر
المسرفين ونحوه فمعنى الكلام اشارة الى التحقيق المجازي مثله باعتبار جعل الامر مثلا
مطاعا وجعله امرا فالاول صريح ايقاعي والثاني مكني اسنادي وربما يدعى ان ليس فيه
الا مجاز واحد وهو المكني الاسنادي لان ايقاع النسبة على الهموم مثلا انما يكون مجازا لتضمنه
كونها مخزونة قوله على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص اي من اختصاص المجاز العقلي
بالاسناد اما انفهامه من ظاهر كلام المص فظ واما انفهامه من ظاهر كلام السكاكي فلانه فسر
المجاز بالكلام المفاد به الخ والظ حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي قوله افادة للخلاف
لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق الباء بواسطة به وعدم تعلقه وذكر
المصدر اعني افادة ليتعلق به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم

بوساطة العقل لا بواسطة الوضع قوله كما يتوهم من المفتاح فان قلت لا اختصاص المذكور
مفهوم صريح من المفتاح حيث قال لو قلت ما عند العقل امتنع طرد التعريف اى مانعيته بمثل
قول الدهرى انبت الربيع البقل فلو كان التاول بحاله ايضا لم يمتنع الطردية قطعا فما معنى
قوله كما يتوهم من المفتاح قلت الاختصاص المذكور وان كان مفهوما من المفتاح بطريق القطع
الا ان هذا المفهوم ضعيف فى نفسه ولهذا اورد لفظ التوهم فمعنى العبارة كما يتوهم اختصاص
التاول فى نفس الامر باخراج الاقوال الكاذبة ناشيا ذلك التوهم من المفتاح فافهم قوله
ولقائل ان يقول له اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكى لان نحو قول الدهرى انبت الربيع
البقل يندرج ح فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به
لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه لخروجه بلفظ الخلاف لا يقال لم لا يجوز ان يندرج قول الدهرى
فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج فى خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب لهذا
الكلام هو الموحد وفى عقله اثبات الله البقل لانا نقول اعتبار ان المخاطب هو الموحد لا
تثبت له على ان نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج ح فى خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور
فان الظ بالنظر الى المتعارف المعتاد كون الحاصل فى ذهن المخاطب كساه اذ يسلم مع ان السكاكى
جعل مما لا يندرج فيه فلذا احكم ببطلان العكس فى تصوير الكلام فى صورة تصور السامع
مجرد كساء الخليفة من غير ان يخطر بباله كساه دلسله تكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف ويجاب
عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدول عن خلاف ما عند
العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه ما تان الفايدتان معا يعنى عدم امتناع الطرد
وعدم امتناع العكس لا كذلك المعدول عنه اعنى قول خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه
احدهما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل منه الآخر قوله وعلى هذا كان الانسب له فى اشارة الى ان
عبارة المفتاح ايضا لا يخلو عن مناسبة وذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى
هذا القيد لكن لما كان خلاف الظ كان الانسب فى الكلام ان يقول لئلا يخرج نحو قول الجاهل ويقول بدل

قوله

قوله وعكسه ولئلا يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يقال يخرج نحو قول الجاهل وعكسه وانما لم يتعرض له الشارح
لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى قوله ما ذكرت من تغيير كلام المص مشعر الخ قال الاستاد وجه
الاشعار ان المص لما اسند خروج نحو قول الجاهل الى قوله بتاول احترز بدخوله فى قوله غير ما هو له فلا بد ان يكون
معناه غير ما هو له فى نفس الامر اذ لو كان معناه غير ما هو له عند المتكلم لخرج به ذلك فلا يصح اسناد
خروجه الى قوله بتاول فتدبر فان بعضهم قد تحير حتى قال والاظهر ان كلامه عن هذا الاشعار عار
انتهى وفيه بحث لان هذا القيد اشعار كلام المص به عما ذكر الاشعار ما ذكره الشارح من
تقرير كلامه على ما هو مقتضى العبارة فالاولى ان يقال وجه الاشعار قول الشارح فى اثناء تقرير
كلام المص بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتامل قوله وان اراد
عند المتكلم فى الظ بقرينة ذكره فى مقابلة الحقيقة يعنى ان الغير فى تعريف المجاز واقع موقع ما هو له
فى تعريف الحقيقة فتقييد ما هو له فى تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم فى الظ قرينة على تقييد غير ما هو له
فى تعريف المجاز بذلك وهذا ظ عند من له ذوق سليم ولا يرد عليه ان هذا الكلام من الشارح
يدل على ان قوله عند المتكلم متعلق بالظرف الذى هو له كما هو كذلك فى تعريف الحقيقة مع انه صرح
فى المختصر بانه متعلق بمعنى الغير واشار اليه ههنا فى جواب السؤال فتامل قوله فقد خرج نحو قول الجاهل
الى قوله والاسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه كلمة فيه بحث لان قول الفلسفى لم يعرف حال العالم
حادث قصدا الى الكذب يصدق عليه الاسناد والذى فيه انه اسناد الى ملابس غير ما هو له عند
المتكلم فى الظ مع انه ليس بمجاز فلا يضيع قيد التاول ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه كاشتراكهما
فى اخراجه مع انفراد كل منهما بفايدة خاصة غاية ما فى الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول لكان
اولى وبهذا القدر لا ينافى الحكم بضياع القيد الثانى وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان
يقال الكلام فى الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به قوله قلت اراد بالاسناد الخ قال الفاضل
المحشى يرد عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له فى نفس الامر كما اشرنا اليه الا انه
هو اعم منه ومتناول للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد فى التعريف

وقال الاستاد الحق انه غير وارد لان غير ما هو له لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض
الاخص نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع
او عند المتكلم يدل على ان الشارح لم يحمل الغير على معنى النفي كما في قولك ضربته من غير ذنب اي
بلا ذنب بل حمله على شيء مغاير لشيء هو له فتصرة الشارح بان غير ما هو له سلب ما هو له
ونقيضه تصرف بما لا يرتضيه المنصف نعم كان الظاهر بقول الفاضل المحشي يرد عليه
ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان غير ما هو له هو الذي اعتبر الشارح
العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فكانه
اراد كما ان المتبادر مما هو له ما هو له في نفس الامر كذلك المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس
الامر **قوله** وح يدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع البقل **قوله**
مالم يعلم اولم يظن لم يعد المص حرف النفي في نظر اشارة الى ان التركيب من قبيل عطف
المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى
ولا تطع منهم آثما او كفورا او لو اعاد لربما توهم ان مجموع الجازم والجزوم معطوف على
مثله وان المعنى على احد النفيين واعادها الشارح اشارة الى ان يظن معطوف على
نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى الا كما في قولك
لالزمنك او تقضيني حقي او الا كما في قولهم لاقتلنك او تسلم فالمعنى ان الحمل منتف مادام
انتفى العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحمل يوجد ح ايضا **قوله** يعني لم يعلم
ولم يستدل وفيه بحث لان قوله بعد عدة ابيات الم تر لقمان اوصى بنيه واوصيت عمروا
ونعم الوصي يدل على ان الصلتان العبدي موحد لم يقصد بالاسناد الاشابة و
والافناء الى كر الغداة ومر العشي ظاهره بل دلالته اظهر من دلالة قول ابي النجم افناه
قيل الله الخ على ان ابا النجم لم يرد ظاهر ما ذكره اذ قد نوقش فيه بوصف الاوهى كما بانه انما
يصح لو لم يكن يحمل كلام الصلتان على المجاز **قوله** وانه المبدي والمعيد وجه الدلالة ان من قال بان الله

وارلاه

وارلاه وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تعالى وتقدس يكون مسلما والمسلم
قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى فان قلت لم لم يعكس بان
لحمل قوله قيل الله على المجاز قلت حملا لكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح
ما امكن وبهذا ظهر اندفاع مناقشة الاوهى رحمه **قوله** وضعيان قيده لان الا
مثلة التي ذكرها المص من هذا القبيل والا فيجوز ان يكونا حقيقتين عقليتين نحو انبت الله
فصل الربيع ومجازين عقليين نحو اجرى النهر طاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر
طاعة فلان واجرى الماء الطاعة امره قال الاستاد وانت خبير بان الشارح اذا اعترف
بان قولنا احيى الارض شباب الزمان من قبيل المجاز اللغوي فقد اعترف بفساد الجواب الذي
ذكره سابقا عن السؤال بقوله فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي وبصحة الجواب الذي اخرناه
يعني كون امثاله من قبيل المجاز اللغوي وفيه بحث اذ لا تدافع بين القول بكون احيى الارض
وشباب الزمان من المجاز اللغوي بناء على ان ليس المراد بالاحياء والشباب معنييهما
اللغويين وبين القول بان جرى النهر بالاضافة ولا تطيعوا امر المسرفين من
المجاز العقلي بناء على ان المراد من الطرفين ههنا معناهما اللغويان وهذا ظاهر جدا **قوله**
وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية قال الاستاد اي وقت ازدياد قوى
الارض حذف المضاف اعتمادا على القرينة فان من الظاهر ان شباب الشيء لا يقوم الا به
وفيه بحث اذ تقدير الوقت ح لا يدفع المحذور فان شباب الشيء كما اعترف به يقوم
به والوقت لا يقوم بالزمان بل نفس سقوط جدا والاظهر كما قيل ان يجعل الازدياد على
المتعدي فانه يجيء متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان للقوى
بقي في كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء بتهييج القوى النامية في الارض لا يناسب
تفسير شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها النامية
تهييج القوى النامية فيها بل ذلك الازدياد عين هذا التهييج والاولى ان يقتصر في تفسير الاحياء

لان طرفيه اما حقيقتان اي كلمتان مستعملتان في ما وضعتا له في اصطلاح التخاطب نحو انبت الربيع البقل البقل نبت في بزره لا في اصل ثابت كذا في القاموس والربيع ربيع الكلأ وربيع الثمار فالمراد بالربيع ربيع الكلأ فكونه حقيقة ليس بواضح ومن جهة اخرى وهو ان انبات البقل من بعض اجزاء الربيع لا من جميعه او مجازان كلمتان مستعملتان في غير ما وضعتا له في اصطلاح التخاطب لعلاقة بينهما مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضعتا له
اطول

على احداث النظارة وما يشابهه مما يصلح اثر الشباب الزمان بالمعنى المذكور قوله والخصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص فيه بحث لجواز كون طرفي المجاز العقلي او احدهما كناية والكناية عند المص قسم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت في عدل الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المص واقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت يريد حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت فح لا اشكال على مذهب السكاكي ايضا فتامل قوله واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي جملة كما في زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة من حيث هي جملة لا يكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريفهما بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده في الاربعة وحمل الكلمة على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام التعريف اذ يحمل على المتبادر ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انهما اكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي من انه تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او نقول المراد بالكلمة الواحدة وما في حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والا وغيرها الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب قطعا مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم سواء اثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له وقد يجاب بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره او اسناد اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الاسمية او الفعلية الى زيد فافهم قوله نصب على انه لتتقون او كفرتم على تاويله بجحدتم او على الظرفية اي فكيف لكم بالتقوى في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا واما

ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لانه يشترط فيه التاول وهو معنى نصب القرينة على عدم ارادة الظاهر وانما تعرض له مع استفادته من قيد التاول لتفصيلها فهو بمنزلة البيان للتاول فينبغي ان يذكر متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينه وبين ما يتعلق به ببيان الاقسام وحديث كثرة الوقوع في القران وعدم الاختصاص بالخبر ولا يشترط قرينة معينة لما هو الحقيقة ولهذا اختلفوا في انه هل يلزم له حقيقة اولا وجوز كون مرفوعها خفية واذا لم قرينة صارفة فان كان الظاهر صادقا يحمل عليه وان كان كاذبا فالشيخ يحمل عليه والسيد يتوقف وقد عرفت ما هو الحق
اطول

لم يذكر مما الشارح لكثرة التقدير فيهما بالنظر الى الاول واما قال ان يقيتم على الكفر لان الخاطب بالآية هو الكفرة فالمعنى على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان بدل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعني وقد ذكره ثانيا لتفخيم شان ذلك اليوم وتهويله قوله وهو فعل الله حقيقة قال بعض اصحاب الحواشي اي فعل الملك المامور بارادة الله والا ففعل الله غير مفتقر الى المكان وليس بشيء اذ المكان في نفس الامر للخروج فلو ارجع الضمير الى الخروج المدلول عليه بالاخراج او الى الاخراج على سبيل المجاز العقلي في الاضافة لم يلزم افتقار فعل الله الى المكان قطعا قوله ومنه اجر النهر فصل من الامثلة عما قبلها لان الموجود في الاولين ايقاع امر ونهي على غير ما حقه ان يوقعا عليه كالاسناد مما كان في السوابق وفي الاخيرين انشاء مغاير للامر والنهي قوله اي من جهة العقل او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة الى القيام فان قلت التمييز عن النسبة الى الفاعل فاعل كما ان التمييز الى المفعول مفعول مع انه لا يصح كاستحالة العقل اذ المستحيل هو القيام لا العقل قلت قد صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلائمه في الاشتقاق مخالفا له في التعدي كما قيل في طاب زيد نفسا وفرحا وامتلأ الاناء ماء او في اللزوم كما في وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها على قول وما نحن فيه من النمط الاول فان العقل هو المحيل ولك ان تقول المراد ههنا باستحالة الشيء هو الحكم بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وهو السامع بقرينة ان قرينة المجاز عد السامع ظاهر الكلام محالا فقوله عقلا او عادة تمييز عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عند عقله او عادته تامل قوله لان العقل اذا خلي العقل ونفسه يعده محالا قد يكون وطبعه وفي بعض النسخ لان العقل اذا خلي وطبعه وهو سهو من قلم الناسخ لان الشيء الذي اذا خلي العقل ونفسه يعده محالا قد يكون بحيث يدعيه جماعة فلا يصلح

مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على الدعوى وصدوره عن الموحد
المراد صدور الكلام عمن علم انه لا يعتقد ظاهره وانما ذكر الموحد لان من لا يعتقد ظاهر
الكلام المذكور بطريق التمثيل هو الموحد وهذا ظاهر قوله ليست مما يستحيله العقل اى بالبديهة
على ما هو معنى الاستحالة العقلية بتفسيره ههنا وان كان قول الدهرى مما يستحيله العقل بالنظر
الصحيح قوله لجو لذلك لا استعمل فيه قطعا قيل عليه يلزم خلو الوضع عن الفائدة
ولكن يكون عبثا وانه محال والجواب منع انحصار الفائدة فى الاستعمال فربما كانت صحة
التجوز او منع بطلان اللازم اذ العبث ما لا يراد به او ما لا يقصد به فائدة غير لازم وما لا يترتب
عليه غير محال قوله بمعرفة فاعله او مفعوله انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او
المفعول الحقيقى لان معرفة نفس الحقيقة اعنى الاسناد الى ما هو له امر ظاهر فلا يناسب
وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلى حقيقة عقلية
كما ان الامر كذلك فى الوضعيين ورد بان الكلام فى المعرفة لا فى الوجود ومعرفة الشىء لا يتوقف
على وجوده قوله اى قول ابن المعتز اشارة الى ان ما فى الايضاح من انه قول ابى
نواس ليس كما ينبغى وقيل ابو نواس كنية لابن المعتز فلا مخالفة قوله
اى يزيدك الله حسنا فى وجهه قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى
لاتصاف زيادة الله على الحسن الكائن فى وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر
اى يزيد الله على حسنه قوله سوى الحق قيل ضربه الشارح
المحقق رحمه الله عليه بخطه بناء على ان المراد بفاعله الفاعل الحقيقى بدليل الحصر
فلا يصح استثناء الحق منه وانت خبير بان الحمل على الانقطاع مما له مساغ قوله
فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا فى الكلام على
حقيقته قيل المراد بالفعل فى قوله يرجع اليه الفعل الفعل المسند فى الكلام
كالاقدام وبالمعنى لازمه الذى يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصود

كالقدوم

كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز فى اللفظ وتلخيصه
ان الاقدام مستعمل فى معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفى والاثبات بل لينتقل منه الى القدوم
الذى هو المقصود الاصلى فلا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون
المجاز كما اشار اليه الشارح رحمه الله فى بحث تعريف المسند اليه بالعلمية والسكاكى بقوله والحقيقة
فى المفرد والكناية يشتركان فى كونهما حقيقتين ويفترقان فى التصريح وعدمه وبهذا التقرير
سقط ما يقال ان اراد معنى اللفظ مثلا فى اقدمنى جعله قادما فلا نم انه موجود على الحقيقة
وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن الخ سلمنا وجوده لكن لا يستلزم
انتفاء المجاز فى اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود المعنى الحقيقى للاقدام قوله اذ لا معنى
لقولنا خلق من نخص برفق الماء قيل لا نم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى
خلقكم من نفس واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا فى نفسه الا ان ههنا
ما يمنع عن الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف
الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى لقولنا الخ اى لا معنى لذلك القول
فى الآية المذكورة لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور واما ما يقال من
ان كلمة من فى من ماء دافق انما دخلت على العلة المادية وفى من ابيه داخلة على العلة
الفاعلية فلا يمكن التعبير به عنه ففيه ان كون من فى من ماء داخلة على العلة المادية مبنى على ان
المراد بالماء معناه الظاهر وهذا لا يسلمه الخصم القائل بان المراد به نفس المشبه به كما لا يخفى قوله
ولو مثل بقوله فنام ليلى وتجلى همى كان اوقع للشغب قوله يا رب قد فرجت عنى همى
والشغب بالتسكين تهييج الشر وهو شغب الجند ولا يقال شغب بفتح الغين المعجمة
وشغبت عليهم بالكسر اشغب شغبا بالفتح لغة ضعيفة كذا فى الصحاح قوله

كالاستخدام اى كما هو حكم الاستخدام وهو فى الاصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره
الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالآخر الآخر سواء كان المعنيان حقيقيين او مجازيين
او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا ثم المشهور فى العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال
المهملة من الخدمة كانه جعل المعنى المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد وجوز ان يكون
بالذال المعجمة والخاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع
الى المذكور قوله ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء لهامان فيه بحث اذ يمكن ان
يجيب الخصم عنه بحمل المسند على المجاز اى يا هامان مرتكبا بالبناء وكذا الكلام فى قوله يا هامان اوقد
على الطين فاجعل لى صرحا اى يا هامان مرتكبا بالايقاد فصح النداء له والخطاب قوله وجوابه
ان مبنى هذه الاعتراضات الخ كون مذهب السكاكى ما ذكره الشارح المحقق ظاهر لمن نظر
فى المفتاح وبه يندفع اعتراضات المص نعم يرد على السكاكى ان الانبات للحقيقى يمتنع
قيامه بالقادر الا وعائى حقيقة فيضطر الى القول بالمجاز العقلى بالآخرة وبصير سعيه فى نفى
المجاز العقلى بتطبيقه بسلك الاستعارة بالكناية ضايعا قوله اعتراض قوى هو انه قسم المجاز الى
المرسل والاستعارة وقسمها الى المصرحة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع ان المنية فى
قول الهذلى واذا المنية انشبت اظفارها مستعملة فى الموت بادعاء السبعية له فيكون
مستعملة فى ما وضع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى
الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية
مستعملا فى غير ما وضع له وفيه نظر لان المنية جعلت فردا من السبع لا انها اخذت مع
السبعية حتى يكون مركبة وهم مناقشة وهو انه يمكن تقرير نظر المص على وجه يبنى عن الاعتراض
القوى المذكور فى علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية

يستلزم

يستلزم عند السكاكى ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة
على ما هو المذكور فى علم البيان لكنه قايل بانها من المجاز فلا يراد المشبه بل المشبه به واذا اريد
المشبه به صح ما ذكره تمامها فعلم ان مبنى النظر المذكور فى هذا المقام على الاعتراض القوى
الموعود بيانه فى علم البيان قوله اولا نحو لجين الماء وجه ابنائه عن التشبيه ظ
اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعا فتعين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا نهاره
صايم فاندفع ما يقال من ان نهاره صايم ولجين الماء كلاهما يشتركان فى التركيب الاضافى
والاشتمال على ذكر طرفى التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به
والثانى عكسه فالفرق بابتناء احدهما عن التشبيه دون الآخر تحكم قوله قد زر ازراره
على القمر اوله لا تعجبوا من بلى غلالته البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب يبلى بلى اى صار
خلقا فاذا فتحت باء المصدر مددت قال العجاج والمرء يبليه بلاء السربال كر الليالى
واختلاف الاحوال والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزر
بمعنى شد من زررت القميص ازره بالضم زرا اذا شددت ازراره عليه والازرار جمع زر
بالفتح كاثواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كاقراء جمع قرء وزر القميص معروف قوله
مع اشتماله على ذكر الطرفين اما اذا ارجع ضمير ازراره الى الممدوح فظاهر واما اذا ارجع
الى الغلالة بتاويل القميص كما ذكره الاقرائى فى شرح الايضاح فلان ضمير غلالته راجع
الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره قوله لصح ذلك لوجب عند القائلين الخ
منع الملازمة بجواز ان يقولوا بصحته لاحتماله وجها آخر غيره كالمجاز العقلى والجواب انه
قد اشترط فى انواع المجازات السماع وبمجرد الاحتمال لا يقوم حجة السماع على نوع الا
المجازى واجيب بان مبنى الكلام على انكار السكاكى المجاز العقلى حيث اعتقد ان ما هو

عن البلغاء عما يرى من المجاز العقلي ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر
اذ ليس معنى انكاره المجاز العقلي ان احدا لم يدع ان ما وقع في تراكيب البلغاء من مثله
من قبيل المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حمل البعض كلام
على المجاز العقلي فمرادنا مما منع انه يجوز ان يكون علم توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائل
بالتوقيف على السمع لادعاء كونه من المجاز العقلي وان كان هذا الادعاء مردودا عند
السكاكي تأمل **الباب الثاني احوال المسند اليه قوله** اعني الامور
العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال اي يكون سببا قريبا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق في تعريف المعاني
فلا يرد ان الرفع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه
في هذا الباب اصلا **قوله** لذاته اي لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السياق
وقوله لا بواسطة الخ توضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز عن الامور العارضة
بالواسطة المذكورة **قوله** معرف او منكر فيكون هذا منقوضا بالبحث من حيث ان
المسند اذا كان معرفة لا بد ان يكون المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض
للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه لمسند معرف والجواب انه لم يقع في الباب
الاول من هذا الكتاب ما ذكرناه من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس
غرض الشارح ره الآن مراد المص بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب
للبحث عنها وارد ما فيه الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك **قوله**
لتأخر وجوده الحادث عن عدمه اراد به عدمه السابق واعلم انه يعتبر عدمه اللاحق المتأخر
عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فمناسبته للعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا

في

في نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا لا انه اتى به ثم
اسقط نعم في لفظ الحذف اشعار بذلك كما سيأتي لكن اختيار هذا اللفظ ايماء الى ان المسند
لكونه الركن الاعظم كانه اتى به ثم حذف لا انه كذلك في نفس الامر فمن هذا الوجه لما اقتضى
تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفرعا على الذكر في اعتبار مع **قوله**
ومن ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن قبل جزء هو راجع الى قابلية المقام
باعتبار انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة من كون المقام قابلا وجزء به راجع الى
الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال افتقار الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور الذي
اذ قد يترك القرينة الدالة على المحذوف ليذهب نفس السامع الى اشياء ولا الى ان
يقال المراد به حذف ما سوى الفاعل في المبني للمفعول لما سيذكر انه لا يحتاج الى القرينة
بل الى الغرض الداعي فقط وذلك لان قرينة الحذف متحققة في الصورتين غاية ما في
الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف مفقودة ويرد عليه بعد ما في اطلاق
القرينة بالنسبة الى الحذف المعلول بالقواعد من الركاكة ان تلك القرينة لا يكفي بالنسبة
الى عامة المواضع بل لا بد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت عنها
قوله مع اشارة بحذفه الى الاول اي قوله للاحتراز عن العبث مشعر بوجود
القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية انما يظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعني الاحتراز
عن العبث ولذا ادرج في الايضاح عبارة المجرد حيث قال اما حذفه فاما لمجرد الاختصار
والاحتراز عن العبث وهذا مبني على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه
والحق ان عموم النكتة المذكورة غير ظاهر كما سيشير اليه وان تحقق اشارة ما يكفيه تحققها
في اوائل النكت فقط فتأمل **قوله** والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون ذكرها

فيه عبث اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكونه ذكره عبثا لتحقق القرينة
المعينة اياه وانما المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج اليه نفسه والجواب ظاهر للمتامل
وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة اى الظاهر الذى هو القرينة والفرق بين
التوجيهين ان نفي العبث في التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم وفي الثاني على جواز تعلق
الغرض به وان في التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث نظرا الى انه الركن الاعظم
وفي الثاني جوز انتفائه نظرا الى جواز تعلق الغرض به قوله واما في الحقيقة فيجوز
ان يتعلق غرض اى فيه غرض لان الكلام في مقام الحذف وعلى ما ذكره يتعلق غرض
المتكلم به بكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط وبالعبث
ما لا يترتب عليه فائدة قوله من حيث الظاهر انما قال من حيث الظاهر لان التعويل
بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات
نصبها الواضع يختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها في نفسها ولولا ذلك لما احتيج الى ... ذو انما
كذا في شرح المفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعني من حيث الظاهر في قوله وعند الحذف على
دلالة العقل على اي كثرة من خلل العقل فكانه مستقل قوله لاستقلاله بالدلالة اى
في الجملة كما في العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا هاهنا فلا ينافيه قوله فيما سيأتي ولا
الحذف على العقل قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن الحكم
المستفاد من حكم الفصل الضافي اى ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما اشار اليه
سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحكم غير
صحيح في نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت
هذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكره بناء على ما استمر في العادة من ان فهم المعاني
فلما

قلما ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان المفكر يناجي نفسه بالفاظ متخيلة فالقرائن انما تدل بحسب
العادة على اللفظ المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم قوله بالاخرة على وزن الثمرة بمعنى
الاخير يقال ما عرفته الا بالاخرة اى اخيرا كذا في الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الاخر بكسرتين .
قوله قال لي كيف انت قلت عليل الحزن سهر دائم وحزن طويل اى حالي سهر دائم قوله
للاحتراز والتخييل المذكورين او للمحافظة على الوزن او للبيان على ان شكاية الزمان ومصائب
الهوان جعلته بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يحصل به الغرض قوله هل تنبيه ام لا ليس فيه
حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا نفسه هو المحكوم عليه بالبطلان
عند محققي النحاة على ان اصوب الجواب بحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك
الجمل فكان الجملة هاهنا مذكورة لوجوه ما يغني عنها كذا في مغني اللبيب واما حديث اتيان المعادل
لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده قوله اولا يهام صونه عن لسانك قال
الشارح في شرح المفتاح الايهام الايقاع في الوهم وهذا مجرد اصطلاح في العبارة لان
الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية وقد يقال اراد بقوله لايهام ان الصون
المذكور امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له ثبوتا
ثبوت في الجملة ومما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه
ايهام صونه عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر ايهام صونه عن سمع المخاطب او عكسه
قوله او تعينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث
فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت
التي يمكن اجتماعها قوله من غير السامع من الحاضرين لا خفاء ان الظاهر ان يقول
من غير المخاطب قوله رمية من غير رام في مستقصى الامثال لجار الله ان اول من قال

قال الحكم بن عبد يغوث وكان من ارمى الناس وذلك انه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب
اسم جبل فرام صيدا اياما فلم يمكنه وكان يرجع مختفيا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فمنعه ابنه مطعم
فرجعا الى المصيد فرمى الحكم مهاة بسهم فاخطاها فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فاصابها فعند ذلك
قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله قوله شنشنة اعرفها من اخزم
المصراع لابي اخزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائي او جد جده
مات وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم وادموه فقال ان بني زملوني بالدم
شنشنة اعرفها من اخزم يشير الى ان اخزم ايضا كان عاقا والترميل التلطيخ بالشيء
قوله او على ترك نظايره الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع
الاستعمال الوارد على ترك نظايره ان الاول لا يتصور ممن تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني
وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلاما من حذف المسند اليه
في احدهما قياسا او في الآخر من غير قياس وتمثلت بهما في مرامك على مثيلهما فقد راعيت
الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فمختص بالقياسي قوله فانهم لا يكادون يذكرون فيه
المبتدأ وجهه ما اشار اليه الشريف رحمه الله في شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم
وصف لما قبله في المعنى حولف فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام
بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبة في الاستماع وذلك الاهتمام
انما يكون لمدح او ذم او غيرهما مما يقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال
التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف
تقوية للافتنان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام قوله اي الملة التي الخ اعترض عليه
بان الموصول لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار

المذكور

المذكور انما هو من ابهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما
حذف ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والآخر ما منه بد في تصحيحه كحذف الفاعل فيما بني للمفعول
مثلا وقوله تعالى للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره مع بيان النكت كثير في الموارد قوله
ولا مقتضي للعدول عنه فان قلت سيأتي ان هذا كله مع قيام القرينة في الاحتراز عن العبث
بناء على الظاهر مقتض للعدول قلت المقتضي هو الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك القصد
ولا يخفى انه غير لازم قوله ومنه اولئك هم المفلحون اي من ذكر المسند اليه لزيادة
الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة
الثانية جاعلا هم المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الاول وفيه اشعار بان المراد من ذكر
المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان للمسند عند حذفه مسند اليه آخر ام لا قوله كما ثبتت
لهم الاثرة قال الشارح في شرح الكشاف كما ثبتت في موضع المفصل لقوله ثابتة والفاء في قلبي
زايدة والاثرة بفتحتين التقدم والاستبداد اسم من استأثر بالشيء استبد به وقوله في
تمنيهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول الثاني بالمثابة وهي في الاصل الموضع
الذي يثاب اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله ينصرفون في امورهم
ثم يثوبون اليه ومعنى حيالها على انفرادها واستقلالها واصله حوال يعني حول الشيء وقعدت
حياله وحياله اي بازائه انتهى ولم يتعرض لمتعلق بالفلاح فقيل هو المبتدأ اعني هم لرجوعه
الى الاثرة التي يصلح ان يكون عاملا ولكن الاقرب ان يتعلق بالضمير المستكن
في الخبر اعني ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا كيلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه
بالاجنبي الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسرا للمقدر قبل الخبر كما قيل وحاصل المعنى
ان تكرير اولئك افاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة فيكون كل منهما مميزا لهم عن غيرهم

ولوعلم بكون ربما فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون مع الخبر لا لكل واحد قوله حيث الاصغاء

مطلوب لو بدل الاصغاء بالسماع لكان احسن اذ الاصغاء لا يستعمل في حق البارى تعالى

فلا يلايم التمثيل بقوله تعالى عصاى كما هو الظ قوله هذا كله مع قيام القرينة اذ لو

فقدت في شئ من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف لا النكتة

النكتة كما سيذكر مثله الآن قوله ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه المراد بعموم النسبة

ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد واما العدم قرينة معينة

واما لتعارض القرائن واما حمله على ظاهره ففيه ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص

كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ما ذكره حالة

من حالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح من المتعدد وارادة

التخصيص بمعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها قوله نحو خالق كل شئ فكر

عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد اعترض على عبارته شارح المفتاح

بما ذكر واما ما اشعر به تمثيله هنا مما لا يكون عام النسبة بقوله خالق لما يشاء من ان المراد

بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فالمناسب للاحتراز

عن الخصوص في نفسه هو العموم بنفسه فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة

في نفسه خاص النسبة في هذا المقام فالاحتراز ليس الا بملاحظة خصوصه في هذا المقام فتح ما ذكره

الشارح من الجواب واندفع ايراد الفاضل الجلبي رحمه قوله والجواب ان المقتضي

الى آخره اورد عليه ان ذكر المسند اليه يكون حينئذ لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زايد عليه

وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزايدة على اصل المراد ويجي هذا

من بعد بحث قوله وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج فيتعين الخارج

با

بالمختص وجعل فايدة الاحتراز عن الضماير العايدة الى ما لم يختص بشئ قبله نحو ابحل قايم ابوه

واظهر كان اكرام حماد ونحو ربه رجلا ونعم رجلا وبالما فضة ورب رجل واحيه فان هذه

الضماير نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واحيه ورب شاة

سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور في

شرح الرضي على ما نقله الفاضل الجلبي رحمه وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو

التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما

في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العايد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة الثاني انه لما لم

يعتبر في هذه الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا

على ان الفرق بين رب رجل كريم واحيه وبين رب كريم واحيه تحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصيص

اللفظي الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجة وهي الخصوص

فيما نحن فيه الرابع انه كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل نحو ذلك كل شاة وسخلتها

بدرهم واى فتى هيجاء انت وجارها فلا يجوز كل سخلتها ولا اى جارها اذ لا يضاف كل واي

الى المعرفة المفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في القاعدة الثامنة

من الباب الثامن من كتاب المغني فلا يدل صحة رب رجل واحيه على كون الضمير نكرة

على ما يشير اليه سوق الكلام على انا لا نم صحة رب رجل واحيه عند الجمهور وامتناع رب رجل

كريم واحيه اما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسما

ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتاخرين وفي البسيط انه

مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف

واما الثاني فلما اشير اليه من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال قوله اشارة وضعية

قيل هذا احتراز عن النكرات المتعينة عند المخاطب نحو قولك جائني رجل تعرفه او رجل
هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة اي مختص وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكر بالوصف لا بنفسه
او هو اخوك والكلام في الاشارة باللفظ اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف ليس له
مدخل في تلك الاشارة قوله فتعريفه لافادة المخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا
عرفت ما ذكر فنقول تعريف المسند اليه الخ قوله وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا
ازداد الحكم بعدا اي انسب البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفننا في العبارة
واعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظ كلما اغلبي باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون
المسند من اللوازم البينة للمسند اليه فلا يكون معنى البعد للحكم كقولنا الاثنان هو الزوج الاول
وان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدا ما يشمل لازم فائدة الحكم فانه حكم ايضا كما صرح به لا
الحكم الذي بين ذكر المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند
والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذي هو فائدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال تحقق
لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا زيد حافظ للتورية ابعد
في احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في شيء ما موجود والفائدة في افادة اللازم في
الاول اتم منها في الثاني قوله لانه وضع بخلاف تخصيص النكرة يريد ان التخصيص والتعين في المعرفة
بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان
معينا في نفسه الا ان التعين ليس بمعتبر في وضعها قوله وقد يترك اي الخطاب مع معين
الى غير معين اشار الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل اي يترك الاصل ذلك با
الى غير معين ثم حق العبارة على ما ذكره في شرح المفتاح ان يقال المعين اذ يقال خاطبه وهذا
ولا يقال خاطب معه اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اي كائنا مع معين او الكائن معه فينبغي

ان يجعل الكائن بمعنى ما من شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غير معين اي عاملا
و موجها الى غير معين قوله على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فكون العموم
على سبيل البدل ظ واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين
على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة
الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير
حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي لكن بشرط استعماله في جزئياته المعينة
فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين قوله تناهت حالهم
الفظيعة في الظهور الفظيعة الشنيعة الشديدة من فظع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع
اي شنيع شديد جاوز المقدار وعرا والمصر من الحال في قوله تناهت حالهم فظاعة امرهم وقباحة
شانهم ووصف الشارح اياها بالفظاعة بناء على ما نقله من المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز
العقلي من ان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشيء يشتقون من لفظه ما يتبعونه به
تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر شاعر وليل اليل وامثاله ويجوز ان يعتبر حذف المضاف اي حيثية
اي فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهات
لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق قوله تعالى ولو ترى مع جوابه المحذوف
اي رايت امرا فظيعا ونحوه لا يقتضي وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد ليدل على غاية
ظهور حالهم بل لا غاية لمكان القصد بخطاب يؤتى الى العموم على كمال ظهور شناعة حالهم
للدلالة على ان فظاعة حالهم لا يختص برؤية احد دون احد بل كل من يراهما يراها فظيعة قوله
لقصد المصنف اذ العموم في المعدول عنه اعني اكرم واحسن اليه اظهر فان الاخراج في صورة
الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على خلاف الظ وتعليل العدول عن الظاهر بنا كيده

يفيد ما الظ المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذى هو خلاف الظ فاسئل عحض كما ترى
هذا وقد يوجه تعلق الظرفين بالاخراج في صورة الخطاب بان المبتدا ورمنه تحقق صورة
الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقي فكانه قيل اكتفى بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد
العموم يعنى انا عزينا هذه الصورة عن المعنى الحقيقي ليتاتى لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب
على معناه الحقيقي لما يتاتى لنا هذا قوله الى اسوء معاملته لا تختص واحدا دون واحد
فان قوله قصدا بمنزلة قول المص ليفيد العموم ولاحتمال التعلق لغير لا تريد قوله ماوضع لشئ
مع جميع تشخصاته وذلك بانهم لاحظوا المشخصات بما يمنع به تصور الشخص عن وقوع الشركة
مثلا فوضعوا العلم لذلك الشئ مع تلك المشخصات التي جعل هذا المفهوم الكلي مرآة ملاحظتها
ع فلا يضر تفاوت المشخصات زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاو
ولا كلية الموضوع له كما توهم قوله مصنفا لاحضاره اى المسند اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه
هنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان الحضور من المعنى فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام او على حذف
المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا لالتفات اليه في الجملة ولا شك ان
النفس اذا سمعت اللفظ يلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به في حاشية المطالع
فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع لم يوجد به احضار ولا ان
المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا في ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغايب
والا لا فايدة في الاتيان بالضمير ولو قال بدلك لاحضاره للاخبار عنه بعينه باسم مختص به
لكان اظهر قوله بعينه حال من مفعول المصدر اي ملتبسا بعينه وتخصه قوله
فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منهما قيل المعرف بلام العهد الخارجي وكذا الموصول
والمعرف بالاضافة اذا اريد بهما المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج

اي

اي القدم الذكر فالاحضار في هذه الثلثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه واعترض بان الاحضار
ثانيا انما يجئ اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد الحضور في الجملة قوله هذا القيد
مغن عن الاولين فيه بحث لانه اذا ترك القيدان الاولان يكون الكلام هكذا وبالعلمية
لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به اي بالمسند اليه فلا نم ان قوله باسم
مختص به يغني عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاءني لدرهم
باسم مختص لان لفظ رجل مختصة بعوده لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بعوده
بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث
هو معين وح يكون مجازا ومجتنبا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قولك الرجل خير
من المراة مثلا مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج بملاز
القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب به الشريف في حواشي شرح المفتاح
عن الكلام من ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد
فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كساير المعارف والنكرات ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس
حين ما يقصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم
من القراين الخارجية على ما سيأتي تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين
هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعين اي المشخص المانع
تصوره عن وقوع الشركة فيندفع البحث لانا نقول سؤال الاغناء انما يتوجه اذا كان قيد
من قيود التعريف على الوجه الذي ذكره فيه مغنيا عن قيد آخر منه كذلك لا اذا امكن ان
يقيد بقيد على وجه يسقط الاحتياج وانت قد تحققت من كلام الشارح ان ضمير به
في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث انه معين على ان في الصورة المذكورة

ايضا اعتبار قيد التقييد محقق فلا اغناء اصلا ومن هذا التقرير ظهر ان قول الشارح
في تقرير السؤال لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم فيه مسامحة وانما مقتضى السوق
ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه وش قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود الا كونه جيه
الجواب انا لا نسلم اختصاص الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة
والرحمن مختص به تعالى بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موصوفا للذات له الرحمة
الكاملة مطلقا مع انه ليس بعلم الموضوعة صفة فمثل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله
بعينه نظرا الى ان مفهومه كلي في الاصل وبقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض بحسب
الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم المختص بشيء ليس الا العلم بناء على ان يراد بالاختصاص
الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصلي من ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام
العلمية غاية ما في الباب انهما بعد ما ذكر لذلك الغرض استدل الشارح اليهما لكونهما يقتضيان
في الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس بمحذور وبما اشرنا اليه من توجيه
الجواب المنع اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين اعني بعينه وابتداء بخلاف
ما وجهه الفاضل المحشي رحمه فانه لا يدفع استدراك قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى وش
لانا نقول هذا موقوف فانه اي خروج الامور المذكورة بقيد الابتداء موقوف الخ
وفيه ايماء الى بطلان التقرير المذكور لانه لا بد من اعتبار الاولية في معنى الابتداء وقد يقال
لكن هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فالاحضار
بالرحمن احضار باسم مختص وليس بنفس لفظ لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال
ووجه توقف خروج الامور المذكورة على التقرير ابتداء بما ذكره انه لو فسر باول مرة
كما ذكره الشارح لم يخرج بما حققته في الاعتذار السابق وش وبعد اللتيا والتي الخ

اللتيا

اللتيا تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقي على
فتحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف في آخره كما فعلوا ذلك في نظايره
من اللذيا وذيا وذياك والمعنى بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شانهما كيت وكيت
حذف الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي كني بهما عنه وفي ذلك
من تفخيم امره ما لا يخفى وش وما سواه انما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان قلت تعريف
مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شيء بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله
ههنا وما سواه انما وضع الخ يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلاماه قلت المراد من التعريف
ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له كليا او جزئيا وما ذكره ههنا وما سواه
انما وضع لمفهوم كلي ليستعمل الخ بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبني على مذهب مرجوح
والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل المفهوم الكلي
مرآة لملاحظتها عند الوضع فليفهم وش ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه الخ
وذلك لان قيد ابتداء على ما ذكره هذا القائل يخرج ساير المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص
فايدة سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره الشارح فالاسم المختص وان كان محتاجا لما لكن يكون
لكل من القيدين السابقين بعد تحقيق المقام مقابل يستدل اليه اخراجه لتقدمه في الذكر على ان
الاحضار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقدم العلم به
ولئن اغمض عن ذلك فالاحضار اول زمان الذكر محقق في ضميري المتكلم والمخاطب
اذ لا يفهم منهما فيه الا المتعين فليتامل وش نحو قل هو الله احد يحتمل ان يكون هو
مبتدأ والله خبره واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة
من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون خبرا

الخطة بالضم الامر والقصة
محمد محمد

لك بى التعريف ان بى

ث ن

مبتداء والجملة خبره وتعتبر الاصلية بحسب الوصف بمعنى انه اصل في وصفه مثل الوجوب والحقاق
العبادة ونظاير هما او بحسب الذات اي لا تركيب فيهما اصلا وعلى الوجهين نظهر فائدة حمل الاحد
عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد قوله فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها
حرف التعريف قيل عليه لما كان الاصل هو الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن
الهمزة المحذوفة لاجتماعهما في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض عنه
ان حرف التعريف في الاله من قوله اصله الاله من الحكاية لا من المحكي ومراده ان الله اصله
اله منكرا كما ذكر في تفسير القاضي وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبتداء افادة للحصر كما في زيد
الامير اشارة اي عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه
تستر واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثرة دوران الاله
في الكلام واستعمال الاله في المعبود واطلاقه على الله ارجح جانب الاشتقاق من اله ولعلم ان
حرف التعريف من المحكي فتقول المضاف محذوف اي عوضت منها لا زمية اذ لا يقال لاه كما صرح
به القطب في شرح الكشاف الا على سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وفي هذا الوجه يتعين كون حرف التعريف
حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف
على وجود اللام المتوقف على حذف الهمزة لان العوض لا يؤتى الا بعد المعوض عنه فلو كان
حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور قوله ثم جعل علما اي بعد حذف الهمزة وا
قبله فقيل الاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم بالغلبة
لكن اريد تاكيد الاختصاص بالتعيين فحذفت الهمزة فصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود
بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها علم للذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره
اطلاق النجم على الثريا فتكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فتكون الغلبة

تقديرية

الغلبة قسمان تحقيقية وتقديرية فالتحقيقية عبارة عن ان يستعمل اللفظ اولا في معنى ثم نقلت الى اخر والتقديرية عبارة عن ان لا يستعمل
من ابتداء وضعه في غيره كالمعنى لكن يكون مقتضى القياس ان يستعمل فيه الاول كالصعق وهو صفة مشبهة لمن اصابته الصاعقة ثم
غلب على خويلد بن نفيل ... الثريا ولفظة الاعلى القول بانها صفة في الاصل لانه الاله بحذف الهمزة والتعويض فمقتضى
القياس صحة اطلاقه على كل معبود ذي حق مطلقا كالاله الا انه لم يطلق الا على الواجب ... تقدير ... الاعلام الخاصة بالنظر الى
الاستعمال ومن الاعلام الغالبة بالنظر الى الاستدلال كذا في شرح الكشاف للشارح المحقق ... منه

تقديرية قوله لما افاد التوحيد اي بحسب دلالة اللفظ قوله فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود
بالحق اي بقرينة المقام فان المراد والجلال انما هو في المعبود بحق وهو المقصود حصر الوجود
فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في شرح المفتاح من ان الاله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا
والاله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع قوله
في الوجود او موجود اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا الله
خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي
يفيده الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدر الخبر في الامكان او يمكن مع
ان فيه ردا لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية
لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجوب بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد هو
اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن الغير واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود فان
قلت فالكلام لا ينفي الامكان عن غيره تعالى قلت ذلك النفي مستدل عليه بدلايل اخر وليس بمقصود
بالبيان ههنا على ان المتمردين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود قوله كما في
الالقاب الصالحة لمدح او ذم توصيف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح
لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا واما الكنية فهو علم صدر باب او ام وما سواهما
من الاعلام يسمى اسما والفرق بين اللقب والكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم
كابي الفضل وابي جهل لا يضر قوله وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب عبر الاسلوب لان
العلم ههنا مضاف اليه في اللفظ والتمثيل بمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ يدي مقحم فالعلم
مسند اليه في الحقيقة وتنكير جهنمي في يدي جهنمي للتهويل كانه قيل اي جهنمي قوله انتقال
من الملزوم الى اللازم الخ لكن المنتقل عنه معنى مجازي للفظ وليس معنى ابي لهب

بحسب الوضع ملابسة بل والمراد في فن البيان ان الكناية قد تكون مبنية على المجاز وبالعكس
قوله انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي قال الشارح رحمه الله
في شرح المفتاح في قوله تعالى تبت يدا ابي لهب لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بابي لهب
لكن لينتقل منه الى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمي هذه عبارته في ذلك الشرح وظاهره
لا يناسب قوله هاهنا وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثاني فان اللزوم على ما ذكره
هناك بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط الوضع الاول فينبغي ان يحمل قوله هاهنا انما هو بحسب الوضع
الاول على الحصر الاضافي ليلائم كلامه اي ليس اللزوم بحسب الوضع العلمي فقط بل يجب ان يلاحظ
الوضع الاضافي ثم هذا مبني على ما هو الظاهر من ان منشا الاشتهار ابي لهب بكونه جهنميا ما يفهم
من المعنى الاضافي اعني ملابسة اللهب الحقيقي واما اذا جوز الاشتهار المذكور مع قطع النظر
عن المعنى الاضافي كما في نظاير حاتم على ما قرره الفاضل المحشي فلا احتياج الى توسيط الوضع
الاضافي قوله ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل هاهنا في الشخص المسمى به لينتقل
به الى الجهنمي اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي على ما حققته مما ذكره في شرح المفتاح
فلا ينافي قوله سابقا الا ان هذا اللزوم الخ واعترض عليه بانهم شرطوا في الكناية ان يكون
المقصود هو المعنى الكنائي والمعنى الاصلي وسيلة اليه والتزام كون الشخص هاهنا وسيلة ووصف
كونه جهنميا هو المقصود الاصلي ومناط النفي والاثبات بعيد جدا واجيب بان توهم البعد
انما نشا من الغفلة عن وجه العدول عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فهم
الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب واطلاق الكناية عليه
على سبيل التشبيه او استعمال الكناية في مجرد معنى الخفاء فتامل بقي هاهنا بحث وهو ان قوله ويجب
ان يعلم الخ مناقض لما صرح به في البيان في اثناء تحقيق فوائد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة

من

من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له والجواب ان الشارح
ذكر في شرح المفتاح في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان ان لهم في تقرير الكناية طريقين احدهما
انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ
في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره
ذكره الشارح في البيان مبني على المذهب الاول بناء على ان المص مال اليه كما اشار اليه الشارح في
بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره من قوله وهاهنا بحث مبني على المذهب الثاني قوله او ابهام استلزامه
ذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ترك الابهام الى الاعلام ونحوه وعليه اطبق شراحه وفيه بحث
اذ في لفظ الابهام نكتة سرية مفقودة في لفظ الاعلام وهي الايماء الى ان التبرك والاستلذاذ ونحوهما
من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية له بحيث يكفي في اقتضاء الذكر ابهامها حتى يتعين الحكم
في الاعلام ونحوه بطريق الاولى ولو بدل لفظ الابهام بالاعلام لفات هذا الايهام قوله وغير ذلك
مما يناسب اعتباره مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه لا يتميز عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه
قوله لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة
المخاطب ولهذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه مخاطبكم قوله ثم الموصول وذو اللام سواء خلافا لابن كيسان
وابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما وللكوفيين فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام
قوله ولذا جعل الذي يوصف به هذا انما يدل على ان الموصول ليس اعرف من ذي اللام بناء على ما تقرر
من ان الموصوف لابد وان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها ولا يمنع اعرفية ذي اللام كما هو مذهب
ابن كيسان وابن السراج وكانه بنى الكلام على انتفاء اعرفية ذي اللام من الموصول ظ ولزوم القول
بما عنهما على العكس فالاستدلال بالاية ناظر اليه قوله وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا
للمبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه عنده [illegible]

المعرفة

في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بنقص الشيوع قوله لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه
اي لم يعتبر في اصل وضعه التخصص وان جاز ان يتخصص بحسب العارض كما في الصورة المذكورة
قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه
معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد ان يقال جاز ان
ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في المقتضي فلا يتوجه ان
ما ذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قلم
عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع افادة المقصود ارجح على ان اجراء
الموصول لا محالة انما يكون على قسم من اقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام
خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر قوله الذي كان معنا امس رجل عالم ينتقض
بمثل قولنا صاحبنا امس رجل عالم فلا بد من امر اخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر ان المقتضي انما هو
او مرجح ولا يكفي مجرد الملائمة والملابسة قوله الذين في ديار الشرق لا اعرفهم ولا نعرفهم هذا المثال
في علمهما معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما يعين نحنه الجزء
والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا اعرفهم قوله لقلة جدوي كم انما يعلل
عدم التعرض لما ذكر بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة لا ينافي منه الحكم على الموصول بشيء ولا كان
معلوم الثبوت لان المراد بالاحوال التي فرض انتفاء علم المتكلم بها ما في الخ مع اعتبارها في جانب
المسند اليه لتعينه عند افادة الحكم للمخاطب ومفهوم الخبر لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع ولا
فتدبر قوله او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول
سواء كان غاية يقصد حصولها او فائدة يترتب عليه كزيادة التقرير او لم يكن وههنا بحث وهو ان
مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يقتضي اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق اخر لا استهجان فيه فلا بد من انضمام الى الاستهجان يرجح اختيار الموصولية على ما سواها

اعبادا المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا يخاطب الروم وهم نصارى يتدينون بدين عيسى بعد ان عبدوه
ويقولون ثالث ثلثة وذلك حين خرج الروم الى بلاد المسلمين ليعبثوا فيها يقول يا من يعبد عيسى كيف تخافكم ونحن نعبد
خالق عيسى الذي هو معبودكم الا لا نخافكم ابدا تنوير ضوء سقط الزند

من الطرق نعم قد ذكر في شرح المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملاءمة والمناسبة فلا تزاحم في المقتضي
والمقتضي لكن لا يخفى ان المناسب ان لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان للمقتضي رجحان في الجملة كما ينبئ عنه
قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفى بالرجحان بالاضافة
فكلما كان المضاف اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واوفر قوله اي لتقرير الغرض كلا وجه لتقريره على القولين الاخرين
وان المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود
فحمل التقرير على تقريره اولى واورد حكاية شريح وهي ان رجلا اقر عند شريح بشيء ثم انكر فقال له شريح شهد
عليك ابن اخت خالتك آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد
الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فان جعلت الاية
مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام رصينا وان خصت بزيادة التقرير كما توهم
وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل اجنبي ان قلت ليس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الاية
مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المرأة في الحكم بالمراودة والاحتيال في طلب المواقعة قوله ولقد
نزرت مع الغواة الخ نزرت بالدلو اي ضربت بها الماء في البئر وحركتها ليمتلي والغواة جمع غاو
والاسامة اخراج الماشية الى المرعى واسرح المال السائم واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة الى
الموصوف وقيل سرح اللحظ يعني النظر السريع له ما وقع الفصل عليه من قولهم امر سرح اي سريع
كذا في الديوان وفي الصحاح ناقة سرح ومنسرحة اي سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة
ما يسيل من عصر العنب ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان
وفي الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت في تحصيل لذات هوى النفس
حتى بلغت اقصى ما يبلغ الانسان في شبابه فما جاءت ووقعت ان حاصل ما سعيت فيه انما وصلا الا زيادة وبالا

قوله ان الذين ترونهم الخ

او تنبيه المخاطب على خطأ سواكان خطاه او خطاء غيره فلذا انكره نحو قول عبدة طبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم
على صيغة المجهول من الاراءة اي تظنونهم لان مجهول هذا الباب من الروية يتعارف في الظن والمراد بالظن ما سوى اليقين كما قد يجي
بهذا المعنى فان ذلك حكم ظن الاخوة دون الجزم ولا ان الاخوة لا تكون الا مظنونة لان الناس اصناف مظنون الاخوة ومجزومها ومتيقنها
وصيغة المعروف تردها الرواية والدراية لانها بمعنى اليقين فلا يتصور فيها الخطاء اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي
ان تطرحوا على الارض والصرع الطرح في الارض والظاهر انه كناية عن ان تغلبوا وقال الشارح اي
ان تهلكوا او تصابوا بالحوادث من شدة الغيظ وحرارة العطش والصرع في اللغة الالقاء على الوجه لا الاهلاك فالهلاك فيما نحن فيه اما حقيقي
او عبارة عن هلاك الاموال او عوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اي تهلكوا
والى الثاني بقوله او تصابوا قوله وجوابه ان العرف والذوق وقد اجيب ايضا بان التنبيه على الخطاء الذي ذكره
هو انما يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطاء او يفهم في العرف خطاء المخاطب في هذا الظن من مثل هذا الكلام
وعلى كلا التقديرين لا خفاء في لزوم تحقق الايماء فيه وان كان مع ابتناء التنبيه المذكور مترافعا وانما
ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام في معنى الموصولية ومقتضياتها لا في معنى الكلام
الذي فيه الموصول قوله الى وجه بناء الخبر ظاهر وقوله فيما سيأتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من
العقاب ونظائره يدل على ان المراد ههنا الى وجه الخبر المبني وانما قدم البناء اشارة الى ان ايماء الموصول
الى الخبر من حيث ايراد المتكلم وبناؤه اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء قوله
كالارصاد في علم البديع وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله
وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون قوله الى التعريض بالتعظيم كما اعترض عليه الفاضل المحشي بان حصول
هذه المعاني من جعل الايماء ذريعة اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن
الموصول مع صلته والاول هو المستغنى عن اعتبار الايماء واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا
مثلا تعظيم شعيب على وجه التعريض يحصل من مجموع الكلام اعني من نسبة الخسران الى مكذبيه ولا حاجة
في ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل
بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايماء لم يكن لكونه يتوسل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا يخفى
ان الكلام في المعاني الموصولية لا في مجموع الكلام الذي يكون الموصول من جملته فاندفع الاعتراض
قوله فاشكل عليه الامر في عنوان الذي سمكه اجاب عنه الفاضل المحشي بان مراده من العلة علة
اسناد الخبر الى المبتداء وبناؤه عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه ان

اريد بالايماء

بالايماء الى علة بناء الخبر لا الايماء الى ذات العلة ففيه انه مما صرح بها فلا يحسن الايماء وان اريد
الايماء اليهما من جهة ان ترتب الحكم على المشتق وما في حكمه يفيد علية المأخذ ففيه ان ذكر الترتيب
انما يدل على علية المأخذ لثبوت الخبر لا لابتنائه واسناده على انه يفوت ح جعل الايماء ذريعة
الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه سواء اومي الى العلية
ام لا واما ثانيا فلان الظان الباعث في نفس الامر على ربط الخبر في قوله تعالى ان الذين يستكبرون
عن عبادتي الخ بيان سوء عاقبة المستكبرين وفي قول الشاعر ان الذي سمك السماء البيت
بيان رفعة شان الشاعر وهكذا في البواقي لانه ما لاحظ المتكلم استكبار الكفار بعث مجرد
ذلك على ربط بناء بيت الشرف له فان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المنصف فتأمل قوله ومن
الناس من اقتفى اراد به العلامة الترمذي وقد نبهناك في اوائل القسم الاسناد الى الحقيقة
والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب مجموع الجار والمجرور مبتداء وما بعده
خبره اي بعض الناس بعقوله الا بالعكس حتى يرد انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فائدة
ويمكن ان يجاب في هذا المحل بوجه اخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب واستعظام ان
يخص بعض من الناس باتباع غيره في مثل هذا الكلام فانه ينافي الانسانية بحيث كان
ينبغي ان لا يعد من اتصف به من جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع
المواضع كما لا يخفى على ان التوجيه الذي ذكره الشارح قوله وسوق الكلام ينادي على
فساد هذا الراي اذ ايثار لفظ هم واسم الاشارة القريبة في قوله بعد ثم ينوع على هذا بعد
الاشارة البعيدة في قوله او ان تومي بذلك الى جعل المسند اليه موصولا يكاد يصرح بالاشارة
الى الايماء قوله الى محسوس غير مشاهد فيه اشارة الى ان الترتيب تقديم المحسوس على
المشاهد وان تابع القوم في العكس حيث قال الى ما هو محسوس وقد يقال انه بتقديم المشاهد

والمصنف ترك ما لا بد منه وهو كون المقام صالحا لاسم الاشارة لما عرفت غير مرة ان مثله مما يعرف من علم آخر وهو المقام الذي يتأتى
للمتكلم ان يحضره في ذهن السامع بالاشارة الحسية المقرونة باشارة الجوارح وذلك بان يكون المسند اليه مبصرا له او يكون للمتكلم اشارة
حسية فاشارة اسم الاشارة في كلام كل سواء كان الى المبصر او غيره مجاز لتنزيله منزلة الاشارة بالجوارح وكذا استعماله في غير المبصر سواء كان مما يمكن
ان يدرك بالبصر او لا ولكن يكون مدركا بالحس او لا بل معدوما كالمعقول الصرف فغير المبصر من المبصرات يحتاج الى تنزيله منزلة المبصر والمحسوس الغير المبصر الى
تاويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل على انه يكفي وحده لاشتماله على بعض المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا للتوهم ان يراد بالمبصر ما هو المعلوم
والمعقول الى تاويله بالمحسوس يعنيا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا قوله واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار اليه واورد
عليه ان كل ما اشار اليه المص غرض مرجح لا موجب نعم قد اشار الشارح نفسه في آخر البحث حيث
قال ولانه لا يكون اي احضاره سوى الاشارة الى الغرض الموجب ويمكن ان يقال قصد اكمل التمييز
غرض موجب فتامل قوله من نسل شيبان شيبان بن ثعلبة شيبان بن ذهل قبيلتان
كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبان ثعلبة وشيبان بن ذهل
ابن ثعلبة وقد جوز ابن جني في التنبيه على مشكل الحماسة ان يكون وزن شيبان فعلان من شاب
يشيب وان يكون فيعلان من شاب يشوب فحذف الواو وبعد قلبها ياء كما في ميت وميت ثم قوله
من نسل شيبان اما خبر ثان او حال على سبيل التداخل والترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا
بفرد اي ممتاز منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضي ان يثبت للممدوح الفردية في
الجنس بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط كما لا يخفى الا ان يبنى الكلام
على ادعاء اشتهار ان نسل شيبان ممتاز عن سواهم بالمحاسن فيتقرر قوله ومما نجران
بالبادية يمكن ان يقال اعلم بقيد نجران مع ان الضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من
الشجر والغرو الضالة والسلمة ايماء الى ان المراد بالضال والسلم التي حكم على نسل شيبان
بانهم مقيمون بين افرادهما من ذينك النوعين يعني انهم كانوا كذلك في نفس الامر وهذا
كما نقول رايت رجلا اذا رايت زيدا قوله وعلم المعاني من حيث انه الحق ان القرب
والبعد والتوسط ان جعلت داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا البحث لغويا ذكر
توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها لقصد البلغاء
بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعاني قوله وعلم المعاني

س

من حيث انه الخ قيل هذا هو الحق واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان ذلك جار في الالفاظ كلها نحو ابه
الالتزام ولا ضير الا يرى انهم بحثوا عن علمية المسند اليه وتعريفه بعينها وتنكيره وجميع ذلك
يدل على معانيه بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيهما ما ذكره الشارح من الاعتبار حصل
امر زائد على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني فتامل قوله عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب
بل المناسب ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظة
مضمون الصلة بقرينة عدة الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه وانما يعبر
عن تلك الذوات بنفس الموصول لقبح ذكره بدون الصلة واما عدم جعل المشار اليه هو
المتقون فبناء على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستئناف
مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باولئك على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشاف ففي
التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر من غير تكلف لان الصفة
والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك لطيف لان المراد بالمشار اليه هو المعنى
الذي اشير اليه باسم الاشارة الى اللفظ كما ينبئ عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى
موضع الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدا في الواقع ذاتا فليتامل قوله او لنحو ذلك
مثل ان تقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسألة تجري فيها العقول هذه
المسألة محققة عندك تشير الى ان المسألة التي تجري فيها العقول كالمحسوس المشاهد عنده
ونحو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات
من الآيات والابيات امثلة لا شواهد حتى يرد باحتمال الغير وانه لا امتناع في جمع مثال
واحد بين كثير من اللطائف والاغراض فان مبنى ذلك الاقتضاء وكون التراكيب لما يذكر من
الاغراض

ويمكن جعل الذكر معهودا تحقيقيا بوجوه منها ما ذكره الشارح المحقق من ان قوله سبحانه رب اني نذرت لك ما في بطني محررا يفيد ... التحرير لا يكون الا للذكر وهو عنوان الذكر لخدمة بيت المقدس ومنها ان قوله اني نذرت لك ما في بطني محررا ... اى لو كان ذكرا ومنها ان قوله رب اني وضعتها انثى تحسر على فوت الذكر فيذكره اطول

في عامة المناسبات والامن اين للبشراة مقصود المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات
فليحافظ على من النكت فلها مواضع تقع قوله واحدا كان او اثنين الظاهر ان اراد فردا
واحدا او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة
فردا او فردين او اكثر ففيه مسامحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم
اليها من التشخص لا نفس الحصة المعروضة له الا ان يحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا من
قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض
فحمل لا تسامح في قوله واحدا كان الخ قوله كناية هذا من احد اقسام الكناية المصطلحة
وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص
بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التحرير من الصفات المختصة
بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للذكور يعني لما كان التحرير مختصا بالذكور على ان
مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر ملزومه وهو التحرير قوله او للاشارة الى نفس
الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانية اي مفهوم
هو مسمى الكلم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا
لم يوجد علم الجنس والا ففيه ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا الالة قوله
يعني يطلق المعرف باللام دفع لما يتبادر من ظاهر قول المص وقد يأتي لواحد الخ من ان المعرف
بلام الحقيقة في العهد الذهني مستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام
وارادة الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه والمحلى اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد وباء
والدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من
الاتخاذ بالمعجمتين والمعنى صحيح ويبقى ههنا بحث وهو ان مدلول الكلم لما كان هو الفرد المنتشر عند

الراسم الجيي

عند الشارح كما سيصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها فلم لا يجوز الاشارة ببعض
الكلمة الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكره
من القرينة فتأمل قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار ان المراد
الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون متعددا وذلك لا المعين المتشخص قوله حتى تكلفوا ما تكلفوا
حيث قالوا الحصص الذهني معتبر في المعرف دون المنكر وقيل حيث اولوا بالمعارف ما وقع
صفة من الجمل قوله كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار
عهديته في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك
واما لارادة نفس الحقيقة قوله تعامل معاملة النكرة كثيرا واعلم ان المصادر التي ليس فيها
شائبة الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث
هي لا فرق بين معرفتها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر على
قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا
اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر
الا ان وروده في الاستعمال غير محقق بخلاف الاول فانه مشهور قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
آخره فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ثم حرف عطف اخطبها علامة التأنيث يختص بعطف الجمل
وقوله لا يعنيني لا يريد بل يريد غيري من عناه اى قصده واراده او لا يهمني الاشتغال به والالتفات
منه من عناني الامر اى اهمني وفائدة ثم في البيت بيان تفاضل الامرين اعني المرور والاعراض
كان الثاني اعظم من الاول تشبيها للتباعد ما بينهما في الفضل بتباعد ما بين الحادثين في
الوقت قوله لا توقيت فيه اى لا تعيين يقال وقت اذا حدد وعين فان تعيين
الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوم باعيانهم فحمل توصيفه

بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهار المنع عليه بمغايرته للمغضوب عليهم فيتعرف ح كما في قولك عليك بالحركة غير السكون فيما هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه لتوقيت ام لا **قوله** قلت بل حقيقة حقيقة خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على مقدر اي ليس هو مجاز كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغايرهما فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان المستعمل فيه هو الماهية لا بشرط شيء والفرد المنتشر انما يعلم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فله عهدية بهذا الاعتبار فسمي معهودا ذهنيا هذا **قوله** ومثله كل مضافا اي نكرة مضافا حال من كل لانه فاعل في المعنى اي يماثله كل هذا على مذهب الجمهور واما من جوز الحال من خبر المبتداء فالامر ظاهر وفائدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا الافراد كما سياتي **قوله** وجوابه ان الامر الى آخره كان الاظهر ان يقال في جواب السكاكي انه اراد بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشار اليه هو الحقيقة وفي الآخر الحصة وان اراد عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاء التالي ممنوع كيف لا امتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الى ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن الترديد اعتمادا على ظهوره انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم بطلان التالي على الشق الثاني ظاهرا مستغنيا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بشيء فتامل **قوله** وهذا المعنى غير معتبر الى آخره اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق

بين

بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبار العدم وانما المنافاة بين اعتبار الحضور وعدم اعتباره لا غير **قوله** واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر تفيد الحصر وحقق هناك ان مبناه كون المصدر المضاف من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك يتبين وجه الاعتراض الآتي نعم عبارة المفتاح مشعرة بجزئية الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هناك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال **قوله** بدليل صحة لا رجال في الدار الى آخره اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المثنى عنه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل فقد صغت قلوبكما بخلاف العكس **قوله** يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا الى آخره ولا لقيتم ما بقيتم ضرا المغنى المنزل وقيتم على صيغة المجهول اي حفظتم والمعنى يا اهل هذا المنزل وقاكم الله تعالى من جميع الشرور وعموم الشر بناء على تاويل وقيتم بالنفي اي لا اصابكم والقرينة المشعرة بذلك اعادة النفي في قوله ولا لقيتم **قوله** او معتدله نحو لا رجل في الدار اشارة الى ما ذكره النحاة في توجيه بناء اسم لا هذه اذا كان مفردا من انه متضمن للحرف اعني من وبهذا ظهر ان المتبادر بل ليس بنص في الاستغراق كما نقله من الكشاف وان تقييد لا بالتي لنفي الجنس في قوله وانما اورد البيان الى آخره للاحتراز عنها **قوله** ولقائل ان يقول لو سلم الى آخره قد تحققت ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله لو سلم اشارة الى منع كليته فكفانا الفاضل المحشي رحمه مؤنة تقريره وقد يقرر المنع المشار اليه بوجه آخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد والا لكان لا رجل ولا رجال نفي العام

وان اريد ان نفي رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو
لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا
المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع
بادر الى التسليم ولم يصرح بالنفي قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم الى قوله مع امتناع قولك
جاءني كل جماعة فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له علي عشرة الا واحدا وقولهم
ضربت زيدا الا راسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون
المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل صحة استثناء الواحد عن الجمع
المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور مع
وانه فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين الذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان
المستثنى ليس من افراد المستثنى منه في شيء منهما وغاية ما يقال وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى
اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزءا وفي الثاني
بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له علي عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا على الاستثناء
المتصل وقولك جاءني جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزئي
الجماعة جماعة فليتامل قوله قلنا لو سلم الخ اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الاستيعاب
للمجموع حتى ان معنى جاءني الرجال جاءني كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى
يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلثة مثلا جماعة فتندرج فيه بنفسها وجزء
من الاربعة والخمسة وما فوقها فتندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة
فيكون معتبرا في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد منها ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك ترى
الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره

الفاضل

الفاضل المحشي وفيه بحث لان مثل هذا واقع في التنزيل نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القي فيها
فوج وكلما دخلت امة لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد
بلزوم التكرار في مفهوم المستغرق لزومه في المعنى الحاصل في ذهن الحاكم على معنى انه يلزم ان يلاحظ
الحاكم ثبوت الحكم للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فممنوع وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر
للثلاثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فممنوع ايضا وان اراد ان لنا ان نعتبر
دخول الثلثة في الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون باعثا للعدول عما هو ظاهر حال في الاستغراق
على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط عدم تداخل الجماعات واجزائها لئلا يلزم التكرار
الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة جماعة لما صح ان يقال جاء الرجال
عند فرض انحصار الافراد في الثلثة قلت لو سلم تاتي حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة
لكان ما ذكره مناقشة في العبارة تندفع بان يقال المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما
صرحوا بمثله في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز كونها بسيطة وبهذا
القدر لا يعدل عن الظاهر قوله فيصح جاءني جمع من الرجال بنصب جميع على انه غاية لدخول
كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد قوله فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح الخ قد يجاب
بان مراده انه لم يقل ومن العظام كيلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز
على نمط فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور وتوسع شايع والاظهر في الجواب
ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل في الكلام من حيث هو كل ومن المجموع
عبارة عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل ومن العظام لم يتحقق
شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله لطلب شمول الوهن
الا الشمول القطعي قوله غير مناسب للمقام لان السامع هو الله تعالى قوله انه جمع

ليتناول كل محل اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التناول موجود في المفرد
المستغرق ايضا اجيب بان المراد ليتناول تناولا ظاهرا لما في صيغة الجمع من الاشارة الى
العموم **قوله** لا محل من خلقه اى من اجناس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا
المعنى انما استفيد من خصوص الموضع لا لان العالم اطلق على فرد بل لان عدم النظم للجنس يستلزم
عدم النظم لشئ من آحاده **قوله** وبالجملة فالقول بان الجمع الخ قيل عليه ان اراد ان كل جمع
كذلك فهو كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في الجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته لكل من آحاد
مفردها وان اراد الجزئية فهو لكنها غير مدعى صاحب المفتاح فانه لا يدعي الا الجزئية والجواب انا نختار
الثاني ونقول ليس الكلام ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضي
الاستيعاب للجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين **قوله** نعم فرق بين المفرد الخ يخرج
ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذى ابداه
في جانب القلة ليس بينهما فان اللام في الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد
من المفرد المستغرق فكان التقريب بمجرد اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق والعهد فتامل
قوله مجردا عن الدلالة الخ اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع
اذ قيل بوضعه للفرد المنتشر فانتقال الذهن من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة
الى العالم بالوضع فما معنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم
اعتبار دلالته على معنى الوحدة ولا خفاء في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين
في الارادة بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن
الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها
قوله للمحافظة على التشاكل اللفظي المراد من التشاكل اللفظي الواجب محافظته في الصور
المذكورة

المذكورة دلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم والرهط
بالجمع الصيغي **قوله** ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اى لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد
لا بمجموع الافراد ثم الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر الى ملاحظة ما يستفاد من اللفظ واما بالنظر
الى تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى المعنى كما في الاخبار
مثل قوله تعالى وكل في فلك يسبحون اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل **قوله** وان حكاه
الاخفش الدينار الصفر الدينار اصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج
اصله الدباج ولذا يجمع على دبابيج وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرفي
التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء ممتد وبهذا ظهر ان الشين في قول عمر بن
عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشف فطول الباء واظهر السين وجمع دور الميم جمع سنة
السين بناء على القاعدة المذكورة ولما لم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وانت
خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق **قوله** فلان الثوب
مولف الخ الاسمار جمع سمل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في
الدينار الصفر والدرهم البيض ايضا فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء وجوانب كل منها اصفر
قوله لانها اخصر طريق اما بان لا يكون السامع عارفا باسمه العلم او يكون طريق الاضافة
اخصر بالنسبة اليه ايضا فان هواى اخصر من عبد الله ونحوه مثلا **قوله** نحو قول جعفر بن
علبة الحارثي الخ هو من شعراء الحماسة قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم
وقوله هوتي بتثليث ياآت لان اصله هوى فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة
اضيف الى ياء المتكلم والركب جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمني حذفت احدى
اليائين وعوض عنها الالف المتوسط وقد يبقى الهوى على معناه الحقيقي ولا يأول بالمهوي

حل الدينار والديباج

ويراد ان العرض بار بالعرض حيث يجلي القايم مبوبه وهو القلب سر متعلقه وهو الجبينة فكانه
قال روحي مع الركب اليمانين ذاهب وجسمي بمكة موثق وبعد البيت المذكور هكذا عجبت
لمسراها واني تخلصت • الي وباب السجن دوني مغلق • المت فحيت ثم قامت فودعت •
فلما تولت كادت النفس تزهق • فلا تحسبي اني تخشعت بعدكم • لشيء ولا اني من الموت
افرق • ولا ان نفسي يزدهيها وعيدكم • ولا انني بالمشي في القيد اخرق • ولكن عرتني من هواك
صبابة • كما كنت القي منك اذ انا مطلق قوله لشان المضاف او المضاف اليه او المضاف قدم المضاف اليه على المضاف
لكونه معتمدا في الاعتبار وان كان متاخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التعميم قد يوجد بغير هذه الاضافة
كعبدكا الذي هو عبد السلطان عندي وكذا في نظيره فالوجه ان لا يرجح الاضافة الا بانضمام الا
ختصاص اليه وانما اختار المص جانب التحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع ما سبق يشعر بمثال تحقير
المضاف اليه وغيرهما ولذا اطلق التحقير ولم يقيده بشيء منهما فتامل قوله ومنه قوله تعالى لا تضار ان
كان في الاصل تضارر على البناء للفاعل بمعنى تضر والباء من صلته اي لا يضر الوالدان بالولد
بان يفرطا في تعهده او يقصرا فيما ينبغي له وجه قوله فانه لما نهيت المراة الظاهر وان كان
الباء للسببية او يكون تضار على البناء للمفعول اي لا تضار زوجة زوجها بسبب ولدها بان تطلب
عما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يضار زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعها
شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبه اتضح المعنى على كون البناء للمفعول فوجهه
ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد قوله غوان
دعوكم الذي ارسل اليكم لمجنون للاستهزاء يحصل من الاضافة لعدم قول القائل بالكلام المذكور
برسالته وجملة الموصول مع صلته مؤكدة لما لا يخفى قوله نحو كوكب الخرقاء تلميح المفعول
الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة • سهيل اذاعت غزلها في القرايب • الخرقاء المراة التي

في عقلها

في عقلها خفة وبها حماقة وكانت هذه الخرقاء امراة تضيع اوقاتها في طول الصيف فاذا طلع
سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت بمجيء الشتاء وفرقت
قطنها الذي يصير غزلا فيما يؤل اليه في قرابتها استعدادا له لسحرة بالضم السحر سهيل رفع على انه
بدل من كوكب او عطف بيان واذاعت بمعنى فرقت قوله او لانه لا طريق الى احضاره
سوى الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواه ولا نم
ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن فاندفع الاعتراض الذي
اورده المؤذني في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي رحمه وانت خبير باب البحث
في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية
مما لا يكاد يصح قوله وليس له عن طالب العرف حاجب يمكن ابقاء عن على معناه الظ فالمضاف
محذوف اي عن احسان طالب العرف اذ لا معنى للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى
في اي في شان طالب العرف كما في قوله وارس شاة الحي حيث لقيتهم لا اكف عن حمل الرباعة
وابنا بن ليل بقوله تعالى ولا تنيا في ذكري كما قيل ثم وجه حمل التنكير في البيت على التحقير سلوك طريقة البرهان
في اداء بعض المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض
تلامذة الشارح من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه الصريح انتفاء الحاجب مطلقا
عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة في سياق النفي قوله او التعليل نحو قوله تعالى ورضوان
من الله اكبر قيل الاولى التنكير في رضوان للتعظيم وهو مبتدأ واكبر نعت له والخبر محذوف اي لهم
رضوان الخ والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الاية وذلك لان فيه
دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام تعداد النعم
وبيان عظم نعيم الجنة وجودة اماكنها فترجيح شيء من الاشياء عليها بطريق الفصل لا يناسب المقام

وان كان رضوان قليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما المستفاد من الوصف فهو
بطريق التبعية فليتامل قوله ويجي للتحقير والتقليل اي التنكير مطلقا فصح التمثيل بقوله اعطاني
شيئا مع ان المنكر ليس مسندا اليه قوله لعدم علم المتكلم جهة من جهات التعريف عدم علم المخاطب
بجهة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها في كونه جهة للتنكير فتخصيص المتكلم ليس لكبير فائدة قوله
احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين المدوح هذا التصريح مما يوجب صولة الاضافة
يوجد غيرها من طرق التعريف اذ منشاؤه تعيين اليمين التي نسب اليها السامة من المهند
اي السيف المنسوب الى الهند وقوله لم يقل يمينه ذكر لاحد اقسام المعرف بطريق التمثيل فلا يرد
ان الكلام في وجود المانع عن مطلق التعريف وما ذكر انما يدل على وجود المانع من التعريف
بالاضافة قوله من بناء المرة ونفس الكلمة اي من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام الآخر
فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا ينافي التعظيم لجواز اتصاف الواحد بالعظمة فكيف
يدل على التحقير وتلخيصه ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه
ايضا على ان مجرد الاحتمال واقتضاء المقام كاف في الحمل قوله وجوابه انه ان اراد ان لبناء
المرة الخ اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا لم يمكن حمله على التعظيم في موضع ما بل قد
افادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا اوفى المقام حقه بسبب الكلمة او الصيغة او بسببهما معا
انتفى الشرط فينتفي المشروط وجوابه ان المقام يلائم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فايفاء حقه انما يحصل
بحمل التنكير ايضا على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طرفه فليتامل
قوله اي كل فرد من افراد الدواب الا قيل آدم وحوا وعيسى عم وكذا الغراب والفار
والعقرب والقنفس على ما هو جوابه في حكم المستثنى سكت عن الاستثناء لشهرة امرهم وقيل
المراد بالدابة معناها العرفي والحصر في هذا من بعض الآية راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على انه

الاحتمال

الاحتمال وقيل مبني الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل اذ التقدير كل دابة خلقها الله تعالى من ماء
فيه ان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد في المسند اليه نفسه
وفي هذا التقدير انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد والتلازم
بين المضاف والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف قوله بل قصد صاحب المفتاح الخ مبني على ما ذهب
اليه المص من توجيه كلام السكاكي واتباعه والا فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصي
لا يلائم التقسيم بقوله فمنهم من يمشي على بطنه الخ وان عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية
ومما ينبغي ان يتنبه له ان مبنى اعتبار الافراد او النوعية في الطرفين هو الملائمة بينهما والا
يجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الماء يعني ان كل فرد من افراد الدواب
مخلوق من نوع من الماء اي مختص بنوع وكذا العكس قوله يحتمل من حيث توهم المخاطب الخ
فيه ان الاستثناء يقتضي الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم قوله
وللتقليل قوله فيه ما يخيل الخ لا يخفى ان في حمل تنوين لخيل على التقليل من جار بالشجاعة وهو
امدح للملوك من المدح ببسطة الملك وكثرة الجنود المستفادة من حمله على التكثير الذي
ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين لجلود على التقليل فهو امدح من حمله
على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم قوله ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس
حمامها هذا عجز بيت للبيد صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اي انني تراك امكنة وقوله او يرتبط
مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات
الخ كون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واجاز
الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعيته للمسند اليه المنكر والمسئلة مبسوطة في مغني
اللبيب وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم

بربان ع الى جوال الفخ سار البلاد اترك الامكنة اذا لم ارضها او لم يقدر ما صوت فيها يعني الى ان يجهد في ارتحاله ان يموت العراقي ع

المبادر من المعنى هو المطابقي لكن لا ينبغي ان يحمل عليه لان الوصف الكاشف ربما يكشف عن معنى مجازي مراد فالمراد بالمعنى المفصل لكن اعم من المفصل لذاته اذ ربما يحتاج للفظ الكناية الى كشف ليستقل منه الى المفصل لذاته ولا يجب في الكشف ان يبلغ الغاية في كون مظهرا للكنه او مميزا له عن جميع ما عداه بل ربما يكون الكشف بوجه اعم وقول صاحب المفتاح كشفه كشفا كانك حددته انما هو تحقيق المثال لا وضع الضابطة انتهى

والرحم على ما اعتبره المص والتأكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفية بشرط ان يكون محدودا الكثرة وقوعه واعتباراته قيل عليه العطف بالحرف اكثر واعتباراته اوفر فلا ينتهض ما ذكر سببا لتقديم ذكر الوصف على ما ذكر قوله يناسب قوله واما بيانه فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدري واما التابع المخصوص فالشايع فيه عطف البيان لا غير

قوله كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح في شرح المفتاح المراد بالطول اذن الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريفي الطول والعرض يستدعي ان لا يكون للجسم الذي تساوت امتداداته الثلث جسما فتأمل قال الفاضل المحشي رحمه هذا المثال على راي المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حد للجسم اي تعريفه على رايهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى الفراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم اذا احتوى التعريف بالاعم او يراد بالطول وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية ويخص الجزء بل يعم ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليمي عند من يثبته وبهذا ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكماء قطعا واما على مذهب المعتزلة فتمشيه ايضا غير ظاهر لانهم قائلون بالجوهر الفرد وتحيزه وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال المشار اليه هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم قوله لا لمعنى الذي يظن بكل الظن كان قد راى وقد سمعا قيل مفعولا الظن محذوفان اي يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بكل لبيان موضع وكان قد راى وقد سمعا حال من فاعل يظن اي يظن مشبها بالرائي والسامع وهو اولى من جعله حالا من الظن اي يظن الظن مشبها

بالمرئي

بالمرئي والمسموع كما لا يخفى قوله اودى فلا ينفع الاشاحة اودى اي هلك والاشاحة الحذر من امر كاين لا محالة قوله وعند النحاة جميع ذلك من نعت النحو اذ النظر في علم النحو ونحكم فيه قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحشي رحمه منشاء احتمال النكرات هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فانما نشاء من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظر لان الكثرة في الاعلام الجنسية والمعرفات بلام الجنس بل ساير المعرفات عند القصد الى الجنس انما ينشاء عن المعنى كما صور في النكرات واعلم ان الفاضل المحشي رحمه حقق في اثناء البحث معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واخواته الثلث ولا اخفاء في شئ من الاقسام التي ذكرها الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة فيما اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له بهذا الوضع فكون الوضع والموضوع له عامين غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كلية باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل المحشي رحمه امر راجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع اذا كان عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر آلة لملاحظة شئ آخر اولم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه فليفهم قوله لئلا يصير الوصف مخصصا فقيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر انه لا مانع في امثال هذه الاعتبارات بل اراد انه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح ان المراد المعاني المذكورة قوله لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد

والعكس لا يلتبس عليك الوصف للبيان بالبيان كما لا يلتبس الوصف للتاكيد بالتاكيد فان البيان لا يتضاح نفس المتبوع والكشف لبيان معنى فيه هو مناط القصد اليه ولا تظن انه التبس على السكاكي ذلك اذ جعل حسنا دردنه البيان فانه ذكره نظير البيان لا مثالا له وانه الكتاب بغير نظير لقد تفطن له كل المص فذكره في الايضاح هنا كذلم يرد ارادة في عطف البيان عليه وجوز صاحب المفتاح قوله كما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه الا امم امثالكم من هذا القبيل وقال ذكر الارض مع دابة اي الخ

فان قلت كيف قيل الا امم مع افراد الدابة والطاير قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طاير دالا على الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دوات ولا طير حمل قوله الا امم على المعنى فان قلت هلا قيل وما من دابة ولا طاير الا امم امثالكم وما معنى زيادة قوله في الارض ويطير بجناحيه قلت معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كشف في سورة الانعام

لم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس يحتمل ههنا اصلا لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقابل الاستغراق العرفي يؤيده ما ذكره الشارح في بحث عطف البيان من ان الوصفين في الاية ليدلا معا على ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الاية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد ينافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد ينافيه اذ الاستغراق المصطلح لا يتاتى الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق متحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الاحاد اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونه نصا في الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها بنفي الا وان اريد نفس الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن ههنا قيل باتحاد مؤدى كلامي الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والخلق لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فملخص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ناشية من اعتبار الجنسية وهي ناشية من اعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم الناشي من الجنسية سار في عموم الارض والخلق وبه ظهر وجه زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس تعسف فتامل **قوله** عسى صحة وقوع المفرد مقامها نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانه لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب اللفظ فتامل **قوله** قلنا مراده ان الصلة الخ ولكن ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول اي وان قيل لكم لن يقال في حقه والله ليبطئن **قوله**

كمان

كما ان الشرطية خبرية اراد بها جملة الجزاء فانها يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء **قوله** لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة الخ اعترض عليه القطب في شرح الكشاف بانه ينافي ما سبق ان سورة التحريم مدنية وما قال في ما سبق ان كل شيء نزل فيها يا ايها الناس مكي ويا ايها الذين امنوا مدني اجيب عن الاول بجواز كون تلك الاية من سورة التحريم مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على التغليب وعن الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابراهيم عن علقمة لانه مختاره فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الاول بتجويز نزولها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو مكي اي متعلق بمن في مكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين امنوا فهو مدني اي متعلق بالمؤمنين الكائنين بالمدينة سواء نزلت الاية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه **قوله** قلنا يمكن ان يقال الخ اعترض عليه الفاضل المحشي رحمه الله بانه يفوت غرض العلامة وفيه فضله واوجه عبارة الامرين عليه لكن قد يجاب عنه بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه تعريف النار في سورة البقرة مع انها نكرة في الاية الاخرى كانه قال انما لم ينكر ههنا مثل ما نكرت في التحريم لقصد الاشارة الى المعهود واما وجه التنكير في التحريم فلكان لم يقصد التهويل والحاصل ان مراد صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الايتين واما بيان وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد وح لا يتوجه اعتراض الفاضل المحشي رحمه على الشارح وانت خبير بان ظاهر عبارة الكشاف لا يساعده كما يشهد به الذوق السليم فتدبر **قوله** والمشركون لما سمعوا الاية الخ ان قلت الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا كون الاية من الله تعالى

ولذا لم يقووا على الاشتراك بعد نزول لما فكيف علموا ذلك بسبب سماع الآية الخ ان قلت ليس المراد
انهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك
الصفة اي الموصوف المذكور وموصوفيته بها سواء طابق الواقع ام لا قوله ولم يتبين
ان اي موضع الخ قد يجاب بان مراد العلامة من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول
بواسطة فانه مجاز شايع لا يحتاج الى نقل وسماع في احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره
استعمال السكاكي نفسه في اول الفن الثالث البرهان بمعنى ما برهن عليه والنضال بمعنى ما يناضل
عليه فليفهم قوله بل في آخر بحث تاخير المسند المبتدا ومنه ان تحقيق تقوى الحكم
مذكور في آخر بحث الحالة المقتضية لتاخير المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في
المفتاح بل هو مذكور في اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند فالمراد ببحث تاخير المسند
المعنى اللغوي اي البحث المتعلق بتاخير الفعل في نحو قولهم انا سعيت في حاجتك
قوله والاظهر ان قول السكاكي الخ قيل قوله كما يطلعك ليس متعلقا
بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير كما توهمه العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان
اعتراض كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان تقتضي تاكيد المسند اليه
كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سعيت انا في حاجتك لقصد تدبر
دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان قوله وبهذا يظهر ان ما يقال من ان
معنى كلامه اي كلام المص كما يدل عليه كلامه في المختصر لا كلام السكاكي قوله
او دفع توهم التجوز الخ فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير
يدل على ان لا تقرير في هذه الصورة مع ان التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة
او الشمول قلت التقرير وان كان لازما في التاكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير

مغارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير فللقصد الى مجرد التقرير
كما يسبق من الشارح اشارة اليه فلا اشكال قوله ولا يرفع هذا التوهم الخ
اشارة الى التوهم المخصوص السابق وهو توهم السهو في الاصل فان توهم السهو
في الوصف مثل الاثنينية في الرجلان والعينية في زيد يندفع به كما اشار اليه في الشرح
قوله وههنا بحث الخ اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم
يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المص منهم وليس بشيء لان الحقيقة بهذا
المعنى لا يقابل المجاز المطلق كما ذكر في التلويح واما ما اشار اليه الشريف من حمل
التجوز المذكور على التجوز العقلي فبعيد ايضا لان الغرض لرفع المجاز العقلي مع
بعض المجازي اللغوي وعدم الغرض للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد
جدا ثم ان الحصر المستفاد من قوله لان كلهم انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع
الخ محل جواز ان يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره
في جاء في الرجلان كلاهما نعم بين الموضعين فرق بان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره لكن هذا الفرق انما يفيد
تعين دفع السهو في كلاهما لا تعين دفع المجاز في كلهم وقد اشار الفاضل المحشي رحمه
الله الى المنع المذكور بقوله يمكن ان يقال فعلى هذا الخ فلا تغفل قوله
لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر
فجعلن مدفع عاقلين امامنا وجعلن امعز رامتين شمالا حيث اطلق
عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامت وجعل الفراء قوله تعالى ولمن
خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله عم اذا سافرتما واذنتما فاقيما

باسم المراد به ما يقابل الفعل والحرف مختص به في التركيب وان لا اختصاص له بالنواده وذلك الاسم اما عطف البيان فانه وقت ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلذا ذكر لايضاح المتبوع واما المتبوع فانه بعد تعقيبه بعطف البيان مختص بالمسند اليه فذكر عطف البيان لا يصلح المسند اليه باسم مختص به هو المتبوع الحاصل اختصاصه بذكر عطف البيان فاحسن التامل لعلك تصير من اهل التعقل لا النقص طوتك ودون التحمل فلا بد ان عطف البيان لا يلزم ان يكون مختصا بالمتبوع الا ترى انهم ذكروا ان الطير في قوله والمؤمن العائذات

اكبر كما فان مجزيو مكما للواحد لان احد التشخيص اذا كان اماما فالماموم واحد وقد بستان له بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر المالح وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب لاثنين كما ذكر في التفاسير ويجي منا تحقيقهما وقد يراد من الاثنينية مجرد التعدد والتكرار وان كان فوق الاثنين كما صح جوابه في قوله تعالى فارجع البصر كرتين فاغاير فع ذلك تاكيد المسند فيه بحث اذ الجوز مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا المسند كما اشار اليه الفاضل المحشي رحمه الله فاطلب المستفاد من قوله فاغاير فع مو وفايدته وان كان البيان حاصلا بدونه الخ قال الفاضل المحشي رحمه الله وذلك لان عاد اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك تحقق حتى يحتاج في دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام عاد كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخيرة فارم في قوله تعالى بعاد ارم عطف بيان لعاد وايذان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى كون عاد اسم علم لهم مخصوصا بهم تعسف وان محمل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق الاية حيث قال عز من قائل والى عاد اخاهم هودا الاية فما وجه ما ذكره الشريف رحمه الله قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفايدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفايدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى القديمة

هي

الطير يسجحا ركبان مكة بين الغيل والسند عطف بيان مع ان الطير لا يختص بالعائذات وان الاحسن ان يحمل موصوف احرى على الصفة نحو جاء العالم الكامل زيد ويحتمل ان يكون عطف بيان كما يحتمل ان يكون بدلا وعلى التقدير يشتمل بكونه علما على هذه الصفة بحيث يتعين له الصفة اما الجملة تفسيرا وايضاحا لها لانه الصفة كما ذكروا ان التعيين عن ذاته بهذه الصفة حتى كانه في فهمها بحيث يكون الكشف عنه ذكر الصفة كما يكون ان يقال انما النزاع في ان الاسم جعله بدلا او عطف بيان اكثر

هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل من السياق لم يكن للجواب الثاني جوابا لان مبنى الثاني السائل حصول البيان من السياق فلا يضره اشتراك لفظ عاد في نفسه ولهذا ابنى السؤال على اختصاص لفظ عاد والجواب الاول على التنزل فتامل بقي في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في سورة الفجر مخالف لما ذكره في سورة هود وفي سورة والنجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة والنجم ان ارم هو عاد الاولى ومما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اختلاف الرواية مو ومما يدل على ان عطف البيان الخ ان اراد به الاعتراض على الملخص حيث توهم كلامه لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان قولهم عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة لما عسى يتوهم من ظاهر كلام المصنف فله وجه مو والمؤمن العايذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند والواو في والمؤمن للقسم والمؤمن من اسماء الله تعالى وهو ماخوذ من الامن والعايذات جمع العايذة من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العايذات منصوبة بانها مفعول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها والغيل والسند موضعان مو قلت ليس في كلام السكاكي الخ كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النحو بما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين مو

وان ... على الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم ... سورة

نجوابه بعد تسليم كون مراده الاختصاص على الاعم الاغلب



على الجنسية والعدد لخصوص ان فسر العدد بما يقع في العدد وعا باويه فالامر ظاهر
وان فسر بنصوص عمومي حاشية فالكلام مبني على التغليب اي الاسم الحامل لمعنى
الافراد عين دال على العدد بالمعنى المذكور قوله مثالا للوصف المؤكد
جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحيته له في المقام الصالح لا انه متعين
لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح رحمه الله في اله واحد قوله
لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ
الاثنين من الاله وفي الثاني اثبات الواحد منه كما مر وليس الاثنان والواحد
منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لاخللت
بذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لانا لا نسلم ان الشارة الى ان
المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بكلية على ما
يتبادر منها قال الفاضل الرضي رحمه الله عليه ولا كلام في ان المبدل ليس في حكم
الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل
قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا تبين بطلان ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور
في به ظنا منه ان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة بلا عائد على انه
لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود حتما فلا مانع
والعجب انه قال في المفصل وقولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان

ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان اهدار الاول
واطراحه واجب الا تراك تقول زيدا رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم
يسد كلامك قوله بل لا يبعد ان يقال انه بدل الكل من ابنا عيا انه لا يجب صحة قيام البدل
مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الاله فلو اعتبر
صحة قيامه مقامه لتم ادعاؤه بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع
اعتراض مولانا يوسف الاوبهي له بانه لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الاله لم يحصل
المقصود الذي هو النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وان قيد فليعتبر الجنة في قوله تعالى
وجعلوا لله الجن بعضا من الشركاء حتى يظهر له معنى فليتامل قوله نحو جاءني اخوك زيد في بدل
الكل والاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفية
لا ببدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا بالجر فان المتبادر
من الكل التبعض والتجزي وذلك ممتنع هاهنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن التادب وان حمل
الكل على معنى اخر قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام والاضافة
في بدل الغلط لادنى التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه
الغلط او لانه لتدارك الغلط وقد ناقشنا في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك
الغلط وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق كما في قولك جاءني زيد بل عمرو نعم لا يقع الغلط في كلام
الله تعالى لا لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى قوله
قلت قد اخذ هذا الخ يمكن ان يجاب عنه بان في البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم
ايضا لكونه في حكم تكرير العامل واما في التاكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففي
البدل زيادة تقرير ليس في التاكيد قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والا

الكلام الآن بل اراد بالفصاحة هاهنا البلاغة فان الغلط ... باب البلاغة ... اعتبار ... المطابقة ... الحال ... السعد ... العاصي ... رحمه

كما في المفتاح قال الفاضل المحشي له واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف
العبارة وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء في التمثيل ببدل الاشتمال
واردفه ببدل البعض واخر عنهما بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في
بدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه وا لتخصيص
في الاولين اظهر والمصنف لما اقتصر على التقرير ابتداء في التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل
البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذه الاحسنية انما يتم لو ذكر
الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذ لا ترجح للايضاح على التقرير ب
ان قوله مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل المتبوع في العلية لشهادة مع فلا
يعارض الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم قوله للجمع المطلق الغرض من هذا الوصف
سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا التقييد بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم الماهية من حيث
هي هي والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب من ان قول بعضهم معنى الواو
الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد قوله اى لثبوت الحكم
للتابع والمتبوع كذا هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة
مثل قام زيد وقعد عمرو فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن قال في
شرحه للمفتاح قد يفرق في علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى يشترك في افادة الجمع في ذات
مثل قام وقعد زيد او في حكم مثل جاء زيد وعمرو او في الوجود مثل جاء زيد وذهب عمرو وفيه
نظر لان المثال الاول اعني قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه من
عطف الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين مضمر فان قيل لعله جعله من
قبيل الاشتراك في الذات من جهة انه يلزم ان يحمل الكل زيد وشرعه من قبيل الاشتراك في الذات لا في الوجود وهو

وهو خلاف ما صرح به المحققون قوله من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية فيه اشعار بانه لو وجد
تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل المحشي له واشعر به كلام الشارح فيما
بعد من ان المعتبر في باب العطف هو التعدد والترتيب بحسب الوقوع في الازمنة اما على سبيل التعاقب
او التراخي يدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولكن ان يقول بعد تسليم ان ذكر
المعية ليس على سبيل الاستطراد والحكم بان المعتبر من التفصيل في باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع
في الازمنة على احد الوجهين بالنظر الى الواقع بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع
على المعية في الزمان المستلزمة لتعدد المسند لانهما لو وجدا لم يكن المفهوم منهما من التفصيل
المعتبر في شيء نعم قول الشريف المعتبر في باب العطف كذا منقوض بحتى فان المعنى المذكور غير
معتبر فيها اصلا على ما حققه الشارح فاما ان يقال قصد المحشي بيان الامتياز بحسب الخارج
ليفارق علمها بحسب الذهن الذي هو المعتبر في حتى او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في
زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن
الوضع يراعى في بعض موارده بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل قوله واحترز بقوله
مع اختصار كذا قال في شرحه للمفتاح وقد نبهت فيما مضى انه لو لم نقيد في الصورتين
يعني في تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه
وقد اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذلك الشرح من ان المناسبة هي المقتضي
في هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية والا ان ينحصر المقتضي
لها فيما يذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضي
قد يكون امرا آخر سوى ما ذكرا وان ذلك المقتضي قد يترتب على حالة اخرى قوله
واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو وبعده بيوم او سنة يريد ان فيه تفصيل المسند مع ان

ولم يقل التوهم لا يتقدم في التعبير تاملا

منشاء ليس العطف على المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم وروده بان يقال
فقد كم او العطف على المسند اليه ليكون منشاءً لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم
لتحقق ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف منشاء له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذكر
العطف لحصوله بدونه ولك ان تقول في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة
للعطف بغير الواو كما لا يخفى ما كان المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يذكر قيد الاختصار
لتوهم وروده بان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو كما
في فائدة الاختصار الاول ولو قال واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو وبعده بيوم او نحو
كما في المختصر لكان اظهر قوله لترتب اجزاء ما قبلها اذ معنا التعرض للاجزاء بطريق التفصيل
للطرف اذ المعتبر في حتى كما صرح به في مغني اللبيب وغيره ان يكون معطوفها بعضا من جميع ما قبلها
كقدم الحاج حتى المشاة او جزء منه من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كالجزء نحو اعجبتني الجارية
حتى حديثها وبالجملة ان يكون مبنى عما ذا التعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض ولو اشترط الجزء
بخصوصه لاحتيج الى تأويل المثال المذكور اعني مات كل اب لي حتى ادم بان المراد مات ابائي
حتى ادم قوله وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد
المراد من الدخول المذكور التأخر في الاعتبار والملاحظة لا انه وجد القيد اولا ودخل الاثبات
ثانيا حسب الحقيقة حتى يرد عدم تأتيه في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة اذ لا يجيء زيد يوم الجمعة
حتى يقال انه كان كذلك ثم جيء بجاءني قوله من غير تفصيل للمسند لا يقال اسماء الفاعل
مسندة الى الضماير المستترة العائدة الى الاسم الموصول ففيه تفصيل المسند لانا نقول معنى
تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند الواحد وترتب افراده لا الى تعدد ما صدق افراد
المسند قوله لانه في معنى الذي يأكل فيشرب فينام فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف

المسند

٢

المسند قوله ولو سلم فلا دلالة فيما ذكره قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها مسائل
بشهادة القيود والاحترازات فاللزوم في مثله واضح وقد اشار الشارح فيما نقلت عنه
في فائدة قيد الاختصار الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر منك واعترض ايضا
بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند يجب ان يكون
لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على المسند اليه وانه ليس لتفصيل
المسند وجب التزام انه لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه ههنا واحد لا يقبل التفصيل واجيب
بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل
التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر في مثله تامل قوله او انهما جاءاك جميعا فيكون
قصر افراد كما ان الاول قصر قلب ويكون عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى
يرد عن الخطاء فيه الى الصواب كما سيظهر ان شاء الله ثم انه جوز استعمال لا في قصر القلب والافراد
وفي دلايل الاعجاز انما تستعمل للقلب فقط قوله لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا
لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد قوله
لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح فان قلت لا مخالفة بين الكلامين
لان مراد النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء المجيء عنهما بعد نفيه عن زيد ومراد
المفتاح اعتقاد مجيء زيد دون عمرو حين الكلام والاعتقادان على الوجه المذكور يمكن
اجتماعهما قلت لما كان المفروض اعتقاد المخاطب المطابقة بين المتعاطفين بحيث
يتوهم من انتفاء المجيء عن احدهما انتفاؤه عن الاخر فاما ان يعتقد مجيئهما او عدم مجيئهما
فلا يتمشى التصوير المذكور كما لا يخفى قوله فلم يقل به احد اي لم يذهب اليه ذاهب لانه لم ينطق به
في الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم القول على ذكر للرفع استدراك الاثبات الذي بعد لكن كونه

لم يقل

معلوما للمخاطب وما ذكره الفاضل المحشي له من انه منقوض بقولنا جاءني زيد لا عمرو في قصر الافراد
من وقوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو
لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو وجه يكون جاءني زيد لغوا وامامحه ان يقال من اول الامر ما جاءني
عمرو فلا يغر لانه تعيين الطريق في تادية المعنى المراد لا التزام استدراك جزء من الكلام لصحة
الاكتفاء بجزئه الاخر ولعل المتكلم اغالم يختر تلك الطريقة لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفي او لتعين
من الاعتبارات المناسبة فان قلت المخاطب لما اعتقد نسبة الى المتعاطفين ونفي المتكلم الحكم
عن احدهما لفهم المخاطب عموم النفي فالايجاب لذي بعد لكن دفع ذلك التوهم وظهر له فايدة معتد بها
قلت غرضنا ان رد نفي القول بقصر الافراد نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة
اعتقد المخاطب المطابقة بين المتعاطفين ام لا قوله ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع في
حكم المسكوت عنه فيها هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع
متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما المعطوف بلا ولكن فلا بل كما توجه الرضي لان التابع والمتبوع
معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي قوله وفي كلام ابن الحاجب
قال بعض اصحاب الحواشي صرح بذلك في الامالي والله اعلم قوله واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال
وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يقال المراد
من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلا في المنفي على مذهب الجمهور صرف حكمه
من الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكوتا عنه قوله او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او
في ضلال مبين المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وموضع الاية ان لا يصرح بنسبة
الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد فيه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم
وموعظتهم المذكور في مغني اللبيب ان ان هذا ليس فيه او الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر وهنا بحث

وهو

وهو ان السكاكي جعل هذه الاية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو
ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ليتفكروا في انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح
الى ان يعترفوا انهم هم الكائنون في ضلال فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان
الموصوف بالجهل المركب لا يتاتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقيني صرح به في المواقف وغيره
حتى جعل بعضهم الشك من شرايط النظر فلما اراد النبي عم انجاءهم عن ورطة الجهل المركب هداهم
الى طريق الشك ليتاتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق قوله والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت
الحكم لاحدهما فقط فان قلت قد مثل العلماء للتخيير باية الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت
لا يجمع الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهما كفارة بل يقع واحد منها كفارة والباقي قربة
مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام في اية الفدية قوله عطفه بان ما قبلها وقبل بل قوله
لانه يقترن به اولا قد يقال دخول لام الابتداء عليه في قولك ان زيدا لهو قائم يدل على انه من احوال
المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للخبر لا انه قائم مقامه قوله
مختصا بالذكر لفظ عنها هنا وفي قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح في المقصود وهو
دخول الباء على المقصور والاولى ان يبدله بالمنفرد قوله بان يثبت له المسند لفظ يثبت على
صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل القصر هو
في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي له حيث قال كانه
قيل واما الفصل فهو لتخصيص المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند له
وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر محتاج في توجيهه الى تكلف بعيد والصواب ثبوت
المسند له فتامل قوله بل صرح في هذه الاية بان فائدة الفصل كذلك هنا بحث وهو ان
الفصل في مثل هذا المقام وان لم يجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق لكن لم لا يجوز

مطلب كون بل للاضراب

ضمير الفصل

ان يقيد بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد السامع ان المتحد بجنس البطل المحامي هو عمرو لا زيد
قلت زيد هو البطل المحامي يكون قصر قلب باعتبار العينية وعلى هذا قياس سائر المفلحون والمشار
من كلام الفاضل المحشي له وعندي ان ضمير الفصل في مثله لا يفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد
ليس ببعيد فتامل قوله وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه سوق الكلام
يدل على ان المراد بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه
لمجرد التاكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لا مانع من
كونه للتاكيد وان لم يوجد في الكلام افادة التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون لمجرد
التاكيد في صورة يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص حاصلا بدونه او يحمل التاكيد على
تاكيد التخصيص وفيه بعد قوله او قصر المسند اليه على المسند سياق كلامه يشعر بان هذا
القصر لعلم يحصل من غير الفصل لا امكن جعل الفصل له مع انه قد ذكر سابقا زعم من يدعي ذلك
فاجيب بان مبنى الانكار فيما سبق تقليدا بكلام الكشاف لا لافادة اصله الا ان في حمله قول الملخص
فالتخصيص بالمسند على قصر المسند على المسند اليه فرده على من زعم ان الفصل يجي للعكس
بعض نبوة عنه وبالجملة حمل الفصل في مثل الكريم هو التقوى على التاكيد ليس بمتعين لجواز
حمله على افادة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع في قصد الاختصاص فيما نستقيم فيه
ذلك قوله اي تقديم المسند اليه يريد به ايراده مقدما على المسند على ما هو اصله كما يقال
ضيق فم الركية اي اجعله من اول الامر ضيقا لا واسعا الا انه يكون واسعا ثم يضيق قوله
ومراد صاحب الكشاف فيه اي حيث قال انما يقال مقدم ومؤخر للمنزال لا للقار قوله
ويعرف فيه معنى اي يعرف في ذكر الشيء معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل انه لا بد من الاسناد
العناية الى شيء يكون ذكر الشيء مقتضيا للعناية وعلة له بحسب المناسبات قوله ولا بد من تحققه

قبل

قبل الحكم الاقرب ان المراد بقوله لا بد الاولوية التي في حكم الواجب في نظر البلغاء بقرينة
ان الفرض اثبات الاصالة التي بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان المسند اليه
لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظ قبله فالحكم في الموضعين
بمعنى المحكوم به والغرض فيما اورده الفاضل المحشي له فتامل قوله يعني تحيرت البرية كو
اعترض عليه بان البعض قايل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين جازم في مذهبه
فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة في كيفيته لا في اصله كما دل عليه قوله ان ابدان الاموات
كيف تحيى من الرفات على ان الاختلاف الصادر عن المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرة
وان كان كل من الفريقين جازما في مذهبه فليتامل قوله من الرفات الرفات على وزن
الغراب الحطام وهو ما تكسر من اليبس قوله كذا في ضرام السقط السقط في الاصل ما سقط
من الزند عند الاقتداح يسمى ديوان المعري به والضرام بالكسر في الاصل اشتعال النار ودقاق
الحطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمي به شرح الديوان المذكور لصدر الافاضل
قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد
في تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللف والنشر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر بالداعي الى
الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر وتبين في كتب التواريخ ان ابا العلاء ملحد منكر
بالحشر وينسب اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وعقل يد بخمس مئين عسجد فديت
ما بالها قطعت في ربع دينار ولله در من رد عليه بقوله عز الامانة اغلاها وارخصها ذل
الخيانة فافهم حكمة الباري قوله ولا القفقس هو على ما قيل طاير في بلاد الهند يضرب به المثل
فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو ويخلق الله تعالى
من رماده بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام مثله قوله لانه لا يناسب السباق بالباء الموحدة ما قبل
الشيء

القفقس
الباق

والسياق بالمثناة التحتية اعم وهو العبارة ههنا قوله واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفائل
او التطير يحتمل ان يكون قوله للتفاؤل والتطير علة للمسرة والمساءة بناء على انهما انفسهما مسببان
عن التفاؤل والتطير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلا تعلق له باصل التفاؤل والتطير على زعمه وحاصل
الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل وتعجيل المساءة الحاصلة من التطير وما كان
تعجيلهما متضمنا لتعجيل سببهما لم يتعرض له المص ويحتمل ان يكون علة للتعجيل نفسه واياما كان
ففي الكلام لفظ التعجيل اعياء اي قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان اسم المسند اليه يصلح
للتفاؤل فتقدمه اي السامع لبشرى او لسوء وتوجيه المقصود على الاحتمال الاول ان التفاؤل
حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ولذا يؤيده قول المعترض سائل فقلت مقصدنا سعيد فكان
اسم الامير لهن فالاحسن جعل اسم السعيد تفاؤلا للشوق مع تاخره فكذا المسرة المسببة عنه فالمقتضي
لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل مثلا والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع
في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون
الكلام كما يقال سعد في دارك فانه قد يتفاءل بكون سعد في دار ونفس هذا التفاؤل حاصل سواء
قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند والمص اشتبه عليه الفرق بين التفاؤلين وعلى
الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا تنفك عن التفاؤل اذ قد يحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام فالمقتضي
للتقديم تعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم في
اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتامل قوله والسفاح
في دار صديقك السفاح في الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من آل عباس رض قوله
مثل اظهار تعظيمه بناء على ان التقديم في الذكر اللساني يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية
ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصف فاذا قدم لينبئ تقديمه بحسب المقام

عن

عن ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل فلا مجال لاشتمال
عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قوله او لتحقيره نحو
رجل جاهل في الدار فيه بحث لانا لا نسلم ان التحقير في رجل جاهل مستفاد من التقديم بل من الوصف
حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال
اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقير
فتدبر قوله وهذا يعني قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا به يعني كونه متصفا مستمرا
عليه بحيث يعد من المتصفين المتسمين به قوله نعم لو قيل على المفتاح انه هذا انما يرد
ان كان مراد السكاكي ما ذكر واما اذا كان مراده اولا ان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر
مما لم دون وصفية الخبر له وبها اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام
في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام
في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد لم يرد قوله متى تهز بني قطن الخ
التهز التحريك والبعث وبنو قطن قبيلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب
ورزان جمع رزين ككرام جمع كريم من رزن الرجل بالضم فهو رزين اي وقور والالمام النزول
وصفهم بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار
في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف قوله اي محل الاستشهاد وهو قوله هم
خفوف لا قوله جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخرا ولا قوله ضيق لان ضيق فاعل فعل
يفسره ما بعده قوله واجيب بمنع الاشتراط قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة
فلا يفيد اصلا لانه في الحقيقة منع لسند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض انا لا نسلم ان التقديم
في البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع فالاولى الاستدلال بقول ائمة
التفسير

والمراد بزيادة التخصيص ليس زيادة الحصر اذ لا يوصف الحصر بالزيادة والقلة بل زيادة تخصيص المسند الاعم من المسند اليه بالمسند اليه لانه بالذكر يحصل التخصيص وبالتقديم زيادة التخصيص او بالذكر آخرا يحصل التخصيص في آخر الكلام وبالاقدم يحصل التخصيص اولا فيكون التخصيص حاصلا في اول الكلام وآخره ولا نعني بزيادة التخصيص الا هذا القدر ولما كان زيادة التخصيص موهما لارادة الحصر قال في المراد بهم خفوف ينبغي لانه لا الامم وبهذا اندفع اعتراضان ذكرهما المصنف في الايضاح احدهما منع كون هم خفوف مفيدا للحصر لاختصاص افادة الحصر بالخبر الفعلي وثانيهما

ان قوله والمراد بهم خفوف تغيير للشيء باعادة لفظ الخبر

دون التعرض للمنع قوله وما انت علينا بعزيز صرح في المفتاح بوجوب الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا رهطك لا انت من اهل دينا لا انت يا شعيب والدليل على ارادة هذا المعنى مبسوط في شروح المفتاح لكن فيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان المقدم كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي وان يدعوا الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في زيد عرف كما اشار اليه والظاهر ان انت على تقدير تأخيره بان يقال ما عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعني ان يعتبر ان انت تأكيد للمستتر في عارف هذا ثم قوله علينا متعلق بعزيز لان الجار في الباء زائدة يجوز تقديم ما في حيزها عليه وان ابيت فمتعلق بفسره بعزيز قوله وما انت عليهم بوكيل اي بوكيل يحفظ اعمالهم قوله غير مناسب للمقام بل المناسب التقوي والتقرير وتحقيق انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف واعترض عليه بانا لا نسلم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم ولا يكلونه الى خدمهم كما هو الدأب في اكرام الضيف وتعظيمه اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيف ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم وبخدمهم قوله لان يستريح خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة يأبى عنه كما لا يخفى على المنصف انه يفوت حسن التقابل مع قوله جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو التزم بتقدير المسند اليه مقدما تنبيها على كمال رفعتهم فيخفى انه ركيك لا يستقيم في زمان كما لا يخفى قوله بل التخصيص بالذكر فيه انه لا تعرض في كلام المفتاح للتخصيص الحصري كما في مثل انا سعيت كما ذكره في مقتضيات المسند وانت خبير بان حمل التخصيص هاهنا على القصر مع عدم الظهور في المثال اقل تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاهد لها بل هي مردودة بتصريح ائمة التفسير قوله تخصيصه بالخبر الفعلي اي بنفي الخبر الفعلي على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المقدم في المثال الذي ذكره نفي الفعل كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام

من

من المصنف مبنية على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح في اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي الخبر الذي اوله فعل وفاعله ضمير المبتدأ لا المتضمن معنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا وصاحب المفتاح كما قال الفاضل المحشي له وهذا هو الحق وذلك لان التقديم كما انت خبير بما ذكره يقتضي جواز التخصيص فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على نحو جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به على ما يجيء قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة الى القصر المستفاد من قوله انا هو اضافي كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القائل كما في قصر التعيين نعم لم يتعرض له هاهنا وفيما ثبت في مواضع لقلته بالنسبة الى مقابليه وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه في بحث العطف على المسند اليه قوله ولا ما انا رأيت احدا اي لا يصح هذا المثال ايضا بناء على التبادر وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستهجان قوله لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم لفظا على متعلق بنفي لا بالرؤية يدل عليه قول الشارح فيما سبق فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص قوله وفيه نظر لانا لا نسلم كما اجيب بان كلام المص بيان حاصل المعنى بان يكون مراده ان المعنى نفي الرؤية الواقعة على كل احد بعد تسليط النفي وملاحظة فيكون من قبيل عموم النفي لا وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال المعنى نفي الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو وهكذا فتأمل قوله اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو بان يكون مهموز الفاء ومثلا احترازا عن احد في قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال ما همزته اصلية لا تستعمل في الايجاب اصلا كلفظ ارم وادم بل المستعمل فيه ما همزته

تمام سعد ... اذا كان ... من ... فلا حصر ... وانا عارف

نفي العموم

منقلبة قوله ردا على من يزعم انك رايت كل احد واذا كان ردا عليه ينبغي ان يقدر في المثال
المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود فيصح قول المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد
هذا توجيه ما ذكره ذلك المتغرور وفيه نظر اما اولا فلانك تحققت ان مراد المص تخصيص نفي الفعل
واللام يستقيم كلامه اصلا فينبغي ان يكون المثال المذكور على زعمه ردا على من اعتقد ان غيرك وحده
ما راى احدا او شاركك في عدم رؤيته احدا اذ لا يخفى ان خطاء المخاطب في مقام التخصيص في على
الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل المحشي انه فلما لم يفرق بين ما انا قلت هذا وانا
ما قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه في الاثبات للغير
تحقيقا بمعنى الاختصاص لا يكون الا معه فيكون معنى المثال المذكور غيرك راى كل احد لم يبعد
واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى
يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لان وجوب التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رايت
تحققا ما فقال لك ما انا رايت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعي التطابق الصوري ي
فتامل قوله لان هذا الامتناع جار كما هذا رد للوجهين معا فقوله وايضا مخصوص بالوجه
الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني وههنا مناقشة وهي ان جريان الامتناع في غير
الصورة المذكورة لا يكون وجها للفساد وما ذكره المعترض جواز ان يكون وجه الامتناع
متعددا مختلفا وانما يظهر الفساد اذا اجري الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيها الفساد
كما لا يخفى وقد يجاب بان المص ههنا بصدد نقل كلام الشيخ وقد لزم الشيخ ما انا قلت شعرا وما
انا قلت شاعر وقوله ما انا رايت احدا في قرية واحد وفرع عدم الصحة في الجميع على كون المنفي
عاما كما سيجيء فيكون التخصص في الدليل غلطا ظاهرا عند المنصف فليتامل قوله لا على جميع
الناس وان بني الامر على كون جمع نكرة في سياق النفي يكون توسيط كون احد بمعنى لفوا كما
لا يخفى جمع

فان قلت

فان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص من الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بتلك
الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح قوله بل يكفيه ان يكون راى احدا هذا
الكلام مردود عند الشارح بما يحققه وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد من
تحكمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم قوله وهي مقاربة ما نقل من بعض المحققين معترضا
على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال وقولنا ما انا رايت احدا
او رجلا يفيد عموم النفي كما عند ان في المكان وعموم لا وجه لفساد المثال المذكور مختلفا في
التقدير متعارفا به فيه كما لا يخفى قوله فتعم انه غيرك او انه يشاركه الغير المتبادر من المشاركة
شركة المعية فليس في الكلام اذن اشارة الى قصر التعيين ومثله سياتي في كلام المص ايضا ووجهه
ما نبهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركة المعية والبدلية
فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى قوله فتعم انه انت وحدك او انت معنا ذكر الغير
بركرانه اما قصر قلب او قصر افراد ثم ان انفهام التخصيص من التقديم يتبين من النحو وطبع
مستقيم ويبون ان تقديم المسند اليه يومي الى ان المخاطب اصاب في اصل الحكم واخطا في هذا
القيد فكان اهم عند المتكلم فقدمه وانفهام تخصيص النفي لا نفي التخصيص من قولك ما انا سعيت
كانفهام استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخل عليه لو وانفهام
دوام الامتناع لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخلة عليهما لو كما حققه الشارح في بحث لو
قوله وفي هذا اشارة الى الرد كما اي في قول المص ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان
تقديم لفظ لهذا يفيد القصر يعني ان علة الامتناع لما ذكرنا لا ما ذكره الشيخان ولما كان
دلالة التقديم على هذا المعنى بالنحوي لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين
على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم قوله وجوابه

قد سبق ان مثل كذا ذكره شارح الايضاح في باب الفعل المتنازع فيه باعتبار فاعله هنا ووقوع
الضرب على كل واحد غير زيد واما زيد فمسكوت عنه لان الا لا يجب ان يكون للاستثناء المفرغ
في الاثبات كما عرف في النحو فيكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان زيدا ضرب
او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الا انما يحمل على غير اذا كان الموصوف
معها مذكورا فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد صرح به في كتب النحو والموصوف هنا غير مذكور
كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه اما ثانيا فلان الا اذا لم يكن للاستثناء لم يتعين عموم
المقدر فلا يتم ما ذكره المص ايضا في وجه فساد المثال فيتم كلام الشارح الزاما عليه قوله موقع الضرب
الذي وقعت المناظرة في فاعله مذكور ومبنى التناقض فان مم الدست ولذا فرض الشريف له
في شرح المفتاح وحده الضرب فبنى التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر كلامهم يدل على ان الحكم متناول
بكل ومطلق والفرض المذكور بناء فيه قوله وعندي ان قولهم ان نقض النفي بالا الى ليس المراد
ان هذا اعتراض حق حتى يتوجه عليه انه زاد في كسر القارورة كما ذكره الفاضل المحشي له بل ان هذه
المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المص من مقدمتي دليل الشيخ
لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة ظاهر اندفاع ما اورد عليها واما هذه المقدمة فمنعها موجه
ظاهر اعتبت يحتاج في دفعه الى اعمال روية ولم يسلم عجبي تصلفه فيما سبق اطلاعه على سر كلام الشيخ
وعدم اطلاع غيره لعدم تفحصهم تحقيقه لا بحقيقة كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتامل قوله
فالاستثناء انما هو من الاثبات الاستثناء المفرغ من الاثبات وان لم يجز فيما لا يستقيم فيه
المعنى لا الفعل بمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الا على غير لعدم ذكر الموصوف
فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء مفرغ على غلط
ضربه الا زيدا قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوفا على مقدر والمعنى فقد تاتي لكذا
وكذا

وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا قوله وليس اذا قلت سعيت الا اسم ليس ضمير الشان
وجزء الجملة الشرطية او قولي عجب واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل عجب ان يكون وفاعل
يكون وهي تامة مع اسمه ومع وجود سعي وجزء وهو عندنا اسم وقد وقع في موقع صفة سعي
والواو في قد وقع على ما في بعض النسخ من تحريف الناسخ لعدمها في عبارة المفتاح وقصد بالنص
معطوف على ان يكون ثم ان السكاكي انما نفى الوجوب هنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم
لا لتحقق الجواز قوله غير مشوب حال من السعي قيل فيه سماجة لان انتفاء الشوب بهذا الامر
صفة للفاعل الذي هو المذكر لا للسعي كذا في شرح المفتاح للشريف وكذا ان يجعل حالا من كاف
منك اي معنا وجود سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته واداية بتجوزه فيدخل علمه
تحت الافادة قوله والشارح العلامة فقد اورد كما نقل عن الشارح انه قال لا شك
ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه ردد بين التجوز والسهو والتنبيه باعتبار
مشاكلته بسوق البيان قوله انما يستعمل ان الخطاء في الفاعل هذا الحكم اضافي كما يشعر به قوله
لا لافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما ياتي للتخصيص ياتي للتقوى فلا وجه
للتخصيص قوله فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه الغرض انه راجع الى وجه السعي لا
الى الافادة ولذا ذكره والمراد من معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم وباستعماله يحصل رد الخطاء
في الفاعل لان معناه رد الخطاء ابتداء ومناط اللزوم انما هو بين وجود السعي وبين قصر
السعي على المتكلم لا بين رد الخطاء في الفاعل وافادة وجود السعي لانهما لا يجتمعان اصلا فكيف
يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل المحشي له الا ان لزوم رد الخطاء في الفاعل الا افادة
وجود السعي غير ظ وعكسه كان ظاهرا محل بحث ويحتاج الى التوجيه على ان اللزوم بين الرد
والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة السعي لرد الخطاء واما عكسه فلا وجه لنفي اعتبار

قصر الافراد اصلا لان اثبات الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد المخاطب لا ينفيه عن الآخر فليتدبر
واعلم ان شارح العلامة قال في شرحه ويجب ان يعلم مع ما قد علمت ان استعمال الاولين يعني
سعيت وسعيت انا ما لم يجب ان يكون في صورة علم السامع كاستعمال الثالث يعني انا سعيت
بل جاز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون اي استعمال الثاني في صورة علمه ويكون
حكمها حكم الثالث في الرد بل في كون السعي فيهما مشوبا بتجوز او سهو او نسيان هذا
كلامه فيما نقله الفاضل المحشي له وسكت عن بيان حال سعيت الا انه محل بحث لانا لا نسلم انه لم يتعرض
حال المثالين لا في الابتداء بل تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان يعلم الخ قوله فيكون مجازا
قد بينا فيه في باب المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى
عند ارباب المعاني اذ لم يوضع صيغ اللفظ بازائه بل انما يفيده بحسب المقام كما صرحوا به وكلما
ما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية من
ان الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصاف الالفاظ بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف
البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عدم فهم فلا اشكال قوله او باعتبار انه معناه فيكون
سهوا اي الظاهر ان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان
العدم الطاري على المعرفة لا ما ذكره العلامة من معناها قوله فان كان قد نسبه الى الغير
مسامحة كان تجوزا يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير باعتبار تجوزي
فنسبه الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب اذا كان نسب الفعل
الى الغير مسامحة لم يكن مخطئا اذ لا خطاء في المجاز وقد ذكر اولا ان هذا التركيب انما يستعمل
عند خطاء المخاطب في الفاعل وما هذا الا تنافر وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل اذا
اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطاء في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مسامحة فلا

قوله

قوله اذ ابني الفعل على معرف دون البناء على المنكر اختار في الاول لفظ الدالة
على التحقق والثبوت وفي الثاني ان ثم في لفظ البناء اشارة الى تقدم المسند اليه لان البناء
يقتضي تقدم المبني عليه الذي هو كالاساس قوله تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يشمل
الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك
كالرجل والمراة فاذا قيد بقيد آخر تخصيصه كما في رجل طويل صار نوعا ثم الظاهر ان المراد
بقوله او الواحد منع الخلو لا الجمع وما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان
النكرة لدون تخصيص الجنس فقط او الواحد فقط بينه بما نقله من الشيخ لكن نقله فيما يأتي
وقد يأتي للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص يقدح في هذه الا
فليتأمل فيه قوله رجل جاءني المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لان المعنى
ما جاءني الا رجل كما بين في كتب النحو قوله بهذا الكلام الجار على معناه الظاهر ومتعلق بالمخاطب
اي الذي خوطب بهذا الكلام قوله او اعتقد انه امراة ان اراد اعتقاد انه امراة
فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه امراة
سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلثة
وهو الاوجه وان كان الاول اظهر ثم تأتي قصر الافراد لا يظهر في صورة وقوع القصد الى الواحد
لان اعتقادات الجائي رجلان لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر
الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن اعتقاد المخاطب به قوله ولعلنا نورد كلامه لما كان الاسناد
غير مشتمل على عموم شبه حال بحال من يتزوج الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل في المستقبل
فاورد صيغة التزوج الدالة على ترجيه من نفسه على سبيل التجريد قوله فلا يكون للتخصيص البتة
ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا وقد اشار في شرحه للمفتاح

الى احتمالا اياه عنده مرجوحًا وان في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التي ذكروها جارية في المظهر المقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجاني هو الحق الحقيق بالقبول قوله بين الصور الثلث يعني من عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي على السواء وحق الثاني الحمل على التقوي والواجب في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتداء على اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير فلا يفيد الا التقوى وان يكون في الاصل مؤخرا بان يكون الاصل عرف هو على انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تاكيد الفاعل المستتر واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فتعين فيه ان علته زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوي واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط الابتداء اعني التعريف والتخصيص فتعين الحمل على انه كان في الاصل مؤخرا بدلا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص التسواتت خير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال فقال السكاكي بل الحصر فيه عند كونه مبتداء لا في كل تقدير تامل قوله واستثنى المنكر اي من عدم جواز تقديم كونه مؤخرا كما في زيد قايم حاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من المضمر المبهم المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام الشايع الكثير النظاير عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز مثل التقدير ويحمل عليه قوله اى على القول بالابدال وقيل الذين ظلموا مبتداء قدم عليه خبره

وقيل

وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث قوله على ان رجل بدل من المضمر فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدل من المضمر مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشايع فضلا عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلا يعني ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلان فهو داخل في التقدير دون التحقيق كذا في شرح للمفتاح وقد نبهناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه قوله او لا سبب لراي التخصيص الى اعترض عليه بان صاحب المفتاح قائل بالقصر الفردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد
م
ع عرف لا رجال والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح فيما بعد قوله لان المهر لا يكون الاشرا ظاهر من ان الامتنان مبني على ان الاحرار مختص في نفسه بالشر لا يتجاوز الى غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار في مباحث القصر الى انه يجوز مجامعة لا مع التقديم الدال على القصر مع كون الصفة في نفسها ماله اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص لا يمنع القصر فكيف منع ان يراد المهر شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام الفاضل المحشي له قوله واذ قد صرح متعلق بمحذوف اي لزم طلب وجه له والفاء في فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تنبيها له بان في الحركة والسكون وعدد الظروف على ما صرح به بعض النحاة قوله بل الامتناع تقديم التابع اولى

لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديمه على المتبوع والثاني لزوم تقديمه على ما يمتنع
تقديمه متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحدة قوله
واقيم مقامه ضمير اي مقارن لاعتبار النسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين نسخ
التابع والفاعل بان في الاول لا يحتاج الى عامل آخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى الاتيان
بالضمير الذي هو اجنبي في هذا المقام قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة قيل البيت للثعالبي
من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها غارا اياها عجلا ثم انكشفت سوأتها بعد التزوج واول
القصيدة عجوز زعمت ان يكون فتية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى
العطار تبغي شبابها وهل يصلح العطار ما افسد الدهر وما غرني الا خضاب بكفها وكحل
بعينيها واثوابها الصفر بنيت بها قبل المحاق بليلة البيت العجوز المراة الكبيرة التي
ولا يقال عجوزة والعامة يقولونها وجمعها عجز بضمتين والاحدب الاعوجاج الظهر والنحر في
بها راجع الى العجوز وفي الصحاح بنى فلان على اهله بناء والعامة تقول بامله وهو خطاء وكان
الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بنى هذا
كلامه فظهر ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها والمحاق ثلثة ايام من آخر الشهر ومحاق
القمر خلو وجهه المواجه لنا عن النور الواقع عليه من الشمس بسبب وقوعه في ظل الارض
والمراد من قوله فكان محاقا كله اظلام الشهر كله عليه من كمال النفرة قوله عليك ورحمة الله
السلام اوله الا يا نخلة من ذات عرق ذات عرق اسم موضع وقوله على وجه اشارة الى وجه آخر
وهو جعل ورحمة الله معطوفا على المستكن في عليك قيل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل بين المعطوفين وفي اواخر الباب السادس من
مغني اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في النثر

مكررت

مكررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكره الاتفاقي من ان لا يلزم
عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة من الظرف فالظرف فصل
يجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون قوله على وجه اشارة الى جواز تقدير السلام
بعد قوله عليك بان يكون السلام الثاني مفسرا له وان يكون اشارة الى كون ورحمة الله
جملة معترضة على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك السلام والوجه الاول من الوجوه هو الذي
ذكره في شرحه للمفتاح قوله لو كان يشكي الى الاموات اسم كان ضمير الشان وخبره الجملة
بعدها والى متعلق بيشكي يقال شكوت الى فلان وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني الى الله
وما في مالقي موصولة قائمة مقام فاعل يشكي ومن بيان له والكمد الحزن المكتوم ثم اشتكيت
عطف على كان لا انتفاء جواب لو والهمزة للسلب اي ازال شكايتي ونجار وفهد اسمان
لموصوفين واعلم ان كون قوله وساكنه عطفا على قبر مبني على ما هو انظ المبتادر ويمكن ان يقال
انه فاعل فعل محذوف يدل عليه المذكور فهو من عطف الجمل والتقدير وانتفى ساكنه او يكون
وساكنه بالجر على القسم والعم للقبر قوله وكذا رجل جائي بدل اصطلاح فالسكاكي خالف اجماع
النحاة في تجويز تقدم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكار المجاز العقلي
ويرد على هذا القائل ان السكاكي صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جائي لفوات
شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاح عنده الكلام في عين حيث بني الكلام
على الاول مبتداء ومسندا اليه على ان كلام السكاكي في اوايل الفن الرابع حيث قال
قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم النظر وان لا يسوغ الا نية التقدم
والتاخير يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة ويدل كلامه ايضا في اوايل الحال
المقتضية لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز تقديمه ولذلك تعين الظرف في مثل قوله

في الدار رجل للجنسية وتعين نصب راكبا في قولك جائني راكبا رجل قوله لانم انتفاء التخصيص
معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لانم جواز تقديم الفاعل المعنوي
ثم لانم انتفاء ح لا يقال التنكير آه جواب عن منع المص فيه قوله ثم لانم قيل انه كلام على
السند قلنا هو ما والمنع في زعمه قوله لانا نقول قد ذكرنا آه يعني ان تقدير التاخير على
الوجه المستبعد في المظهر لتحصيل الحصر انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة في النكرة
المخصصة بالوصف لصحة وقوعه مبتداء كالمظهر المعرف والحصر فيهما يستفاد من الوصف كما سبق
فالاعتراض بانه يقتضي ان يمتنع تقدير التاخير فيما اذا قلت ايضا لصحة وقوعه مبتداء كالمعرف
وهم محض قوله والا فلا توجيه لكلامه اي وان لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف
بل يكون من تقدير التاخير فلا توجيه لقول السكاكي اذ ذكر الوجه البعيد لا يرتكب الا عند
الضرورة اذ لا ضرورة ح في صورة المنكر لحصول صلاحية الابتداء بالتخصيص بالوصف قوله
اذا لم يقصد به التخصيص النوعي آه قد سبق ان قصد التخصيص الفردي ايضا يحتاج الى
اعتبار التاخير فلا تغفل قوله ثم لانم امتناع ان يراد المهر شر لا خير قد اجاب الفاضل المحشي
بقوله اذا قيل آه لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من قباحة الحصر بناء على ما
قرره انما هو اذا اجري الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية
فلا خفاء في امكان اعتبار الحصر وحسنه ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب عند نجم
سماعه بان سببه الشر فالقاء ما يعتد اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات
مناسبة وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي قوله ثم قال ويقرب آه قد اشرنا في اول
الكتاب الى ان ثم اذا دخلت على الجملة يجيء للترتيب في الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى
بعدما اخبرك عن قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب

من

من هو قام آه فلا يرد ان حديث القرب في كلام المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه
لكلمة ثم قوله لم تتفاوت في الخطاب لعل السر في عدم التفاوت ان المعنى على التقدير موضوع
اي انا رجل قايم وانت رجل قايم وهو رجل قايم قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف وجه التعسف
ان المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه وهو المختار وقصاب السبق في مضمار
العربية خلافا للاخفش وابي علي والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق
حملا على الاصل ففي جعله مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك للراجح المتفق
عليه مع ان المقام لا يساعده لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة
في جملته قال الشيخ في شرح اللب واعلم ان تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مغايرين
احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جملته مقصود بالنسبة والمعمول الاول الذي
يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب
كان معناه ان زيدا في المجيء اصل وانا تابع له فيه واذا اردت استواءهما في المجيء قلت انا
وزيد بالرفع هذا كلامه اذا تقرر هذا فنقول الاصل في المعلول فيما نحن فيه وهو
القرب في التقوي ثبوت التقوي وعدم الكمال تتمة له والاصل في العلة هو تضمن
الضمير وشبهه بالخالي تتمة له كما صرح بذلك الفاضل المحشي له فاذا جعل وشبهه مفعولا معه
يستفاد منه ان الاصل في العلة هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف
واندفع توجيه الفاضل المحشي له قوله لكونه فيهما فعلا عدل به الى صورة الاسم فان قلت
اسم الفاعل ح صلة ولا اعراب للصلة بل لها مع الموصول فما وجه الاعراب الجاري عليه
قلت لما كان الصلة في صورة الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة حرف اجري الاعراب
على الاسم المركب قوله ولا عومل معاملته في البناء قايم مع الضمير كما صرح به ان ترجم

حيث اعرب في نحو رجل قائم اورد عليه انه اراد بالترجم ان عاملتم معاملته في البناء بانه محله وهو بعامل

فالاعراب فى مثل رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم لايدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو
لقايم الذى هو الاسم لا للمركب الذى مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح فى نحو مررت برجل
قايم ابوه فان المجرور بالوصفية هو قايم فقط وان اراد مجموع قايم بدون الضمير فهو تحرز جزء الجملة
لا الجملة فلا وجه لبنائه ولا يصح حظ بين المشابهة وترك الحكم واجيب بانا نعلم قطعا ان الخبر فى
مثل زيد قايم هو قايم مع فاعله مع الضمير وان الاعراب الجارى على قايم هو الذى استحقه المجموع
بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثانى اجرى على الاول ولا شك ان ما اجرى عليه
اعرابه الذى استحقه لا يكون مبنيا وليس لقايم محل استحقاق الاعراب الذى اجرى عليه
حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف فى رجل قايم ابوه
هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجرى الاعراب على الجزء الاول لما ذكر
قوله واما الثانية فان لم يجعل جملة رد عليه الشارح فى شرح المفتاح بان ابتناء عدم
كونه جملة على مجرد شبهه بالخالى عن الضمير من غير ان يبتنى على بحث عن الكلام خارج عن
القانون فالتحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما
اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة الا اذا وقع صلة للام فانه
مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع فى مثل اقايم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام واما
عداهما فليست نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه وقد يجاب عن الرد
بانه لا حجر فى التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة واسباب متنوعة وفيه
ما فيه قوله والتبعة فى حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه مفعول اتبعه اى الضمير البارز الراجع
الى عارف المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف ابوه الا انه تابع فقال نحو زيد عارف ابوه
بايراد المبتداء ثم ان القطع بكون المفعول الاول لا الاتباع تابعا ناش من خصوصية المقام

وقد

وقد يكون الامر بالعكس كما فى قوله تعالى واتبعوا فى هذه الدنيا لعنة فان اللعنة وهى المفعول
الثانى تابعة هذا وفى قوله اى جعل تابعا العارف المسند الى ضمير العارف المسند الى الظاهر مسامحة
اذ المراد على ما قيل مطلق العارف المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظاهر وكل الظاهر
كما لا يخفى قوله ولعله سموا ذلك الكلام ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره
مفرد لشبهه بالخالى عن الضمير فالقول بان عرف اى المسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع فكذا عارف
اذا اسند اليه بحث آخر لم يقع الكلام ولا يساعده المقام وان كان صحيحا فى نفسه على ان العارف
اذا اسند الى الظاهر فلا مساغ لتثنيته وجمعه كالفعل فلا يصح جعل افراده بطريق التبعية
قوله لفظ مثل وغير واما لفظ نظير وشبه ونظايرهما فقليل الاستعمال فى المعنى المذكور
ولذا لم يذكرها ثم المجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما
فى الابهام على ما ذكر فى كتب النحو واعلم ان الفاضل المحشى له فصل استعمال مثل وغير على ما لا مزيد
عليه الا ان قوله فى آخر البحث وايضا لا يصح للتعريض بنفى الغيرية ولا باثباتها محل بحث
اذ قد يكون للتعريض بهما معنى مقبول اذا اضيف غير الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى
معتزلى معين انه غير قدرى مر بامن الاندراج تحت قوله عم القدرية مجوس هذه الامة فقلت
له غير القدرى لا يقول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير كمن
مع بغضه ابا بكر فقلت له غيرك السنى يبغض ابا بكر رض حصل التعريض له باثبات الغيرية
والكناية فى اثبات عدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا القدر يكفى لتصحيح اصل كلام الزاهد
فتدبر قوله لزم الثبوت لذاته او النفى عنه بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المركب
انما كان على الصفة التى هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الانتفاء عنه بالطريق
الاولى غايته التساوى قلت المراد بالكون على الصفة التى هو عليها هو الاشتراك فى اصل
الصفة

وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى في معنى الاولوية ظ لانه لما ثبت الفعل مثلا لمن شاركه
في اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى ويدل على اعتبار تمكن الصفة فيمن
اضيف اليه مثل لفظ مثل حيث كان المبتادر كون وجه الشبه في المشبه به اقوى وكذا ان
تعقل وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات
قوله من غير قصد الى ان انسانا ما هذا القيد معتبر في جميع صور الكناية بغير فانك اذا
قصدت بقولك غيرك لا يجود سلب الاتصاف بالجود عن غير معين لا يلزم اتصاف
المخاطب بالجود لجواز ان يكون المتصف به اعتبارا آخر قوله بان يراد بمثلك وغيرك انسان
غير المخاطب مماثل له او غير مماثل يعني يوجد فيه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني
ان يكون في الكلام نوع خفاء واما اذا اريد به انسان معين فظ لان ذلك المعين يحتمل
ان يكون زيدا او عمرا واما اذا اريد المطلق فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق
عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل له نوع خفاء واما في الغير فظ قوله
اي كم يتناس ارادة التعريض حاصله انه لم يقصد بغير هنا امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد
معنى لا وهو يريد بكون ذلك القول ناشيا من عدم ارادة التعريض الا انه ليس ناشيا
من التعريض على سبيل الكناية كما في ضربني من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقال ان هذا
القول ليس ناشيا من كل ما في الوجود بل بعض الاشياء مما ليس منشأ له فلما جعل غير ارادة
التعريض منشأ له تعين ان ارادته ليس منشأ له وعلى هذا القياس توجيه الكناية في قولك
ضربني من غير ذنب قوله لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم الخ يجيء ان الكنايات
ثلثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب فيه طول
القامة وما يطلب بها نسبة اي اثبات امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه

لفظ

لفظ غير ومثل في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك
حي مستوي القامة عريض الاظفار ظ الكناية عن الانسان قوله قيل وقد يقدم المثلك
المسور بكل الخ وقد يقدم لانه دال على العموم عطف قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيص
بالخبر الفعلي وما توسطهما من الابحاث فهو من تتمة المعطوف عليه فان قلت المعطوف عليه
معمول قول عبد القاهر والمعطوف معمول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما
على الآخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما يقال لك سأكرمك فتقول وزيدا اي قل وزيدا
اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي ثم ان
الضمير في قوله وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق
الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا
الآن لفظ قد لما افاد حجزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل
صرح به الشارح بيانا لما هو الواقع قوله فالتقديم يفيد عموم السلب لم يذكرها هنا اداة
الحصر كما ذكر في مفاد التأخير لان عموم السلب يستلزم عموم سلب خلاف العكس قوله يكون
معناه نفي القيام عن جملة الافراد ظ العبارة ان يقول ليكون معناه ثبوت انتفاء القيام
لكنه راعى كلام المص حيث قال المستلزمة نفي الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم قوله قد حكم بنفي
القيام اي بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول او نقول معناه قد حكم بطريق
فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس من حذف الباء كما توهم قوله المستلزمة
نفي الحكم عن الجملة يعني رفع الايجاب الكلي كما يشير اليه تقرير الشارح لا يعني نفي الحكم عن المجموع
من حيث هو مجموع فلا ينتقض بعدم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب الكل مع صدق ليس
يحمل البعض قوله فالحاصل ان التقديم قبل كل الخ فيه بحث وهو ان قولك كل انسان لم يقم تفي

لعموم المقام بطريق الاحتمال فلو حمل على نفي العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد دخول كل لم يلزم
ترجيح التأكيد على التأسيس على ما ذكر الشارح فالدليل السابق لا يتجه به الحمل على عموم النفي
ولا عدم الحمل على نفي العموم وان قولك لم يقم انسان نفي عام فلو حمل على نفي العموم بذلك الطريق
لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيتجه عدم الحمل على عموم النفي ولا يتجه الحمل على نفي العموم بطريق
الاحتمال ويمكن ان يجاب بان المحتمل بحسب اللغة اعتباران احدهما جعل كل داخلة على
القضية المنفية والثاني جعلها مدخولة للنفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني
نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا دلالة في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات فلما انتفى
احدهما تعين الآخر فليتأمل قوله انما يفيد العموم لا عموم النفي هذا كما سيصرح به بناء على الاعم
الاغلب والا فقد يتوجه القيد مثلا الى النفي فيفيد عموم النفي فان شئت فاعتبر والله
لا يحب كل مختال فخور ونظائره قوله وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع قيد لما قبله
واشار الى ان الحكم في الحملية على الافراد او المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يبين كميتها فتخرج
القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع قوله وههنا
يجوز ان يكون مثله القضية قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لو لم يصلح
للجزئية وهو ههنا لما مر من الفرق بين لا رجل بالفتح وبينه بالرفع بانه يحتمل عدم العموم ايضا
بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب واجيب بان
المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت تلك الافادة في جميع الصور او بعضها
بحسب المقام وههنا لما اعترف القائل المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم
ثبت كلية القضية ولا يضر عدم افادة ذلك في صورة اخرى قوله كما انه في المهملة
سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المنونة قد تعم في الاثبات

كقولهم

ان يكون منفيا عن البعض

كقولهم تمرة خير من جرادة وقوله علمت نفس ما قدمت واخرت قوله على ما قال
في الاشارات الخ اي عدم انحصار السور فيما ذكره القوم وكون التنوين سور الجزئية
في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال
ايضا في الاشارات واعلم انه وان كان في لغة العرب قد يدل الالف واللام على العموم فانه
يدل به على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف واللام موقع كل لكن يتم مقصود
الشارح حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتهما العموم والتنوين
سور الجزئية على تقدير افادته الخصوص اذ لا مدخل لايجاب التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في
نفس السورية بل يكفي في الاعم مطلقا كما لا يخفى قوله ان كانت كلمة كل الخ ارجاع لفظ
كلمة الى ان التأنيث في قوله ان كانت كل داخلة باعتبار تأويل كل بالكلمة والا فقد تقرر
في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف
اليه نحو كل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالهما قوله كما اذا قدم على
الفعل المنفي هذا مبني على ما وقع عليه الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا
فلا مساهمة نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الثاني فقط
قوله فالاقرب ان يجعل الخ فيه نظر لانه ينتقض بمثل ما انا اخذ كل الدراهم لانه معمول
للفعل المنفي مع انه داخل في الشق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل الذي هو الذي يدخل عليه
حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك قوله وقدم التأكيد لان كل اصل فيه الظ ان الاصالة
في التأكيدية تستلزم كثرة الاستعمال فيها وقد منعه في اوائل البحث حيث قال فان عورض
بان استعمال كل في التأكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو سلم الخ قوله وجعل الفعل منفيا
بان لم يجعله منفيا لما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول على مجموع حرف النفي

والفعل الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه في عدم جواز
التقدم المذكور اقتضاء ما النافية صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها
على الاسم والفعل كهي بعينها بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه فيجوز تقديم
ما في حيزهما عليهما كجواز تقدم معمول الفعل المثبت عليه واما لا فانها وان صح كما في الدخول على
القبيلتين الا انها حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا ذنب
وقولك عرضت عليك ان لا تضربني يعمل ما بعدها في ما قبلها واعلم ان الوجه الذي ذكره الشارح
اغا يقتضي وجهًا لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما اخذت في الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم
اخذت كما بينته كما يدل عليه وذلك لان المقرر في النحو امتناع الاول لا الثاني الظاهر ان المثال المذكور
من القسم الثالث الاول لان حرف النفي داخلة حكمًا على الفعل العامل في كل فتامل قوله وفيه نظر
لانا نجد حيث لا يتجه اى النظر مبني على ان قوله لا يصح الا حيث يراد يفيد الكلية كما يشهد به
الطبع السليم والحق ما ذكره في مفتاح اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة على نفي العموم وثبوت
البعض من قبيل دلالة المفهوم وهي انما تعتبر عند عدم المعارض والمعارض موجود في الصور
المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال اي التكبر والفخر على الناس بغير حق تكبرًا او على
ان الله تعالى لا يحب مطلق الكفار الاثيم اي الجاحد لتحريم الربا وينهى عن اطاعة مطلق الحلاف
المهين اي الذي هو كثير الحلف في الحق والباطل قليل في الرأي والتمييز او حقير عند الناس لاجل
كذبه من المهانة وهي القلة والحقارة ثم مراد الشيخ اذا تاملنا في نفس الكلام حيث يخلو عن الدلائل
الخارجية وجدنا الامر على ما ذكر وهذا المعنى يفيد لفظه اذا الدالة على بعض التقادير المعينة
الجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظة قد فتامل قوله بان قدمت على النفي لفظا انما قال
اي ان النفي المستفاد من لفظ ولا متوجه اي الفعل في الدخول في حيز النفي فيفيد وجود

النفي

النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد ان انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفاء
في الكلام اصلا فلا يصح قوله عم النفي على اطلاقه قوله قوله لما قال ذو اليدين هو عمرو بن عبد
لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة رض ان رسول الله عم صلى احدى
العشائين في الظهر وسلم في ركعتين فقام ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي عم
على القوم وفيهم ابو بكر وعمر رض فقال احق ما يقول ذو اليدين فقالا نعم فقام عليه السلام
واتم الصلوة ثم سجد سجدتين للسهو واستشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك
لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه عم والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم لم يستانفها
والجواب عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشيء منهما لان عدم كون
الشيء يستلزم عدم الشعور به فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم كذا ذكره الشيخ
اكمل الدين في شرح المشارق وفيه بحث ذكره بعض اساتيذنا وهو ان جواب ذي اليدين بقوله
بعض ذلك قد كان دليل واضح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي فانه من اهل اللسان
عارف بمراد الرسول عم فلو كان مراده عم المعنى المجازي لما اجاب بما هو جواب عن
المعنى الحقيقي لا يقال لعله قصد بكلامه المعنى المجازي لانا نقول يدفعه سوال النبي عم عن الصحابة
بقوله اصدق ذو اليدين اذ لا معنى لان يقال اشعرت فالحق هو الجواب الذي ذكره الشريف
في المفتاح ويمكن ان يدفع البحث بان حاصل كلام ذي اليدين انكم وان كنتم ما شعرتم بشيء
منهما لكن بعض ذلك قد كان قطعا ومثله متعارف كما لا يخفى على المنصف وعن الثاني انه كان قبل
نسخ الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلائل نعم احتج بالحديث مالك والشافعي واحمد على ان الكلام
العمد في الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن تاويله عند الحنفية ما ذكرنا وان كان
هذا التاويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلوة كان بمكة وحدوث هذا الامر

لكون ما صدر

على

انما كان بالمدينة لان رواية ابو هريرة وهو متأخر الاسلام وقد رواه عمران بن حصين بطريق آخر
وهجرته متأخرة بل ذكر النووي في التهذيب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة قوله على من الذنوب
اشارة الى ان المراد من الذنب في قوله تعالى على ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت ان
ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره الخيالي قوله قال المص المعتمد في اثبات المطلب ما في
الحديث وشعر ابي النجم فيه نظر لان المطلوب القاعدة الكلية كما لا يخفى فالمثال الجزئي لا يثبته فتأمل
قوله وان شايع فيما اذا لم يكن الفعل الا لفظا شايع يدل على جواز الرفع في مثله والمذكور
في اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك
غير جائز الا ما نقله الشارح عن سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ايدل على جواز التركيب
المذكور قوله عندهم فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد آه اي ان الاحتجاج
بشعر ابي النجم على كل جزئي المدعي اعني افادة كل نفي الشمول اذا دخلت في حيز النفي وشمول النفي
ان لم يكن داخلة فيه واما الاحتجاج بالحديث ففيما الدعوى خاصة وفيه بحث اذ للقائل ان يقول
يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فعدول الشاعر
لافادة القطع بالمقصود او لا يفيد النصب اصلا ويفيد الرفع على الاحتمال فلا يثبت شيء
من جزئي المدعي لان المعتبر فيها الكلية والقطع كما لا يخفى قوله وللقائل ان يقول انه مغلط
الى الرفع اجيب بان ما ذكر محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلي لا بدليل قول علي كرم الله وجهه
فلما ايتنا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والبر والتقوى لاحتمال ان يكون كان شأنية والجملة
هي الخبر بدليل قوله فنصدر عنه كلهما وهو ناهل كما صرح به في مغني اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور
كليا بل جاز كونه معمولا للعامل اللفظي ايضا فلو لم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشاعر من شمول
النفي كما دل عليه كلامه لما اختاره وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء الثاني من المدعي لا على الاول

لجواز

لجواز ان يكون النصب ايضا مفيدا لشمول النفي والعدول الى الرفع لغاية ندرة وقوعه معمولا
للعامل اللفظي قوله واعترض عليه ابن الحاجب آه اجيب عنه بان سيبويه انما منع الضرورة الشعرية
لا مطلقا فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه آخر وليس بشيء لان قوله وحذف الضمير من الخبر
جائز على السعة يدل على نفي الضرورة المطلقة ههنا قوله الا تأكيدا اي لمعرفة عند البصريين ولهذا
١٣٢
جعل سيبويه كلهن في البيت المذكور مبتدأ لا تأكيدا وجوز الاخفش والكوفيون كونها تأكيدا
لنكرة محدودة قوله في اجراء ما اضيف اليه عدم ابراز الضمير حيث لم يقل اضيفت هي اليه مع ان الفعل
جار على غير من هو له لما تقرر في النحو من عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس في الافعال
وان لزم في الصفات مطلقا قوله كان الجملة اراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء اذ لا يؤكد بكل
الا ما اشتملت على اجزاء يصح افتراقها حقيقة او حكما كما صرح به في كتب النحو قوله او في حكم المقدم
كما اذا حذف المؤكد ويبقى التأكيد على ما جوزه سيبويه والخليل او قدم التأكيد على المؤكد ان جوز
في ضرورة الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرهما اما لانهما لم تذكرا او ذكرت متأخرة
لكن في حكم المقدم قوله عما هي عليه وهو كونها غير معمولة للعامل اللفظي ظاهر قوله مثل الذي ذكر
تنبيه على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المقتضية على تأويل ما ذكر قوله كله مقتضى الظاهر مبني
على التغليب والافراد لكل الخطاب يعني اي غير الذي ذكر في مباحث الاخبار من خلاف مقتضى الظاهر
قوله كقولهم اي قول العرب ابتداء من غير جري ذكر لفظا او تقديرا ففيه ايضا وضع المضمر
موضع المظهر بناء على وضوح الامر والكاف لم يقع المثل في موقع المصدر اي وضعا مثل
الوضع في قولهم وقد تقرر عندهم ان الممثل به لا يلزم ان يكون من دخول الكاف بل يكفي ان
يستفاد منها في حيزها قوله ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب آه جاء ثم
لتراخي التفسير وبناء عليه في الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو ان المراد

بالمدح والذم العامين ظ من الباب هو المبالغة فلما ارادوا زيادة المبالغة والتفخيم ابهموا
الفاعل اولا لتتشوق النفس اليه وترغب في طلبه قوله والتزم تفسيره بنكرة الخ فان قلت
في صحيح مسلم من حديث جابر رض ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث
الى ان قال ثم يجي احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امراته قال فيدنيه منه ويقول نعم
انت فاين ذكر التمييز المستلزم به واين المخصوص قلت يخرج الحديث على ان يكون فاعل نعم
ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اى نعم فتنا او نعم شيطانا وانت
هو المخصوص بالمدح ونظيره في حذف التمييز قوله من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة
اخذ ونعمت رخصة لكن ذكر في مغني اللبيب ان حذف التمييز شاذ في باب نعم قوله نعم رجلا
السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لا التبس السلطان بالفاعل الحقيقي شرط
الفاعلية وهو التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العامين معه مصوغا على
الظاهر على وجه لا ينكر من اول الامر لان مدح شخص غير مذكور من الاشخاص او ذمه فيه فايدة فان
قلت فلا التباس في قوله تعالى نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح قلت
لا لان الاية تدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب عم وفي مثله يجوز حذفه كما صرح به
قوله خبر مبتدا محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سوال عنه كمن هو فاجيب بقوله هو
زيد وفيه وجه اخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدا خبره محذوف اى زيد ممدوح
ولعل وجه ان الحذف باخر الجملة انسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لا هذا اذ الغرض
تخصيص الممدوح باسمه في جواب السوال عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفايدة فلا يناسبه
الحذف وايضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا استدعت مثله صرح به ابن هشام في الباب الخامس
من مغني اللبيب قوله لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص اعاد ذكر الاحتمال لان الضمير
ايضا

ومن وضع المضمر موضع المظهر في باب تنازع العاملين ... [illegible]
الكلام على خلافه ... [illegible]

ع ايضا عايدا الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به في شرحه للمفتاح فيكون مما نحن فيه قوله
ذرعها سبعون ذراعا اى ذراعها اذ المفصل لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سيبويه التمييز
للتاكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها في
طولها سبعون ذراعا قوله وقولهم هو او هي زيد عالم فان قلت كيف يصح هو زيد عالم ههنا مع انه لا عايد
في الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة في حكم المفرد اى الشان هذا الحكم ولولا في رد العايد الى
ربط الخبر بالمبتدا لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فلم يوجد فيها رابط لم ترتبط بالمبتدا
وضمير الشان المبتدا عين مضمون الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة
يكون عبارة عن المبتدا نحو قوله زيد منطلق وقوله عم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي
لا اله الا الله قوله مكان الشان او القصة يشير الى ان التذكير باعتبار الشان والتانيث باعتبار
القصة قوله ويختار تانيث هذا الضمير الخ فقول صاحب الكشف في ان الضمير المقدر في قوله تعالى
ان تكلم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تكلم الجنة ليس كما ينبغي قوله ولم يسمع هي زيد عالم
تعريض للمص حيث قال او هي زيد عالم وقد يجاب عن هذا بان التانيث والتذكير امر قياسي سوى
ما استثني من السماع وقوله ليس بحجة على دفعه فتامل قوله فقضيهن سبع سموات وقيل الضمير
للسماء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات حال وقيل السماء جمع سماءة والوجه الاول الوجه
الفصيح قوله ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع ان قلت فلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان
في قولك الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لا لان السامع يفهم من المظهر معناه
المطلق بخلاف الضمير الغايب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع
هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون اعم منها ولا من الشان وابلغ
واذا كان ابهم منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان قوله ابو موسى فجدك البيت

كون الجملة عبارة عن المبتدا

ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعم وقوله فحلك بدل منه والفاء زائدة والاقرب ان ابو موسى
مبتداء فحلك خبره والفاء زائدة فى الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا وحكى اخوك فوجد اما جواز
زيادة فى نفس البدل فلم اظفر على شاهد له والمخصوص بالمدح محذوف على غلط قوله تعالى نعم العبد
اى نعم جرادس وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد فى موقع الفاء قوله انما يتجه
فى مجراى الشان قبيل لا يتجه ايضا فى مجراى الشان سيما اذا لم يكن فى مستهل الكلام لان السامع اذا
سمع مجراى الشان يعلم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم ان
قوله ولا يخفى انما يرد اذا جعل التعليل اعنى ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكر
وهذا هو الظاهر لان حرف التعليل الى الفاعلة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلا لقوله
وقولهم هو او هى زيد عالم فلا ورود له وهذا ظ قوله اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يفهم قبيل
لا يلزم ذلك لجواز ان يعلم بقرينة اخرى والغرض فيما علم ان فيه ضميرا ولم يعلم لاى شىء قوله
لاشتماله ووضوح امره حقيقة او ادعاء قوله كقوله فى المطلع زارت الكرى سليمى عجنح
ومن النجوم قلائد ونطاق وبعطفه والطوق من لبس الحمامة عملة وظباء وتجره مالها
اطواق ومن العجائب ان حليه مثقل وعليك من سرق الحرير لفاق ولقد اشار بقوله فى المطلع
الى تحقيق كونه من قبيل وضع المضمر مقام المظهر والرواق ستر على فوق السقف وهو مبتداء
عليها خبره كقولك فى الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله بالظلام حال من الرواق والقلائد
جمع قلادة وهى معروفة والنطاق شقة ليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان تأتزر المراة
بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وقد يراد بالنطاق
المنطقة التى تشد على الخاصرة وهى انسب بالترصيع لكن الشقة اليق بالمراة شبه ما فى قلادتها
ونطاقها من اللآلى بالنجوم والمعنى زارت الحبيبة وسحبت بوصالها والحال ان عليها رواقا كائنا من

الظلام

الظلام اى كانت متسترة بالظلام وقلايد ونطاق من النجوم والسرق شقة من الحرير واللفاف
ثوب يلف من ثوبين قوله كم عاقل كم الخبرية المضافة اى تمييز المفرد فى موقع الرفع على الابتداء
والجملة اعنى اعيت خبره قوله زنديقا قيل معرب زن دين الزنديق الزندى والزند اسم لكتاب مزدك
الذى ظهر فى زمن قباد واباح الفروج فقتله انوشروان قوله كافرا نافيا للصانع او قائلا
بالكيس خالق الشر وخالق الخير فينسب مثل هذه الامور الى خالق الشر ولقد ده على ابن الراوندى
من قال وتجر المقال نكدا لاديب وطيب عيش الجاهل قد ارشاك اى حكيم كامل قوله ولا يخفى ما فيه
من التنقق لان المفهوم من اختصاص شىء بشىء هو المغايرة بين الشيئين على ان تفسير البديع
على ذكر لا يخلو عن البعد ايضا لان البديع هو المخترع لا على مثال قال الجوهرى ابدعت الشىء اخترعته
لا على مثال والله بديع السموات والارض اى مخترعه كذلك وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
كثير الجزئيات والنظاير فى كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان ضد ما ينبغى
ام لا قوله عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا على الاختصاص ويكون كل من
التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به فى المفتاح حيث قال وذلك اذا كملت العناية
بتمييزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم بالسامع الا انه لما كان
يورد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضى كمال العناية بالتمييز بل يقتضى اسم الاشارة سواء
قصد به كمال العناية بالتمييز ام لا جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور
ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة التمييز فاذا
قصد التهكم اعتنى بالتمييز فيقصد اكمل التمييز واورد اسم الاشارة قوله تعاللت كى اشجى البيت
وما قبل هذا البيت قوله قفى قبل وشك البين يا ابنة مالك ولا تحرمينى نظرة من جمالك وما بعده
فان ساءنى ذكراك لى بمساءة فقد سرنى انى خطرت ببالك قوله قفى امر للمخاطبة من الوقوف

دورتك البين قرب البعد والواو في وما بك علة حالية وتربين قتلي في موقع الحال او الاتي
او البدل وقد ظعنت استينافا جواب مثل ظعنت بهذا المراد قوله قل هو الله احد الله الصمد لم يورد
العاطفة بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالنتمة للاولى وتعريف الصمد مع
تنكير احد لعلمهم بصمديته بخلاف احديته قوله اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله
وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور في الموضعين اي ما يتعلق بعيد الحصر ثم كون
من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا قرر لحق الثاني عا قرر به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة
المعرف معرفا واما اذا قرر بالاوامر والنواهي عا ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا من الجملتين
مبني عا حدة كذا في شرحه للمفتاح قيل الحق انه لا احتياج الي هذا الاشتراط لانه اذا اختلفا معنا كما
كان القياس الاتيان بالمضمر ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خبير بانه مردود لان الاستخدام
خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع المضمر في الظاهر والكلام فيه قوله نحن برحم مو باطبه
مع ان من الاستعمالية اجراء للوصل مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح قوله انا العاصي اتيتك
اورد عليه ان حق العبارة ان يقول انا العاصي اتاك لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود
بالنسبة فيكون هو مرجعا للضمير اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي
عبارة عن المتكلم نفسه اورد ضمير المتكلم ميلا الي المعنى قوله عا ان يكون العاصي بدلا منه من
الاخفش والجمهور يا بون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بلزوم النقصية البدل
من المبدل منه كما حققه الفاضل الچلپي له لكن دليلهم منقوض باجماعهم علي جواز ابدال المعرف
باللام من ضمير الغايب وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلق تدبر قوله وفيه ايضا عكس
من وصفه فدينا قس في هذا بان المقصود في المقام الوصف المعنوي لا النعت النحوي
في قوله انا العاصي ايضا عكس من الوصف المقصود ثم الاظهر ان يقول وفيه عكس من وصفه
ايضا

من وصفه ايضا قوله كاينا من كان انا او غيري كاينا حال من الرسول وهي موصوفة في محل النصب خبرا
لكاينا والعايد محذوف اي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب
اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي بنت علي خلاف القياس ولو قيل كان تامة وفاعله
راجع الى من لم يحتج الى ما ذكروا انا خبر مبتداء محذوف اي هو انا او غيري او بدل من علي ان يكون
من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت والنصفة اسم من الانصاف
قوله هذا اعني نقل الكلام كذا هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لامكن جعل المثال
مطلق النقل وفقا للشارح قوله ففي العبارة ادنى تسامح لان معناه الظاهر ان النقل عن
الحكاية الي الغيبة لا يختص بهذا القدر اي النقل عن الحكاية الى الغيبة وفساده ظ قوله من يمينه
اي شماله وقيل ماخوذ من التفات الانسان بجنبه وبيسره وهو الانسب والفرق ظ قوله
وهذا يشعر كلام الايضاح اي بالشرط المذكور ووجه الاشعار انه قال في جواب سوال اولا لانا
نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى الظ فالتقييد بقوله عنده يشعر بالانحصار عند
الجمهور كما سيصرح به فيما بعد قوله تطرية لنشاطه التطرية بالهمزة الابراد والاحداث من طرأ
عليه اذا ورد وبالياء الجديد من طري الثوب اذا عملت به ما يجعله طريا كانه جديد والنشاط
بالفتح حركة السرور قوله منها انا زيد وانت عمرو ونحن رجال قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه
وهو شرط في التعبير لانه اخبار بشي عن شي لا التعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين فتامل قوله
نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا البيت للعقيلي قال ابن
مالك في شرح التسهيل اعراب الذين في لغة هي مشهور يقولون نحن اللذون آمنوا على
الذين كغزوا وهي لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر في ان اللذون على هذه اللغة يكتب
بلامين بخلافه في لغة من الزم الياء في جميع الاحوال قلت قيل السر فيه انه حالة ... بتثنية

بالظروف واللام للتعريف على قول ومشابهة لما على القول بانه تعريف بالعهد الذي في القلة
فآثروا عدم ظهورها خطا في حالة البناء كيلا يرى حرف التعريف او شبيها فيما شبيه بالحرف
فاظهروها في حالة الاعراب لان شبه الظرف انتفى ثم الظاهر ان الصباحا تفريع عجزه معنى تجوّزا
تاكيدا من صحوا اذ اتاه صباحا ويجوز ان يراد المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين
على الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا لصحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا
ومفعول صحوا محذوف اي صحوهم والغارة نصب على الحال اي مغيرين او على التعليل اي لاجل الاغارة
وحاصل المعنى نحن الذين اغاروا صباحا في ذلك اليوم على العدي الملحاح صيغة المبالغة
من الالحاح كما لمكثار دال على الترادف او التداخل قوله بعد التعبير عنه بطريق آخر اي بالنسبة
الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق قوله وما سبق اي البعض الا وهام الى قد سبق
ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا تغيير في التعبير حتى يتحقق الالتفات في الآية ولعل المتوهم
بنى كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان النداء للخطاب تامل قوله انا الذي سمتني امي حيدرة
البيت لعلي كرم الله وجهه والحيدرة الاسد وكانت فاطمة بنت اسد امه والدته وابو طالب غائب
سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المصراع اكيلكم
بالسيف كيل السندرة والسندرة صاع كبير قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال
المازني لو لا... فيه بحث لان الالتفات من اتم وجوه تحسين الكلام فلا وجه للتقبيح لانه التفات من
الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما يجيء في قوله تعالى وانتم تجهلون
على انه يورد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب العائد والاسماء
الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرحه للمفتاح فلو كان
في امثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلام هو على طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك بالاثمد الابيات

تطاول ليلك بتذكر الخطاب وان كان الشايع في خطاب النفس الثانية بدليل لم نزد بتذكر الخطاب الاول

الابيات لامرئ القيس في مرثية ابيه والخلي الخالي من الهم والحزن والرقاد النوم وكذا حال من ليله
اذ لا معنى لتعلقه ببات والنبأ الذي جاءه هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريف
للمفتاح وقيل سمع ذلك الخبر منه قبل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا منافاة
بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف ورد بان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه
ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليتحمل ما اريد
من اراءة المعنى في صورة اخرى غير ما تحققه بحسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل اليمني من ان
ابا علي وابن جني وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد ليس بالتفات فالصواب انه لو حمل على
الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل المحشي في حواشي الكشاف
وفي التاويل المذكور بحث لاحتمال ان يكون منعهم الالتفات لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق
آخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التاويل منهم كما لا يخفى على المنصف
قوله او يكون الثاني ذكر الغيبة بلفظ ذلك ويرد الوجهين ان المتبادر من كلام الكشاف
توزيع الالتفات على الابيات قوله بل هو خطاب لمن يتلقى الخطاب فان قلت لو كان
كذلك لوجب ان يقول تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ان يقال فذلكم الذي قلت ما ذكر في الجواب انما
هو على سبيل الاحتمال اذ يكفي ذلك فلا يرد ما ذكره قوله حيث لم يقل بعد ذلكم لا يخفى انه في موقع
الاستدلال على كون الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا للنبي عليه السلام والالقاء ذلكم ففيه بحث
اذ يلزم منه خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف وسيصرح في بحث التغليب
ببطلانه على انه ينافيه ظاهر ما ذكره في التلويح من ان افراد الكاف في اولئك من واولئك
هم الفاسقون لا يمنع عطفه على جملة فاجلدوا وان كان المخاطب بها الائمة لان افراد
كاف الخطاب المتصلة باسم الاشارة جائز في خطاب الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك

ارجع للتعظيم

ثم كلامه قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام
اعني وما لي لا اعبد هو حبيب ابن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله تعالى فليس المراد بقوله
وما لي لا اعبد الاية مفهومه الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام في معرض المناصحة
لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف لهم ويداريهم والغاية المخصوصة بموقع هذا
الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام المخاطبون قوله وهذا الخطاب مثل
التكلم في قوله من بناء جائني يعني ان كلا منهما تعبير موافق لاصل المقصد فان من جاءه الخبر المذكور
هو المتكلم وقوله جاءني يوافقه والذي قصد بيان رجوعه الى الله هو المخاطبون حثا لهم على عبادة
خالقهم وقوله واليه ترجعون يوافق هذا المقصود لكن من حيث كون كل منهما تغيير الاسلوب
الذي قبله يكون على خلاف مقتضى الظاهر التحقيق قوله وقد قطع المص بانه وارد الضمير راجع
الى قوله من بناء جائني قوله فصل لربك مكان فائدة الالتفات في الاية ان في لفظ الرب
حثا على فعل ما امر به لان من يربيك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله
انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله تعالى وايضا كلمة انا تحتمل الجمع كما تحتمل
الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان قوله ولم يجئ ذلك للغايب
والمخاطب في الكلام القديم قيل اي في التعبير والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد
كما قالوا في قوله تعالى فنادته الملائكة مع ان المنادي كان جبرائيل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى
باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى والكلام فيه ثم المراد
بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده قوله
وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث قال عز من قائل
يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستفهم منه الحمل وحمله على الاضافي لا يدفع لرفع كون القرآن
يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا الامرين في

طلا وارد على اسلوب المولدين ولهم في بعض المواضع ولا يلتزم من به ادنى مسكة تلك معه من باب تغليب المخاطب على الغايب اي اذا اطلقت انتم وانتم واغلظ النداء وعم الخطاب بالكلم لانه امام امة فناداهم كندائهم اولان الكلام معه ولكم بعيم يبقى هنا بحث وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع للتعظيم لرسول الله عم وللمتكلم لا الزمخشري بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما

في

في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يليق به على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره العلامة في موقع
الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجئ الخ فتأمل قوله طحا بك البيت يقال طحا به قلبه اذا
ذهب به في كل شيء والباء للتعدية والطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد تصغير
بعد للتقريب وهو ظرف طروب او طحا وعصر حان او حين حان على الروايتين بدل من بعيد وان اخترت تفسير
بعيد الشباب وعصر حان مشيب الحي انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان مشيب ظرفين
لشيء واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب في طحا بك للحبيبة اعني ليلى اي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله يكلفني
ليلى التفاتا من الخطاب الى الغيبة لانه خلاف الاستعمال الشايع وهو طحا به قلبه ثم الظاهر يكون الكاف في طحا بك
مفتوحة لانه وان كان خطابا للنفس الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والتانيث انما هو للفظ
ويؤيده ان العلامة صرح في قول الشاعر تذكرت والذكرى تهيجك زينبا بان التاء مفتوحة خطابا للنفس فقول
القاضي في تفسير قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتدا يعني هذا باعتبار الخبر يعني ربي تحقيقا
اذ لا مقتضى لتانيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما هو
في لفظها ولذا يقال لها مؤنث لفظي ولكن الجواب ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ مؤنث عليه يلاحظ ذلك المسمى
في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث في الاشارة اليه ورجع الضمير ولهذا قال تعالى في الاية المذكورة فلما افلت
واحتاج صاحب الكشاف في التوجيه تذكير اسم الاشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى السورة
بانه باعتبار الكتاب قوله او على انه خطاب للقلب فيشكل اعتبار الالتفات في يكلفني بالنظر الى طحا بك لا يجامع اعتباره
بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في
تكلفني لم يمكن ابقاء الكلام على اسلوب طحا بك اذ يكون التقدير تكلفك على ان يكون الخطاب في تكلف للقلب وفي
الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب بان الشرط صحة اجرائه على الاصل في الجملة وههنا يمكن ذلك على تقدير رجع الالتفات
القلب الى اصله وان لم يمكن بدونه فافهم قوله وقد شط وليها جملة حالية والمعنى يكلفني وصلها والحال انه بعد قربها
او ايام قوله على حذف المضاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر قوله حتى اذا كنتم في الفلك الاية فائدة الالتفات
في قوله وجرين بهم المبالغة كان الله تعالى يرى حالهم غيرهم ويعجبهم منها ويطلب الانكار عليهم قوله

الله الذي ارسل الرياح الاية فاية الالتفات في فسقنا التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة
اقول يستعمل في كلام البلغاء صيغة الجمع في الغايب للتعظيم حتى يتاتى هذا المطلب من غير التفات بان يقول فسقوه
قوله ان يكون المخاطب بالكلام اى من يلقى اليه الكلام ويتلقاه من المتكلم سواء كان في الكلام حرف خطاب
ام لا واعلم ان التلخيص حاذكره الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يقال لا يخلو اما
ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي ومن يتبعهما وعلى الاول لا يخلو اما
ان يشترط ان يكون التعبيران في كلام واحد اولا والاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يخلو اما ان يشترط كون
المخاطب في التعبيرين واحدا ام لا الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور قوله ومن عند الخليفة بالنجاح
الجار متعلق بالنجاح المعقد المفتقر عليه او به نفسه لكون الباء زايدة كما ينبت عليه في قوله تعالى وما انت علينا
بعزيز اى ثق بالفوز بالبغية من عند الخليفة والمنادى محذوف قوله يا فداك محذوف اى يا خليفة والتبيب العطاء والار
السرور كانه اراد اكثر ونشاطا في العطاء قوله فهذا احض من تعبير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبر الجمهور
قيدا آخر اعني وحدة المخاطب والفايدة القامة التي ذكرها الجمهور لا تدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب
الاول اذا لم يكن سامعا للخطاب الثاني المتوجه الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق لكل الفايدة
لعدة السامع الكافية فيهما واما قول الشارح فما يسبق عن ماير قبه المخاطب تطرية لنشاطه فبالنظر
الى الاعم الاغلب قوله هل يخبركم السبت اوله ابني كنانته ان حشو كنانتي نبل بها انبل الرجال مليوكه
هل يخبركم الكنانة هي التي يوضع فيها النبال ويشد الانسان على وسط والنبل الاول السهام والثاني جمع
من النبيل والنبالة بمعنى الفضل وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والملوك مصدر ملكه كالدخول بمعنى الفاعل
والالوك بفتح الهمزة الرسالة قوله وزهق الباطل اى ذهب يقال زهقت نفسه اى ذهبت وخرجت قوله
صرف الله قلوبهم الاية واردة في حق المنافقين وقد كانوا صرفوا قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله ثم صرفوا الثم
قلوبهم تثبيتها على الصرف ومثله شايع فلا تحصيل للحاصل قوله فتم الفقر القصم بالقاف كسر الشيء حتى يبين والفصم بالفاء
كسر من غير ان يبين قوله متى كان للخيام البيت المراد اظهار التحسر على فوت ذلك النعيم وانقضائه تصغير الى نجلى والمراد
بالعارض الاسنان ما بعد الثنايا والثنايا بالبيت من العارض قال ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب
قد سبق ان التطرية اذا كانت مهموزة اللام يكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة يكون بمعنى التجديد

وفيما ذكره الشارح تخليط بين قوله للاصغاء اليه متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث
والتخصيص ويجوز ان يكون على حذف المضاف اى لصاحب الاصغاء ثم لمن المقابل لما
التي ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي والجمهور لا ينطبق على مادة يكون
السامع فيها حضرة الباري تعالى لتعاليه عن الانشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر ايضا مما
يصح في حقه تعالى ايضا لكان انسب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتي ايضا وقع صالحا لان
يقصد به معنى الغايبة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن المواقع الخارجية فليفهم قوله
وقد يختص مواقعه على زنة المجهول لانه متعدد وقد يستحق والباء في بلطايف داخل على
المقصور قوله على طريق الاتساع هو ان يجرى الظرف مجرى المفعول به كقولهم ويوما شهدناه
سليما وعامرا او في شرح الكشاف للقطب ليت شعرى لم لم يجعل من الاضافة حقيقة بمعنى في
كضرب اليوم قلت لتحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ
من قولك مالك في الامر وصاحب في الزمان وهذا ظ قوله والمفعول محذوف لانه على التعميم قيل
عليه لو قيل مالك الامر كله لحصل الدلالة على العموم واجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل
اللام على المعهود والتاكيد بكل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوت الاختصار المطلوب
قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية الظ انه حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم
على المنعم بالنعم الاخروية ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطع
فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم
الاخرة لانه يختص المؤمن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم
الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها قوله اى ذلك التعبير
الظاهر يقال اى خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه غير
بمعنى انه غير ما اراده قوله كقول القبعثرى اصل القصة ان القبعثرى كان شاعرا كان جالسا
في بستان مع جماعة من الادباء وكان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبعثرى اللهم

ولما وصلت في اول هذا الباب من هذه النسخة الى العدد والمعدود رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامي وانا بين يديه وقد سألني سائل [illegible] اقل الجمع في العدد
فقلت اقل الجمع عند الفقهاء اثنان وعند النحويين ثلاثة فقال عليه السلام اخطأ سؤالا وجوابا فقلت يا رسول الله فكيف اقول قال [illegible] العدد شفع ووتر [illegible]
[illegible]

سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فاضجر الحجاج بذلك فاحضر القبعثري وهدده فقال
القبعثري اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك على الادهم فانظر الى ذكاوة القبعثري
فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته فاحسن اليه على ما حكي فان قلت كان مقصود
غرض الحجاج ان يقول لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت
هذا الاستعمال والتعدية امر وضعي يقال حمل على الادهم اي قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب
كاستعرفه او تشبيه القيد بالمركب على طريقة الاستعارة قوله من الاضعاف وهو من
القعقد بالتحريك وهو الوطاء قوله من ضفدع اي قيد من الضفاد بالكسر وهو ما يوثق
قوله الاولى لحاله اما العدم اهليته لجواب ما سأله او لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه قوله
سألوا عن السبب روي في الكشاف وغيره ان السائل اثنان وهما معاذ بن جبل و
ثعلبة بن غنم الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلهذا
قالوا سألوا بلفظ الجمع قوله حيث قالوا ما بال الهلال الخ دلالة هذا القول على انه سؤال
عن السبب دون الحكمة خفي جدا كما اشار اليه في شرح الكشاف قوله فاجيبوا ببيان
الغرض اطلاق الغرض على حكمة فعله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على طرف التبعية
والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا قوله والصواب فرع واما الاية التي وقع
فيها فصعق فلم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك الاية ونفخ في الصور فصعق وقد يقال مراده
مجرد التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى قوله كقوله ان الدين لواقع اي الجزاء
لحاصل قوله وح يكون معنى لواقع ليقع قيل هذا غير مستقيم لان اللام تخلص المضارع
للحال والمفروض هنا كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التخليص المذكور مذهب البصرية
ما ذكره في كتب من ان اللام ربما يكون لمجرد التأكيد كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم قوله
قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف الخ كانت عبارة الجواب في اصل النسخة
هكذا او لما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال فما سلم مجيئهما بمعنى

الاستقبال

الاستقبال بقوله نعم فبمجرد التفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف وثباته لا
يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدلهما بقوله قلت لا خلاف في ان
اسم الفاعل الخ واعترض اولا على النسخة المغير اليها بانه لو تقرر يكون كل من اسم الفاعل و
المفعول موضوعا في زمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب
تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن المتبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز
تجوزا وطورا بان زمان الحال معتبر على القيدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى ما فيه من التكلف
وقد يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارئ على اصل الوضع لا اليه نفسه
لكن بعض ائمة الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد مجاز لغوي
فهذا اشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون [illegible]
لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز
والمجاز قسيم للكناية اجيب بعد تسليم حصره فيهما بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع
له فصورة فيما اريد منهما مجازا او ظهر منه الحال في الذي اريد بهما كناية لتشارك المعنى المجازي
والكنائي في كونهما غير موضوع لهما تأمل وهو ان غاية ما لزم من جواب الشارح كون
اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من
خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس كذلك قوله وكذا الماضي
عند الاكثرين الخ ان مراده ان اسم الفاعل والمفعول في الماضي ايضا عند الاكثرين حقيقة واليه
ذهب [illegible] واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل مجاز واليه ذهب الحنفية وقيل ان كان
الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز قوله القلب من قلب الجراب
جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا قوله ما هو في موقع المبتدأ نكرة سواء كانت محضة او
مخصصة فان كون المبتدأ نكرة محضة او مخصصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعد
مع كون الخبر معرفة لم يقع في الجملة الخبرية في كلام العرب واما في الجملة الانشائية فقد

جوّز سيبويه حيث زعم ان من في من ابوك وكم في كم مالك مبتدأ وما بعدهما خبرهما او
ان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه الشارح في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان
من في من ابوك مبتدأ وابوك خبره سهو بيّن فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله
تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه قال سيبويه
على ان افضل مبتدأ ابوه خبره قلت لنا ان نجعلهما ايضا من باب القلب في الكلام فيما هو
جار على الاصل بقي ههنا بحث وهو انه اذا جوّز كون المبتدأ نكرة في الجمل الاستفهامية
على ما صرح به الشارح في شرح المفتاح وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سيأتي لم يوجد
187 داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب في قول القطامي كان امك لكونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه
اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في الجمل الاستفهامية في الجملة وهو في جملة يكون المبتدأ فيها اسم
المتضمن للشرط لا في كل جملة استفهامية فتدبر قوله قفي قبل التفرق البيت للقطامي عمرو بن
سليم التغلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابي وقد كان اسيرا فاطلقه واعطاه
مائة من الابل والالف في ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة بالفتح والمراد
بان لا يكون وداع وفراق قوله لان المعروض عليه ههنا انما قال ههنا اشارة الى ان المعروض
عليه قد يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي اعني مجرد الاتيان بالمعروض
الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب
قول جماعة منهم الجوهري والسكاكي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت
ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال اخرون لا قلب في واحد منهما
واختاره ابو حيان قوله فانك لا تبالي بعد حول البيت الحول السنة ويؤيده انه يروى اوله
فانك لا يضر بعد عام وقيل حول اسم رجل كانه يقول لمن هجاه فانك لا تبالي بعد موت حول اما
ادعيت لنسبك من شريف او وضيع لان هذا هو الذي كان يمنع لادعائك ما ليس لك وقد
ذهب فادع ما شئت وفي حواشي المفصل للزمخشري الظبي مثل في الضعف والحمار مثل في القوة

وبدل

وبدل على ضعف ما في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو لقد لحق الاسافل بالاعالي
وماج اللؤم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابي قبيس وسيق مع المعلهجة العشار
ماج اللؤم استعارة من قولهم ماج البحر موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون
وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعنى صار وابا قبيس قيل اراد به ابا قابوس وهو النعمان بن منذر
ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير ترخيم وقيل اراد الجبل الذي بمكة شرفها الله تعالى
والمعلهجة تأنيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه خير
من امه وبرذون هجين اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بالضم
العين وهي الناقة التي اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيها الفحل وحاصل المعنى
قوله لان اسم كان ضمير والضمير معرفة وقد سبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عائدا الى
النكرة ولذا يجري عليه احكام المعارف ويقال تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطني
شيئا ما ذلك الشيء لا شيئا قوله والخبر معرفة فان قلت الخبر هي الجملة لا امك والجملة لا يكون معرفة
قلت كان امك ليس جملة اذ لا ضمير فيه كان على هذا التقدير لانه مفسر لكان المقدر ولا ضمير فيه فكذا
في مفسره لان مفسر المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا امك
وهي معرفة قوله والمعنى اظبيا كان امك حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل مسند
الى مونث حقيقي من الادميين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكور فجعل كالضمير الواقع
بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجوز تذكيره وتأنيثه ثم اختار ما وافق نظم البيت
قوله وفي التنزيل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا اذ المعنى جاءها بأسنا
فاهلكناها لان البأس يكون سببا للاهلاك فيتقدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة في تعلق
الاهلاك بهم كانهم اهلكوا قبل مجيء البأس الذي هو العذاب اليهم قوله غير نفس القلب على نفس
القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول الا بنكتة باعتبار
ما يلزمه من الملاحة ايضا وقع قوله يصف ناقة وقيل يصف جفنة مملوءة بالثريد المدهن كذا

في شرح الايضاح للاقرائي وهو غلط فاحش نشأ من تصحيف السمن بكسر السين
وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح في انه يصف ناقته كما قال فلما ان
مضت ثنيان عنها وصارت حقة تعلو الجذاعا عرفنا ما يرى البصراء فيها فآلينا عليها
ان تباعا وقلنا مهلوا ثنيتها لكي تزداد للسفر اطلاعا فلما ان جرت البيت قوله
كما طينت وفي الصحاح بطنت بدل طينت والمعنى ايضا واضح لكن تخريج البيت
من باب القلب لان القصر بطانة السياع لا بالعكس قوله اى الطين المخلوط
بالتبن كذا في الصحاح وفي الاساس السياع ما يطين به ويقال له بالفارسية
كل ماله وبالفتح الطين وفي الديوان السياع بالكسر ما يطين به والطين ايضا
قوله ولقائل ان يقول انه يتضمن ان هذا الايهام مسلم لكنه لا لطف لهذه المبالغة
في المشبه به اذ ليس المقصود من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل
التمليس ورفع الخشونات فالحق ان مثل هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين
التطيين معنى الالصاق والمعنى كما الصقت السياع بالفدن على طريق التطيين
فلا قلب اصلا على انه حال من الضمير في انصرفت لكون الاضافة فيهما لفظية فلا
يتعرف المضاف بها قوله اقدام غر ورأى مجرب رجل غر بالكسر اى غير مجرب في الحرب
مثل الجرس والمضرس الذي قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته
فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح قوله لان ما قبله من الابيات يدل ان البيت
لقطري بن الفجاءة وما قبله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي
اكناف سرجي او عنان لجامي ثم انصرفت البيت الركون الميل والاحجام بالجيم قبل
الحاء المهملة وبالعكس التأخر عن الحرب والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت و
اراني صيغة المتكلم من الرؤية والدريئة على وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن

قال الاصمعي هي ممدودة غير اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول من عليها ومن هنا اعني لدخول من
على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه
فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فاذا جئت بمن تعين كون
القعود ملاصقا لاول الناحية ومن في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اى اتاني
الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض لليسار والظهر تعويلا على العلم بالمقايسة واو
في قوله او عنان لجامي بمعنى الواو قوله يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم افرح [illegible]
اذ لا يتعين كون قد اصبت بمعنى فرحت حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى العثور
على ما صرح به في الجواب المرضي المنقول عن الامام المرزوقي والمعنى وقد نلت من الاعداء
ما اردت ولم ينالوا مني ما ارادوا والحذف المفعول قصد الى التعميم ثم كان الانسب
ان يقول لم يصب لا انه يكون من قبيل الاسناد المجازي فليفهم قوله والى الجواب المرضي
ما اشار اليه الامام المرزوقي الخ فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي
اشار اليه في اثناء البحث غير مرضي مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها فما السر
في ذلك قلت السر فيه هو انه اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير في لم اصب
مفعولا ثانيا له يفهم منه انه لم يكن جذع البصيرة قارح الاقدام حال كونه مجروحا او
حين الغائهم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراح وبعد الالقاء بسبب كونه مجروحا
فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود واذا جعل حالا من الضمير في انصرفت
يكون الكلام خلوا عن ذلك القصور فلذا اختار جواب المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف
لان كون بصيرته التي كان عليها انما يناسب وصفها بالقروح لا بالجذاعة وهذا اظهر الانظار
في الجواب على ما هو الملائم لقولهم اقدام غر ورأى مجرب بالاضافة في كليهما ان يقال في
الاقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه ما كان له حال كونه غرا ووصف بصيرته بالجذاعة
اشارة الى ان رأيه وبصيرته امر حدث له وحصل بعد التجربة لا ما كان له قبل تدرب

الباب الثالث احوال المسند

الامور والثمرة عليها قوله اى قول ضابئ ابن حارث البرجمى قال الفاضل المحشى يقوله
يقال ضبأت فى الارض ضبأ وضبوءا اذا اختبأت فيها وقد يرد امثال هذا
التركيب بان المخاطب ما تقول ايه يقال او اى بدل اذا ووجه ما ذكره ظ لكن
انما يتجه اذا لم يقرأ ضبأت مثلا على صيغة الخطاب بل على صيغة المتكلم فتأمل قوله
ومن يك امسى بالمدينة رحله البيت من شرطيه حذف جزاؤه واقيم مقامه اى
من يك امسى بالمدينة فليس فانى لا امسى لانى غريب وقوله غريب انه على الارتحال وكر
اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الى اخذ من سقوط حركة النون التى
الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقوله امسى
بالتنوين وفاعل امسى اما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعنى رحله بالمدينة حال
منه او لفظ رحله وبالمدينة متعلق بامسى قوله لامتناع العطف على محل اسم ان
قبل مضى الخبر هذا عند البصرية لان العامل فى خبر المبتدء عندهم هو الابتداء
وفى خبر ان ان فلو عطف قبل مضى الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالا
يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفية فالعامل فى خبر
ان هو الابتداء الذى كان عاملا قبل دخولها ~~على اثر واحد وهو رفع الخبر~~ فلا يلزم
فى العطف ان يلى المحذور المذكور قوله احدهما العطف على محل اسم ان هذا عند النحاة
وعند بعضهم منهم صاحب الكشاف المعطوف عليه فى مثل هذا مجموع ان واسمها
استدل الفريق الاول بان الاسم هو الذى كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا
دخول وانما اشتغل لفظه بالنصب بقى على كونه مرفوعا لكن محلا واستدل الفريق
الثانى بان اسمها وحده لو كان مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ وليس بمبتدأ لعدم
تجرده من العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتباره كالعدم كذا فى شرح اللب للنقره كارى
قوله ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المقدر ما عطف على قوله يلزم

كونه

كقوله فانى وقيار بها لغريب قال الشارح نكتة التقديم فى البيت التسوية ... قصدا الى التحسر ولا خفاء فى الفرق بين
النكتتين اذ احدهما التسوية والاخرى كون البعض اولى من البعض وان يشعر كلام الشارح بالاتحاد والبيت مثال
لحذف المسند عن المعطوف للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام او لحذف المسند بتمامه مع تقدم القرينة
وكقوله نحن بما عندنا البيت مثال للحذف لهذه النكتة منبها مع كون المسند المحذوف للمعطوف عليه او
مع تأخر القرينة او مع بقاء متعلق المحذوف وقد اشار الشاعر الى ترجيح جانبه بالتعبير عن نفسه بضمير المتكلم

كونه خبرا لان ضرورة افادة العطف التشريك فى حكم الاعراب كما صرح به فى مباحث الوصل والفصل
فيلزم كونه مرتفعا به والمفروض انه خبر للمبتدأ اعنى المعطوف على محل اسم ان فالمحذور باق
بحاله وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان فى التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع
ايضا الا ان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالفرق فلك مفردا او مجموعا فيكون المعطوف خبر المبتدأ
لا خبر ان ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين قوله والمحذوف خبر
لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون خبر المبتدأ اذ لا يدخل اللام على خبر المبتدأ الا ان يجعل من قبيل
ام الحليس لعجوز شهربه اعنى بتقدير المبتدأ او يقال المعنى وقيار لهو غريب فيكون فى المعنى داخلة على
المبتدأ لكنه خلاف الظاهر بل تكلف بلا ضرورة قوله وهذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف
اى الوجه الثانى من وجهى ارتفاع قيار هو الذى قطع به وفى الاية وجه اخر غير الوجهين المذكورين
فى ارتفاع قيار وهو ان يكون الخبر المذكور للصابئون وخبر ان محذوف مقدر قبل الصابئون وانما
حذف لدلالة خبر الصابئون عليه وربما يرجح هذا على ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة الظاهر وهو
حذف الخبر فى ذلك الوجه مخالفة الظاهر من هذا وتغيير الموضع وبان مذهب سيبويه فى قولك زيد و
عمرو قائم ان الخبر للثانى وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه الاول للترجيح بان فى تغيير الموضع نكتة
سرية فيرجح اختيار جانب البلاغة قوله مع كونهم من ابين المذكورين ضلالا اى الصابئون لان
القراءة بالهمز فى بدوهنا على الاعلال اى الخارجون من صبأ اذا خرج وهم قوم خرجوا من دين
اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا ابين المذكورين ضلالا و
فيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن امن فى الاية من صح منهم الايمان فلا يرد ان المذكور فى صدر الاية
الذين امنوا فكيف يصح ان يقال من امن منهم لان المراد بهم فى الصدر المنافقون وقيل المراد بالمذكور
فى الصدر المؤمن على التحقيق وبمن امن من امن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف
للصابئون كذلك والمراد بالتنبيه فى قوله وفائدته تقديم الصابئون التنبيه هو التنبيه من اول
الوهلة قوله وخبر الاول محذوف مبنى على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر والا فيجوز كونه خبرا للاول

بل للمجموع من غير مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اى قوم راض كما صرح بمثله في شرح المفتاح في
قوله وقليل ما هم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يقال
مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر
والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر مجول على الحذف والاصل عامروه
فحذف الواو اجتزاء عنها بالضمة كقوله اذا ما شاء ضروا من سواهم ولا يألوهم احد ضرارا
قوله وكذا قوله رماني بامر البيت اوله دعاني لصوص الهامي لصوص وعاده بها والذي في ماضي بطلان
رماني بامر كله والبيت لابن احمر وقيل للازرق بن طرفة الباهلي تنازع هو مع قشيري
في طوى عند الحاكم فقال القشيري هو لص ابن لص ليغوي عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيت
وبرئي ومن جول الطوي رماني وبرئ ومن جال الطوي رماني والجال والجول ناحية البئر
من اسفلها الى اعلاها وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رماني بامر رجع عليه مكروهه
فكانه رماني من قعر البئر فرجعت رميته عليه والمكنة وقيل المراد بالطوى ما طوى في القلب
من الحقد قوله وخبر كنت محذوف اعترض عليه ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان فعيلا
وفعولا صالحان للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابي سعيد بان ذلك ليس مطردا
اذ لا يقال رجال كريم لا يفيد هنا لان التزام المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف
لا يستلزم استلزامها في جميع المواضع ويمكن ان يوجه قول ابن الحاجب بما صرح به
ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد جاء عن الاخفش
منع وصف التثنية بفعيل وحمله عليها ولئن جاز ذلك في الجمع فيقال هولاء غريب ولا يقال
هذان غريب والوجه الفارق يتاول بالمفرد فيوصف المفرد بالمفرد اي جمع غريب ولا
يتاول المثنى بالمفرد حتى يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التاويل بالمثنى فتامل
قوله فهو عندها اي الكلام عند زيد باخبار الوالدين وجعل خبر كان محذوفا قوله فباقيه
معني البيت واربت اي سترت والمنح الممتلئ منه فهم يتبع الاناء بالكسر

الطوى البئر المطوية صحاح

وحكى الخطيب عن ابي عبيدة قال وقف شاعر بباب معن سنة لا يصل اليه وكان شديد الحجاب فكتب اليه
اذا كان الجواد له حجاب فما فضل الجواد على البخيل وفي رواية اذا كان الكريم له حجاب فما فضل الكريم على اللئيم فكتب اليه معن
تعلل بالحجاب فقال الشاعر البيت من معوده ثم ارحل منصرفا واخبر معن بانصرافه فارسل اليه عشرة الاف درهم والبيت
للحسين بن مطير من قصيدة مطلعها الما على معن وقولا لقبره سقتك الغوادي مربعا ثم مربعا وبعده فيا قبر معن انت اول حفرة
مضجعا وبعد البيت المذكور بلى قد وسعت الجود والجود ميت ولو كان حيا ضقت حتى تصدعا فتى عيش معروفه بعد موته
ولما انقضى معن انقضى الجود وانقضى فاصبح عرنين المكارم اجدعا ويجوز ان يكون الحا خطابا بالاثنين وهذا ظ ويجوز ان

بنزع نزعا اي امتلاء وانزعته انا ومعن ابن زائدة الشيباني كان من اجواد العرب جودا وحالسرا
زمانه حكى محمد ابن ابي بكر الرازي في ينابيع الحكم ان شاعرا وقف بباب معن ولم يتفق له اليه وصول وكان
شديد الحجاب فكتب على خشبة يا جود معن ناج معنا بحاجتي فليس الى معن سواك شفيع
والقاها في الماء لتجري الى داره فلما ابصرها معن واخذها وقرا البيت الذي عليها استحضر الشاعر
واعطاه مائة الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط
ويقرا البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة الف درهم في اربعة ايام
وذهب في يوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقا علي ان اعطيه لكل يوم مائة الف درهم حتى
لا يبقى في الخزانة شيء قوله كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الحال المقتضية
لترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفردين على مفردين كما في قولك كان زيد قائما
وعمرو قاعدا فليتامل بريدان في هذا العطف اشتباها يحتاج دفعه الى دقة لان عطف عمرو
على زيد يوهم كونه مسندا اليه لقائما وعطف قاعدا على قائما يوهم كونه مسندا الى زيد ولكن الاولى
ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لقائما
في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل ماخوذا مع عطف صاحبه ليرتبط
احدهما بالاخر الارتباط الذي بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف هنا على تقدير العامل دون
الانسحاب لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح المفتاح بقي في تمثيل الصورة المذكورة
بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب
لم يكن الامر باب عطف الجمل الى الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون مثالا
لذلك اذ ليس فيه جملتان عطف المفردان من احدهما على مفردين من الاخرى بل جملة واحدة
عطف بعض مفرداتها على البعض الا ان يحمل على التنظير والتمثيل لمطلق عطف المفردين على المفردين
وان لم يكن المفردات من جملتين قوله وقولك زيد منطلق وعمرو وجوز الشارح في شرحه للمفتاح
بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجمل على الجمل وان يكون من عطف المفردات ولا الخفاء

نحن نقول اورده للتنبيه على ان المحذوف فيه مجرد المسند لا المسند والمسند اليه بان يكون اسم تاكيد الفاعل المحذوف لانه لا يثبت كثرة الحذف فيما يلغي عنا قلة الحذف وللتنبيه على ان الداعي الى تقدير المسند قد يكون غير بقاء المسند اليه بلا مسند وهو هنا حرف الشرط اذ لولاه لكان الكلام انتم تملكون كما زعم الكوفيون مع وجوده وللرد عليهم والاستشهاد بالقران وقدمه على قوله فصبر جميل تقديما للمنصوص على المحتمل وللتنبيه على الحذف الواجب بعد الحذف الجائز ولان الداعي الى الحذف فيه يخالف الدواعي المتقدمة اذ الباعث فيه تحصيل الابهام اولا ثم التفسير ليتمكن فضل تمكن ولا تيان بما فيه غرابة تسر الناظر به وهو تحصيل مزيد التمكن من حذف الدال وابراز ما هو في غاية النطق في صورة العبث اذ

ان الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه لان العامل في المبتداء هو الابتداء وفي الخبر هو المبتداء عنده فح يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز **قوله** والفاء في فاذا قيل للسببية وعن الزيادي انها جواب شرط محذوف وعن المازني انها زايدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوايد صرح به ابن هشام في مغني اللبيب **قوله** فح يكون مفعولا به لا ظرفا وهذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا واما على ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول **قوله** فح لا يكون مضافا الى الجملة كيلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف **قوله** لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب فان الكلام مشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم في المثال المذكور واما اذا صدر بان فلا اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا تعمل ما بعدها في ما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما كما لا ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكر بجواز كون بالباب بدلا عن بالمكان بدل الكل من الكل ويجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتداء غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف الظاهر وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد مذهب السيرافي وهو ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عن ما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة **قوله** وانتم في السفر اذ مضيتم مهلا روى مثلا مكان مهلا اي ان فيهم مثلا واعتبار المن يتاتي في رده ان في كتاب سيبويه ان في السفر ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل منصوب بتقدير المحذوف تقديره اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولكن ان يقول انه ظرف مقدم لمهلا ان جوز تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم يجز فهو ظرف لمقدر يفسره المذكور بمعنى ان في السفر بعدا في زمان مضيهم ولولا ذلك ان يجعل خبرا بعد خبر

وفيه

وفيه وجهان اخران ذكرهما الشريف **قوله** اي بعدا وقيل المهمل الكثير **قوله** لا رجوع لهم على المرجوع مستفاد من المهمل بقرينة المقام **قوله** لم يحسن او لم يجز فيكون عدم الحسن على تقدير وجود الوشيد وعدم الجواز على تقدير انتفائها وفيه نظر لان كلمة او للتخيير في التعبير لان ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يجز عندهم **قوله** لا ابالي الحافظة اي المحافظة من قبض الطاير بيضه اذا ضمه الى تحت جناحه **قوله** تقديره لو تملكون فيكون قد جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يقول تقديره لو تملكون قيل اجيب بانه مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثاني في مثله تاكيدا ايقال على تقدير لو تملكون تملكون لغاية التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا ورد بان قوله اذا المقام من الاتيان بهذا التفسير المقدر يابى هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقرير السكاكي ولما كان غير مرضي عنده عدل في اخر الكلام الى ما هو مختار عنده من كون الثاني مفسرا فتامل **قوله** فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ فيه بحث وهو ان بروز قوله تعالى انتم تملكون في صورة المبتداء والخبر على قياس انا عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشح المتبالغ المستفاد من قوله تعالى لامسكتم فيه الاتفاق فلا يفيد البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف **قوله** ورجح حذف المسند اليه الخ فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما هي بالنظر الى المسند المخصوص اعني اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل لم يتات الا الوجه الاول والسادس وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركني الكلام واعظمها الا اليه فوق الاحتياج الى سائر الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن الزايد بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزايد اولى وارجح ويتعارض بان المسند محط الفايدة فلا يناسبه الحذف **قوله** وحمله على حذف المبتداء موافق لما يجب بالمعنى فلما ذكره الفاضل المحشي بقوله واما لما يجب اللفظ فلان الخبر لكل منهما محكوم به **قوله** والقرينة ههنا هو ان اذا اصاب الانسان مكروه الخ قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابة المكروه ما امركم في هذا الامر

صبر جميل ولو احتمل الامرين فلا يصح احدهما قرينة قوله على وجه يكون المبتدا موفرا اولى فيلي
هل هذا معارض لانه بان الاصل في الخبر التنكير المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة
بان يكون المقدر فصبر جميل اجمل اولى لانا نقول الانسب بمنع كون اصل الخبر التنكير المحض قوله وليس
المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى فيه بحث اما اولا فلانه لو انفهم
من الكلام كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من عدم الصبر وهو الجزع
وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة واما ثانيا فلان مثل
هذا المحذور لازم في تقدير المبتدا لان المقصود من الكلام القيد الزايد سواء كان
في الاثبات او النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيفهم من قوله امري صبر جميل ان امري ليس بصبر
غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امري ليس الجزع وبث الشكوى على انه فسر الصبر الجميل فيما
سبق بانه الذي لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل اجمل ان الصبر الذي لا شكوى فيه
الى الخلق اجمل ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الذي فيه بث الشكوى وهو عين الجزع
فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى محل
تأمل بل الظاهر ان يجعل جميل في صبر جميل صفة مادحة لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم من
قوله اجمل من الجزع وجه الجمال في الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل لمكان الاقتران
بمن اللهم الا ان يحمل على حاله على ما فيه من تلميح الصدر قوله لنا او في الوجود آلهة ثلثة فان قلت
المتبادر فيما اجتمع فيه النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون المنفي
هو القول بتثليث الالهة لا القول بالالهة مطلقا فينافي التوحيد قلت ما بعد الاية
قوله تعالى انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي المقيد والقيد معا
كقولك ازيد عندك ام عمرو قال الشارح في شرح المفتاح لقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام
عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور كما في قام
زيد وعمرو ومن غير ان يحمل على ترك المسند بناء على الغرض المذكور واجاب الشريف بان الظرف

في المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما لا يصح في قولك زيد قام
وعمرو بخلاف قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي
ربطه بزيد فقط ومن جوز ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا ازيد حصل او حاصل
في الدار ام عمرو فيلزمه ان يجوز زيد قام ام عمرو وفساده بين ولما كان صورة الظرف غير
متغير بجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره
في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث لان عمرا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك
ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل
يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في قولك زيد
او عمرو قايم وقياسه على زيد قام وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في
العطف بام التي لاحد الشيئين او الاشياء وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا
البحث حيث قال ولو قيل زيد او عمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما باعتبار
احدهما وكذا اذا قدم في الدار اما مع توسط فكلا لامتناع ذلك لكن صرح ابن هشام
في مغني اللبيب بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكر لصح
زيد قايمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قايمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما
نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله وليست معرا للرجال ظلامة الى ذاك عمر الاكرمان
وخالبا انتهى قوله جملتان مشتركتان ليس قوله مشتركتان قيدا احترازيا اذ لو لم توجد
الاشتراك اصلا كما في قوله اقام زيد ام قعد عمرو وامثاله لكان ايضا منقطعا عند جميع
متاخري النحاة الا ابن الحاجب والاندلسي كما صرح به الفاضل المحشي وانما تعرض للاشتراك
لان المثال السابق كذلك ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عندك عمرو انما كانت منقطعة
لوجود الاشتراك بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة المتكلم على ايقاع مفرد بعد ام مع عمرو
والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الخبر في احدهما وتاخيره في الاخرى

مع امكان الاتفاق كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع و توجيه كلام الشارح
ان الدليل الذي ذكره يرجح الانقطاع من حيث وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع
بجزوما به فتامل قوله فام منقطعة لا متصلة المتصل للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الا
بهام ويليها الاستفهام وان يكون احد المستويين على المستفهم يليها والاخر يلي المهمزة
والمنقطعة قد يكون بمعنى بل والهمزة اي للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان
او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد يكون ام للاضراب المحض سواء دخلت على
حرف الاستفهام نحو ام هل يستوي الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقولون
هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يسمى
منقطعة لا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية
والفعلية حقيقة او بتقديم الخبر لا اختلاف فيه اذ ليس هو والهمزة داخلتين
على المتساويين وهذا ذلك نص صاحب الكشاف على ان ام في قوله تع افلا تبصرون
ام انا خير متصلة لا يقدح فيما ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب
مقام المسبب لانهم قالوا المراد انتم خير كانوا عنده بصراء فيقول ام انا خير فهو بمنزلة
ام تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول بقوله ام انتم بصراء كانت منقطعة
كما صرح به سيبويه في الكتاب هذا واما في الصور فالاولى ان يكون منقطعة
كما ذكر بقوله لانك تقدر الخ فتدبر قوله لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض
الخ قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السؤال وهي محققة مذكورة
في الاية وان كان وصف السؤالية مفروضا والمتبادر من قول المص سؤال محقق
وان كان هناك سائل صدر عنه السؤال وتحقق هذا الا ان ترك المصير الى المتبادر
والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السؤال على تحقق ذاته
سواء تحقق وصف سؤاليته ام لا هذا خلاصة ما ذكره المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه

لا يناسب

لا يناسب كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا للسؤال المحقق فاعتبر اتصاف
الجواب بالجوابية ويلزمه اعتبار اتصاف السؤال بالسؤالية فالمراد بتحقق السؤال
تحقق سؤاليته ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الشارح على ان الظاهر ان الاية حكاية لما يقع
عن الكفار عند سؤال رسول الله عم فتقدير الكلام لو سألتهم قائلا كذا يقولون كذا
فالحذف في الاية التي وردت بطريق الحكاية للحذف في المحكي لكونه جوابا للسؤال بالنظر
الى المحكي فلا بد من تقدير ثبوت الشرط والجزاء فليتامل قوله ولان القرينة فعلية
لان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه المشتمل على المسند فهو الذي
يدل على وجوده في الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق
السموات والارض وقد يقال حذف مسند المبتداء اكثر من حذف مسند الفاعل
فالحمل عليه اولى قوله كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى فقد يؤدى به ايضا قولنا
الله خالقها ولا يناسب الجواب هو بان الحمد على جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله
ويمكن ان يقال بعد تسليم الجواب عن النظر هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة على
ان القرينة تفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما المقصود من الكلام
المذكور ترجيح تقدير نفس الفاعل على تقدير خبر المبتداء قوله لظهور ان السؤال
تعليل للنفي المستفاد من كلمة الحصر في انما يدل اي لا يدل على ان تقدير الفعل مقدما
اولى لظهور ان السؤال قوله ومن ثمة قيد الخ قوله ليطابق السؤال قال الفاضل
المحشي يعني المطابقة حاصلة معنى على تقدير الحمل على حذف الفعل المسند الى الفاعل
المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان اسمية صورة فهو فعلية معنى اذ الكلام
في من قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلمة من
الدالة على تلك الذوات المفصلة اجمالا للاقتصار وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء
من ان المسؤول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد الخ لكان الشك في الفعل

في مباحث الفصل والوصل

وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا
ومعنى ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية تجاب
بالاسمية البتة وما ذكر في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور في من قام لا يتاتى
في ماذا صنعت اذا جعلت اسمية وبينه في الحواشي بان الفعل ههنا مسند الى
المخاطب وليس في ماذا صنعت معنى الفاعلية بخلاف من قام وما ذا اعتاه الى آخره
عنه بقوله اعتاه كذا محل بحث لان ما ذكر في من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى
لا يختص بصورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره اضربت زيدا ام ضربت عمرا
وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وماذا اعتاه حتى يجاب بالاسمية
في الاول وبالفعلية في الثاني تحكم والا فلا بد من الفرق فليتامل قوله والجواب ان حمل الاول
انه جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل لا على النظر اذ هو اثبات لمدعى
جمهور النحاة بدليل آخر لا تصحيح الدليل السابق المنظور فيه وملحوظ قوله وان الواقع
عند عدم الحذف جملة فعلية عورض بانه كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية
كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشي
بان فيه ما نعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتاتى
على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول
بوجود التخصيص في امثال الصورة المذكورة كما تقدم قوله في مرثية يزيد الخ
المرثية على وزن محمدة مصدر رثاه وتشديد الياء خطاء ثم المذكور في شرح
المفتاح للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار النهشلي وفي شرح الرضي انه لحارث
بن نهيك والله اعلم قال بعض المتاخرين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف
بالكلية بان يكون يزيد منادى اي ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع مفعولا له
ان كانت الرواية بفتح باء ليبك او النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه

لكن

ولكن نقول المراد بالضارع من يضرع بعد موت يزيد والمختبط من يسال كذلك بعد موته لانه كان دافعا للخصومات
والمهلكات فلا يكاد ينفع في جبانة خصومة ولا اطاحة مطيحة لما منزول من يضرع احد لخصومة ويحتاج احد الى الاختباط
فالمضارع بمعنى الاستقبال ولا يخفى ما في هذا الاحتمال من كمال مدح يزيد بحماية الناس من الظلمة والمشهور جعل ضارع
فاعلا للمحذوف كما في المثال السابق وقد نص عليه ابن الحاجب ونحن نقول الابلغ تقدير ضارع لخصومة يبكيه فيكون
الكلام مفيد التهكم تعريضا بان الظلمة التي يضرع الناس لخصومتهم في السرور عن موته وفيه مزيد تحسر على موته ولفظ البيت ان
ومعناه التحسر على موت يزيد لفوات المنافع العامة الناس وهذا من موجبات فضل هذا التركيب على خلافه الخ

وفيه بحث اذ لا حاجة مع فتح الياء من ليبك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد في منع الحال فيكون منادى
والالف المحذوف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك صحيحا لكونه في رواية
الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى قوله اي يبكيه ضارع وقيل اي ليبكيه وهذا ابين بالمعنى
وما ذكر انه انسب بالسؤال المقدر قوله وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور فان قلت
بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اي شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق الجار
لا محذور اصلا قلت ان كفى في عمل الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الالغاء لعدم الاعتماد
لتصريح الشارح في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل يلزم لفظا او تقديرا
تعينا للذات التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم التهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف
مقدر انما يكفي لعمل اذا قوي المقتضي لتقديره كما في يا طالعا جبلا وبار كبا فرسا لانه
اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن بالنسبة الى اعتبار مثل هذا المقتضي
في كل موضع محل نظر قوله ليس بقوي في جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء بل هي
بوصف المغلوبية فافهم قوله اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد في بحث وهو انه قد سبق ان ارادة
الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص
الواحد الا منية واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب
على السبب لا لاجل كثرتها قوله وفصل الخ ايماء الى المقتضي للحذف بعد بيان المجوز وهو
القرينة قوله فعلم ان هناك راكبا هكذا في اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما
الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف
والتقدير لزم الاجمال فعلم ان هناك راكبا وعلى هذا قوله نعم اسند الى مفصل فان قلت قوله
ليبك مجردا عن المسند اليه على موضوع غير معين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل
تكرر الاسناد في البناء للفاعل ونصب يزيد قلت المعنى لما يفهم من الجمل المستقلة و
الكلم المستقلة كما لا يخفى قوله واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين فان قلت ذلك

وايوقوع نحو زيد غير فضلة قد اشار بادراج النحو ان الكلام ليس في خصوص البيت في الاولى وبوقوع نحو زيد مسند اليه فان المسند اليه ارجح من المسند والمسند من الفضلة ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لا يخفى انه بناء على كونه جوابا لسؤال مقدر لان السائل مترقب للجواب قوله ولان اول الكلام غير مطمع فيه انه ان اراد انه غير مطمع بالذات فمسلم لكنه لا يكفي في كونه نعمة غير مترقبة وان اراد انه غير مطمع اصلا فممنوع لانه يقتضي الى ان السؤال غير مطمع في الاولى لان الكلام موئس عن ذكره لان ابراز الفعل علامة الاجتناب عن الذكر بالكلية وحاصل الترجيح انه كنعمة غير مترقبة وغير المترقبة غير مشوبة بألم الانتظار وتعب الطلب لذة خرقة فيكون اللذة بهذه المقدمة ناقص فيها الخ

والمعه النفسها حيث ذكر المعه في بحث التشبيه ان نيل الشيء بعد طلبه الذ وتبعات ج الخوف

الابهام موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده ملائم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو بسبب سؤال نشأ من الكلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور نعم يمكن ان يقال في بناء المفعول ابهام الجمع بين المتناقضين حيث دل اول الكلام على عموم الامر وآخره اعني قوله ضارع على خصوصه فافهم قوله نحو قوله ولئن سألتهم من خلق السموات الخ فان قلت وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند وقد اجاب بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله نعم وبئس سألتهم من خلق السموات ليقولن الله واحد فالذكر في احدهما لضعف التعويل على القرينة وعدمه في الآخر مع اتحاده واتحاد المخاطب على الاوجه فالصواب ان الذكر هاهنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف نسقط المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع تحقق المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء في تفننهم قوله ومنه قوله نعم بل فعله كبيرهم هذا قلت وهو انما ذكر من التعريض يكون سببا لذكر المسند لكن السؤال هاهنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية محضة فالسر في عدم رعاية التطابق التي اوجبوها فيما اصحّ وامثاله قوله وحصول التعجب بدون الذكر نعم اراد حصول قصد التعجب من السند بطريق كونه خاصة له مع ان يستفيد المخاطب ذلك في هذا اشارة الى دفع ما اورده المص في الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كمقاومة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في اللفظ فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا او قصد التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرائن فاذا

قصد

قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال ما ذكره المص على تقدير التسليم وارد عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها مشروط بوجود القرائن فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض بغباوة السائل والاستلذاذ وبسط الكلام كيف يحصل شيء منها من القرائن وكذا الكلام في غيره قوله فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي الحكم فيدخل في ضابط الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار الشارح في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى فلا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى وفيه تأمل قوله اذ لو كان سببيا فهو جملة قطعا الا على نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند هاهنا سببي مع انه ليس بجملة كما سيجيء من انه ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك وذلك يحافظ على الضبط في اقتضاء سببية المسند كونه جملة قوله بالطريق المخصوص وهو تكرر الاسناد مع وحدة الفعل قوله ليشمل صورة التخصيص ليشمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوي اعم من قصد التقوي فمعناه على ما نقل من الشارح المحقق انه اشمل لانه في نفي القصد الى التقوي ونفي افادة التقوي بدون القصد ايضا كلا عدم قصد التقوي فانه لا يدل على نفي التقوي بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما نقيضه الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من طغيان القلم قوله

ذكر جمال الدين في شرح الايضاح ونبه تلطّفا ان الهنا بطوله بعلة جملية اي مسندا افراده في الاصطلاح فلا يفيد كون الجملة المذكورة مفردا معنى

وقد عدل عن عبارة المفتاح [illegible]

[illegible]

محكوما به بالثبوت قال الفاضل المحشي هذا اعني قوله بالثبوت بدل اشتمال لقوله
العامل و انظر ان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح بمعنى المحمول وقوله بالثبوت
بيان طريق المحمولية اعني كونه محكوما به كما تقول العالم محمول بطريق الثبوت قوله واجيب
لصاحب المفتاح بهذا الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه ولو قيل مراد السكاكي ان يكون
الثبوت مقصودا مطلقا اي في هذا المقام ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد و الاظهر
ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن من نوع نفس التركيب فلا محذور اصلا
قوله فظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد فان قلت اذا لم يحكم بالثبوت فكيف يكون
مسندا اسميا وقد فسر الاسناد بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه قلت المراد
بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من الثبوت التحقيقي والتعليقي والمعتبر
في تعريف الفعلي المحكوم بانتفائه ههنا هو الثبوت التحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام
فلا محذور قوله فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض الخ قيد بالفعل لا طائل تحته
فليفهم قوله واذا كان المجموع فعليا فقد بطل الخ اجاب الفاضل المحشي بان معنى التعريف
مسند يكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد ابوه منطلق
ليس مسندا حقيقيا بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب ومع تقييده نظرا
الى زيد ولهذا اولوا زيد انطلق ابوه بزيد منطلق الاب واما جعل الجملة خبرا في الامثلة
التي لا تلتبس معانيها او رد بان كلام السكاكي في بيان ضابطة افراد المسند وجمليته فهو
قائل بانه اذا كان في الكلام مسند سببي فمسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق
مسندا الى زيد حينئذ فيصدق عليه تعريف الفعلي مع جمليته فتبطل قاعدة افراد
المسند والحاصل ان ما ذكره المجيب اعتبار لجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ
وما ذكره الشارح بل جميع اهل العربية حيث اجمعوا على ان المسند في زيد قام و
امثاله هو الجملة رعاية لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية لجانب المعنى ايضا في الجملة كما هو

المناسب

المناسب للفن حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ ولا بقطع النظر عن جانب المعنى
وغاية ما يقال لازالة النزاع فان الجملة مسند بناء على اللفظ والاصطلاح ولا في انهما
ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المجيب اصلاح تعريف السكاكي كان له
ان يقول مراده مسند حقيقي يكون كذا فيخرج الجملة ولا يضر كونها مسندا اصطلاحا
بناء على الظاهر المتوسع قوله ثم استدل على ان المسند الخ هذا امر عجيب اذ بعد التنوير
بان المسند هو منطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعلية المسند مع
انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بل لابيه قوله وهذا فبطلان اللازم مما ذكر لكنه
اجيب بان حاصل الاستدلال ذكره الفاضل هو انهم اتفقوا على ان اسم الفاعل مع
فاعله ليس بجملة تعين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم
الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا
يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي بل مندرج في الثاني وليس شيء مما سبق
تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية
وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم العدم واتحاد ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا
وليس كذلك كما لا يخفى على المنصف قوله فمع الجمل عبارة المطول وضح لدخول زيد منطلق
ابوه في ضابطة الافراد في عبارة المصنف دون عبارة المفتاح قوله وقال اذا التقدير المستقر
فيها او حصل رد عليه بان المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فما معنى
التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ مثل زيد
زيد قام لم يصح تقديمه والجواب عن الاول انه ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل
لم يكن مسندا فعليا الا ان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انما
ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا
حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار عنده وعن الثاني بان سببه عدم الجواز الالتباس

بانه عدو ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار قوله
كان المسند في المثالين جملة وحصل التقوي ان قلت ما ذكر في عدم افادة زيد للتقوي
حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو في الدار
وانت في الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حصل
وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة قوله لم يصح التركيب لان
مستقر ان جعل مبتدأ يلزم وقوع المبتدأ نكرة مع انتفاء الخبر وان جعل خبرا
يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ اذ ليس ههنا شيء مقدر وانما قال حتى يكون خالد
مرفوعا لانه مذهب الكوفية الذي بني الكلام عليه قوله وجميع ذلك ضبط لا يثبتونه على
ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند لم تنحصر لكثرتها وتعسر ضبطها اراد بالتفسير التعبير
المتعارف ولو ذكر مركب تقييدي دال على ماهية المعرف والا فقد تقرر في المعقول ان
قول نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالمماثل في التحقيق قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت
الى رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة
حتى يعرف كونه سببيا مع ان جعل السببية احدى ضابطي معرفة كون المسند جملة
يقتضي ان يعرف اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام
جملة فلا طائل تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات
افراد المسند جملية فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوي الحكم
يؤتى بالمسند جملة والا فيؤتى به مفردا فذكر الجملة تفسيرا للمسند السببي الذي قصد
حالة مقتضية لاتيان المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وقيل ان قولك المقتضي لجعله
المسند كون المسند جملة علقت على ما هو مآل المعنى لا غير بيانه قوله هو ان يكون
مفهوم المسند مع الحكم عليه ان ارجع الضمير الى كون المسند سببيا فظ وان ارجع
الى نفس المسند احتيج الى التقدير اي هو ان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كلمة

من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه
بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل اعلم ان بعض الامثلة التي اورد
في تفسير السابق للسببي خارج عن تعريف السكاكي له مثل زيد مررت به وما يعني
اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلقا بما قبله بسببه فيخرج هذه الامثلة عن
ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتزام التقوي بناء على ان
الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة على ما يجيء وانت
تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصور ليس بناء على قصد التقوي حتى لو لم
يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن يكون مفردا لكان انا عرفت كذا ذكره
الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد
الى ما بعده اي قيل اما بحسب الظاهر او بحسب الحقيقة والمآل ليشمل نحو زيد طاب بالاذلال
زيد طاب ابوه وانما صار الى ذلك لان الفرق بين المسندين بجعل احدهما سببيا دون
الآخر تحكم ورد بمنع التحكم للفرق بين طاب زيد وطاب نفسه وان كان مستفادا
من جهة ابيه فان قلت يفهم من التفسير ان المسند في زيد طاب نفسه من المسند السببي
مع انه في زيد طاب فعلي والفرق تحكم لان الذي اسند اليه الفعل في كل من المثالين نفس زيد
في المآل اجيب بان الضمير لاعتبار الشيئيات يبقى في الاسناد الى ذلك الجامد واما
فليس في تلك المثابة فتامل قوله متعلق بما قبله بسبيله اعلم ان التعلق قد يكون
باضافته الى ضمير كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون باضافته الى ضمير ما اضيف
الى ضمير فيدخل زيد اخوه ضرب غلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا
بالنسبة الى زيد واخوه معا فالاولى نحو زيد ابوه منطلق او رد عليه ان المسند
في مثل اخوه عمرو يشكل جعله سببيا اذ لا معنى لتعليق ذلك الجامد بالمبتدأ
تعليق اثبات اجيب بانه ما وزيد مسمى بعمرو او مسمى اخوه بعمرو قوله ولا يخفى انه كلو

والا لكان المثال المناسب قال الفاضل المحشي ايضا لا يحتاج في ضابطة افراد المسند
الى قيد ثالث لخروج نحو انطلق ابوه لان المسند فيه هنا ليس فعليا لما حققته وليس
المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر ويرد على ظاهره ان المسند
اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراد المسند بقوله فعليا فاي حاجة لاخراجه الى
قيد آخر وغاية ما يقال في الجواب ان السلب في قوله متوجه الى القيد اعني كما حققته ليس فعليا
فيفيد ثبوت الاصل اعني فعليته يعني ان انتفاء الفعلية عن هذا المسند المذكور انما يصح
على ما حققته واما على زعم المتوهم فهو فعلي لانه يشترط في المسند السببي انتسابه الى شيء
على وجه البناء اعني تقديم المبني عليه فالفعلي الذي يقابله ما ليس كذلك وهذا السببي يصدق
بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابطة الافراد على ما زعمه و
يحتاج الى قيد آخر لخروجه ويمكن ان يقال في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان
على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل اتيتك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على مذهب
من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكور في كتب النحو هذا وقد
تقدر لفظة في في قوله ان يكون بناء على حذف الجار من ان وان قوله والمعنى ان المسند السببي
يكون اذا كان لما قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده قدر له عاملا اخر وقلب المقام
ماضيا حيث لم يقل اذا يكون بناء على ان الشايع بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل
ثم هذا المعنى على تقدير رجوع الضمير الى المسند قوله او وقت كون المسند الخ على تقدير رجوعه
الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم ان منشأ استبعاد الشريف هذا التوجيه هو
ان اذا ليس بمذكور في الكلام وان المضارع معه قليل جدا ولهذا لما قدر المحذوف
عدل عن يكون الى كان فلا يرد عليه انه اختار تأويلا من جنس هذا التأويل في حل
قول السكاكي واما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع الخ كما وهم
قوله وهو الزمان الذي فيه زمان تكلمك كان الاسناد المحقق بقولك زيد قرئ لفظ قبل بضم اللام

لم يرد

لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشرط في النفي او ثبوته زمان الزمان وهذا انما يلزم
لو لم يكن قبل لازم الظرفية ثم انه يعود المحذور في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء
حمل الترتب على الاستقبال او الحال وينبغي ان يعلم انه لو حمل الترتب على الاستقبال
يلزم محذور آخر لان كون الترتب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل
بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله فيلزم اجتماع النقيضين
على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما
كما لا يخفى على المتأمل ثم ان ما ذكره من التقرير وهو ان ايراد المحذور بالنظر الى
وجوده بعد هذا الزمان اولى من تقرير الفاضل المحشي حيث قال وكذلك يترتب الدال
على زمان مستقبل فيلزم ان يترتب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم احد المحذورين
اذ يرد عليه ان كون الترتب في المستقبل لا يستلزم كون المترتب فيه حتى يلزم احد المحذورين
قال الشارح في شرح المفتاح هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه اهل العرف واللغة على انه يجوز
ان يكون هذا الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء
الزمان الذي قبل زمانك ماض وقد يقال التغاير الاعتباري مصحح للظرفية في الجملة
قوله والحال هو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل تعيين مقدار الحال مفوض
الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد يأكل ويمشي ونحو
يكتب القرآن ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور
على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء
القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم هو الآن وهو عرض حال في الزمان
لا جزء منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره
الشارح من تفسير الحال لا يتضح في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور
الآنية الآن يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع الحال قوله

بخلاف الاسم كو زيد قائم فيه انه مخالف لما المسلوه في تعداد امثلة خلاف مقتضى
الظاهر اسم الفاعل وللمفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ولعلك اذا
تاملت في بعض ما اسلفته هناك تطلع على التوفيق قوله مع افادة التجدد الذي
هو من لوازم الزمان اه المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة
لدخول الزمان في مفهوم الفعل او لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه
فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا يفيد الاحترا از كذا في شرح المفتاح للشريف قوله يقتضي
تجدد الكل وحدوثه رد عليه الفاضل المحشي بان هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث
والزمان وانما المقصود تجدد الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول
عليه هو المقصود لان الكلام في الى المقتضية لكون المسند حقيقيا فلا احد ثاللزمان وفيه
انه ان لم يرد بالمسند في قوله فلتقييد المسند ما هو المسند حقيقة اعني الحدث على ما اشار اليه
الفاضل في البيان لم يكن لفظ التقييد في محله لان احد الاجزاء في الفعل لا قيد على ان
جعل الغرض افادة انصرام الزمان على ما هو المال بعيد عن التحقيق كيف وقول الشارح
اي تعرض الوجوه وتتابعها الحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويقصد رمته النظر
لحظ فلحظ يدل على ان المراد افادة تجدد الحدث فتامل قوله او كلما وردت عكاظ القبائل
للتقرير ان قدر المعطوف عليه التحقير والانكار ان قدر لم يعر فوا والعامل في كلما على
الوجهين بعثوا قوله شيئا فشيئا يشعر بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضي والحق انه
خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث والمقام ثم قد يقصد
من المضارع الاستمرار التجددي بحسب المقام كما سينقل عن الشيخ ويمكن ان يقال غرض
الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذي هو مدلول
الفعل وضعا وهو المفهوم بالبيان يفهم في ضمن التقضي فلا غبار قوله اي على كل قبيلة جاء
وقيد انما بعثوا اليه لانه لا يتم لهم اظهار منا فرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف وانا

على كل بعد منيف قوله فلا فائدة عدمه الا اظهار ان يقال فلا فائدة مطلق الثبوت حتى لا يكون
الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي للاسم صريحا فان الاسمية لا تفيد عدم التقييد وعدم
افادة التجدد بل ربما لعدم ما يدل عليهما فتامل قوله لا يالف الدرهم الخ من ابيات الحماسة فاطلوبه
بن نصر اوله انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت الى طرق الخيرات تستبق وفي قوله لكن يمر اه تكميل حسن
اذ قوله لا يالف الخ ربما يوهم بانه لا يحصل لهم الدراهم فازاله قوله بل صبر الى جد دفع
الشيء بالرفق كما البقرة ولدها قوله اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فان قلت ظاهر الاستثناء
يقتضي الاندراج وذلك بان يوجد التقييد من الظاهر والتحقيق فما ذكره الشارح جواب
تسليمي والملائم للكلام المضي ان يقال لا نم الاندراج والانتقاض فان المتبادر من التقييد
كون القيد فضلة غير محتاج اليه في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب افعال الناقصة
بالنسبة الى اخبارها قلت الظاهر ان مراده بهذا تقييد الفعل بنحو المفعول وبالاستثناء
عدم الدخول فالملائم على هذا ظاهر فليتامل قوله لتقرير الفاعل على صفة اطلاق الفاعل
على اسم كان اما على سبيل التشبيه او تغير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه
قوله غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل المحشي يعني زاد الشارح هذا القيد تنبيها على انه
ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قوله موضوع للتقرير ان التقرير تمام
الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في الافعال الناقصة لا التامة
لدخول الصفة في مفهومها وفيه نظر اما اولا فلان الشارح لم يرد هذا القيد على التعريف
المشهور بل اورده تفسيرا قيد في التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع
ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك لزم تغير اللفظ بما لا دلالة له عليه ومثله غير مقبول
سيما في التعريفات فلا بد ان يحمل على الزيادة ليخرج الافعال التامة واما ثانيا فلان اللام
في قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية لا صلة للوضع كما زعم المحشي يدل عليه قول الشارح
انما اعني تلك الصفة متصفة بها تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما يتصف بالكون

وهو غير التقرير وايضا قد اعترف المحشي صريحا ان لكان دلالة على الاستمرار ولصار على الانتقال
والتقرير المذكور لا يشتمل لا على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون بحرفه معنى الافعال الناقصة
كيف ولو حمل الكلام على ذلك الفساد الذي ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه آخر فان الزمان
داخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له عندنا ثم غرض الشارح من ذكر الوجهين ان النسبة
كون لكان مثلا قيدا بالنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان على ما في الوجه الاول والكون
المطلق على ما في الثاني فلا وجه وجيها للحكم بالاستغناء عن الثاني كما لا يخفى قوله وهذا معنى قولهم اي انما
يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية واما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله
فان المفعول الخ فلا لانه اعتبر فيما سبق اتصاف خبرها بمعناها لا الحكم بمعناها اللهم الا ان يحمل على حذف
المضاف وهو الحكم قوله وعدم ارادة ان يطلع السامع المراد بالسامع ههنا المخاطب بقرينة قوله
او غيره من الحاضرين فتأمل قوله اكرمك ان تكرمني اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والا لوقع الطلاق
بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواء دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصرية وليس منه
لكسبتني الآن من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع في الارتباط
المعنوي ثم ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى
واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبني عليه قوله فالجزاء اذا كان خبرا فالجملة خبرية فيكون
ان الجزاء في قولك ان جئتني اكرمك خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخلة في
المعنى على الجزاء الخارجة به الى [illegible] فليس بخبر قوله في نفسها للصدق والكذب اشار بقوله في
نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا قوله بناء على انه
في بحث تقييد المسند الخبر نحو لا يجوز ان يكون بملاحظة التأويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك
زيد فاكرمه ان جاءك فانت مأمور باكرامه لان ذكر التأويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما
عند عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا ضرورة داعية اليه قوله لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء
محمول على حذف المضاف بقرينة السوق اي الحكم الانشائي وهو تغيير معنى الكلام واحداث معنى فيه بطرق البلاغة لا على اصله [illegible]

والكذب

والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء قوله ولهذا لا يتقدم
ما في حيزه عليه لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير
معنى الجملة وكان حرفا فمرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام اي نوع من انواعه قوله فتعين منه جعل
كلام المعاني على ما عليه اهل الميزان تخليطا للاصطلاحين فقول الشارح وتخليط اي في موضع البيان
لوجه التعسف قوله انهما لو جازم بوقوع للصدق والكذب اي المحتمل الصدق والكذب قوله على عدم الجزم
بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد افعل كذا اي الموت مجزوم الوقوع فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت
لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليها قوله او على ضرب من التأويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك
لنكتة تقتضيه او كون المخاطب غير جازم فان ان قد يستعمل في شك المخاطب كما يستعمل اما للتفصيل
المجمل الواقع في ذهنه او غير ذلك كما يجيء تفصيله قوله واصل اذا الجزم اي قيل المراد بالجزم معناه
الحقيقي واما المظنونات فانما يستعمل اذا فيها باعتبار خطابي قوله فلينا الخ ليطلع الفرق
بينهما من ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشك واذا لوجود الجزم بوقوعه قوله
فنبه في المثال حيث قال ام لا قوله لنكتة وهي ههنا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على
موجب علمه من مراعاة حقوقه قوله انما هو بوقوع الشرط لا يستقيم الا بان يحمل على حذف المضاف اي بعدم وقوع
نقيض الشرط بقرينة المقام قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الاية او رداه من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا
لاستعمال اذا للمقطوع وان في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه
وفرض الكلام مقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس
الا العلم بالوقوع او اللاوقوع قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله هو المراد بالحسنة
في الاية الاولى الخصب والرخاء لان الاية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله عم فقالوا
منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم قل كل من عند الله وبالفضل في الاية الثانية الفتح
والغنيمة بدليل على ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة
ما قبله اعني يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم

لمن يبطش الاية وانما استعمل الماضي في ولئن اصابكم فضل لان الشرط مع اللام يلزمه المضي لفظا
لان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصدا ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا
وايضا الله ذو الفضل العظيم فههنا كرشاية تحقق للنوع الذي يراد بقوله فضل من الله والتنكير
فللتعظيم او نحو كما اشار اليه الفاضل المحشي قوله وبهذا يظهر اندفاع بحث الشارح وانه ليس حاجة
في دفعه الى تكلف كما شعر به قوله اللهم الا قوله اذ لم يتقدم ذكر الجنس لا تحقيقا ولا تقديرا ليس
لان ما قبل الاية وهو ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين قرينة لا ذكر فيكون عهدا خارجيا تقديريا
كما اشار الفاضل فيما سياتي وقد يقال يكفي في العهد كون المعهود مشهورا بينهم متداولا لا يدع
بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذا لم يكن في البلد الا سوق واحد وهذا
الاعتبار جار في الحسنة اذ التعاهد ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما
هو بالنسبة الى قوم موسى عم لا الى المخاطبين بالاية وهو المعتبر في العهد الخارجي قوله كثرة وقوع
اتساعا الظاهر المناسب لقوله فيما سبق لكثرته واتساعه ان يكون كثرة وقوعه مفعولا له اي قطع
بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها فان قيل ليس كثرة الوقوع فعلا للقاطع فكيف ينتصب بحذف
اللام قلنا جاز ذلك بتاويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار عرفا على ان الفاضل
الرضي لم يشترط ذلك قوله وبهذا ظهر فساد ما قيل اي بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب
الجمهور ظهر فساد ما ذكره الترمذي فان قوله حقها ان يشك فيها دليل على انه حمل العهد على مذهب
الجمهور قوله مع حصول السنة القليلة غير قطعية الحصول لا يخفى ان قلة السنة مستفاد من تنكيرها وان علم
المستفادة من التنكير انما هي قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى الاول قد يجامع
مع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى المذكور تؤكد الوقوع اذ الظاهر ان لا يخاف احد من سنة ما فيه ايراد
ان الدلالة على عدم قطعية الحصول من يد دلالة على فضل الله بل تشبيه قوله وان اراد العهد على مذهبه بناء
على ان الحسنة المطلقة اه الظاهر كلام الشارح اعتبار المعهود بالنسبة الى قوم موسى عم لكن فيه نظر
لان هذا الاعتبار عند السكاكي بالنسبة الى المخاطب ههنا غير قوم موسى عم وبالجملة لام العهد انما

بدل

انما يدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى عم ليسوا بمخاطبين فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض
على العلامة ايضا فليتامل قوله وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة اي بما ذكر من ان المعتبر ان المراد
الحسنة المطلقة او من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما لم ينظم بطلان كلامه في سلك بطلان
كلام الترمذي مع ان وجه الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة طويل الذيل فلو قدمه على النسق الثاني التزم زيد
لتباعد احد الشقين عن الاخر في اعتبار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى التنويه اشارة الى انه
مما يقتضي التوجه وحضوره لدى الناظر لكونه مبنيا بالابطال على توجيه هذا الفاضل ايضا على انه لكان
تجعل اشارة هذا اشارة الى المجموع مما سبق من زوال الشقين الا ان بطلانه بهذا انما هو باعتبار الشق
الاول والدليل على ان العلامة وكذا الترمذي حمل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على جنس
الحسنة مطلقا وان الشارح حمل كلامه على هذا لمن تامل في كلامهما ادنى تامل قوله من القطاع الحسنات
الجمع باعتبار جزئيات الخصب قوله فيكون اسواء هذا الكسوة على ان في الحمل على الجنس لزوم ترك الشكر
على المعهود وغيره اذ لا شك انه اسواء من تركه على المعهود فقط قوله واما من حيث هي فممتنع يرد عليه
ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون واقعا موجودا
بخلاف الجنس اذ ليس في ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود عليه وهو معنى من قوله من حيث هو اي مع
قطع النظر عن الاعتبار المذكور كما فهمه الشارح اعني الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد
قوله ويمكن الجواب بانه معنى كونها معهودة اورد عليه الفاضل المحشي ان الحسنة اذا اريد بها مطلق
الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة
وقد جوز السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك اجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصب
ابتداء مجاز العام الى الخاص ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام عليها فرد دخلت على الخصب ابتداء مجاز
ان يراد تعريف جنسه وان يراد تنزيل حقيقته منزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكي في العهد
فاذا اريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها
عبارة عن حقيقة معينة صريح في ان كلامه مبني على ان يراد بالحسنة جنسها مطلقا لا يصح حمل الحسنة على الخصب ابتداء وفيه بحث يعلم في الجواب

الايراد بان الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل نوع
على الجنس يحمل الحسنة المطلق على اطلاق الجنس فالمراد بالحسنة اعم وما ذكره الشارح من منع
الاطلاق على تقدير ارادة العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليتامل قوله ولهذا انكرت
ليدل تنكيرها على تقليلها ان اراد تقليل السيئة باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا ففيه
انه لا يكون حينئذ قوله ولهذا انكرت في محزه لان ندرة الوقوع لا يكون باعثا لتنكيرها المفيد تقليلها في حد
ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص
المعين كما اشار اليه فيما سبق قوله في قوله فلو امس الناس ضر دعانا هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا
مس الانسان ضر دعانا فالفاء ولفظ الناس سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فينبغي
الناسخ قوله فللنظر الى لفظ المس قيل هذا مناف لما سلف في بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة
للفظ المس على التقليل بدليل قوله تع لمسكم فيما افضتم عذاب عظيم والجواب ان المذكور ههنا
منقول من الايضاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق ودلالة لفظ المس على ترجيح ارادة
شيء من العذاب في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا ينفي الانباء عن القلة والاظهر هو
الجواب الاول اذ الانباء عن القلة اذا كان مسلما ثبت لا له نفس هذا اللفظ على الترجيح فليتامل
قوله فلان الضمير في مسه الله شان المعرض المتكبر اي الانسان المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به في
شرحه للمفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار انه من الشارح فيه مقطوع لان
فيهم العاصي ان الله تع ذكر قبل هذه الاية لا يسئم الانسان من دعاء الخير وان مسه الشر فيؤس
قنوط فقد اورد لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو كان الضمير في الاية
التي كلامنا فيه راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر نكتة في العدول الى اذا ثم ان الانسان
اذا لوحظ بالانسانية لم يكن مسه الشر اياه مقطوعا به وانما ذلك القطع بملاحظة امر اخر كما لا يخفى
قوله ونأى بجانبه يعني كان الجانب مجاز والمعنى ابعد نفسه وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا
وتعظما قوله لم يكذب ذكر ابو الحسن ابن كيسان في تعريفه انك تقول صدقت فلانا اذا قلت له

صدقت

صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكون فلان كاذبا حتى
يرد على المص ان التكذيب تصريح بان المخاطب جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان على
انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب وقد يقال لعل
كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب باللاوقوع تعارض الرجحانان فتساقطا فبقي الشك
ولا يخفى ان وجه اخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتامل قوله كقولك لمن يوذي اباه اتكره
ان تعتب في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعله من ايذاء ابيه كانه اوقعه
في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان قوله اي انهملكم فنضرب
عنكم الذكر اعلم ان همزة الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحو
او لم يسيروا افنضرب عنكم الذكر اثم اذا ما وقع ونظائرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة
من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدر واخواتها تتاخر عن
العاطف كما هو القياس نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون
وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في الصور المذكورة في موضعها
الاصلي والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فقول الشارح اي انهملكم فنضرب
عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قاله الزمخشري
ومتابعوه لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ ذلك
في الاستعمال بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشري جزم بما يقوله الجماعة
في مواضع فقال في قوله تع افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفي قوله تع
ائنا لمبعوثون او اباؤنا الاولون فيمن قرا بفتح الواو ان اباؤنا عطف على الضمير
في مبعوثون اكتفي بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام قوله فيمن قرا بالكسر واما
فيمن قرا بالفتح على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا الشرط فاين جزاؤه
قلت الجملة الشرطية وقعت حالا واستغني عن الجزاء لتجرده عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل

الجزاء قوله اوللاعراض اشارة الى تجويز كون صفحا مفعولا له فان قلت الضرب عن الحرف
فعل الله تعالى والصفح بمعنى الاعراض فعل هؤلاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على الجزاء فهو
ملكت المعنى والله اعلم اعتبار الامر الحكيم فينطبق على المشهور قوله ان الحال في هذا المقام
يمكن ان يقال ان الاسراف واقع في نفسه ومن ان يحسب النظر الى الايات القاطعة فروعي
حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الايات فجعل في مرتبة الشك والامكان الصرف قوله ومنه
قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد اي ان صح وثبت ببرهان صحيح وحجة واضحة ان يكون له ولد فانا
اول من يعظم ذلك واسبقكم الى الطاعة والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه
قوله يحتمل ان يكون للتوبيخ الظاهر ان المخاطب بالاية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب
فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولا تغليب المرتاب على غيره قوله لان الحدث المطلق الذي
هو مدلول الخ كما ان هذا الدليل لا يجري في غير كان لدلالة صار على الانتقال الذي لا
يستفاد من غيره كذلك المدعى مخصوص كما صرح به الشارح لكن ربما يدعى انه لا يجري في كان
ايضا لانه كما اعتبر الانتقال في صار اعتبر الاستمرار في كان وهو غير مستفاد من غيره
قطعا فتامل قوله ولا مخلص عن هذا الاشكال اي لا تخلص عن الاشكال الوارد على اعتبار
التغليب الا ما ذكر فلا يرد منع الحصر بما اشار اليه سابقا من انه فاه عن الاية بوجه اخر قوله
ملخص ويكون معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكر المص ههنا على التوجيه المذكور بتكلف بجعل
ما ذكر تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان فيهم من ينكر عنادا ولا
تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معنى للاقتصار على تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه بل
الصواب تغليب المشكوكين على المستيقنين ثم تغليب الكل على المنكرين قوله وكانت من
القانتين اي ان اريد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر ففيه
تغليب احد الجنسين على الاخر ونكتة التغليب التي ذكرها الفاضل المحشي هو لا يختص بمريم
بل يعم جميع القانتات وان اريد الذكور فقط فالامر في الاية في وجه اخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث اعني القوم

كالجمع

كالجمع والفوج قوله بل لابتداء الغاية فلا يتعين التغليب ح اذ لا دليل على ارادة تمامها
قوله لان الفرض ملاحظتها بانها صدقت يعني ان الفرض ملاحظتها بالحال الانسب قوله كالعمرين قيل
المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب وفيه رده اذ قيل لعثمان رضي الله عنه اتسلك
سيرة العمرين نعم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد
وهذا المراد به عمر وعثمان رض قوله والقمرين للشمس والقمر وعليه قول المتنبي واستقبلت
قمر السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت معا اراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء
يعني ان وجهها لصفائه وشدة صقالته انطبعت صورة القمر فيه لما استقبلته كما ينطبع
الصورة في المرآة فرأى العاشق برؤية وجهها الشمس والقمر في آن واحد وقال التبريزي
يجوز انه اراد قمرا وقمر الارض لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه
امدح وايضا القمران في العرف للشمس والقمر قوله فانهما تغليب على المونث اي وان
كان اثقل ووجه كون القمر اثقل من الشمس كونه مذكرا وسطا قوله ولا يخفى عليك انه ابوين وقمرين
وفي بعض النسخ ابوان وقمران فالاول محمول على الحكاية من قوله ومنها ابوان والثاني
على الازدواج قوله ولو سلم فليكن مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما مسمى بالاخر
ادعاء ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره ويكون
معنى الابوين المسميين بالاب كما في العلم وقد رد بعضهم هذا التأويل في
العلم بانه قليل بخلاف تثنيته فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الحكم
مطلوبا فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
قوله وجميع باب التغليب من باب المجاز قال في شرحه للمفتاح والحاصل ان مجازية التغليب
والعلاقة فيه فان من اي نوع لم ار احدا صرح به وههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا
من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لان تناول الكل معنى مجازي
اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل

جمع

والجواب ما اشار اليه الفاضل المحشي في حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد
منهما مرادا باللفظ وههنا اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل
اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقة والمجازية
لجواز ان لا يكون ارتباط لجعلهما معنى واحدا مرادا فايقصد اليه بارادة واحدة في استعمال
الالفاظ قوله ولتعودون في ملتنا يمكن ان يقال عاد يجي بمعنى صار فلا يكون في الاية تغليب
ولا يأباه قوله بعد نجانا الله منها لان النجاة عن الشيء لا يستدعي سابقة الحصول فيه كما اشار
اليه الشارح في شرحه للمفتاح وقد يقال يجوز ان يكون معتقد الكفار ان شعيبا كان منهم
لسكوته عن اباطيلهم قبل البعثة فلا تغليب في لتعودن من هذا الوجه وهذا مبني على ان
اعتبار الخواص والمزايا في مثله في المحكي والظ اعتباره في الحكاية فتامل قوله انا
وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز كما سبق و
كون فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى مم لان هذا المتكلم مع الغير كما هو وضعه والجواب
انه لما عبر اولا عن زيد في قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغائب صار التعبير عن المتكلم و
عنه بطريق التكلم في قولك ضربنا بطريق المجاز نعم لو لم يعبر اولا بطريق الغيبة بل قيل
ابتداء ضربنا مرادا به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظ وكذا الحال في انا
وانت فعلنا قوله يعني قراءتنا الخطاب واما قراءة الغيبة فلا تجد على تغليب غيبة
ثم اذ لم يعهد في كلام البلغاء تغليب الغائب وان كان اكثر على المخاطب ولا تغليب
احدهما على المتكلم قوله من المكلفين وغيرهم الظ بالنظر الى المقام حيث سيقت الاية
لبيان احاطة علمه تع بكل شيء ان يعم لفظ غيرهم لغير المميز من الحيوان اما بان يجعل من في قوله
من سواك على الاستعمال المتبادر كما في قوله تع ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من
يمشي على اربع واما بحمله على التغليب قوله اذ لا معنى لقوله اعبدوا لعلكم تتقون اي لا وجه لتعلق
قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا اما لفظا فلما ذكره الشارح في شرح الكشاف واما جواز

القاضي

القاضي كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا في سلك المتقين الفائزين
بالهدى ثم ان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له او مدحا منصوبا او مرفوعا
فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى الرازق فتوسيط الحال من فاعل اعبدوا
بين وصفي المفعول كالتوسيط بين العصا ولحائها مع ان فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد واما
معنى فلان البلاغة القرآنية تقتضي والله اعلم ان يعتبر من الاول غاية عبادتهم ما هو لائق
لهم اعني الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوى وان كان مفضيا الى الثواب على ان التقوى
عبارة عن الاتيان بجميع المامورات والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو
تعلق لعلكم تتقون باعبدوا صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الشارح
فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون لعل مستعارا للارادة اعني مجرد الطلب فلا يرد ان هذا
يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة قوله فغلب لفظ تغليبا
قيل عليه يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع جهتي مجاز
في لفظ واحد لا ارادة معنيين مجازيين منه والمحذور هو الثاني دون الاول قوله فان الخطاب يختص
بهم استدل عليه بانه لو كان بالبث والتكثير عاما للانعام ايضا لزم مشاركتها للانسان في نعم
البث والتكثير فلا يناسب الامتنان على الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة الانعام له
في نعم البث والتكثير ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصلا الامتنان سواء جعل
الخطاب عاما او خاصا ثم لما كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الاية حيث
عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم المقيد بقيد متقدم اعني لكم وقد تقرر ان
القيد المتقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان في موقعه ولا ينافي
ذلك عموم الخطاب وخصوصه اذ ليس سوق الاية للامتنان على الانسان بجعله محلا
للخطاب حتى يفوت بمشاركة الانعام اياه في محلية الخطاب حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى
فتامل قوله لكم فيها دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها لكن المراد

فيهما مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق قوله ان النظم
الكلام مما قدروه لانه يجيء بعد هذه الاية والانعام خلقها لكم فالمناسب لهذه الاية ان
يكون قوله ومن الانعام معطوفا على من انفسكم ويكون المخاطب في يذرؤكم الانسان
فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا فلا يكون الاية من قبيل التغليب
قوله متعلق بغيره على ان يكون ظرفا لغوا لكونه عبارة عن حصول الشرط كما جعل الضمير
الراجع الى ما يصلح للعمل عاملا في الظرف ويحتمل ان الى بعده والوصف بتقدير المتعلق نكرة
او معرفة هذا وكانه لم يدره تعلقه بالامر للزوم الفصل بين الموصوف والصفة بلا ضرورة
وايضا اذا اعتبر الحصول الاستقبالي في الحصول المعلق دون المعلق عليه يلزم تعليق
الحاصل الآن بالحال وهو محال عقلا قوله لا يجوز ان يتعلق بتعليق امر اى قبل التعليق انما يتم
بامرين مبتدا او متعلق لان معناه جعل متعلقا لغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق
بجزئيه الاول اعني الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من تعلقه بجزئه الثاني اعني التعلق قوله لانه مفروض
الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته في الحال لان بعض الاسمية يدل على التجدد لا الثبوت
وهي التي خبرها فعلية نحو زيد يقوم كما صرح به في اواخر هذا الباب فالتعليل قاصر عن المرام قوله
لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان فرض الصدق اى التحقق في الاستقبال
لا يتصور في الانشاء وللقائل ان يقول لم يلزم وقوع الصدق في المركب الغير التام لان اداة
الشرط اخرجته عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب الصحيح الا ان يقال باعتبار الاصل وما
كان عليه كذا قال الحصادي قوله ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية ظاهره يقتضي جواز كون الشرط
جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به في شرح المفتاح فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره
الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان
لم يجز لان ويمكن ان يكون المراد باحديهما هو الجزاء بخصوصه قوله فاعتد باكرامي اياك
امس بصيغة الامر على ما جوزه الشارح من جواز كون الجزاء طلبيا بلا تأويل واما على ما اختاره

الفاضل

وقد يستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز
المتكلم وقوع الجزاء ولا اذ قوعه فيه كقولك ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له كقوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده فيه نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل
كذا ذكره الرضي منه لعاصم ...

الفاضل المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره في شرح المفتاح من انه على صيغة الامر
فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا لحصول الاعتداد او الى طلب اكرامه فلا فائدة في
الانشائية لوقوعه جزاء الا ان يأول بالخبرية فيبنى على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء كلاما
مستقلا وكون الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب الاعتداد اى بيان لما هو المفهوم من الجملة الشرطية
نظرا الى الظاهر والا فلا تعليق حقيقة على اصل السكاكي فلا تخالف بين كلامي الشريف كما توهم
قوله وتأويل الجزاء الطلبي اى وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع هو ان المناسب ذكره بين
قوله ويجب ان ينتبه اى انه لما ذكر ههنا جواز مخالفة الظاهر لنكتة اشار الى رد من جعل وقوع
الطلبي جزاء من هذا القبيل وكذلك لان ما ذكره ههنا مخالف لما ذكره في شرح الكشاف
في سياق تفسير قوله فتلقى آدم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء للشرط
محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام قوله كما في قول ابي العلاء فيا وطني اى البيت
المذكور في الشرح فان لم استطع في الحشر آتيك زائرا وهيهات لي يوم القيامة اشغال قوله
فليبتسم دال على الجزاء وهو محذوف اى لم يبح خاليا والاشتقاق من نعم الشيء بالضم او نعم كعلم
اى صار لينا والبال القلب قوله اى على اظهار الرغبة ورد قوله في اظهار الرغبة في صيغة
مجاز عن لازم اعني اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار
الرغبة القائمة بالمتكلم قوله الاول انه لا تم التعليق اى عدم الاقتضاء بطريق القطع لم
لكن لاشكال المتبادر في اللفهم مثل قولك ان ضربت ضربت هو الربط في جانبي الوجود والعدم
قوله اولان الاية نزلت اى وحاصله ان في التقييد تنبيها على تحقق الارادة في هذه الحالة مع
هذا التوجيه يكون الاية من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال عن الاية
الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب
خصوص قلت العموم بالنظر الى ما يستفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يتخصص بخصوص
السبب وهو المراد بما تقرر في الاصول نعم لم يثبت مفهوم المخالف لظهور فائدة في الشرط على ان

في جانبي الوجود والعدم قوله لا نغلط من اشتراك اللفظ اه نقضه بعض اصحاب الحواشي بما سبق في مباحث
التقييد من ان الشرط قيد للجزاء وقال اذ لا يخفى ان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد ففي هذا يلزم جواز
الاكراه عند انتفاء الشرط ولا يخفى مغلطة صريحة لان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد من حيث انه
مقيد وهو راجع الى انتفاء التقييد لكنه لا يستلزم انتفاءه ذاته وهو المحذور ههنا منه

[illegible]

الشارح شافعي يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال فتأمل قوله او للتعريض قبيل في سلوك
طريق التعريض فايدتان الاولى ان من هو اعلى مرتبة عند الله تعالى اعني النبي صلعم اذا كان
الاشراك محبطا لعمله فما حال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لا يجعلون في مرتبة
الخطاب واعترض على الغاية الاولى بان المشركين لا يعتقدون بنبوة محمد صلعم فلا
يتضح تلك الغاية والجواب ان الغاية بنبوة غير محمد صلعم من الذين من قبله قوله
بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره لا بد ان يكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد
والا فقولك جاءني زيد مريدا ابنه ليس من التعريض في شيء قوله فالخطاب لمحمد صلعم
قيل عليه سوق الآية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه صلعم والى الذين من قبله هو
هذا بعينه اعني لئن اشركت فالظاهر ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب ان
افراد الخطاب باعتبار كل واحد فصح ان الخطاب لهم ولكن ان تقول ان الموحى
الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة تليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن
عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم قوله ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر
منهم الاشراك رد لما زعمه الخلخالي من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك في الماضي
وغيره وذا يحصل بصيغة المضارع اعني لئن تشرك ووجه الرد ان من لم يصدر الاشراك
لم يستحقوا التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته قوله وان ذكر المضارع
لا يفيد التعريض لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في
الشرط لما ذكر بلفظ الماضي الدال على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع من
اسند اليه طلب له وجه وهو ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على
ما هو الاصل في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت ان ادخل على المشكوك كما سبق
واشراك الانبياء مجزوم اللا وقوع فهذا يصلح باعثا لطلب النكتة في استعمال كلمة
الجزم بوقوع نقيض الشرط ههنا وان كان باعثا لطلب النكتة في الاستعمال ان لكن التعريض

لا للكفار علم ان المشركين قائلون صح

لا يصلح

لا يصلح نكتة له وانما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعرض له مشكوك الوقوع وليس كذلك لما
تحققته من ان التعريض لمن صدر منهم الاشراك فتأمل قوله من الخفاء والضعف اي
عند القوم اما الخفاء فظاهر واما الضعف فلما ما توهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة
المضارع وقد عرفت انتفاءه عند انتفائه واما لما ذكر المؤذن من ان اللام الموطئة
يوجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على
الاهتمام به قصدا ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضيا
وهذا ايضا مدفوع بما ذكره الامام اي لا تنافي بين المقتضيات فجاز تعددها على انه قد
يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض قوله على وجه يتعين قبل
هذا اشارة الى انه يقدر في يعين على وجه لان الوجه الاول يتعين بترك التصريح والوجه المعين
مونة الحكم اي نفي لا بترك التصريح بنسبة البهم فتأمل قوله ويسمى هذا الاستدراج
يقال استدرجه الى كذا اي قربه منه على تدريج قوله اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم الخ اشارة
الى ان لو ههنا حرف مصدري بمعنى ان تجعل ما بعدها في تاويل المصدر مفعولا له اي الآن انها لا تنصب واكثر
وقوعها بعد ود ويود واكثر النحاة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها و
قد دخلت على ان في قوله تعالى تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعد مقدر تقديره
لو ثبت ان بينها وبينه قوله وثانيهما وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه يخالف لما ذكر
في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك بعد تقرير كلام المفتاح وهذا احد
ما قال في الكشاف ويمكن ان يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التعبير
فانه لو قيل ودوا ما في الكشاف ان النكتة هي الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق
على ما سواه من اظهار العداوة وبسط الايدي وغيرهما باستقلال ما نيا وودوا ما في المفتاح
ان لزوم وداد كفرهم للشرط المذكور اوضح واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق
والثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد بالقبلية في تقرير الكشاف القبلية الرتبية على

مطلب معنى الاستدراج

او المصدرية

ان لزوم الوداد المذكور بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلهما كانا متحدين
مذا ولكن الاظهر هو التغاير قوله لانهما واضح اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل
على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه
قلنا الماضي اذا وقع جزاء دل على تحقق مدلوله جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط
وهو معنى تحقق لزومه له قوله فانه يجوز انتفاؤهما الى المصادقة اي اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء
شيء منهما قطعا والا لزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل في خبر الله تعالى
فالملازمتان واضحتا اللزوم والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الاخر بالنظر الى
مقتضى العبارة فلا محذور قوله اذا ملكت فاسجح الاسجاح بالجيم والحاء المهملة حسن العفو قوله
واما انتفاء وداد كفرهم جواب عما يقال ان في هذا التركيب شبهة ايضا لجواز انتفاء الوداد
المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي قوله ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما ولذا
لم يصح ما في المفتاح لابتنائه على كون الجزاء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لازما
له بواسطة الاولين وكان في لزومهما شبهة لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليهما واما قوله
ليكون مجموع الجمل الثلاث اي فبالنظر الى الجزائين الاخيرين اذ الكانا لازمين للاول كانا تابعين له
فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منها مستقلا والحاصل ان
كلام المفتاح مبني على اثبات اللزومات المتعددة بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط
حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية ما يوجه به كلام المفتاح لشرافة
مراده ان الظفر يلزمه العداوة بلا واسطة لزوما ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة العداوة
لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الوداد بواسطة
البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه قطعي عند تحقق الظفر والعداوة والبسط قوله وكان
من الظاهر ان لم يكن في تقييده واذا الكفر اشار الفاضل المحشي الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب
الثاني ايضا لان تقييده واذا الكفر بالشرط المقدر خال عن الغاية لانها حاصلة ببسط اليهم

اولم

اولم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتب الوداد للمصادقة بعد بسط الايدي والالسن اظهر
لان بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فبعدهما يرتجى ارتدادهم الى
دينهم لم يرتفع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفي للتقييد المذكور في الخطابيات قوله
لا يقال الاية نزلت الخ حاصله انه لا احتياج الى حمل الاية على خلاف الظاهر المراد نفس
العداوة والوداد قوله فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نفسه
المصدرية اي حصولا فرضيا او الي اليهم الحصول قوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج في
مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في
مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المعلق بتغير
الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف مقيدا ايضا دون العكس قوله مع القطع حال
من الشرط او مصدر له والمراد من الشرط الشرط المعلق به كالمجيء في المثال المذكور لا التعليق كما
في الاول ولهذا اتى بالظاهر قوله فيلزم انتفاء الجزاء فيه بحث وهو انه اشار في الاجوبة من الاعتراض
المورد على قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا الى ان التعليق بالشرط لا يستلزم
انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط في بعض الشروح تأييدا له فما معنى تفريع انتفاء الشرط
ههنا اللهم الا ان يجعل احد كلاميه على انه نقل لكلام القوم والاقرب ان يقال الربط وجودا
وعدما معتبر في معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق ههنا التعليق
المخصوص اعني التعليق بطريق التوقف قوله مع وضوح كل منهما اما فساد جعل المعلق
نفس الجزاء او المعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم حينئذ ان يتحقق الجزاء في مثل لو جئتني
لاكرمتك مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير المجيء
وبالجملة الصواب تعليق الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكره
ولا يجوز جعل ما مصدرية في الموضعين ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية
حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتثنيتها بالالف

الجملة الشرطية صح

الجزاء على انتفاء صح

وقد ارجع اليها فيما نحن فيه بينت بقوله من مجيء مخاطبك **قوله** لان الحكم المراد ما يدل على النسبة وهو ههنا التعليق المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع وهذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقته رجوع الاكرام الى علم العالم ولن جعل الكرم بحسب الظاهر واقعا بسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس الامتناع وان كان بحسب الظاهر ذات الممتنع بسبب امتناعه **قوله** فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي قيل لم يرد به كون الامتناع بين طرفي الشرطية ولان المعتبر في طرفيها الامتناع بل اراد ان لو لافادة التعليق اي الربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو فاندفع اعتراض الفاضل المحشي رح وهذا وان كان تعسفا اذ المتبادر منه ان مفهوم لو صريحا الان بعض الشراحين من بعض وانت خبير بان قول المحشي فالاولى اشارة الى احتمال التوجيه **قوله** والمآل واحد فان قلت كلام السكاكي على توجيه الشارح يقتضي صحة قولنا ان وجد الجدار وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح وحدة المآل قلت التعليق في عبارة السكاكي يعني الربط وجودا او عدما فلا صحة عنده للمثال المذكور قطعا فتأمل **قوله** والسبب قد يكون اعم من المسبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ لكن المذكور في نسخ شرحه الرضي نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب فتأمل **قوله** اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا للجواب ام لا اجاب ابن الحاجب في اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى ايجاد الشرط في السبب بل يمكنه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء واعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور بين الجمهور صادقة مرادة لنا الاول كسبب في بعض الصور والثاني في ظاهر العبارة رمز الى المحققين **قوله** وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس

اكا

اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله النحاة في ان لو انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فرحمه يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فهو دال على المجيء سبب للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا لو كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظائره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة **قوله** من مضمون الشرط النقض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا بحاله اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا الانتفاء في صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو اضاء العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو لو اضاءت الدار لطلعت الشمس لان عدم العلة المعينة ليس علة لعدم المعلول اللهم الا ان يقال لما اشرنا اليه من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول **قوله** ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم البيت من قصيدة مطلعها

لقد آن ان يثني الجموح لجام ۞ وان يملك الصعب الابي زمام
ويعد ابو عدنا بالروم نكس وانما ۞ النبت في البيض الرقاق سوام

قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره بعض الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاولى والاقرب ان معناه لو دامت الدولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رعيته لكن لما لم يقدر دوامها عصوا فاستأصلهم **قوله** لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وههنا قد انتج حيث جعل انتفاء دوام الدولات علة لانتفاء كونهم رعية فعلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء الاول على انتفاء الثاني **قوله** للدلالة على ان العلم

بانتفاء الثاني على العلم بانتفاء الاول لسوق الكلام يقتضي ان يقول او على ان العلم بوجود
الاول علة للعلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كذلك
استثناء عين المقدم ينتج عين التالي وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة
والمعلول في صورة الانتفاء فانه المتنازع فيه على ما سبق قوله لكن قد يستعمل على قاعدة
لا وجه لحمل الاية على مقتضى اوضاعهم من حيث لم يكذ لكن من حيث انه استعمال مجازي
بالنسبة الى اصطلاحهم لا محذور في حمل الاية على هذا اذ لا بعد في وقوع الاستعمال الاستحالة(?)
بالنسبة الى اهل اللغة في القران وقد يقال تخصيص المعنى الثاني ارباب المعقول لكون
اصطلاحهم مقصورا عليه لا ينفي كونه معنى لو عند علماء العربية لانه في ورود الاية على
على وضع اهل اللغة صحيح ايضا قوله وكم من عائب قولا صحيحا صدر بيت مخزون واتى
من الفهم السقيم الظاهر ان كم خبرية ويحتمل الاستفهامية وقولا مفعول عائب لا يحمل(?)
على حرف الجر عند الامام المرزوقي وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق
تفصيل متعلق بهذا المقام في اوائل احوال المسند فليتذكر قوله في نحو قوله عم ووقع
في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل انه ذكر في الحديث وظاهره [blot] عن النبي عم وقال
القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث
لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي عم ولا عن عمر مع شدة التفحص وقال اكثر من لقيته
عن ذكر حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحلية لابي نعيم
الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب رض قال سمعت رسول الله عم يقول ان سالما
شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه قوله لان الغرض مدح صهيب
ولان ترتب العصيان على الخوف غير معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان عليه
قوله ما نفدت كلمات الله تع اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات الله تع وهي
غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري قوله لوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق

الاول

شرح التلخيص لبهاء الدين السبكي

الاولى وقد يستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال من غير تعرض لما ولو بها نحو ولو ردوا
لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله يعرف ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين اه
المفصل فهذا التحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه
ليس بمقصود قوله وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرمك فان قلت ظاهر
ان لولا في قوله عم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ليس بهذا
المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل في قوله لولا علي لهلك عمر اعني ربط امتناع الثاني
لوجود الاول والا لانعكس معناه اذ الممتنع المشقة والموجود الامر فما معناه قلت
التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني لوجود
الاول ومن مشكلات لولا قوله تع ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت طائفة منهم ان
يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضي ان ينتفي الهم لوجود الفضل
وقد هموا والجواب ان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير
مطلع على حقيقة الحال فافهم قوله وليس لكل ما له دخل في لزوم شيء آه يعني ان الارتباط
بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء له لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل وقيدا
للمرء(?) حال الحكم بلزومه للشرط قوله لو نفى الاكرام فيه بحث لان المراد بنفي الاكرام ان
كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قولك لو دخلت الدار لاكرمتك كمن قد دعاه في عمره
ومن البين انه ليس كذلك وان كان المراد الاكرام المخصوص فقد تم الكلام لان نوع الاكرام
لا ينحصر في شخص مخصوص مرتبط بالمجيء ولا يلزم التكرار لان مراد القائل الاكرام المخصوص
الذي يلزمه الارتباط ولا اعتراض عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعبير به ارتباط لان التعيين
يجوز ان يكون بجهات اخرى مثل الكون في اليوم ونحوه فتامل قوله وزعم ابن الحاجب آه
التفرقة المذكورة على تقدير صحتها مبنية على عدم اعتبار النفي الضمني والا فالمثبت
منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمنا فتامل قوله بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيه بحث اذ قد

يكون

حاصله ان الجواب [illegible] بالمذكور لا عينه [illegible]

الجزاء نفي الكل لا نفي كل فلا يفيد العموم فتدبر قوله فيناقض اي يقع التناقض اذ لو قد انتفاء
عدم العصيان بعمومه للان العصيان ثابت على كل تقدير وقرينة المدح تدل على انه
غير ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم من القرينة المعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو قوله وان لم يجبر
بل اجري على الاطلاق الخ قد اشرنا الى انه لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز
ان يخص بجهات اخرى الا انه مناقشة لا يضر لانه يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبر الخصوص في المثبتة
فليعتبر في المنفي وقد يقال مراد ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق
في المثبت انما يتحقق في ضمن فرد فيما الحقيقة هو الجزاء فانتفاء فرد لا ينافي ثبوت
فرد واقع واما المنفي فالجزاء فيه شيء وعدم الشيء من حيث انه عدم مضاف لشيء مخصوص
في محل مخصوص وزمان مخصوص لا يتعدد افراده وهذا كلام حق لا يرد عليه اعتراض الشارح
وانت خبير بان القول بعدم تعدد افراد النفي مما لا يسلم فتامل قوله فلتسمى الى الشيء بمخصوصه
اي اسمى الشيء على تقدير وقوع المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال فبالنظر
الى استحالته في نفسه فلا تدافع بينهما قوله وهذا غلط الخ يمكن ان يدعي ان لفظة
اشارة الى السؤال اشارة بل الى الجواب فهذا تغليط السؤال وتقوية الجواب فح لا يرد
تشنيع الفاضل المحشي به وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام
لكن التزامه اهون من التزام فساد قوله وارد على قاعدة اللغة ويجوز ان يستعمل
على طريقة قوله نعم لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ارشادا الى انه لا خير فيهم بل اشرار قوله
كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه اعترض عليه بان المراد بالاسماع ان كان مطلقه فيه
يشترك الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان اسماع اجابة لا يتصور
التولي على فرض فلا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقة فيجوز
ان يوجد التولي في ابي عم المذكورة اعني بني عبد الدار بن قصي عنادا ومكابرة قوله
واقول يجوز ان يكون التولي زمان انتفاء التولي لانتفاء سببه لا مدخل له في ذمهم بل

المفيد

[illegible]

المفيد لكون اسماعهم سببا لتوليهم كما ان المفيد له في قولك لا خير في فلان لو كان يوقع
لقتل المسلمين كونه سببا لقتل المسلمين لا انتفاؤه ولا انتفاؤها وحمل كلام الحكيم
تعالى وتقدس على معنى لا يكون لبعض مشتمله الذي هو المتبادر بكونه مطمح النظر في لو دخل
فيما سيق الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لا بلغ الانكار يبعد من سوق الكلام للانكار
عليهم لا يليق بمن له دربة في صناعة البلاغة هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي ويمكن
ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء التولي عدم الاسماع له مدخل في الذم باعتبار دلالته
على ان عدم توليهم ليس عن صلاحهم بل هم في الدرجة القصوى من الفساد لانهم بحيث
لو سمعوا لتولوا وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فليتامل قوله يعني لو جعلنا الرسول
ملكا لكان في صورة رجل والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان البشر
لا يطيق رؤية الملك وذكر الامام في تفسيره الكبير من جملة وجوه الحكم ان النبوة
فضل من الله فيخص بها من شاء سواء كان بشرا او ملكا وفيه نظر اذ لا يظهر كونه حكمة لما
ذكر وقد يوجه بان هذا المصور الذي قد ركونه نبيا لما اشتمل على جهتي البشرية صورة والملكية
حقيقة لانه تبدل منه لا يبعد أن يكون دليلا على ان النبوة فضل من الله تعالى يختص به من يشاء
من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور فانه
بشر الآن ولا يخفى انه تعسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقرون طاعة
البشر وربما لا يعذرونهم في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا نظر لانه انما يتم اذا تبدل حقيقة
الملك المقدر نبيا بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقائق خلاف ما يفهم من كتب
التفاسير فان المفهوم منها تبدل صورته بصورة البشر لا حقيقته بحقيقته فليتامل قوله
ويحتمل ان يكون الخ لا يخفى على المنصف ان سياق الاية لا يلائم هذا المعنى قوله نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين لا يخفى ان الظاهر من قول المص فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لزومهما
في استعمالها على قاعدة اللغة وهي انتفاء جملتها لانه المذكور في المتن ومن الامثلة

الذي ذكرها ان ربما لا استعمالها في الاستقبال على سبيل الندرة وارد فيه على استعمال
آخر فظاهر انه لا يناسب المقام وكان ابن الشارح اشار بما ادعاها الى ان جميع الاستقبالات
السابقة في الماضي قوله فيما مضى وقتا فوقتا اشار بقوله فيما مضى الى انه لو على معناها
وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان
الانتفاء ملاحظ بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة توجد في الوقت وقتا فوقتا فيلاحظ
انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي
لا ثبوتي قوله بدليل قوله في كثير من الامر هذا كلام الكشاف وفيه ان المفهوم من
هذا القيد ان مرادهم اطاعة الرسول اياهم في كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به
على ان مرادهم انه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه اللهم الا ان يجعل استمرار
الاطاعة مقابلا للاطاعة في قليل من الامر ويحمل قوله كلما عن لهم على المبالغة فليتأمل
قوله ويجدد وقتا بعد وقت قد يقال هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي
يعطيه الجملة الاسمية لان النفي اذا اعتادت النفس الفته ولا تجد معارضة قوله
فهذا مخالف لما في المفتاح اي قيل ما ذكره صاحب المفتاح غير موجه بحسب المعنى فلا ضير
في مخالفته وذلك لان امتناع عنتهم ليس باستمرار امتناعه عن طاعتهم حتى لو لم
يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم لوقعوا في العنت واما وقوعهم فيه اذا استمر عمله
النبي صلعم على ما يستصوبون لحالهم في ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار
وانت خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح في انتفائه باستمرار الامتناع
ايضا لجواز تعدد الاسباب فتأمل قوله على ابلغ وجه واكده لانهم ادعوا احداث
الايمان فمعناه ثباتا مؤكدا ففيه تأكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي
الاستمرار والثبوت لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه قوله
وجوابه محذوف اي لرأيت امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى تقدير الخ لا مستقبلا مناسبا

للنزول

للنزول اي لنزوله والنكتة التنزيل والاستحضار المذكوران قوله لانه كلام من لا خلاف في اخباره يعني
ان في العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره
بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تأويلا ومستقبلة تحقيقا
روعي الجانبان معا فاتى بلو وصيغة المضارع قوله وان جعل الخطاب للنبي صلعم ولو للتمني فلا استشهاد
اذا جعل لو للتمني ولا مدخل في ذلك لحصول الخطاب بل انما تعرض له بيانا لما في الواقع من ان
الحق كون الخطاب عاما عند جعل لو للتمني لان التمني ههنا للتمني طلب قطعا كالتمني الذي من
المتكلم كانه قال ليتك ترى والتمني للرسول صلعم كما كان الترجي في لعلهم يهتدون لانه ترجى
منهم العضة فجعل الله له تمنى ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة ليشمت بهم ثم الحق
ان الاية تحتمل الاستشهاد فان احتمال كون لو للتمني يدفع الاستشهاد فتأمل قوله بعد
رب المكفوفة ولما ذهب البصرية الى انها حرف والكوفية والاخفش الى انها اسم فيما مرفوع
محلا بالابتداء لا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها صارت بمعنى النفي و
النفي لا يعمل فيه عامل قوله في احد قولي النحويين والقول الآخر لهم ما ذكره ابو علي في غير
الايضاح اي ما ذكره بقوله واما جعلها نكرة الخ قوله فلا يخفى ما فيه من التعسف في النظم
اما الاول فلان فيه تقدير ابلا اخروية داعية اليه واما الثاني فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا
مسلمين بما قبله كما لا يخفى قوله ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير فلة الوداد المستفاد
من رب في التوجيه المذكور اولا بالنسبة الى عدم الوداد نظرا الى غلبة الدهشة عليهم
والكثرة المستفادة في هذا التوجيه كثرة الوداد في نفسها فلكل وجه ولا تنافي بينهما
هذا او في ابقاء رب على التقليل بالتوجيه الذي ذكره الشارح نكتة وهي الايماء الى ان
مقتضى العقل ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا فكانه ادعي
انه يكفي في مقام الردع عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون في القيامة احيانا
كونهم مسلمين مطيعين للاوامر منتهين عن نواهيه عز وجل حين عاينوا ابوابا

دفع لما اعترض الشارح في نفي الاستشهاد

وبعض التقليل مع كثرة ودادتهم بعدم نفعه او بسبب ... واحدا

الكلام النعيم المقيم وشاهدوا مغفرة الكفر من الدخول في دركات الجحيم قوله كما قال
الله تعالى فتثير سحابا يحتمل والله اعلم ان يكون التعبير بالمضارع لكون اثارة السحاب مستقبلة
بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا بالحكاية
الى مثله الحشر في بحث الفصل والوصل قوله اى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم
امنوا الاية مبنى على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغى اما لفظا فلاطباق كلمة
النحاة على ان لا يكون الا فعلية ماضوية معنى فقط نحو لم يخف الله لم يعصه او لفظا ايضا
واما معنى فلان خيرية المثوبة لا تتقيد بايمانهم واتقائهم ولا ينتفى بانتفائهما فالحق
اذا لم يجعل لو للتمنى ان الجواب محذوف ولو اثيبوا ثم ابتدى الجملة الاسمية على انها جواب
لقسم مقدر قوله دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها فيه بحث لان الاسمية انما تدل على ثبات
مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكر انما يتم لو قيل لمثوبة لهم
وقد يتكلف ويقال الاصل في الاية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب ماضوية تقديرا ثم
عدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى
ثم ان مثوبتهم عند الله خير تحسرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى
فاندفع الاعتراضات الثلث قوله لانه لعله لعدم التعرض لما ذكر واما عدم التعرض للعدول
عن الماضى الى المضارع في الجزاء فلعله لعدم وجدان مثال له في كلام البلغاء او للاكتفاء
بانفهام نكتته مما ذكر في جانب الشرط قوله واما الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية واما قول المتنبى
ولو قلم القيت في شق رأسه من السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقال
ولو القى قلم ورده ابن هشام بان الرفع لتقدير فعل دل عليه المعنى اى ولو حصل قلم او ولو لابس قلم
وقد يروى قلم بالنصب فالامر ظاهر اذ التقدير ح ولو لابست قلما قوله هذا وقد قال الرضى ان شرط
لو جاء اسمية في الضرورة قال لو بغير الماء حلقى شرق واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولو
انهم امنوا اى ولو تحقق انهم امنوا لو جعل احدهما ماذكره الشارح من ان الجملة الاولى

لا يقع

لا يقع الا فعلية والثانى ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا ان
علوم الحصر والعهد فيه بحث اذ قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحكم
والعهد في قولك هو البطل الحامى مع وجود تعريف المسند ومثله مثل رأيت بكاء كالحسن الجميلا
على ما سيأتى فالاولى ان يزاد قيد لحصر امثاله قوله نحو كاشيا اى هو ملحق بالمعدومات فليس
شيئا حقيرا فضلا عن العظيم قوله يكون مزاجها عسل وماء المصراع لحسان بن ثابت من قصيدة
يمدح بها النبى عم ويهجو ابا سفيان صدره كان سبيئة من بيت رأس وقد يروى كان سلافة من بيت
راس قرية بين غزة ورملة اشتهرت بجودة الخمر يقال انها مولد امرئ القيس والسبيئة بالهمزة
الخمر المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهى سبية بالياء لا غير على ما صرح به الجوهرى و
تبعه الشارح في شرح المفتاح ووقع في القاموس ان الجوهرى وهم في ذلك ملدا والرواية في
البيت الهمزة والسلافة والسلاف ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة
وسلافا وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب العسل على الاصل فاد تفاح ماء بتقدير خالطها ماء
ويروى برفعهما على اضمار الشأن واما قول ابن اسد ان كان زاينع في خطاء اذ لا تزاد بلفظ
المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك وهذا من خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيابها او طعم
غض من التفاح هصره اجتناء شبه ريقها بالخمر ممزوجة بعسل وماء او بطعم تفاح طرى كسر اجتناء
من الشجر لكمال نضجه ولطافته قوله لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة في اسم استفهام قد سبق منا
في اواخر الباب الاول في بحث العلة تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر قوله لاستلزام الحكم على
الشئ العلم به اه قلت الحكم على الشئ كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم
الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظاهر ان ذلك البعض لا يدعى في هذا الدليل
وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالعلوم
اقرب وبملاحظة اصالة التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تعكيسهما يثبت
مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو

الغض الطرى والهصر الكسر

اقوى منه وهو لزوم انتفاء الفايدة في الاخبار بالموفة على زعمه فلا ورود لما ذكره قوله المكان
العلم بحكم من احكام الشيء قبل الظن انه يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم له لان علم ذات الحكم لا يستلزم
الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ما له الحكم بالفعل اي بتضمنه الا انه اكتفى بالجواز
لكفايته في المقصود ثم هنا ابحاث الاول انه لو صح التزييف لما لا استلزم وجوب كون الفاعل معرفة
ايضا الثاني يستلزم وجوب تعريف المسند ايضا لان الحكم يستدعي العلم بالطرفين على السواء ولا
يتاتى الاعتذار المذكور ههنا كما لا يخفى الثالث انه يستلزم تعريف المسند اليه وان كان المسند
نكرة الرابع انه لو صح لكفى ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة
الى توسيط الاحتياج بمعلومية المخبر به الخامس انه اذا حمل الجواز على عدم الامتناع مطلقا
للذات ولا من الغير ينتقض قوله على ان قوله جواز الحكم الخ قوله فمع الفعل الصناعي
لان قولك جاني زيد الخ اذ يدل ان المعتمد لا يكون على حالة الركوب وغيره انما هو المجي المستفاد
من جاني وهو اسم لا جاني وكذا المعتمد في طاب زيد لا يكون من جهة النفس او غيره انما هو الطيب
المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون الشيوع في الحقيقة الا للاسم ولا يكون التعليل تماما و
نظيرا لان التقييد للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح تعيين باعتبار
جزء معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى نقض الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه
قوله فعوله باذا اشارة الى انه لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها في الحيوان
الناطق حيوان بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخر به جزاء وكلا
لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير في المفهوم شرط الافادة وشرط الصحة
اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيد النقض
بقولك الحجر حجر لان الافادة بعد انتهى قوله انا ابو النجم وشعري شعري تمامه لله دري ما اجن
صدري تنام عيني وفوادي يسري مع العفاريت بارض قفر نقل الشارح ان انا باشباع
فتحة النون ليكون مصراعا واقصر الا حسن والعفاريت جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد

جهم

والمراد ههنا الحبالات الناس قوله قول الى فراس فان تكونوا براء من جنايته بو
فراس كنية الفرزدق والبراء اما بكسر الباء على انه جمع بريء مثل كرام وكريم او بفتحها
على انه مصدر بمعنى الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الفم من الكسر كما قال
ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه يجوز ان يحمل
البيت من قبيل هو البطل المحامي ومما ينبغي ان يعلم ان المراد في البيت محذوف في علته
قايمة مقامه والمعنى فان يكونوا براء من جنايته في زعمكم فقد كذبتم لان من نظر الجاني ملوما
قوله والمذكور في بعض الكتب فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق
التعريف فتعريف المسند بالاضافة يقتضي معلومية المعهودية فالحكم المذكور لا يختص
بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام وبالموصولية قوله لكن قوله بامر معلوم الخ هذا انقل
بالمعنى ليس نظم الكلام في هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب قوله فلعله الكتاب
ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال فدار تفع بهذا الوجه التخالف
بين الايضاح والتلخيص لكن بقي البحث في التخالف بين كلامي الايضاح فانه قال اولا واما
تعريفه فلافادة السامع اما حكما على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر اخر معلوم
له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال بعد هذا انه قد يكون للشيء صفتان من
صفات التعريف ونقل الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو
يعرفه بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فتقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم
يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا
سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم اخرا بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة
لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميه في نفسهما وان امكن لما اشار اليه
الشارح من ان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني ما طرأ
عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الثاني بعد الاول فلا يطابق

المعر بما تحقق من ان المعرّف يدل على ان الجزء الصورة المذكورة معلوم كذلك والتنبيه
يوذن بخلافه على ان قول الشارح فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع اى مبنى على ان
المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصلة فى اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم
ان المضاف الى المعرفة فهو ذو اللام والموصول سواسية فى الاقسام فكلامه يشعر بان لام
الحقيقة ليست من الموضوعات الاصلية بل من الطارية بحسب الاستعمال فقط كلمات القوم
لا تساعد فالصواب ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشى يعنى وجه التلفيق وحاصله
ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره والاضافة بين ان يكون المسند فى قولك زيد
اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخا اصلا
لما ذكره المحشى قوله صفتان من صفات التعريف الاضافة لا فى ملابسات اى صفتان
معلومتان بطريق من طرق التعريف لكون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه
مشارا اليها وامثالها قوله وانهما كان بحيث يجهل الخ اراد بيان نكتة التاخير على وجه
الكشف لا لان امتحانا والافتتان تقدم سببه احدهما المستفاد من قوله فانهما كان بحيث
يعرف السامع الخ يتضح بيان سبب تاخير الاخر قوله واذا عرف اخا له ولا يعرف على
التعيين الخ قوله ولا يصح زيد اخوك بتقدم صحة زيد اخوك ليس بمجرد ان السامع عارف
بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح
فى الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا كما نقله الفاضل المحشى بل
لان مراد المتكلم فى هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضى موضوعية كونه
ومحمولية ما به التعيين كزيد كما ان مراده فى زيد اخوك ان يعرف ان زيدا اخوه وهذا
يقتضى حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا فحين تقديم اخوك
وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما يقال يفهم من قول المصنف فى الايضاح
سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك فى صورة يعرف السامع ان له اخا مع انه قال واذا عرف ان له اخا فى الجملة

واردت

واردت تعيينه عندك قلت اخوك زيد ومثل هو الانا قوله ولهذا قيل فى بيت السقط
نحو صحر الخ قيل ان هذا من باب القلب وقيل المؤخر مبتدأ قدم عليه الخبر المعرّف اعتمادا على
قرينة المقام قوله محل نظر لان قوله اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب يدل على انه عرفه
انسانا تائبا فلا بد ان يقدم اللفظ الدال عليه ويقول التائب زيد على ما يقتضيه القاعدة
المقررة فى اخوك زيد والجواب من طرف الزمخشرى انه فى تعيين الانسان بكونهم من اهل بلدك التائب
لطيفة الى ان نوضحه ان ذلك الانسان ممن تعرفهم بالشخص واعيانهم واسمائهم فعلى هذا
المسند والمسند اليه فى المثال المذكور اعنى زيد التائب معلومة بطريق من طرق التعريف فليس
مقتضى المستفهم الا العلم بالانتساب فلك ان تسال ان اى شخص من تلك الاشخاص ثبت له تلك التوبة
المعهودة وان تسال ان التائب المعهود مثل هو زيد او عمرو ثم انه اعتبر فى السؤال المذكور انه
من هو مبتدأ او الضمير الراجع الى التائب الخ هو خبره على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه
وجعل الجواب زيد التائب ليلائم المعنى الذى هو مراد الناظم كقوله وانك انت العليم قوله
على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل رجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت
على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول والمراد هنا الافراد اى كل
فرد من افراد الرجل وايضا اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية
هذا الحكم كيف وقد قال تعالى كل الطعام كان حلا لبنى اسرائيل المراد الجزئيات لا الاجزاء
وقال عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام
واريد الحكم على كل فرد فهل يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيد لها او انها لبيان الحقيقة
حتى يكون مؤسسا كلا الامرين محتمل بين كلمتنا البحث الاول انه على تقدير ابتناء القصر على
الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون
كل حيوان كاتبا الثانى ان ما ذكر فى بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر فى كل معرف بلام الجنس مع انه
والكاتب يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعة للماهية من حيث هى ولذا لا يثنى

والجمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظايرها فينبغي ان يفيد حملها على موضوعاتها احدها
عليها ولم يتنبه احد ولكن ان يحمل وجه النظر منه الوجه الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المحمول
في صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان ما صدق عليه من الفرد وكان عين زيد لم يكن حمل حقيقي وليس
بطل لان تغاير وصفي الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن فتامل قوله اما نحاسها
ادعا ر المخاض الحوامل من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهي
الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر ويزول عنها اسمها حين تضع الا انه
ذلك اسمها حين تضع وبعد ما تضع ايضا قوله ليس معناه انك الكامل في المحبوبية اي النوع بين
المتفقين ان في الاول ادعاء فهو صفة المحبوبية على المخاطب فهو حقيقيا ادعائيا وفي الثاني فهو
المحبة على فرد كامل منها وهو محبة المتكلم فهو حقيقيا ادعائيا ايضا لا يقال لكن في الاول فهو
نفس المحبة على المخاطب حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل المحبوبية وليس فيه قصر المحبوبية
المطلقة لانا نقول هذا الذي صرح به مآل المعنى في قصر الجنس ادعاء لما ان راي المطلق فيها
سيق بقوله او مبالغة لكماله فيه هذا ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل ودوا
العبد بمعنى ان اتصافك بالمحبوبية امر ظاهر لا يشك فيه قوله كما في قولنا انت المطلوب لا يخفى جواز
كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن ان نوع المعتبر عندهم هو ما ذكره الشيخ قوله
اذا قبح البكاء على قتيل البيت اوله ٭ الا يا صخر ان ابكيت عيني ٭ فقد اضحكتني دهرا طويلا ٭
بكيتك في نساء معولات ٭ وكنت احق من ابدى العويلا ٭ دفعت بك الجليل وانت حي ٭ فمن
ذا يدفع الخطب الجليلا ٭ اذا قبح البيت قوله لان القصر وعدم التغاير الملحوظ تقابل العدم
والملكة اي عدم القصر عما من شانه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع النقيضين واعترض
عليه الشريف بان مع هذا التكلف مستدرك في البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق
اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما شانه ان يقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى بقي
فيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق بان اللام فيه للعهد

والمعهود

والمعهود بعض من مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات نعم فيه شائبة الجنسية لكن لام العهد
عند ارباب الفن فيمكن القصر في مثل هذا المعهود قوله ورد بان المعنى الشخصي الذي له
الصفة صار الاسم قبل المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والاسم
وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتدأ هو الاسم او ما في
تاويله وهذا هو مراد القائل المذكور لا امتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون
زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظي قوله وانما المجهول عنده انصافه بكونه
صاحب اسم زيد وفيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى التاويل
ان قلت المراد اتصافه بالمنطلق قلت فقد لا يعلم عين المعهود بان سمع ان شخصا ما في اهل مصر
بلده فاشتبه عليه انه اي من الاعيان فليتامل قوله لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا الا
وفيه بحث ~~فقد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج~~ لان الحمل في غير ما يكون المحمول
فيه امرا عدميا مفسر باتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود الخارجي فحينئذ يصدق هذا
التعريف ينبغي ان يصح والشك ان التغاير والاتحاد من اي انتفى فكما صح زيد ناطق فليصح
الناطق زيد بلا تاويل اللهم الا ان يقال ما ذكره خاصة اضافية للحمل فهو تعبير بالاعم لا
بالمساوي فان قلت لا شك ان المراد بالناطق ذاته لكونه موضوعا فيكون حمل الاسم عليه
بلا تاويل ~~اللهم الا ان يقال~~ حمل الشيء على نفسه ليس بمفيد قلت لم لا يكفي التغاير بحسب الوصف
العنواني على ان عدم الصحة غير عدم الافادة قوله والان ليس بثابت في نفسه فلا يكون
ثابتا بالغير وفيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا
المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة
اتفاقا مع ثبوتها بالغير على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت
الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس بثابت لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه
فلا يمكن ان يخبر بثبوته للمبتدأ لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فليتامل قوله لان المجمل

الصدق والكذب للاتفاق على ان اصل الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات
الجملة قوله الا يرى ان الظرف في نحو ابن زيد وان زيد ادم في السؤال من الامثلة ونظائرها
ليست مما النزاع فيه اي مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين
المبتدا المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله وكذا في قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم
حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا للمبتدا لكن فيه
بحث لان الظاهر ان قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء على المخاطبين لا اخبار عن
استحقاقهم اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاء للمدح لا اخبار عن استحقاقه للمدح
وقد سبق منا في بحث ومواضع ومواضع الوكيل بحث آخر فليتذكر قوله وزيد كانه الاسد
ليس المراد التشبيه والا احتمل الصدق والكذب بل التشكك مبالغة في شجاعته او تقول
المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه فلا يحتملهما على هذا التقدير ايضا
فليفهم قوله بحال ما هو اي ابناء اما زائد او الوصف مصدر والاول اولى لان الخبر
ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى قوله فاذا جاء من
انما قال بعض لان الاصل البعدية ويمكن التقدير في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى قوله يعني
المعتد به يخرج عن ظاهر مثل قولنا زيد ضرب فذلك الا ان يقال المراد الضمير او ما يؤدي مؤداه
قوله فعلى هذا الحصر التقوى سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى ما ذكر صاحب المفتاح
لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد بلا دليل
فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وفي قوله الكاتب
في زيد اعرفت ان الدفع تقييد لتحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوي
محمول على الاطلاق فنقول في المثال المذكور زيد عرف الى نفي ما بعد وهو وقوع العرف
عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه
وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره وبالجملة ان خص السكاكي الضمير المذكور في التعليل

بالمسند

بما يسند اليه الفعل والا كان تقييدا بلا دليل ولئن سلم بتقييد والتزم وجود التقوي في مثل زيد
ابوه منطلق ورد عليه انه جعل المسند السببي فيما لا يراد به التقوي فافهم قوله وهو ان
الاسم لا يؤتى به الا لا يخفى ان الحكم بعد التوطئة والتقدمة يعم مثل ان زيدا قائم وما زيد قائما
وكان زيد قائما وامثالها ولعل غرض الشيخ ليس الحصر في المجرد عن العوامل اللفظية لكن يلزم
ان لا يوجد التقوي حينئذ في مثل في الدار رجل قوله قلت هو داخل في التقوي وفيه بحث اما اولا
فلان اللام في قوله فللتقوي للغرض كما يرشد اليه تفصيل البواعث لكون الخبر جملة وقد سبق
ان لا قصد للتقوي في صورة التخصيص اللهم الا ان يقال بالقصد التبعي وهو خلاف ما قاله
فيما سبق واما ثانيا فلان لا احتمال للتقوي في رجل جاءني عند المصنف كما صرح به الشارح في
مباحث تقديم المسند اليه اللهم الا ان يحمل ما سبق على ان المصنف في نقل كلام الشيخ لا انه مذهب
المصنف قوله وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق والمنكر
هو العرفان المضاف الى المتكلم او غيره قوله لما مر اي لقصد الدوام والثبوت في الاسمية و
التجدد والحدوث في الفعلية والاعتبارات المختلفة من ادوات الشرط في الشرطية قوله
لان الاصل في التعليق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد
افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث في
من جهة التحقق وليس في الاسم الا الكامنة او رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل في نحو
قوله تعالى اذا السماء ... وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها
فعل الا مقرونا بحرف شرط نحو فاما ان كان من المقربين واجاب عنه ابن هشام بان الفعل
بعد هو مقدرا قوله ولانه قد ثبت تعلقها الضمير في تعلقها راجع الى الظروف المعلومة بقرينة
ذكر الظرفية وسياق الذهن اليه من لفظ المتعلق انسباقا ظاهرا ويرد على الدليل المذكور
ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغني عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يؤول بالجملة
والظرف الخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقع فيه جملة يؤول بالمفرد فلا يحصل

ان الا ان الضمير
ارجع الى الظرفية التي هي
بنية كما هو الاشتغال الا انه
مع انتفى الصدر والابتداء
الصدر بالنسبة الى ..

ان يعامل احدهما معاملة الآخر قوله فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل لما اعترف
بصحة المعنى على هذا القول فليحمل ضمير في عبارة المصنف راجعا الى الظرف الدال عليه لفظ
الظرفية بمساعدة المقام وليس في ذلك كثير تكلف لارتكب لتصحيح الكلام وليس في عبارته الا
ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريق الاستخدام قوله لا فيها غول في الكمج
غائلة الشي واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدره قوله تع لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون
اى ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع آخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيدة الغول
ان يغتال عقولهم قوله اى بخلاف خمور الدنيا فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به في بحث
المساواة ردا على من زعم ان تقديم الخبر على المبتدا في ولكم في القصاص حيوة للاختصاص
من ان تقديم الخبر على المبتداء المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل
قوله تع لا فيها غول معدولا به عن سالبة لا يمكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص
تقديم ما حقه التاخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم
ليتخصص المبتداء المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة
مبتداء بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر التاخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص
لا يقال الغول مصدر فصح وقوعه مبتداء وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم و
ثبت ان في الاية تقديم ما حقه التاخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على ما في
الدر او المراد به التنوع على ما في مغنى اللبيب فان كلمة التنوين في غول للتنويع اذ
ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه مبتداء بلا تقديم
الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التاخير مفيد للتخصيص المذكور بخلاف
قولك في الدار رجل اذ صح وقوع رجل مبتداء بتقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه
كون التنوين للتنويع والافلا نم عدم افادته للحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة
في الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تع ولكم في القصاص حيوة اذ قد صرح ان

بقيامه

ايضا

التنوين في حيوة للتنويع فيندفع النظر الذي اورده في بحث المساواة قوله فهو من
قصر الموصوف على الصفة دون العكس لان الحمل على العكس يستدعى جعل التقديم لتقديم
المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق
كلام وصرح به الفاضل المحشي ايضا في حواشيه وكان ابو يوسف المعترض بناء على ان التقديم قد
يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات قوله وكذا
قوله تع لكم دينكم ولا فيها غول قد بين فيما سبق ان القصر في لا فيها غول غير حقيقي وكذا
ذكر ههنا لانه ذكر الباعث الى حمل القصر غير حقيقي في نظاير فاشار الى وجود
مثل هذا الباعث فيه ايضا بتذكير ما سبق قوله من ان الاختصاص ههنا ليس على
معنى ان دينكم الخ مبني على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز دين
رسول الله صلعم الى غيره من المؤمنين ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار
الشارح الى دفعه بان القصر اضافي قوله بل على ان المختص اى الظاهر ان العلامة لم يرد
بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل قوله في التمثيل معنى قائم زيد ان المختص بالقيام
دون القعود فان قائم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره احد الاختصاص
على معنى القصر قصر الاختصاص بزيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما
في قولهم الحلول هو الاختصاص الناعت فمراده ان معنى قائم زيد ان الثابت له القيام
دون القعود فعلى هذا يندفع عن العلامة الخبط الذي ذكره الفاضل المحشي
فتامل قوله لتوهم انه نعت لما فيه اى توهما قويا لتقاضى الامرين في ذلك استدعاء
المنكر في مقام الابتداء الوصف وصلاحية الظرف له فلا يرد جواز زيد القائم وتحو
مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى ان التقديم فيما حصل به دفع الالتباس فلا
جواز ما ذكر بتحقق التباس المبتداء بالخبر مع تقديم الخبر لكونه معرفة لا منتهى لكبار
صغرهم بتدح بما ذكر لان احتمال الوصفية بعد وصفه فيكفي لما ذكره والتقديم الظرف

لا على انه يلزم الاختصاص قصر دينه على
الا يتجاوز الى الكل لانه لا يحدد
هنا اللازم كما صرح المفسر والا بان
المخاطبين منحصر مخصوصة يعلم اهل
تم منهم انهم لا يقع منهم ...

الظرف في البيت احتمال آخر وهو الاحمية لكن لا يضر في التمثيل فافهم قوله لجواز ان يكون
قايم مبتدا ورجل بدلا منه اي ويكون الخبر محذوفا نحو في الدار ونحوه وكالجواز ان يكون
رجل فاعلا لان الاعتماد شرط لعمل الرفع والنصب عند محققي النحاة ولذا ذكر في
اللب تو بين المبتدا او مسند نعت رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام او ما النافية
فليرجع الى شرحه لا يقال قايم لا يصلح للابتدا لكونه نكرة محضة والبدل ليس من المخصصات
لانا نقول بعد التنزل عما ذكر امكن ان نقدر الخبر مقدما نحو عندي او في الدار قايم
رجل ونحمل تنوين قايم على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص كما في شر اهر ذا ناب
على انه قد جوز جمهور النحاة الابتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف
كما قالوا في قولهم ضعيف عاذ بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا الباب
اي شخص قايم رجل فتامل قوله او لانهم اشعروا عطف بحسب المعنى على قوله فانه يتعين قوله
فلا بد التقدير كقوله تع واجل مسمى عنده الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف
على النكرة الموصوفة بقوله عندي ثوب جيد ولي عبد كيس في ذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون
وصفا اخر وانما لم يقدم في الاية الكريمة لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشأنه
فقد تضمن معنى الشرط المقتضي للصدارة قوله ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد
حصول الحكم قد يتكلف في الجواب عن الايراد بان التخصيص بسبب تقديم الحكم اي المحكوم به
عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذهنه وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه بحيث يعرف
السامع ان حكمه بالخبر على مخصص وليس المراد به ان المتكلم حكم اولا على غير مخصص ثم بتقديم الحكم
عليه تخصص المحكوم عليه فتدبر قوله على تضمين شر معنى فعل متعد او على كونه متعديا بنفسه
على ما في الكشاف ونحن هنا نكتة ينبغي ان ينبه عليها وهي ان اللفظ في صورة التضمين مستعمل
في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
فان جعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بعكس فان قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في المذكور تضمين

واصل التركيب على [illegible] رجل ضعيف [illegible]

مع التضمين

قيل

قيل انه متضمن اباه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور معلومة ذكر صلته قرينة على اعتباره
جعل كانه في ضمنه قوله وهو سهو اي اما وجه السهو في التوجيه الاول فهو ان الغرض اضاءة
الدنيا بسبب هذه الامور الثلثة اذ فيه المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه الاول لا يفهم هذا
المعنى كما لا يخفى واما وجه السهو في الثاني فلان اشرق يجيء متعديا بنفسه كما ذكر صاحب الكشاف
في قوله تع واشرقت الارض بنور ربها فعلى تقدير صحة المعنى لا احتياج الى التضمين على ان المعنى في الوجه
المختار انهم انفسهم ذوو اشراقة والدنيا مشرقة ببهجتهم وانعكاس اشعتهم سواء قصدوا
اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم متغلبون على اشراقها وآثارها والاول اقوى قال الشريف (متقلبون صح)
في شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان يجعل ثلثة مبتدا خبره محذوف اي لنا ثلثة موصوفة بكذا
فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او عطف بيان ويكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان يقال انه
ضعف التبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلي مدح اشراق كما لا يخفى قوله بغير من قبله والسكاكي
وذلك انه قال آكد افتر فلان ضاحكا اي ابدى اسنانه وكان تعديته بعن لتضمنه معنى الكشف او تنحى
لمها هنا هو ان لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعى السكاكي وانما الاشكال فيما تضمنه تفصيله فهذا
الذي ذكره الشارح انما يتجه توجها لعدم ايراد المص قول السكاكي بتمامه لا لعدم تحقق قصد افادة
التجدد من مقتضيات تقديم المسند والاظهر ان يترك المص ذلك لظهوره فافهم قوله خارجة بقوله
في الدرجة قال الفاضل المحشي يعني اذا كان الاسناد الاول من هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدا
كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخلة
فيه وارد نقضا على ما ذكره من ان الفاضل القائل ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
وفيه خبط وهو ان الفاضل ليس بما ذكر بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها فعلا ويقدم
البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في
الامثلة لا يفيد تلك الجملة التجدد فيخرج الامثلة بهذا القيد وقد يقال في توجيه كلام الشارح في قول السكاكي
ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى اي فاعله ان ما به كون الجملة مفيدة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا على الاطلاق وفي قوله البتة

[illegible]

[illegible]

على ما يسند اليه في الدرجة الاولى ببيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قول الجنة على ما شهد به الذوق السليم
والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد ره وانت خبير بان عبارة السكاكي ليست نصا فيما ذكره
حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان الاسناد في كلام السكاكي
الا انه ان المذكور الى قوله في الدرجة ثم قبيل الاسناد الشيء الى الجزء الاخير من نسبة وان كان الجزء
مجموع قوله ويتقدم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى فتامل قوله ولا طيف ضياء بالنصب
معطوف على الضمير المنصوب في لم يبرح وطيف الخيال المجيء في النوم والمقصود ان المعترض
لم يرد مقصد السكاكي بعينه ولا بصورته الحاكية له قوله فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت
وهم القول بما ذكروا وان لم يكن مصرحا في كلام الشيخ الشائع الا انه لما ذكر ان كلام الائمة
الثلثة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذلك الا لكونها اسمية لزم
منه ان كل اسمية تفيد قوله بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلي
انما يصدق اذا كان الموضوع متقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك
فهي تفيد التجدد الا ان ينضم قرينة دالة على الثبوت كالعدول عن النصب فافهم قوله
مما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون بالثبوت
والتجدد معا وهذا اه وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده
فهو متجدد فلا بطلان فكيف عدم خفائه مما لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة العرفان في احد الاسنادين
وافراده في الآخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق القصر في المثالين المذكورين
قوله كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام فان زيدا ليس مسندا اليه اصطلاحا لانعدام الرفع لفظا
ومحلا مع لزوم احدهما فيه قوله ليس الا بين المبتدا والخبر وبين الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت
مثلا الى انا من الاول واسناد عرف الى الضمير المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرفت الى الضمير المنفصل
المقدم اعني انا فليس من القسمين قوله فلابد من ان يراد بما ذكر بما اه ان الشارح لم يشر الى ذلك الاعتبار الزائد وحاصل

وحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر كلامه غير واف بالمقصود قوله
لا يخفى عن اعتراف بذلك حيث قال انما يدل على اولية اسناد الفعل
الى الضمير الخ قوله واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد
عرف حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال و
يقدم البتة على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد
عليه نحو زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خرج عن القضابطة لانه
لم تقدم على ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم
من هذا التقييد ان افادة التجدد انما يقتضي وجوب تقديم المسند
الذي هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه
مطلقا وهو موجود في زيد عرف قوله لان كل فعل يسند دائما وانما
الافعال المكفوفة بما مثل قلما يكون فلعله لم يلتفت اليها لانها
قلما يكون قوله واما ما يقال يعني ان المص لو قال جميع ما ذكر في هذا الباب
والذي قبله غير مختص بالبابين لزم ان يكون جميع ما ذكر فيهما
يعني كل واحد جاريا في كل واحد مما يصدق عليه انه غير هذا
الباب والدليل على ان مراد القائل هذا انه مثل عدم جريان الجميع
في غير البابين بقوله كالتعريف في الحال والتمييز فان التعريف يجري في
المفعول به وهو من غير هذين البابين وكذا الحال والتمييز فعلم ان
الجريان في غير هذين البابين عند هذا القائل ان يجري في كل واحد واحد
من غير هذين البابين فيرد عليه رد الشارح

الباب الرابع

في احوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق وان
صح الفتح ايضا اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق

بالكسر والفاعل متعلق بالفتح وسره ان التعلق هو التثبث والمتثبث
بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى قوله قد سبق
اشارة اجمالية يعنى فى التنبيه الثانى بقوله كثيرا ما ذكر غير مختص بها
الخ قوله واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف
ظاهرا فى العموم قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان
الظرف معمول للمضاف مقدر اى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل
وادخل ههنا كلمة مع على التابعين اعنى المفعول والفاعل اللذين كل منهما
قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل فى هذا المعنى كما صرح
به الشريف فى حواشى المفتاح وان كان الشايع دخولها على المتبوع رعاية للامر
خطابى وهو ان الكلام فى متعلقات الفعل من حيث اضافته اليه وحق المضاف
اليه ان يتقدم فى الذكر التفصيلى ثم جرى على الاستعمال الشايع من دخولها على
المتبوع قوله والوجه هو الاول وان كان الثانى فيه رعاية امر لفظى مقتضى
لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولين من الضماير الاربعة الى شئ واحد وكذا
الثانيين ووجه الوجاهة احاله به على التامل ما فصله الفاضل المحشى
غير ان لقائل ان يقول لانم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول
لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول لكن النفى
متوجها الى القيد اى اذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده والمجيب ان يرجح
تعلقه بالمفعول بقول المص فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب بعد
قوله هناك حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل الخ واذا تقرر هذا فنقول
الفعل المتعدى اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول فان مطمح النظر و
المقصود بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول

صريح فيه على ان فيما ذكره القائل مخالفة الاستعمال الشايع اعنى دخول
مع على المتبوع فى مواضع وفيما ذكره الشارح والمحشى مخالفة فى موضع
واحد لكنه خطابية تقتضيه كما نبهناك عليه قوله اى تلبس الفعل بكل
منهما فى العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة
تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اى تلبس الفعل بما ذكر معه ونظيره
المقصود واضح قوله ومن هذا يعلم اى مما ذكره نقلا عن الايضاح من ان تلبسه
بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى
تصريحه به لان تصريحه فى الايضاح بجهة التلبس بالمفعول هو الحجة فى
حمل المفعول فى كلام المص نفسه على المفعول به قوله مطلقا اى من
غير اعتبار عموم فى الفعل الخ هذا كلام ذكره المص فى الايضاح وفيه خزازة
لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له فى ترتب الجزاء المذكور اعنى التنزيل
منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل مع ذكر منزلة
اللازم كما لا يخفى قوله ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير
كانه مبنى على ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل على نفى الحكم عما عداه
كما قالوا ان التخصيص بالذكر فى الروايات يدل على نفيه عما عداه بلا خلاف
لكنه تعسف يستغنى اعتباره فى تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص
لقيل الدنانير يعطى بتقديم المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدنانير صفة
للاعطاء على حذف المضاف اى غير اعطاء الدنانير والغيرية باعتبار
ان الاعطاء المثبت مجهول المتعلق فيكون مغايرا لاعطاء تعين متعلقه
بانه الدنانير فيؤول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشى فتامل قوله لا مع من نفى
ان يوجد منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطى كلام مع من نفى الاعطاء ان قلت

ونظيره قوله فى اوائل الكتاب فمقام التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلاف كل منها سمه

وانما خصه بالبحث عن حذفه وذكره لان طلب الفعل المتعدى اياه اشد من طلبه لغيره [illegible] سيجئ فحذفه ابعد وارتكابه فى اقتضاء النكت [illegible]

خبكعت ملقى الى المنكر فاين التاكيد قلت الجملة مؤكدة ان قلت فينبغي ان لا يجوز
المفاء الاسمية الى خالي الذهن قلت قد سبق جوابه في الباب الاول قوله اما ان يجعل
الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بفعل مخصوص جعل المطلق كناية عن المقيد
مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللازم ولو بحسب
الادعاء كاف فيها كما سيجيء تفصيله في البيان ان شاء الله قوله المؤمن غر
كريم اه الغر بالكسر الذي ينخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بفتح الخاء
وكسرها الرجل الخداع الجربز نقول منه خبثت يا رجل تخب خبا لكن الرواية
بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير قوله لعله ايهام ان القصد اه
اقحام الايهام ايماء الى جواز وجود مرجح للحمل على البعض في الواقع وان تساوى
الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل قوله افاد المقام الخطابي او الفعل
المذكور ذكرا اي كون الغرض ثبوته لفاعله اه قيل فيه بحث من وجهين الاول
ان الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذكرا الثاني ان اثر المقام الخطابي
افادة مجرد التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الاول وكل من
الامرين مبني اذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابي
وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل ستتبعات التراكيب التي تفيدها وان لم تستعمل
فيها وبهذا تبين سقوط الثاني ايضا فافهم قوله فمصدر هذا الفعل هو فيه لام
الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفي المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر
ان المصادر العارية عن الدلالة على الفردية ولو منكرا كرجعى وذكرى يمكن
ان يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وقد
يقال الظاهر ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق
بمعونة المقام الخطابي من غير حاجة الى ضم التعريف قوله لا يقال ان افادة

التعميم

التعميم اه قد يجاب عنه بان المراد ان المقام ان كان خطابيا يدل في صورة
التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث انها معتبرة بنفسها بل لانه يتوسل
الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع افراده
الذي اعتبر انتفاؤه بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة وبين ان
يقصد من حيث هي للتوسل به الى ارادة التعميم كناية فان الثاني ابلغ قوله
معتبرا في الغرض والمقصد قيل مراده نفي دخوله في الغرض الاول والمقصد من
نفس الكلام وان كان داخلا في المقصد من الكلام مع المقام فلا يرد عليه اعتراض
الفاضل المحشي وانت خبير بان طي ما يدور عليه دفع الملام من الكلام مما
لا يرتضيه اولو الاحلام قوله لان ما ذكره من الحصرين لا يشهد به نقل ولا عقل
نقل من الشارح انه قال اعلم ان المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين في مثل
فلان يعطي على ما زعم الشارح العلامة واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه
يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر بناء على التقديم فلا يصح شرح الكلام
السكاكي على ما عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر بناء على التقديم
الخ ان افادة التقديم للحصر عند السكاكي انما هي اذا كان المقدم مضمرا او منكرا
كما سبق وفلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح
اللب للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكي باعتبار تقديم المسند
اليه باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند المحمول في المقام الخطابي
على الاستغراق هو الذي اراده الشارح بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه
على وجه يصح عند صاحب المفتاح قوله فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء
والا يخرج ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه موجدا لفلان مع ان المفروض انه يوجد
كل اعطاء قوله اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا تشعر به العبارة اجاب

[illegible]

قوله في البحتري واضح حدث الحكام للرشيد سنة مائتين في خلافة المأمون والبحتري مأخوذ من البحترة وهي الخيلاء ... في الناس ... البحتري الشاعر المشهور ... بالحاء المهملة كذا في حيوة الحيوان في الحمام

الفاضل الهروي بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام وفرض صورة يدل عليه
قراين المقام او الوقوع في جواب السؤال عليه فانه اذا ظهر خطاء
من مصنف في مسئلة دقيقة وقلت هو رجل نحوي يفهم منه انه لا علم
غير النحو مما له مدخل في تحقيق الدقايق او سئلت عن شان فلان ومما
يشتغل به من حقايق الافعال وقلت يعطي ويكتب وغير ذلك فهم
انه مقصور على ايجاد ما ذكرت في جوابه ورد ذلك بان ذلك لا يصح مطلقا
ولا قرينة ههنا على التقييد فلا يصح فتامل قوله فان هذا المقام مما
وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخلخالي فانه سلك مسلك
الشارح العلامة قوله ان يري ويبصر ويسمع واعي هذا بالحقيقة سبب
للحزن والغضب الكامن لكن جعل خبرا عنهما تنبيها على كماله في السببية
فكانه خرج عن السببية قوله بل لا يبصر الراي الا اثاره وجه الترقي
ان الراي لو ابصر غير اثاره لم يكن ابصار اثاره لازما لمطلق الرؤية
كما هو المدعى لتحققها بدونه في تلك الصورة وعلى القياس سماع الواعي
وفيه تامل قوله فالفرق بين تعميم الخ جواب عما توهمه الخلخالي من ان
تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم
الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول قوله ومهما وان فرض الخ يجوز ان
يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتداء والواو زايدة بينهما لتاكيد اللصوق
ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والفاء زايدة في الخبر على ما يراه الاخفش
والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما مر وفي قوله وان فرض تلازمهما اشارة
الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم
المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين

التعيين لا في الوجود ولا في الاعتبار قوله فلا بد من ذكر المفعول
مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا اذا تعلق بالحذف
نكتة وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه
الشيخ في دلايل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشية بمفعوله غريبا فحذفه
غير مستحسن قوله على ما يسبق الى الوهم الخ وعلى هذا الوجه ينبغي ان يعمل
في معكر اول الفعلين المتنازعين اعني ابكي لا ثانيهما اعني بكيت لان
الغرابة في تعلق المشية ببكاء التفكر ومنشاؤها تعلق البكاء بالتفكر
فلما جعل الغرابة سببا لذكر مفعول المشية ناسب ان يدعي استفادة
ما هو منشاء للغرابة مما ذكر صريحا قوله بكاء مطلقا يحتمل ان يقال المراد ان ابكي
دمعا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع المشية
عليه بكاء مطلقا قوله وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم بدليل قوله تع
ان الله لا يامر بالفحشاء والمنكر وقيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول
بعثنا اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون له مفعول منوي كقولهم امرته
فعصاني وفيه وجه اخر مذكورة في تفسير القاضي وغيره قوله
متعلق بقوله يوهم اتما لم يجعله متعلقا بالدفع لدلالة قوله اذ لو
ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده على تعلقه بالتوهم ولان التعليق
بالدفع يوهم بكون الدفع لا في الابتداء غير حاصل كما ان التعليق بالتوهم
يدل على ان التوهم في الانتهاء اعني بعد ذكر العظم غير متحقق مع ان
المقصد هو الدفع المطلق اعني ابتداء وبناء على ان نفس الدفع يشعر
بالابتداء لان الظ ان ما يكون في ثاني الحال هو الرفع وان جاز استعمال
احدهما في مقام الآخر مسامحة وفيه اشارة ايضا الى جواز التعلق بالدفع

في الجملة بقوله وهو في نفس من اول الامر قوله وكم زدت فدروى
بصيغة الخطاب فالمعنى ظ وقد يروى بصيغة التكلم فيصف نفسه
بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقايع والبلايا
قوله حزن انما قال بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم
منها سورة قوله بحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر الح ان قلت هذا
التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله الى العظم فلا ملجاء الى الحذف
قلت من حق المفعول بلا واسطة تقديمه على المفعول بواسطة وقد عرفت
ما فيه مع ان ذكر اللحم اذن لغو لا طائل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا
الانعكاس في المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل لا
الحذف كما يتبادر اليه الذوق السليم من قولهم بلغ السكين الى العظم
قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه سواء كان الفعل
المقصد ايقاعه عين الفعل المذكور في مفعوله كما في قولك ضربت زيدا وضربت
عمرا او غيره كما في قول البحتري فان قلت حذف المفعول سوق الكلام
على خلاف مقتضى الظ واذا سبق عليه فيذكر المظهر مقام المضمر ثانيا ليحصل
تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول اولا قلت الحذف اهون لكثرته
في المفعول الذي هو فضلة قوله وعكس ذو الرمة الرمة بضم الراء
قطعة من الحبل البالية والجمع رمم وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت
من قصيدة في بلال ابي بردة بن ابي موسى الاشعري يصف الشاعر نفسه بعلو
الهمة وقلة الحرص والطمع من الناس وبعده ولكن الكرام لهم ثنائي ولا اجري
اذا ما قيل قالا قوله ان يكون اصاب مالا اي وقت ان يكون اولا ان يكون
وانما قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابته المال واستحضارها

قوله لكن التامل الذوقي يشهد ان بوبه ذكر المفعول في قرينة
اعني ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان
المقصد تعميم الدعوة وتخصيص الهداية بالبعض وهذا التعميم انما يظهر
ظهورا تاما بتقدير المفعول العام لا بالتنزيل كما لا يخفى قوله وههنا بحث
ان يندفع هذا البحث بما سبق له في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف
ليذهب نفس السامع كل مذهب وقد دفعه صريحا في شرحه للمفتاح
بما فصله الفاضل المحشي فالمراد بعدم تميز احد الوجهين عن الاخر الذي
ذكره الفاضل عدمه في ذكر الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحشي
ان ما ذكره نصرة للمص لا يناسبه تمثيله بقوله والله يدعو الى دار السلام
لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان وعد الله
غير مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانفهام في كونه من
تلك القرينة فتامل قوله ولا حاجة فيه بحث لجواز ان يكون المراد عند
قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم من عموم المقدر
المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة
على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعميم مع الاختصار
وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكره نصا صريحا لا يقدح قوله وقد
عرضت هذا البحث اشارة الى الاشكال بقوله ههنا اخره عن قوله واما
لمجرد الاختصار مع اشتراكه في شدة هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه
سوق كلامه قوله اذ لو كان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد قد يكون
بمعنى الذكر حيث قال وتقيد شتموا بهذا او بهذا واذكروا اما هذا واما
هذا ويؤيده ما نقل في سبب نزول الاية وهو ان اهل الكتاب قالوا

التنوين في ايا عوض عن المضاف اليه وما صلة لتأكيد ما في اي من الابهام والشيوع وله ليس
للام وكان اصل الكلام ايا ما تدعو فهو حسن فوضع موضعه فله الاسماء الحسنى للمبالغة والدلالة على
ما هو الدليل عليه وكونها حسنى لدلالتها على صفات الجلال والاكرام كذا في تفسير القاضي

لرسول الله عم انك لتقلل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التوراة هذا الاسم
فنزل قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح الاطلاق ايا نعم لو قيل
الدعاء بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه على انه قد يجعل لفظة او
للتخيير بين ان يدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا في شرح التبيان
واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب
ما روي عن ابن عباس في سبب نزول الاية وهو ان ابا جهل لعنه الله
سمع رسول الله عم يا الله يا رحمن فقال انه عم ينهانا ان نعبد الهين
وهو يدعوا الها آخر فانه حمل الاسم على المسميين فرد بان المراد الاسم
لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول يناسب ما مر من
سبب النزول وكلا السببين مذكوران في الكشاف قوله وان صح بالواو
باعتبار الصفات ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف
الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم
جار في الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات بها لانه لم يقصد بشيء
منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف
والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول القرم السيد والهمام كثير الهمة
والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم موضع القتال قوله ولما ورد
ماء مدين الاية ضمير ورد راجع الى موسى ومدين قرية شعيب والامرأتان
بنتاه عم والذود الطرد قوله حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما كان للتخيير
ان يقول الترحم باعتبار ان السقي من الامة لاجل انفسهم بلا مدخل لملاحظة
خصوصية السقي وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح

المعين لا ينافي عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فادح المعنى
على رايهما كما زعمه الفاضل المحشي ونظير هذا ما ذكره هذا الفاضل في قوله تعالى
اقرا باسم ربك على ما سيجيء واجاب جمال الدين في شرح الايضاح بان الموضع
كان يجتمع الناس للسقي وبمجرد عدم اشتغالهما بالسقي واشتغال الناس به مع ذكر
ضعف ابيهما كاف في ايجاب الترحم وفيه ما فيه قوله وكان على المصران يذكره بل
كان الاحسن ان يقول الى حكم الشارح اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه
على وجه الترقي مدعيا احسنية العبارة التي بينها اعني لافادة الاختصاص لشمولها
على قصر التعيين ايضا وقصر الانشاءات فاجاب الشريف اولا عن دعوى
وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن دعوى احسنية ادراج قصر الانشاءات
وهذا الكلام جزيل لا غبار عليه ~~ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل عليه~~ ثم
الواقع في اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة وكان تانيث
الضمير باعتبار تاويل القصر بالحقيقة القصرية قوله لا يخلو عن تكلف
وهو ان يقال ان الانشاءات تستلزم نسبا خبرية فالخطاء في اعتقاد
المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم
طالب لاكرام عمرو وآمر به او لمجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا
اكرم ردا لخطاء المخاطب قوله ومعلوم انه ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد
سيجيء تفصيله في مباحث في تحقيق المناسبة التي ابداها علي بن عيسى الربعي
بين انما والقصر قوله فيتقوى بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر
الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التفسير للمحذوف دون التاكيد والتقرير
ولهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك
تكرير ضمني يفيد تاكيدا ولا ينافي امتناع اجتماع المفسر مع المفسر قوله

انه من باب زيد ربعبتد بن يدا انه من باب الاضمار على شريطة التفسير
وفيه بحث لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه
والفعل المشغول بالضمير هنا لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير التسليط
لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله
في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار
والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير
خلاف في ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الفاء بالحقيقة داخلة في
الكلام اى ما يكن من شيء فربك كبر وانما زحلقت الى الفعل ليقع الاسم في موضع
الشرط كما في اما زيد فاضرب كذا في شرح الكشاف للشارح ويمكن ان يقال
اما مقدره والفاء فاء جوابها اذ قد تقرر ان حذف اما اطرد اذا كان بعدها
امر او نهى وان لا ما خاصية جواز تقديم ما بعد فائها عليها فليفهم قوله وقد صرح
في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف
لا يظهر كون الفاء للعطف لا يظهر كونه واياى فارهبون اوكد في افادة
الاختصاص من اياك نعبد وان جعل المقدر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص
تعلق المقدر بانظر على ذكر الوجه كما ذكره الفاضل المحشي لان العطف يقتضي
للتغاير الشخصي والاختصاص في شخص لا يقتضي قوة الاختصاص في شخص آخر
اللهم الا ان لا يعتبر خصوصية الشخصين في الاختصاص المؤكد قوله لان المعنى ان
ارضي واسعة فان لم تخلصوا الخ فيه بحث لم يذكره الشارح وهو انه يلزم منه
عطف الانشاء على الاخبار اذ قد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء
اذا كان انشاء فالجملة انشائية مع ان قوله تعالى ان ارضي واسعة جملة اخبارية وتعلق
في جوابه عن بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ان ارضي واسعة

في معنى الانشاء وهو ناجز وافي يستقيم العطف بلا تكلف على انه قد سبق ان الشارح
يجوزه قوله واقيم مقامه ملزومه القيام وهو زيد ان قلت هذا ينافي لما تقدم
في شرح ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقام مهما يكن من شيء اذ قد
علم من تقريره هنا ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره في صدر
الكتاب انها واقعة موقعهما جميعا قلت مبنى على المذهبين كما فصل ابن الحاجب
في الايضاح قوله ولذا يقدم على الفاء اجزاء الجزاء الخ هذا التقديم
انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرفي الجزاء لانه يتعلق بتقديمه
اغراض واما اذا كان فاصل آخر ايضا فلا فامتنع اما زيد طعامك فاكل وان
جاز اما طعامك فزيد آكل صرح به الرضي وغيره قوله وبهذا يظهر ان ما اشار
اليه صاحب الكشاف والقاضي وصاحب المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه
ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن من ان الظرف متعلق بيقول محل بحث و
اشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل
الظرف متعلقا بمقدر والتقدير فاما شان الانسان اذا ما ابتلاه ربه فيكون
الظرف من تتمة الجزء الواحد المفصول به ولا يعد امرا ثانيا كما في قولك
اما اخاك زيد الفقراء فخس قوله ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا
التقديم للتخصيص الخ اى ليس الغرض الاصلي في هذا النوع هو التخصيص
وان افاده في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المص ونحو واما
ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص قوله لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام
والا لما نفى فيه بحث لان هذا مبنى على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين
اضافيا بيانا لما خصص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون القصر
بنيا على حالات مع انما هو في الاضافي كما صرح جوابه فح لا يكون هذا التعليل

نافيا للتحقيق اللهم الا ان يدعى انه لا يجئ تقديم متعلقات الفعل عليه الا للقصر الاضافي كما ينبئ عنه ظاهر قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطاء وان احتمل بناؤه على الاكثر قوله بل بمجرد الاهتمام اراد بهذا وقد قوبل ههنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما وانما الاهتمام الذي لم يرتقي الى الاقتضاء على ذكره في بيان وجه التقديم فانما هو بالمعنى الاعم قوله وان عليكم لحافظين ان جعل عليكم صلة لحافظين فالتمثيل غلط الا انه ينبغي ان بلا خبر مذكور فيحتاج الى تقديره وان جعل خبرا فالاظهر انه يحمل على التنظير دون التمثيل لان الكلام ههنا في احوال متعلقات الفعل وان كان تقديم ما حقه التاخير مطلقا قد يفيد التخصيص قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص نفي الحسن لا يقتضي نفي الصحة ولذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله ثم الجحيم صلوه على التخصيص اي لا تصلوه الا الجحيم ويمكن حمل الآية الاولى ايضا على التخصيص ادعاء ومبالغة بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم قوله بمراعات حسن النظم السجعي الصواب بتبديل لفظ السجعي بالفاصلي رعاية للادب قوله استشهد بما ذكره ائمة التفسير اي الظاهر من عبارة المص ان ما ذكره تفريع لا استشهاد والا لكان الانسب ان يقول ولهذا قال ائمة التفسير وهو قوله اهتماما بالمقدم سواء كان ذكره من جهة الاختصاص او من غيره ولا يتاتى هذا المعنى فوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل اعني قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى قوله وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه واشار اليه فيما سبق انه لا يتم الانطباق ونقل كلام الشيخ لتاكيد الدليل لم يكن لانه ان القول بالتقديم لرعاية القافية الفاصلة خطاء قوله ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ولانه لو فرض عدمها لعاد على موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبئ عن عدم الاعتداد به والتقديم ينبئ عنه فالجمع بين النقيض و النقيض قوله

لانها اول سورة نزلت قال الزهري اول ما نزلت سورة اقرا الى قوله ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هي المدثر وقيل هي الفاتحة ووفقوا بان اقرا اولها نزل مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد بدء الوحي من الايات والفاتحة اول ما نزل من السور قوله فكان الامر بالقراءة اهم دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبي عم كما هو الظ ولا يتصور تجويز القراءة بغير اسمه تع حتى يقصد احد وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله تع حالا اي متبركا باسم الله تع اذ لا يتصور منه عم التبرك بغير اسمه تع واما اذا جعل مفعولا كما توهمه الشارح من ظ عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه عم ان يكون مقروءه اسم الله تع وغيره على ان فيه بحثا لانك قد تحققت ان اعتبار التاكيد انما هو في القصر الاضافي فليحمل القصر على الحقيقي بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذي اشرت اليه من عدم مجئ تقديم متعلقات الفعل الا للاضافي قوله وهو مبني على ان تعلق باسم ربك الخ لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام امر نادر لا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه مبنيا ما ذكره الفاضل المحشي وان كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهره في مواضع لان صرف عبارة السكاكي عن ظاهره صرفا يسيرا باقتضاء المقام احسن من بناء تخريج الاية على امر نادر فان المحققين من النحاة منعوه وقد اشار اليه ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب وفي مواضع اخر قوله والباء للاستعانة او الملابسة رجح الثاني بكونه اكثر في الكلام من باء الاستعانة ولان في الاول جعل اسم الله تع بمنزلة الالة التي لا تكون مقصودة بالذات فيه ترك التادب قوله اي اقرا القرآن تفريع كان السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذي قدره اللهم الا ان يصير الى الروايتين الاخريين في اول النازل وانت خبير بان الجمهور على جواز تاخير البيان عن وقت الخطاب

وان لم يجز تاخيره من وقت الحاجة الا عند القائلين بجواز تكليف المحال فلا اعتبار
في التقدير المذكور فتامل قوله ولا يبعد على المذهب الصحيح اي اراد مذهب
الشيخ فان الشارح شافعي المذهب ثم ان هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن
التخصيص نائيا عن المقام بان يحمل على الحقيقي على ما ذكرته والا فان حمل التقديم
على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو وان
صح الا انه يوهم لما هو نائب عن المقام ففيما ذكره الشارح تضعيف للفساد فضلا
عن عدم الاستفادة قوله كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا احتراز عن نحو غلامه زيد
فان في هذا مقتضيا للعدول عن ذكر الاصل والمفعول فضلة يستغني عنه اي قد
يستغني عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه تعقلا و
وجودا كاحتياجه للفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفي في تقديم
الفاعل على المفعول مطلقا قوله فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء
مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره
ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول بها ظاهر ثم المفعول فيه
الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه اشد بخلاف
العلة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة له ولا
غرض له قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق
اولى وكانه نظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره الشارح
هنا من عده المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول
له مع ان الزجاج اسقطهما واسقط المفعول معه مع ان السيرافي اثبته كما بين
في كتب النحو قوله الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة
الجزء ثم التاكيد لكونه ادخل في التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة

دون متبوعه فانه في حكم المنحى والمضروب عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح
اولا بان البدل ليس موضعا للعطف لفقدان شرط العطف حكما
وهو تقدم المعطوف عليه وبهذا تبين ان ما ذكره الشارح والشريف
في توجيه قوله ثانيا ليس واحد من الانواع الاربعة والوصف والبيان
والتاكيد موضعا للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء على ان
بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باي على باية وببل نحو اعجبني
زيد اي حسنه او بل حسنه محل بحث واشكال لان ما ذكره التالي من فوات
شرط العطف حكما وكون تقدير سلب زيد ثوبه على تقدير العطف
سلب وثوبه قائم في العطف ببل واي فالظاهر ان شيئا من الانواع الاربعة
ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مراده الصلوح بحسب تادية اصل المعنى
قلت ان صح فانما يصح في اي دون بل لتغير المعنى عند اظهارها فالصواب
الاقتصار على ان التقييد بالواو بناء على انه المقصود بالبحث هنا وانما
ادخل او في قوله او البيان تنبيها على ان عطف البيان مع البدل من واد
واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت لما اعتبرتهما
من واد واحد لم يبق شيء من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح
ثم تقديم احدهما على ما هو مآل المعنى قلت بل بقي العطف بالحرف المتاخر
عن الكل ثم يرد ما ذكرته في قوله ثم المفعول معه الا ان يبنى على المثال كله
او يقدر هكذا ثم ذكر المفعول معه فافهم قوله فمراد المص بالاهمية ههنا
فيه نظر لانه قد عطف عليه باو قوله او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى
او بالتناسب وهذا العطف يابى ذلك الارادة الا ان يبين فائدة يعتد
بها في الافراد بالذكر قوله لتوهم انه من صلة نكتة يمكن ان يقال تقديم الصفة

الثابتة لانها اسم والغايبة فيها اكثر لان ايمانه مع كونه من آل فرعون
مستبعد فافادته اهم قوله وجعل الكاكي التقديم للعناية مطلقا آه عبارة
الكاكي هكذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه نوعان اح
ان يكون آه فالمنقسم الى قسمين في عبارته نفس العناية الآن انقسامها
الى القسمين ليستتبع انقسام التقديم لاجلها فلذا قال الشارح وجعل الكاكي
التقديم للعناية ثم ان في قوله اح ان يكون اصل الكلام آه مسامحة لان ما ذكر
سبب للعناية والتقديم لا قسم منها فعقد بتقدير اللام اى اح لان يكون وقد يجعل
على المبالغة في اقتضائه للتقديم وهذا لا يدفع المسامحة فان قلت ما فائدة
تقييد المبتداء وذى الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز عن المنكر وذلك
لان التمثيل بمجموع قوله الاصل هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كما يدل
عليه النظر في المفتاح فلو كانا نكرتين مخصصتين يوجد المقتضى للعدول عن
التقديم وان كان اصلها التقديم ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاءني راكبا
رجل وانما لم يتعرض للنكرة المخصصة لان التخصيص يجعلها في حكم المعرف
قوله نصب عينك بضم النون وفتحها اى منصوبا قدامها من نصبت الشئ
اقمته وجعلته تجاه عيني بحيث لا يغيب عنها كاني انظر اليها دايما قوله لمن قال
كرما الذى تمنى الاولى ان لا يذكر الموصول ويقال ما تمنى حتى يكون ما مفعول
تمنى فيكون السؤال جملة فعلية يطابقه الجواب بالفعلية على ما صرح به
سيبويه فيما ذا صنعت اذ على تقدير ذكر الموصول يتعين كون ما مبتداء
لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر منا في الاصول قوله وتقديم
المفعول الثاني على الاول في قوله تع وجعلوا لله شركاء الجن الآية مبنى على
ان لله مفعول بواسطة قدم على الذى بلا واسطة اعنى شركاء وانتصابا بالجن

بفعل

بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء هذا هو مختار الكاكي
والقول المنصور على ما حقق في شروح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب
الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثاني ولله ظرف
لغو متعلق بشركاء فيجوز التمثيل بالاية على راى هؤلاء ايضا باعتبار ان
الظرف المتعلق بشركاء قدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير كون لله
مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه على المفعول الاول اعنى شركاء بان الاول منكر
يستحق التاخير قلت جوزه الشريف وكذا ابن ح في شرح المفتاح وجعلاه من قبيل
في الدار رجل لكن لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا
كما ان تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر مخصصه على ان اعتبار المبتدائية
والخبرية يبطل في الحال ولذلك قيل قد يقع النكرة المخصصة اسم ان كما سبق
اشارة الشارح اليه ذكره في قوله ان شواء ونشوة البيت قوله بتقديم الحال
اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه
على الوصف اعنى الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا
ايضا انما بتقدير متعلقه معرفة بان يجعل للثبوت لا الحدوث ويكون
اللام الداخلة عليه حرف تعريف لا اسم موصول كيلا يلزم حذف الموصول
مع صلته على ما مرت اشارة الى مثله او يجعل اللام في الملاء للعهد الذهني
فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملاء في حكم النكرة
لم يقع الذين كفروا صفة له لانا نقول هم اذله حظ من التعريف فكما
يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه
قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة
قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل المقصود اذ لا شك ان المقصود الاصلي

هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى فتقديم الوصف الآخر هنا لعارض واما
الحكم بان قوله من قومه حال فبالنظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة
قوله سوق للانكار التوبيخي الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان
التوبيخي يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله ملوم على ذلك والابطالي
يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفيكم ربكم بالبنين واتخذ
من الملائكة اناثا كذا في معنى اللبيب قوله فيمتنع ان يكون تعلق حملوا الخ
قد يقال تعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر لا ينافي ان يلاحظ احد التعليقين
اصلا وتهما وان شئت فتامل في قولك اعطيت دينارا سائلا فان في
اعطاء الدينار زيادة مباهاة يقتضي تقديمه وان كان لخصوصية المفعول
الاول دخل في تلك المباهاة والحاكم هو الذوق قوله والجواب انه ليس في كلامه
رده بعض شراح الايضاح بان مفعولي جعلوا يجب ان يكونا حاضرين في
الذهن وقت الانكار ليتعلق عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين في ذلك
الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما
نصب العين علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم
يجب ان يكون مختصة به ونصبية العين مشتركة بينهما كما تحققت واقول جعل
الانكار سبب التقديم كون المقدم في نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعولي
جعلوا حاضرا في الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه
نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا بكونه
نصب العين باعتبار آخر مقتضيا للتقديم والانكار قد صرح بهذا القيد اعني
بنفسه والمعترض غفل عنه او عن فايدته فان قلت الاهتمام الناشي من كونه
احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي التقديم بل على جميع اجزاء الكلام

وانما المقتضي الاهتمام الناشي باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفائه قلت لا حجر في التصرفات
العقلية للذوق فليعتبر في تاخر المفعول الثاني عن العامل كونه متقدم مرتبة العامل ولينظر في تقدمه على
المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا محذور اصلا قوله وجوابه المنع فان الاحراز المذكور
فيه مناقشة وهي ان الاحراز المذكور كما يتعلق بالمتقدم يتعلق بالموخر فيوجب كونهما نصب العين
فيلزم ان يتقدم ما احرز في الدنيا في الآية الاولى وما سيحرز في الآية الثانية لا نقول الاحراز يوجب كونه
تقدم احدهما وتاخر الآخر نصب العين لانا نقول اذا ثبت ان نصب العين يكون متقدما يلزم ان يكون
تقدم احدهما وكذا تاخر الآخر متقدما وليس كذلك ولك ان تقول الموجب للتقديم هو كون الشيء نصب العين
من جهة التقديم فتامل قوله وان كان ما مناقشة في المثال قد تدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع
انه مفهوم منه انهما صحيحا بل قال المتوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا التوهم صحيح
وانت خبير بان عبارة المفتاح تابى عن هذا الدفع حيث قال لا احتمل ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر
في القائلين انهم من قومه ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تامل لا يكون سببا لاشتباه
الامر على من له ادنى استعداد لان المخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على انهم من قومه ليس صلة للدنيا
اقوى حجة واكثر من القرائن الحالية المصححة للاستعمال المجازي قوله وقد يجاب بانه تنبيه اشار بلفظ قد الى ضعفه
لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط ولكنك تدري بالجملة لا يقطع عرق
الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن قوله وجه الحبيب اتمنى دون سائر الامثلة من تقديم المبتدا على الخبر وذي
الحال على الحال ونظائرهما

الباب الخامس في مباحث القصر

قوله يقال قصرت اللقحة اللقحة بكسر اللام واللقوح بفتحها هي الناقة الحلوبة قوله وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق معهود اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرح المفتاح
فكلا معنى القصر بحسب اصطلاحه قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر اه الجمع ههنا مقابل
الاضافي كما صرح به فيتناول الادعائي وقد فسره بوجه اخر جعله ظاهرا وكانه نظر الى ان التحقيق هو الاصل
ولو اريد الشمول لاضح القيل لان تخصيص الشيء بالشيء اما بنفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد نقل قوله
بحسب الحقيقة

فيه شيء لانه لا دخل في اعتبار القصر بحسب الحقيقة

ونفس الامر بما هو كذلك حقيقة وادعاء فيتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف
المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز
بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف هذا الفاضل في
شرحه للمفتاح وحمل كلامهم في باب الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاضافي
على ما فيه دون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي المقيد للقصر والحصر والتخصيص في مقابلة
الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا الاضافية المقيدة للخاصة في مقابلة المطلقة ولا شك في الاصطلاح
فان تلك الحقيقة الاصطلاحية المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص وكلام
الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي فلينظر ياتى هذه التفرقة قوله انما سمي قصرا وتخصيصا **قوله** لقلة جدوى
اه اي لقلة جدوى التصريح فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم قليل
الفائدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود واذا لم يعقلا الا يرى
كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب استفاد ذلك التصريح على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه
على عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي فانه فائدة عظيمة لها نفع في موضع
وقيل الضمير راجع الى الحقيقي والمعنى لم يصرح بالتقسيم لقلة جدوى احد القسمين يعني الحقيقي لان
بعض قسام هذا القسم هو قصر الموصوف على الصفة لكاد يمتنع وفيه لا اخر وان كان جائزا الا
انه غير وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي بقسميه كثير في الكلام والقسم الثاني منه
موجود فيه وان تحقيقيا كقولنا لا واجب بالذات الا الله **قوله** وهذا التفسير شامل للحقيقي
وغيره يرد عليه ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع
بوصف دون ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن اعتقده شاعرا ومنجما او قولك زيد قائم لا قاعد لمن
يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح كقولك عند السامع شرط بان المراد هو القصر غير الحقيقي
كما اشعر به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد
السامع ولا تردده اصلا **قوله** مثل زيد شاعر لا غير اي لا غير زيد فهو على هذا التقدير قصر الصفة

قصره

على الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير شاعر فهو حينئذ من الموصوف على الصفة وسيرد عليك استعمال
لا غير في كلا القصرين وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقيا ادعائيا وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا
وكذا ما بعده من الامثلة **قوله** التي هي معنى قائم بالغير ان اراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر
لم يصح قوله لتصادقهما على العلم اه فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المباينة ليس الا
وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف المضاف اي دال يصح ذلك القول
لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على
نفس اللفظ من قبيل المسامحة الشايعة **قوله** تابع يدل على ذات ومعنى فيها والشمول
المراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه ولا يخرج عن التعريف النعت في نحو قولك
اعجبني هذا السواد الشديد والمعنى ما يقوم بغيره ان قلت فيرد النقض بالبدل في نحو قولك
اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى حيث
يقوم بموصوفه قلت لفظ فيها يدل على وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلولين و
قيام الثاني بالاول فان قلت الحسن يدل على المعنى بالمطابقة وعلى الذات اذ لا بد له من محل
يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس لخروج
الوصف في جاءني القوم المجتمعون اذ المعنى المدلول عليه هو الشمول قلت المراد من الشمول الذي
اضيف اليه الغير في التعريف ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ شيء من افراد المتبوع والا فما
المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه يعني عدم التفرق وهذا المعنى الثاني وان توهم الزجاج
والمبرد كونه مدلول التاكيد الثاني في قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان الشارح رده
في بحث التاكيد **قوله** وكذا بين النعت والصفة المعنوية اه قال الفاضل المحشي واما الفرق
بين معنيي المعنوية فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القائم بالغير كالعلم
والمعنى الثاني هو ذات ما مع انتسابه ذلك الامر اليه كالعالم هذا كلامه ولكن ان نقول ان احمل معنيا
المعنوية على ما يتبادر من تعريفهما كان المباينة ظ لا لما ذكره الفاضل بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى

قوله لتصادقهما على العلم في الجنس هذا العلم كان الفاضل المحشي قد كتب في هذا المحل على طرف المطول قبل التدوين ان صدق التعريف المذكور على العلم يحتاج الى تاويل وهو ان يلاحظ العرض مطلقا ليكون ذاتا وخصوصية العلم ليكون بمنزلة المعنى فيه ولعله راى ان مثل هذا التاويل جار في الجنس ايضا فغيره في التدوين الى ما ترى وذلك ان تقول المراد بالذات ذات المشبوع او ذات يصدق تمع المشبوع بنوعية ان التعريف للنعت الذي يجب حمله على المنعوت فينطبق التعريف على العلم دون جنسه لكن النسبة في بحث النعت النحوي واول معنى المعنوية هي المباينة ايضا الا ان يعتبر النسبة باعتبار التحقق في الجملة لا الصدق كما اشرنا اليه سابقا ويح يكون النسبة بين تعيين المعنوية هي العموم ايضا واعتبار النسبة باعتبار الصدق في موضع وباعتبار التحقق في العموم

والمعنى الثاني نفس اللفظ وان حمل اول معنى المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع كان النسبتان على ما ذكر لكن ينبغي ان يصار الى الحذف في الموضعين من عبارة المحشي بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر القائم بالغير والمعنى الثاني هو دال ذات مع انتساب ذلك الامر اليها وتحقيقه ومعنا لفظ العارض مثلا يصدق عليه انه معنى قائم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فهو تصادق فيه معنيا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فالاولى الحكم بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط في الاول من معنى المعنوية تعسف لا يصار اليه بلا ضرورة فتامل قوله والاول انسب لان اعتبار المعنى الثاني في مثل ما زيد الا يقوم او قام وغير ذلك من صيغ الافعال بعيد جدا الا ان يقال بتقديره الا قائما وان المقصور عليه مفهوم القائم لا نفس القيام ولا يخفى انه تكلف بعيد قوله فمن قصر الموصوف على الصفة مبني على ان التاويل في جانب المقصور عليه ههنا هو الظاهر لكونه خبرا وقد يعكس فيعتبر التاويل في جانب المقصور على معنى قصر المهوية على زيد والكون زيدا على اخبكة والباينة على الخارج فيكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف قوله بتعذر احاطة المتكلم بها لا لكثرته حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكفايتها في القصر كما في لبس في الدار الا زيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا النفسية فلا يتيسر للعاقل المتحري للصدق اثبات واحدة منها ونفي ما سواها مطلقا واما في لبس في الدار الا زيد فالحكم قوله الا ان يراد الصفات الموجودة فيصح لان من الصفات الموجودة ما يستلزم نقيض احدهما عين الاخرى كحركة جسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا تامل قوله نحو ما في الدار الا زيد فيه فتحه لان حصر الكون في الدار على زيد انما هو بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة فيه فيؤول الى القصر الغير الحقيقي فالاولى في المثال الى تعالى لا واجب بالذات الا الله له فان قيل التقدير في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه ويكفي في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع سوى زيد من افراد الانسان قلنا فح يتحقق قصر الموصوف على الصفة قد احتفنا في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الثوب ملونا الا اسود فيكفي

في كون القصر حقيقيا انتفاء سائر انواع اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه مع انه قد ادعى انتفاء هذا النوع من القصر الى المحال فيدبر قوله اي بالنسبة الى ارجاع الضمير الى الحقيقي مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق القصر اصح واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقال لم يقع شايعا في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا قوله متجاوزا صفة اخرى اشارة الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ واما مكانها فقيل حال ومعناه حال كونها مكان اخرى وفي شرح المفتاح للشريف انه منصوب على الظرف اي صفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر قوله ادنى مكان من الشيء اي الجار متعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال دنى منه وقرب لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال افعل التفضيل بالاضافة ومن قوله والقائل ان يقول ان قوله اه يمكن ان يجاب بان المراد هو الشق الثاني ولما كان الحقيقي معلوما قبل اراد ههنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره قبله كان مراده اعم الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى يتناول الحقيقي ولما لم يكن المصنف بصدد التعريف كما يذكره الشارح الان لم يبال بهذا القدر من صرف الكلام عن الظاهر قوله فان قلت تخصيص امر بصفة اه حاصل هذا الجواب كما حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكرتموه غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان المعتبر في التعريف المنع عن جميع ما لا يعتبر الواقع وعن الواقع وبذلك لا يكون الجنس معرفا للنوع المنحصر في ذلك الجنس في اللهم الا ان يقال تلك قاعدة المعقول ولا يلزم توافق القاعدتين هذا وكان ان يقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت هذا الاقتضاء اه وذكر بان يقول قول المحل ومكانها بعد قوله دون صفة اخرى يدل على اعتقاد المخاطب عكس الحكم او يجوزه الامرين كما صرح به الشارح في النظر الاتي في الصحيفة الثانية فمعنى دون اخرى بهذه القرينة هو التجاوز بحسب اعتقاد المخاطب ايضا فيخرج القصر الحقيقي ايضا لا لعدم وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا ما اورده الفاضل المحشي ايضا

بع ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال المخاطب فيه تعتبر فيه كما يشير اليه قوله قلت هذا الاقتضا اه
ومما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكره من ان المخاطب يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد
المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد شيئا وشيئا مثلا او اعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعر والنجم
او يتردد في امره فيقول له انت الآن شاعر بناء على ظنه خطاء او صوابا ومنه قوله ان انتم الا تكذبون
كما اشار اليه الفاضل المحشي الآن اه هذا القسم لقلته لم يتعرض له ... قوله وهذا التقسيم لا يجري اه لعل المدعى
عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني قوله اذ العاقل لا يعتقد اه
لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكورة
قوله بين ذلك اي بين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة
قوله والمخاطب بالاول كون المخاطب كذلك ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط لاستعماله بحسب الغالب قوله و
لفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران
ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة الملخص بان قوله او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى
كانه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده قوله ويسمى قصر تعيين فان قلت
اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قائم وان له وصفا آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما فقلت له ما زيد
الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن اي اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه
قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب لا شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة
بين القيام واحد الوصفين لا بعينه وبين وصف منهما معين قوله وبهذا ظهر لا امد في قوله قد نعتذر
عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين لا تجويز الامرين معا كان المناسب
ادراج قصر التعيين فيما ندرج فيه قصر القلب لانه فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما يحتمل
المكان لا فيما ندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما يحتمل فيه لفظ دون لان المناسب
لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود لا تجويز احدهما الذي هو الموجود ههنا قوله وغاية
ما يمكن اه قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة الملخص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه آخر ايضا لكن عبارة الايضاح

آب

ط نصب افرادا على المصدرية اي قصر افرادا وجعله حالا من القصر بتأويله عدم كون المضاف فردا من المضاف اليه او في حكم السقوط الا ان يكون مثلا الجانب المعنى واعتبار الكون لحصوله ما يتوقف عليه القصر افرادا كذا سمه

آب عن كلا الوجهين كما كشفه الآن تعبير مثل هذا التمحل في عبارة الايضاح وقد يقال الايضاح كما
اعتبار المكانة في قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون آخر جليا مذكورا في كتب القوم خص البيان
بادخال قصر التعيين في القسم المشتمل على المكانة واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا على الوضوح قوله
وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا من هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف افرادا
تنافي الاتصافين اذ لو كان الوصفان مما لا يصح قيامهما بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين
ولندرته لم يتعرض له قوله وقلبا تحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
مع عدم تقدم المجرور والاخفش يجيزه مطلقا قوله وايضا لخرج اه قيل اشتراط تنافي الوصفين في
قصر القلب انما هو الاكثري لا الكلي وقوله ليكون اثباتها اه معناه ان الاصل في ذلك لان الاستقراء يصحح
يشهد بوقوع الوصفين المتنافيين الكثر وقيل ايضا انما شرط التنافي ليمكن الاكتفاء بالاثبات من
احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه الآخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى
خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تميمي انا فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط
التنافي ليثبت القصر في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح واوكد فان قيل حينئذ ما
الجزء الآخر للقصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه التنبيه على رد خطاء المخاطب وكل
ذلك تعسف لا يخفى قوله بل يأباه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول التصور اعتقاد المخاطب
اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وساق الكلام
على وتيرة واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والآخر على شرط الحسن تعسف قوله بانا لا نجد
فيه الوصفان اي في نفس الامر لا بان يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من الشارح في الآ
اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم اه ويندفع التضعيف بان اعتقاد
العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي قوله وتعريف المسند انما خص تعريف المسند بالذكر بخصوصه مع ان
تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر توطئة لقوله مع التوضيح لها فيما سبق لان المصنف لم يذكره فيما سبق
افادة تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره الشارح فلا يصح ان يقال اما ترك المصنف ذكره ههنا التعرض له فيما سبق

قوله فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح اه هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار
على تلك الاربعة في الذكر انما لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص بكونه بطرق هي
هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة له قوله لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة
ههنا وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما من غير باب المسند اليه والمسند ليظهر عمومهما على
ان عموم طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره
تمهيد لبيان احكام لم يجر مذكورة فيما سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين ههنا
قوله منها العطف قدمه على الطرق الثلثة الباقية لان النفي والاثبات فيه امر صريح بخلاف غيره فان النفي
هناك ضمني ثم النفي والاثبات اصرح من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية
وههنا كلام وهو انه قال في مغني اللبيب يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا كما زيد قائما لكن او
بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله
بدخول الناسخ قال والصواب الرفع على اضمار مبتدا قبل او قبل في مثله ليس بعاطفة وانما هي حرف
ابتداء فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل شاعر من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على
المحل هذا ويمكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء
بدخول الناسخ لا يضر عند بعض البصريين ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما
سبق في اوايل احوال المسند والمسئلة ايضا مفصلة في مغني اللبيب قوله وقلبا ما زيد قائم لا قاعد
اقتصاره على القصرين ربما توهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم في دلايل الاعجاز
جريانه فيه فالاقتصار كما صرح به الشارح قوله فلطريق القصر دلالة على المعنى فيه منع لجواز ان
يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس الحكم الا ان يقال طريق القصر يدل على ان
المخاطب يعتقد ثبوت المنفي او يجوزه بالقرينة بتعيين حاله قوله وقد اجمع النحاة اه كانه يريد اجماع
اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان
توما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان او غيره قوله اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة العاملة

يعني

يعني انه لما امتنع تقدم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقدم
اذا لم تعمل ايضا اما عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا تعمل لمانع مثل الفصل
بان وغيرها فاجري حكمها في جميع موادها على ما هو حكمها في اصلها طرد الكتاب واما عند بني تميم
فلانها وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها للغة العاملة بمنع التقدم في هذه اللغة
قوله فان مثالا واحدا يصلح لهما قد اشرنا فيما سبق الى ان العكس يقتضي اشتراط الشرطين
في قصر الصفة افرادا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للندرة قوله كقولك في قصره افرادا ما زيد
الا شاعر اعلم ان الشيخ قد صرح في موضع من دلائل الاعجاز ان قولك ما زيد الا قائم لقصر
القلب لا لقصر الافراد ومن ههنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص عنده
بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل الشيخ صرح قبل ذلك الكلام بجريانه في كلا القصرين وانما نفيه لقصر الا
في المثال المذكور من خصوصية ذلك المثال وحاصله ان المنفي فيه غير قابل لاجتماع القيام من الاوصاف
مثل الاضطجاع والاتكاء ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد
وهو عدم تنافي الوصفين والى هذا الذي ذكرته اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى
على الناظر فيه قوله ومنها انما الموجب للحصر في انما بالكسر قايم في انما بالفتح فمن قال بسبب افادة انما
الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما الوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع
حرفي توكيد قال به في انما ايضا لذلك ومن ههنا صح للزمخشري ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا
في قوله انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس
وقول ابي حيان هذا الشيء انفرد به الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر ههنا باطلة
لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا بانه حصر اضافي اذ خطاب النبي عم للمشركين
فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك قوله دون الافراد ذكره تنبيها على ان
المراد نفي دلالته على قصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين قوله وذلك لان ان لا تدخل
الا على الاسم لا يقال ما الكافة حرف فكيف دخل عليها على المذهب الصحيح قلت هي زائدة فلم يدخل ان
في الحقيقة

من هنا الى اخر الكلام ماخوذ من مغني اللبيب بعبارته

الاعلى ما بعدها بخلاف النافية قال الفاضل المحشي رحمه وايضا يلزم تجويز اعمال ان اذا لم تكف عن العمل
فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك فما المانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قائما
على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من القلم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا
خلاف وقد تعالى عليه المانع من عمل ما انه ليس بداخل على المذكور في المعنى ولا يخفى عليك ان هذا
بعينه ما ذكره المحشي بقوله ويدفع هذا بانتقاض النفي بمعنى الا قوله وحرتم مبنيا للفاعل
الطاء مبنيا حال من المعطوف على خبر المبتدا ويجوز تقدير كونه مضافا الى حرتم لكونه هذا
جزء قوله اذ لو كان موصولة لبقي ان بلا خبر واما المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول
العائد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعني او على البدلية من اسم ان اي ان الذي حرمه الله
عليكم ثابت فتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح قوله لان ما فيها موصولة واما جعله
من قبيل انما تميمي انا بان يجعل جملة حرتم خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عائد الى المبتدا المقدم رتبة
ففيه تكلف مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح قوله نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق كرر المثال
الثاني استطرادي والمقصود هو الاول وان فات المنطلق زيد والذي انطلق زيد في الال قوله
لكنا نقول جعلها موصولة اه اتبع في هذا القول ابا علي الفارسي لكون رسم كتابة ما الموصولة
الانفصال ولهذا اختار الشارح في شرح الكشاف كون ما في الآية كافة وانت خبير بان رسم القرآن
لا يجري على القياس المقرر في الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح
كما اشار اليه القاضي في تفسير اواخر آل عمران ثم ان وجه الموصولية قوي فالحمل عليه اجلى قوله ولقول
النحاة انما لاثبات اه لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا خصوص تضمنها معنى ما
والا وكذا المناسبة التي سينقلها الشارح عن علي بن عيسى الربعي انما هي مناسبة افادتها القصر لا
تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما والا فايد على
وجود الاول يدل على وجود الثاني وكذا المناسبة لذلك مناسبة لهذا فتامل قوله ولا يجوز ان يقال انه
محمول على الضرورة لانه كان يصح اه هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية

واحدة

عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني في شرح مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق
الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة
فلا يتحقق تركيب مقيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال
هي ما لم يرد الا في الشعر سواء للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله على ان انا تاكيد اه فان قلت
كيف يجوز عطف او مثلي على المستتر في ادافع مع انه لا يصح ادافع مثلي قلت كما يجوز عطف زوجك
على انت في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يغتفر
في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وان شئت فاعتبر بقولهم ضربتني هند وزيد مع عدم جواز
ضربتني زيد على ان لحذف الفعل وجعل العطف في مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع
مثلي مجالا قوله لان قوله انا الزائد دليل على ان الغرض اه يعني انه يدل على كون المتكلم بحرا عنه في
هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان بحرا به فلا يحسن قوله في العدول عن لفظ من الى
لفظ ما فيه توجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي ان قوما يدافع انا كما اشار اليه صاحب
الكشاف في ما في سورة الكافرين او غيرها قوله قلنا لا ان الفعل غائب لما كان في الجواب المنفي
نوع بعد اسمه في شرحه للمفتاح وقد تجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل
الاتصال اعطي حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل الغائب وبان المحوج الا انما تضمن معنى
لا غيري فيجوز اسناد يدافع اليه كانه قيل ما يدافع غيري ولا يخفى بعدهما ايضا قوله باعمال الصفة
بعده اذ لا احتمال اعتماد على شيء سوى النفي قوله عن علي بن عيسى الربعي هو من اكابر نحاة بغداد
منسوب الى قبيلة ربيعة كحنفي في حنيفة قوله وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو اه فان قلت ما ذكر من
الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما شاعر الا زيد وعمرو انما قلت
تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور قوله اي تقديم ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا
ضربت اولا كما في انا كفيت مهمك كذا في شرح المفتاح وهو على قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص
كون انا في الاصل تاكيدا الحكمي يحتمه الا انه غرط على مذهب المص فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان في سياق

فتقييد التقديم بكون ما حقه التأخير غير مسلم ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب قوله يجب ان يكون حاكما حكما

مشوبا فقد سبق منا اشاره الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي

قال الشارح في شرح المفتاح هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الغرض والتقدير بمعنى ان المتكلم

لو كان ممن يجوز عليه الخطاء لكان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين

وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله

حكاية عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه قصر قلب اضافي قوله والخطاء يجوز كل منهما على

التساوى قال الفاضل المحشي ان كان التجويز عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذلك التشكك

حتى يوصف بالصواب او الخطاء بل الشك في الحكم لانه لا يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للشك

وفيه بحث لانه مبني على ان فيه من الامور العرفية والصواب والخطاء لا يختصان بالحكم في العرف

بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى من يحسن اليك خطاء والاحسان اليه صواب

ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا مع انه لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في

مباحث بل بان الاثبات يتصف بالخطاء مع انه لا حكم في الاثبات بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان يقال

في رد هذا الشق نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاحد الطرفين فعل لا يوصف بالخطاء بل لا يبعد

ان يقال الخطاء عدم التردد قوله زيد يعلم النحو لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف

انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا تجاوز ذلك

مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في المغني بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز وقد حكى

ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحو الكافية في المفصل حكاية لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين

ابن مالك رحمه الله في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه جوابا به تنجوا اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت

لا غير تسأل وهو ثقة لا يستشهد الا بشاهد عربي قوله والمسطور في كلام بعض النحاة آه اراد على

المرجح عدم طريق العطف في المراد بعض النحاة هو الفاضل الرضي فانه صرح بذلك حيث قال ولا

تحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليكن فعل هذا لا غير وجائني زيد ليس غير ولا التبرئة هي التي لنفي الجنس

لاغر

قوله وكان الاحسن ان يقرء اه اذ لو قلت ليس في الدار غير زيد متبادر منه ان ليس فيها جانب غيره تقول المه

بغير بما يتبادر منه سائر كلمات النفي لكن الاحسن بها التصريح فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الشريف قوله فقوله بغير ما اه

يعني ان ضمير غيره بالنسبة الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى بل الى العاطفة

المخصوصة التي اورد فيها في كلامك وتعينت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشيء بهذه الخصوصية قبل ايرادها قوله على ان يكون

الى تاكيدا فيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا والكلام فيه اللهم الا ان يقال انه تاكيد لكن وعطف على الاول

قوله احسن من ... الفاضل المحشي

لاغر كما صرح به نفسه حيث قال اعلم ان لا التبرئة انما يعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة

في الاثبات لا فتقارها الى التحقيق ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس قوله واجيب بان ترك النص

لا يخفى ان في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى الفهم من اقتضاء كراهة الاطناب

ترك النص على المثبت والمنفي في طريق العطف كون العطف موجودا والاصل متروكا لكنه امون من حمل

كلام السكاكي على الفساد فان قلت اى حاجة الى هذا التكلف فليجعل ايراد المثال المذكور اشارة الى نعم

لكم بانه قد يترك النص عليهما في طريق النفي والاستثناء ايضا كراهة الاطناب وله نظائر كثيرة في المفتاح قلت

الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلاثة الاخرة وترك انه قال في المثال زيد يعلم الا

لبيان الاولوية ولم يكن المراد طريق العطف لقيل زيد لا يعلم الا النحو الاشتقاق صدر واعلم ان كلمة غير في الغير في محل

النصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلومه غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج

بانه اسم ليس وخبره محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه قوله وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط

يعني ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا وكما ترك الاصل الاول كراهة الاطناب كما سبق ترك هذا ايضا

في مثل قولك ما زيدا ضربت وانا قلت اذا المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على

المذكور كما هو الحق فيكون النص على المنفي لا على المثبت قوله لان الحكم مختص بما دونه بل فيه مجال لان القصر

ان الحكم لا يجري فيه بل لانه غير مختص بها كما يشعر به العبارة قوله لانها موضوعة لان ينفي بها ما اوجبه

للمتبوع فان قلت هذا الموضوع له لا يتاتى في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي

هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف

الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم هو الاسناد

الى زيد وهو المنفي عن قاعد قوله اى انما هو بكسر الهمزة والحق به انما بفتحها قوله فيقال انما انا تميمي لا

قيسي فان قلت عند اجتماع طريقين او اكثر الى ايهما ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق او الاقوى ففي

مثل انما جائني زيد لا عمرو الى انما والعاطف حينئذ مؤكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم

وفي مثل انما زيدا ضربت وانا تميمي انا الى التقديم حتى يكون زيدا هو المقصور عليه وتميمي لان التقديم اقوى كذا ذكره في المفتاح

ف

واذا قلت انما تميم انا كان القصر مستفادا من انما وتقديم الخبر هنا كتقديمه في قولك تميمي انا واذا قلت انما زيدا ضربت كان القصر مستفادا
من التقديم لعدم الاحتياج الى التأويل فيصح بكون المقصور عليه زيدا وكان انما موكدا لذلك القصر نظرا الى ان زيدا هو الجزء الاخير رتبة اذ لا يمكن
تقديره بما والا الا بتأخير زيد كما لا يخفى سعد الصحاح تفصيل وهو انه ان امكن تقدير الكلام بما والا من غير تغيير لاجزائه عن وضعها واعرابها كقولك انما تميم انا
اي اذا وجد في الكلام التقديم مع انما فينبغي ان لم يكن سند القصر الى التقديم ويجعل التأويل بما والا موكدا له كما قرره سيد
سند القصر الى انما ويجعل التقديم هنا كالتقديم في ما والا وان لم يكن سند القصر الى التقديم ويجعل التأويل بما والا موكدا له كما قرره

وحكم النحر بان القصر في انما تميمي انا مستفاد من انما ووافق الشارح في الباب وان كشفت فارجع الى
شرح المفتاح **قوله** غير مصرح به فان قلت كيف جاز قولك ما جاءني زيد ولا عمرو ومع عدم النفي المصرح به
قلت الكلام في لا العاطفة ولا فيما ذكر من المثال من حروف الصلة لان حروف العطف لا يدخل بعضها
على بعض **قوله** ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو تقول اذكر قد وجد في اكثر النسخ حروف الاستثناء
في الموضعين اعني الا الله والا هو وقد خط عليها في النسخة المصححة من نسخ الشارح وهو الوجه و
المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فالاستدراك قطعا الا ان تعارض
بها على سبيل التوكيد ان كان الاستعمال لا يأباه على ان فيه مناقشة ظاهرة وهي انه لو وقع الامر صحا
بها لم يجعل النفي في حكم المصرح به فيجوز زيادة جزء ووقع احدهما كما جعل المنفي في حكم المصرح به في قولنا
ان زيدا القيام لا القعود حتى امتنع كما سيأتي الآن **قوله** ثم ظاهر كلامهم يقتضي جوازه انما قال ظاهر كلامهم
لجواز ان يراد بالنفي المنفي في قولهم شرط النفي بلا ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها النفي حقيقة او بما او بلا
والمنفي بلا في المثال المذكور منفي قبلها بما وبلا وان لم يكن منفيا صريحا كما حققه الشارح **قوله** لعدم
الفائدة في ذلك عند الاختصاص حينئذ ذكر بان الاختصاص الواقع المستلزم العلم به فيجوز ان يكون المخاطب
جاهلا او منكرا ويحصل الفائدة لذكره وغاية ما يقال لا اشكال اصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابدا امتناعه
فيه فينبغي ان يقال اذا كان الوصف مختصا بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذكر الاختصاص بلفظ قوي
في الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا فائدة في تصريح النفي بلا العاطفة واما اذا انتفى احد
الامرين ففيه فائدة فالوجه قبل **قوله** اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل قوله
يسمع ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع فان قلت فاذا كان
هذا الحكم معلوما لكل احد فما الفائدة في القصر الذي يقتضي كون حكم المخاطب مشوبا بالخطاء
وبالجملة الاشكال الذي سيورده الشارح على ما نقله المصنف من دلائل الاعجاز وارد ههنا قلت اما القصر فيمتنع
لا يقتضي ما ذكروا اما نقله فلعله بطريق التنزيل للاعتبار اخطابيه وحمل انما في جميع موارده على التنزيل
بعيد كل البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه آخر **قوله** فكان دلالته على القصر اضعف من انما اعترض عليه بانه

مناقض لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المعول
في قولنا انما زيدا ضربت هو التقديم على ما نقلناه آنفا وقد يتلفق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا من
وجه وقوة من آخر فالقوة في انما باعتبار ان دلالة على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم
باعتبار ان القصر يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل في البلاغة او لعدم احتياجه الى التأويل
بخلاف انما وانت خبير بان كلا منهما اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه اعني
تعين اسناد القصر في نحو قولنا انما زيدا ضربت الى التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبار
كما اشرنا اليه فيصح وجها لترجيح اسناده اليه قلت فكلا يتم ما ذكره ههنا من قوله ولم يذكروا هذا
الشرط على ان جعل الاستناد الى الذوق سببا للقوة تارة والاستناد الى الوضع سببا اخرى
لا يخلو عن تعسف **قوله** وما انت عليهم بمسيطر في الصحاح المسيطر والمصيطر المسلط على الشيء
ليشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله من السطر **قوله** وفيه بحث لان في النفي بلا العاطفة
قد يجاب عنه بان الشيخ خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة ثم عمم ولهذا قال ثم ان النفي فيما يجيء فيه
النفي حيث ذكر الاسلوب ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل عليه النظر في دلائل
الاعجاز ونظيره ما ذكره الشارح في قول المصنف الاسناد منه حقيقة عقلية حيث جعل ذكر الظاهر في موضع
المضمر دليلا على كون المقسم اعم من الاسناد السابق **قوله** بما يجهله المخاطب وينكره ان قلت جهل المخاطب
مما لا بد منه في جميع الطرق ولا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد
الانكار التام والاصرار كما يظهر من تتبع كلام الشيخ **قوله** فكان مراد الشيخ انه يجيء اه فيه بحث لان
حمل مراد الشيخ على ما ذكره الشارح يحتاج الى تعسف تام لا يكاد يرتكب بل لا يكاد يصح وذلك لانه صرح بان
مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه حيث قال في اول مباحث القصر اعلم ان موضوع انما على ان يجيء لخبر لا
يجهله المخاطب ولا يدفع صحته او لما ينزل هذه المنزلة تفسير ذلك انك تقول للرجل انما هو اخوك وانما هو
صاحبك القديم لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن بعلمه ويقربه الا انك تريد ان تنبهه للذي يجب عليه
من حق الاخ وحرمة الصاحب ومثل قوله انما انت والد والوالد الاب القاطع احن من واصل الاولاد لم يرد ان يعلم

هذا الوجه ذكره الشيخ علي

هذا الوجه ذكره الحصاري

كافور انه والد ولاذاك مما يحتاج كافور فيه الى الاعلام لكنه اراد ان يذكره بالامر المعلوم ليبني عليه استدعاء
ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد الى ههنا عبارته بعينها ثم اورد علينا من الاشارة ونص عليه ان كل ذلك تذكير بامر ثابت
معلوم ثم قال فهذا مثال الخبر فيه ثابت يعلمه المخاطب ولا ينكره بحال واما مثال ما ينزل هذه المنزلة
فكقوله انما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء ادعى في كون الممدوح بهذه الصفة انه معلوم
للجميع على عادة الشعراء اذا مدحوا ان يدعوا في الاوصاف التي يذكرون بها الممدوحين انها ثابتة لهم
وانهم قد شهروا بها وانهم لم يصفوا الا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه احد ثم قال بعد عدة اوراق ان قيل
قد امضيت في كلامك ان انما للخبر لا يجهله المخاطب ولا يكون ذكرك له لان تفيده اياه وانا نراها في كثير من الكلام
والقصد بها ان تعلم السامع امرا قد غلط فيه بالحقيقة واحتاج الى معرفته كمثل ما ذكرت في اول الفصل
الثاني من قولك انما جاءني زيد لا عمرو وتراها كذلك تدور في الكتب للكشف عن معان غير معلومة ودلالة
المتعلم منها على ما لا يعلم قيل اما ما يجيء في الكلام من نحو انما جاء زيد لا عمرو فانه وان كان يكون اعلاما لامر
لا يعلمه السامع فانه لا بد مع ذلك من ان يدعي هناك فضل انكشاف وظهور في ان الامر كالذي ذكر وقد
قسمت في اول ما افتتحت القول فيها فعلت انها تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكر صحته او لما نزل هذه المنزلة
واما ما ذكرت من انها تجيء في الكتب لدلالة المتعلم على ما لم يعلمه فانك اذا تاملت مواقعها وجدتها في الامر الاكثر
قد جاءت لامر قد نبغ العلم بموجبه وشيء يدل عليه هذا كلام الشيخ فانظر فيه كيف نطبقه على ما ذكره الخ

قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال اه هذا السؤال شك واستعلام لانه لنفي القصر قلبيا اذ لو فرض افراديا
او تعيينيا لاتجه السؤال ايضا **قوله** لامن العثور كانه رد على صاحب المفتاح حيث استعمل العثور في موضع
العثار لانه قال في مباحث الغرض العايد الى المشبه فلا تزال بين عثور وتردد **قوله** واما اثباتها بطريق
القصر فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما اثبتها ملتبسا
بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة الصورية مع كلام الخصم ونظير هذا ما اورده في بحث تقديم
المسند اليه حيث قال لا يصح ما انا قلت هذا ولا غيري الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص
كما اذا ظن بك المخاطب ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فتقول انا ما قلت لا غيرك

صور

فتقول ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فيتقدم المسند اليه ليطابق كلامه فانه فيه
اعتراض على الاستاد بان كون القصر على وفق كلام الخصم بناء في معنى المجارات الذي ذكره اولا وهو
المساهلة بتسليم بعض مقدماته فان تلك الموافقة تقتضي تسليم جميع المقدمات نعم يمكن المصير الى ما ذكره
من اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل
كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا تتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة
كما يدل عليه قولهم لولا انزل عليه ملك وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عم سلموا
كونهم مقصورين على البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا
ولكن الله يمن على من يشاء من عباده **قوله** والاولى واوفق لجواب المثنى حيث قال لا نسلم انتفاء
الرسالة فان المناسب للتقرير الثاني ان يقال لان المخاطبين ينكرون ذلك **قوله** ان انتم الا بشر مثلنا
لفظ ان ههنا وفي قوله فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم الآية سعوده
ما انتم لا ان انتم **قوله** والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر استفادة
من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيهه مراده واما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك
ويقربه يعلمه ويقربه بادنى تنبيه **قوله** مشاركة رباعية كما هي وجه كون حكم المخاطب مشوبا بصواب
وخطاء **قوله** كاشتراك الاخرين في صحة المجامعة وكاشتراك الاولين علمها **قوله** واحسن مواقعها
قيل وجه الاحسنية ان انما انما يستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقر به على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ
فلا فائدة اذن في القصر الى حد لولا الجملة والمعنى التعريضي فانه حينئذ يحسن موقع الكلام بمكانه
حسنا لا يوجد بدونه **قوله** ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت اه مفعول استقريت محذوف اي اذا
استقريت مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما واقوى مبتداء خبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت
وما في الموضعين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب لكون ان يكون اقوى وما عطف
بدلا من المفعول الاول والمفعول الثاني الظرف والمعنى على الاول وجدت انما متصفا بان اقوى كونها
اذا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت اقوى كونها حاصلا اذا اريد به التعريض **قوله** سوى المفعول معه

انما استثناه لان المفعول معه لا يجيء بعد الا لا تقال لا انتظر الا وزيدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان
ما بعد الا كانه منفصل عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا
الواو فكانهما يجتمع على الفعل حرفان مؤذنان بالفصل ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق
فلا تقال ما قام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة ولما وقع الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب
فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه والاستاد اورد كلام الرضي الى قوله
كانهما يجتمع على الفعل حرفان مؤذنان بالفصل ولم يذكر ما بعده ثم قال وليس كذلك لان الا يجتمع مع الواو
في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالصواب الاحالة على الاستعمال وانت قد تحققت
ان الرضي دفع ما ذكره بصريح عبارته ولا اختصاص لدفعه بكون الجملة في الاية المذكورة حالية بل دفعه
متاتٍ ولو حملت على الوصفية كيف وقد صرح الرضي في هذا المحل باحتمال الجملة المذكورة في الاية للكل
من الحالية والوصفية واما قوله فالصواب الاحالة على الاستعمال فلا يخفى ضعفه لان اصل العلة في جميع المباحث
النحوية هو الاستعمال لكن المهم بيان المناسبة في الاستعمال كما صرح به ابن الحاجب في ايضاح المفصل هذا
وكذا نقول في الفرق بين قولنا ما جاءني زيد الا مع عمرو وقولنا ما جاءني زيد الا وعمرا حيث جاز الاول
دون الثاني ان الواو في المفعول معه لما لاحظه اشتراك الشيئين في الفعل ولم يعتبر معنا مستقلا
بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف مع فانه اسم مستقل معناه بالمفهومية
قوله ومفعول الاول كالمستثنى اه اي من قبيل تقديمهما حالا لا انه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس
وانتصابا بعلى انه مفعول كارها لان لا دخل للحاجب [illegible] فانهم والبيت
المذكور لموسى بن جابر وبعدها ومن الرجال اسنة مذروبة ومزندون شهودهم كالغائب منهم
ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب المذروبة من الذرب وهو الحاد [illegible]
والمزند الضيق البخيل والقمش جمع الشيء من ههنا وههنا والبيت الثاني منهم ليوث اه مما ابدى به الشارح
في شرح الكشاف كون معمول الجار والمجرور في مثل قولهم منهم من فعل كذا مبتدأ ما بعدها خبره وقد مثلنا
[illegible] السابق الاول فلنذكر قوله كان لم يمت حي سواك اه البيت للاشجع السلمي من قصيدة اولها مضى ابن سعيد

مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح وبعده وما كنت ادري ما فواضل كفه
على الناس حتى غيبته الصفائح فاصبح في لحد من الارض ميتا وكانت به حيا تضيق الصحاصح
سابكيك ما فاضت دموعي فان تغض فحسبك مني ما تجن الجوانح وما انا من رزء وان جل جازع
ولا بسرور بعد موتك فارح كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح لئن حسنت
فيك المراثي وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدائح الصفائح الاحجار العراض التي يسقف بها القبر
والصحاصح جمع صحصح وهو المكان المستوي وكذا الصحصاح والصحصحان والجوانح الاضلاع
التي في الترائب وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة على ما حقق في
شرح الديباجة قوله لا استلزامه قصر الصفة قبل تمامها الا فراغ يحمل على حذف المضاف اي لا ابهام استلزام
والافلا استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم باخره قوله واعلم ان تعددهما حالا لهما منعه بعض
النحاة منهم الكوفيون واختاره ابن الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد
عمرا لانه ان جوز تعدد الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجوز لزم
فيما ضرب الا عمرا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيد هو مرفوع بفعل مضمر بناء على ما صرح به المحققون من النحاة
من ان ما قبل الا يمتنع ان يعمل فيما بعد المستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيد
عمرا ان يكون عمرا منصوبا بمضمر لما تحقق ويصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء
واجاب الشارح في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني
او ضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول فيه التقديم ولا يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الكتاب
ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الذي نقلناه عن ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ قوله وقالوا
النظر في قوله اه المحوج الى هذا التوجيه هو ان الظرف الا معمول اتبعك وكونه من جملة الصفة المقصور
على الا اذ لا يبني الاتباع المتعلق ببادي الراي فقد قدم المقصور عليه على المقصور اذ ذكر قبل تمام المقصور
الذي هو الاتباع المقيد وكذا الكلام في سائر الا منك كام قوله والنوائح في البيت الثاني فقد وقع في بعض النسخ

بعد قوله إن قامت النواح هكذا وفيه نكتة لأن الفعل الأول أسند بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخ
عن تعسف نعم يصح هذا فيما إذا قدم المرفوع وأخر المنصوب ومن هذا قيل إن عمرا في قولنا ما ضرب
إلا زيد عمرا منصوب بمضمر كأنه قيل إلخ قوله فتفرغ الفعل فيه إشارة إلى أن المفرغ في الحقيقة هو العامل
وتسميته الاستثناء به مجاز ثم الأولى أن يقول فتفرغ العامل ليكون أشمل قوله ولئلا يلزم التخصيص من غير
مخصص هذا إنما يصلح دليلا على وجوب تقدير المستثنى منه عاما بحصول أن إلا إنما يدل على مخرج منه مطلقا
ونسبته إلى جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص وبهذا اندفع
ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا منه وقد تقرر أن ما ثبت بالضرورة
يتقدر بقدرها وتلك الضرورة تندفع بتقدير خاص لم يحتج إلى التقدير العام قوله ولذلك تراه أي ولاستلزام
إلا العموم في المستثنى منه المقدر كذا في شروح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق أن مبنى الحكم
بأن تأنيث الضمير للنظر إلى الظاهر مجموع الأحكام الثلاثة فكلام المفتاح وشروحه لا يخلو عن تعسف وتسامح
وسواء تأنيث الفعل في الآيتين والبيت لا يتعين أن يكون بالنظر إلى الظاهر لجواز أن يقدر المستثنى
منه فيها مؤنثا بأن يقدر في الآية الأولى فعلة وفي الثانية إشارة وفي البيت أعضاء فليتأمل قوله
وفي بيت ذي الرمة وما بقيت إلخ صدر بيت ذي الرمة على ما في شروح المفتاح طوى النحز والأجراز ما
في غروضها يصف النوق بالهزال من السير والنحط طوى أي أضمر هزل والنحز بالنون والحاء المهملة و
الزاي المعجمة الضرب بالأعقاب والحث على السير والأجراز بالجيم والراء المهملة والزاي المعجمة الدخول في الأرض
الجرز وهي التي لا نبات بها وقد تفتح همزة الأجراز على أنه جمع جرز وهي السنة المجدبة والغرض بالغين والضاد
المعجمتين على وزن الفلس للرحل كالحزام للسرج والضلوع الجراشع الأضلاع العظيمة القوية والجرشع
من الإبل العظيم القوي وروى ابن جني برى النحز والأجراز ما في غروضها فما بقيت إلا الصدور
الجراشع وقيل أوله برى لحمها سير الفيافي وجرمها برى كما من بريت العود إذا نحته وأذهبت لحمه والجرا
بالنحز والراء المهملة الجادة وكذا الجود وأرض جرلة ذات جراول والجمع جراول قوله فيه إشكال إلخ
أجيب بأنه يسع على أمارة التأنيث ضمير علي بن الجازم باعتبار إطلاق أحد المتجاوزين على الآخر اعتمادا على فهم السامع قوله فإن الفاعل

٤

في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر لا يدل على ذلك تذكير الفعل في ما قام إلا هند مع إسناده إلى المؤنث
الحقيقي من الآدميين على تقدير أن لا يكون الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر لكان الفصل بإلا
قوله فكيف يسند الفعل المنفي إلخ هذا الكلام وارد في البدل فإن زعم وجه الجواز انتقاض النفي بإلا
في الفاعل كذلك قوله فعلى مذهبه يكون هذا إلخ رد التعرض هذا التوجيه في شرح المفتاح بأن
قول السكاكي للنظر إلى ظاهر اللفظ يأبى عنه إذ على تقدير الإبدال لا يكون الفعل في الظاهر مسندا إلى المؤ
المذكور بعد إلا فكيف يؤنث للنظر إليه وقد يتكلف في دفعه بأن معنى الكلام أنه أنث الضمير العائد إلى ذلك
العام بالنظر إلى ظاهر اللفظ المذكور بعده كأنه المسند إليه ظاهرا إذ الإبدال في حكم الظاهر قال قوله
بالنظر إلى ظاهر اللفظ بأنه تمام الظاهر قولا منافيا وأنت خبير بأن تأنيث الفعل بهذا الاعتبار مع أن
الفاعل حقيقة وصناعة مذكر مما لا وجه له واعلم أن هذا البدل في باب الاستثناء يخالف سائر الإ
من وجهين الأول عدم احتياجه إلى الضمير العائد إلى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض وإنما لم يحتج لأن
الاستثناء المتصل يفيد أن المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني
مخالفته للمبدل منه في الإيجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء قوله بل المراد أخص من ذلك أي من كونه
المستثنى منه بحيث يصح إطلاقه على المستثنى والحاصل أنه لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضي المقام
رعايتها فلا يقدر في ما جاءني إلا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر أحد وفي ما كسوته إلا جبة يقدر كسوة
وملبس وفي ما صليت إلا في المسجد يقدر في مكان وموضع وكلا على هذا القياس وقد يناقش في هذا
بناء على أن التقدير للضرورة كما عرفت بأن الضرورة إذا اندفعت بالبعد فلا حاجة إلى التقدير الع
فإن فيه زيادة على الحاجة ولكنا نقول هذا إنما يرد إذا كان في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ
ولكنه ليس كذلك مع أن المقام شاهد صدق عند من له ذوق على تقدير الخاص قوله وفي الحديث بأن إبليس
الشيطان من بني آدم إلا أتاهم من قبل النساء في الحديث المشهور من جهة دلالته على أنه لا يأس
إلا في حال الإتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو أنه لا يأس البتة في تلك الحال فأورد
الحديث وأشار إلى جواب الإشكال كما ترى فإن قلت لم لا تغلب يأس إبليس القاصح تحتها والفتاح ما قبلها

هذا ويمكن أن يراد بالحديث النبوي أن يأس الشيطان لا يوجد إلا مع الإتيان من قبل النساء ...

قلت لان اصله بتين نقل الفاء الى موضع العين ووزنه عفل وعدم القلب دليل على القلب كما صرح به
في الشافية وغيرها قوله وذلك لانه قصد تعقيبه اشارة الى وجه وقوع هذه الحال ماضيا مجردا
عن قد والواو وحاصله ان النفي والاستثناء لما دل على لزوم الثاني للاول كان الظاهر المستعمل فيه واريد
كلما ايس من جميع جهات اتيانهم اتاهم من قبل النساء

الباب السادس الانشاء

قوله كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم و
هو ظ قوله والمراد هيهنا هو الثاني لقائل ان يقول قد تقدم في بيان حصر الفن الاول في ثمانية ابواب ان
الانشاء باب ثامن من تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء
هيهنا ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه التي هي التمني وغيره بان يحمل ضمير له في قوله واللفظ الموضوع له
الى المعنى المصدري على طريق الاستخدام قوله واراد بها معانيها المصدرية يعني القاء الكلام المشتمل على التمني
والقاء الكلام المشتمل وهكذا قوله لظهور انه ليس موضوعا اه لا يخفى ان التعليل ليس للنفي فقط اعني قوله
لا الكلام المشتمل عليها والا لنفي ذكره الوضع للافادة ولكفى ان يقال لظهور انه ليس موضوعا
للكلام بل هو للمثبت والمنفي جميعا اعني قوله واراد بها مع قوله لا الكلام وتحصيل الاستدلال ان قوله
المصرح اللفظ الموضوع له اه لا يصح اذا حمل الانشاء على الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الالقاء الذي
هو من جزئيات الافادة بان يحمل اللام على الغاية هذا وقد عرفت وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الاستخدام
قوله فالانشاء ان كان طلبا قد تبين ان المراد بالانشاء القاء الكلام الانشائي والظاهر ان الالقاء
ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد فالانشاء ان كان القاء الكلام يدل على الطلب واما ان يقال الطلب
الظاهري لازم للالقاء المذكور فلذا جعله قسما منه ففي العبارة مسامحة لا يشتبه او يقال المراد بالطلب
معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب لذا قال صاحب الكشاف
التمني ليس فعل القلب بل فعل اللسان قوله وهي على ما ذكره المحقق خمسة منهم من جعل الترجي قسما سادسا و
منهم من اخرج النفي والنداء من اقسام الطلب على ما هو مذهب الجمهور بناء على ان العاقل لا يعلم استحالته
فالتمني ليس طلبا ولا مستلزما وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل

وان كان يلزمه قوله والاول ان كان المطلوب حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى ان
المراد ان كان طلبا يكون المطلوب اه على ما يدل عليه جعله من اقسام الطلب فلا ينتقض بمجموع علمني وفهمني
وان لم يعتبر قيد الحيثية اذ الطلب نفس علمني وفهمني لا مجموع علمني وفهمني ولا مجرد علم وفهم اذ المطلوب
على تقدير التسليم حصول امر في الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر التقييد بالمفعول المخصوص
خرج بقيد الطلب اذ لا دخل للقيد فيه وان لم يعتبر خرج بقيد في ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحشي
من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام اه ليحفظ
لان الانتقاض وان كان مندفعا ايضا على ما فصله في شرح المفتاح الا انه ينتقض الامر لان
المطلوب بعلمني على هذا الجواب حصول امر في الذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكر تصحيح
توقف الاستفهام وتصحيح توقف الامر امر اخر فله ان يجيب بتوقف الامر بالجواب الاخر او يقول
مراده انه تغيير سياق الكلام ح بان يقال بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج والا
اي وان لم يكن المطلوب مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الشارح قال قوله وان كان المطلوب حصول امر في
الخارج اي خارج ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم وافهم فان المطلوب بهما وان كان حصول امر
في ذهن المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب فتدبر وهو ان المطلوب في النهي كذا
في بعض الاوهام هو نفي الامر الخارجي لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه او بمعنى
الحصول لغيره لان الحصول للغير في الخارج وان لم يقتض حصول الحاصل لجواز ثبوت العدمي لموجود
في الخارج كالعمى لزيد لكنه يقتضي حصول الموصوف فيه والجواب ان المطلوب في النهي مثلا حصول انتفاء
الفعل عن المطلوب منه في الخارج اعني المخاطب ولا شك انه موجود قوله فان كان ذكر الامر انتفاء فعل
فهو الامر النهي هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك
فالمطلوب بالنهي عنده امر وجودي وهو كف النفس قوله والا فهو الامر فيه بحث لان الدعاء
والالتماس من اقسام الطلب عنده والمطلوب بهما حصول امر في الخارج وليس فيهما احد حروف النداء
مع انهما ليسا من اقسام الامر عنه عند المصنف كما يجيء وان كان امرا عند النحاة قوله منها التمني قدمه لعمومه

وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته
له في الاحكام قوله وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة لا حاجة الى تقييد المحبة بالمجردة اي عن الطمع احترازا
عن الاوامر والنواهي والنداء التي وجدت المحبة فيها لان طلب الحصول فيها ليس على سبيل المحبة اذ لا
اشعار للفظ بذلك وان وجدت في نفس الامر قوله واللفظ الموضوع له ليت قد تحقيق اه [redacted] الالام
للغاية لا صلة للوضع فان ما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقت بها وتلك الهيئة
ملحوظة لا قصدا او بالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا كما هنا
على قانون الفاضل المحشي رح لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا تتخلف مدلوله
عن لفظ ومن هذا قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان المتلفظ بليت زيدا قائم
لا يجب كونه ذا هيئة مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهر كما هو رد شيء لعدم التخلف
حينئذ قوله وطماعية هو بتخفيف الياء على وزن الكراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعة وطماعية
فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها قوله والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ان كان فيه توقع يستعمل
فيه لعل وان كان فيه طمع يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولذا
اذا الطاعة عن التوقع يقع فيه بحث وهو ان الامور الممكنة المتوقعة المطلوبة للنفس لها مشتاق متعلق
بها لمنه طلب منه توقع وارتقاب فالدلالة على الهيئة الاولى لا مجال فيها لذكر لعل ولا مجال ايضا
للدلالة عليها من ان يعبر ترجيا مثل اللهم الا ان يقال المراد انه يجب ان لا يكون لكن توقع وطماعية في وقوعه
بحسب ما يستفاد من ظاهر الكلام وان وجد في نفس الامر قوله لو تاتيني فتحدثني بالنصب على تقدير ليت تاتيني فتحدثني
تحدثني ولا احتياج لو حينئذ الى الجزاء الخروج عن معنى التعليق لو رفع الفعل خرج المثال عن الكلام بحث
ان تقدير الجزاء لبقاء لو على معناه قوله وكما يعوض بلو هذا بيان للمناسبة بين لو وليت حتى تظهر
جواز استعمال الاول في الثاني قوله بعد فعل فيه التمني وقد يجيء بلا ذلك كقول امرئ القيس تجاوزت
احراسا عليها ومعشرا علي حراصا لو يسرون مقتلي قوله مركبتين مع ما ولا المزيدتين اعترض عليه بان
هذه الحروف انما افترقت عن هل ولو قبل التركيب لا في حال التركيب اذ لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما هو تحقيقه

مركبتين

مطلب

مركبتين الى ان هلا ولولا ما خوذة من هلا ولو لا ولا يخفى فيه اجاب الشيخ رح في شرح بان قوله
مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انهما ما خوذتان من هل ولو حال كونهما مقدرين
التركيب مع ما ولا المزيدتين قوله لتضمنهما معنى التمني فيلزم المتضمن المضمن فيه وهذا المعنى اعني اللازم هو
المقصود بالتركيب والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب قال الشريف في شرح المفتاح والحاصل
ان هل ولو اذا كانا مفردتين يفيدان بتجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما ولا لزمتا
معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه التنديم في الماضي والتحضيض في المستقبل قوله وبهذا ظهر ان
الرجي ليطلبن اي بدخول الاستفهام في الترجي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكره منه قوله لم يتبع
ازيد قائم كما في هل زيد قائم قيد الاقبح في المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قد يأتي لذلك عند
الشيخ عبد القاهر والمص وانما قيده به دفعا لما ذكره الشارح من انه يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام
وفيه نظر لان المثال حينئذ يكون ممتنعا لا قبيحا وسيجيء تحقيق الكلام فيه قوله وهذا ظاهر اعرفت
واما ازيد قائم فلانه فيه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجيء للتخصيص والاهتمام ونحوهما كذلك
كذلك تقديم المنصوب والقول بان ما ذكره في تقديم المنصوب دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص
في تقديم المفعول غالب دون تقديم المرفوع قلت يمنع الشارح كون غلبة الاختصاص علة للقبح مثل عرفت
عمرا قوله لا يخلو عن تعسف وجه التعسف ان معنى كون السؤال بما يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا
يتعلق بغيره كذلك فان السؤال في انت ضربت زيدا يتعلق بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر
عنك ام لا وقولك اضربت زيدا على طلب التصديق لكنه كذلك لان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان
المعنى هل تعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا للضرب وبهذا التوجيه سقط ما نقل عن بعض الافاضل
في دفع التسامح من ان المسؤول عنه في مثل اضربت زيدا هو ما يلي الهمزة اعني الفعل سواء كان المطلوب
التصديق بصدور الضرب عنه او تصور المسند الا ان السؤال على التقدير الاول بانه هل وقع الضرب
الصادر منك الواقع على زيد وعلى التقدير الثاني بان الصادر منك هل هو الضرب او غيره من الاكرام ونحوه
ولا دليل في كلام المص على ان المطلوب يلزم ان يكون تصورا فظهر ايضا اختلال التوجيه الاستاذ بوجه التعسف

باه المصر عبس كون المثال اعنى افرنت زيدا لطلب التصديق مع انه قد يجئ لطلب التصور وما بنى على
ذلك التقدير من دفع التعسف بان المتبادر من العبارة والمفهوم من الامثلة ان يكون السؤال بالهمزة
وحدها والسؤال فيما ذكره من المثال بمجموع الهمزة وام وكم بينهما قال قوله ومما يؤيد ذلك اي كون المسؤل
عنه بالهمزة ما يليها قوله وهل لطلب التصديق اي لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق
التحقيق كما حققه الفاضل المحشي اه والحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق
على سائره بمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع منه غير النوع المخصوص قال قوله امتنع هل
زيد قام ام عمرو وقد سبق منا في اوائل الاسناد الخبري ان ابن مالك استشهد بقوله عليه السلام هل تزوجت
بكرا ام ثيبا على انه نح هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل وذكرنا هنا كلى الجواب لجواز كون ام الحديث
النبوي ام منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا قوله وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيح سوى ما اي لا وجه
على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ما يجئ والجواب عن النظر ان وجه
التقبيح على ما ذكره هذا القائل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل لطلب التصديق واستدعاء
التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص المستلزم لذلك ولا
يلزم من هذا قبح وجه الحسب المبني على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل
بالنظر الى الغالب فيه على عدم اتجاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض
لهذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن
الفعل بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا للمذكور مقدما لا للتخصيص بل لغرض آخر لكن ذلك قليل
بعيد فقبح ولم يمتنع فعلى ما ذكرنا يكون معنى قول المصنف لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد
احتمال غير التخصيص لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا قوله لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه
بعيد مستقبح قوله لجواز ان يكون فيه اه يكون بمعنى قد في الاصل كما يجئ الآن وهذا النظر انما يرد اه
لو لم يكن علة القبح منحصرة عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث قال ولاختصاصه بالتصديق

اندفع بهذا التوجيه اعتراض مولانا خسرو شاه
على قول الشريف المحقق التخصيص في
الجواب اه بانه لا يصح على ما ذكره قوله في
المصدر ولهذا اي ولاختصاص هل
لطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو
لانه على ما ذكره لا يصح جعل اختصاصها
بطلب التصديق علة لامتناع المثال
المذكور وذلك لان التصديق الحاصل فيه
حال السؤال غير التصديق المطلوب بالسؤال
فلا يلزم السعي في تحصيل الحاصل وهو وجه الامتناع
ظ مه رحمه الله

لكن مه



نح

نحو هل زيدا عرفت الآن يقال التقديم قوله لا اختصاصا لا للاختصاص بل لغرض آخر قوله امل عرفت
الدار بالغربين الغريان بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة وتشديد الياء ايضا هما قبرا
مالك وعقيل نديمي جذيمة الابرش قوله وحنت الى الالف المألوف حنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت
من حن يحن حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا قوله وهي تخصص المضارع بالاستقبال
لا حاجة الى ما زعم بعض اصحاب الحواشي من ان القائل بهذا غير القائل بكونها بمعنى قد بناء على ان قد تقرب
الماضي من الحال فكيف تخصص المضارع بالاستقبال الذي هو معناها اذ لم يقل بكون هل تخصصه للمضي
بالاستقبال ولا يكون قد مقربة للمضارع من الحال حتى يتحقق التنافي بين القولين فيصار الى اختلاف
القائلين قوله اتضرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة والتآخي لا الاخوة الحقيقية
والا لكانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو قوله قال الحماسي سأغسل البيت
الشعر لسعد بن ناشب من بني مازن قال الامام المرزوقي في شرح الحماسة القضاء اصله الحكم والاحكام
ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا
لجالبا على ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل العار عن نفسي
باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا لجالبا
وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت
على جالبه وقيل كان في ما كان بمعنى صار وبعد البيت المذكور واذهل عن داري واجعل هدمها
لعرضي من باقي المذمة حاجبا ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت يميني بادراك الذي كنت طالبا
يريد اني اترك داري واجعل خرابها وقاية لعرضي وتخف على قلبي تركها خوفا من لحوق العار ويقل في عيني
انفاق تلادي اي مالي القديم عند انصراف يميني ظافرة للمطلوب قوله لا يستنكره في نحو الحال من ان الحال الذي
نحن فيه والحال الذي ينافي الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استبشعوا الاستقبال في صدر الجملة الحالية
للتنافي بحسب اللفظ في الجملة ولو بحسب اللفظ قوله وهو ينادي على خطائه لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية
لا على تجريد الفعل المقيد بالحال قوله كان لها مزيد اختصاص انما قال مزيد اختصاص لان كلا للاستفهام مطلقا لتة

نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو قوله ما موصولة ويجوز ان يكون موصوفة والجملة صفته قوله اذ المضارع لا يكون الا فعلا فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع تخصصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليه اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظير هذا ان قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع ويمكن دفعه فتامل قوله والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات قد اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات ما يقابلها النسب الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال يتضمن نسبا حكمية تصلح ان يتوارد عليه النفي والاثبات ولها انتساب الى الازمنة واحتمال اختصاص بعضها وضعا بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا تصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسب بالكلية قوله دل على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لان المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها عن علام الغيوب قوله وفي هل انتم شاكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا انه قال الشارح في شرح المفتاح وكان هذا هو المختار وعليه التعويل ولهذا اعتبر ههنا التاكيد بالتكرير لا بتقوي الحكم لا يقال قد سبق في اوائل احوال المسند ان بروز قوله لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز فهل انتم شاكرون في تلك الصورة وان لم يكن ابانا حقيقة مفيد الابراز لما يتجدد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم شاكرون لا تفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق بين ههنا كما لا يخفى وهو ان هل انتم شاكرون تفيد الاستمرار التجددي بالبروز في صورة المبتدا والخبر ولكونه ايماء في الحقيقة على رأي والا التجددي باقتضاء المقام الاستمرار الثبوتي للدلالة على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد كالنفي على النفي المستمر على الزيادة الثواب كما مر الدلالة في قوله هو الله يستهزئ بهم فاوجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتي ولكن ان نقول انما ذكر في النظم ادل على كمال عنايته بعباده حيث رضي منهم ما هو عليهم والله اعلم قوله كقولنا مثلا الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كان الرابطة وجود للموضوع بمعنى ثبوت الموضوع به فههنا ايضا

ثلا

افاد الاختصاص كل بقيد الجملة الاسمية صح

ثلاثة اشياء لكن لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة وقد يقال اذا كان المحمول نفس الوجود لا احتياج الى ما يربط بالموضوع ففيه تامل قوله وجود الشيء لشيء اراد بالشيء الثاني الاداة غير الوجود وتوبته المقابلة والا فالمطلب هل البسيطة ايضا وجود شيء لكن هو الوجود لشيء واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي ان لا يسال بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض للماهية من حيث هي موجودة كانت او معدومة ولعله بحسب وضع اللغة قوله فان المطلب وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ او لا وجوده لها فعلى النسخة الاولى يكون بيانا لحال المثال المذكور في المتن وعلى الثانية لها ولما ضم اليه بقوله او لا دائمة قوله طالبا ان شرح هذا الاسم هكذا وقع العبارة في النسخ التي رأينا والانسب ان يقول لنا ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل منا او جعل ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا وان كان شايعا في المتكلم الا انه ينبو عنه المقام قوله اي حقيقتها التي هي بها هو اشارة الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق يعرف منه حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه قوله يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان مطلب ما لشرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه فيه بحث فان المطلوب بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام وكلامنا في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف على تصور ما بالكنه المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن بد من ان يكون المقصود به نوع خصوص للمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يسال عن ان ذلك المفهوم موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما الشارحة للاسم على اي معنى حمل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من الاقتضاء بناء على ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاولى واجب في نظر البلغاء اذ قد جعله مقابلا لما هو الاولى فتامل قوله لا ماهية له ولا حقيقة كان اللائق عطف تفسيري اي لا ثبوت له وجه والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما يطلق على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود الخارجي كما صرح في شرح المواقف وخلاصة الكلام ان الماهية المرادة ههنا ما به الشيء بالمعنى المتعارف اعني الموجود وهو منتف في المعدوم لا وجود له فلا ماهية ايضا بالمعنى المراد ههنا فلا اشكال في عبارة الشرح قوله صار بتلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات

والحسه اما اذا تصور الواضع حقيقة الشي وعين الاسم بازائها فقط واما اذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها
ووضع الاسم بازائه فالتعريف اما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا
بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس تلك الشي فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة
ههنا الى التقييد كما زعم الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما
اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر ظاهر قوله ومن العارض المشخص لذي العلم لم يقل لذي العقل ليتناول
الباري عز اسمه كوني بكر واعلم ان السائل بمن وغيره مما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور خصوصية
زيدا وعمرو ولمقتضى هذا السؤال كان مطلوبه اصالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شي لذلك
المخصوص تابعا له ولهذا حكموا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في
الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شي لشي بعينه فامر تومس وهذا خلاصة تحقيقه
الفاضل المحشي دام فيما له وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم بتحقيقه ان من وامثاله يكون
لطلب التصور ولا يلزم منه ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور قوله
اي اي اجناس الاشياء عندكم توقف في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب اي وهي لجنس جوابا
في السؤال عن الفصل وهو مورد البطلان وقد يجاب بان السؤال باي اجناس الاشياء لازم للسؤال بما عن جنس
يحصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب بما جنسا عند المخاطب كان طالبا بالضرورة لتميز هذا الجنس من بين الا
فلهذا صح ان تذكر التابع اللازم لبيان الاول بمعنى الملزوم فلا يلزم المحذور قوله او عن الوصف استعمالها
في السؤال عن وصف اولي العلم او غيرهم كثير وكذا تستعمل ما الموصولة في ذوي العلم قصدا الى الصفة كقوله تعالى
والسماء وما بناها القادر الذي بناها قوله فعكس المؤذنون اه اما من الافراد او التوحيد على الزوا
ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا عن غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله او الجاعلون
الله فردا في الذكر بان لا يذكر معه غيره وانما لم يقل في السؤال من المؤذنون على ما هو الظاهر لان مرادهم
السؤال عن صفة المؤذنين ومن لا تستعمل في ذوي العلم قال بعض الفضلاء جوابهم بقوله الذاكرون الله اه من
باب الاسلوب الحكيم يعني دعوا سؤالكم هذا لان معنى الافراد ذاك واشتغلوا على اوصاف المؤذنين قوله وفي نظائر اذ لانم اه

جاكل

فلاصة

فلاصة النظر منع وروده في اللغة للسؤال عن الجنس فقد يستدل على وروده فيها لو ذكر بعينه الكتاب
اتوا ناري فقلت منون انتم قالوا فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فان القول دليل على ان المسؤول عنه الجنس
وفيه بحث اذ الظاهر ان الشاعر ظنهم اناسي فسالهم عن تشخصهم فردوا عليهم بانا من الجن لا من الانس
الذي ظننتنا منه قوله فقاده نظير من جواب موسى عم اه فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب
موسى عم لبيان انه لا يجانسه شيء غيره لانه خالق كل شيء ومباديه فليس كمثله شيء وبالجملة يجوز ان يكون الجواب
من باب الاسلوب الحكيم كانه قال دع السؤال عن الجنس فانه معلوم بطلانه لان ذاته تعالى لا يدخل تحت
جنس بل اللائق بجنابه ان يسال عن صفاته الكاملة قوله عما يميز احد المتشاركين هو على صيغة التثنية اخذا
بالاقل والا فقد يكون السؤال عما يميز احد المتشاركات قوله يعمهما زيادة توكيد والا فالامر المشارك فيه
ليس الا كذلك قوله كقولنا ايهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هؤلاء يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه فيما ذكر
من المثال ضمير لا اسم اشارة بل قال المضاف اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر لانهم عبارة عن
الاشخاص لان من شانها ان يشار اليها اشارة حسية تامل قوله فجوابه ايهم متضمن للاشارة الحسية الظ
صحة الجواب بالمعرف بلام العهد وما في حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية بعيد قوله واذا اضيف
الى كلي فجوابه كلي رده الشيخ في شرحه بانه منقوض بقولنا اي رجل ضربك فيجاب بزيد او بزيد قال والحق
ان ما اضيف اليه اي يكون كليا واما العلة الاشتراك في امر عام للمتشاركين فصاعدا فالجواب قد يكون جزئيا اذا
اريد بالتميز التعيين الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك قوله والغرض من ذلك السؤال التوبيخ
لا حقيقة استفهام الرسول عم عن كمية المعجزات لان المقام يا باه فلو ذكر مثالا كانت كم فيه على اصله كقولهم
درهما ملكت كم رجلا رايت لكان اولى وانما لم يبال بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع له ملحوظ
ايضا قوله كما في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند
المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول في
كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب
بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه يخبر والمتكلم بالاستفهام عنه

لانه يستخبر

مطلب
رد الشيخ لشرحه

وغير ذلك مما هو مذكور في مغني اللبيب وغيره قوله واقول اسل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة رد على ذكر البعض
وهو الفاضل الرضي في قوله بينة اما مرفوع على الخبرية مبتداء وما قبله من النظم خبرا وبالعكس الا انه وانما جر
على انه من تتمة الآية واقول بعض اقوال وكان الآية لوضوحها في هذا المعنى مجرد ذكرها كافية وقد اجيب عن هذا
الرد بعد تسليم ان الرضي يجوز كون كم في الآية استفهامية كما جوزه الزمخشري ان مراده عدم العثور على جر من
اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد وقد دل عليه سياق كلامه حيث قال اولا واذا كان الفصل بين
كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من
جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا
ثم ادرج في هذا العموم جواز اثبات من اذا فصل بينهما بفعل متعد ثم قال ويدخل من في مميزها اما في الخبرية
فكثير كقوله كم من ملك في السموات وكم من قرية واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر آه وانت خبير بان عبارة
ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل لا يلايم ما ذكر من الادراج نعم لو قيل وحال
كم الاستفهامية وجر مميزها على ما نقله هذا المجيب لكان الادراج ظ فتامل قوله وبايان عن الزمان المستقبل
قيل اصل ايان اي اوان فحذفت احدى اليائين من اي والهمزة من اوان فصار ايوان فقلبت الواو
ياء وادغمت في الياء فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يابى ذلك وبانه يلزم ان يكون اصله
لانه لا تستعمل في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متمكن يابى
النحو المذكور فانه قلت اذا سمي بايان هل هو منصرف قلت آه جعل فعالا من اين فهو منصرف وان جعل
فعلان من اي كما قيل هو ايضا فغير منصرف للالف والنون المزيدتين مع العلمية قوله مثل يسأل ايان يوم
القيمة المضاف محذوف اي وقوع يوم القيمة ظ لا ملزم وقوع ظرف خبرا عن غير الحدث قوله بعد ان يكون
موضع الحرث وهو القبل دون الدبر وفي الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته من
دبرها في قبلها كان الولد احول واعلم ان انى وان جاء بمعنى كيف لكن وجب ان يكون بعده فعل ولم
يجئ انى زيد بمعنى كيف زيد قوله وبعضها يختص بطلب التصور كساير الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرح
ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق فقط وكلام الشارح

بشعر

بشعر باختصاصها بطلب التصور فما وجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة ههنا
ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام آه اي ظهر مما ذكر من اول الباب الى ههنا وام لم تذكر ههنا فهي
مسكوت عنها ولهذا قال كساير الاسماء الاستفهامية على ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة
فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركته لما قبلها في كونه مستفهما عنه بقضية العطف كما
في ازيد قايم او عمرو واما المنقطعة فلان الاستفهام جزء معناها ولا احد معنييها بل المبتدأ له الهمزة
المقدرة قوله ولهذا لم يجز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي لعراقة الهمزة في الاستفهام لم يجز
وقوعها بعدها لا للزوم الاستفهام عن الاستفهام صورة كما ذكره الشارح اذ اللزوم الصوري جاز في الكلام
ما لا يخفى على المنصف بل لاقتضائها كمال التصدر كما صرح به في مغني اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة
بالواو او بالفاء او بثم قدمت ايضا على العاطف كما حققه قوله ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان
انف اذا ما ضن باللبن هذا انشد لمن يعد بالجميل فلا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي
في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان فرد عليه الاصمعي وقال انها بالنصب فقال الكسائي ماذا
يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجه الرفع على الابدال من ما والنصب بيعطي والخفض بدلا من الهاء
وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي قال لان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا
رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء يعطي من مفعوله لفظا وتقديرا فما ذكره ابن الشجري نظر
لجواز ان يقال من طرف الكسائي الباء في به زائدة في المفعول والتقدير ما يعطيه العلوق او تضمن يعطي معنى يجود
فيكون العطية نفس الرئمان كما في صورة النصب او يقال نزل يعطي منزلة اللازم كما في يعطي ويمنع واما
ان رئمان اذا جعل بدلا من الهاء لم يلزم من كونه في حكم السقوط بقاء الصلة بلا عائد لكفاية وجوده حسا وقد
وهم فيه الزمخشري فلم يجوز في قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ان يكون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء
في به بناء على ذلك على ان المراد بقولهم المبدل منه في حكم السقوط هو الابدال باستقلال البدل بنفسه لا اهدار الاول
واطراحه كما حققناه فيما سبق والرئمان بكسر الراء كالكسائي والهمزة نص عليه الدماميني في شرح المغني قوله وام ههنا
بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة كما صرح به في حاشية الكشاف قوله خلا وصلوا ووقع ما الاستفهامية بعدها فقد

بان الثانية تأكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في المغني قوله مما لم يحم حوله احد وقد تصدى الفاضل المحشي
لذكر ما يتضح به وجه المجاز في الكلام لكن فيه بحث لانه لم يزد على ان بين اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي
ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه لا يكفي في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فلكن
ان العلاقة في البعض علاقة السببية فيخفى الاستنباط مثلا استعمل ما وضع للمسبب في السبب بوسايط وفي
التشبيه على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر بالتامل الصادق فما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم واما
ما ذكره في صورة التعجب فحال الاستفهام عن سبب عدم رؤية الهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب من المسبب
ففيه خفاء لان الاستفهام عن السبب مسبب عن الجهل به والجهل به ليس سببا عن التعجب بل الظاهر العكس فليس
استعمال ما وضع للمسبب في السبب ولا عكسه بل مركب من امرين على ان الاظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال
لما كان عدم رؤية الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وادراك
الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية العلاقة وما ذكره الاستاد من ان الاستفهام
سبب لادراك الامر الغريب وهو سبب للتعجب فيكون هذا من ذكر السبب وارادة المسبب محل نظر ايضا لان
الامر الغريب هو المتعجب منه وهو عدم الرؤية والاستفهام ليس سببا للادراك كيف والاستفهام ليس الا بعد
هذا الادراك بل الادراك سبب الرافع للتعجب كما ظهر بتوبيخنا اللهم الا ان يقال الاستفهام قد يكون سببا لادراك
الغريب كما اذا كان من ذات المسبب ويكون مبنيا على المذهب المرجوح من انا اذا قلنا رعينا الغيث
جاز ان يراد مطلق النبات وان لم يرد النبات الحاصل من المطر وسيجيء تحقيقه في علم البيان ان شاء الله تعالى
قوله الام وفيم تعلل بكلب اه مطلع القصيدة مغاني من احبتنا مغان تجيب الصاهلات به القباء
مغان الاول اسم موضع مغنى والمغان الثاني المنزل والمغاني المنازل التي تعال له مغان سوم منزل احبتنا
ينزلون بها ولهم خيول تصهل وقباب تعج وبعد البيت المذكور في الشرح فيجيبها على الحسنى واهل قوله
لما لحقت خلالك اي تقول الام وفيما اذا تسيرنا هذه المطايا وترجو ان يكون لنا وقت لجزيها على
احسانها بنا وقوله لخلالك مبتدا وخبره اهل ولما لحقت متعلق به اي خلالك خليقة بحق جزائها فيها وعلم
ان في قوله الام استفهاما فانه يجب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت وابقاء الفتحة دليل عليها فرقا بين الاستفهام والخبر

وربما

وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف وسكن الميم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف حيث
تكلم على قوله تعالى قال فبما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ ورد
بذلك حمل ما في الآية المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه سياق كلامه وهذا هو القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة
على الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكنه جوز في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ربي ان يكون ما استفهامية وقال
الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه ظاهر في تفسير الوجه في
سورة الاعراف والله اعلم قوله والتعجب في مالي لا ارى الهدهد انما حمل على التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز فيما يتعذر
فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان عليه السلام الى مكان
ب الهدهد فلم يبصره فقال مالي لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب
عن ذلك واخذ يقول اهو غائب كانه يسأل عن صحة ما لاح له يدل على ان الاستفهام على حقيقته وبالجملة الاستفهام ان
كان عن نفسه فهو مجاز عن التعجب ووجه التجوز انه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام الا باذنه فلما لم يبصره تعجب من نفسه في عدم
ابصاره اياه وان كان عن الحاضرين بان ينبئوا عن سبب عدم رؤيته اياها فالظاهر انه حقيقة قوله وهو الذي
اه قصده الحريري على ذكر لفظة اذ لو حمل على المعنى الاول لقال بلا المفرد قوله واجيب عنه بانه يدل عليه ما قيل
قال الاقسرائي في شرح الايضاح رد الجواب بقوله لا دلالة لشيء مما ذكر على علمهم قطعا ونفيا وكيف وقوله تعالى
حكاية عنهم من فعل هذا بالهتنا صريح عن السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا فتى يذكرهم والسؤال عن
الكاسر دليل عدم العلم فبطل ما ذكره هذا الكلام وانت خبير بان كون قولهم من فعل هذا سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم
علمهم وقت قولهم اانت فعلت اه لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم والظ
تحقق الظن بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر منه من الحلف على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى فاقبلوا اليه يزفون اي
يسرعون ان بعضهم قد رآه وهو يكسر الاصنام كما ذكره الشارح قوله والانكار يجب
عطف على التوبيخ وقوله كذلك حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل التوبيخ في جريانه في الا بلا قوله واما غيرها
وف وان صح بجزاه رد عليه بعض محشي الكتاب بانه تركه فاء جواب اما مع انه ممتنع في سعة الكلام ويمكن ان يقال الفاء يحذف
من الجواب والتقدير واما غيرها فليس كالهمزة لانه وان اه وقد سبق في اوائل الكتاب ان كثيرا مثل هذا التركيب في بعض
النسخ

واما عزما وان صح يجيئه للانكار فلا يجري فيه هذا التفصيل ﴿فلا انكار﴾ قوله ومن ابن تدري ما الغوارس الرند

مصراع بيت صدره • وتصبوا الى سند الحي وعراره • وقبله خليلي ان الحب ما تعرفانه • فلا تنكرا ان الحنين

من الوجد • اوجع ولا انضا بالفور حنة • اذا ذكرت اوطانها بربا نجد • يحتمل ان يكون ما فيما تعرفانه نافية

ويحتمل ان يكون موصولة والانضا جمع نضو وهو المهزول والفور موضع باليمامة وهو في الاصل

مطمئن من الارض والنجد المرتفع منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة وتصبوا اي تميل قوله في قوله

امتلني والمشرفي مضاجعي المصراع صدر بيت لامرء القيس اخره • ومسنونة زرق كانياب اغوال •

وهو من قصيدة يصف فيها الحرقة الى امراة رجل واستشعار الرجل بذلك وتوعده اياه بالقتل من

جملة ابياتها • سموت اليها بعدما نام اهلها • سمو حباب الماء حالا على حال • فقالت سباك الله انك فاضحي

الا ترى الناس والسمار احوالي • فقلت يمين الله ابرح قاعدا • ولو قطعوا راسي لديك واوصالي •

حلفت لها بالله حلفة فاجر • لناموا فما ان من حديث ولا صال • فلما تنازعنا الحديث واسمحت • هصرت

بغصن ذي شماريخ ميال • وصرنا الى الحسنى ورق كلامنا • ورضت فذلت صعبة اي اذلال • فاصبحت

معشوقا واصبح بعلها • عليه القتام سيئ الظن والبال • يغط غطيط البكر شد خناقه • ليقتلني والمرء

ليس بقتال • ثم قال ايقتلني ان المشرفي سيف قال ابو عبيدة نسبة الى مشارف وهي قرى من ارض العرب

تدنوا من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا

في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى المشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في شرح السقط والمسنونة المحددة

يقال سن السيف اذا حدده ووصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة قوله فالمنكر نفس اتخاذ

الالهة فيه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله اغير الله اتخذ وليا واشارة الى دفع اعتراض يتوهم وهو ان المنكر

اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجاب بان قوله تعالى اتتخذ اصناما الهة على نمط قوله اغير الله اتخذ وليا توضيح الدفع

ان المنكر في الاية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام مقامه ما هو غير المنكر ويجب ذلك تقديم

المفعول والمنكر في الاية الثانية كلا المفعولين حيث لم يمكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما على الفعل

ولهذا لم يقل اصناما تتخذ الهة والالهة تتخذ اصناما قوله وجعل صاحب المفتاح ان الاختلاف بين الشيخين

نابت

ثابت في قوله نحن نقسم رحمة ربك والاحسن التوجيه وتوجيه التخصيص فيه ايضا مع ان المخاطب يعتقد

انهم يخصون بقسمة رحمة الله حتى يرد عليه تامل قوله وجعلها صاحب الكشف الى قوله كانه يعتقد قدرته على

ذلك هذا مبني على ان قوله افانت تكره افانت تسمع لانكار القدرة على الاكراه والاسماع على معنى افانت

تقدر على اكراه الناس افانت تقدر على اسماع الصم لا الانكار نفس الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر

هذه الاية والا فالمقام يابى ان يجعل شغفه كاعتقاد القدرة والحق ان قوله نحن نقسم رحمة ربك

للتخصيص وقوله افانت تكره افانت تسمع لتقوية الحكم والفرق بينهما ان القسمة حاصل من الله تعالى

فيمكن فيه التخصيص والاكراه والاسماع ليسا بموجودين اصلا فلا يمكن فيهما التخصيص تامل قوله مرادا به تقوية

حكم الانكار لم يقل انكار التقوية مع انه الظاهر لان النفي داخل على كلام يفيد التقوية كما يشير تحقيقه في بحث لو

حيث جوز حمل قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر على استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار قوله

فكانه بني هذا على مذهب القوم واعتذر ايضا بانه اراد ان في الاية مانعا اخر سوى ما تقدم وبان قوله

في الفن الثالث في باب تقديم المسند وانا كفوتك زيد عرف وبرجل عرف فليس من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبار

على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص يشير الى ان زيد عرف يحتمل

اعتبار التخصيص مرجوحا كما اشرنا اليه فيما سبق قوله قل الذكرين حرم ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين

الذكر من الضان والذكر من المعز وبالانثيين الانثيين منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة

واناثها اخرى كيف ما كانت ذكورا واناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك عليهم والمعنى

لو وجد التحريم كان المحرم اما هذا واما ذاك ولا حرمة في شيء منها فلا حرمة اصلا قوله فوق البدر يوضع لي

مصراع بيت لابي العلاء المعري تمامه • ام الجوزاء تحت يدي وساد • وبعده • قنعت فخلت ان النجم دوني •

وسيان التقنع والجهاد • واطربني الشباب غداة ولي • فليت سنينه صوت يستعاد • الاستفهام للتوبيخ

وهم منقطعة قدرا ولا ادعاء وافتخارا ان ذلك فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى الى جعل الجوزاء

وسادة لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول ثم قال قنعت بشيء من الرزق

وحصرت قوي نفسي عن الابتذال في طلب الدنيا فتبينت ان محلي فوق محل النجم حيث نفيت بصونها عن الابتذال

وهذه القناعة شاقة شديدة على النفس فان التقنع والجهاد سيان في كون كل منهما شديدين على النفس
واطربني انقضاء ايام الشباب جزنا فليت اياما صوت من الفناء استفاد من المعنى اي بطلب
اعادته قوله وقول الشاعر وهل يدخ الضرغام البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها
يروحك الجوزاء دون مرامه عدو بعيب البدر عند تمامه وقبله كانك در البحر اصبح كافيا
فاغنام الورى عن توامه كانك كل البيت اعطى قوة فسار الى زوار استلامه اخذت
جزيل المال لما استفدته وحكمت في الدهر قبل احكامه ولو نال ذو القرنين ما نلت من غنى
بنى السد من ذوب النضار وسامه تقول يطلبك العدو بالمضارة والمعاداة والحال ان
الجوزاء قبيل مرامه لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه لانك فوقه مرتبة ومن المعلوم انه
لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدو في عيبه اياك كعيبه البدر عند تمامه يقال طغى على الماء اي علا
وجه اغنام الرجل اي اغناه واصله من الغنية ملك العين خيار المال ومفعوله ضمير محذوف
عايد الى الدر والتوام بضم التاء قصبة عمان مما يلي الساحل وينسب اليها الدر وهو ايضا جمع توام
بفتح التاء والهمزة من اتامت المراة اذا وضعت اثنين في بطن والولدان توامان والظاهر ان
المراد ههنا هو المعنى الاول وان جاز ارادة الثاني على بعد بطريق المجاز وقوله فسار الى زواره من قبيل
القلب فسار اليه زواره والاستلام اللمس اما بالقبلة او باليد من السلام بالكسر وهو الحجر والاحكام
الحكم والنضار بالضم الذهب وكذا النضر والسام عروق الذهب في المعدن واحدها سامة والضرغام
الاسد وضرغم الابطال بعضهم بعضا كذا في مجمل اللغة قوله والا فكل مصلى فيه اي لعلم لكن المراد التو
بل كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سؤال عن خصوصية الوبال بوبنه على ولا وبال فيه بل كل مصلي
فيه قوله من فرعون بفتح الميم في فرعون على انه مبتدا او من الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف
الرايين وليس المراد حقيقة اذ لا معنى له وهو ظ بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم
تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وتشدد شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب
به مثله قوله اني لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول الاية فارتقب يوم تاتي السماء

بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون اني لهم الذكرى الاية روي
ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فتلا الاية فقال يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما
المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنيه ودبره ومعنى الاية الله اعلم
كيف يتذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو
اعظم وادخل في وجوب الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله من الايات البينات والكتاب
المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه قوله ولا تخص المتولدات فيما ذكره الشارح قد يتولد اظهار
معاندة المخاطب كقوله تعالى وما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار التفخيم كقوله تعالى عم يتساءلون وغيره
قوله عاجة الاستعلاء واما قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تامرون فمجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال
انه اختضع فنزل نفسه منزلة الادنى قوله وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل اجاب الشارح عنه في التلويح
بان المراد نحو كف عن الفعل الذي اشتق منه صيغة الاقتضاء ويرد عليه نحو اكفف عن الكف اللهم الا ان يراد
نحو كف عن المشتق منه من حيث انه مشتق منه او يقال الدال على الكف عن الكف نفس الكف بل المجموع كما لا يخفى نظره
واجاب العلامة الشيرازي عن اصل الاعتراض بان المراد ان يكون المطلوب بالامر فعلا غير الكف الذي لم يشتق
منه صيغة الطلب وهذا اعم من ان لا يكون ذلك الفعل كفا كاضرب او يكون كفا لكن صيغة الطلب مشتق من
نحو كف وهذا ما ذكره بعض العلماء من ان المراد من الكف هو الذي دل عليه الصيغة والدلالة على الكف في كف
بالمادة لا بالصيغة ولا يخفى ان الكل تكلف لا يصار اليه الا ضرورة ولهذا ذهب اجل المحققين الى ان هذا الا
وارد قوله رويد بكرا حركة الدال لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مامور به لانه
تصغير الترخيم من ارواد وهو مصدر ارود يرود ومعنى رويد عمرا ارود عمرا اي امهله وقد رويد
قد يكون صفة نحو سار سيرا رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وقد يكون مصدرا نحو
رويد عمرو بالاضافة كقوله عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فانه اسم فعل بمعنى
امهل لا غير قوله ويختص بالفاعل غير المخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا في
امر المخاطب كما ذكره في كتب العربية قوله وفيه نظر لان ان الامر اه الامر اه عبارة المختصر في الايضاح هكذا وفيه نظر
لا يخفى على المتأمل

وما ذكره الشارح ههنا اجود ما قيل في وجه النظر ومما قيل فيه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة
في الطلب المذكور لانها يصح بادنى ملابسة وانه يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة
في غيرها ايضا قوله بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع قد يقال الاصل والشائع في مثل
هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء
الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا اي الفاضل
الرضي تسمية ها واما ونظيرهما حروف التنبيه اولى من تسميتها حروف الاستفتاح لافتتاحها صدر
الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر ههنا هو المعنى اللغوي الذي هو
الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الامر على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا قوله ويمكن ان
يطلب الى اخره فيه بحث لان هذا في الحقيقة عدول عن استمداد الكاف واستمداد بامر آخر فلا بد فيه
اورد على استمداده الا ان مثل هذا الكلام غير مقبول في صناعة المناظرة ويسمى نقله قوله وقد يستعمل لغيره كما
لاباحة علم عدم الحصر الندب من الاعتبار بتشبيه باب الطلب على جهة الاستعلاء شامل للندب ايضا وان الاكثر
عنده كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب ان كان مخالفا للجمهور من حيث كونها موضوعة
للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي على الشارح حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب
الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ودلالة كلام المفتاح على نفي الاشتراك لا تضر لان من علماء المعاني الاصول
وكلام الشارح مسوق لبيان اقوالهم مطلقا قوله نحو فأتوا بسورة من مثله وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا فأتوا بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسورة من مثله لكونه محالا وقوله من مثله
متعلق بقوله فأتوا والضمير لعبدنا لا للموصول في ما نزلنا لانه يفضي الى ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة و
علو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به فكان مثل هذا القرآن ثابتا لكنهم عجزوا عن
الاتيان منه بسورة او صفة لسورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقدير لان المعجوز عنه
هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه فاضمار عقلا لا يسبق الى
الفهم ولا مساغ له في استعمال البلغاء فلا اعتداد به قوله كالتسخير في الصحاح خسأت الكلب خسأ طردته و خسأ

قوله تعالى فأتوا بسورة من مثله الآية

الكئيبة تتعدى ولا تتعدى قوله والتمني نحو قول امرئ القيس عد التمني من القسم الاول المعتبر فيه
انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بناء على ان الطلب المنفي في القسم الاول هو الطلب من المخاطب
بر شوك الا انه قال ههنا فليس الغرض من طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك وفي التسخير والاهانة ليس الغرض
ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحشي في الجواب من
اعتبار امكان المطلوب قوله من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقة
وشدة الوجد من عشق وحزن واللواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب اي آلمه واحرق جلده ويقال
هوى لاعج لحرقة الفؤاد من الحب قوله حتى الفور المراد من الفور وجوب تعجيل الفعل في اول اوقات
الامكان ومعنى التراخي جواز تأخير المأمور به عن اول الاوقات لا وجوبه حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اذ لا
قائل به فالتقابل باعتبار القيدين جميعا قوله مع تراخي احدهما نحو القيام لان الامر بالاضطجاع مقيد بالاستمرار
الى الما ولو لم يكن مقيدا لاحتمل هو التراخي ايضا كالقيام قوله والتكرار الفرق بين الامر والنهي
في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل تتحقق بمرة واحدة والمقصود
بالنهي انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات قوله وان كان راجعا الى اتصال
الواقع فالاولى الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة الى طلب الفعل والترك ما دامت قدرته موجودة والاتصال
الواقع اعم منه حتى يكون فحوى الكلام انهما اذا افادا استمرارا فالاولى الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه
الكاتي في شرحه قوله اللهم لا تشمت بي اعدائي الشماتة الفرح ببلية العدو يقال شمت به بالكسر شمت
شماتة وبات فلان ببلية الشوامت اي ببلية تشمت الشوامت قوله لطلب الدوام والثبات لعله اراد
بالدوام ابقاء الفعل الصادر مرة وبالاستمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى فبينهما فرق ولهذا لم يلتزم
هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في الآية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا
اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا اريد بها طريق علو الكمال كما يفيد كمال النفس فيجب
فالطلب على حقيقته قوله مفهوما من ذكر الطلب لا يخفى ان الطلب هو السبب الحامل واما كونه سببا حتى يكون
الطلب في الخارج فليس مفهوما منه بل من مقدمة اجنبية وهي قولك ان العلة الغائية اه لكن هذه المقدمة

فرق الامر والنهي

مشهورة مؤثرة فلما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالشبه فيه له ودل على ذكر المسبب من الاشياء المحذوفة بعد الاربعة
وضمير يصح راجع الى المسبب وضمير عليه الى الطلب اه هذه السببية والمسببية بحسب مطلق الطلب لا بحسب خصوصيات
جزئيات الطلب المتعلقة بامور مخصوصة فلا يلزم منه سببية ذلك الامر المخصوص وبهذا اندفع اعتراض الفاضل الحشي لكن
لو حمل الوجه الاول على هذا الوجه يلزم ان يتحد مؤدى الوجهين ويكون التغير في التعبير قوله واما قوله تعالى قل
لعبادي الذين الآية جواب سؤال مقدر وبيان ان اقامة الصلوة لا يكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما يكون
متخلفا عنه فالمذكور بعد الامر غير يقيموا الا بصحة ان يكون الجزم وذهب البعض في الآية الى ان الجزم باضمار
اللام الجازمة والتقدير قل للذين آمنوا قولي ليقيموا الصلوة ورد بان اضمار الجازم في الافعال كاضمار
الجار في الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع في الاشعار نحو محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت
من امر تبالا وقد يجاب ايضا بان الجزم على تشبيه بالجواب كما قيل في قوله كن فيكون بالنصب قوله عرض النزول
وقيل عرض بحث النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل فتصيب خيرا امتنع
ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الاه
النزول مع محبتنا اياه قوله فلا يحسن الا بالواو الحالية نقض بعض اصحاب الحواشي بانه قد وقع بالفاء في قول
الامام اما والذي شاء في ارشادي فعقلي مرشدي ام استنت تاديبي فدهري مؤدبي وجوابه ان مراده ان لا يحسن
عدم حسن مثل قولنا اضرب زيدا فهو اخوك على ان يكون الفاء تعليلا للنفي الضمني والشاهد بذلك
هو الذوق السليم كما اشار اليه السيد في شرح المفتاح ولا دليل على ذلك في قول الامام لجواز ان يكون تعليلا
للمقدر اي لا احتاج الى ارشادي فعقلي مرشدي كما ذكروا امثاله في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا
فان الله يضل من يشاء حيث قالوا التقدير لا جدوى للتحسر وقوله تعالى فان الله بهواه تعليل للمقدر هذا وقد
وجه الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى فانه هو الولي تعليلا للنفي الضمني بان قوله فالله
هو الولي بمعنى المخصص فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل اتفاق الدوام
من الحكم الاسمية المذكورة الى خبر ما صدقه شبهه بمعونة المقام لشموله الماضي على ان القرينة قائمة بانه مصب الانكار
نفي اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بالزمان فتأمل قوله واي والهمزة للقريب ونقل ابن الحاجب عن النحاة انه

للمتوسط

للمتوسط وانما الذي للقريب وهذا خرق لاجماع النحاة وهل تعتبر اجماعهم في الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء
قوله اسكان نعمان الاراك البيت نعمان الاراك بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات والاراك
جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرائحة تتخذ منها السواك والريح المنزلة قوله واما ما نقله القول الاول قول ابن
الحاجب في هو او لمن القول الثاني هو قول الزمخشري لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز
في احدهما خلاف الاصل ويا اكثر حروف النداء استعمالا ولهذا لا تقدر عند الحذف سواها نحو يوسف اعرض
عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل واللهم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا المندوب الا بها او
بواو قيل اصل حروف النداء كلها يا فزيدت عليها الهمزة او الهاء ليدل على زيادة المشافه فيكونان للتعبيد
او لمن هو بمنزلة البعيد من نائم او ساه وحذف وامنه الياء فبقيت الالف ساكنة فلم يصح الابتداء بها فحركوها و
للقريب لان نقصان اللفظ يدل على قرب المشافه واما اي فانه مقلوب يا لئلا تتحد الصورتان كالمنوع بالوضع
للقريب واي فرع الهمزة لزيادة حرف فيه فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع لنداء المتوسط وكذا اكثر
النحاة فكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه معنى ظاهر تمس الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان
ليس المراد بالبعد خلاف القرب المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز وهو كخصوص الروائح و
الطعوم التي تكفي في التعبير عنها بالاضافة كرائحة المسك قوله اما الاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة
المدعو نحو يا الله هذا الكلام الكشاف وتحقيقه لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما قال
يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا يحمل فيه الا على الاعتبار المذكور فالظاهر هنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه
قوله لكن مجموعه في محل النصب على الحال رد على ابي سعيد السيرافي حيث قال ايها الرجل مبتدأ خبره محذوف اي المراد
او بالعكس اي المراد الرجل قوله اقرى الناس اي اكثرهم قرى وهو الضيافة قوله نحو انا معاشر الانبياء اشارة
الى قوله عم انا معاشر الانبياء فينا بكاء اي قلة كلام والبكاء على وزن القراب والى قوله عم نحن معاشر الانبياء
لا نورث ما تركناه صدقة قوله تكشف الضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كالدخان تقول منه
اضبت يومنا قوله قال ابن الحاجب المعرف باللام لا ما قال الفاضل الرضي الاولى ان يقال الجميع منقول عن
النداء وانتصابه انتصاب المنادى اذ ليس الاختصاص الا بجري واحد ثم نقول لكن جوزوا النصب وجوز اللام
في نحو نحن العرب

لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته مع اللام قوله في قوله انا بني
نهشل البيت لبشامة بن حزن النهشلي من قصيدة اولها• انا محيوك يا سلمى فحيينا• وان سقيت كرام الناس فاسقينا•
وان دعوت الى جلى ومكرمة• يوما سراة كرام الناس فادعينا• انا بني نهشل لا ندعي لاب• عنه
ولا هو بالابناء يشرينا• يقول انا سلموه عليك ايتها المراة فعاملينا بمثله وان خدمت الكرام
وسقيتهم فاجرينا مجريهم فانا منهم وجلى تانيث الاجل وسراة كل شي ظهره ووسطه الجمع سروات
وسراة الناس خيارهم وادعى فلان غير بني فلان اذا انتسب اليهم والشراء يجي بمعنى البيع وبمعنى الشراء فهو من الاضداد والمراد ههنا البيع قوله ومما يستعمل فيه
النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء قوله قد تورد في كتب النحو ان اللام
الجارة الداخلة على المستغاث والمتعجب منه لمناسبة معناها وهو الاختصاص لمعناهما باعتبار ان
المستغاث والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء وبالاختصاص والتعدية ادعو المقدر عند
سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد وحقها ان يكون مفتوحة فرقا
بين المستغاث والمستغاث له وبين المتعجب منه والمتعجب له اذ قد يلي حرف النداء المستغاث له على حذف المنادى
نحو يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة على المظهر ليتوافق على ما وان كان اصلها هو على حرف واحد البناء على الفتح
تخفيفا وانما لم يعكس لان الاصل المدعو منادى واقع موقع الضمير فليفهم قوله يا ناق جدي البيت لابي العلاء
من قصيدة كتبها الى ابي حامد الاسفرائني عند كونه ببغداد مطلعها• لا وضع للرحل الا بعد انضاح•
فكيف شاهدت اضحائي وازماعي• الانضاح السير السريع فكيف شاهدت خطاب للناقة تشكو من
فتورها والاحفاء بالحاء المهملة والقاف من الخف مقصورا يقال للذي رقت قدمه وحافره من كثرة
المشي هو حفي بين الحفا واحفاه غيره والازماع على الشي العزم عليه وجدي امر الجد والاناة على وزن
القناة التاني والاكلاء جمع حلس هو كساء يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو منسوج
عريضا للتصدير الخزام في صدر البعير قوله كقوله فما قبر معن البيت قد سبق في اوايل احوال المسند شرح
هذا البيت مع علم ايراد الفصيح فلا حاجة الى الاعادة قوله وكقوله يا عين بكي عند كل صباح تمامه

جودى باربعة على الجراح وبعد• فدكنت لي جبلا الوذ بظله• فتركتني اضحي باجرد ضاحي• قوله
يا عين بكي النون وحذف الياء لوقوعها موقع ما يحذف في النداء وهو التنوين ولان الكسر تدل عليه
وباب النداء باب الحذف والايجاز كذا ذكره المرزوقي وقوله بكي اما بمعنى كثري البكاء واما بمعنى كرري فان تضعيف
العين اذا لم يكن للتعدية يجي لكليهما وقيد البكاء بوقت الصباح اما لانه يريد ان يجعل مبدا نهاره
لذلك ولان هذا الوقت كان وقت نكايته بالاعداء وشن الغارات على المتابدين وقوله جودى
باربعة اي باربعة قبايل الكحل وجوانبه والدمع يخرج من الشوون وهي مواصل قبايل الراس وملتقاها ها
جمع شان اي جودى بدمعك كله وقوله فد كنت انتقال من الاخبار الى خطاب الجراح على عادتهم في خطاب
الموتى والاجرد الاملس والضاحي البارز قوله اي ينتسب الى الكذب انتساب الى ان يكذب بعبارة المتن على
المجهول من باب التفعيل قوله فالخبر في هذه الصورة مجاز علاقة الاول اليه فانك في قولك وفقك الله
مثلا استعملت اللفظ الدال على الحصول قطعا كما تحصل المستقبل كما في قوله اني اراني اعصر خمرا قوله
ويحتمل ان يجعل كناية في البعض كما في المثال الثالث فان حصول النظر الى العبد من المولى في المستقبل
لازم لطلبه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية قوله ولو ذكر الاعتبارات كان يقصد في قولك
وفقك الله للتقوى قولك اللهم وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره من عدم اتصافه بالتقوى بدل ه
بالنظر الى ظاهر اللفظ او ادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد مقام يعطيك الى غير ذلك مما يهتدى
اليه بالتامل في الاعتبارات قوله الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر اما ما في كثير لانه قد لا يكون كالخبر في بعض احواله
فان المسند الانشائي لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الخبر اذ قد يكون موجلة وغير ذلك والله اعلم

الباب السابع الفصل والوصل قوله لانه الاصل والوصل طار عليه

لان مدار الفصل على جهتين اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط
ولا يقدح في المدارية التخلف على سبيل الندرة كالوصل لرفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط
مع التوسط قوله لان الكلام ما تضمن كلمتين الاسناد الاصلي المراد بالاسناد الخبر الى المبتدا والاسناد الذي
الى فاعل بحيث لو اسند الى ضمير لتغير في التكلم والخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فيها فهو انشاء الخالي عن الضمير فاعتبر

كانه لم يوضع

مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها حيث انها صفات ليست كلاما ح

لان لسند بل انما حصل له ذكر بسبب العارض فيكون اسناده عارضا لا اصليا قوله فالمقصود الصفات
المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما لما عرفت بيان الاسناد الاصلي من عدم اشتمالها
عليه فلا يرد اقام الزيدان لان اسناد الصفة فيه باعتبار تاويلها بالفعل قوله فانه اذا قصد تشريكه للمفرد اه
واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد
الصفة ونحوهما قوله الا ان يكون واقعة موقع المفرد اي واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه
وان لم يكن هذه الجملة بتاويل المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشان ولا بالجملة الحالية اي الخالية
عن الضمير كقولك اتيتك والجيش قادم اذ قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد قوله مقبولا بالواو
وكونه اي كون الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق كالفاصلة التي بمعنى الواو الواصلة وثم الداخلة
على الجملة كما نقلناه في اول الكتاب عن الامام المرزوقي وغيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معناها
المستعملة بمجرد التشريك مجازا فسقط بهذا ما اورده البحرير بقوله وهذا اكلمه قوله لا يبين الكتابة والشعر
من التناسب باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التالف كما ذكرناه في اوائل الكتاب قوله لان الكلام في الفاء وثم وحتى
مشعر بوقوع حتى في عطف الجمل كما اشعر به قول السكاكي في بحث العطف لا بد في حتى من التدريج كما في نحو
قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى صار ابليس من جنده ويستبعد الآن في التفصيل
الآتي بان حتى لا يقع في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكره في التفصيل
لان اشتراط العطف بحتى المفرد في كتب النحو لا يتحقق في الجمل قوله بخلاف الواو اه حاصل الفرق ان لكل من حروف
العطف سوى الواو معنى معينا مقصودا في نفسه يستدعي ذلك المعنى بين الجمل خصوصا يشتمل ذلك
البين على فائدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها واما الواو
فانه يدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع في غير المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والجمل
المتشاركة في التحقق بما لا يكاد يحصى واكثرها غير متناسبة بحيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الهزل داود عذ
كتب المضاحك فلا بد بين المتعاطفين من خصوصية جامعة قوله ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو
عالم ان النوى اه الصبر بكسر البا هو الدواء المر المعروف ولا يسكن البا الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب

والمجون ص

بل الجواب عنه بان مراد ابي تمام ان مرارة النوى وكرم ابي الحسين مما لا يعلم الا الله
كما تشاهد راليه العرف من حوالة علم الشيء الى الله وفيه كمال المبالغة في عظمة
الشيء بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما انهما مما لا يحيط بهما علم احد فتامل
عصام

بان كرم ابي الحسين سبب رفع مرارة النوى فكانه قال والذي هو عالم مرارة النوى ورافعها وبان كرم ابي
الحسين حلو والنوى مر فبينهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجهة الجامعة ههنا يجوز ان
يكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خاطره غداة الامران مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوجيهه
ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو الاستقلال عما يبتدى به الكلام من تشبيب وغيره الى المقصود
اعني المدح بلا ملائمة كما ان عادة متاخريها التخلص وهو الاستقلال مع رعاية الملائمة كما يجيء في البيان
فابو تمام لما اراد احياء هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتقارنهما في خاطره فلنهم قوله
نعق بها ولي على الغداة اه هو اكل وعلى مفعولان لنعق والغداة ظرف لنعق اي اندرس وذهب اه
بتوب الاندرس وخص غيرها للادبار وهو حال من طلال قدم عليه على نطلبته هو جمع طلل فديم وطلال
فاعل عفى الثاني واللوى اسم موضع والبا فيه بمعنى في ورسوم عطف على طلال والسنن الطريقة لا
غدرت اي لاصارت وقوله على الف اي مالوف متعلق بحوم اي يطوف ويدور وهو خبر غدرت قوله لانه بيان
لانا معكم اراد بالبيان المعنى اللغوي وهو الايضاح وهو موجود في انما نحن مستهزؤن سواء حمل على التاكيد
او على الاستئناف او البدل كما فصله الفاضل المحشي اما على الاول فظ واما على الثاني فلما سبق في احوال
المسند في بحث الابدال منه فظ ان الشارح ذكر البيان لعمومه فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين
وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام في انا معكم قلت فيه ايضاح ما التحقه الابهام التقديري بناء على
احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر ذلك في قوله لا ابعد العاد قوم هود قوله على معنى
عاطف سوى الواو واما العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فاما لدفع توهم الاضراب
من الجملة الاولى الى الثانية واما للقصد الى بيان اجتماع مضموني الجملتين في التحقق بحسب الامر نفسه لله
العلة بالوضعية اذ بدون العطف يوجد الدلالة على تحقق مضمونيهما عقلا وان لم يتعين القصد الى بيانه
قوله واو واما واو ثم لا فرق بين او واما الا ان اللفظ ويشترط في اما ان يتقدم قبل ما عطف بها عليه
اما الاخرى ولا خلاف في ان اما الاولى ليست بعاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول ومن احد معمولي
العامل ونقل ابن العصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة

مع انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح انها عاطفة بالاجماع بل الاكثر على انها عاطفة وفي ايضاح المفصل ان
العاطفة مثل جاءني اما زيد واما عمرو هو مجموع واما حتى قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا
في موضع وبعض حرف في آخر كياء ايا وزعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطفت اما على
اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين او وام فهو ان او ضع ام للعلم باحد الامرين دون او
ليس كذلك فانت في ازيد عندك ام عمرو عالم بان احدهما عندك تستفهم عن التعيين ولذا يكون الجواب بالتعيين
ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد عندك او عمرو تستفهم عن ان احدهما عنده ام لا ولذا كان جوابه بنعم او لا
مستفهما قوله وقوله مائة الف او يزيدون اختلف النحاة في هذه الآية فالفراء على ان او بمعنى بل كما ذكره
الشارح وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اي اذا رآهم
الرائي تخير ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير بين شيئين
الواقع احدهما وفيه بحث اذ يحصل مما نقل عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا
من القسمين المذكورين بل يكون عددا اكثر اجد الجانبين اذا رآهم الرائي كان له ان يقول هم مائة الف
وكان له ان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذب في شيء منهما اذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد
ولا ينقص وانما المراد المبالغة قوله وحكم لكن قد عرفت فيما سبق ان حق العطف على المسند اليه قوله وقد يفيد
كون المذكور بعدها الى آخره قال الفاضل الرضي بعد ذكر هذا الكلام وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى
على ما حكى الزجاجي يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية قوله نحو ونادى
نوح ربه فقال وفي الآية وجه آخر وهو انه اريد بالنداء ارادة النداء قوله فجاءها بأسنا بياتا او
هم قائلون بياتا حال والبيات مصدر البيتوتة وقائلون من القيلولة وهي النوم في الظهيرة يقال
قال يقيل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا كانه قيل فجاء اهلها بأسنا بائتين
او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب فيهما اشد وافظع
قوله فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر فان قلت لا اخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر قلت ذكر الرضي
في بحث الاستعارة ان الفاء موضوعة لما بعده في العادة مترتبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادات

معد

قد يقصر الزمان والعادة يقتضي اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس والآية من قبيل الثاني قوله وكقوله ثم
الذين كفروا بربهم يعدلون جوز في الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق
لانه ما خلق ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وعلى جملة خلق السموات على معنى انه خلق ما خلق
مما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه والكل ان يعدلون على الوجه الاول
من العدول وبربهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام او للتخصيص
رعاية المناسبة بين المعطوف بثم الاستبعادية وبين المعطوف عليه بها كما لا يخفى وانما لم يحمل على التراخي
لعدم طباقه المقام اما على الوجه الاول فلان استحقاقه للحمد امر مستمر لو وجد قبل المعطوف وبعده ومعه
فلكن المعطوف هنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فائدة معتد بها في الحمل على
ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توضيح الواضح وهذا مما لا حاجة اليه قوله فلا اقتحم العقبة لانه اعترض
عليه بان لا لا يدخل على الماضي الا مكررة نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرير في الآية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي
بان لا هنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الآية المذكورة والآخرون بان لا ههنا
مكررة تقديرا لانه قال وما ادراك ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة ففسره بفك الرقبة
وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بين الايمان
وفك الرقبة ظ فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به قوله كقوله ان من ساد
ثم ساد ابوه اجاب الشيخ ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبيل ادعاء الترتيب في السببية
بان يدعي ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا
ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن ذرى حسب كما علا برسول
الله عدنان وقد رده اعلم بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما ينافي هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام
على ما اجاب ان سودد الاب سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك
تصريح بان سودد الجد مقدم على سودد الاب وهذا ظ سواء جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حالا من
جده قد تقدم عليه اما على الاول فاظهر واما على الثاني فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصف الجد

والندب كانهم الذات السعيد الاعلى الواحد عزان
بالحسب وراثة بالفخر ... ما يسب
من نفاخر اباه ... وامجد
الله بنوا

وقد يجاب عن ذلك بان دعوى الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت الى اول وجود الجد فسيادة الاب متقدمة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الجد فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك مخالفا للمعنى الذي قاله ابن عصفور فتأمل منه

بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لانه مبين لهيئة الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجامعه الابن في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى المعية فتأمل قوله احتمل ان يكون قولك بعضه اه قيل هذا انما يكون اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية او لم يوجد دليل آخر على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الا جعله في حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه قوله تسكب فيه العبرات كناية عن الاشكال بحيث اذا لم يعرفه الطالب يبكي لعجزه قوله وهو ان خذلهم اه خذله خذلانا اذا ترك عونه ونصرته وخذل عنه اصحابه تخذيلا اي حملهم على خذلانه والتسويل التزيين يقال سولت له نفسه امرا اي زينته واستدرجه حال من ضمير الفاعل في خذلهم يقال درجه الى كذا واستدرجه اي ادناه منه على التدريج وفي الكلام ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه تعالى لانه عبث وجهل قوله وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية الجزاء المشهور ان اذا الظرفية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافته كمتى فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا فان جعل اذا في قولنا اذا خلوت قرات القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة الى بعدها ومعمولة لقرات فيكون الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعني قرات كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك ان خلوت قرات وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في افادة الحصر باعتبار ان الظرف معمول الجزاء وحق المعمول التأخر وهذا لا ينافي التزامهم لتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته اذ ليس الظرف معمولة للجزاء متقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها قوله سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط يعني كونه اذا الشرط لا يتغير بالنظر الى المقصود الاصلي وهو حصول الاختصاص لما نحن فيه العطف واما قولنا فمما يتعلق بما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كونه اذا ظرفية قوله نعم انه ليس بقطعي قد سبق ما ينافي واما لكان ان الشارح ذكر في شرح الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء الآية ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه وان الشارح ايضا ينبه القول بذلك في دلائل الاعجاز

قوله

قوله فهو على ضربين قيل ههنا ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني كوان عاد لي من السفر صليت وتوضأت وفرعت مثله في كلام البلغاء ممنوع قوله فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل فتأمل لان الظاهر المقيد بالشيء مقيد بذلك الشيء فيلزم ان يتقيد الاستهزاء المقيد بالقول المقيد بالخلو بذلك الخلو فالمحذور بحاله قوله لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم اه فتأمل لانا نمنع ان الجزاء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم الا ان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في وجه التأكيد في قوله تعالى انا معكم حيث قال واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشارح انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب الثاني لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معهم نفصل لئلا يتوهم بتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهمه ذو نظر قاصر غافل عن فائدة التأكيد في انا معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب فالوجه ما ذكرنا اه قوله فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال فتأمل وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه حينئذ هو العطف ايضا فلم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا سئل هل تشرب الخمر فقلت لا وتركت شربه يكون قولك تركت شربه تاكيدا للنفي السابق ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في قولك لا وايدك الله قوله اما الاول والثالث فلعدم المناسبة اي مع عدم الايهام وانما تركه لدلالة السوق عليه والا فعدم المناسبة ايضا موجود في الخامس وهو الوصل قوله فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط فتأمل وهو ان هذا المعنى مما يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح او لا يحسن العطف التفسيري بالواو في المفرد مع انه شائع حسن اللهم الا ان يقال انه ممنوع عند البلغاء وشيوعه في عبارات المصنفين لا في كلام البلغاء قوله فكل حفيف اه يجري بمقدار ادخال الكلام على الحفيف انما هو باعتبار كلام الشاعر كونه بالمرعى وبالسيف وبالريح ونحوها والا فالحفيف ابدا واحد

وانا لم نقل فحتف كل امرئ مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب للمقام الحرب حيث يأتي فيه اسباب الموت
من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب **قوله** ان قلت فنقول الارجح فانا نموت كل نفس بجي بمقدار الله
لا لاسلام غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع **قلت** مراد الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم
في المضاف اليه اعني امرئ كما اعتبر في جانب المضاف ايضا وهو الحتف لان المعنى على دخول الكل في الموت
وغيره من اهل السفينة فيه **وقد** تقرر فيما سبق ان النكرة في الاثبات قد تعم بواسطة المقام وانا لم
نتعرض في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف لظهوره فقول الشارح يلائم غرض الشاعر
جدا **قوله** اي حبسها بالمرساة المرساة آلة الارساء وهي الحديدة التي تلقى في البحر لتقف السفينة ويقال
لها بالفارسية لنكر **والضمير** للحرب فانها مؤنثة سماعي يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل تصغيرها حريب
بلا هاء رواية عن العرب وقال المبرد الحرب قد تذكر **وقيل** الضمير للكتيبة وهي الجيش **وقيل** للسفينة
والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اي السفينة ولا تجروها لكي نعالجها ونأخذها ونأخذ ما فيها
من الاموال والاوجه ما ذكرنا اولا لان المصراع الثاني يلائمه اشد ملائمة **قوله** علة لما ذكر انه قد يكون اه
قال ابن هشام في المغني لا حاجة الى هذا الجواب لان كلامنا في الجملتين على الانفراد لا محل لهما من الاعراب
اما في كلام الحاكي فلانها جزء المحكي اذ المحكي انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا جزؤه واما في كلام
المحكي عنه فظ وكان هذا امكن ان يصار اليه هنا لولا عدم النص فيما سبق قوله انا معكم بما لا محل
الاول **واعلم** ان خلاصة مراد الشارح في هذا المقام والله اعلم بالسرائر ان نقول هنا امران الاول كمال
الانقطاع والثاني وجوب الفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب والمص مثل للامر الاول ولم يتعرض للثاني
اذ لم يورد في المثال الا المصراع ولم يبين الفصل فيما لا محل له لكمال الانقطاع **فقول** الفاضل المحشي كما
توهمه الشارح توهم محض اذ ليس كلامه ما يفيد قطعا بل كما ذكرنا الدعوى ان تمثيل المص لمجرد كمال الانقطاع
لا لترك العطف لاجله ولو كان فيما له محل من الاعراب **واما** قول الشارح فيما سبق لما كان ارسوا انشاء لفظا
ومعنى اه فتحقيق منه لوجه الفصل في المحكي لا توضيح لمثال المص ومراده وسياق كلامه يكاد ينادي عليه
لمن كان له طبع **وبهذا** التوجيه اندفع الاعتراض الاول انعدام اعتراضات ذكرها الفاضل **قوله** اولانه لا جامع

بينها هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية او الانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا للا نقطاع
على تقدير هذا الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع كما اذا جامعه عدم الجامع لم
يعتد به ولا يقال اجتمع هناك للانقطاع سببان **قوله** مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها ارا د
بكل واحد من هذه الامور ما تقيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير في موضع كل منها لا معناه
الاصطلاحي لان كل واحد منها من التوابع والتوابع هو الثاني باعراب سابقه فلا بد ان يكون
للمتبوع محل من الاعراب مع ان الكلام يشمل الجمل التي لا محل لها منه ولذلك ان نقول المراد من قولهم هو الثاني
باعراب سابقه كونه كذلك فيما له اعراب وانه باعراب سابقه نفيا واثباتا وان كان خلاف الظ تو ان
الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله امدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحي من قوله امدكم بما
تعلمون مع انه لا محل لها من الاعراب لكونها مستأنفة **قوله** وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل قال الفاضل المحشي اي كون
التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق في الجمل والا لكان الجمل محكوما عليها به لكن الجمل من حيث
هي لا تصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر من عبارته ان ضميره الى كون التابع والحاصل ان كلامه ان
الجملة الثانية لا تجري مجرى النعت والا يلزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على احوال متبوعها مع
انه بط لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك
وفيه نظر **اما** اولا فلان هذا التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا نقول لو كانت
الجملة عطف بيان للزم ان تكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا نقول في البدل **واما** ثانيا
فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا عنه بلفظها على قياس ما قيل الفعل لا يخبر عنه و
لزومها هم **واما** ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا وقد صرحوا
بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها **ونقل** عن بعض الافاضل ان ضميره راجع
الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت مما للجملة الاولى لزم ان يدل الثانية
على بعض احوال الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشيء عليه
ويرد عليه ايضا الوجه الثاني **والاظهر** في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكر في شرح الفوائد الغياثية وذكره الشريف

ايضا في حواشي المفتاح وغيره من ان المنعوت بجملة يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا ملحوظا في
نفسه والجملة ليست كذلك كما تشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو عن اشكال اذ قد يمنع ان
ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت
ونحوه ولا مانع في ان يتصور الذوق السليم بين الجملتين تصويرات مختلفة بحسب اقتضاء
مقامية تنشأ منها اعتبارات متفاوتة فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة للاول وتارة بمنزلة
عطف البيان وهكذا وقد ذكر الشيخ مواضع من دلائل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه
قال في موضع ومن اللطيف في ذلك قوله ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذكر ان قوله
ان هذا الا ملك كريم مشابه لقوله ما هذا بشرا وداخل في ضمنه من ثلاثة اوجه وجهان هو فيهما
شبيه بالتاكيد ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه بالتاكيد واما الوجه الثالث
الذي هو فيه شبيه بالصفة فهو انه اذا نفى ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس سواه اذ من المحال ان
يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس اخر واذا كان الامر كذلك كان اثباته ملكا تبيينا وتعيينا
لذلك الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط فكيف لو حمل على المعنى الاصطلاحي لم يجز
ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف
بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات وانه ينقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد
فليرجع اليه قوله ان يكون المراد جملة مستقلة وطائفة من حروف المعجم مستقلة الاول على تقدير ان يكون المراد الاسم
السورة او القرآن والثاني على ان تقدر بالمؤلف من هذه الحروف وفي العبارة مسامحة لان كون المراد طائفة
من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتدأ محذوف الخبر او بالعكس
فالتقدير على الاول المسمى وعلى الثاني هذا المسمى ثم المعجم اما اسم مفعول صفة محذوف اي حروف الخط
الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر كالاعجام واطلاقها اطلاق حروف المعجم على الكل من باب
التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا
جعل كون الهمزة للسلب مقيسا او سموعا في هذه الكلمة قوله وههنا وجه اخر خارج عن المقصود

مثل

مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب او اعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور في الكشاف وشرح القاضي
وغيرهما قوله وانه الذي يستاهل في الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا يقال يستاهل والعامة تقول
لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس قوله بما يرمى به جزافا الجزاف بالكسر معرب جزاف
مجازفة اي اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكلية فارسي معرب كزاف والمجازفة التكلم من غير خبرة وتيقظ
ونصبه على المصدر اي يرمى به رمي جزاف اي رميا بطريق الجزاف قوله فوزانه وزان نفسه الوزان
مصدر قولك وازن الشيء الشيء اي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى
الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساويا بالمرتبة شيئا آخر في امر من الامور وهو المراد ههنا
قوله اي هو هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدأ محذوف ولم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى
لفوات المبالغة المطلوبة قوله فوزانه وزان الثاني اعترض عليه الفاضل الجلبي بان الانسب عطف هدى
للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في التاكيدية لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بقوله وجه تبين منه وجه عدم العطف
في قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع اتحاد كلهم واجمعون في التاكيد للملائكة فليتامل قوله ولكن ذكر الشيخ
يعني ان كلام الشيخ يدل على ان لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي فيكون مخالفا لما عليه المصنف ومن تبعه من جعله بمنزلة
التاكيد المعنوي قوله اي النوع الثاني من كمال الاتصال ان يكون قال في شرح الفوائد الغياثية وفي كون
الفصل في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجمل العارية عن المعطوف عليه اللهم الا
ان يقال ذلك الحكم اي كون المبدل منه في حكم المطروح مع المؤدلات والسوابح الحقيقية بخلاف سنن فانها
كالتوابع انتهى كلامه قوله وهذا المعنى مما لا يحتاج في الجمل الكسها التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيه التفسير
بشيء منها وقد اشار الفاضل الى تحقيقه فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم
على ان عدم تحقق كون الثاني مقصودا بالنسبة يعم جميع الجمل سواء كانت ذات محل ام لا مع انك اذا قلت
ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد صرف الغضب الى الثاني معنى بدل الكل بلا مرية هذا وفي شرح الفوائد
الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل حيث قال في نحو قولنا قنعنا بالاسودين
قنعنا بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى

بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان
للاولى او تاكيدا لها **قوله** نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين فان قلت الكلام في الجمل
التي لا محل لها من الاعراب وقوله امدكم بما تعلمون في محل النصب لانه اول الآية واتقوا الذي امدكم
بما تعلمون قلت لو سلم ان الكلام في ذلك فلا نسلم ان الجملة الاولى ههنا مما له محل من الاعراب فان الا علب
لمجموع الموصول والصلة على ما اشار اليه الشارح في اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند في شرح المفتاح
او للموصول وحده والصلة لا محل لها كما ذكره ابن هشام في الباب الثاني من كتاب المغني **قوله** فدلالته
عليها بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل المحشي رح يمكن ان يجاب عنه بانه مبني على مذهب من لا يفرق
بين الطلب والارادة فنقول طلب الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة و
مدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون
مدلول النهي الذي هو من اقسام الطلب بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل واياما كان
فالكراهة لازمة لمدلول النهي لا نفسه اللهم الا ان يقال مراده ان ذلك مبني على من لا يفرق بين طلب
الفعل من الغير وارادته منه والارادة مطلقا فحاصل كلامه ان من يقول طلب الفعل من الغير ارادته لا بين الطلب ه
منه يقول طلب الكف من الغير كراهة الفعل منه **قوله** والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى
وفيه بحث لان هذا الشرح لا يطابق المشروح اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون
سببا لاصل الدلالة مع ان يكون استفادة الكمال في لا تقيمن من النون والمفهوم من قول المصنف
لا تقيمن او في بتادية المراد لدلالته عليها بالمطابقة مع التاكيد ان يكون التاكيد سببا لوصف الدلالة
اذ الظاهر ان التاكيد كالمطابقة وجه كونه اوفى لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشارح
من الكمال في قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة
ودلالته على الكمال البالغ عين وجه كونه اوفى بتادية اصل الكمال فيتحد مؤدى الكلامين **قوله** مدير ككى
وقريب من هذا ما يقال انه قد بين الفاضل المحشي وجه التوريات اللفظ اذا فهم منه قصدا وتصريحا
غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة او مجازا مشهورا وان لم يصل الى حد الحقيقة لكن في نظر لان القصد يحصل

باستعمال

باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له وكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت
الصراحة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا يقتصر على الامرين المذكورين دين
بل يقال فهم الموضوع له قصدا صريحا اما لاحد الامرين او لكون القرينة في غاية الوضوح **قوله** ويمكن
ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد
صرح بهذا الشريف في شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده البعض من ان معنى تضمن الامر بالشيء
النهي عن ضده استلزامه عقلا لا ان هذا النهي جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه
اما هو دلالة ارحل على اظهار الكراهة ضمنا وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالته على كمال ذلك الاظهار
والفرق واضح واعلم ان مجرد كون الامر بالشيء متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن المذكور
اصطلاحا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهي هو الكراهة وسيذاظ **قوله** وزان حسنها
الجني الدار حسنها بدلا في حكم بدل الاشتمال وسيذاظ على توجيه المصنف واما على قوله من يقول الامر
بالشيء يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل **قوله** لان عدم الاقامة
مغاير للارتحال اراد المغايرة ذاتا ومفهوما والذات وان لم يتحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى
فنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا تنافي كون الثاني بدل الكل بل هي شرط **قوله** فوسوس اليه
الشيطان الاية عدي الوسوسة بالى لتضمنه معنى الانهاء والالقاء واضاف الشجر الى الخلد بادعاء
ان الاكل منها سبب الخلود والاكل ومعنى ملك لا يبلى لا يتطرق عليه نقصان فضلا عن الزوال **قوله**
اقسم بالله ابو حفص عمر قصته على ما ذكره العلامة في الفائق ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال
ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره
ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم
صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده
وكساه وفي بعض الروايات ما ان بها مكان ما مسها الدبر جراحة الظهر والعجف الهزال والنقب بالضم

قال الكاشي اي اوجبها الظن الاول اري المعاني قوله اي تظنه وهو فعل مجهول من اري يري لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة ذلك ان اري بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذا قيل اري بصير متعديا الى ثلثة مفاعيل ويكون معنى اريته زيدا عمروا فاضلا اي جعلته زيدا ظانا بان عمروا فاضل ويلزم هذا المعنى ظن زيد عمروا فاضلا فهم استعملوا تري في معنى لازمه فاذا قيل اري زيد عمروا فاضلا على صيغة المجهول كان معناه جعل زيد ظانا بان عمروا فاضل كذ

اولا بد من الجرب قطعا متوقع قوله لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اه فيكون وسواته لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لآدم مبينا لقول مخصوص وهو الفعل المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل اعني وسوسة الشيطان لآدم عام ايضا فتأمل قوله يسومونكم سوء العذاب تعالى شتمه خسفا اي اولته اياه واورده عليه قوله بحث طرح الواو اه هذا لكن بقي الكلام في وجه تخصيص الاية الاولى بترك الواو والثانية بايرادها فتأمل قوله فانه بين عذاب اليوم الكبير اه وفي الاية وجه آخر وهو جعل الى الله مرجعكم صفة لليوم بتقدير العائد اي فيه قوله وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف ينبغي ان نراد ونعال مع المغايرة الكلية والا فالمانع من العطف موجود في كمال الاتصال ايضا قوله ويسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم او لان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق قوله اراها في الضلال تهيم قال الفاضل الكاشي اراها فعل مجهول من اري يري لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة ذلك ان اري بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذا اريد به تصيير متعديا الى ثلثة مفاعيل ويكون معنى زيدا اريته خالدا عمروا فاضلا ان زيدا جعل خالدا ظانا عمروا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن خالد عمروا فاضلا فهم كما ترى استعملوا اري في معنى لازمه تعالى هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب من العشق وغيره قوله فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة فيكون لان هذا ينافي ما ذكره سابقا عقيب ذكر الاقسام الستة بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك تصريح بان الجملتين في صورة كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره ههنا صريح في خلافه نعم لو قال هناك اما في الاول فلعدم المناسبة واما في الثالث فلما مر لاستقام قلت ليس الاول في اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد هذا لان المراد هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع خارجيا ام لا فلذلك المانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا وجه لجعلها قسيما للاول والثالث قوله لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي فيكون لان في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا لابغي او بيانا له او بدلا منه ففي كل من الفصل والوصل ايهام خلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال

الامر

الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتامل في السابق وايضا الاستيناف اظهر في الجملة لانها مستقلة بنفسها واما عند الوصل فالعبرة بالوصل والعطف على الاقرب كالنص في الوا فاحتمال خلاف المقصود في العطف اقرب منه في تركه فلهذا اختير الفصل قوله لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين وجه الفاضل المحشي زعم السكاكي ولم يبين وجه عدم ذلك البيان الآن كلامه آل آخره الى ان عدم عطف الله يستهزئ بهم على قالوا مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزء المقيد بدون لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف على نفس المقيد اعني قالوا بدون الاشتراك في القيد وهو الخلو وظهورها في قولهم اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون واشعر بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة عين الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل قوله لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية هل رعاية المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية لتحقق المنافات بينهما وانما يجب ان لو لزم للشرطية ولزوم عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية الفعلية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من جزءان كلا منهما جملة مقطوع بها واما ما ورده من المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدا والشرطية خبره فلا يكون المعطوف شرطا واما الثاني فلجواز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستاخرون مع اعتبار اشتراك القيد اعني اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغيره على نمط قوله لا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقولهم كلمته فاه الى في على سوداء ولا بيضاء بدليل انه علا متعلق بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا يقرب لهذا الاستدلال فانه انما يشعر بوجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع فيهما جامع فيها فافهم قوله فلكونها جوابا لسؤال اقتضته الاولى صرح الشيخ في دلائل الاعجاز بوجوب القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شروح المفتاح وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق

ارتباطا ذاتيا

ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كلامي شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف التلقين
ههنا وربما يقال لو جئ بالواو لتوهم انه من جملة السؤال وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله تعالى
وما كان استغفار ابرهيم لابيه الآية فان صدر الآية وهو قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا ان
يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم متضمن لسؤال
ونحو قوله تعالى وما كان استغفار ابرهيم الآية جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو للاستيناف
لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسؤل عنه بان حاله
كذا ام لا والغرض من السؤال المعتبر في الآية الكريمة ونظايرها النقض فليس من صور الاستيناف
والفرق واضح فان المطلوب الاول بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني
دفع ما اورد فكان كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال والجواب طرف فكان المقام مقام
وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من اخر وفيه ان لمية القطع وهي الوجوه الثلثة التي ذكرها
فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يعد السؤال في الآية
الكريمة لاستبعاد حضوره في الاذهان وغناء الجواب عن البيان وح لم يعتبر الاتصال بين الجملتين
بل يلاحظ كانه بيان آخر لكنه متعلق بالجملة الاولى فكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا
تعسف لا يخفى اذ لا ملايم بهذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم قوله وعند ذلك قال الفاضل المحشي مثل تنبيه
المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق متضمن للسؤال او على بلادة السامع وعدم
تنبهه لذلك لا بعد ايراد الجواب فحذف لان التنبه لكون الكلام السابق متضمنا للسؤال اذا كان
لكمال الفطانة كما يدل عليه اول كلامه لا يكون عدم التنبه له بلادة فلا يصح الاعتبار اللهم الا ان يحمل
الاضافة في كمال فطانته بيانية او يراد بالبلادة عدم كمال الفطانة قوله اي ما بالك عليلا ما لك والصحيح
ما بالك عليلا حال كذا السؤال عن الحال بعد العلم بكونه مريضا يكون عن سببه احرانه يشتغل بكم الم رطوبة
يغلبك حال كونك عليلا قوله لانهما ابعد اسباب المرض اي سبب بعيد بحسب الوقوع لا انه السبب قوله وهذا
التاكيد ايضا يشعر بذلك هذا اذا اجرى الكلام على مقتضى الظاهر واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال

عن

عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء ان كون سبب علة العاشق سهرا او حزنا امر متعلى
لا ينبغي ان ينكره العاقل او يشك فيه قوله فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص هذا
ايضا مبني على سوق الكلام على مقتضى الظاهر المتبادر والا فللتاكيد معان غير دفع الشك
ورد الانكار كالتحقيق وليست فائدته منحصرة فيهما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا
عن تصور الذي لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد في الجواب قوله وهذا ابلغ الوصلين و
اقواهما توقف بان كلا من هذه الاقسام امر متعلق بالمقام وكل منها ابلغ في مقامه من الا فرس
مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الظاهر يكون قولك في العبادة حوله ابلغ من قولك العبادة حق له
فكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق
الوصل فهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى قوله نحو قالوا سلاما قال سلام يحتمل مثله
ان يكون تقاولهم بلغة يعتبر فيها ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون ذلك لانهم كانوا على
ما قيل عالمين باللغة العربية لكن شيوع هذه اللغة انما كان من اسمعيل عم قوله زعم العواذل اه
فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل
زعم بعلم لكان احسن قوله جمع عاذلة بمعنى انه ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل و
قد مر في الكلام في شرح الديباجة فلا تذكر واما كون عاذلة صفة جماعة فمبني على الظ الذي لا
يعدل عنه الا لصارف والقول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان التاء
للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه تعسف جلي قوله اي او في هذا الاستيناف فيشير الى ان الفعل في كلام
المص على انه متوقف مسند الى مصدره بالتاويل المشهور كما في قوله وقد حيل بين العير والنزوان و
لك ان تقول هو مسند الى الظرف بعده كما يشير اليه قوله كما اذا اعقب المستانف عنه اه والوجهان مطرد دان
في مثله قوله اي اعادة ذكر ذلك الشيء اه الاظهر ان يقال ان قوله باعادة صفة من باب المشاكلة باعادة بيانا
على نمط قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا على ما حقق في البديع ان
شاء الله تعالى والمراد بذكر الصفة وقد تقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع المستحقات

فاذا ذكرا ولا كان الصفه مذكوره بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت الاعاده فيحصل الفصل لا له **قوله**
قلت وجهه انه اذا اثبت لشي حكم اورد عليه الفاضل المحشي ان سوال المخاطب بخبره عن احسانه بما
لا وجه له اذ هو اعلم بالاسباب الحامله على افعاله الاختياريه بهم ثم بين ما هو الصواب بتفصيل فان
ملخصه ان في كلام الشارح ما يدل على ان السوال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره بل قوله لما
ذا احسن بصيغة الماضي دون لماذا احسنت يدل على ان السائل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب
صديقك بالخطاب يدل على اعتبار السوال من المخاطب والحمل على خلافه تعسف فان قلت رد الفاضل
المحشي انما يتوجه لو كان كلام الشارح في المثال المخصوص السابق وليس ذلك بمتعين بل ظاهر قوله
فان قلت ان كان السوال في الاستيناف عن السبب يدل على ان كلامه ليس في خصوص المثال ولذا لم
نقل فان قلت ان كان السوال فيما سبق من المثال فيمكن ان يتصور السوال والجواب في مثال يمكن ان
يقدر فيه السوال عن السبب مثل ان يكون احسن زيد الى عمرو صديقه القديم اهل لم ثم انه لم يرد ان تعدد
السوال عن السبب واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز تقدير السوال عن الاستحقاق فمقصوده
الاشارة الى الجواب بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واحالة الجواب بالنسبة الى تقدير اخر الى
المقايسة قلت هذا لا يفيد لان قوله والسوال المقدر فيهما لماذا احسن نص في جواز اعتبار السوال عن السبب
في قوله فان قلت ان كان السوال في الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه يتناوله قطعا
فيرد اعتراضه اللهم الا ان يقال لفظ او في قول الشارح او هل هو حقيق للاضراب يعني بل ومعنى الاضراب
ابطال تقدير السوال ردا على من زعم ان المقدر هو واعلم ان ايراد المحشي مبني على ان احسن في المثال
على صيغة الحكاية كما نص عليه الشارح واما اذا كان على صيغة الحكاية ولا يخفى ان صداقة المخاطب قد يكون
سببا لاحسان المتكلم ظاهر وعلى ما لا يخفى على الفطن نوع في كلام الشيخ كان الاول ان قوله نعم نتصور
ذلك اذا نسي او اراد ان يتحن غيره هل يعرف ذكرام لا لكنهما عارضان فيه على ما حل محل منع لان الاصل
اي قوله احسن بطريق الخطاب للسائل لا فائدة لازم فائدة الخبر وحقيقة الكلام اني اعلم احسانك الى زيد
ولا يخفى ان الانسب ان تقدر السوال والجواب مناسبا للاصل فلو قيل معنى السوال المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه

ومعنى

ومعنى الجواب اعلم انه يستحق للصداقة القديمة لم يكن بعيد ابرحله فضلا عن مراحل الا ان السوال اذا كان
هل هو حقيق بالاحسان يحسن التاكيد في الجواب لكونه حينئذ ملقاة الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق
المغني عن التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول خال عنه فيكون المثال الاول مستقبحا وهذا هو الذي
حمل الشارح على تقدير السوال عن السبب فقوله السوال المقدر لماذا احسن او هل هو حقيق بالاحسان
لف ونشر مرتب بالمثال **قوله** وليس في سائر صور الاستيناف قال اي ليس يجري كون الجواب باحد الامرين — مرن
اعني باعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جوابا عن السوال
عن السبب او غيره بدون اعادة اسم او صفة وانما ام بالكاف التشبيه لا يتوهم من جملته ما ياتي باعادة الاسم
ومنه ما يبنى على الصفة الحصر فان المفيد لذلك اما وانما دون منه ومنه **قوله** بالغدو والآصال الغدو في
الاصل نقيض الرواح والمراد ههنا الغدوات فعبر بالفعل عن الوقت كما يقال اتيتك طلوع الشمس
اي وقت طلوعها وانما لم يجمع اعتبارا للاصل لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والآصال جمع اصيل وهو الوقت
بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على اصل واصائل كانه جمع اصيلة ويجمع على اصلان مثل بعير وبعران **قوله**
كانه قيل من يسبحه اه الشيخ صرح في دلائل الاعجاز بان السوال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز
حذف الفعل في الجملة الجوابية آه قلت فما قوله في الآية قلت له ان يقدر من المسبوح له فيقال رجال اي هم رجال
فصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل **قوله** لهم الف وليس لهم لكم الاف الالف مصدر الفه بالفه
اي سكن اليه واحبه والايلاف مصدر الفه يوالفه والايلاف مصدر الفه يولفه **قوله** يحذف هذا الا
قيل يجوز ان يكون الاستيناف في هذا البيت مذكورا لا محذوفا ووجهه انه لما قال زعمتم حركان المعنى
انه يسال واو يقولوا لم ينكر ذلك فاجاب بقوله لهم الف وليس لكم الاف اه والدليل على انكار المتكلم
ذلك لفظ زعمتم لان استعمال الزعم في الكذب اكثر **قوله** مؤكدا للجواب اي بيانا له لان المراد بكذبهم انهم
يخالفون لهم في مقتضى الاخوة وحاصل معنى قوله لهم الف وليس لكم الاف عين معنى قوله كذبتم **قوله**
فلدفع هذا الوهم جي بالواو العاطفة يحكى عن صاحب بن عباد انه قال هذا الواو احسن من واوات الاصداغ على خدود المرد الملاح **قوله** وقد توهم بعضهم اه توهم الزوزني ووجه كونه

خيطا

[illegible]

انه يحتاج كما اعترف نفسه الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما لدفع الايهام واما الكتوسط
فبه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بل اضرون داعية اليه قوله لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء
اى لا تعبدوا ولان اخذ الميثاق يقتضى الامر والنهى والمعنى على تقدير القول اى قائلين لا تعبدوا
وقيل اخذ الميثاق فى قوة القسم ولا تعبدوا جوابه ولا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدون
مقدر بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون
قولوا اصله ولا يكون الآية مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد لان الامر فى مؤول بالمصدر
معطوف على خبر مؤول به قوله لانه بمعنى آمنوا لان تؤمنون ارشاد الى التجارة المنجية وتعليم لها
التعارف فى التعليم هو الامر والنهى دون الخبر قوله الا عند التصريح بالنداء فنحكم لان
هذا التصريح فى مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على مغايرة المخاطبين اذ لو وجدت لحسن
العطف بلا تصريح بحرف النداء كما فى قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفرى لذنبك ولا يخفى ان افراد
احد الفعلين وجمع الآخر فى الآية قرينة على اختلاف المخاطب فلا لبس قوله فلا يصح عطف على
اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب السؤال مما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون
جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يا رب فقيل آمنوا ايكن لكم كذا وكذا وبشرهم بما يجد بثبوته
لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين آمنوا عام للنبى عم وللمؤمنين والتجارة المدلولة
عليه ايضا لكنها من شانه عم نوع التبشير وفى شانهم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يتبع تؤمنون
مع بشر بيانا لكلا نوعيها حدس قوله ليس المعتمد بالامر الى اداة لكن المعتمد بالعطف الامر من حيث هو امر
ان الجملة لا لانه الحيثية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة فى قوله
وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف اه ما اريد بها فى قولهم والجملة وقولهم وجملة الامر وامثالها وهو
الامر الاجمالى اى الحاصل كما اشار اليه قوله بل تؤخذ عطف الحاصل من معنوه اه والمعنى المعتمد بالعطف
حاصل الكلام الذى هو وصف ثواب المؤمنين اى المنظور فى العطف ذلك لا خصوص الجملة الامرية من حيث
كذلك حتى يطلب لها مشاكلا واما قول صاحب الكشف وكذا قوله يقول هو معطوف على فاتقوا اه فهو مبنى

العطف بنحوه

على عطف الجملة من حيث خصوصها لا لان بشر منفردا من فاعله معطوف على فعله فاتقوا كذلك كما توهمه الفاضل
المحشى وبهذا التوجيه تبين ان لا غبار على كلام الشارح وانه دفع اعتراض الفاضل المحشى واما اعتبار
عطف القصة على القصة على الوجه الذى ذكره هذا الفاضل فهو مما افاده الشارح ايضا بحر الكشاف
لكنه لا يخلو عن تعسف لان الانسب فى التصريح سلوك الجمل لانها مناط الجواز وهذا فرع على من له تدرب فى اساليب
الكلام فما ذكره الشارح فى هذا الكتاب توجيه آخر لكلام الكشاف غير ما ذكره فى شرح الكشاف قوله لكن من
شرط اتفاق الجملتين اه قال ابن هشام فى مغنى اللبيب عطف الاخبار على الانشاء وبالعكس منعه
البيانيون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح
ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا فى سورة البقرة
وبشر المؤمنين فى سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان على ان
يكون العاقلان خبر محذوف ثم اورد عليه ابياتا مستشهدا على جوازه فيما لا محل له من الاعراب و
اجاب عن الكل فقول الفاضل المحشى اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء فى عطف الجمل التى لا محل لها
مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان واما ما نقله
ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام بانه غلط عليه وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله و
هذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثنى الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط
من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال
النعت يصححها فتصرف ابو حيان فى كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشى
مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذى اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء الدين السبكى حاول
التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين فى هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعنى اهل البيان
متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا اختلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة
ولا يجوز بلاغة فافهم قوله فكانه امر النبى عم بان يؤدى معنى هذا الكلام فى لفظه كان ايماء الى توجيه آخر
وهو ان تعالى امر النبى عم ان يبلغ الكلام على سبيل الحكاية اى قل لهم قوله هذا بعينه على طريقة قراءة
من قرأ

العاقلان ساب

حاصله

قل للذين كفروا ان ينتهوا الاية بياء الغيبة كما صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر الفاضل
الزمردي في شرحه قوله من القوى المدركة العقل اراد بالقوى المدركة القوى التي يكمل بها الادراك سواء
كانت مدركة او معينة في الادراك قوله وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا
الحلو وتحقيقه لان الحكم بين الطرفين في المثال المذكور ممتنع من مدركه بالقوى الوهمية عند المثبتين للقوى
الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لابد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى
يتمكن من الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك فان قلت
الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة ترتسم صورها كلها فا
الحس المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى
كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت والحضور عند الحاكم لا بد ان يكون بالاجتماع في قوة واحدة له
بل ربما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان
الاولى ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة ينعكس
الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات
العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف احكامها قوله فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة اي
ان استعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية في الصور سميت متخيلة كما صرح به فان قلت يستعملها
النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما ثبت على انها من
القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل قوله وان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة النفس للنفس العقل
الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم زعم الاتحاد بينهما كما في
موضعه قوله مثل الاكاذيب المخترعة اي التمثيل بالمخترعة والخبر بدل المسند والمسند اليه بناء على انه في قانون الخبر
قوله وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم مخالف لما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد كما في
ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرت اليه مع ما له وما عليه قوله ومن ثم ظهر لان التضايف اه على
ان يقال مراد الشارح العلامة ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين وذلك عند كون معروضيهما محسوسين

لاعلى

لاعلى معنى انهما المحسوسان بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات بالعرض كالمحسوسات وامثالها بنا على ان
العقل الحكم بمجرد الاحساس بثلاثة من الامور المحسوسة مثلا انها اكثر من اثنين في ضمنها وهذا بخلاف
كون شي من الامور المحسوسة علة فاعلية لشي فانه لا يدرك بمجرد الاحساس قوله او وهمي بان يكون بين
تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة
وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف نسبة
للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه كان شبه التماثل والتضاد
وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا
لتقارن صور المحسوسات التي منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات بسبب الجمع بسبب تقارن الصور كلها كان
او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور اولا
فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا
فهو الوهمي قوله نوع واحد زيد في احدهما عارض اراد به الصفرة والسواد فكان الوهم يدعي ان
الصفرة بياض زيد فيه شي ليس بخارج عن حقيقته وكذا السواد خضرة زيد فيه شي يسير قوله
ويتوهم ان هذه الثلاثة نوع واحد بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بها اشراقا حسيا بالاول والثالث
وعقليا بالثاني لافاضة انوار العدل والاحسان قوله او تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين
متعاقبين على محل واحد بينهما غاية الخلاف فخرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم
والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني الصورة النوعية للعناصر ومن لم يثبت
التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا
باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للمعروف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين
السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل يسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد
تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهوريا وينحصر التقابل في الاربعة بقي ههنا بحث وهو ان تعريفه
للتضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد

وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على منصف ان تعاند الحلاوة
والحموضة اشد من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا
نعم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل عدهما من قبيل
شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يتمكن من
الحول الاول من الاعراض على عد السكاكي الاول والثاني من شبه التضاد لا انه كما زعم الفاضل المحشي رد
قوله لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض كما هو هذا الكلام يدل على ان التوارد رد
على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا
الاول فتامل قوله ولذلك اختلفت الصور اه اي لاختلاف اسباب التقارن وقوله ترتبا اي اجتماعا
على هيئة مخصوصة تميز من نسبة حلف الى فاعله وقوله فكم من صور لا انفكاك اشارة الى اختلاف الصور
في الترتب وقوله وكم من صور لا تغيب اشارة الى اختلافها في الوضوح واختلاف الصور ترتبا وان
كان يتضمن اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبيه عليه اصالة قوله وظاهر انه لا يمكن جعله صورة من شبه في
الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لا يساعده
عبارة السكاكي فان عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال قوله للقطع
بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند اه رد عليه الشريف ههنا في شرح المفتاح بقوله قلت لا نسلم
ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي
هو هذا القصد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لم يحز العطف
لا لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في خفي ضيق قلت فعلى هذا يكون هناك حالة
ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع بين ان لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يذكرها السكاكي في هذا الكلام
الا ان يتعسف ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم الجامع
الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء الالتفات فافهم قوله وكون الشمس
والقمر بازدواجه ومرارة الارنب بحلاوته هذا نقل بالمعنى وعبارة السكاكي هكذا الشمس ومرارة الارنب

وكون

وسورة الاخلاص والرجل اليسرى من الضفدع ودين المجوسي والقمر بازدواجه كلها محدثة فلفظ
كلها دليل قطع على ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور الذي اورده الشارح رح
والمحشي فليس بتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الخبر في الاول ولعل فظهر انه
جزم المحشي بكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي قوله يعوض الى ما قبل هذا الكلام
وما بعده قد بين الفاضل المحشي قبل الكلام وبعده ثم اورد بحثا في كل منهما لكن في البحث الاول بحث لان
التاخر الذكري لا يمنع التقدم بحسب الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت الامور الحادثة والحكم عليها
بالحدوث فالظاهر انه يكفي في صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب ههنا ايضا بان الجامع
غير ملتفت اليه قوله والمصر لما اعتقد ان كلامه اه حيث قال في الايضاح والمما يشعر به ظاهر كلام السكاكي
في موضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو
هازم بعي زيد شاعر وعمرو كاتب بانه غير صحيح كما عرفت ونحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد
ثوبه فيه ولعله سهو فانه صرح في مواضع اخر منه بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على قوله خاتمي
ضيق مع اتحادهما في الخبر قوله فظهر الفساد في قوله الوهمي اه يريد ان المص لما ذكر مكان الجملتين الشيئين
واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد اه ظهر انه اراد بالتصور الذي
اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظهر الفساد في القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من
تغييره ولا يرد على نص عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في المخبر عنه وفي الخبر وفي قيد من
قيودهما فعلم ان مراده بتصوريهما في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما والخيالي ان يكون بين تصوريهما
متصوراتهما على قياس ما سبق قوله فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام اه فيه بحث لان المص بعد ما حمل
في الايضاح كلام السكاكي على السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع بين الشيئين عقلي ووهمي و
خيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا الكلام
اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة اخصر منه فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين
وبالتصور المعلوم التصوري ونقصد بذكره معرفا الى جنس المعلوم التصوري المتناول للكل متصورا سواء كان بجزاء منه او بجزء

او قداس فبودها كنفي لم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكي الجامع بين الشمس اه ولهذا قال جلال الدين
ما يوجه المراد بالشمس الجلسان لانه بصدد بيان الجامع بين الجلسين يعطف احدهما على الاخرى ولانه قد
صرح السكاكي بلفظ الجلسين فوجب حمل كلام المؤلف عليه والا لم يصح النقل قوله ولعمري انه كلام في غاية
السقوط اما اذا حمل على مذهب البصريين فلامتناع تعدد الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا
حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة صدر الشريعة عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول به مع الغنى عنه
بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما يستقبحونه في حيز الامتناع هذا غاية توجيهه
وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل قوله ولا يحصل المطلوب بان تؤتى بالبنا له
فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو والانسب بسياق الكلام ان تقول اسمية صرفة نحو زيد قام وعمرو قاعد وهو
ظ قوله وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه الظاهر ان امر الابتداء بالعكس اعني ان ما ذكر السيرافي مبني
على هذا المذكور قوله والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال في ايضاح المفصل
واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان تكون الاخرى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية
فتكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في مع الاهمال على
جملة اسمية لان المشتمل عين المشتمل والثاني في معنى التاويل بالاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى التاويل اللهم
الا ان يقال مبني على التمثيل كله قوله تذنيب قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما في ان كلا واحد منهما
يتعلق بالمباحث المتعلقة لفهمها منها بخلاف التذنيب قوله وهو جعل الشيء ذنابة في الصحاح الذناب بالكسر عقب كل
شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذانب التابع قوله عن تكلف متعلق
اخر بالكسر الكشي اخر مفيد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى الضمير قلت فيما يحتاج الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال
مفردا مشتقا قوله شبت بالحال المعنى لان الحال واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهي حال وبيان للازم
الفاعل ومن لوازمه الاتيان فكانها بيان للفاعل قوله لا حالا لان المقصود من الحال المنتقلة بيان ان
الفعل صدر عن الفاعل او وقع على المفعول متلبسا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات
المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم قوله فلما صح

الجلد

المتقدمة ان ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تامل المتامل في المباحث المتقدمة صح

السر

السراسي وسود بان ثمامة ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا والبث لسهيل بن شيبان
من قصيدة مطلعها صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي
صفح عنه اي اعرض عن جرمه وصرح الشر اي ظهر وانكشف دناهم كما دانوا اي جازيناهم كما فعلوا قوله
تشبيها بالحال وجه الشبه كونهما حكما لصاحبها قوله بكون نكرة مخصوصة يريد ان ذا الحال الذي لم يتقدم
عليه الحال اما يكون معرفة او نكرة مخصوصة وذو الحال ههنا اعني قرية سبب قوعه في سياق النفي التخصيص
لانه في حكم الموصوف والمعنى على قرية من القرى ولذا لم يجب تقدم الحال عليه كذا في شرح المفتاح ورد
هذا التوجيه بانه لا يتاتى في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس سبعة في حكم الموصوف حتى يصح الحمل على
الحال فالحق ان قوله تعالى وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما يشهد به اخواه اعني ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة
سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى الجمع بينا سبب معنى اللصوق
وباب المجاز مفتوح فليحمل الحال عليه باكيد اللصوق المذكور ويكون هذه الواو ايضا فرعا للعاطفة
كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراضية ومن ههنا تحقق سوان المذكور في كتب النحو ان وجوب تقدم الحال على
صاحبها عند محض تنكيره بناء على انها لو تاخرت لالتبست بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا
راكبا ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جار اذا كان ذو الحال
نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقدمها على ذيها في الاية الا ان الكلام في بناء
عدم التقديم على كون ذيها في حكم الموصوف لكن ان نفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة
مخصوصة اشد لان الحال تبين الهيئة والوصف بين الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها
الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف ارجح واما اذا وصف مرة فقد حصل بيان الذات في الجملة فناسب ان تبين
الهيئة بعده فالحمل على الحال ح ارجح بقي ان يقال اذا كان مطلقا لخصص ذي الحال في دفع وجوب تقديم الحال
عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل جاءني راكبا رجل بل لم يتصور محض تنكير ذي الحال التخصيصه بتقدم الحكم عليه وهذا
خلاف المصرح به ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصيص الفاعل في مثل جاءني رجل بتقدم الحكم من
ان التخصيص لا يكون بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص وهذا ظاهر فليتامل

كانوا

اصبح ظ

فيما

والاوجه عندي ان يعلل جواز الحال في الآية بلا تقدم ذيها عليها بما اشرت اليه من كون الواو رافعا للالتباس
كما اشار اليه الشارح في آخر هذا الكلام لا يرد قوله نو وثامنهم كلبهم فتدبر قوله كما هو مذهب صاحب
الكشاف سهوا اذ لم يثبت واو بهذا المعنى قوله ولا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز
وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا
ان يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الحالية بالواو لا يجوز تقدمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذي هو
العطف لكن نقل ابن اصبغ على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تامل قوله اولى
باللزوم لذلك الكلام السابق قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى باللزوم الثابت لذلك
الكلام لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح ان يقال بالالتزام وهذا
الوجه وان كان لا يخلو عن نوع خدشة بناء على ان المفهوم من كون ضد الشرط المذكور اولى باللزوم
كونه اولى بالاتصاف واللزوم الثابت للكلام السابق لما نصف به غيره لكنه يخرج الكلام عن
الفساد وههنا وجه آخر في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول ومعناه
الكون ملزوما ونظيره تفسير المعقد فيما سبق بكون الكلام معقدا وثانيهما ان قوله الكلام السابق
مرفوع بقوله اولى لانه افعل التفضيل وذلك اشارة الى الضد وثالثها انه مرفوع باللزوم
لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير قوله اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين اعلم
ان كلمة لو وان في امثال هذا المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي ولا لقصد التعليق
والاستقبال بل كل منهما مستعملة لتأكيد الحكم البتة ولهذا ترى القوم يقولون انها للتأكيد قوله
فانت طلاق والطلاق البتة آخره بها المرء يخوض شباك الطوامث الا انه اليمين والشباك الحبايل و
حد الطوامث الحيض من طمثت المرأة اي حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء كلام واحد
كما هو الظاهر كلام نوع خفاء اذ الظاهر ان قوله بها المرء كلام مستقل وقيل آخر المصراع المذكور ثلثا
ومن يخرق اعق واظلم لكن الرواية في هذا البيت عزيمة مكان البتة ولعل فيه رواية اخرى لم
اطلع عليها قوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا والمصراع لابي الطيب المتنبي في مدح الكافور الاخشيدي

ع ظ

الاستشهام قوله فانيا ذكر هذا الاستثناء تحسينا للكلام ورعاية للادب في مخاطبة الملوك وهو حسن الموقع

صدره وتحقر الدنيا احتقار مجرب ويروى في اكثر الكتب بدله من قوله اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه
كثيرا هذا على احد الوجهين في قراءة الرفع في تستكثر والوجه الآخر فيه ان يحذف ان ويبطل عملها واما
اذا قرئ بالجزم على انه بدل من تمنن من المن اي لا تمنن ولا تستكثر فلا يخفى فيه وفي الآية وجوه اخر
مذكورة في التفاسير قوله فيمتنع دخول الواو كما امتنع في المفردة انما عدل عن عبارة الايضاح فالحال
فوجب ان يكون بالضمير وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور
في الحال المفردة مؤثرا في وجوب الاقتصار فيها على الضمير ليتم كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكره ههنا
فه هو ان ليس الملحوظ اصالة الحاق المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاقه
بها في امتناع دخول الواو وقد دل سياق كلامه على امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث استدل
اولا على ان اصل الحال مطلقا ان لا يكون مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الاصل
في الجملة فتبين بقاء المفردة على الاصل وانا اورد عليه بعض من ان هذا قياس في اللغة وقد منعه
كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهي فهو مقبول اذ قد صرح
في ايضاح المفصل وغيره من ان التعليلات المذكورة في امثال هذه المباحث بيان مناسبات والا فاصل
الدليل هو الاستعمال قوله اما على انه يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال انما لم يذكر
المذهب الثالث وهو انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة
المضارع على المقارنة تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على
معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن
هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من اهم المقاصد لم يوضع له لفظ فلزم القول
بالاشتراك وتمسك الفريق الثاني بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب
ان يكون للحال صيغة كما للماضي كضرب وللمستقبل كاضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال
خفي حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفضل للمتقدم كما لا يخفى قوله وههنا نظر لان الحال آه
جواب النظر ما حققه الفاضل المحشي رح في وجه وجوب تصدير الماضي الواقع حالا بقد قوله واحكم

الصك الضرب قال الله تعالى فصكت وجهها اي ضربت قوله فلما خشيت اظافيرهم البت الاظافير جمع اظفار وهي جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال الثعلب الرواة كلهم على ارهنتهم ماضيا على ان ارهنته بمعنى رهنته الا الاصمعي فانه رواه وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا رهونا عندهم ومقيما لديهم قوله ومثله قوله تعالى لم تؤذونني الآية في شرح اللب للسيد عبد الله وجوب الاقتصار على الضمير المضارع في البيت اذا لم يكن مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا بها فتدخله الواو كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وما ذكره الشارح اظهر قوله ومعناه ان توضحا اي ما كان في الزمان الماضي واتما نقل هذا الفعل الماضي المستغرب كانه تحضره للمخاطب وتصوره ليتعجب منه كما تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله اي فاقوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام فيه لان مطلق حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرح جوابه في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولهذا عمل باسط في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او المستقبل وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما في قولهم دعني من تمرتان على ما زعمه الفاضل المحشي في شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الاندلسي ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذكر الزمان كانه موجود الآن لكن ما ذكره الشارح ماخوذ من كلام صاحب الكشف حيث قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذكر الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد نبه الفاضل الرضي قوله دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقاء في النون وجهان احدهما بالتخفيف وحذف النون الاولى من التثقيل تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها الوجه فيها الحذف متحركة فاحتاج الى تحريكها الكسر وحذف الكسر اقل تغيير الثاني ان النون الفعل مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين هذا وقد جوز ان يكون لا تتبعان نهيا لحقه نون التاكيد الخفيفة على مذهب يونس فانه لا يلتقي الساكنين فيها وكسرها في تثنيتان اثنا عشر وبجواز العطف

مع علاقة الحال الماضية

ف

نظر

فظهر ان الآية لا تصلح للاستشهاد بل للتمثيل قوله والمعنى لا يصح حال كوننا اه اشارة الى ان العامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل قوله خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن قد يوجه كلام القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجرد ههنا عن حرف الاستقبال وفيما عداه طرد للكلية فلا حاجة الى التوجيه المستبع الذي ذكره الشارح قوله لتنافي الحال والاستقبال في الجملة وتحقيقه وسواء التنافي في الجملة كالمنافاة بين الحال والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم لم يستبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم المضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت شانه المضارع المصدر بعلم الاستقبال من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر بعلم المضي من جهة المضي ليس الا قلت هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فكيف يكون التنافي من نفس صيغة المضارع والحال لا التنافي بين الماضي الواقع حالا الا التنافي بين الماضي الواقع حالا لفظ قد بل الجواب الحق ما يسبق عليك في وجه دلالة الماضي على المقارنة من ان لا الاستغراق الازمنة وغيرها لا لانتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار فافهم قوله اتاد وامن دمي اوكه في نفائي مصعب وبنوابه فاين احيد عنهم لا احيد في نفائي مصعب وبنوابه اي طلبني مصعب بن الزبير واخوته والاستفهام في اين احيد اي ابعد واعرض للانكار فلا احيد تاكيد له واقاد دوا من اقاد الامير اي مكنه من القود والمفعول في البيت محذوف والمعنى مكنوا ولي القتيل من دمي ويتهيبني من تهيبت الرجل فتهيبني اي كففته وزجرته فكف وانزجر والاصل في تهيبني تهيبني بثلث هاءات وانما ابدل اواخر الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعلل وفعل وانما زادوا النون من بين ساير الحروف لان في الكلمة نونا قوله ان كان تامة ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الآية ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث والحق انه تدخل الذوات اذا وصف فيه وههنا كذلك سوية كما بينه الفاضل المحشي وكذا ذكر في شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الآية تامة ايضا قوله ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت

ما يقرب الحال من

المضارع

البت

اللهم الا ان يثبت وجوب قول كان التامة على الاحداث وقد مر ما عدمه قوله انى يكون لى غلام وقد بلغنى
الكبر فان قلت الكلام فى الحال المنتقلة على ما سبق والكبر بعد حلوله غير منتقل فكيف اورده ههنا قلت الحال
بلوغ الكبر والبلوغ كما تحقق يضمحل قوله ولم يمسسنى بشر فان قلت لم يشتمل عدم مسيس البشر اياها فكيف
عد من الاحوال المنتقلة قلت ليس فى اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد ابوك عطوفا وهذا القدر
يكفى فى عده من الاحوال المنتقلة قوله شرط فى الماضى المثبت ان يكون مع قد ظاهرة كلامه يشعر بانه عام
لكن مذهب البصريين ان قد انما يجب فى الماضى المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا واما اذا وقع بعد الا فيكتفى بالضمير وحده
من دون قد والواو واكثر كونه بالضمير لا اكثرية لانه يتناول الامر بالاتيان الاغلب فى الا ان يدخل على الكلام و
لفظ قد لا يدخل عليه وقد سبق فى اواخر الباب الخامس من الشارح نبذ من الكلام فيه فليتذكر قوله او
مقدرة كما فى قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت فيه ضافت وفيه خلاف سيبويه فانه لم يجوز
حذف قد من الماضى المثبت وذهب الى ان حصرت لم يقع ههنا حالا بل هو صفة موصوف محذوف اى
جاؤكم قوما حصرت صدورهم ورد بان الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة وصفة الموطئة
ايضا اذا كان ماضيا يجب تصديرها بقد لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون فى صورة الحال القائمة مقامه
قوله لانا قد يقرب الماضى من الحال فحسن لان يفيد المقارنة بالبادى المقارنة بالبون والمطلع الحال
من الثانى لا الاول وقد اشار الحديثى لدفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشىء فى حكمه ولذا
اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفى بعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظة قد يقرب الماضى من ذكر الزمان
فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخلو عن شوب لان النظائر المعتبر فى الحال حقيقة المقارنة لا ما
هو فى حكمه ولذا قال الفاضل المحشى اذا قلت جائنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجىء
متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من المجىء وتفهم المقارنة بينهما وكان
ابتداء الركوب كان متقدما على المجىء لكن قاربه كنفس ولو كفى المقاربة فى الحال لم يحتج فى مثل قولك جائنى زيد ركب
الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجىء متقدما عليه لا كونه بعيدا منه
فلتفهم المقارنة من جملة قيدا للعامل ولا فرق فى ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرد

لا اذا لم يوجد الواو فيه كذا ذكره الحديثى واعلم ان حكم قد فى الماضى المثبت الواقع حالا مح

الاستعمال

لا يمكن صح

الاستعمال ولم يوجد فعل ماضى مثبت وقع حالا بدون قد فى ابتداء المناسبة بان المقارنة فى جائنى زيد قد ركب
منهم من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفى جاء زيد ركب الثانى لا غير فدعوى نوع الدلالة عليها لكن فى
وقوعه بدون ذكر قد كثرة الكلام فلا حاجة الى التقدير مثال قوله قول ابى العلا اصدقه فى مرية البيت
من قصيدة تودع فيها بغداد مطلعها بنى من الغربان ليس بذى شرع ! يخبر بان الشعوب الى الصدع
اراد بالبنى المخبر والغربان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم والتخبير الاخبار والشعوب جمع شعب
بفتح الشين وهو الحى والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبنى على عادة العرب من التطير بالغراب
وفى المثل اشأم من غراب البين اصدقه فى مرية اى اصدق هذا البنى حال كونى فى شك مما اخبر به كالاستيلاء
هو فى الفراق على معى انى جزء غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام انكارى على حذف الهمزة
والاخرى نفى فى الاخبار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد بالايات التسع ما ذكر الله فى قوله تعالى فى تسع
آيات الى فرعون وملائه وهى اليد والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة
وهى انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعاء موسى عم ربنا اطمس على اموالهم والجدب فى بواديهم واما الا
الاخريان وهما الفلق والنقصان فى مزارعهم فالاولى لم يبعث بها موسى عم الى فرعون والثانية
من قبيل الجدب فى المزارع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف على الآية السابقة بان الآيات احدى عشر قوله
فيحصل به الدلالة عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر هو الدلالة المطابقية ولهذا قيل المنفى من المضارع
لا يدل على الحصول وتحقيقها فيما نحن فيه قوله اذ استمرار النفى اصعب بيان لسر استفادة العكس اى قصد
الاستغراق فى الاثبات والاكتفاء فى النفى بالاستفادة الجملة قوله وكان فى النفى اثباتا مثل ما زال
وما انفك ونحو ذلك لا خفاء ان الافعال الدالة على النفى مثل زال وانفك ونحوهما يدل بحسب الوضع على التجدد
واصل التحقق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا دائما لانها تا
فى الحكم والسباد رمن كلام الفاضل المحشى ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد ورود النفى عليه على انه قد تعرض
على الجواب الذى ذكره ذلك الفاضل بانه لا يتاتى على عمومه واطلاقه لانه اذا قلت فى جواب ما زال زيد غنيا
لا ورد اعلى من يدعى دوام الغنى لا يكون النفى المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكر فى الحقيقة

مطلب قول ابى العلاء اصدقه فى مرية

ثبات

مسند الى الجار والمجرور منه

من قبيل ورود النفي على الاثبات فتأمل قوله وقد عرفت بما فيه من ان المط في الحال مقارنة حصول مضمونها
لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لا زمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة
لزمان التكلم فان هذا من ذاك قوله فمن رفع عوده وقوه على الابتداء الرفع رواية سيبويه وقد نص
على الشيخ الناظر ايضا فاعتراض الفاضل الترمذي على السكاكي بان رواية الرفع ليست بمثبت وانه مخالف
لنص الفحول بعول عن القبول وفي شرحه للمفتاح وقد يروى عوده على بداه بنصب الاسم الذي هو
صدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال وتوهم التحقيق مع نصب المبتدا للقطع بان الحال هي الجملة
ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اي رجع في عوده على بداه اي ذهب في طريقه الذي جاء منه وان يكون
على المفعولية فان رجع قد يجي متعديا كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم وذكر ابن الانباري في الاسرار
ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال كقولهم ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك قوله لعدم دلالتها
على عدم الثبوت اه واذا امتنع الدلالة عليه كانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف
فكان دخول الواو اولى قوله مع ظهور الاستيناف علاوة في الايضاح ظهور الاستيناف في الاسمية لاستقلالها
بالفائدة وههنا بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما بكل واحد من
عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او بمجموعهما لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين باطل
اما الاول فلانه احد شقي الدليل الذي ذكر على جواز الامرين وفي مقابلة الشق الآخر وهو دلالتها على
المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضه واما الثاني فلان الاستيناف في الاسمية
كظهوره في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفائدة اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر منه
في الفعلية لا سبيل الى الثاني ايضا والا لكان مجي المضارع المنفي وكذا الماضي مثبتا ومنفيا بالواو اولى
لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها للحال المفردة كما مر قوله اي وانتم من اهل المعرفة او وانتم
تعلمون ما بينه اه الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم والثاني على حذف المفعول قوله ضح ذهب
في المغني على قوله وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفاء بالضمير احسن من الاكتفاء بالواو
لشبهها بالخبر والنعت وورود في كلام رب العزة كثيرا كقوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو والله لا معقب

لامره

لا معقب لحكمه وفي النظم نحو قوله ما بال عينك منها الماء يهراق وحكي عن سيبويه الاستغناء عن الواو
بالضمير اذا كان معلوما نحو مررت بالبر منوان بدرهم اي منه قوله حتى يدخل في صلة العامل المراد من الدخول
في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده بما بعد الاثبات وعدم جعله اياه مستقلا والمراد بالاستيناف
اللغوي الذي ذكره علمه قوله فرجع المعنى من قولك وجدته حاضرا اه يريد ان مجموع الجملة في البيت
لا تظهر تاويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما تشهد به الذوق السليم لكن بسبب تقديم
المبتدا الذي هو فاعله في المعنى صار كانه مسند الى الظرف ومفرد في التقدير وهذا من الوجه الذي ذكره
الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى الاصابة والنيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعد عليه
المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان
يكون الجود والكرم فاعلا للحاضر اه ولحوق الالف لبيان حال الفاعل وهو قد جعل في الظاهر
لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى الكلفة بهذا الوجه وجه اذ اجعل لحوق الالف مثله معقبا
او سهوا قوله والذي يلوح منه اه كانه اعتراض على المص كما اشار اليه الفاضل المحشي بهذا
والذي نقله الشارح من الشيخ ثانيا بقوله وحالة موضع اخر انك اذا قلت اه يلوح منه ان
امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلام الشيخ ان يحمل قوله بمنزلة في الموضعين على التشابه
والتساوي به قوله حذفت الواو اي واو الحال فانه اورد كلام الشيخ دليلا على ان تجرد الجملة الاسمية
من واو الحال بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد قوله والذي يبين ذلك اي كون جاءني زيد وهو فارس
حسنا قوله اذا انكرتني بلدة اه على حذف المضاف اي اهل بلدة او على الاسناد المجازي وانكر ونكر
بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد تقول نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والباز لغة في البازي
الباز طائر معروف والجمع بزاة والباز لغة في البازي وجمعه ابواز وبيزان قوله وان امراء اسرى
اليك ودونه اه موضع الاستشهاد قوله ودونه موماة والاسراء السير في الليل لا في بعضه كما
في قوله تعالى اسرى بعبده واسراه غيره يتعدى ولا يتعدى واسرى به كما تعالى اخذت الخطام واخذت
بالخطام والموماة واحدة الموامي وهي المفازة قال ابن السراج الموماة اصلها موموة على فعللة

قوله

وهب قال لانه بمنزلة وهو كالجاري وهو مطلق بعد ذلك وهو لا من السماع مسلم

لا واو العطف كما ظنه بعض اصحاب الحواشي سعد

١

وهو مضاعف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط
ان تسمية المفازة بالموماة بناء على انه لما فيها من المخاوف والمهالك يومي بعض سالكها الى البعض ولا
ولا يقدر على فتح صوته حذرا عن طروق الهلاك بهم والبيداء المفازة من بادت اي هلكت وسميت بالمفازة
من باب تسمية العطشان ناهلا واللديغ سليما والسملق القاع الصفصف وهي المستوي من الارض لا
نبات فيها وجمعه السمالق والسملق بمعناه وجمعه السلقان كخلق وخلقان قوله فالواجب ان يذكر ما
بمقتضى جعل الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ ان تقدير ههنا
ذو بحث لان هذا انما يتم اذا جعل خصوصا احترازا عن الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الكثير
الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا اما قوله والحق ان كونه على كيفيته اه لا يخفى عليك ان هذا
ليس توجيها لكلام الشيخ فانه لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام
لا يرد عليه شيء قوله فعلت شيئا لم تبصرني اه كانه يخاطب امراة عذلته على اعتنائه بشأن ابنه فقال ضعه
احواله وحوله وحواله ولا تقال حواليه بكسر اللام كذا في الصحاح قوله يرد اي تعظم وتجبل اي تشتمل عليك
التعظم والتبجيل يشمل البر دعا صاحبه قوله وقال بعضهم هو الاندلسي نقله عنه الفاضل الرضي قوله
نصف النهار الماء غامره ونامه ورفيقه بالغيب لا يدري البيت للمسيب بن علس يصف غواصا طال
مكثه في الماء وقد انشده ابن السكيت في كتابه المسمى باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب
على ان نصف من قولك نصفت الشيء اي بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد الى الغائص وعلى
هذا لا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف
في الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشيء بمعنى انتصف فالجملة الحالية خالية عن الضمير فيحتاج الى
تقدير الواو والى تقدير ضمير يعود الى النهار اي غامره فيه فلا يشتمل شاهدا على جواز حذف الواو والحالية على
هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحشي رحمه الله في شرح المفتاح نعم الارجح تقدير الواو ولكون
واردة على الاصل

الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة

قدم الايجاز تنبيها على انه يناسب التقديم في الكلام واردفه بالاطناب لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز والا طناب

لم

لم يتعرض للمساواة مع انها نسبية ايضا لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ مساويا له
لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح البعض للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون
اذا كان قصد البليغ التجرد عن النكت ولا نسلم تعين لجواز ان يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات
لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقها ان يراعيها ويشير اليها مع كون لفظها منطبقا على ذوين
ما يشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا بالمتعارف الاوساط مع بلاغة الكلام
الا ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساو للمتعارف فهم انه فلت كذا في الايجاز والاطناب
اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص فلكونه اقل
من متعارفهم يشعر بوجود خواص لكلام المساوي فقال قوله الى الكلام ازيد منه يشير الى انه لا يعتد
في كون الكلام موجزا لكونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد جعلا من قبيل الشتاء
ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل قوله ولا عي وفهاهة كلاهما بمعنى واحد في الصحاح العي
خلاف البيان وقد عي في منطقه وعيي ايضا فهو عيي وعي على فعل وفي المثل اعيى من باقل
والفهة والفهامة العي ورجل فه وامراة فهة قوله عن حكم النعيق النعيق صوت الراعي في غنمه
وقد نعق الراعي بالكسر نعيقا ونعاقا ونعقانا اي صاح بها وزجرها وحكى ابن كيسان نعق الغراب
ايضا بعين غير معجمة قوله من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف في كلماته او الاوضح
بيانه قوله والاطناب اداء باكثر منها الاكتفاء على اصطلاح السكاكي يعم المساواة والكيجي وهو التفسير
لا بلاغة للكلام الا ان يقال هذا على اصطلاح آخر قوله اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لم يقل اي
الى كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا اصرح مع الاختصار فلا وجه للقول
برجوع الاختصار اليه واما حديث السبق فهين لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وهكذا الكلام
في قوله واخرى اي الى كون الكلام خليقا بالبسط مما ذكره قوله وليس المراد رد على الخلخالي ووجه الرد
انه لا معنى ان يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا ان المقام خليق بالبسط من متعارف الاو ساط
الا ان بملاحظة ان هذا الكلام على متعارفهم فيؤول بعد هذا التكلف الى ما ذكره الشارح

وأما ما ذكره في وجه الرد من لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ الكلام يشمل
ما كان مساويا للمتعارف للاوساط لكن يكون الكلام خليقا بالبسط من هذا المتعارف قوله لكنه ايجاز
بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان خليقا بالبسط كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون
بليغا قلت مقتضى الظاهر البسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن وصف اعراض الشباب
والمام المشيب قوله فعلم ان الايجاز هذا مبني على ما ذكره الترمذي وغيره من انه لا فرق بين
الايجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى قوله كما يشتمل نعم لو قيل
الايجاز اخصر بيان لكان اولى قال الشارح في قوله يحذف حرف النداء وياء الاضافة ظاهر كلامه يشعر
بان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وهو حكم منه لان الاتيان بحذف مع عبارة
المتعارف فيه ان يكون الاوساط عبارتان او يراد الاوجه الاقلية حذف مجموع الامرين لا كل منهما باستقلال
قوله اذا قال الخميس نعم صدره لا يبعد انه التلبث في الغارات التشمر والنهوض والخميس الجيش
لانه خمسة اركان قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعنى لا يبعد انه التشمر للنهب لا الاخذ اذا قال
اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاغتنموها قوله والنسبة بين الاطناب والايضاح عموم من وجه فقد
بين الفاضل المحشي مادة الاجتماع ومادتي الافتراق الا ان اعتبار النكتة الخفية في الصور التي
ذكرهما الى ليس بضروري في اداء المقصود وانما اعتبرها ليبين الفرق في صورة بلاغة الكلام قوله
وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه توقف فيه بان قول السكاكي ملكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك
على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك ان مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر قوله اي
الحارث بن حلزة اليشكري الحلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسر الزاي المعجمة قوله فيه نظر لانه
قد اشتهر ان قيل هذا النظر لا يدفع الاخلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك
كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش
الشاق وليس هذا مقصود الشاعر بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل
والحماقة خير عنده من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العلم والعقل ولا خفاء ان عبارته قاصرة

عن

عن اداء هذا المعنى فتامل قوله وينبه على ذلك لفظ الظلال لانه يشعر بحسب العرف بان النوك شيء خطير يلتجي
الى ظلاله ويطيب حال الملتجي اليه وهذا ظاهر قوله نحو قول عدي بن الابرش الابرش في الاصل نكت صغار
في شعر الفرس تخالف سائر لونه والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه قوله بذكر غدر الزباء
لجذيمة الابرش الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم ملك كان قد قتل اباها وقيل زوجها واستولى على ملكه
وبعد رجوعه استولت زباء على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان
تتزوجني فتضم ملكي الى ملكك فتردد في ذلك وشاور اهل الرأي من ثقاته وهو يومئذ من شاطئ
الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان يسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب
اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على مملكته عمرو بن عدي فلما قرب قال قصير ما الرأي
قال ببقة خلفت الرأي ثم ادخل بعد اللتيا والتي على زباء فامرت به فاقعد على نطع و
جيء بطشت من ذهب وشد عضداه بالادهم كما يفعله الفصادون فقطعت راهشاه
فلما ضعفت يداه من سيلان الدم سقطتا فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالت لا تضيعوا
دم ملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله فهذا خلاصة القصة وبالجملة في شرحها طول قوله
كذبا ومينا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا فلا تطويل قوله ولا فائدة في الجمع بينهما فيه نظر
لان هذا من قبيل عطف احد المترادفين على الاخر وفائدته تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد
وكان الحكم انه مناسب للمقام فلا يلزم اخلاله بالبلاغة قوله اسم للمنية من الشعبة وهي الفرقة سميت المنية
بشعوب لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام قوله من شانها الاهلاك فان قلت
الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت فما معنى قوله من شانها الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء
الاهلاك عن شيء بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك قوله وهذا بعينه معنى الشجاعة لا يخفى
ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه في رضى محبوبه لا يعد شجاعا لغة بل لم يثبت جبنه
بالدلايل القاطعة قد يختار هلاكه جبنا ووهما ولو سلم الاتحاد فهذا انما يرد اذا كان غرض
القائل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو المغتفر فلا

ص

اذ غاية ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل قوله فاعلم علم اليوم البيت من قصيدة مطلعها
امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم وبعده ودار لها بالرقمتين كانها
مراجيع وشم في نواشر معصم وقد مر شرح المطالع في شرح الديباجة والرقمة جانب الوادي
والمراجيع جمع مرجوع من رجعه رجعا والوشم من وشم اليد اذا غرزها بابرة ثم ذر عليه النؤور
وهو النيلج والمعصم موضع السوار من اليد ونواشر المعصم عروقه الواحدة ناشرة وقوله
علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي اعلم علما متعلقا بهذين اليومين او يجعل مفعولا به
بان يقال اعلم عمي اصل وقوله عمي صفة شبهة يقال رجل عمي القلب اي جاهل قوله فمعناه
انه قول لا يعضده برهان يريد ان قوله بافواههم لتاديته اصل المعنى لا للتاكيد وهو ط‍ ٧
قوله قدمها لانها الاصل والمقيد عليه قيل الاولى ان تذكر وجه تقديمها في الضبط الاجمالي ٧
السابق اعني قوله والاقرب ان يقال اه فانه المقتضى لبيان فائدة العدول عن الترتيب والاطناب ٤
قوله باب الايجاز والاطناب والمساواة واما التقديم فما حق فيه في فرع التقديم في الضبط
الاجمالي قوله ولا يحيق المكر السيء الا باهله حاق به الشيء اي احاط به ووصف المكر بالسيء
ابار الى ان بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيء وجزاء
السيء ليس بسيء قوله عنك قال الشارح المشهور ان اسم المكان لا يعمل لا في الظروف ولا في غيرها
فالظرف متعلق بالجزاء اعني ولج على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله في الظروف بناء على
التوسع فيها فجاز عنده ان يتعلق بالمتنائي قوله اعتبار ذلك امر لفظي آه فان قلت لو سلم ذلك
في الآية فلا نسلم في البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والا فمحذوف
يجب تقديره اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديره ليس لامر نحوي لفظي بل لتادية اصل المراد فليس
معنى الجزاء ايهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقدير بحسب تادية المراد قوله ناقصا عن اصل المراد
ثم هذا المنع مبني على جعل السؤال المذكور معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل
منعا وسندا فلا وجه له قوله في لو ذكر لكان تطويلا الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين

قوله

قوله اي رجحان قوله ولكن في القصاص حيوة الاحسن ان يقول اي رجحان في القصاص حيوة
كالايجاز قوله والمعتبر الحروف الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف في القصاص والياء في في مع انهما مكتوبان
في الكتابة قوله والنص على المطلوب معارضة كونه سلوك طريق البرهان فانه من البلاغة قوله او
النوعية حينئذ النوعية تحتمل حينئذ التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعا ولذا ذكرهما قوله فان
قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر اجيب عنه بان المعتبر في مطلق رد العجز على الصدر او
فيما هو من المحسنات منه ما يكون في الكلام الذي يكون ما في الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به
التتبع وههنا ليس في البين الا كلمة واحدة قوله قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز
على الصدر فنحن نقول لان المرجوحية بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد
العجز عن الصدر لم يثبت المدعى هذا واعترض عليه ايضا بان الضمير في حسنه راجع الى رد العجز
على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى
ركاكته واجيب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي وبالثاني اللغوي قوله ورجح ايضا بما فيه
من الغرابة معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشيء نافيا لنفسه
بحسب الظاهر كما يشير اليه الشارح قوله وبسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة يعني اجتماع حرفان
ثانيهما ساكن نحو قم وقل قوله في موضع واحد هو لام القتل الاول والفاء في نفي قوله
وفيه نظر لان تقدم الجزاء وكذا سبق منافاة او اخراه والمسند جواب عن هذا النظر بان حمل
تنوين حيوة على التنويع او غيره مخصص مصحح به ان يقع مبتداء فيفيد تقديم ما حقه التاخير
المفيد للتخصيص بخلاف قولك في الدار رجل حتى لو حمل تنوينه ايضا على التنويع افاد الاختصاص ص
فتذكر قوله وقيل ان الصفة اذا كانت جملة آه قائله الفاضل الرضي والحذف في نحو ما ذكر
كقوله ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر ترمي بكفي كان من ارمى البشر
اي بكفي رجل والكبداء قوس يملأ مقبضها الكف وقوله ترمي صفة كبداء قوله نبئت اخوالي
بني يزيد ظلما علينا لهم فديد نبئت من التنبئة يتعدى الى ثلاثة مفاعيل مفعوله الاول
ضمير المتكلم

اقيم مقام فاعله واخواله مفعوله الثانى وبنى يزيد بولا جزاخواله او عطف بيان له او صفة
ويزيد يحكى بالضم عن نزيد فى قوله المال يزيد لا يزيدا المال فلا تتغير حالة فى المواضع الثلثة ولهم
فديداى صياح فى موضع المفرد اى فادين مفعول ثالث لنبئت وقوله ظلما مفعول له والعامل
فيه معنى قوله لهم فديداى يصيحون لاجل ظلم وعلينا متعلق بظلما او بتقدير على تضمنه معنى الجور
ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا لنبئت بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له قوله كما فى آخر باب
الاثنا اراد به قوله وهذا الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ويجوز فى غيره توبته قوله وكذا اذا
قال المنبح المتبح بالجانى المهلبى الدى فى صوته بحة وهى حالة المشعرة بكبر السن وعدم
القوة وقيل هو بتقدم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح يقال بجح بالشئ وبجح بالفتح وهو
لغة ضعيفة فبجحة بنجيحا فبلجح اى فرحة فتفرح وعلى كلا الوجهين ينبغى ان يجعل اذا بمعنى الماضى
كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين قوله ومنه قوله تعالى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فصلها
عما قبلها لان بعض النحاة جوز كون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة لتاكيد اللصوق
كما مر نظيره قوله نحو جاءنى زيد ليلا الاية التقدير فى المثال الاول ليلا جاءنى الا زيد وفى الثالث
والرابع يارب وياغلامى وفى المجلس ليعذبن بدليل قوله تعالى الم تر الى قوله تعالى فصب عليهم ربك
سوط عذاب وفى السادس كان ما كان ومعنى تله للجبين صرعه على شقه فوقع احد جنبيه
على الارض والجبين ما على يمين الجبهة وشمالها والتقدير فى المثال الثانى وهو عجز بيت للفرزدق ... الجبهة ح
صدره يامن راى عارضا اسربه تخلف فيه فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف
اليه للاول والتقدير بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد فحذف اكتفاء بدلالة ما اضيف الجبهة عليه وذهب سيبويه
الى انه من الثانى والاسد المذكور فى الآخر هو ما اضيف اليه ذراعى اخر ليكون كالعوض من المضاف
اليه للثانى اذ لو قدم وقيل بين ذراعى الاسد وجبهته لم يكن للثانى مضاف اليه ولا ما يقوم مقامه و
المختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار العارض السحاب
يعرض فى الافق واسر مضارع مبنى للمفعول اى اجعل فرحا مسرورا والذراعان كوكبان نيران

سرلها

بزلها القمر وجبهة الاسد اربعة انجم يزلها القمر ايضا والمنادى محذوف اى يا قوم ومن استنهامه ويحتمل
ان يكون موصوله ومن المنادى فلا حذف قوله واما الجملة اراد بها الكلام التام الذى لا يكون
جزءا من كلام آخر ولهذا لم يعد كلام الشرط والجزاء جملة قوله فان ضربت فقد انبجست قال
ابن هشام فى مغنى اللبيب جوز الزمخشرى ومن تبعه ان يكون فاء فانبجست فاء الجواب
اى فان ضربت فقد انبجست ويرده ان ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل الا ان يقال المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث ... الا ان صح
لان ما ذكره فى الاستثناء لا يغنى فى دفع الاعتراض لشارح جهة مبنى كلامه ان الماضى بعد حرف
الشرط معنى فلا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال ان حرف
ان فى ان ضربت فخلصت الماضى الداخل عليه قد التحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقيق ... الانجاز ط
ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل فى قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
لا بجرد وقوع الجزاء ماضيا بعد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة فى نفس الامر
على السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد و ... الى الاخ وهو يوسف ط
المعنى ان ضربت حكمنا بانه قد انبجست وكذا فى الآية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا
بعد قد قوله وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة اه عبارة الكشاف فى سورة البقرة
هكذا الفاء متعلقة فى فانبجست متعلقة بمحذوف اى فضرب فانبجست او ان ضربت فقد انبجست
كما ذكرنا فى قوله تعالى فتاب عليكم وهى على هذا فاء فصيحة فيفهم من ظاهره على هذا انه اشار الى
التقدير الثانى الاقرب ولكن يحتمل الجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب
المفتاح ان الفاء فى فانبجست فاء فصيحة ثم قدر فضرب فانبجست ولم يتعرض للتقدير الاخر
فيفهم من ظاهره ان كون الفاء فصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف والصواب
خلافه لان العلم عندهم فى الفصيحة البيت المذكور فى الشرح اعنى قوله قالوا خراسان اه وهو بتقدير
الشرط وفاقا وانما اقتصر السكاكى على اختيار العطف لقلة التقدير فيه ولان الفاء الجزائية لا تدخل
على الماضى

ورد ان اضراب الى جاء من تفسير اللبيب

المتصرف الملامح لفظة قد واضمارها ضعيف اعلم ان المختار في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة
كونها منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعها ذوقي لا
يمكن التعبير عنه قوله خراسان اقصى ما يراد ساء البيت للعباس بن الاحنف وكان الرشيد يألفه
فلما خرج الى خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارمينيه ومعه العباس فكتب
الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه وانشده قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول
فقد جئنا خراسانا ما اقدر الله ان يدني على شحط سكان دجلة من سكان جيحانا متى يكون
الذي ارجو وآمله اما الذي كنت اخشاه فقد كانا عين الزمان اصابتنا فلا نظرت و
عذبت بصنوف الهجر الوانا ويروى بدله لقلبنا الهايم المكروه احيانا فقال الرشيد قد اشتقت
يا عباس واذن له بالعود وامر له بثلثين الف درهم القفول الرجوع وقوله ما اقدر الله ان
يعجب من كمال قدرته قوله ومنه بيت السقط طرب الضواه الضمر طرب راجع الى الابل و
الباء في بغداد بمعنى في متعلقة به وبغداد بالدال المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا
في الصحاح وكان الاصمعي يسميها مدينة السلام وينهى عن ان يقال بغداد لانه سمع الحديث
ان بغ صنم وداد بالفارسية عطية فكان معناه عطية الصنم والوهن كوهن نصيف الليل و
على الطرفة وما في الموضعين للتعجب واما فصل البيت بعضه منه ولم ينقل ويحتمل
ان يكون الكتا المذكور معنى ما لهن ومالي حج لا يكون البيت من اجار الحذف في شيء قوله
فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية المسئلة اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره
الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة فيتعلقها
بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير وكونها قوله قد شغفها حبا في الصحاح
الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه قوله والعادة
دلت على الثاني فان قلت الموافق لغرض زليخا تقرير الحب لا اغراء لانهن لما لمن زليخا وكانت مقهورة
العشق مغلوبة الهوى ارادت ان تظهر لهن ان لومهن اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة

حكاها

مطلب تسمية بغداد مدينة السلام والنهي عن ان يقال بغداد

فكانها قالت هذا الذي لمتنني في حبه لوما مخالفا للعادة قلت لا شك ان المقدر يجب ان
يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والا لكان كذبا والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان
في المراودة لا في نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكرن الحب في قولهن امرأة العزيز تراود
فتاها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين لا لاجل اللوم على نفس الحب بل
لا جواز لتقدير فيه بناء على ما تقتضيه العادة من انهن ما لمنها فيه في نفس الامر قوله اي مكانا
يصلح للقتال اي انكم قاتلون في موضع لا يصلح للقتال ونخشى عليكم منه ويدل عليه انهم
اشاروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نخرج من المدينة وان الحرم القتال فيها والقصة في غزوة
الاحد مشهورة قوله كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حين يحرزونه بالبنين
عن البنات وقد ورد النهي عنه قوله ومقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه دل على ذلك هكذا
في بعض النسخ وهو المطابق للسياق ولم يوجد في اكثرها فكان تركه اكتفاء بقوله سابقا والمجاز
بالفعل قوله يقال رفأت الثوب رفاء اذا اصلحته وهي منه قد ذكرنا في مفتتح الباب الثالث
ان القطب رد في شرح الكشاف امثال هذا التركيب الى المنكب ان يقال مثلا نقول رفأت
الثوب بدل تعال او نقال اي اصلحت بدل اذا اصلحت واشرنا هنالك الى ان ما ذكره انما يرد
اذا قرئ الفعل بعده تقال على صيغة الحكاية واما اذا قرئ على صيغة الخطاب تم فائدته لا ارفأ
وهذا ظاهر قوله وهما يواخي ذلك ما في قوله هل ينظرون الا ان يأتيهم الله وجه المواخاة ان
في كلمها حصول شيء عقيب ما ينافيه وهو اقوى تاثيرا في النفس فان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى
فكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم وكذا اتيان العذاب من مظنة الرحمة
فان فيه الميين الم العذاب والم اليأس من الرحمة والظلل جمع ظلة كالقلة والقلل وهي
ما اظلك قال القاضي في تفسيره هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعد الا
ان يأتيهم الله اي ياتيهم امره او بأسه كقوله او يأتي امر ربك فجاءهم بأسنا او يأتيهم الله
بيأسه فحذف المأتي به للدلالة عليه بقوله فان الله عزيز حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عزيز قد

وقع

في هذا السهو انبا ما قال صاحب الكشاف والعجالة او رد الآية الكريمة في المص قبل هذا البطرين
على ما هي عليه فكيف غفل عنه مهنا قوله لان النشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشر وفي بعض النسخ
كان اغنم من الغنم والاول انسب لقوله في جانب الحزن كان اسر لما بين اللفظين من التجنيس الخطي قوله
يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة يعني ان هذا التركيب من شانه ان يفيد الاغراض الثلاثة
وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الآية فالمخاطب هو الله لم فلا يتصور فيه الغرضان
الاخيران وتحقيقه ان القرآن نزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في تعبيره بحيث يفيد ما
لو خوطب به بليغ من الافادة مع قطع النظر عن خصوص المخاطب قد مر مثله غير مرة قوله
كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين في الكشاف عدى
قضينا بالى لانه ضمن معنى اوحينا كانه قيل واوحينا اليه مقضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله
ان دابر هؤلاء مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتفخيم له هذا ودابر القوم
آخرهم مصبحين اي حال دخولهم في الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة قوله اي من
الايضاح بعد الابهام لم يقل اي من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق
اختصارا قوله وقيل الاجمال والتفصيل اشار بلفظ قيل الى انه لا يخلو عن ضعف لان الاجمال
والتفصيل عين الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلائم قول المص سوى ما ذكر فلك
ان يقول المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلثة المذكورة والايضاح
بعد الابهام باعتبار ما فيه من الغرابة المستطرفة باعتبار الامور الثلثة المذكورة فلا محذور قوله — نحيره صح
يشيب ابن آدم اه لم يقل نحو قوله عم لان متن الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره يهرم
ابن آدم وتشب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه
اثنتان الحرص على المال وطول العمر فكان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث يشيب ابن آدم اه بناء
على انه نقل بالمعنى وقوله يشب بالكسر من شب الغلام قوله بمنزلة لف القطن بعد الندف فان قلت
التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة الندف فكان الاظهر

ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت لا شك ان اللف المقصود في القطن متاخر عن ندفه ثم ان
المثنى بعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف وتعيين المراد منه بالاسمين المتعاطفين
بمنزلة اللف فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب وغيره قوله
وهي صلوة العصر على قول الاكثرين اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة العشاء
طائفة ولم ينقل عن احد من السلف انها صلوة العشاء وذكره بعض المتاخرين لانها بين
صلوتين لا تقصران وقال بعضهم هي احدى الصلوات الخمس لا بعينها ابهمها الله تحريضا
للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة قوله لان المصابرة باب
من الصبر المصابرة الصبر في مقابلة العدو قوله والايقاظ عن سنة الغفلة مجرور معطوف على التنبيه
او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرير النداء زيادة تنبيه لهم وايقاظ
عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يوبقهم وهو يعلم وجه خلاصهم ونصحهم عليه
واجب فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعي بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره
وغمهم غمه وينزلوا على تنصحه لهم كما كرر ابراهيم عم في نصيحة ابيه يا ابت قوله كما في قول الشاعر
لقد علم الحي اليمانون البيت لسحبان بن زفر بن اياس بن عبد شمس وهو الذي يضرب المثل
رمم — في الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الآفاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم
عنه فقال لقد علم الحي اليمانون اه فقال معاوية اخطب فقال انظروا الى عصا تقيم من اودي
فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما صنع بها موسى وهو يخاطب ربه
فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قارب فوت صلوة العصر فما تنحنح ولا توقف ولا ابتدا في
معنى فخرج منه وقد بقيت عليه بقية فيه ولا مال عن الجنس الذي هو فيه فقال له معاوية انت
نعاث — اخطب العرب فقال العرب وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك والحي القبيلة واليمانون
جمع يمني كما سبق في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة قوله وبه تبين بطلان ما قيل اه وجه التبيين
لم يقيده ملا مشكبر صح — ان عيون الظباء حال حيوتها سود فلا يشبه الخز اليماني الذي فيه سواد وبياض قوله قيل المراد

بالخال الشامة فانما تغير لون الثغر ورح يكون قوله لم يهم بتقبيله خال من باب التذييل لا الايغال
لدفع توهم خلاف المقصود وفي ضرام السقط الخال هو الكمال وعنى ههنا الملك المتكبر وحقيقته ان
الخال يعني الكبر تعالى رجل ذو خال اى ذو كبر فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدل شبه فاها
في الطعم والاستدارة بالكاس الا ان الكاس يكون ابدا منفرجة الفم غير ضيقة فتداركه ذلك بان
شبه فاها مرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم انما يكون ثمنا لان به الثغر فعلا في ذلك بان جعل الخاتم من
الدرهم الكاس في الغالب يكون منزلة بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانه تقبلها فتداركه
ذلك بوصف الفم بانه لم تقبله ملك عظيم الشان مكتنف عزه قوله دفع ذلك بان وصفه بان لم تقبله غير
ملك كسراه فان قلت اذا كان المقصود دفع توهم غير المقصود كان البيت من قبيل التكميل على معنى
لا مراده في الايغال قلت ان بين الايغال والتكميل عموما من وجه فان الايغال اعم باعتبار
الفايدة لجواز ان يكون الفايدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصود واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه
في آخر الكلام وكيف من الاقسام اقسام متباينة فان الشارح صرح بان بين التذييل و
الايغال عموما من وجه فلا محذور في ايرادنا نحو من قبيل التكميل في الايغال قوله وهل يجازى
ذلك الجزاء المخصوص المراد بالجزاء المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر
ايذان بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر قوله واحترز به عن الوجه الاخر في
الآية وجه ثالث وهو ان يكون تعالى المراد بالكفور في قوله وهل نجازى الا الكفور العامل لكنه عبر عنه
بالكفور لئلا كل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الآية من الضرب الثاني قوله وكل منهما
تذييل على ما قبله المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لما كيد وتذييل التذييل
ويحتمل ان تقدر كل منهما تذييلا لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد قوله ولو لا قوله ايضا التوهم اه
مثل القول بان ايضا تنبيه على ان التقسيم لمطلق التذييل محكم لا دليل عليه ولا يشهد به الذوق
السليم اذ لو ارجع ضمير هو الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني ينقسم الى قسمين كان مطلق
التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا بعد ان تعالى لفظ ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم

للغير

للغير بسبب التاكيد والا لوجب ان تقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قوله وليث
يستبق اه عن عمر بن الخطاب رض انه قال للجماعة اى شعرائكم القايل ولست بمستبق البيت
قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء قوله او عن ضمير المخاطب في لست لا وجه لتخصيص
الضمير في لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا الملمة حالا عن الضمير في مستبق اللهم الا ان يبنى
الكلام على الاتحاد الذاتي بين الضربين قوله نعم انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ تشبيه
الى ان قوله اخا على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كما في قوله تعالى واسئل القرية
والتعدد لست بمستبق مودة اخ قوله لان نزول المطر قد يكون سببا في تخريب اذ
يكفي في ايهام خلاف المقصود مجرد الاحتمال كما لا يخفى على المتأمل كما تشهد به الانصاف والاولى
ان يكون اكثر صور التتميم داخلا في التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن وكلا يبعد من السبع
الا ان الاصطلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصطلاح ولذا ترى البلغاء
يكتفون في مقام الدعاء بذكر السقي فيكون البيت من قبيل التكميل محل تامل فان قلت يتبادر
كونه سببا لخراب الديار ههنا لمجرد ذكر السقي بل باعتبار قوله المطر الثاني فان الدوام م
معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت تقدم قوله
غير مفسدها على قوله ديمة تهمي يدفع هذا التوجه كما لا يخفى قوله ولذا عدى الذل بعلى والا
فهو يعدى باللام تعالى ذل له قوله ويجوز ان يكون التعدية اه الفرق بين الثاني وبين ان الاول ل
باعتبار التضمين والثاني باعتبار التذلل لكونه من العالي الى السافل يدل على حصول معنى العلو
في التذلل فلا حاجة الى التضمين كذا في شرح الايضاح قوله وفيه نظر لانا لا نم اه قال بعض
الفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس بحليم يتبادر
منه المهابة البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر عند وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا يا
واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما تشهد به الذو ق
السليم وبهذا يندفع ما قيل نصرة للمص ان ما قاله الشارح باعتبار برهان العقل و
الظن

يكفي في مقام الخطابة والاقناع فتامل قوله فنفي ذلك التوهم بقوله مع الحلم اه قد بينا ان في باه
حال البشاشة والتواضع تذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متعنفا مع ان مع لا يدل
مطلقا على ان الحلم يوجد حالة المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب على العدو وغير
حليم في وقت مصادفته اياهم مع ان له حلما وتواضعا مع الاحباء وجوابه ظاهر فان ما
ذكره الشارح امر خطابي ادعائي واذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقرب
انه سلطان ينبسط مع من يخاطبه ويتلطف ومع هذا لا ترفع اليه المخاطب راسه من
مهابته وهذا مما لا يخفى على المنصف وعدم دلالة مع بطريق القطع على ما ذكره لا يضر اذ
جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء
كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة قوله بفضلة لنكتة اراد بالفضلة كالمفعول او الحال او
نحوهما مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر في الامثلة التي
ذكرها المصرح الايضاح قوله او للتقليل المتبع في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الآية
هذا ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في
الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كانت في بعض من
اجزاء ليلة اجاب صاحب الكشف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فالثاني
يقتضي الاستيعاب والاول يصح على التقديرين وذلك لانه صرح بحدود واند خولا حرف
التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الا ان منكره يقع على البعض
والكل فيحمل على المتعارف والاسراء في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد يجاب عنه ايضا بما ذكره
الامام المرزوقي في امثاله كوزان يراد بنكر ليل منكرا وسط الليل والدخول في معظمه يقال جاء
فلان ليلا وبليل اي في معظم ظلمته فيستفاد البعضية بهذا الوجه فلا اشكال والاوضح
ان يقال اذا حمل التنوين على التقليل يكون الكلام في قوة اسرى بعبده ليلا قليلا ومنه يستفاد د
منه التقليل لا الاجزاء على ما تشهد به موارد الاستعمال بقي ههنا بحث في موانه تبيين مما ذكرناه

ان المقصود بيان وقوع الاسراء المذكور في بعض الليل فانه ادل على كمال قدرته تعالى ولو
اكتفى بذكر الاسراء لتوهم خلاف المقصود فلا يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال لا بد في
الايهام التبادر الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه في
جميع الليل مثال قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الترجمان على وزن الزعفران لكن
ويقال ترجمان بضم الجيم وكذا ان تضم التاء لضمة الجيم يقال ترجم كلامه اي فسره بلسان آخر كذا
في الصحاح ومعنى البيت ان ثمانين سنة التي انتهى اليه سنه احدثت في سمعه ثقلا فمن معه
على الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قرب ولما احتاج في ادراك المسموع الى
ان يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان آخر فاطلق عليه الترجمان قيل
الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لتحقق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه في
احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه موهم للدعاء عليه بالضرورة الى ضعف سمعه واحتياجه
الى ترجمان قوله الا هل اتاها والحوادث جمة بان امراء القيس بن تملك بيقرا الضحى
اتاها راجع الى ام امراء القيس وتملك اسمها وبيقر افعل ماض بمعنى اقام في الحضر والالف للاشباع ع
والباء في بان زائدة قوله والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل
وتميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان والسين ولن
وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة الفارقات
اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصدرها بالمضارع
المثبت وقد سبق انه ممتنع في الحالية هذا هي الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فهو
ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالة قيد لعامل الحال ووصف في المعنى بخلاف الاعتراضية صفته
فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة قوله وضمير الشان محذوف هذا على مذهب
الجمهور ويجوز ان يكون ذلك المحذوف ضمير المخاطب للمامور بالعلم اي انك سوف يا تيك كلما
قدر كما جوز سيبويه وجماعة في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا قوله فقوله ان الله

مطلب اعتراض الشيخ بهاء الدين السبكي عه

يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض ما اكثر من جملة اه اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان
المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين معمولة لما في الاخرى والا ففي
في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا
يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولذا ان تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتعين
لجواز كونها خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستانفة فيحتمل ان يكون التمثيل
وقع على هذا الوجه المحتمل والاية مثال للدليل قوله وخفوق البيت الخفوق والخفقان
اضطراب القلب وتهوم فوق معطوف على فاعل فعل في البيت السابق والتلهب
ما التهب من النار والمراد تلهب في قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق قوله ولا تمام
منا سيداه البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل لسموأل بن عاديا اليهودي و
مطلع القصيدة • اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه • فكل رداء يرتديه جميل • وبعده •
اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها • فليس الى حسن الثناء سبيل • يعيرنا انا قليل عديدنا •
فقلت لها ان الكرام قليل • وما ضرنا انا قليل وجارنا • عزيز وجار الاكثرين ذليل •
لنا جبل يحتله من نجيره • منيع يرد الطرف وهو كليل • رسا اصله تحت الثرى وسما به
الى النجم فرع لا ينال طويل • قال ابو زيد يقال طل دمه واطل دمه وطله الله واطله الله
اهدره ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيدة والكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت لم يمت منا
رئيس الا في الحرب ولا ابطل دم قتيل منا في موضع كان وعلى هو من التنوق والتوص
التفاخر بالشجاعة ومعنى يحتله يحله وينزل فيه نجيره اي نحفظه في جوارنا وحفظنا منيع اي
ممتنع على طالبه لا ينتهي كلامه يرد الطرف اي هو مرتفع عال بحيث يكل طرف الناظر اليه ويسوق
الابيات يدل على ان المراد من الجبل جبل العز والسمو كما ذكر المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل
الحقيقي كما ذكره شارحوا المفتاح فليتامل قوله فيشتمل بعض صور التتميم والتكميل و
كذلك بعض صور التذييل لكن لما كان اصل الغرض شاملا لها ايضا وكان الغرض ههنا

ذكر

ذكر ما يخص بعض التعريض لم يتعرض له قوله وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر وحيث اقتصر على قوله
وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل
له من الاعراب جملة كان او اكثر كما زاد المصنف فورد عليه الاشكال قوله فيهولان ما هو اقل
من الجملة قد يتكلف في تقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر مرددا بما كان واقعا في احد
الموقعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة بان لا محل له من الاعراب وليس مرددا بالا
محل له من الاعراب والمعنى فيشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان
الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضمير له وخبر كان محذوف ان جوز
حذفه وان لم يجوز يجعل هو خبر كان وتقدر جملة اخرى حالا مما ذكر والتقدير ولا محل له من
الاعراب حال كونه جملة كان الواقع اه ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله لان
ايمانهم لا ينكره من يثبتهم وايضا تسبيحهم وحمدهم المستفاد من قوله يسبحون بحمد ربهم
يدلان على ايمانهم به قوله وحسن ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله لما
ذكر هذا الوصف في شانهم مدحا لهم تبين ان هذا وصف عظيم لنفسه بحيث يمدح به
حملة العرش ومن قوله فهذا ابلغ ترغيبا بهذا ويحتمل ان يكون قوله ويؤمنون به له
الغاء على مذهب من لم يشترط فيه النكتة كما مر قوله وفيه نظر لان هذا داخل في
التتميم اه اجيب بان مراد المصنف ان هذا الكلام هو تعالى امر عظيم شانه فعند عظم له
المنظور تعالى رايته بعيني وعند عظم المقول تعالى قاله بفيه وهذا لا يمنعه من ان يكون
للتاكيد بحسب اقتضاء المقام وفيه ما فيه قوله ولست بنظار الى جانب الغنى اه وما بعده
واني لصبار على ما ينوبني • وحسبك ان الله اثنى على الصبر قوله وقول الحماسي له
ويشكر ان شئنا اه هذا البيت من ابيات قصيدة • اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه •
وقبله • ونحن كماء المزن ما في نصابنا • جهام ولا فينا يعد بخيل • وبعده • اذا سيد
منا خلا قام سيد • قؤول بما قال الكرام فعول الجهام السحاب لا ماء فيه تم بحث الايجاز و
الاطناب

بطريق اى بطريق واراد بالطريق التراكيب تشبيها للتراكيب بالطرق فى ان المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب او فى ان السامع يسلكها فيصل الى المعنى والاولى والانسب بفن التعريف الان سلوك المعنى فيه قرينة كما يفيده الايراد وقد سلك فى التعبير بالمعنى الواحد عما تصدق به وهو من قبيل ذكر العام وارادة الخاص بقرينة دقيقة وفى التعبير عن التراكيب بالطريق بطريق الاستعارة وفى التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة فى وجه كما سيظهر عليك ان شاء الله سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية وان كان الانسب لصناعة التعريف خلافه رعاية لبراعة الاستهلال اطول

قوله الفن الثاني علم البيان قد اشير فى الفن الاول الى ان المراد من الفن الثانى المعانى او المضاف محذوف من الاول او الثانى فليتذكر **قوله** وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد اه اورد على هذا التعريف انه يقتضى ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اى معنى كان فى طرق مختلفة فى وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس للازم او له لازم فقط والجواب ان مناط هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه تصورا على ما هو اصطلاح المعقول وستتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود السالب للوازم بالمعنى الاعم هم **قوله** فليس المراد علم بالقواعد اى ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلى للعلم لانه فى المعانى الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وكل منها ان لم يرجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يرجح عليه ثم ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد او الادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يعبرون مقتضياتها فى الموارد بحسب سليقتهم واما على تقدير حمله على الملكة فلان الملكة على ما سبق من تصريح الشارح انما تحصل من ادراك القواعد وممارستها الا ان خروج علم الله تعالى وعلم جبرئيل من التعريف على تقدير حمل العلم على الادراك او الاصول غير ظاهر **قوله** واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم اه قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعى فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجوز كون الالفاظ المفردة مفيدة للتلائم معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعانى لانه باحث على وجه كلى عن كيفية افادة التراكيب لخواصها التى يبحث فى المعانى عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه لان لزوم الدور على مدعى السكاكى انما هو فى افادة المعانى الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى ههنا هو المجازى

الى الحال م

ر

[illegible]

والمراد بالمعنى ما هو اعم من الحقيقى والمجازى سه

والقضايا انما هو في الموضوعات الشخصية لا النوعية والا فالمركبات موضوعة نوعا ايضا ٨

قوله على ايراد كل معنى يدخل تحت قصد المتكلم قيل الظاهر ان يقول على معرفة ايراد لان الايراد

انما وقع في التعريف فاعل يعرف وانت خبير بان ما ذكره الشارح بتفسير لازم لان معرفة

الايراد يستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهى

عقلا وكما ان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا ممتنع كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا فكيف يعتذر

بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في سائر العلوم ٥

قوله ايراد معنى قولنا زيد جواد لا وحده بل مع كل ما يلاحظ ويقصد اليه ليلايم باستغراق

المعنى قوله لم يكن عالما بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة لو عرف

الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس للايراد المذكور علم البيان حتى يكون

العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان الباء في بعلم البيان سببية لا صلة والمعنى ليس

عالما بالايراد بواسطة علم البيان وذلك ان تحملها على الصلة لا باعتبار ان ذلك الايراد علم

البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان هذا فتامل قوله لان

كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في

نهاية الوضوح وبطريق اخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ

لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر

بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم

ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة العقلية

لا تخلو عن وضوح ما وكذا لا تخلو عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي

قوله ان بعضها واضح الدلالة قيل الوضوح صفة المدلول وصفة الدلالة تبعا وقيل صفة

لها لاختلافها بالظهور نفسها على حسب تفاوت اسبابها القوية قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء

بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة اولا وبالذات قوله

٢٦

يخرج ملكة الاقتدار على التعبير اه اي يخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان و

جزءا من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال

اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة من جملتها المعاني التركيبية

قوله اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى

المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب

وهو المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد او الملكة المسببة من تلك الاصول

وتعريف المص خال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية قوله ودلالة الاثر على المؤثر ٥

اقتصاره في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثلة اشارة الى انحصارها في

الوضعية والعقلية كما دل عليه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع والمختار على ما

صرح به الاستاد المحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية

في غير اللفظية ايضا فان اخذ المستمع للنغمات الطيبة الرقص على وزنها يدل على تاثر تلك

النغمات في نفس ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضي ان يتحرك تلك الحركات اذا تأثر من طيب

الاحوال وملائمة الاصوات وقس على ذلك غيره من بعض الاوضاع لوجع المثانة وحاجة

عند شدة الم قوله اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا قد يجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في

لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار انا حي

قوله بحسب مقتضى الطبع اي طبع اللافظ او طبع اللفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشي

في حاشية شرح المطالع قوله كدلالة اح على الوجع قيل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الخاء المعجمة

المشددة يدل على التحسر واما الذي يدل على الوجع فهو بالعين لا غير قوله وعرفوا الدلالة

الوضعية اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال

الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع مستظهرا بما نقله شارحه من عبارة الشفاء طريق

العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسام الخيال وطريق العلم بالمعنى اللفظ ومحل ارتسامه النفس

وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكر سابقا
من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان مرتسما
في محل ارتسام الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكتابة كلي لعدم اختصاصه بشخص مخصوص
فمحل ارتسامه النفس فاطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار
طريق العلم في السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات
المحسوسة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر قوله لعدم توقفهما على
العلم بالوضع لا يخفى على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر
وان القيود التي في التعاريف يجب ان يحمل على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيد
المذكور عن الطبيعية والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التوقف وان كان منفيا عنهما
الا انهما لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد
فح كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد قوله واعترض بان الدلالة اه قرر الفاضل المحشي
الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جواب الرازي في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله
انه تعريف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه بحث لانه لازم غير محمول والمشهور
عندهم عدم جواز التعريف به فلا بد من تاويل اخر على انه اذا التجأ اخرا الى انه تفسير باللازم
غير المحمول فلا حاجة الى اخراج الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبني للفاعل فان فهم
السامع ايضا لازم لتلك الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اللهم الا ان يقال
اخترنا هو قريب من الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر ثم ان المذكور في شرح المطالع
ان الوصف الناشي من الدلالة اذا قيس الى المعنى كون المعنى منفهما عند اطلاق اللفظ والمشهور
من كلام الفاضل المحشي ان الدلالة كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر قوله وجوابه
انا لا نم انه لا صفة للفظ اه قد رد الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع
من اللفظ ليس صفة له لكن صرح في مباحث التقابل من حواشي شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة

للمحل

للمحل قائمة به فيعمم كلامه في كتابيه يتناقض صريحا الا ان يقال ما ذكره في حواشي شرح التجريد
نقل لكلام القوم لا انه مختاره قوله لان دلالة عليه انما هي من جهة ان العقل يحكم اه اي من جهة
هي منشاء لكون العقل حاكما فيصح التعليل ويسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لولا ملاحظة
العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة
بحاله فالصواب ان يقال في التعليل لان دلالته عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام العقلي
قوله واريد به الكل واعتبر دلالته اه انما اعتبر الارادة مع انه يستدرك في بيان الانتقاض اذ يكفي
ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليه تعريف
الكلية والجزئية وما يتفرع عليها زيادة انفتاح ولكنه لا حاجة لفظا الا اعتباره قوله واعتبر
دلالته اه فلينتقض قوله وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض اي ينتقض تعريف
بعض الدلالات لا بعض الدلالات لا بجد وبعضها وانما لم يتعرض لانتقاض حد كل واحد من
التضمن والالتزام بالاخر لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ
موضوعا للكل واحد من اللازم والملزوم وللمجموع منهما معا كما فصله في شرح الرسالة قوله
والجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات اه ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن انتقاضا بل في تركه
قيد الحيثية لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا
قوله فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد قيل لا فائدة بهذه المقدمة اذ لا يدعى امكان اجتماع
الدلالات بل انتقاض تعريفها ويجوز ان يكون اللفظ ابدا متصفا باحدى هذه الدلالات مع
انها يصدق عليها تعريف الدلالة الاخرى وانت خبير بان هذا راجع الى ما ذكره الفاضل المحشي
فليتامل قوله الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل فان قلت التضمن صفة اللفظ ولا كذلك فهم الجزء
في ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ
وقد سبق من الشارح والمحشي توجيهه فلا وجه للاعادة قوله وانه اذا قصد الى قوله لا تضمنا او التزاما
قال الفاضل المحشي هذا ابطال وبين وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان التضمن

لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهمه ملتفتا ومخطرا بالبال قصدا بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تضمنا اذ لك في ضمن الكل وهو ظ ملزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم ح ان تتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا تضمنا قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت كذلك كما يدل عليه السياق واراد بقوله لا تضمنا فقط وكذا القول في الالتزام وبالجملة لا شك في كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة الكلية واذ ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الثاني ان ما ذكره من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة ينافي ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة في المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما يجيء في بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احديهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا والثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحال باحدى الباقيين محل نظر لان ما في الكلام يدل على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين الفهم والقصد كان القصد لا في ضمنه فالفهم كذلك لا يكون تضمنا نعم عدم التفرقة بطل كما حققه الفاضل المحشي فيكون المقدمة الثانية مبنيا على ما ذكره الشارح من اللهم الا ان يقال مراد المحشي ان مبنى ما ذكره على ما بين المقدمتين في نفس الامر في كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه قوله لا نظر انها مطابقة ام تضمن قال الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في الالتزام والظ انه اعتراض على الشارح فنتحدث اما اولا فلانه هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد حكم التضمنا

ذم
له

يستلزمها المطابقة فيقتضي التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى الحكم الثاني كونها مطابقة فلا وجه لبث القول بنفي الدلالتين متمسكا بالثاني وبالجملة لما جعل المجيب المذكور الارادة مدارا للدلالة لم يتصور له ان يعين احدها في الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح لا نظر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فكيف يحكم حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقية على الكل او الملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول الشارح لا نظر انها مطابقة ام تضمن مبني على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعها وبالجملة الكلام ههنا مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض قوله وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص كما بين البخل والجود في مقام التمليح والتهكم قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بان عبارته هكذا ودلالة اللفظ في كمال معناها دلالة المطابقة وفي جزئه الدلالة التضمنية وغير اللفظية الالتزام وقيل اذا كان ذهنيا قوله يخرج كثير من معاني المجازات والكنايات جوابه ان من اشترط الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض عليه بان الدال على المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رايت اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لاجل فهم المجازي منه والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز هو المجموع المركب لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط

المنع م

وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز مفردا وان
كان الدال عليه مركبا على انه لو سلم ما ذكره في مثال اسد في الحمام فلا نسلم انه يلزم ان لا يوجد
مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكره لو كان القرينة اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم
لفظ تقديري او يقال المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز من اللفظ
فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون في المفرد فيصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد
قلنا فيه ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازي
بل بالارادة فاللفظ ح مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا فتدبر قوله بل
لم يكن دلالة الالتزام اه ورد الفاضل المحشي بان لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء
لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه وقد حققه بالامر بعد عليه لكن فيه بحث
لانه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا
بالمعنى الاعم او الاخص اما في الاول فظاهر اذ كفاية تصور آ وتصور ب في الجزم باللزوم
بينهما وكفاية تصور ب وتصور ج في الجزم باللزوم بين ب وج لا يستلزم كفاية
تصور آ وتصور ج في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب
لآ ولزوم ج لب واما في الثاني فلان تصور الشيء انما يستلزم تصور لازمه تبعا غير
ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا
في نفسه اللهم الا ان يثبت ان لازم يستلزم تصوره ولو تبعا غير ملتفت اليه قصدا تصور لازم
له في بعض المواد ولو لم يكن كليا فتامل قوله لا تتأتى بالوضعية فان قلت الشعر او صح دلالة
على المقصود من المفرد مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت الشعر والمفرد انما يختلفان
بكون احدهما دالا على الهيئة المفصلة والآخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول
لا الى الدلالة قوله والا لم يكن كل واحد دالا اه لا شك ان الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة
الى السامع فكذا الدلالة المرادة ههنا اعني لا ارشاد يعتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة

معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء
الدلالة قوله مقام كل كلمة منها اي من كلمات كلام السابق قوله ما يرادفها اي يرادف تلك
الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لما يرادف كل كلمة قوله ويحتمل ان يكون بعض منها والا فان قلت
قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعني قوله وعلى التقديرين
فيفيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين
وهو ان لا يكون على ما يوضع شيء منها قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد
والحاصل انه لو حفظ التقييد او لا ثم العطف فيكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه
لا حكما من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد
سابق والفرق ظاهر فافهم قوله وقد يثبت ما يقال اه الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول
التغاير بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الزمان قوله وقلة تكرر اللفظ على
الحس والمعاني على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء
الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا مدخل لقلة تكرر المعنى على
العقل ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على
الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلول
وضعي اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ آخر على مدلول
آخر وضعي والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقلة تكرار المعنى على العقل قلة تكرر
معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في دال على معنى واحد وضعي لكان ذكر قلة
تكرر المعنى على العقل استغناء بحره قوله فيمكن تأديته ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة اه
فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ودلالة
اللازم من حيث هو لازم على الملزوم فتأديته الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب
ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد بالملزوم التبعية وبالملزوم المستتبع للازم التابع

وملاحظ فى كل منهما الملزومية بالمعنى المعتبر فى دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتأمل قوله مثل
كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب
تحت القدر ومنه الى كثرة الطبائخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود
اعنى الجواد وينتقل من جبن الكلب الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان
ومنه الى المقصود وينتقل من هزال الفصيل الى نحر امه لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما
يدل عليه قول ابن هرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل قوله فان قيل له
ينبغى ان يكون الامر بالعكس فيفهم من الكلام السابق ان دلالة الشىء على جزئه اوضح من دلالة
على جزء الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمنى لا بالنسبة الى ما ذكر فى الكلام ههنا
من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان
نسبة جزء الجزء الى الجزء كنسبة جزء الجزء الى الكل فغاية الامر ان يتحدا فى مرتبة الوضوح لا
ان يكون دلالة الكل على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام
الفاضل المحشى فى حاشيته قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكانهم بنوا ذلك
رد الفاضل المحشى هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن فى كلامه بحثا ن
الاول انه قابل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان لا الميزانيين
وما ذكره المفسر بناء على ما ذهب اليه الميزانيون فى هذا المقام غاية الامر تخالف الاصطلا حين
ولا بأس به وجوابه ان ما ذكر اصطلاح جديد لا نقل عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه
مع ان الاستشهاد بقول الرشيد يشعر بما صرح بان المراد من القوم المنطقيون الثانى
ان ما ذكره فى الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذى يوجد فى التضمن ليس باعتبار
فهم اجزائه مما لا حاجة اليه فى بيان تحقق الاختلاف فى دلالة التضمن وضوحا وخفاء اذ
قد يبين منه فى بيان تأتى الوضوح والخفاء فى دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان ترتب
اللوازم ولو بالذات يفيد تفاوت الترتب فى الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على الجزء

اللهم

اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود فى التضمن ليس باعتبار فهم الجزء فى ضمن
ارادة الكل كما فصله قوله ومعنى التوزع بالبال الواو للحال اى والحال ان معنى التوزع
بالبال يعنى بالاجمال لا بالتفصيل والا لحصوله بالبال منفصلا بدون حصول الجنس والى
هذا اشار بقوله ولم تنزع النسبة بينهما فى هذه الحال اى نسبة انه جنس له جزء من حقيقته و
المراد عدم اعتبار التفصيل قوله وهو بعد موضع نظر وجوه النظر قد اوردها الفاضل المحشى
على الوجه الذى نقل من الشارح الا ان فى الالحاقات التى اوردها من عنده الحاقا الاول
ان قوله فى توجيه مراد الشارح اقول فى تصور اختلاف فى المطابقة الى قوله اذ لا اشعار
فى التعريف بهذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليحسن بنفس الدلالة وليس مراد الشارح رح
ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة
المطابقة لان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف بسبب الدلالة فيختلف الدلالة التضمنية
كاللزوم فى الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح رح ما افاده لما احتاج الى اعتبار كفاية الظن
فى الوضع اذ قد بين التفاوت سابقا على وجه يوجد فى العلم الجازم الثانى ان قوله وربما
يقال لا يتصور فى المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف فى العلم بالوضع يتجه عليه
منع الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة المزاولة ونحوه كما يفهم من الشارح رح الا ان الله
فان قلت هذا راجع الى ما ذكر الفاضل المحشى فيؤول الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار ربما يمكن ضبطه
بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط غير
مسلم وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم هجر المطابقة اذ
يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن والجلى وما دونه بدلالة المقامات وان لم
يحفظ قدرها يوجد هذا الكشف بعينها الثالث ان معنى قوله وربما يقال اه انه يقال ذلك فى بيان
عدم تأتى الايراد المذكور فى الدلالات الوضعية لا فى دفع المنافاة المذكورة فما نقل عن
الشارح بقوله اما دلالة كما ظن اذ قد صرح فى هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف

في العلم بالوضع فلا يدفع المنافاة المذكورة الا بتكلف الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا اه
يخالف ما ذكره في شرحه للمفتاح من ان لا تفاوت ههنا في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في
دفعه الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكره في المفتاح انه لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به ومعنى
ما ذكره ههنا انه لما لم يكن في التعريف اشعار بذلك القيد صح وجود التفاوت في المشترك بالنظر
الى التوابع الخمس ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره دل اه قد اجاب عنه في شرحه للمفتاح
بان المركبات التي تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد لها
بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها قوله ثم ظاهر هذا الكلام يدل اه انما قال ظاهر هذا الكلام
لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من سياق الكلام انه لا بد في كل مجاز من
ذكر الملزوم وارادة اللازم وليس عبارته نصا في هذا المقام لان قوله ثم اللفظ المراد به لازم
ما وضع له اه يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظة المذكورة في كل مجاز قوله وهذا لا يصح اه
وانما قال ظاهرا لان علاقة اللزوم وان كانت تذكر في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع
العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا الكلام واه قوله وانت خبير بما فيه من الاضطراب قد بين
الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان قوله وله مراتب
في الوضوح والخفاء مع ان دلالة المطابقة لا توجه للكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح
المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية لانه مختار كتب وقرره في شرحه للمفتاح حيث قال
وما يقال من ان المقصود من التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط للتشبيه فان قولك وجهه
كالبدر مثلا لا نريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة
لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه ههنا بما نقله من كلام
كمال الدين هيثم البحراني وعنونه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابيه
ولا يعترض عليه بان الفائدة التي نقلها عن بعض الافاضل يفيد فساد ما ذكره اولا كما وهم
فيه البعض توضيح وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكر

اعني

الوجه
اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس ثابتا للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يجعل
كون العلاقة مشابهة منشأ للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره في حواشي شرح المفتاح
من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن ثمة صح ان العلاقة هي المشابهة
قوله وظاهر هذا التشبيه اللغوي لشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي
فيما استفاد من ظاهره اذ ذكر فيها في تعريف التشبيه اللغوي لكن لا يخفى ورود الاعتراض مستلزم له
ح انما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام
المصنف كما يشير اليه بقوله وينبغي ان يزاد اه ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي
يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التي هي لازم معناها وقد منع
ذلك بناء على انهم عدوا قوله بل اتخذ آلهة سواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابي الطيب
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال وسموا امثالها تشبيها ضمنيا فالظاهر
منه ان مثل قائل زيد عمرو اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني
قوله وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة تغني عن قيد لا على
وجه الاستعارة اه فتامل قوله لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بان لكلمه
مراده بذكر المستعار له ههنا ذكره على وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا كما اشار اليه الشارح
في آخر احوال الاسناد الخبري قوله صالحا لان يراد المنقول عنه او المنقول اليه لولا دلالة
الحال او فحوى الكلام اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم كلما
الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه من افراده يصلح له لفظه
كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد
ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مسلم
اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة
لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا

مرجوحا

يخرناش عن ولسل وهذا الاّ ان في افادة الحقيقة القطع بحسب النظر كما تقرر في الاصول اه
قال الفاضل المحشي في حاشية الكشاف النظر ان الخلو شرط ارادة المنقول اليه وعدم
الدلالة شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لاصاب كلامه وطابق
انتهى قوله واطلاق لفظ الاركان على الاربعة اه يعني مع خروجها عن التشبيه المصطلح
الذي هو نوع من الدلالة فان قلت في التعريف امور ما خوذة غير الاربعة قلت الكلام في
المقصود بالبحث لا في كل ما اخذ في التعريف قوله لكنه فيما اشتهر في العرف ان يقال ابصر الورد
وشممت العنبر اه فيه تامل اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الفم بنفس
العنبر الذي هو مشموم عرفي بل برائحته فلا يكفي التشبث بالعرف في دفع الشارح بالجملة
عن هذا المثال يقال شممت بالكسر اشم بالفتح اشم بالضم قوله لانه عدم الحيوة عما من شانه
انا لم نقل عدم الحيوة عمن اتصف بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لانتقاضه بقوله تعالى
وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة واما انتقاض التفسير بقوله ليحيي بلدة ميتا فجوابه
المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة قوله واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به
يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل
معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال
وضوح الذي هو محسوس مخصوص فتشبيه محسوس آخر ليس باصل له ولا بواضح مثل
وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اي معقول كان لا يبلغ درجة
وضوح المحسوس اي محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه
المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا عند المصنف ظاهر قوله فدخل
فيه الخيالي يمكن ان يقال انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانهما مشتركان في ادراك
الصور غير ان الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها قوله وهو المعدوم الذي
فرض مجتمعا اه انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو

وانه

خزانة للحس المشترك الذي يتأدى اليه جميع المدركات الحسية قوله ولكنه بحث لو ادرك لكان
مدركا بها اعترض عليه مولانا حيدر رح بان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان
مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان
كان المراد الادراك بالحواس اتحد الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا
او الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار قوله بخلاف اللذة والالم العقليين يحصل الفرق
بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك
مما يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات
كالادراك وقس على هذا الفرق بين الالمين قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل
لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك يعني هذا التعريف ذكرته في شرح المواقف
فليطلب ثمة واعلم ان المصنف لما اقتفى اثر السكاكي في التقسيم وايراد الامثلة على اصل الكلام
وفاق الشارح الامثلة على ما عرفها فالعهدة في ايراد امثال هذه التحقيقات عليهما لا على الشارح
قوله وكادراك القوة الغضبية او الشهوية القوة الغضبية هي مبدأ الاقدام على الاهوال
والشوق الى التسلط والترفع والقوة الشهوية هي مبدأ جذب المنافع وطلب الملاذ
من المآكل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات قوله كتكيف الذائقة اه مثال لما هو
خير وكمال عند القوة الشهوية لا لادراكه كما يتوهم من ظاهره قوله وهو ما لا ادراكها الموجودات
الثقيلة الجدولة منقول الادراك والثقيلة بالرفع صفة ادراكها قوله فالمراد المعنى الذي
اه نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه امرا خارجا اما اذا كان داخلا او
تمام ماهية الشيء فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد اعني زيادة الاختصاص قوله والقمر
لليالي او النجوم اراد بالليالي الليالي المستفادة من رب الدالة على التكثر والتعدد
المذكورة في البيت السابق والاضافة في دجاها على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى
التلبس هو كون النجوم بينها هذا ورأيت في نسخة مصححة من نسخ موقوفة على الشارح بعد قوله

او للنجوم هكذا والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل فى قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش كالثقيل تقذى به العين وتابى حديثه الاسماع الصدود الاعراض والبارفه للملابسة والضمير فيه لليل او الفراق وتنفى وجود الوداع فيه مع ان مساق الكلام يدل على ارادته وصفه لكن الليل بزيادة الايحاش بناء على ان وجوده الوداع يقتضى سابقة التلاقى فيه فعدمه المقتضى لعدم التلاقى عن اصله مورث لزيادة الملال وموحش باى اى مورث وحشة صفة ليل كالثقيل تقذى به العين اى تكون ذا وسخ بمجرد رؤيته وتابى اى تمنع ولا تقبل الاسماع حديثه الصادر عنه قوله ولزم بطر العكس اه هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة كما فعل السكاكى لما فيه من تقليل الاصول ومن جعل مشبهه السنة بالنور اصلا وتفريع البدعة بالظلمة عليه لما صرح به الشارح فى بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طار عليه قوله بين الدجى صفة للنجوم لا ظرف للاشتراك وانما ظرفه قوله فى كون قوله وعلم ان قوله بسن لاح بينهن ابتداع من باب القلب لا تعين القلب فى هذا المصراع لاحتمال ان يكون فى المصراع الاول والمعنى كان النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره لان النكتة انما تظهر فى القلب الثانى كما بينه قوله حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها لا الحق ما فى اسناد اللمعان الى البدعة التى هى كالظلمة من الركاكة وقيل لم ينظر فى الطرفين الى معنى الاشراق بل الى مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداع مبتداء خبره بينهن والجملة صفة للسنن لان الظاهر لاحت قوله ونحو ذلك مما يفيد الكلام مثل ان يكون فى الكلام وجوه من الاعراب بعضها مؤدية الى المعنى المراد وبعضها غير مؤدية اليه فان حمل على الوجه المؤدى كان تعليلا للمجمل وان حمل على الجمع كان تكثيرا المفيدا قوله فى كونها كرباسا او ثوبا او قطنا فيه على ترتيب اللف وقد يعترض على كون من القطن فصلا بانه ليس ويا للكرباس اذ يصدق على ما لا ينسج بعد واجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون اعم النوع اذا

كان

كان فصلا بعيدا قوله حصول الجسم فى مكان الحصولات تقول حصول العين فى حيز بعد حصوله فى آخر لان الجوهر الفرد متحرك عندهم وليس بمتمكن وللحيز عموم فالحق التعميم المذكور اللهم الا ان يريد تعريف حركة الجسم لا تعريف مطلقها قوله نظرا لان المقدار اه ان قلت فليعطف على الكيفيات حتى لا يلزم كونها منها قلت سوق الكلام على تفصيل الكيفيات الى ما يدرك بالحواس نوعا نوعا حيث قيل بالبصر او بالسمع اه يابى خروج شئ من المذكورات فى خلال التفصيل من تلك الانواع قوله وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل الاستقامة والانحناء بمعنى خر الخط بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فبمعناه بحسب الحقيقة ايضا فان للكرة المجوفة سطحان متقعرا ومتحدبا مع انه لا خط فيها بالفعل لعدم تناهى سطحها وضعا قوله كما فى اوتار الاغانى الممتدة والاغانى فى الاصل جمع اغنية بمعنى التغنى وهى بحسب متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير وذوات النفخ كالبوق ونحوه قوله واصولها تسعة الحرافة والمرارة الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة او الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل فى اقسام القابل حصل اقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت فى اللطيف حدثت الحرافة وفى الكثيف حدثت المرارة وفى المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت فى اللطيف حدثت الحموضة وفى الكثيف حدثت العفوصة وفى المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت فى اللطيف حدثت الدسومة وفى الكثيف حدثت الحلاوة وفى المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولو جوه اخر لا يتحمل المقام ذكرها

قوله والعفوصة والقبض والقرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص
العفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض
عليه بان الاختلاف بينهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة في
التسع وان لم يقتض فلا معنى لعد ... منها نوعين قوله والتفاهة وقد تقال التفاهة
لعدم الطعم ويسمى حقيقية وقد تقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة اجزائه
فلا يتحلل منها ما يخالط الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله احس منه بطعم والمعد وقد
من الطعوم هو الثاني على ما هو المختار قوله من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات
اما انها تفرق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء
مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين بسائطه شديدا في الغاية ينفعل
اللطيف منه فيبادر الى الصعود الالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم بسببه تفريق
المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فبمعنى ان الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان
الجنسية علة للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فنسب اليها كما تنسب الافعال الى المعدات
قوله والبرودة من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان
البرودة تجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات وهذا هو الظاهر قوله وكون هذه الاربع
من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة
عدمه فليسا من الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال
من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من شانه ذلك قوله كالبلة والجفاف
قال الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها
وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح
الجسم المبتل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والقول بان البلة وكذا الرطوبة قد
تطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا وهذا هو المراد مما ذكره المحشي ههنا
و

والمذكور في الحواشي معنى آخر يرده تصريحه في حواشي الطوالع بان الوصف بالجريان
يمنع عن الحمل على الكيفية قوله واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة التي تعد
من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي هي ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم
عاشا اللطافة بمعنى ما ذكر عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة قوله على استعمال موضو
اراد بالموضوعات الالات يتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة او ذهنية
كما في الاستدلال قوله وهو حركة النفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا
يلائم قوله في تفسير الحلم لا تحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لا نفس
حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد انه حالة توجب حركة النفس
مبداء تلك الحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا تحركها الغضب لا تحركها اسباب الغضب
وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمينان للنفس بحيث اذا
حصلت فيها حركة هي الغضب لا تجعلها متحركة بحركة اخرى قوله كالصورة الوهمية الشبيهة
بالمخلب المفهوم من كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض
والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وباين اعتباري ونسبي وباين
اعتباري محض واعتباري نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان
اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لها
في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري
قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية
المطلوب ليست وصفا متقررا في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى
الطلب القائم بالنفس قوله او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض مثال الاعتباري
المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقل في وجه الشبه تتناول الوهمي كما تتناوله
الطرفين قوله وبهذا اشعر لفظ المفتاح اه اي بعموم ما هو بمنزلة الواحد للمختلفة الملتئمة

من امور يحلفه وللهيئة المنتزعة من علة امور تشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما
ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما
حقيقة ملتئمة واما اوصافا قال آه قوله وفيه نظر كما ستعرفه اي في هذا التعميم المستفاد
من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي اه وحاصله ان الحقيقة
الملتئمة كالانسان مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلته وجوابه ان المراد من
الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة التئاما بحسب اعتبار المتكلم انضمام
بعضها مع بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالاخذ كشيء واحد وقد
صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا فالمقصود من مجموعها الى هيئة
واحدة قوله والمتعدد الذي تركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي
او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال للتركيب الحقيقي من الحسي والعقلي
نعم قد يبنى الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن
مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي بالمعنى الذي توهمه
الشارح قوله والحسي طرفاه حسيان لا غير اي وجه الشبه الحسي طرفاه حسيان لا غير و
هذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي
وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الاول فلان كون وجه الشبه الطرفين
يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي ولا يقوم به واما عدم الاندراج
فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه الحسي فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي
ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث
انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا قوله ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه
بالوجه الحسي الظرفان اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي موضع الحال و
العامل فيهما اعم اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي قوله

تقرير السؤال اه تقرير آن تقرير السؤال بقياس مفصول النتائج مركب من قياسين
اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما
من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة كلية هي المطلوب وهو ان لا شيء بوجه الشبه بحسي قوله بان لا شيء
هو ان يكون خبر عقلي اظهار الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقيق قوله لكن
وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا
يسقط ثلثة كون الطرفين عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه
وبكونه مركبا حسيا يسقط ثلثة اخرى وبكون المتعدد حسيا يسقط ثلثة اخرى وبكونه
مختلفا ثلثة اخرى قوله وفيه تسامح لان الخفاء ليس مسموعا بل المسموع هو الخفي
وجوابه ان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح نعم التسامح
موجود في طيب الرائحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو
الطعم لا لذته قوله والجراة هي على وزن الجرعة وقد تترك همزته فيقال جرة مثل كرة
كما قالوا اللراة مرة قوله ويقال في جرا الرجل في بعض النسخ بلا واو والصواب
بالواو والالتفات وجرأة لتظهر الارتباط قوله مخصصة بذوات الانفس اي الانفس
الناطقة بقرينة اخر كلامه والا فللاسد نفس حيوانية قوله واذا قلت للرجل العليل القائم
المغالي بالغين المعجمة جمع مغنى على انه مصدر ميمي بمعنى الغناء بالفتح وهو النفع قوله
فبالعلم يوصل الى الحق اه اندفع بهذا ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضروري الايصال
فالمناسب ان تفسر الهداية فيهما بالدلالة على ما يوصل لكن فسر بالدلالة الموصلة
مبالغة في مدح شان العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضروري الايصال الى العمل
لكنه ضروري الايصال الى الحق والفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما قوله
وفي وحدة بعض الامثلة تسامح اه وجوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة

من عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد كل منهما الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى
آخر جعل تابعا وتتمة له وكم بين التقييد والتركيب قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم
الملكة قد تقدم منا في اول الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالجوع الاصول
والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر قوله ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم
هو العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك قوله يعني انه لا يكون فصل عليه علام
كون الشئ منتزعا من عدة اشياء وهي مادة له واجزاء لا ينافي انتزاعه من عدة اشياء
هي طرفاه وهذا امر قريب بما يحققه الفاضل المحشي في بحث الاستعارة التمثيلية ويستدل
عليه من ان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركيب المنتزع وان الشارح صرح به
قوله محل نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في منتهى تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله
وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم
ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة لشئ واحد كما ذكره الشارح
فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما هيئة ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصاف اه
ولا فساد ولا ملتئم قوله احيحة بن الجلاح لفظ احيحة بحائين مهملتين مفتوحتين بينهما
ياء ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة قوله وقد لاح في الصبح
الثريا كما ترى الكاف في مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد ان اتصاف
الثريا بمشابهة العنقود امر جلي لا اخفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متاخرا عن قوله كعنقود
قح ملاحية لكان اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعراب كما ترى متاخرا وجوه اقربها انه في موضع
المصدر اي ظهورا مثل ما تراه قوله وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت قال
ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم امولغة ام ضرورة وقال شارحه الدنوري وليس
بفصيح قوله اي بفتح نون النور بفتح النون الزهر قوله فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع
مقدار الثريا لا ما ذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع

مقدار

واسبافا منصوب معطوف على المنار يراد المقارنة كما في كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان اسيافا في
حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق بمعنى انه منفصل عن المنار وينضم معه ومن تتمته وليس مستقلا في الملاحظة وذلك الا انه
نشا من المقارنة المستفادة من العاطف ولم يرد الشيخ انه مفعول معه وعامله المنار لان النقع ليس معمولا للمنار لانه لم يعتمد
حتى يكون له معمول وحذف المعتمد عليه تكلف لا يعتمد عليه ولو جعل المنار مصدرا لكان النقع مفعولا له بلا تكلف وكان اسيافا مفعولا
معه وكان هذا انسب بكلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادل له ولا عليك ان ليس الا تارة شبهة لان المنار ابضا ليس بها

ومجموع مقدار الثريا من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا
مجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود قوله وسيجئ ان المفرد قد يكون مقيدا اه
دفع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا فهو مركب لا
مفرد قوله كان مثار النقع اه المثار بضم الميم اسم مفعول واضافته الى النقع من
اضافة الصفة الى الموصوف اي النقع المثار قوله فقد اخل بكثير من اللطائف
المراد من اللطائف ما سيذكره من المعاني المختلفة وسر اخلال الماضي بها ان
تلك المعاني انما تتم اذا جعل المشبه به الليل المقارن للتهاوي حال كونه مقارنا
له وهذه المقارنة انما تستفاد من صيغة المضارع الدالة على الحال واما اذا
جعل ماضيا فالمتبادر حينئذ هو التشبيه بليل تهاوى كواكبه في الزمان الماضي
بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل المحشي في شرح
المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اي تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل تهاوى
ماضيا كما لا يخفى قوله بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى
الصعود قوله من جانب قيل قوله من جانب يتعلق بكل واحد من النقع والليل و
لو قال تشبيه النقع الذي هو من جانب لكان اظهر وانت خبير بان قوله من جانب
يتعلق بقوله تشبيه اه لكن مقصود الشارح اعتبار هذا التشبيه من جانب واعتبار
ذلك التشبيه من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشبه به فتامل قوله في حكم الصلة
للمصدر الخ لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم
المفعول ولكنها صلة للفعل المعنوي الذي في ضمنه اعني المصدر حكما قوله فوق رؤوسهم اه
العجاجة النقع وسل السيف اي اخرج والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف قوله رسب
من رسب الشئ في الماء رسوبا اي سفل وجعله من رسب السيف اي مضى في الضريبة لا يلائم
قوله يعلو وقوله والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ رسوب من رسب اقدامهم في الحرب

اى ثبت والاول اظهر واحتدام الحرب اشتداد دها تقال احتدم النار بمعنى التهب واحتدام
صدر فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر **قوله** بل هو ما يتعلق به معنى الاثنان اى
تعلق المقارنة والمصاحبة لانه ينسحب عليه حكم الاثنان كما ينسحب على بكر فى المثال المذ كور
حكم الضرب **قوله** ما يجئ فى الهيئات ظاهر هذه العبارة تفيد ان وجه الشبه يجئ فى الهيئة
لا انه نفسها مع انه المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول فى المبح صح
بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام فى الخاص كما تقال الحيوان يجئ فى الانسان بمعنى
اى يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغيير عبارة الشيخ فانها تفيد بيان حال التشبيه و
ضمير يجئ فيها عائد الى التشبيه لا الى وجهه فيفهم منها كون الهيئة وجه الشبه بلا شائبة
تعسف **قوله** احدهما ان تقترن بالحركة غيرها فى التركيب احتاج الى التقدير اذ لا عائد فى
الجملة الخبرية الى المبتدا لان فاعل تقترن هو غيرها والضمير فى غيرها عائد الى الحركة فبقى المبتدا
اعنى احدهما بلا عائد فلا بد ان تقدر لفظ فيه اى ان تقترن فيه بالحركة غيرها او يقال
اللام فى الحركة عوض عن المضاف اليه اى بحركتها فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه
نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة لادنى التلبس وهذا ايضا انما لزم من تغيير عبارة
الشيخ لان ضمير تقترن فيها عائد الى المبتدا بلا احتياج الى تقدير تكلف الرابطة لكن لا بد
ان تقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل فى قول الشيخ ان تقترن
بغيرها باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذى هو عبارة عن وجه الشبه وان تقدر مضاف
فى عبارة المصنف اى ذو ان تقترن على ان الاضافة لادنى التلبس لكن لزوم التاويل فى
الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم
من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صنفين فلا لزوم لان كلام الاقتر ان
والتجرد كما فى عبارة الشيخ وكذا اقتران الغير بحركتها او تجرد حركتها عن الغير كما فى عبارة المصنف
صفة للهيئة ولا حاجة ح ايضا الى اعتبار الرابطة فى كلام المصنف **قوله** اعلم ان ما يزداد به

التشبيه دقة وسحرا ان يجئ فى الهيئات آه لفظة ما فى **قوله** ما يزداد ليست عبارة
عن وجه التشبيه حتى يلزم فيه ما لزم فى عبارة المص بل عبارة عن الاحوال اى
من الاحوال التى تزداد بها التشبيه دقة هذه الحال وهى المجئ المذكور **قوله**
والثانى ان يجرد هيئة الحركة اعادة لفظ الحركة اغنى عن ذكر ضمير عائد الى المبتدا الهيئة
لاتحادها مع المبتدا **قوله** والشمس كالمرآة فى كف الاشل لم يرد بالاشل المفلوج
بل المرتعش اذ فى كفه تؤدى المرآة الهيئة المقصودة **قوله** مع توجه الكثير ق
من وضع الظاهر موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان تقول مع توجه وهو حال
من الحركة اى كائنة زمان توجه **قوله** تعال بداله اذا ندم ومصدره ممدود يقال
بداله بداء **قوله** والمعنى ظهر له راى غير الاول اشاره الى ان فاعل بدا ضمير راجع
الى الراى المعلوم بدلالة المقام **قوله** فان الشمس اذا احد الطرف تعليل لمعنى
الكلام اى شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احد الانسان
النظر اليها ليعلم جرمها **قوله** بحذف الهمزة اى حارى قلبت الهمزة ياء ثم فعل به ما
فعل بقاض **قوله** فانطباقا مرة وانفتاحا اخرى للسببية كانه جواب للسائل عن
وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل بمعنى ان للتعليل كما صرح به الشيخ فى
دلائل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح للجسم الجانب الذى يخرج منه البرق
لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتئم اجزائه ولعل انفتاح البرق ظهوره
من خلال السحاب منتشرا ضوءه وانطباقه انضمام اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار
بالكلية **قوله** ومن لطائف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض حفت بسرو الخ حفت
اى احيطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان جمع
قينة وهى الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن القينة المغنية وليس كذلك
وقوله تلحفت اى تغطت حال من القيان او وصف له ان جعلت اللام فيه للعهد الذهنى وفى

تلحفت على تلبست ابيا، الى احضار السمر وتمامه فان اللحافة باستر المراة من راسها الى
قدمها وقصر الحرمن اضافة الصفة الى الموصوف بحذف الجار وايصال الفعل اى
بقصر الحر قوله على قوام فى موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف
قامته وحسن طوله والفاء فى فكانها للتعقيب والترتيب يعنى اذا حصل تشبيه السمر بالقباء
فتنبيه للتشبيه الثانى والواو فى والريح جاء بميلها للحال وتذكير جاء مع ان الريح
مؤنث سماعى قال الله تعالى ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شئ بامر ربها بناء على تاويلها
بالمذكر كالهواء الهاب وبميلها حال من ضمير جاء بتضمينه معنى الصيرورة والخجل بفتح الجيم
مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا تناسب المقام والمعتدل وان كان بكسر الدال الا
ان حركة ما قبل حرف الروى لا يلزم رعايتها ومن وجوه لطائفه ما فيه من التفصيل الدقيق
وذلك لانه راعى الحركتين حركة التهيؤ للدنو والعناق وحركة الرجوع الى الاصل الافتراق
وادى ما يكون فى الثانية من سرعة زائدة تادية لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة فى حال
رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة من حركتها فى حال خروجها عن مكانها من الاعتدال
وكذلك حركة من يدركه الخجل فيبتدع من حركة مهم بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى
من ازعاج الرجاء كذا فى الايضاح قوله من جدل الله لا من جدل الانسان اشارة الى دفع
التناقض الظاهرى بين قوله مجدوله وقوله لم يجدل قوله قول الشاعر صنو مصلوب
كانه عاشق اه البيت للاخطل والصنو الجانب والمراد ههنا اليد وقيل الحجر وقيل العنق
وهو المناسب للمصلوب والنعاس هو ما يتقدم النوم من الفتور فان النوم ريح من ابخرة
الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصل الى القلب نام واللوثة الاسترخاء
والبطوء والتمطى التمدد وفى تشبيه المصلوب الذى لا اثر للحيوة فيه بالحى الذى يرحل جسمه
وهو يمد صفحته لاجل توديعه لطافة لا يانه الى ان المحب منه الحالة فى حكم الاموات
بل ان ما فى الحقيقة حيث جعل مشبها به قوله ثم لم يحملوها اى لم يعملوا بما فيها فذكر الحمل

بلفظ الحمل على طريق المشاكلة او لانهم لما لم يعملوا بها كانهم لم يحملوها جعل حملهم كلا حمل
لعدم علمهم قوله وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم
انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو
المنفى فى جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع ما يقال ان الذين حملوا التورية عالمون
بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا فى جانب المشبه وقد يجاب ايضا بان المراد
بقوله وكذا فى جانب المشبه انه روعيت فيه امور ثلثة تناسب هذه الامور
لا انها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه فى الطرفين تحقيقا
بل يجوز التنزيل والتخييل فالحال ههنا بالنسبة الى الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا التورية
كذلك فلا اشكال قوله يقال ابرق القوم اه ذكر جمال الدين فى شرح الانفاح
انه يقال ابرق الغيم قوما اى اظهر لهم برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف
والايصال فلا بد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة آل
الى ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه قوله فلما راوها اقشعت يقال قشعت الريح
السحاب فاقشعت اى صار ذات قشع كما يقال كبه فاكب والهمزة ههنا
للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوعا للفعل بل مطاوع قشع وكب
انقشع وانكب كما صرح به الزمخشرى فى تفسير سورة الملك قوله زيادة ترح الترح
ضد الفرح قوله فالباء فى قوله بايصال ليست الباء التى تدخل فى المشبه به اى ليست
الباء صلة للتشبيه بل للآلة كما فى كتبت بالقلم قوله فان قيل هذا يقتضى اه حاصل
السؤال انه يلزم مما ذكرته فى البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التى من قبيل
المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين
التشبيه المذكور فى البيت وبين التشبيه المتعدد فى المثال المذكور على سبيل التوضيح
قوله واراد بالواحد فى قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد

لمون

وفى شعر ... فعل ثلاثى ... (حاشية في الهامش، غير مقروءة بوضوح)

زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو بابه طرب وسهل قوله وليس قولنا يصفو ويكدر
اكثر من الجمع بين الصفتين مثل فيه نظر لانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام
احدى الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احديهما الى الاخرى كان ذلك زائدا على
الجمع بينهما لان الانتقال من احديهما الى الاخر امر وراء ثبوتهما قوله ولا يخفى اه قولنا زيد
يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد نقل كلام الشارح
والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيها وان لم يسم في الاصطلاح تشبيها والمؤلف
يريد به التمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح
الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك فمرحبا بالوفا
وليت شعري ان اي مقدمة من مقدماته صارت مندفعة بما اجاب قوله احدهما انه
لا يجب فيها ترتيب الظاهر من كلامه وجوب الترتيب في كل تشبيه مركب وفيه تردد ويمكن ان
يقال حاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه الترتيب اصلا وفي المركب قد يجب
فيكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المواد والله اعلم قوله فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف
لم يذكر وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الباس في الاول والجود في الثاني
والمضاء في الثالث لظهوره قوله اي نزو الذكر على الانثى قيل ان الغراب يخفيه وقيل ليس
الا المطاعمة وفي كلام علي كرم الله وجهه ان صح ما نقل انه لا يسفاد في الطاووس فليس اغرب
من مطاعمة الغراب قوله من العناد لاشتراك الضدين فيه خلاصة الكلام ان تشبيه الجبان
بالاسد يوجد لتضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان هذين الوصفين يشتركان في ان
كلا منهما ضد للاخر فبهذه المناسبة يدعى ان هذين الوصفين متحدان فيشبه احد موصوفيهما بالاخر
هزوا او تمليحا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب اشارة الى جعل احد الوصفين عين الاخر حتى يحصل
معنى مشترك بين الموصوفين وقوله لاشتراك الضدين فيه توطئة لهذا التنزيل ولتعظم للتراخي في الرتبة
قوله بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرح المفتاح وبالجملة التمليح

بالنظر

بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتدبر قوله وان قولهم
حاتم مثال للتمليح دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال تشبيه
بالاسد للتمليح وليس التصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح فقط الا ان السكاكي لما اورد
مثالين بعد ذكر ان التشبيه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح او تهكم وهما انه بالاسد
للجبان وانه حاتم ثان للبخيل ورد العلامة على من جوز كون المثال الاول للتمليح فهم منه انه يجوز
كون المثال الثاني له ان قلت فلا يفهم منه نفيه كون المثال الثاني للتهكم فما معنى قوله لا للتهكم
قلت معناه لا للتهكم فقط كما في المثال الاول قوله قال الامام المرزوقي اه في نقل مقالته تسامح
لان قول المصر بواسطة تمليح او تهكم بلفظ او ليس لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد قوله اتاني
من ابي انس وعيد البيت لشقيق بن سليك الاسدي سل على زنة المجهول اي ذاب والغيظ
الغضب الكامن وفي بعض النسخ تغير الضحاك فسل ح على زنة المعلوم بمعنى اذاب والضحاك
اسم ابي انس وكذا ذكره الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية فلما فرند
الملك اطلق على ابي انس تمليحا وهزؤا قوله كان للتشبيه اي لان التشبيه اسمها الجزئ ها قوله
لان الجزء المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع
موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه الشيء بنفسه قوله والحق انه قد يستعمل عند
الظن اه وقال الكوفيون والزجاج كان يجي للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة
مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لانه ليس في
الارض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب عن سؤال عن العلة مقدر واجيب بان
بان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا تقشعر بطن مكة
مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث وبانه يحمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت
قوله اي الكاف وكونها يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما في قولك مثلك لا يبخل لان في الكلام
مقدرا قوله اي حاله وقصته العجيبة الشان المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثيل كشبه وشبيه

وشبيه

ثم نقل الى القول السائر المثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة اى الحال او الصفة اذا كان لها
شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارات لانهم لم يضربوا مثلا ولا راوه اهلا للتسيير
الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه قوله او كصيب من السماء الصيب فيعل من صاب يصوب
اى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا قوله ولا عزو آخر تحتمل التقدير مثل
ان تقدير كمثل ماء او تقدير كنبات ماء على ان الثاني لا يصح لان المثل بمعنى
الصفة وصفة لحطام الدنيا لا تشبه بذات النبات قوله من انصاري الى
الله الآية الانصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر
كصاحب وصحب على عكس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ قال
الفاضل المحشي شرح المفتاح معنى من انصاري الى الله من جندي متوجها
الى نصرة الله فالاضافة في انصاري من اضافة احد المتشاركين الى الآخر
كانه قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة ولو كان معناه
من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين
ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف كما انصار نبي الله انتهى كلامه فان
قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين الى الآخر و
معناه نحن جند الله ينصرك معه فاي ترجيح للتوجيه في الاضافة الاولى واي وجه
للحصر في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح فهو ان ما ذكرته
يقتضي صرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله يا ايها الذين امنوا
كونوا انصار الله حتى يلائم التشبيه المقصود من سوق الآية الكريمة مع انه صرف قبل
الضرورة والثاني في قوله نحن انصار الله وفيما ذكره ذلك الفاضل صرف
واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على الاضافة اعني بالنسبة الى
ابقاء الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما فتامل قوله والزمان مقدر اى آتيك

ويمكن ان يراد من تقدير الضياف مطلقا وان ان وقيل العام ... منه

خفوق النجم هذا مذهب جمهور النحاة وعند ابي علي الفارسي ان المصادر تقع
في الازمان فيجعل لسعة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف والخفوق
الغيبوبة قوله بان الآية ح لا يكون نظيرا اذ المشبه به ح يكون مذكورا لا مقدرا
قوله ويستلزمه قولهم نحن انصار الله المراد بالاستلزام الانتقال من ذلك القول
الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي قوله اذ حواري الرجل صفوته وخلصانه الحوار ى
من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى عم قصارين يحورون ن
الثياب اى يبيضونها ويقال هو خلصاني وهم خلصاني اى خالصتي يستوي
فيه الواحد والجمع والخلص كالخدن مثل الخلصان قوله واضرب لهم مثلا الحيوة
الدنيا الآية اى بين لهم ما يشبه الحيوة الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها او صفتها
الغريبة قوله يعرج عليه يقال عرج عليه فلان على المنزل تعريجا اذا حبس مطيته عليه والتعريج
على الشيء الاقامة عليه قوله قال صاحب الكشاف لولا طلب سنن الضمائر مرجعاه
فتحكم وهو ان الصورة المنتزعة من الصيب وما بعده لا يصح تشبيهها بل
المشبه بها هو الصورة المنتزعة من ذوي الصيب فتقديره ذوي ضروري ويمكن دفعه
فتدبر قوله وما هو بين في هذا قول السيد اي في ان ما يلي الكاف ليس مشبها به وانما كان
بينا في هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة
بالماء وايضا ربما تقدر هناك مضاف اى كمثل ماء بقرينة ذكره في المشبه والكو او
في وصفه واهلها بها حالية واهلها مبتدأ وبها خبره ويوم حلوها ظرف لهذا الخبر
وبلاقع خبر مبتدأ محذوف اى وهي بلاقع والبلاقع جمع بلقع او بلقعة وهي الارض ص
القفر التي لا شيء بها وفي الحديث اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع وغدوا ظرف
لبلاقع لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا له لامتناع الخبر بالظرف عن
خبر الحدث ويشبه الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اى يشبهون الديار
حال كونها كذا

وبعد البيت المذكور وما المال والاملون الا ودیعة ولابد یوما ان ترد الودایع
وما القوم الا کالشهاب وضوءه یحول رمادا بعد اذ هو ساطع قوله وفی کون الفعل
منبئا عن التشبیه نظر اذ یمکن ان یقال کما یستفید الحمل من الفعل انباء ذلک الفعل عن
التشبیه البتة لان کون زید واسد منصوبین لا یوجب الحمل کما ما علمت زیدا اسدا
مثال قوله ولو قیل انه ینبئ عن حال التشبیه من القرب والبعد لکان اصوب ان قلت
فلیحمل کلام المصنف علی حذف المضاف ای ینبئ عن حاله قلت لا تتم التقریب حینئذ بل یکون
المناسب ح ان یذکر الکلام فی بحث احوال التشبیه مثال قوله والغرض منه فی الاغلب یعود
الی المشبه لما کان التشبیه بمنزلة القیاس فی ابتناء شیء علی آخر کان الوجه ان یکون
الغرض منه عائدا الی المشبه الذی هو کالمقیس وکذا کان عود الیه اغلب و اکثر
وایضا المشبه محکوم علیه وسوق الکلام فی کل حکم لبیان امر المحکوم علیه قوله فلا استبعاد
فی ذلک لان المسک بعض دم الغزال فیه اشارة الی ان جواب الشرط محذوف واقیم سببه
مقامه قوله او مقدارها ای ذا علم مقدار حال المشبه به دون المشبه وانما ترک لظهوره مما
ذکره اولا قوله مرفوع معطوف علی بیان امکانه لا مجرور معطوف علی نفس امکانه اذ
لا معنی له قوله وسوء شانه الضمیر فی شانه راجع الی المشبه والشان بمعنی الحال فقوله
تعویة شانه بمعنی تقویة حاله قوله من لا یحصل سعیه علی طایل الطایل الفائدة تقال
هذا امر لا طایل فیه ای لا غناء ولا مزیة وعلی یحتمل ان یکون زائدا کما فی قوله ان
الکریم وابیک یعتمل ان لم یجد یوما علی من یتکل فکالکل فاعل یحصل ویحتمل ان لا یکون زائدا
ففاعل یحصل ضمیر راجع الی الموصول کما هو الظ ویتضمن یحصل معنی یطلع قوله لتقدم
الحب وفرط التنبیه لان النفس فی مبدا الفطرة خالیة عن العلوم ثم بعد احساسها
للجزئیات بواسطة الآلات وتنبهها لما بینها من المشارکات والمباینات اجمالا تحصل لها
علوم کلیة هی العقلیات قوله یا من فی قوله ویوم کظل الرمح اه البیت لشریة بن الطفیل

فطالما

او لابن الطریة وبعده لدن غدوة حتی اروح وصحبتی عصاة علی الناهین شم المناخر
کان اباریق الشمول عشیة اوز باعلی الطف عوج الحناجر المراد بدم الزق الخمر وعلی
حال منه ای تناول دم الزق صادرا عنا او لغو متعلق بقصر والمزاهر جمع مزهر
وهو العود الذی یضرب به ویقال له بالفارسیة جارپاره والاصطکاک ضرب
بعضها ببعض وفی الصحاح اصطفاق بدل اصطکاک وهو الضرب الذی یسمع
له صوت والغدوة ما بین صلاة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ینون یکون
معرفة کسحر واذا نون یکون نکرة والرواح نقیض الغدو والصحبة ههنا جمع صاحب
مثل فرهة وفاره والشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع فی قصبة الانف مع
استواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو فی الاصل ثقب الانف وشمم الانف کنایة عن
الرفعة والریاسة والشمول علی وزن القبول الخمر والاوز بکسر الهمزة وفتح الواو
وتشدید الزای المعجمة البط وقد جمع بالواو والنون وقالوا اوزون والطف
اسم موضع بناحیة الکوفة والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهی الحلقوم و
مثلها الحلجوم شبه اوانی الخمور وقد فرغت وامیلت بطیور الماء اجتمعت عشیة
با علی الطف معوجة الحناجر قوله ظللنا عند باب ابی نعیم ظللنا بمعنی دخلنا فی
النهار والسالفة ناحیة مقدم العنق قوله من انشاد قوله اذا هم القی بین عینیه عزمه
البیت لسعد بن ناشب ومطلع القصیدة سبق وتمومه ساغسل عنی العار
بالسیف جالبا علی قضاء الله ما کان جالبا وبعده ولم یستشر فی رایه غیر نفسه ولم
یرض الا قائم السیف صاحبا المراد بالعزم المعزوم علیه ونکب بمعنی تنکب ای انحرف
وانتحی جانبا اما علی الظرفیة ای فی جانب او علی الحالیة ای متجنبا قوله اعرف واشهر لا علی
الاطلاق بل یکفی ان یکون کذلک بالنسبة الی السامع فان الامر یتفاوت بحسب الرسوم و
العادات فلما یوجد وصف یعم امر اشتهاره علی الکل قوله نقلا لامتناع وقوع المشبه به فوله تعالی

مفعول له للتشبيه او لابرازه وقوله لامتناع مفعول به لنقلا واللام دعامة ولستطرح
تعليل النقل الامتناع قوله عند حضور المشبه فيه لان الاستطراف الناشي من نزرة
حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البنفسج لا نقل عنه لصورة النادر الى كثر الوقوع
اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذلك قوله اي استطرف استطراف النوادر
رده الفاضل المحشي في شرح المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح في قوله استطرف تقييد
بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل لما ذكر من الا
ستطراف لا يخلو عن بشاعة وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعبر بلفظ المثل متجوزا ويجعل الا ن
الى نفس استطرف واما التفصيل الذي ذكره فما لا مام قوله ودخل معناه لما ذكر من تعلق
المجهول بالمجهول فيه حذف مضاف اي من امتناع تعلق المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه
مقحم للمشابهة كما صرح الشريف في شرح المفتاح ويرد هذا التوجيه باستلزامه ان يكون المشبه
كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان البحث المذكور
ليس الا في المشبه المشترك ولا اقوى في هاهنا التحكم فيه جبر مع قد وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يحلف
ما اختلاف تقديرات قوله لمثل ما ذكر لانه قوله او معوض للاستطراف داخل في حيز قوله لم يصح الوا صح
جزاء لانتفاء كون المشبه به اعرف واخص واقوى كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله ودح
لا يبعد ان يكون اه يعني لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه و
اقوى حالا كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون مراد السكاكي كذا اه
بني هاهنا شيء وهو ان المفهوم من قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف
ان يكون المشبه به اتم في الشيء او الاستقباح ان يكون المراد بجهة التشبيه وهي الغرض منه هو
الكافي مثلا مع ان الغرض نفس التزيين مثلا والرقة ظاهر قوله وجه مجدور بسلحة جامدة اه
المجدور بما عليه آثار الجدري والسلحة البراز فوقها اي نقرها بالمنقار والديكة بكسر الدال
وفتح الياء جمع ديك وفي لفظ قد اشعار بان اثر النقر باق في السلحة بعد لانه نزول الزمان في

انشو

وانما اشعر بقوله لانه للترتيب قوله ولازوردية الواو بمعنى رب ولازوردية
بالزاي المعجمة الخالصة لان التي بالراء صورة الشين لا تستعمل في كلام العرب قوله يجوز
ان يريد بها ويحتمل ان يبقى اليواقيت على حقيقتها ويكون الاضافة بيانية لا بمعنى
اللام كما في الاول قوله ضعفن بها اي ضعفت تلك القامات من حملها والخت بسبب
لغة ثقلها والضمير للازوردية قوله لساحة عناق العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعا
قوله غض برق الغض الطري وبرقت بالقاف من زخرف لونه اي برق وتلالا قال الشاعر
بربك هل ضممت اليك ريا قبيل الصبح او قبلت فاها وهل رفت عليك قرون ليلى رفيف
الاقحوانة في نداها قوله كانه ميل الكعرس جبل موم وضع الظاهر موضع المضمر اذ الظ
ان يؤتى بضمير راجع الى الطبايع قوله كتشبيه الجابح اه حكي ان قاضي هجان دخل على
الصاحب بن عباد فوجده الصاحب متفننا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف
بالسجزي واشار الى ندمائه بان يتموه فاستطرف كل منهم حتى انتهى النوبة الى شريف في
البين فقال اشتهى الى النفس من الخبر فامر الصاحب بان يقدم له مائدة قوله وهذا الكلا
محل نظر بما سلكه وقال المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعرفية والاتم لا
الناقص في وجه الشبه فقط نعم يرد ان يقال بان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا
حاجة فيه الى ادعاء الكمال حقيقة وهو ظ قوله فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فان قلت
قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فبينهما تناقض قلت لم يقصد بقوله
فمن مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتامل قوله ام من عبرتي كنت اشرب قيل
قد تقرر عندهم ان العطف بام يقتضي العلم بثبوت احد المستويين وان يطلب التعيين
فترتب قوله فوالله ما ادري اه على البيت السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين ما
المسبل به اما الخمر او العبرة او تعيين ان المشروب العبرة او الخمر فظاهر البيت لا يقتضي
فالوجه ان يؤول المصراع اي امن الخمر التي اسبلت بها جفوني ام من عبرتي اشرب والمصراع ع

الثاني

ای ام اسلت بعیرتی التی اشرب والاقرب ان المعادلة باعتبار اقامة الملزوم
مقام اللازم لان المشروب اذا کان عبرته کان المبلغ نهی ونظیره قوله افلا
تبصرون ام انا خیر فان الاصل ام تبصرون فاقیم مقام المسبب لانهم اذا قالوا
له انت خیر کانوا ابصرا صرح به سیبویه قوله من غیر قصد الی المبالغة اما لم یذکر عدم
القصد الی بیان الاهتمام مع انه من جملة ما یؤتی فیه بالتشبیه لانه اقل الاغراض المذکورة
وجودا کما اشار الی ذلک فی المفتاح بقوله وربما کان القصد اه قوله لوجب جعل الغرة
مشبها والصبح مشبها به قال بعض الافاضل الظاهر ان مراده کما یدل علیه ما نقله من کلام الشیخ
انه یجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غیر ان یجوز العکس کما قال الشیخ فمتی اریدشیئ
من ذلک لم یستقم ای العکس بقرینة ذکره عقیب قوله فان العکس یستقیم فی التشبیه الا انه
الی قول الشارح لانه ازید فی ذلک فان قلت کیف ذلک وقد جوز العکس ایضا اذا
قصد المبالغة وایهام الانه قلت مراده لا یستقیم العکس علی الحقیقة وارادة
الحاق الناقص بالکامل ادعاء بتعین العکس لا یستقیم الاصل فتنبه لذلک فانه قد
وقع للفضل ههنا ما قول انتهی وقد یوجه حمل الشر کلام الشارح علی ما ذکره
بان مساق کلامه علی الاشارة الی حکم التشابه والتشبیه سواء المبالغة وصف متصل
فی الثانی دون الاول فلیس مقتضی التشابه تعیین المشبه والمشبه به بخلاف التشبیه
اذ لما قصدت المبالغة فیه حقیقة او ادعاء لزم تعیینهما ضرورة وانت خبیر بان
نقل کلام الشیخ یؤید ما ذکره ذلک الفاضل قوله قال الشیخ فی اسرار البلاغة جملة
القول هذا انا نوجد فی بعض النسخ قوله فان العکس یستقیم فی التشبیه ای من
غیر ان یعد تشبیها مقلوبا قوله فان المشبه وهو الشمس غیر مقید فان قلت المشبه هو
الشمس لا مطلقا بل حال حرکتها فیکون مقیدا قلت الحرکة انما یلاحظ فی وجه التشبیه
فلا یعتبر قیدا للمشبه فتدبر قوله مؤتلفة متفرقة فی ادیم السماء اه المؤتلفة المتلالئة

وادیم السماء وجهها وزرقها الصافیة نصب علی المصدر به قوله والمشتری فدا
جملة اسمیة وقعت حالا والعامل معنی کانه وفی شارح الرفعه ای بمحل عالی الرفعة من
قبیل جد جده حال من المستتر فی قدامه الراجع الی المشتری او خبر بعد خبر والمراد
رفعته فی المنظر بان یکونا مثلا فی النصف الشرقی ویکون المریخ اقرب الی المشرق
والا فالمریخ فی الفلک السادس والمشتری فی الخامس وقد انزجت صنعة المنصرف
قال النواشکس المهم فی شعره وشیء من کلام المولدین والاصل الفتح قوله فانه لو
مثل المریخ کالمنصرف اه یعنی ان تشبیه المشتری بالشمعة المنجرد ان صح باعتبار
الهیئة الثابتة من حصول شیء احمر اللون خلف شیء ابیض اللون مثلا لا بینهما
مسافة قریبة الا ان تشبیه المریخ بالمنصرف لا یصح قوله وهو القول الخل والمذهب
الجل اراد بالخل القوی وبالجل القوم لانه فی اللغة بمعنی غیر الرکیک قوله وکونات التشبیه الثالث
الجلی لم نقل الجلیة لان التاء فی التاء للوحدة لا للتانیث والتانیث فی کذا التذکر انما
یستفاد من الصفة قوله زهر الزبی الزبی جمع ربوة وهی ما ارتفع من الارض والظاهر
قوله فتنقص باخضرارها انه حمل الزهر علی النبات اما مجازا مرسلا او استعارة قوله ولا
یخ هذا عن تسامح لان قوله متم یستدیر لیل متم کما صرح به فقد تعدد وشابه ترکیب جوابه
ان الوصف والاضافة لا یمنع الافراد کما سبق ان المراد بالمرکب هو الهیئة الحاصلة
من عدة اشیاء والمشبه به ههنا لیس کذلک قوله وایضا تقسیم اخر للتشبیه لم یعد
تشبیه المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة بان یقال واما تشبیه متعدد
بمتعدد لانه تشبیه المفرد بالمفرد حقیقة فلا معنی لجعله قسیما له قوله رطبا بعضها ویابسا
بعضها لا یخفی ان رطبا ویابسا حال من قلوب الطیر والعامل معنی التشبیه المستفاد
من کان فانه ان الحال یجب ان یکون مطابقا لصاحبها فی التذکیر والتانیث وقد عدم
ههنا حیث لم یقل رطبة ویابسة فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها ویابسا بعضها الی دفع

لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجوزه البصريون ولا بعض الكوفيين
اللهم الا ان يريد ان تفصيل الحال لعظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو محوز
ترك ثانيهما فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهران
يقال السود فسار طياو فسايا ياتا قوله اى هو المرقش الاكبر المرقش التمر من التحسين
ويقال له سمي مرقشا بهذا البيت وكلمه عوف بن سعد من بني سدوس واما المرقش
الاصغر فهو من بني سعد قوله فتشبيه التسوية سمي به لان المتكلم سوى بين شيئين او
اكثر في التشبيه قوله فتشبيه الجمع سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه به
وان كان المشبه بهما على التفاوت قوله اغيد مجدول مكان الوشاح الغيد النعومة
يقال امرأة غيداء وغادة الضا اى ناعمة بينة الغيد والاغيد الوسنان المايل العنق
والوشاح نسيج من ادم عريضا يرصع بجواهر تشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها يقال
وشاح ووشاح واشاح وكشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل
الخاصرة قوله كانما تبسم عن لؤلؤ منضد تبسم معنى تكشف فعداه بعن قوله تفتر عن لؤلؤ
رطب يقال افتر عن اسنانه اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج
من الصدف والطلع من الكم وهو نور ابيض ينشق عنه الكفرى وحب الماء النفاخات
التي تعلوه قوله اتتني بالانس ابانه اه عللة بالشيء الهاه به كما يعلل الصبي بشيء من الطعام
والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا وبرد الشباب بضم الباء هو قبل
لجين الماء اى الشباب المشبه بالبرد وهو الثوب الطراق والنضارة وقيل هو بفتح
الباء بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة والاول اظهر والامان
الامن وفي بعض النسخ الافنان جمع افنية جمع فناء الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول
الانسب بالاماني وهو جمع امنية وعهد الصبا زمانه والدنان جمع دن وصفوها
خالصها والقيان جمع قينة وهي الامة كما سبق قوله غير حقيق اى غير متحقق حسا ولا عقلا

قوله ولا يقال ان فيه تمثيلا فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف منتزعا
حسا في التمثيل اربعة مذاهب ما ذكره الزمخشري اعم من الكل قوله فمنه ما هو
ظاهر وجهه قوله ظاهر هو المتن وقوله وجهه من الشرح ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف
اذ قد سبق في بيت امرئ القيس كان قلوب الطير اه ان البصريين وبعض
الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان اسناد الظهور الى الجمل مجازي وانما المراد
ظهور وجهه فما ذكره مآل المعنى لا توجيه التركيب فتدبر قوله مصمتة الجوانب اى
المصمتة الذي لا جوف له قوله وهم ربيع الكامل اه قيد الشارح الكامل والوهاب
بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والحفاظ والعوالي بالجر على الاضافة لانهما
لا يصلحان للوصفية لعدم جواز حملهما على سابقهما قوله تكلمهم ان كنت اعلم
تكلمهم على صيغة الحكاية والثكل فقدان المرأة ولدها قوله اى من الجمل فان قلت
ذكر الوصف وعدمه يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل قلت بل له وجه
اذ لا يذكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه
على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية كانه قيل وصف
احد طرفي التشبيه من حيث هو كذلك وفي المفصل ايضا ما ذكر فيه وجه الشبه فلو ذكر
ذلك الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقبح في نظر البلغاء قوله لان الفاضل
لا يشعر بالشجاعة اى لا يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص قوله
ستصبح العيس والليل عند فتى العيس بالسين المهملة فاعل يصبح والليل
معطوف عليه والباء في بي للتعدية ومعنى اصباح العيس والليل به عند الفتى ايصالها لها
اياه اليه في وقت الصباح قوله كقوله فلان كثير الرماد به لدى اه ساق كلامه يشعر بان
قوله كثير الرماد به صفة لفلان وفيه نظر لان فلان معرفة لكونه علم جنس كما صرح به
في شرح اللب للسيد وغيره فكيف تقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة

ب
لفظ فلان

قال السكاكي وهذا التشابه لا يكون الا حيث يكون الشبه الا قوله كما من تشابههم هذا ويحتمل ان يكون قصده ان تشابههم ناش من تسامح البلغاء من وضعهم المستتبع مكان وجه الشبه فيقولون الكلام البليغ كالعسل في الحلاوة وزيد كالغراب في سواده اى سواد الغراب او سواد زيد وقد يقال زيد كالغراب في سواده فلما وضع البلغاء الحسي الملزوم لوجه الشبه الكلي مكانه نزل علماء البيان الكلي الذي هو وجه الشبه منزلة جزئياته فقسموه الى حسي وعقلي ويحتمل ان يكون قصده الى ان تشابههم الاول من قبيل هذا التسامح من تنزيل وجه عن

وجه الشبه منزلته فانهم نزلوا الجزئي منزلة وجه الشبه الكلي فقسموه الى الحسي والعقلي والشارح العلامة جرى على الاول لكن لم يسلك في تحقيقه مسلك السداد والشارح احمد على الثاني لكن لم يات في بيانه بما عليه الاعتماد اطول

اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول اى فلان الذي كثرا بادية على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر او يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام العهد الذهني بذلك قوله قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون اه ولعل السر في اختصاص التسامح بذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا ادل على مكانه بامور موجودة يستتبعه ولا يجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي وبحث لجواز ان يريدوا اطلاق الكلية لا الجزئية قوله والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي اه وانا قال شبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وههنا بحث وهو ان السكاكي جزم بان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست باعتبارية اذ ليست مثله غير متقررة فكيف يكون التسامح في هذا من قبيل التسامح المذكور لا يقال المراد بالاعتباري ما لا يكون موجودا في الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث اه فائدة معتد بها لان كل وجه الشبه حينئذ اعتباري اللهم الا ان يريد بقوله وهذا التسامح لا يكون اه ان تسامحهم بطريق القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر قوله ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء اذ ربما يستحسن بها القبيح ويستقبح بها الحسن قوله فان لم يمعن النظر ولم يتعمق تعالى الفرس اذا تباعد في العدو فالامعان بمعنى النظر الدقيق والوجه غير خفي واما انعم فله معان كثيرة والمناسب ههنا ما ذكره الجوهري يقال انعم كذا اى زاد قوله

ربما

ربما يعضي الرجل دهره اى يمضيه يقال قضيت الامر اى انفذته قوله لانه فرع الطرفين ومنها اشتغل انه ان قلت فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى المشبه قوله حملت ردينيا البيت قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد نهر وكورة باعلى الشام والقناة الردينية والرمح الرديني زعموا انه منسوب الى امراة السمهري تسمى ردينة وكانا يقومان القنا بخط هجر والظاهر ان قوله والقناة الردينية والرمح الرديني ابتداء كلام اى ويقال القناة الردينية وقوله وزعموا انه منسوب اه بيان معنى الرديني فمن فهم منه ان معنى الرديني رمح منسوب الى الاردن فقد وهم يدل على ما ذكرنا قوله وزعموا انه اه كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتامل قوله او يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا اه فان قلت جميع اوصاف الشيء باطنها وظاهرها لا يطلع عليها احد حتى يتاتى ان يعتبر في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر بلثة اوصاف من حيث الوجود وارادة هذا غير خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة بقوله ان ياخذ بعضا ويدع بعضا قوله اعلم ان قولنا المفصل عبارة جامعة اه قوله المفصل يصح على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله عبارة خبران ولا يجوز ان يكون المفصل رفعا على الابتداء وعبارة خبر له والجملة بيان لقولنا لان قوله معناه ان معك وصفين لا يلائمه وهو ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناول المهملات ايضا الا انه بحسب العرف العام اختص بما عداها واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح المنطقي

كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود الحجر من حواشي شرح المفتاح قوله ولا منسوج عليه
العناكب قد ذكرنا في شرح الديباجه انه على حذف المضاف اي بيوت العناكب لان ما
العناكب ناسجه لا منسوجه ونعني بعدم الظهور اه هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو
خلافه لعدم الظهور اي الخفاء وجه في بادي الراي ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل
بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب قوله الا بوجه
لفرط حياء الاستثناء مفرغ من الحال بتقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهار ملتبسة
بشي الا ملتبسة بوجه لفرط حياء قوله ان السحاب لتستحي اه الندى العطاء ومعنى
البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح فعاقت تلك العطايا بما فيها من
القطرات تعلم انها اكثر من قطراتها فتستحي بذلك انما فصل هذا البيت بقوله و
مثله قول الآخر لان التصرف في قول ابي الطيب بامر عدمي وههنا بامر وجودي قوله
وهي تمر مر السحاب اي الجبال يوم القيمة قوله لبالية الهاجرة وهي هواجره الهواجر جمع
هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر وآصال جمع اصيل فاعل فصلت بمعنى ابليت
وحصل لها النقصان وقوله والشمس تنعس جملة حالية وتعاسة الشمس تغيرها عند
قربها من الغروب كانها تضعف بكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع تشبه الاصال
في الطيب واللطافة قوله وهكذا الحب اي بتقد الذهب واللجين اه لان ما ذكره معنى لطيف
ويشتمل على صنعة مراعاة النظير اعني الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهان الاخران
فلا يخفى برودتهما اما الاول الذي للخلخالي فلانه لا معنى لتشبيه وحط الماء بطلوع الورق فقطع
من الشجر وموضع فقدان تلك الصنعة واما الثاني الذي للزوزني فلانه لا اختصاص للورق
المصفر بسبب الخريف بالشجر الذي له اصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل
ولا يخفى لطف ايراد النقد في وجه ان بتقد الذهب واللجين لان النقد تمييز الجياد من الزيوف
قوله فان المشبه مذكور قطعا اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا

اذ

اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به ولم يجعل المراتب الثمانية اجاب الشريف في
شرح المفتاح بانه ليس بشي اذ لم نقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا
للسائل ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها قوله او كسر جناح الشجاعة
لكن حق من الشارح ان السماجة عند الحكماء مخصصة بذوات الانفس ويحب صدور معاني رونقه
فالاصوب ان يبدل السماجة بالجراءة قوله وكان زيدا الاسد فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام
كان بظن الاتحاد بين زيد والاسد او للشك فيه فالقول بان في لعل كان افادة الشك الموهم
ان التشبيه وهم قوله باعتبار متعلق لا اختلاف اه لا شك ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب
والمعنى واعلى المراتب كاينة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف
الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التقدير في النظم فليتأمل قوله ثم الاعلى بعد هذه
المراتب ينبغي ان يجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا اعلى فيما بعد هذه المراتب الاربع كما
يتضح من تقريره قوله اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عاما ضرورة ان
التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها قوله والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعا
المصطلحين اذ من المعلوم للكل اعاقل ان المراد بقولنا زيد اسد اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته
له في شيء ودعوى انه هو فان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا وثبته
او لم يذكر وفي التشبيه بالدلالة على مشاركة شي لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن
فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوي الذكر تحقيقا وتقديرا وثبته وفسر التشبيه
بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها قوله وان لم يكن كذلك
كمررت بزيد اسد اه اي ان لم يكن اسم المشبه خبرا عن المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل
عليه سياق الكلام فلا يسمى استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله في تلك الصفة
مبالغة لكمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح
معها ان ينتزع منه اسد آخر فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة ويسمى هذه الباء تجريدية وكذا كلمة من

وانما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة بالكناية
او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة المصرحة صدق في كل منهما انه لم يكن اسم المشبه
خبرا عن اسم المشبه به ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق **قوله** وانما التشبيه مكنون
في الضمير ان قلت فلم لا يكون استعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المضمر في النفس
عنه قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم
المشبه به **قوله** وهذا الخلاف ايضا لفظي فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه
عن كونها لا على وجه التجريد والاستعارة وعن كونها على وجه المصرح سماه تشبيها ومن قيد
لا **قوله** فان ابيت الا ان تطلق اي امتنعت عن جميع الامور الا عن اطلاق اسم الاستعارة
ومحصوله ان اردت اطلاقه عليه **قوله** فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تناسي
التشبيه والاداة ولو مقدرة تقتضي بذكره فيتنافيان وانما نفى الحسن لا الجواز لعدم
الاداة صورة وعدم لزوم التقدير **قوله** بان يكون اسم المشبه به معرفة يستحق الفرق بين
المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان تقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لا تلائم المشبه اذ
لو كانت موصوفة بها لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفتين
بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء معرفة مشبه بها موصوفة بصفة
لا تلائم المشبه به **قوله** وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به فهم من
كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير ملائمة للمشبه به
ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير اداة التشبيه ام لا والتحقيق انه لا يحسن
فيها ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير في الاول دون الثاني ان
المقصود من الكلام المبالغة في التشبيه والفردية المستفادة من النكرة اعني اسدا في زيد اسد
كاسرة في تلك المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحصة المطلقة
اكمل من الحصة المعينة وكلما كان المشبه به اكمل في وجه التشبيه كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا وقف

الحكم

الحكم بالملام ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدقه على الموضوع والاصلاح التعريف ظاهر لحصول
المقصود بالمنكر ايضا كما صرح به الفاضل المحشي في بحث تعريف المسند وليس المراد ههنا الاتحاد   لعدم
كما في قولنا زيد القائم لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه اخلاله بالمبالغة المطلوبة
واما اذا نكر فالمراد دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر اداة
التشبيه فات المبالغة **قوله** قال الشاعر شمس تالق بضم القاف على انه مضارع حذف احد
تائيه ولو كان ماضيا لقيل تالقت تعالى تالق البرق اي لمع والواو في قوله والفراق غروبها
عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية اعني تالق ويحتمل ان يكون تاكيدا للصوق والحكم بعكس ولا
يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض واما ذكر الكسوف فيه
ايضا كما صرح به الجوهري واشار اليه صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بناء على ان
النور في الخسوف زائل فلا يحسن استعماله في الحبيب **قوله** فانه لا يحسن دخول الكاف
نحوها في شيء من هذه الامثلة اه اذ ليس لنا بدر يسكن في الارض مثلا وانما لم ينف الجواز
لجواز ان لا يكون المشبه به موجودا كما في انياب الاغوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة وان
تضمن اعتبار لطيفا الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار
ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان لم توجد يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى
تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لفائدة ليست فيها الا
انه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه ويصار اليه والا فيترك ولا يعتبر تضمنه
للفائدة **قوله** ما لا يحسن تقدير اداة التشبيه الخ متعلق بقوله فيه قوله فيقرب من اطلاق
اسم الاستعارة بناء على دلالته لاستحالة تقدير الاداة على استحالة حمل اطلاق التشبيه عليه و
دلالة قوله فيقرب على جواز على ان الدلالة الاولى ممنوعة كما في قوله فان تفق الانام البيت
ولو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح **قوله** كقوله
اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد الهزبر الاسد القوي والفريصة اللحمة

بين الجنب والكتف لا تزال ترعد من الدابة عند الفزع وجمعه فريص وفرائص واعلم ان
الاستحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط
على ما ينبئ عنه قوله لان تشبيهه اه والاستحالة في بدر يسكن الارض ليس باعتبار
مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقع وهو ان البدر لا يسكن الارض واما
قول البحتري وبدرا اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه
من حيث انه مع كون الصفة فيه مما يلائم المشبه به يجعل تقدير اداة التشبيه نفس المفهوم
من الصفة اذ من المستحيل عادة ان ما يضيء شرقا وغربا يكون موضع واحد غير مستغني
به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يسكن الارض فما مر قوله لان تشبيهه
بجنس السبع المعروف اه هذا بناء على الاعم الاغلب ولذا قال الشيخ ظلمناك في تشبيه
صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي والاقتصار انه يجوز الجمع بين الشيئين
في الشبه ايضا فلا تناقض قوله ومثله قول البحتري وبدرا اضاء الارض اه غير الاسلوب ب
حيث قال ومثله ولم يقل كقول البحتري نصا على مماثلته للبيت السابق لما فيهما من نوع ع
الخفاء كما كشفه التقرير السابق واضاء ههنا متعد وقد يجيء لازما وشرقا وغربا
تميز من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا اي دائما وموضع
رحله منزله قوله الى التشبيه الشارح اي الذي لا الاستعارة فيه قوله موصوفا بما الى قبيل ومنونه
الشرق والغرب مع اسوداد موضع الرحل منه فان القمر المعروف لا فرق في التنوير بين
موضع وموضع ولك ان تقول الصفة المنتفية عن القمر المعروف اضاءة ما سوى الرحل جميعا
لا بناء على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثاني انما يوجد من المضيء بذاته فلا يتحقق
في القمر لانه يعد عن المتعارف لان المواضع التي لا يصل اليها نور القمر من الكهوف والمواضع
الغائرة اكثر من ان تحصى قوله ان يثبت من الممدوح بدرا من في قوله في الممدوح بيانه حال من
البدر قدمت عليه او تجريدية والمعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف قوله فهو كقولك
زيد رجل كيت وكيت قوله كيت وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وكونه
فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا والثاني اقرب بحسب العرف والاستعمال قوله
ولكنا نمنع دخول الكاف اه كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر غير الكاف مما
اداة التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب قوله امرا ثابتا
في الجملة فيكون لانه ان اراد بالثبوت في الجملة ما يعم الثبوت الحقيقي والوهمي
فعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر ممنوع وان اراد الثبوت الحقيقي فقط
فانتفاؤه كان وجب ذلك الثبوت ممنوع لم لا يجوز ان يقال كان الشقيق اعلام
ياقوت منشرة على رماح من زبرجد اللهم الا ان يقال ولانه كان وجب على
الثبوت الحقيقي معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جلال الدين في شرح الايضاح
ولو علل امتناع دخول كان مثلا نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه بما علل به امتناع
دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف او بكان او بغيرها
يقتضي النقصان والاوصاف الكمال فيلزم التناقض قوله او خلاف الظاهر كقولك كان
زيدا اسد فقيل مثل المصرح في الايضاح للمشكوك نحوه كان زيدا منطلق وخلاف الظاهر
نحو قوله كان زيدا اسد وهذا ظ لان الانطلاق ليس بقطعي الثبوت لزيد ولا قطعي
الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد خلاف الظاهر فلا شك فيه بل يجزم
بخلافه ويحمل على التشبيه واما تمثيل الشارح ففيه خفاء والاولى وجه ما ذكره الشارح
من ثبوت المشكوك في صورة المعرف ومخالفة الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة
المعرف دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشي في بحث الاستعارة
ولا يحسن تقدير اداة التشبيه كما مر وتشبيه زيد بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة
الظاهر قطعا غايته ان تلك المشابهة مما يشك فيه واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد
عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن اداة التشبيه فيها كما صرح به

هذا الفاضل في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين
ما ذكره المصنف في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف في التعبير قوله والنكرة فيما
نحن فيه غير ثابتة اي النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة التي كلامنا فيه ليست ثابتة
في نفس الامر فدخول كان وحسبت عليها كالعكس على المجهول اذ قد تقرر ان المشبه
كالمبتدا والمشبه به كالخبر عليه قوله وايضا هذا الفن اذا تاملت هذا دليل ثان
على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا
بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة بنا في هذا الدليل الى ملاحظة
لزوم العكس على المجهول او تغير صوت الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان
الذوق السليم يشهد بان المقصود في مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك المعنى
والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن مبنيا ولا النحو علمت والثاني مبنيا وان الغرض
اذ لزوم احد الامرين جار فيه قوله اي هذا البحث الحقيقة والمجاز اشارة الى التوجيه الذي سبب
بانه حذف المبتدا وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه قوله انما هو بحث
المجاز اذ به يتاتى اختلاف الطرق دون الحقيقة قوله لا بينهما من شبه تقابل العدم والملكة
وانما يكون بينهما تقابل العدم والملكة حقيقة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما هو
منع له عما من شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز قوله والمطلق الى غيره
اي ينصرف المطلق الى الفرد الكامل ويتبادر منه ذلك تبادر المجاز في الاستناد من التقييد
بالعقلي وهذا اشد في ما يقال التقييد باللغوي يوهم خروج الشرعي والعرفي والا
طلاق يوهم دخول العقلي في كل منهما يوهم خلاف المقصود فلا وجه لترجيح احدهما على
الآخر على ان ابهام خروج امرين ربما يربو على ابهام دخول امر قوله والتاء فيها للنقل
من الوصفية الى الاسمية معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا
صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كان اسميته فرعا للوصفية فشبه

بالمؤنث

بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فيجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة في رجل علامة
لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى
اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل من الوصفية الى الاسمية يستعمل بدون
موصوفه مع الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكر قال رح في شرح المفتاح وانما ارتكب
السكاكي هذا التكلف جريا على قضيته اصل التاء خلاف ما ذهب اليه الجمهور قوله اذ
لا معنى له عند التامل بناء على ان المتبادر من استعمال الكلمة في شيء اطلاقها وارادة
ذلك الشيء منها فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح التخاطب وهذا اذا اجريت في
على الظاهر المتبادر منها واما اذا جعلت بمعنى على كما في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل فلا يلزم الا انه صرف الكلام عن المتبادر وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز
الذي يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع على زعم المصنف فانه لم يعتبر قيد
الحيثية واعترض على تعريف السكاكي فيهما ثاني بانه لم يعتبر قيد اصطلاح التخاطب
فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور واعلم ان ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له
في اصطلاح التخاطب حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والا لزم ان يكون اللفظ الا
الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوي او غيره من
اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء
حدث الوضع فيه ام لا قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل وذلك التاويل
كما ياتي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد
الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص
وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في ذلك الهيكل قوله اي لبيان ان نفسه اشارة
الى ان قوله بنفسه متعلق بتعينه للدلالة كما يدل عليه قول المصنف في المجاز لان دلالته بقرينة
لا بالتعيين والا التقدمة على وجه الدلالة رفعا للبس قوله يخرج المجاز من ان يكون موضوعا

اى بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد فى المجاز وضع نوعى له
لثبوت قاعدة من الواضع داله على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة
المانعة عن اراده ذلك المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودا ل
عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الوا ضع
استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها
والوضع النوعى بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر فى كون اللفظ
حقيقة بل الوضع النوعى المعتبر فيه هو ان يكون بثبوت قاعدة داله على ان كل لفظ يكون
بكيفية كذا فهو معين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له
مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح
الشارح فى التلويح باطلاق الوضع على كلا المعنيين قوله على معناه الافرادى قيد المعنى
بالافرادى لان اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم
فان دلالة زيد فى قولك جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى تنبيها اشار اليه بعض
المحققين من النحاة آه رد الفاضل المحشى رح هذا الجواب بتفصيل لا ان ابطاله
للشق الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام
وما اشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعانى الفاظ غيرها داخلا وفيه بحث
لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير وانما المتعلق به هو فرد من
هذا المفهوم التى هى الموضوع لها لكلمات الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا يرد
ايضا لان معنى التوقف على هذه الاراده ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق
بغيره فتامل قوله سلمنا لكن معنى الدلالة بنفسه آه لا شك ان مسلم هو الذى منعه اولا
وهو كون معنى الدلالة على معنى فى جزئه الاشتراط فى الدلالة على المعنى الافرادى ذكر المتعلق
فما ذكره ههنا مناقض لما ذكره فى مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه ههنا بكون العلم له

بالتعين

بالتعين كافيا فى فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال
نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على
معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه فالمفهوم
من كلامه ههنا شمول التعريف لوضع الحرف اذا جعل معنى الدلالة بنفسه
ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم وان فسر الدلالة على معنى فى غيره باشترا ط
ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكره فى المختصر عدم شمول التعريف لوضع الحرف على
هذا التفسير قطعا وهذا يقوى اعتراض الفاضل المحشى اذ بعد اشتراط ذكره
متعلق الحرف فى نفس دلالته على معناه كيف يقال العلم بتعيين من بعناها يكفى
فى دلالتها عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الشارح ان معنى الحرف بعد
تقيده بالمتعلق يعين الحرف بازائه وذلك التعيين كاف فى الدلالة فان المتعلق
لتحصيل المعنى لعدم حصوله فى نفسه لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة ولا مدخل
له فى الدلالة والحق ان الاوضح فى دفع الاعتراض ما ابدله به فى بعض النسخ كما
نقله الشارح رح لكنه معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى
لا بواسطة قرينة ولكن بتقييد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلى وهو المبنى
فى دفع الاعتراض كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشى وان
غفل عنه البعض ودفع اعتراضه مولانا قرلى رح بانا لا نم ان هذا معنى لا يفهم
من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان يفهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل
المحشى على انه ان اراد بالمعنى آه محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلى
المعنى السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا بهذا
المعنى فلا محذور فتامل قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض الاشترا ک آه
لا الظاهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة
ط

فالدلالة هي لاجلها التعيين وعدم ترتب ما لاجله التعيين لعارض الاشتراك لاينافي
وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على كل من المعنيين
على التعيين اذ تنبههما منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بعين الارادة لعارض الاشترا ك
وعدم تعيين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعًا قوله كالقرء
مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض اه القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح
قوله ان لا يتجاوز اما مصدر بمعنى الفاعل اي مدلوله غير المتجاوز وهو الاحد الدائر
واما بتقدير مضاف اي مدلوله ذو ان لا يتجاوز قوله بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض اه و
قد اورد الفاضل المحشي ههنا جوابا وسؤالا واوضح الفرق بين قرينة المجاز والمشترك
لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد
والا فلازم الوضع الدلالة الصرفة والارادة امر آخر فعلى تقدير المزاحمة الدلالة على احد
المعنيين بالتعيين محققة ودفعها المستفاد من القرينة لا مدخل له في تحقق تلك الدلالة
نعم عائم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي اه لا
يكن تحقق اذ قد مر منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن للقرينة مدخل
في الدلالة بل في الارادة فيبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه
بل بالقرينة وظهر عدم اتضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فليتأمل قوله
وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا فحكمه اذا استلزام الوضعين للوضع
الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلثة للوضع الرابع ويتعقل المعنى الرابع وهكذا
فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد وتعقلها اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين
الصريحين للوضع الضمني لا يستلزم استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث
الضمني للوضع الرابع الضمني فتامل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشي ههنا حيث قال بل
الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك واذا كانا متنافيين كما في

المثال

في المثال المذكور اعني القرء عند الكل يدل على ان المراد بالتنافي هو التنافي بحسب
المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول المراد هو التنافي في الارادة قه
بان لم يمكن الجمع بين المعنيين فيها مثل قولك افعل مرادا به الوجوب والاباحة
حتى لو قيل اقرأت هند بمعنى طهرت وحاضت وفي الدار الجون اي الاسود و
الابيض يجوز عند القائل بالعموم فليتأمل قوله وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص
بانا لا نم ان معناه الحقيقي آه وجه اندفاع هذا الاعتراض ما مر من ان التبادر
الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو
التبادر اليه بحسب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد يتبادر حيوان لا فظه مع انها
ليست معناه الحقيقي والتبادر فيما ذكر بسبب المزاحمة لا بسبب الوضع اذ الوضع صح
لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المشترك بينهما كما حققه
الفاضل المحشي قوله وبان قوله القرء بمعنى الطهر اه وجه اندفاع هذا الوجه مما
سبق من ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة قوله اي من غير قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له اراد بارادة الموضوع له ارادته ولو في محل آخر
باستعمال آخر والا فالكناية قد يقترن بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في
خصوص المحل كقوله تع الرحمن على العرش استوى وقوله عز وعلى والسموات
مطويات بيمينه ونظايرهما وقد حققناه في حواشي شرح الكلام لا على منقح
الناظر فلينظر فيها قوله لانا نقول الاول يستلزم الدور قد اشرنا فيما سبق الى
انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي السابق المتنوع عليه هذا
المعنى لم يلزم الدور قوله والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظ وكذا استلزم
انحصار قرينة الكناية في غير اللفظ وهو ايضا ممنوع قوله فان قيل معنى كلامه انه خرج
عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذي في
المجاز

قوله وجود جوازه اه يمكن ان يقال لا شك انه على مذهب المص قد يكون الكناية مستعملة فيما وضعت له ايضا اعني اذا اراد المتكلم ما وضعت له مع لازمه فيمكن ان يوجه قوله دون الكناية بان اللام ~~بعد اللام~~ في الكناية للاستغراق والنفي راجع اليه وكذا اللام في المجاز للعموم والمعنى خرج جميع المجازات لا جميع الكنايات
قاسم لسمى عفي عنه

عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساده فاورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى يخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية قوله لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له ظاهر ممنوع اذا منا فمن لم يسلفه في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له وقد ذكر في التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التلفيق بان في الكناية مذهبين وان الاختلاف في الموضعين بالنظر اليهما والى ان ميل المص الى المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارح الى توجيه ما وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الآخر مع انه يمكن تصحيحه اخذا بذلك قوله وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم اه لفظ الايضاح هكذا وقع ما ذكره نظر لانا لا نسلم ان معناه الجمع ذلك في ما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة كما يكون معنوية يكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علما ووضعه للمتضادين كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولا اختلاف اللغات باختلاف الامم يعني نظر ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ اه مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فاجاب بما نقله الشارح رح قوله فعلى ان مراد السكاكي ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما مرت الاشارة والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالتعيين كافيا قوله والظاهر ان الواضع هو الله لعل المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطل او غيره فهو اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة والقائل بالاول هو سليمان بن عباد الضمري وبالثاني ابو الحسن الاشعري

وسمى

وسمى مذهبه مذهب التوقيف وبالثالث وهو ان الواضع للغات كلها بنو آدم ابو هاشم وسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقائل بالمذهب الرابع وهو ان المخصص في البعض وهو القدر الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي مصطلح البشر الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني قوله او يخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس فيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم الوضع فمجرد اسماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يضم اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام في الوحي اذا كان قولا خفيا فلا يكون شيء من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا في كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم دالة على معنى يجوز ان يكون بالطبع صرح به في فصول البدايع واعلم ان الفاضل المحشي جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريقا آخر والفرق بينهما خفي اللهم الا ان يقال انه راجع الى ما ذكره المشايخ من ان الالهام موهبة رحمانية محضة لا دخل للاستعداد فيه ويخص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجه قوله لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم الظان كلا منهما وجه مستقل في الوجه الاول بحث لانه ان اراد دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه لكون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فتوهم لجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغات بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع لجواز ان يتعدد الالفاظ الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره قوله كما ان لكل واحد منهم من كل لفظ ان له لا فطا فيه اشارة الى دفع ما يقال لعل هناك شرطا فقد في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه في حق ذلك البعض وتوجه الجواب انه ح لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده

وحده

كدلالته على اللافظ قوله ولا يمتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقي
هذا الكلام ذكره السكاكى وهو الفاضل المحشى ايضا فى شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله
حيث قال اى لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتى الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه
ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثانى كما فى المجاز واما بوضعه له كما فى
المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هى فهم المعنى
منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقى ضرورى فى كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل فى المجاز
من الملزوم بوجه الى اللازم المراد فلا تم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على
المعنى الحقيقى اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى
لا عدم دلالة على المعنى الحقيقى ومعنى قول الشارح دون الحقيقى متجاوزا للمعنى الحقيقى لا بمعنى عدم
الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازى ايضا قلت هذا ايضا لا يتم لان
مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقى لا مطلق دلالته حال قوله كالتزام
ان يكون المفهوم من قولنا هو يا على اوجون انصافه بالمتنافيين وفيه بحث لان من سمع
اللفظ المشترك بين المتنافيين استقل منه فى ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين
للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هى فهم المعنى منه
لا فهم كونه مرادا للمتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين
ثابتة على المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب هاهنا فهو الجواب هناك فتدبر قوله على
ما علمته على الاشتقاق والتصريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتياز
موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم فعلم التصريف
يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث
انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا فى شرح المفتاح للفاضل المحشى وفيه بحث
لان مناسبة الكلمات المغيرة عن بعضها بالابدال ونحو كما تقال قال اصله قول فان هذا من علم
اصلها اه

الصرف

الصرف ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان
يكون كل من الاصل والفرع مستعملا فى الكلام ولا استعمال القول مثلا عاد النقض بالبحث
عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين املت وامللت الواقع فى علم الصرف فانه لا اصل
ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل الذى عليه الحق والتخلص ان يراد الاصالة والفرعية
المخصوصتان اى التى بحسب [redacted] الاشتقاق اللغوى فلتتدبر قوله كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذى هو وظيفة الان
ينكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقى بعضه
بلا صوت يجرى معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانها
فى مخرجها انحصارا تاما فلا يجرى والرخاوة ان يجرى الصوت جريانا تاما والتوسط ان
بينهما ان لا يتم الانحصار ولا الجرى وامثلة الكل مضى فى بحث الفصاحة قوله لا يهمل التناسب
بينهما قضاء لحق الحكمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص
الحروف والتركيبات يتأتى فى بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره فى جميع كلمات لغة
واحدة فضلا عن انه متعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات قوله كالنزوان والحيدى
النزوان ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد اى مال تقول حمار حيدى اى مائل
عن ظله لنشاطه ومثله الحيدان والخفقان والجولان قوله والمجاز منقول عن الاصل من
جاز المكان اه يريد انه مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل اى الجائز قوله وزعم المصنف ان الظاهر اه
اشارة الى ان الوجه الاول غلط ولذا قال المصنف فى الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل
وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة
التى ذكرها الاقسرائى فى صحة التجوز المذكور فى المصدر الميمى بان المسموع منه فى غيره من
المصادر ولا يلزم من صحته فى غير الميمى صحته فيه فليست بشىء لان المعتبر فى صحة التجوز وجود
العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها ويتجه على الوجه الذى ذكره وزعم انه

هو الظاهر انه لا يلائم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان
باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلي لزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار
تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة الى هذا قوله واعتبار التناسب في التسمية شيء اه كانه
دفع سوال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق لا
تصور معناها ووجه الدفع ظاهر قوله ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية
اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الكلام
كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من سياق الكلام قوله فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد
اي بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الاشياء والوسائط في
تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة قوله مرتجلا كان او منقولا او غيرهما
المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول المنقول لمناسبة وغيرهما ما لا نقل فيه كالمشترك ٧/
قوله وهو متعلق بقوله وضعت ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوضع في
وقت الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد في الذي وضع في اللغة وقد تكلم به
في الاصطلاح والعرف عند ما استعمل النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الحقيقة
حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع
في ذلك ام لا قوله فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما
من المعاني وبالكسر علاقة السيف والسوط ونحوهما من المحسوسات قيل وعكسه
العوج واما قوله تعالى لا ترى فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التاويل قوله
وقد يكون مرتجلا اه المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح
في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة
كما صرح به سابقا حيث قال وبقوله في غيرها وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا
او غيرهما وانما جعله هنا من اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اول

الركيك

العلاقة

بالاعتبار قوله والمنقول منه ما غلب معنى مجازي اه اي معنى مجازي غير فرد للمو
ضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالفرد من حيث خصوصه معنى مجازي للكلي
واطلاق الكلي عليه من حيث خصوصه بطريق المجاز كما سيتضح عليك ان شاء الله تعالى
قوله وفي الاصطلاح المنقول منه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح
اي الاصطلاح الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح قوله اما من حيث العرف
لما هو موضوع له ابتداء وفي شرح المفتاح للفاضل المحشي ان الدابة بحسب العرف
يطلق على البغل ايضا قوله بخلاف الحقيقة ونحلاف المجاز اراد الحقيقة المطلقة
العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما
مقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من آخر قوله اذا استعمله المخاطب بعرف
اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف دون عرف حتى
لو استعمل النحوي او المتشرع يكون الامر على حد الامر عند الاستعمال اللغوي بناء
على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحيثية اي باعتبار ان الخطاب
بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح طائفة ويكون
الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتامل قوله وجعل للفظ والحدث اعرضا
عليه بان الذي يجيء للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به
الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا قلت هذا انما يرد لو كان
المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر قوله
فما ذكر بلفظ النكرة اه كان المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة في
قوله بعد وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اتى به في صورة النكرة ٧/
معرفة حقيقة اذ المراد من اسد وصلوة وفعل ودابة الفاظها وهي
اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتامل قوله والمجاز

مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة انما تسمى مرسلا لان الارسال في اللغة
الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به و
المرسل مطلق من هذا القيد قوله وان فان الاستعارة الاصوليون يطلقون
الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في
الغلط اذا رايت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة قوله ان يصدر منها
ويصل الى المقصود بها الضمير في منها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة صرح به
الشارح في شرح المفتاح اى الذى قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقائم
مقام فاعل المقصود هو الضمير المستتر فيه الراجع الى الاسم الموصول الداخل
عليه قوله ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم لئلا يخل بانتقال الذهن من
الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوى المخل بالفصاحة
هذا وقد ذكرنا في اوائل شرح الديباجة مفصلا متعلقا باستعمال اليد و
ان الايادى جمعه عرفه في النعم فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر المنعم
فليتذكر قوله واما اليد فى قوله عم تتفصل للحجل في ذمى السابح ومعنى تكافا
دماؤهم تتماثل في القصاص من الكفو وهو المثل لا فضل لشريف على وضيع
والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم انه ادناهم اى اقربهم
وقيل الادنى العبد والمراة اذا اعطى امانا ليس للباقين نقضه
ووجه كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة
هى المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين قوله يعنى ان في من
التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اى ومن
وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر لا الايضاح قوله
فى العبارة تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمى للمجاوزة كما ان التسمية كذلك

صفحة ص

قوله كانه يجعل اى كل واحد منهم الاصبع في الاذن اى بحسب الظ والتعبير والا فالمراد جعل الانملة
وذلك ان تحمل الاصابع على معناه ويكون التجوز في نسبة الجعل اليها حيث نسب فعل الجزء الى الكل للمبالغة
سعد الكورى

فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى
المصدرى به تعسف بل لفظ المجاز يحمل على المعنى المصدرى بطريق الاستخدام تعسف
يربو على ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف قوله وهى الشخص الرقيب و
التاء للمبالغة في الصحاح ربأت القوم ربأ وارتبأتهم اى رقبتهم
والربيئة الطليعة والجمع الربايا قوله والانملة جزء من الاصابع الانملة بالفتح
واحد الانامل وهى رؤس الاصابع قوله قولهم فلان اكل الدم ومنه
قول الشاعر مخاطبا امراته اكلت دما ان لم ارعك بضرة بعيدة مهوى
القرط طيبة النشر دعاء على نفسه باكل الدم وهى الدية ان لم تتزوج
عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد ببعيدة مهوى القرط طويلة
القد او طويلة العنق قوله وظ انه سهو لانه من سمعه اه قد يجاب بان
مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو من تسمية
السبب باسم المسبب واما قوله اى الدية المسببة عن الدم فاشارة
الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده وقد
يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب لاكل
الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتامل قوله لانه لا يتم بعد البلوغ لان
اليتيم هو الطفل الذى لا اب له يقال يتم الصبى بالكسر ييتم يتما ويتما
بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم في بنى ادم من
قبل الاب وفي البهائم من قبل الام قوله او محله نحو فليدع نادية
ويحتمل ان يكون الاية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف
واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تع واسئل القرية لكنه
لا يضر بالتمثيل قوله قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما خلاصته

بعيدة ... البيت ... طول العنق والمهوى ... القرط ... اكلت ... الدعاء واكل ... المسقط ... لفظ ... الدعاء ... واكل ... ان كان لفظ الاشفاء على المهلكة ... الدم ... الا عند الاشفاء ... تزوجها مرا ... والمعنى ان لم ... الرائحة ... ان الله ... ان ... طيبة ... الدم ... بالتزوج ... بالتجاء ... المعنى ان لم ... الرائحة ... على الدية ... طيبة ... الغنى ... طويلة ... امراة ... من ... اخذ الدية ... عار عظيم ... عندهم ... الدية ... رحمه الله

قوله فينتقل الذهن من المشبه به اليه اي الوجه الشبه لكونه اشهر اوصافه ثم ينتقل منه الى الموصوف الذي سوى المشبه به بمعونة القرينة فتحقق اللزوم بالمعنى الذي عرف في الاستعارة

قوله كالحال والمحل المتعارف عند الحكماء في حلول الشيء في الشيء اختصاصه به بحيث يصير الاول ناعتا والثاني منعوتا كحلول العرض في الجوهر والصورة في المادة وليس المراد هنا هذا المعنى بل المراد حصول الشيء في الشيء سواء كان حصول العرض في الجوهر والصورة في المادة او الجسم في المكان او غير ذلك كحصول الرحمة في الجنة قوله او لكون احدهما شرطا للآخر كقوله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم اي صلوتكم اطلق اسم المشروط على الشرط كما اطلاق العلم على المعلوم

ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل اتصال في اجله ينتقل بسببه من احدهما الى الآخر وهذا متحقق في جميع انواع المجاز قوله واما في غيره فيظهر اه الضمير في غيره راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ قوله فاما ان يكون ذلك الغير مما تتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له اه فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي توهم الاتصاف كما في عصرت الخمر فانت في الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم حصول حقيقة الخمر المسمى بالفعل اصلا قوله في زمان سابق او لاحق اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيهما اعني في المجاز باعتبار الكون والاول السبق بالنسبة الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم في مثل قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا وخمرا حقيقة فان قلت قولك قتلت هذا الحي امس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحيية للمشار اليه ليس سابق على زمان اعتبار الحكم اعني زمان القتل بل هي حاصلة له فيه قلت الحكم الذي يعتبر ههنا سبق حصول الحيية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو اشير الى هذا الحي فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت اشير الى قتيل قتلت هذا امس لم يكن مجازا قوله فان الانسان لا يوجد بدونها فان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعي عكسه فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب لان عدم وجود الانسان بدونها يدل على ان كلا منها ملزوم واصل ينتقل اليه الانسان ويتبعه في الوجود هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وفيه نظر اذ لو حمل اللزوم في قوله في جميع ذلك على اللزوم على التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفى ان ادعاءه على تقدير صحته تعسف محض لا يتوارده المحققون ولو حمل على اصطلاح ارباب المعقول

كان المراد بالاستلزام الخ للكل المعنى المصطلح ايضا والاتيان بالتقريب والتفريع قوله ولهذا يشترط الى آخره فحينئذ لا يتم الجواب المذكور فتأمل قوله فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان اي من حيث انه انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع يطلب فيه الاخبار جائز كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشري في قوله تبت يدا ابي لهب ان يراد باليد النفس قوله فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا يعني ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شيء واحد يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما قوله اي قول زبير بن الاسلمي ابو سلمى بضم السين والزبير الشاعر وليس في العرب غيره واسمه ربيعة بن رباح من بني مازن قوله عند اصحابنا الحمل على التخييل بان يشبه المجوح في التأثير بذي لبس قاصد للتأثير مبالغ فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليه اسم الموضوع لما هو متحقق قوله من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة الانتقاع تغير اللون من حزن او فزع والامتقاع مثله وهو اجود والرثاثة البذاذة يقال حال فلان رث اي سيء قوله فعلى هذا لا يتناول قولنا ان هذا تفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا او حملا مع حذف الاداة وليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه ما عني باللفظ حتى يتوهم دلالته على انه لولا ارادة ذلك المراد لتناول القول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا على كل حال قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحمل قرينة لا تعقل لا دلالة في الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموصوف له ويقدر الاداة لانا نقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر ومنع الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورة الذهنية من حيث وجودها

وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد قطعا مع انه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة
المشبهة بالاسد ويتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات
ماخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في ان قولك زيد
اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد او لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة
بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي
وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد
وبين قولك زيد شبر لست وشبرات زيد في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد به في الوصغير
مردي مجوشبر فقول الفاضل المحشي ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا
زيد شبر وشبر زيد فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد فيكون الاسد مستعملا في
معناه الحقيقي لا يشفي العليل ثم ان قوله فيها ثلث مراتب الاول ادعاء المشابهة
باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبيه اتفاقا محل بحث
اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه وهو وهم كيف وقد مر ان
المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا وكان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند
البعض يسمى تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق بين المعرف والمنكر على ان
قول الشيخ فان ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول
ادوات التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد
يفيد ان المعرف داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق
على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير اداة التشبيه لا بيان
حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف قوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اي لا ملازمة
بين زيد والاسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال المذكور اعني رايت اسدا يرمي ونظايره
مثل رايت اسدا في الحمام اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فانه في ما توهم

اذ الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملابسة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على المعنى المجازي الدلالة
في الجملة ولو بحسب المقامات والقراين وهذا المعنى مما يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية
زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة
المصراع لعمران بن حطان مفتي الخوارج وزاهدها وتمامها فتخاء تنفر من صفير الصافر
الفتخاء المسترخية الجناحين والمراد منه قوله تنفر من صفير الصافر انه يفزع من
مجرد الصداء وبعد البيت المذكور هلا برزت الى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي
طاير غزالة امراة شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انها هجمت الكوفة
في ثلاثين فارسا وفيها ثلثون الف مقاتل والوغى الحرب قوله وكقوله والطير اغربة عليه
بعض من بيت لابي العلاء المعري في قصيدة يرثي بها الشريف الطاهر الموسوي مطلعها
اودى فليت الحادثات كفاف مال المسيف وعنبر المستاف وتمام المصراع المستشهد به
في الشرح والطير اغربة عليه باسرها فتخ السراة وساكنات لصاف اودى
اي هلك وفاعله مال المسيف وكفاف اسم معدول مثل قطام لكف الاذى والمستاف الرجل
اذا ذهب ماله والاستياف الشم والفتخ بالضم جمع فتخاء من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخاء
لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والسراة بفتح السين اعلاها
جبال باليمن يكون فيها ظبي وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشام ولصاف جبل طي
والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المرثي مثل الاغربة الباكية عليه قوله وانه كثيرا ما يكون بحيث
لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصح كما اذا اقترن به نفي حقيقة المشبه عن نفسه كما يقال هو
اسد وليس بادمي وفي التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ لا معنى لان يقال هو شبيه
بالاسد ليس بادمي فان الادمية انما تنافي الاسدية لا كون الشي شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ
في اواخر دلايل الاعجاز قيل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه غفل
عنه المتاخرون وفيه نظر اما اولا فلان المعنى في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا

فاعلم ان الروم الاسم اعلام

ما هو له للاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح نفي جنس الادمي عنه وهذا لا ينافي
كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر ولما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال
المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشي نفسه بان معيار الفرق
بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف المشبه به واقامة المشبه مقامه بحيث لا يفوت
الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى استحالة قولك هو كاسد وليس بادمي فتامل
ولا حاجة هنا بروج البدر بعدا بروج البدر هي التي يجتاز بها في مسيره وهي اثنى
عشر اولها الحمل وآخرها الحوت وبعدا انتصب على التمييز والمها جمع مهاة وهي البقرة
والوحشية والتبرج اظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال فقيل معنى تبرجها اكننان
انهن مخدرات لا يبرزن من الخدر وهذا ينافي المهالان المها متبرجة بخلافهن
فان تبرجهن استتار فكان من قبيل قولك تحية بينهم ضرب وجيع وقد تظهر لان قولنا حاجة
لا يلائم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون تبرجهن اكتنانا ان الناظر لا يستطيع
اجتلائهن لانه يخر صعقا ويحتمل ان يكون المعنى انهن يسرعن في الاكتنان عند التبرج حتى
كان تبرجهن عين اكتنانهن وههنا معنى آخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول في البرج
كما هو للكواكب للبدر والمعنى انهن اذا ذهبن عن الكوة واستترن فكانهن دخلن في برج
آخر قوله والظاهر ان هذا من باب التشبيه الى قوله كما في قولنا رأيت اسدا في شجاعة فان قوله
في شجاعة يقتضي تقدير المشبه اي رأيت رجلا مثل الاسد في شجاعة ولا يصح ان لا يقدر
المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل
رأيت رجلا شجاعا في شجاعة كان لغوا من الكلام قوله وابعد من ذلك اي من كون ما
ترك فيه المشبه واتى بوجه الشبه تشبيها كون الآيتين من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب
الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه مقدر فيما مر بخلاف الآيتين ومعنى ضرب الله مثلا
وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والآخر للموحد وقوله رجلا بدل من مثلا وفيه

ان استحالة قولنا رجل شجاع وليس برجل اولى من صح

هذا المعنى عندي انسب من ... الكلام

صفة شركاء والتشاكس التخاصم ومعنى سلما سالما عن الشركاء والفرات الذي يكسر
العطش والسائغ الشراب الذي يسهل مدخله في الحلق والاجاج صفة مؤكدة
كما في امس الدابر او خبر بعد خبر والغرض ايضا التاكيد يقال ماء اجاج اي ملح مر وقد اجّ
الماء يؤج اجوجا قوله على ما يظهر بالتامل وذلك لانه لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل الاول
ولا المؤمن موقع الرجل الآخر اذ لا يناسب ضرب المثل فان المقصود في ضربه الانتقال من
حال الى حال شيء آخر هو المقصود وهذا مفقود على ذلك التقدير كما لا يخفى قوله لان قوله
ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها يبنى على انه قصد التشبيه لا الاستعارة
وربما يعترض عليه بجواز ان يكون قوله ومن كل تاكلون الآية ترشيحا للاستعارة او
ابتداء كلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد ما فسر قوله
ومن كل تاكلون بقوله اي ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذب
حتى قال نفسه في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم قال منهما وانما
يخرجان من الملح قلت لما التقيا وصارا كالشيء الواحد جاز ان يقال يخرجان منهما كما يقال
يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من
ملتقى الملح والعذب ولعل تفسير الحلية باللؤلؤ في سورة الفاطر مبني على القيل الاخير
الذي نقله في سورة الرحمن لان الخروج في الملتقى خروج من العذب في وجه ومن المالح في وجه
فليتامل قوله ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف قال صاحب الكشاف في قوله
او كصيب من السماء الآية فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات
قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله وما يستوي
البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ضرب الله رجلا فيه شركاء
متشاكسون ورجلا سلما لرجل والصحيح ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوي فيه
ذكر المشبه على سنن الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة كما توهمه الطيبي وصاحب الكشف

الشيء

رة

فان الاول اوجه الى التمثيل في هذا المقام فتامل قوله وهذا الكلام صريح لح حيث استدل
على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه ولا للاعم فانه يدل
على انه لو كان موضوعا للاعم لم يكن مجازا لغويا قوله وقد سبق في بحث التعريف باللام
اشاره الى الحقيقة حيث قال هناك والحقيقة انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
واطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار
الوجود لا باعتبار الوضع قوله بمعنى ان التصرف في امر عقلي اشار بهذا البيان الى ان
المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد
بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد او الكلام قوله لكان الاعلام المنقولة كيزيد
ويشكر استعارة ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وقد اعتبر كون العلاقة تشبيها
يكون مجرد اصطلاح لا اعانة لمعنى الاستعارة مكملا اصلا وفيه بحث لان الوضع جعل
اللفظ للموضوع له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معاني المجازات
كلها استعارة والفرق بالعلاقة في يكون مجرد اصطلاح قوله ولما صح ان يقال
لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا قيل يخدش هذا الوجه ان
قولهم جعله اسدا يجري في زيد اسد مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة
انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيد
اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه لما سبق تحقيقه بل جعله فردا من
افراد الاسد ادعاء فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في المعرف اعني زيد الاسد
بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت
قولهم بذلك في الصورة المذكورة يكون المراد به انه جعله شبيها بالاسد ولا يجري هذا
في الاستعارة فتامل قوله قد ذكر ان زاد ح على القمر قد سبق في بحث المجاز العقلي
ان ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه وان هذا البيت

في الاستعارة لا التشبيه فليتذكر قوله ولهذا يندفع لح اي ببيان ان القرينة مانعة
عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف يندفع الخ ووجه الاندفاع ان الاصرار
على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى
المتعارف فلا منافاة قوله واما التعجب والنهي عنه فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق
المبالغة فيه بحث لان محصل الرد السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال
فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه
كلام القائل فلا حاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة
قوله والاستعارة تفارق الكذب لح اي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام
الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى
يحتاج الى الفرق قوله ونحو صاحب المفتاح لح اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي
لا يطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور حينئذ من صاحبها
قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد
بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك
القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعي
في التبري عن قصد التاويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يقدح في مقصوده
هذا قصد التاويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان نفى نصب القرينة و
واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبري عن التاويل لانه اذا تبرأ عن التاويل كان
عن نصب القرينة اشد تبريا فظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبري ونفي
نصب القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب
حتى يقال ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم
بل تعيين مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا احد قسميه

اعني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه سمى قسيم الاخر وهو ما لا يطابق الواقع
مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة **قوله** ولا تكون الاستعارة على الاخفاء في ان
المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم **قوله** وكذا ما ورد في البخل وسحبان
في الفصاحة وباقل في الفهاهة قد سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية
واما مادر فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي مادرا لانه سقى ابله
من ماء حوض فلما فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا
من ان يسقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا باحد
عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير
بذلك الى احد عشر فانفلت الظبي فضرب به المثل في العي قال حميد الارقط يهجو ضيفا له
اتانا وما داناه سحبان وائل • بيانا وعلما بالذي هو قائل • فما زال عند اللقم حتى كانه
من العي لما ان تكلم باقل • واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو في الشكل والهيئة
وقصدت المبالغة في التشبيه وادعاء انه عين عمرو لكمال شبهه فقلت رايت عمروا
فالظاهر انه استعارة لكون علاقته المشابهة ومن ههنا قيل القوم انما تعرضوا لجنس
في بيان الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ولهذا علل
الفاضل الحلخالي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان مبنى الاستعارة
على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه
مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان
اسمائها تنبي عن اوصافها انباء تاما واما الاشخاص فقلما يشتهر باوصاف كذلك
والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا لذات ما له الشكل المخصوص ادعاء
وان كان موضوعا لذات معين له شكل مخصوص حتى يتاتى اعتبار الجنس تعسف
لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة في حال المشبه

فان قلت [illegible] الكلام انما [illegible]
من العرب [illegible] النوع منه
من نوع التشبيه المتعلق [illegible]
ولا يدوم الشكل المخصوص [illegible]

اعني وجه الشبه حتى كانه يساوي المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه فردا من افراد المشبه به واخله
في جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا شبهة ان ادخاله في جنسه بمنزلة
دعوى انه عينه فتامل والله الموفق **قوله** فان تعافوا العدل والايمانا فون
سقط النون بالجازم يقال عاف الرجل طعامه وشرابه اي كرهه **قوله** لذلك لانه على ان
جواب هذا الشرط تحاربون وتبلون فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها
بان يقصد تخويفهم بالاحراق قلت يدعي الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كافة العدل
والايمان واما عدم حمل النيران على الرماح فلتعارف هذا العرف وغلبة الاستعمال في السيوف
قوله وفي نصله اي نصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة
لادنى التلبس **قوله** على ارؤس الاقران خمس سحائب الاقران جمع قرن وهو الكفو
في الحرب وخمس سحائب فاعل تنكفي وبعد البيت المذكور • يكاد الندا منها يفيض على العدى
مع السيف في ثني قنا وقواضب • الثني واحد اثناء الشيء اي تضاعيفه والقنا جمع
قناة وهي الرمح والقواضب القواطع **قوله** انامله الخمس يحتمل ان يريد بالانامل وهي
رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي مبالغة **قوله**
والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح وذلك ان تحمله على انه جمع قلة لما فيه
من الاشارة الى قلة الكفاءة في الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف **قوله**
وهذا اولى من قول المص ان الحيوة والهداية لا معنى قوله في الايضاح ووجه الاولوية
ان المستعار منه هو الاحياء لا الحيوة وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المص خطاء
لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية فالمراد
من الهداية في كلامه ما هو مصدر مبني للمفعول وهو الاهتداء **قوله** مع ان في كل من المرسن
والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو اما في المرسن فكونه انف مرسون
واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهواء **قوله** فانه عدوها في الاستعارات الضمير

كذا في شرح الايضاح
لجلال الدين الاقسرائي

في عدوها راجع الى وضع المرسن موضع الانف وتحركه اى الى الحاجة ولهذا انث
او يكون تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف استعارة على الا
طلاق المذكور قوله الى مجلس له كالمرسن والانف فان كلا منهما عضو مخصوص هو طرق
الشم وانما الاختلاف بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق
الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجلس
الى المجلس مشابه لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة
من واد واحد قوله وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر اجيب
بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختياري
في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي على الارض ولا يخفى
ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة قوله وهو ضم حلق الدرع الحلق
بفتح الحاء جمع حلقة بالتسكين على غير القياس وقال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء كبدرة
وبدر وحكى يونس عن ابي عمرو بن العلاء حلقة في الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات
قال ثعلب كلهم يجيزه على ضعفه قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة اى للشجاع
قوله لا الرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله لا الجزء
المركب منها اعترض عليه بان القول بكون المستعار هو المقيد لا الجزء قول يخالف
قانون المجاز اذ قد تقدم ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي
الذي استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي
لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي كذلك بينه
وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع
كما حققه الفاضل المحشي فيما سبق وهذا القدر كاف في اللزوم قوله واذا احتبى
قربوسه القربوس بفتح الراء ولا يخفف الا في الشعر لان فعلولا نادر

لمابات

قوله كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا يعني اسند الفعل القائم بالحال حقيقة الى المحل [redacted] اعني
لاستغراق الحال وشيوعه في المحل فالتشبيه بالاية الكريمة يقتضي ان يكون السيلان للحال
المطي واسناده الى المحل الذي هو الاباطح مجازي او على طريقة القلب فالباء بمعنى في او للملابسة
لا للتعدية بمعنى الاذهاب فانه ليس فعل المطي بل فعل الله تعالى

لمابات غير صعفوق وهي اسم عجمي غير منصرف للعلمية والعجمة واما خوب بفتح الخاء وهو
بنت بناد الى به فضعيف والفصيح الضم وكذا سحنون وهو اول الربح قوله ولم ينظر
الغادي الذي هو رائح النظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والغادي هو السائر
من الصباح الى الظهر والرائح هو السائر من الظهر الى المغرب قوله سيرا حثيثا اى سريعا
يقال ولّى حثيثا اى مسرعا حريصا قوله والشبه فيهما ظاهر اى وجه الشبه قطع المسافة
بسرعة ولين وسلاسة قوله وتبين امرهما في الهوادي الهوادي جمع هادية وهي
العنق يقال اقبلت هوادي الخيل اذا بدت اعناقها قوله كما في قول امرئ القيس فقلت له
لما تمطى بصلبه هو مطلع القصيدة • قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل • بسقط اللوى
بين الدخول فحومل • وقبل البيت المذكور في الشرح وليل كموج البحر ارخى سدوله
علي بانواع الهموم ليبتلي • ومفعول قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور
الا ايها الليل الطويل الا انجلي • بصبح وما الاصباح منك بامثل • السدول جمع
سدل او سديل وهو ما اسبل على الهودج والتمطي التمدد والباء في بصلبه للتعدية
والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر الشيء يذكر
ويؤنث وهو للرجل والمرأة جميعا والعجيزة للمرأة خاصة ثم المفهوم من تقرير الشارح
ان ناء كلمة اصلية ووزنه فعل يقال ناء ينوء نوءا اى نهض بجهد ومشقة ويحتمل
ان يكون مقلوبا من نأى بمعنى بعد فوزنه فلع كما صرح به في الشافية والكلكل والكلكال
الصدر وربما جاء في الشعر مشددا قوله والطاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية
حيث شبه الليل بالانسان المتمطي في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهي الصلب
والتمطي والكلكل والاعجاز وانما قال والظاهر اشارة الى ما في شرح التبيان من ان الجوع
استعارة تمثيلية وهو كاليد للشمال اشارة الى ما سيأتي من قول لبيد • وغداة ريح
قد كشفت وقرة • قد اصبحت بيد الشمال زمامها قوله من حلى القبط الحلي بضم الحاء المهملة

وكسروا البا، المشددة جمع حُلْي بفتح الحا، وسكون اللام كثدى وثدى وقد يكسر حا الجمع لمكان اليا، مثل عصى والقبط اهل مصر قوله فان كلامه في المصرحة لانه في ذكر الاقسام الاستعارة التي هي قسم من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التي هي من اقسام المجاز الاستعارة المصرح بها فان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل في معناه الوضعي قوله بشواظ النار الشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه قوله والكلام تشبيه انشاد التشبيب في الشعر باشتعال النار فيه بحث لان هذا الكلام من المص لا يستقيم على قانون انفسه لكون قوله اشتعل استعارة تخييلية وهي عنده حقيقة فلا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الفعل على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم لا يخلو عن الاشارة الى البحث المذكور قوله وبما فان قلت الازالة امر عقلي قلت المراد الهيئة المحسوسة عند الكشط والكشف كالكشط والازالة بشران البها قوله اي حصول امر عقيب امر وايا ما او غالبا بهذا الترديد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام قوله واجب بحمل عبارتهما على القلب السكاكي لا يشترط النكتة في القلب بل يقبلها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يتجه طلبها في هذا القلب بناء على لزومها للقبول عند المص قوله وبان الظهور هنا بمعنى الزوال اعترض عليه بان قوله المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته يأباه لان المسلوخ لا يزول مع ان الاستعمال ظهر بمعنى زال يكون مع عن لا مع من وقد اشار الشارح الى اندفاع الثاني بقوله فاقام من مقام عن واما جواب الاول فانه يقال لا نم ان المسلوخ لا يزول من جلدته بل اذا زال الجلد عنه فقد زال هو ايضا عن الجلد قوله وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر بيت من ابيات الحماسة صدره اعيرتنا البانها ولحومها فبلي اتنسي دفاعي عنك اذ انت مسلم وقد سال من ذل عليك قراقر ونسوتكم في الروع باد وجوهها يخلن اماء والاماء حراير الاستفهام للانكار ومسلم على صيغة المفعول

اى تخلى من اسلمه اى خلبت بينه وبين من يريد النكاية به وقراقر اسم وادي امتد سيل الذل نحوكم فسال به عليك قراقر والروع الخوف تخلى اى تظن تلك النسوة اماء لكونها مكشوفة الوجوه والحال انهن حراير في نفس الامر والاستفهام في اعيرتنا ايضا للانكار اي لم يعيرنا البان الابل ولحومها مع ان اقتنا الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها جائز في الدين والعقل وتفريطها في الحاجة اليها احسان وذلك عار ظاهر اي زايل قوله وتلك شكاة والشكاة بفتح الشين المعجمة الشكاية قوله وذكر الشارح العلامة كلام العلامة يخالف كلام الشارح في ان الظلمة هي الاصل والمظروفة والنور طارئ عليها وظرف فان الظاهر على تقدير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا قوله فقد يطول الزمان والعادة في مثله قد قيل انه تكلف بل التحقيق ما اختاره لما فيه من التاويل والتحقيق بلطايف بلاغة التنزيل ان تعالى اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرع والموافق لكتب اللغة فيكون الفاء للتعقيب الحقيقي نظرا الى انتهاء النهار وبمعنى المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ما في اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الاية على توجيه مفاجاة الاظلام لطلوع النهار الذي هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الاية مجرد اخراج النور من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا نم ان لها دخلا في المقص فتامل قوله ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح لا قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة المقام فيندفع لانه المفاجاة عن المص اذ المرتب على السلخ في الحال اصل الاظلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان لانه المفاجاة باعتبار ان المفاجاة انما يتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بغتة بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتامل فتامل قوله واقول تقوية لذلك فيه بحث لان الاية على ما بيناه من نظم الاية سلخ النهار يحتمل نفاجة

الظلام ولا شك ان سلخه مع انبساطه التام بحيث لا يبقى منه اثر بل ينعدم في الحال وترتب
عليه الظلام دفعة آية لكمال القدرة اية آية والتقوية التي ذكرها الشارح انما
تظهر لو كان الآية نفس مفاجاة الظلام فتأمل قوله وههنا نكتة قد يقال المكار
الوقاد كثير الوقوع في الحس ومنكره المشاهد عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لازمه
اشهر واقوى مما هو في الموت وانت خبير بان افادة كثرة الوقوع للقوة محل نظر وان
كان افادتها للاشهرية مما لا شك فيه قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت
يمكن ان يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيمة واهوالها انما هو البعث من الموت فيصلح
لكونه قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت
قوله والمعنى ابين الامر ابانة لا تبقى اي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتبس احدهما
بالآخر كما لا يلتبس الزجاج المكسور قوله والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان
فان قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك احاطة القبة به محسوسة
فلم عد عقليا قلت المعدود من الجامع العقلي هو الاحاطة المعنوية المتحققة في الذلة
بالنسبة اليهم كما انها متحققة في القبة بالنسبة الى الشخص لتحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى
انها عقلية قوله وهو ما دل على نفس الذات اه مراده بالذات في هذا المقام ما يستقل
بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد به ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان
ذلك شامل للصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان والآلة وما ذكره ههنا لا يتناولها
قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذه الذات
فلا يتوهم وروده الاشكال بان القتل وصف وهو ملحوظ فيه وسياق الكلام يدل على تعين ثغام
الذات والوصف قوله وكذا ما يكون متناولا لاسم الجنس كالعلم المشتهر في ان اسم الجنس بالتفسير
الذي ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لان يصدق على كثيرين
والا لكان كليا وانما تضمن مفهومه نوع وصفية لم يصر كليا ايضا بل اشتهر ذاته المشخصة

هذا المحشي مأخوذ من الكشف المتقولوم السلام ... شرح للمفتاح

بوصف

بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة
عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعنى المصدري المعتبر
فيها داخل في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون
الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموصوفية فيستقيم ان يصلح
ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيهما اصلية والافعال
والحروف لا يصلح للموصوفية وكذا المشتقات قوله والا فتبعية القوم انما تعرضوا
للاستعارة التبعية المصرحة والظ تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما في قولك
اعجبني اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في
كلام البلغاء قوله او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه انما ذكر لفظة او اشارة
الى انه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود قوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق
اي الامور المتقررة الثابتة لهذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقائق ق
الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال
فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا
وان كان الزمان عارضا لها فتبعه الشارح ههنا توطئة للرد عليه على ما اشار اليه
بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه ره ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من
٤ الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح به الشارح في شرحه للمفتاح بان وفا
هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة من الماهية
باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خفاء ان القيام والحركة
كذلك بخلاف القائم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح من
المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه
من الامور المتقررة الثابتة ففيه بحث لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض عن ان مطمح نظره الرد

على العلامة انا لم يغير شارح الحقايق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام
المص على وجه لا ينافي ما ذكره في ايضاحه الذي كالشرح لهذا الكتاب وكلامه
هناك آب عن هذا التفسير لانها هكذا لان الاستعارة يعتمد التشبيه والتشبيه
يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كما في قولك جسم ابيض او بياض
صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها والحروف انتهى كلامه ولا يمكن
ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلته على هذا التفسير بالصفات
ولهذا اسقطها المحشي من البين في السباق ترويجا لكلامه حيث قال اولا وبما قررناه
لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الافعال والحروف تبعية الى ان قال
وانما يصلح للموصوفية الحقايق دون معاني الحروف والافعال وثانيا فكل من الحركة
والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف قوله دون معاني الافعال
والصفات كانه اشار باقحام لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي اورده في شرح
المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف
التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه
بالمشاركة كيف لا يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصا
فهما بالمشاركة و ● ان لم يصلح لفظا ما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك
الشرح ان المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت حماما من الحركان
المستفاد منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصم لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها
اللفظ الدال عليه او به يعلم انه من الحقايق ام من التبعات العقل قوله او عروضها لها فيه بحث
لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضا لان عروض الزمان
لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها
بخلاف المصادر وما لم يلاحظ نسبة الضرب الى شيء لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتامل او

او يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف لطارئ على اصل
الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط وله كذلك نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحشي في
توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ما ذكرنا فارجع اليه قوله حقيقة
ودون الحروف هو ظاهر لانها روابط وآلات الملاحظات فلا يكون موصوفة اصلا كما
الفاضل المحشي وههنا بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري
فيه المجاز المرسل ايضا فلم يعتبروا قسم التبعي في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال
ما وجد المجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقة التشبيه فلذا لم يكثر والاقسام واكتفوا
بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هذا الابتناء في الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها
تامل قوله واما الموصوف في نحو شجاع باسل الخ الباسل هو الشجاع الكامل والفياض
الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتقن فالوصف الثاني في هذه الامثلة ابلغ وازيد في
المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظهر منه ان الثاني وصف للاول
قوله نحو مقام واسع ومجلس فسيح الخ المراد بالنعت الذي سلب ثبوته بغير الحقايق
هو الوصف المعنوي لا النعت النحوي وانما اورد النعت النحوي ههنا وفي قوله
واما الموصوف في نحو شجاع باسل الخ لتضمنه الوصف المعنوي قوله فيجب ان لا الاستعارة
فيها اصلية لا تبعية فيه بحث لان غاية ما لزم ان لا يجري فيه الاستعارة من انها الاصلية والتبعية
بحسب الاعتبار اللهم الا ان يريد فيجب ان يوجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا
لا تبعية فقط قوله فالتشبيه في الاول ليس بمعنى المصدر قال الفاضل المحشي فان قلت هل يجري
في نسبة الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر
بمعنى يصلح ان يجعل وجه التشبيه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة
لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلق
النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح لها الاستعارة فاذا

ليكون صح

السند

الضرب الى الجرح ولالة على وقوع نسبته الله وشبهت نسبته اليه باعتبار الحرض نسبته
الى مثبت بنسبته لبه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب في الجملة
يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها مما يشبه بما يرجع نسبها اليه بنوع استلزام
كتعلق الاتصاف والقيام مثلا بما يرجع اليه نسب اخرى كذلك كتعلق الآلية مثلا فيقال
قتلني السوط او السيف فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور
فيما بينهم فتدبر فانه دقيق قوله قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف
ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها الضمير في بها عائد الى ما والتانيث لكون ما عبارة عن
المتعلقات في المعنى وفي عنها راجع الى معان وفي معانيها الى الحروف واعلم ان لفظ بها غير
موجود في عبارة المفتاح بل عبارته هكذا او اعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها و
ظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكانه اشار
ههنا باقحام لفظة بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها
عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لان في العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ
المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء والانتهاء عبارة عن تلك المتعلقات فهي بهذا
الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه في شرحه للمفتاح وفي عبارة المفتاح احتمال آخر وهو
ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبر به مجازا لكن لا يخفى
انه تكلف ظاهر ومخالف لنسخ الرواية قوله مثل قولنا معناها ابتداء الغاية المراد
بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء و
بهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه
بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بطرفه فنهاية الشيء طرفه فكيف
يكون جزءا منه بل انما يطلق على آخر جزء منه لمجاورته بينه وبين النهاية ويمكن ان تقول
غاية ما في الباب ان يكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز قوله والامكانات

حروف ابل سماه قال في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملاحظة بانه يجوز ان يكون
المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ
آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق بخلاف
اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية
من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد ابطله
الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه وظهر به ضعف التضعيف فلينظر
فيه قوله غير صحيح كما سنشير اليه قد يوجه كلام المص بما يصير الى حذف المضاف اي كتعلق
الجزئي في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق
اللغوي وتوضيحه ان مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليس كذلك
فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بان شبه ما بين زيد والنعمة من التلبس
المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه اولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة
التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به في المشبه وهو الظرفية المخصوصة في
المشبه اعني تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظة في مستعار
فلا خلل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلايم سياق كلام المص فانه اعتبر
التشبيه في لام التعليل في نفس الحرف وكذا لا يخفى قوله للدلالة بالنطق وجه الشبه ايضاح
المعنى وايصاله الى فهم السامع قوله باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم قد اشرنا في اول
هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا فاعتبار
ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد من بيان انه على اي نوع من
انواعها كالمجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد له [illegible] لان اللازم ان استعمال [illegible] في شفة
الانسان استعمال المقيد في المطلق بل استعمال المقيد بقيد في المقيد باخر ويمكن ان يقال
يدفع بان المراد بالمطلق المطلق عن القيد المعتبر في وضع اللفظ فان هذا هو المعتبر في كون

[illegible]

قوله ... يستقيم على مذهب المصنف اجاب عنه جمال الدين في شرح الايضاح بان العداوة والنعمة مشبهتان في التشبيه المقدر لكن المراد بالمشبه في الاستعارة التبعية ما هو مثل المدلول اللغوي للفظ وهو امر يعتبره العقل ويستخرجه من التشبيه المقدر وهو ليس بمذكور
واعتبر ذلك في نطقت الحال فان المشبه في التشبيه المقدر دلالة الحال والمشبه في الاستعارة التبعية في الحقيقة مثل قولنا دلت بحسن
اللفظ وقد ترك ذلك واطلق عليه نطقت واذا عرفت ذلك في الفعل فاعتبره في الحروف انتهى كلامه وتوجيهه في الحروف على ما نقل عنه
ان التشبيه في قولك زيد في نعمة فيما بين المدلول اللغوي لكلمة في وما هو الحاصل من المعنى المماثل من كون زيد في الرفاهية وهذا التشبيه محقق لا انه

اللفظ من مرسلا في قبيل اطلاق المقيد على المطلق فذلك لا ينافي التقييد بقيد
آخر فليتامل كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتيب على الالتقاط ارادة بالمحبة محبة
الملتقط وهو موسى عليه السلام او اراد اثرها والا فمحبة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط
متقدمة عليه قوله انه شبه العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية عليه
والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه تشبيه ترتب لعلة الغائية عليه فانه في
ما قيل هذا خير واضح للمدعا التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكر من التشبيه قوله
ومدار قرينتها في الاوليين واما ما قال في الاوليين لما يجيء من ان القرينة التبعية
في الحروف غير مضبوطة قوله جمع الحق لنا في امام البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل
بن المعتصم بن الرشيد بويع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى وكان واحد
عصره في الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب فاضطرب امره ولم يكن خلافته
الا ثلث ساعات من النهار قوله لم تلح قوما لهم شراه الطرف اعني منا متعلق بتسر
والعشية ما بين المغرب والعشاء والمراد هاهنا مطلق الوقت وهي اما مضافة
الى الجملة بعدها او الجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها فانتصابها على الوجهين بالظرفية
وانتفاء التنوين على الوجه الاول لكونها غير منصرفة للتانيث والعلمية لانه علم جنس كما تقرر
في النحو والوادي فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي والمراد جريان الوادي فيها بالدم
ظهور الشر وكثرة القتل قوله ونقريهم لهاذم من قريت الضيف قرى وقراء اذا
احسنت اليه اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مددت قوله كقول الحريري
واقرى المسامع البيت من قصيدة ذكرها الحريري في المقامة الثالثة والثلاثين
مطلعها لبنت لكل زمان لبوسا ۰ ولابست صرفيه نعمى وبؤسا ۰ فعند الرواة
ادير الكلام ۰ وبين السقاة ادير الكؤوسا ۰ وطورا ابو عظ اسيل الدموع ۰
وطورا بلهوي اسر النفوسا ۰ واقرى المسامع البيت صرف الدهر حدثانه

والنعم

والنعمى بضم والقصر النعمة واذا فتحت النون مددت والبؤسى بضم الباء مصدر قولك بئس
الرجل يباس بؤسا وبئسا اى اشتدت حاجته فهو بائس المسامع جمع مسمع بكسر الميم
الاذن بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق
نفسه على اخلاف البصرية والكوفية والحرون الفرس الذي يقف في اثناء الجري والشموس
الذي يستصعب الركوب عليه والجامع بين القرى والطعن ايصال الشيء الى الباطن قوله
او الى الطبع الى هاهنا معنى على كما يقتضيه السوق ونظيره في بحر بحى الى بمعنى على ولو حرم من ترك
الاخلو رثته ومن ترك كلا او عيالا فالي قوله يقري الرياح رياض الحزن مزهرة الحزن
بلاد العرب وهي في الاصل ما غلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبت اذا
اظهر نوره واذا السرى ظرف ليقري قوله فغير صحيح لان المجرور لا وقيل المراد بالجمع
الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحشي في شرحهما للمفتاح ولا يخفى بعده وقد يوجه بان
المراد من نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه به في المعنى بحيث يكون مفعولا به لذلك الفعل اما
بواسطة حرف الجر كما في الآية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به للتقري
بذلك الاعتبار اذ ليس المراد بها اجفان لحيوان كما توهم بل المراد بها اجفان الرياض وهي
الزهر الشبيهة بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض ويشربان
النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض وبقراءة الرياح الرياض
الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطاء النضارة والطراوة اياها فانه لما جعل
الايقاظ مفعولا ثانيا للتقري والرياض مفعولا اول له وظن ان الايقاظ لا يكون الا للنيام
تعين ان يراد بالاجفان التي فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض
قرينة على ان تقري استعارة بمعنى تفتح انتهى كلامه وهذا معنى واضح الا ان المفهوم
من البيت قرى الايقاظ وقت النوم واجتماعهما في وقت واحد ولا يناسبه هذا على
على ما ذكر قوله مطلقة وهي ما لم يقترن بصفة ولا تفريع مثل الفاضل المحشي في شرح المفتاح

الاستعارة المطلقة وهي ما لم يقرن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه فكونه مثال الاستعارة المطلقة محل نظر لان نشبت ترشيح فانه من نشب الشيء بالشيء بالكسر نشوبا اي علق فيه فهو ملايم للمستعار منه والاولى ان يقال اهلكت بدل نشبت اللهم الا ان يجعل نشبت ترشيح التخييلية على مذهب السكاكي و يصرف الاطلاق الى المكنية هكذا قيل والحق ان نشبت من تتمة القرينة اذ لو قلت انعدمت اظفارها لما كان الامر على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطائف يا ارض ابلعي الاية ان الخطاب في ماءك ترشيح ولبس الخطاب وصفا ولا نوع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبية تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتامل قوله يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي الناس حاصل المعنى ان السائلين يأخذون مال الممدوح من غير علمه ويجيئون الى حضرته فيتبسم ولا يأخذ منهم فيتملكونه قوله والاولى انه مكنية وسواء شبه اه فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر فيها المشبه ويثبت له شيء من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا والظاهر ان اذاق ههنا تبعية تصريحية والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظ الحقيقي وفيه وجه آخر ذكره المؤلف في شرح المفتاح حيث قال لو قيل ان المضاف مقحم كما في قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه لم يبعد ولا يخفى بعده قوله من طعم المر في الصحاح الطعم بالفتح ما يؤديه الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشتهى منه يقال ليس له طعم وما فلان بذي طعم اذا كان غثا والطعم بالضم الطعام قوله فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر ان يقال فلا يكون تجريدا الا ان مساق الكلام على ان اذاق تجريد لبس شيء فان مساق الكلام على انه تجريد للاستعارة المصرحة لا للاستعارة المكنية التي ذكرها وانما المتوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملايما للمستعار منه في مرد الاستعارة وهو طعم المر فدفع هذا التوهم واما لا يكون ترشيحا لان قرينة الاستعارة بالكناية لا يسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام

الاستعارة

الاستعارة والقرينة من تتمتها قوله حاورت اليوم تجاذر اخر اصطلاح الامواج حاورت بالحاء المهملة من المحاورة بمعنى المكالمة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان حاورت تجريدا كما ان زاخر اصطلاح الامواج ترشيح يقال بحر زاخر اي ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا قوله هذا تجريد لانه وصف له مبني على ان قرينة الاستعارة حالية او في البيت السابق والا فهي الشاكي السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد قوله في لظي الجهول اللام في لظي لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد ويروى نظن وخص هذا الظن بالجهول مبالغة واباء الى ان الجهول هو تخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله متصفا بجميع الكمالات فلا حاجة له في شيء اصلا قوله وما ذكرناه صرح في الايضاح حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه اه قوله ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالمشبه اه ولا يخفى ركاكته قوله كقوله هي الشمس مسكنها فان قلت ما ذكره لهذا البيت لا يصح لجواز ان يحمل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة قلت قوله تعز الفواد عزاء جميلا يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده من النسب المشكوكة في الجملة حتى يفيد التاكيد وكون الشمس الحقيقي في السماء جلي لكل احد قوله اي اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد والذي يقدم رجلا ويؤخر اخرى بل يملك الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس بشأن المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقدم في الخطوة لا يخلو عن تكلف ويجوز لان الخطوة انما تحصل بتقدم الرجل لانها حاصلة مقررة تقدم تارة وتؤخر اخرى

فيه ان معنى تقدم الخطوة وتاخيرها انك تخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف كما يفصح به لفظ الشارح لا انك بعدم ايصال احدى الخطوتين الحاصلتين ... مقصود الخطوة بتقدم الرجل ... به

وأما ثالثا فلان المبادر من المثل الحاد متعلق التقدم والتاخر كالاخرى على ذي انصاف
وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شيء واحد فالوجه أن يقال اخرى صفة
تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخر تارة اخرى فيتحد متعلق التقديم والتاخير قوله
فحد المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب الحصر مستفاد
من تعريف المبتدا باللام في قوله واما المجاز المركب هو اللفظ المستعمل الخ وهو معتذر
بانهم انما يتعرضوا للقسم الآخر من المجاز المركب غير ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته
وقلة لطائفه قوله لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به هذا او ما تعليل
صاحب الكشاف عدم التغير بان الامثال السائرة لا تكون الا اقوالا فيها غرابة من
بعض الوجوه فحفظا على تلك الغرابة وجب صون الالفاظ عن التغير فذلك لان الظاهر انتج
الثاني في قولك بالصيف ضيعت اللبن لا يفيد غرابة كانت عند الكسر قوله بالصيف
ضيعت اللبن الباء في بالصيف بمعنى في كما في قولك جلست بالمسجد قال الميداني ويروى
في الصيف مكان بالصيف فكلمة الباء في مقبول رواية وفي دراية قوله لان المثل قد
ورد في امراة وهي دختنوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس
وكان شيخا فسألته الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن معبد بن زرارة وكان شابا
فقيرا فمرت ابل عمرو فارسلت الى الشيخ تستسقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول
واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير يعني ان هذا
الشاب الجميل مع اللبن القليل المذوق اي الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير
وانما خص الصيف لان سوالها الطلاق كان في الصيف قوله واما الاستعارة
فهو تسمية خالية عن المناسبة قد يقال انما سمي استعارة بناء على انه تشبيه الاستعارة
في صفة وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به قوله واذا المنية انشبت
اظفارها اذا شرطية وانشبت معتبر لفعل مضمر دخل عليه اذا تقديرا والفيت

ومعنى تقدم رجلا وتؤخر اخرى انه تقدم رجلا تارة وتؤخر اخرى كان صفة المتردد في الذهاب هكذا [illegible] شرح المصباح للسيد الشريف [illegible]

[illegible] احسن الاستعارة التخييلية ما حسن الاستعارة بالكناية بان يكون تابعة لها كما في قولك فلان بين انياب المنية ومخالبها [illegible]

جزاء للشرط والمنية في الاصل من منى الشيء اي قدر سمي الموت بها لانه مقدر قوله جعل
معاذة المعاذة والتعويذ والعوذة بمعنى وهي شيء يعلق على عنق الصبيان صونا لهم
عن العين او الجن على زعمهم قوله يتجلد للشامتين التجلد اظهار الجلادة والجراءة
والشماتة الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب
قوله ولا بقيا على ذي فضلة البقيا اسم الابقاء على فلان اذا رحمه قوله اتكلت
فاذا يقول المص يعني ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما متلازمان
قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم
يصدر عن البلغاء ولهذا المنع المشار اليه ظهر وجه احالة السكاكي في بحث الاستعارة
بالكناية بعد ايراد قوله انياب المنية الشبيهة بالسبع وجود التخييلية بدون المكنية
الى اخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية في قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام
فانني صب قد استعذبت ماء بكائي وذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات
السكاكي نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكره في اخر الفصل من قول ابي تمام اورده الفاضل
المحشي هناك حيث قال يخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم كما في
نحو انياب المنية الشبيهة بالسبع فلا فائدة في منع الحوالة قوله شاع استعمال
النقض في ابطال العهد من جهة تسميتهم العهد بالحبل ومنه قول ابي الهيثم في بيعة
العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها فنخشى ان الله اعزك
واظهرك ان ترجع الى قومك قوله ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ان يسكتوا
بدل من هذا اي سكوتهم عن الشيء المستعار من اسرار البلاغة قوله وهذا
قريب مما ذكره المص في التخييلية على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا للاستعارة
بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المص قوله وغداة
ريح قد كشفت وقرة الواو بمعنى رب المستعار للكرام ومفعول كشفت محذوف اي

[illegible] سعد الدين [illegible]

ازلت

ودفعت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة بكسر
القاف وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة او ريح وقد يروى بفتح القاف
يقال يوم قر وليلة قرة اى باردة واذ ظرف لكشفت واصبحت تامة فاعلها زمامها
والتانيث باعتبار المضاف اليه او الضمير المستتر فيها العايد الى القرة او للغداة
والجملة اعنى بيد الشمال زمامها حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها
الخ والجملة اعنى بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بالفتح ريح يقال الجنوب مشهورة
بشدة البرد قوله اى سلامن السلو وهو زوال العشق والاراح قوله ولا حاجة
اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وفيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره
من كتب اللغة ان اقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح اقصرت
عنه اى كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف
والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القيد يكفى للحمل على التغليب اللهم الا ان يريد انه
لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد به ما صار معناه المجازى وهو مطلق
الامتناع قوله وكذا الضمير في معاودته اى هو ايضا راجع الى ما كان تركه قوله
كذا في الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح
بالفتح والجارى على الالسنة الاكثر بكسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالبتة
الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يقال انه ثبت روايته عن مصنفه
انه سماه الصحاح فليس ~~لك~~ بالفتح ولبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب
مخاطبا لبعض الرؤسا مولاى ان وافيت بابك طالبا منك الصحاح فليس ذلك
بمنكر البحرانت ومن يلام فتى سعى للبحر كى يلقى صحاح الجوهر قوله وبرتبك كون الكلام
قلقا اى مضطربا وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح
القولين والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبى الذى يتوهم قبل التامل الصحيح كونه هو

الصحاح بالفتح او الكسر

مطلب تسمية الطبقات كل سهما الصحاح

المتعلق

كذا من شرح المفتاح

المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعد والمعطوف وهو ولا نسميها حقيقة قوله
لفظ الغايط في فضلات الانسان الغائط في الاصل المطمئن من الارض الواسع
والجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضى حاجة اتى الغايط
فيقضى حاجته فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغايط يكنى به عن العذرة قوله
وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار هذا بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص
بالفرس والبغل قوله فلا بد ههنا من حذف مضاف اى احترازا عن خروج ما اذا اتفق
فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج ما اذا اتفق له الى هذا القيد لان مثل الغايط
اذا استعمله اللغوى في مصطلح المتناول لان يكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق في الجملة
فلا حاجة حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد آخر نعم يلزم ان يدخل في حد الحقيقة ايضا
لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الغايط اذا
استعمله اهل العرف في المصطلح المذكور والجواب ان هذا اخذ عدم اعتبار قيد الاطلاق
في قوله غير ما هى موضوعة له وبعد اعتباره وهو الحق لا اشكال قوله لان تعيين
اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء حاصله ان من يدعى ان
الاستعارة يستعمل فيما وضعت له يدعى كونها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء
على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق
الادعاء في انها لدفع مزاحمة المعنى الآخر لا لتحصيل اصل الدلالة وههنا بحث وهو ان
الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسها يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا في الاستعارة دلالة
ظاهرة ادعائية فلا تخرج الاستعارة عن الحد الذى ذكره السكاكى للحقيقة وهو الكلمة
المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذ بعض الفضلاء بحسب الحقيقة
وبعضها بحسب الادعاء تعسف قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق
ينصرف الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التاويلى والقرينة المذكورة في

قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم يوجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف هذا
وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع
بالمعنى المذكور الذي ذكره يتناول الوضع التأويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع
اشتراكا بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة فقيدناه بالتحقيق
ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي تستعمل فيه احيانا
وهو الوضع بالتأويل قوله لزم الدور لان فيه توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة
ام لا قوله بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف اذا لم يقيد الحيثية في تعاريف الامور التي تختلف
بالاضافة ظاهر لانسياق اليه الذهن ومنع الارادة يجري في القواعد المنطقية ايضا كما
ذكروا في تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين في شرح
الايضاح من ان التقييد بالحيثية لا التفات اليه لانا لا نم انسياق الذهن اليه واما
قوله وعلى تقدير انسياق الذهن اليه لا يعتد فما لا فيه لان قولنا من حيث هي موضوعة
له متعلق بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذي هو وضع
المخاطب لم يكن حاجة الى التقييد بالحيثية وان اريد اي وضع كان كان استعمال لفظ
الصلوة في الدعاء لو استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعمالا فيما هو موضوع له بوضع
ما من حيث انه موضوع له فلا اختلال له ايضا لان المخاطبة بعرف الشرع
عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمل لفظ الصلوة
في الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع
فلا نم استعمالها فيه من حيث انه موضوع له قوله وهذا غلط لان اشارة فيه بحث
لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال
اذ لا ينصب في الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة
ولا قصد للغالط الى ان ينصب شاهدة قرينة تدل على عدم ارادة معنى الفرس حتى ان

ثبوت

ثبوت قرينة في مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع الموارد فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينة داخلة
في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع له و
نصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة بل لم توجد ايضا يرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع
بما اجيب فقد يقال في الجواب عن الاعتراض بالغلط المراد بالغير هو الغير المتعلق والا
ضافة للعهد يرشدك الى ذلك كثرة استعمال اللفظ غير ما وضع له في المتعلق وتبادره منه
عند الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينة او بدونها وظهر ايضا
ضعف ما قوله بما سبق وثانيا انه لو ترك الخ قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمنة للفائدة
القيد الاول اعني الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله وجاء
ربك فان الاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز و
مداره ان يكتسي اللفظ حركة لاجل حذف الكلمة لا بد من معناها اولا لاجل اثبات
كلمة يستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله ليس كمثله شيء القيد الثاني اعني المتضمنة
للفائدة احتراز عن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في انف الانسان قوله فانه كذلك
ينبغي اي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له اظفار ولفظ كذلك حال من المستتر في ينبغي
قوله وكلامه في مناسبة التسمية كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتتح الفصل الثالث
وقد اورد الشارح خلاصته بقوله والمنية قد برزت بالاظفار الخ وجه الاستعارة
بان المستعار هو الاظفار قوله وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك هو قوله
في القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه به الا انه
على ذلك بنصب قرينة تنصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية
وسيجيء توفيق الشارح بين اقواله ان شاء الله قوله ومن الامثلة الاستعارة وصف
احدى صورتين منتزعتين من امور بوصف صورة اخرى فيه بحث لان المستعار
ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل ظاهر العبارة وان

وانما لم يقل اسم احدى صورتين لان المركب ليس الاسم اللفظ مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسما من شرح المفتاح للشريف رحمه الله

وان ناول ذلك بان المراد بالوصف للفظ بناء على ان اللفظ كوصف بكيفية المعنى فلا يتاتى
هذا التاويل في قوله لوصف الاخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم
الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان
الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى داخلة على الغرضية لا صلة للاستعارة كذا وجهه الشريف في شرح المفتاح
قوله ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد حاصله ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه وهذا
كلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فاذا قلت الحيوان اما اسود او
ابيض فالمراد اما حيوان ابيض او حيوان اسود هذا وقد رد جمال الدين الجواب المذكور
بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا يراد به الحصر كما في المثال المذكور و
التقسيم الذي يذكر في شرح ابواب الكتب وفصولها يراد بها استيفاء جميع الاقسام
فلا يكون من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس شيء من المجاز العقلي والمجاز الراجع
الى حكم الكلمة داخلا في المجاز المفرد المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو
دليل على خبط آخر وقع منه في هذا كلامه وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر الذي اوجبه في
شرح ابواب الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى ان لا يوجد قسم لذلك المقسم
الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء جميع الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور
وفيما نحن فيه وان اراد به حصر القسم في المقسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق
المقسم فلا نم وجوبه في ذلك الشرح كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها
الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او كسبي وكل منهما اعم من التصديق
قوله الثاني انا لا نم ان التمثيل يستلزم التركيب للفاضل المحشي ههنا كلام طويل الذيل لكن
تخطئته في آخر البحث عبارة الشارح في شرح الكشاف وهي قوله فانه مبني التمثيل على تشبيه
حيث قال وعبارته ههنا [illegible]
الحال بالحال بل وصف صورة منتزعة عن امور بوصف صورة اخرى بان لفظ الوصف
مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها ظاهرة الاندفاع

لانه

لانه انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة الشرح معطوفا على الحال وليس كذلك بل على التشبيه
والمراد بالوصف الاول المعنى المصدري وبالثاني الصفة المعنوية التي هي وجه
الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره اصلا فتامل قوله وفيه نظر لانه لو ثبت لما مثل
هذا المشبه به يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب
في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل بالتمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه
انه لم يمثل بالتمثيل المراد في التقسيم والتمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل
التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة
بان يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادة الجارية في كل باب من تعميم
مباحثه وايراد النظائر من غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد قوله
للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى قد يناقش فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد
بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقدم الرجل وتاخيرها حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل
في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه ازعاج الخاطر نحو الفعل بالتقدم ونقل الخاطر
بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة اخرى بالتاخر فاطلق الالفاظ المشبه بها على المشبهات استعارة
وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والاولى المسلك ان اعتبار
التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم قوله واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام تمام
البيت لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي الصبابة رقة
الشوق وحرارته يقال رجل صب اي عاشق مشتاق واستعذب الشيء اي عده عذبا ومعنى
البيت لا تلمني ايها اللائم على كثرة بكائي فانه مستعذب عندي لا يؤثر فيه لومك او لا تسقني
ايها اللائم ماء الملام فاني ريان بماء البكاء لا التفت الى ملامك واعلم ان قوله واخفض
لهما جناح الذل ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائي نفسه حيث نقل ان بعض
ظرفاء اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال في جوابه ابعث لنا ريشا

وواما ما يقال من ان ماء الملام كلجين الما فعيه ان تشبيه الملام بمطلق الما مستقبح

من شرح المفتاح للشريف كما انه نوع

فان المشاهد من حال الما ايام الحطمو وصبح المالي بالراح ومن حال الملام خلاف ذلك

مما نقل منه نوع ايه

من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطاير عند ايتلافه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه وتوهيه والانسان عند تواضع يطاطا من راسه ويخفض من يديه فشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطاير على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الاسد الملايمة للحالة المشبه لها على انه لجهدان يحمل الاية على الاستعارة التمثيلية قوله اويكون قد شبه الملام بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بمناسب للمقام فان الشاعر ينبغي ان يدعي ههنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا لا بالملام ولا بشيء غيره فكيف يجعل ما ذكره وجها للشبه وقد اشار الى المعنى الذي ذكرنا من قال دم در كش از ملامتم اي يار زنهار كاين درد عاشقي بملامت فزون شود وقريب منه قوله اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم على ان تسكين غليل الاوام لا يلايم وصف المشبه به بالمكروه قوله ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اجيب بان السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد بغيره حتى يعترض عليه وفيه انه تغيير بتغيير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فايدة يعتد لها مما لا يعتد به قال جمال الدين الشارح في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنية والسبع تنشبت بفلان فان اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قول المص وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية واضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان للسكاكي ان يقدر في مثله اظفارا آخر بان يقال اظفار المنية واظفار السبع كما تقرر في نظايره قوله ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف في ان اليد استعارة ادله بالبد ههنا اليد من جهة اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعم

وادله بالبد ثم اليد لا من تلك الجهة فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لا له لان كون اللفظ استعارة ينافي كونه حقيقة لغوية قوله لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشق ومنع صيرورة النزاع لفظيا قوله وفي الترشيح بغير لفظ الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقرن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية النشبت بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا للاستعارة كما لا يكون يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الآن قوله وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به وبحث وهو ان هذا الجواب منقوض بمثل انبت الربيع البقل فان المراد بالانبات المعنى الحقيقي كما اشار اليه السكاكي في آخر الفصل الخامس مع اقترانه بلفظ المشبه على انه مبني على ان الترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيما يقرن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية تنشبت بفلان فافترسته اللهم الا ان يقال التخييلية تكرر سورة الاستعارة فلا احتياج الى اختراع صورة وهمية اخرى او يقال الترشيح في مثله يعتبر بالنسبة الى التخييل فتامل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصة المشبه به في التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فيثبت الاحتياج اليه على ان مجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلايم بحسب الظاهر وفي الترشيح بلفظ يلايم بحسبه كاف فيما ذهب اليه قوله فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي وفيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال الذي اورده اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لكن لا مساغ له في قوله اعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلب شيء يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظايره فتامل هذا وقد رد الفاضل

الخفي الجواب

ردّ بان الغرض في مثل هذا ليس الا ان [illegible] ان المراد [illegible] عقل نفس [illegible]

المذكور بانه ح يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة
من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شان الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه
هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا لانه الموصوف من حيث انه مو
صوف ولو سلم فالظاهر ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف في كون ذكره
تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على
ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات الرجل ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج
في افادة المبالغة المطلوبة ثم ان قول الشارح وايضا معنى زيادته الخ جواب تسليمي حاصله
ان الحق الفرق بين استعارة المقيد كما في المرشحة واستعارة المجموع كما في التمثيلية ولو
سلم عدم الفرق لامكن تصحيح خروج الترشيح بان المراد منه خروجه خروجا بالنظر
الى تمام اصل المقصود بدونه وهو ادعاء العينية الكائنة بالاستعارة المطلقة وان
لم يتم كما الحاصل بالاستعارة المرشحة فتامل قوله ولا اعتراضا لحقيقة الشيء الخ اعتراضا
مفعول فعل محذوف اى لا اجد اعتراضا وقوله الخ مفعول ثان لقوله اجد قوله مراده فاللفظ
السبع فتحت لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع
اسم للماهية المطلقة فهما كرومي وانسان فكيف يجمع ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك
التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادق قوله ثم نذهب على سبيل التخييل اى على
سبيل الايقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق قوله وفيه ما فيه وجهه على ما نقل عنه ره
ان ما ذكر على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية
ولا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا تبين
بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك
لان مراد الشارح ان تعريف المجاز الذي ذكروه لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية
فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه

لكن

لكن لم يعرف به قوله ويندمج الاشكال بحذافيره اى بجميعه في الصحاح حذافير الشيء
اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اى باسرها والواحد حذفار قوله وبالجملة ما جعله
القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية فتحت لان هذا لا
يتاتى في مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تع وكذا في قوله
ربما يود لان القرينة ههنا منافية حالهم لكثرة الوداد قال الفاضل المحشي في شرح
المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الايتين المذكورتين
~~في الايتين المذكورتين~~ بجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو وبجعل لعل قرينة
لها وبجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار وبجعل ذكر رب قرينة
لها وفيه ايضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص اعني الماخوذ من حيث النسبة
على ما حقق في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في المرجو الخاص
فهذه الاستعارة بالكناية لا بد وان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في دفع
التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يود الاية والاوجه ان يقال طريقة الرد ههنا
ان يقال المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى
المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وكذا الحال في ربما يود فتامل قوله فيكون استعارة لا مجازا
مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ضمن الفصل ونوع الخبر باللام
يدل على حصر العلاقة في المشابهة ولا خفاء في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه
اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم
ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل
المحشي ايضا في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا واندفع ما يقال
يرد عليه كما تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين
فلم لا يجوز ان يكون من هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا

هذا التوهم لان التخييلية عند السكاكي عبارة عن ان تؤخذ صورة وهمية محضة شبيهة بصورة
محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة فالقول بتحقق
الاستعارة التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقق التبعية وهو المطلوب قوله
مما لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه لا يفيد شيئا اذ يبقى الفساد المهروب عنه باختيار
مجازية التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية قوله ولا مساس له بكلام
السكاكي اما اولا فلان قول الاستعارة التخييلية ليست في نطقت بل في الحال محتمل لا يعين له
اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به
وارادة مشبه لا تحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤه في مثل نطقت الحال اذا جعل
حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة
بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به والتزم في امثلة تلك اللوازم ان يكون على سبيل
التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه
مساق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنية مستلزمة للتخييلية اذ قد صرح فيما قبل
من ان التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولك اظفار المنية الشبيهة بالسبع واما ثالثا
فلانه قد صرح السكاكي بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي كاظفار المنية وهذا صريح
في انه استعارة تخييلية عنده وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل يخالف تصريح كلام المفتاح
قوله فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه رده جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد
اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس له خرق اجماعهم كما بين في علم الاصول
والجواب ان القدح بخرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبرة
وهو ممنوع كما اشار اليه الدماميني في اوائل شرح المغني حيث رد ابن هشام نقل ابن الخباز
عن شيخه ان الالف المفردة الاستفهامية للمتوسط وان الذي للقريب يا بان فيه خرقا
اجماع النحاة قوله وان لا يشم رائحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا

الظاهر ذكر اشمام الرائحة المبني عن القلة لانه لو زيد عليه بان يتبين مثل المشبه به المذكور
المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا
بقوله من الفجر فمثال اشمام رائحة التشبيه قوله قد زرنا زرارة على الفرقان فيه ذكر الاشمام
فلا حسن للاستعارة فيه وان لم يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشعر
الاستعارة لكونه مشبها به بل فيه رائحة الاستعارة قوله ولهذا قلنا ان نحو رأيت اسدا
في الشجاعة والهمام يستفاد من ظاهر قول الشارح اي ولاجل ان اشمام رائحة التشبيه يخل
بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال لتجاوزه عن مرتبة اشمام الرائحة
الى التصريح بوجه الشبه قوله وذلك لان اشمامها لفظا ذلك اشارة الى كون عدم
اشمام الرائحة من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر من كلامه ان اشمام الرائحة
المذكور فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام حينئذ من الاستعارة
والمدعى انتفاء حسن الاستعارة في صورة اشمام الرائحة المقتضي ثبوت اصلها ولو
على قبح اللهم الا ان يصار الى حذف اي يبطل كمال الغرض وقوله اعني ادعاء الخ تفسير للغرض
وكان له بان لا يتحقق في اللفظ استعارة بكون المستعار منه اقوى في وجه الشبه اللازم
من ذلك الاشمام قوله لئلا يصير كل منهما الغازا يعني ان وجه الشبه اذا لم يكن جليا والمفروض صح
انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يشم رائحته يصير كل من التحقيقية والتخييلية الغازا وتعمية
واعترض بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها
ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك واجيب
بان الجلاء والخفاء انما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير الغازا
مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح وانما
خص هذه الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه
فاذا كان وجه الشبه جليا في نفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادرك

ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد
معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به ودل ذلك على تشبيهه به فلا ضير في خفاء وجه الشبه
هناك هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة
لا بظهور وجه الشبه فانا اذا قلنا جاورت اسدا فانه لا يجد فيها احد الا يظهر قصد التشبيه
ظهورا تاما واظفار المنية كذلك فلا فرق بين الاستعارة المصرحة والمكنية في ذلك اللهم
الا ان يقال خفاء وجه الشبه يكسر سورة القرينة ويجعلها مؤولة واما المكنية فقرينتها
لا مدخل في وجه الشبه فلها دلالة عليه فتامل قوله حتى اتحدا اي حتى كانهما اتحدا فالكلام محمول
على المبالغة قوله وتعينت الاستعارة لعله اراد انها تتعين اذا قصد تحسين الكلام
كما يدل عليه قول المحشي لا انه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح
سابقا ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة يتاتى فيه التشبيه فلا منافاة بينه وبين قول الشارح ح
فيما سبق اي ان كل ما يتاتى الخ قوله وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالغلبة دون
النفي لانها قد يحسن الحسن البليغ على قلة اذا لم يكن تابعة للمكنية كان يقال اظفار المنية
الشبيهة بالسبع ونظائره قوله ولقائل ان يقول قد يجاب بان التخييلية في غالب الاستعمال ل
تابعة للمكنية مبني حال التشبيه فيها اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في
المكنية التابع لا يكون لها حكم نفسه والا لما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكي بان حسن التخييلية
برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية مبنية على
التشبيه قوله وظاهر عبارة المفتاح حيث قال في قوله عز وجل وجاء ربك فالحكم الاصلي
في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرية من قوله تعالى
واسئل القرية والجر في كمثله مجاز ولذا قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالمرفوع
من حيث هو مرفوع وهكذا وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة
المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما ان الجر حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل

سباق كلام السكاكي وسياقه كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شرحه ثم ان قول الشارح وهذا ظاهر
في الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز ظاهر في الحذف مطلقا ولا شك ان وصفه به
في مثل واسئل القرية خفي اللهم الا ان يقال هذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف المحذوف لا جره
الاصلي ولا يخفى انه تعسف قوله للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية لم يلتفت الى قول القاضي
بان القرية يطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم ان القرية موضوعة
للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم يطلق الا بقيام قرينة يدل لنا
على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك قوله فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس
فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسمه شيء لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدا
نكرة وما وقع في موضع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت كلمة
مثل لغاية توغلها في الابهام لا يتعرف فلا محذور قوله والاحسن ان لا يجعل الكاف
زايدة وفيه بحث اذ لو لم يكن الكاف زايدة لزم انتفاء نحو ذلك علوا كبيرا فو تلك لانه
في وجل مثل لمثله والمقدر في انتفاء مثل المثل لا تعالى لانا صدق ان الله تعالى مثل لمثله
وانما يصدق لو كان مثله موجودا الا انا نقول صدق القضية لا يتوقف الا على وجود الموضوع ح
وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر وهما محققان هنا واما وجود متعلق المحمول
فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكلام الخ اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد
متعلق المحمول اعني مثله تعالى لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يقال
المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون لمثله سواه بقرينة الاضافة
كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل داري احد فكذا احد سوى المتكلم وايضا لانا انه
لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر قوله
ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل اتحاد الوجهين في المآل وكون كل منهما كناية في
النسبة لا ينافي عدهما وجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي رحمه الله

وههنا وجه آخر وهو ان يراد نفي شبه المثل القاصر عن المثل في المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد من الآية نفي من يشبه ذاته وصفاته ومعناه ليس كذاته شيء نحو فان امنوا بمثل ما امنتم به اي بنفسه فتامل قوله ايفعت لداته وبلغت اترابها ايفاع ما ارتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر ولدات الرجل اترابه اي اقرانه في السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو الذاهبة من اوله لانه من الولادة وهما لدان وقد يجمع لدون والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وقد اشير الى معناه قوله وكذا يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا المعنى ليس كمثله شيء فيمن له مثل وهو مسوق لنفي المثل قلت معنى كلامه فيمن يتصور له مثل ومن لا يتصور له وذلك على ان استعماله لنفي المثل ادعاء لا ينافي ثبوته حقيقة قوله اي ذكر اللازم وارادة الملزوم الانسب بسياق كلام المص ان يقول اي ذكر الملزوم وارادة اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي قوله وارادة المعنى جائزة لا واجبة المراد لجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لا ينافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلينظر فيه قوله لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي واما ما اورده في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصور دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على العلاقة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصود التصور في الكناية دون المجاز تحكم قوله ولا يقال جاء الامير معه حاصله ان لفظ مع لا يدخل الا على المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه في الفن الاول قوله ان معنى قولنا من جهة ارادة المعنى

جواز ارادة المعنى الظاهر انه حمل الكلام على حذف المضاف فلا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من ارادة المعنى قوله اختصاص بموصوف معين عارض المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضافية مثلا وصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضافية غيره واما وصف الاختصاص بالعروض على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لاسباب خارجة عن مفهومها فيكون على عرضها قوله لكل ابيض يجذم الابيض السيف والجمع بيض ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان الكناية تبتني المذكور يعني عاما من بحسب المفهوم من المكنى عنه فلا بد من الاختصاص بحسب التحقق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة قوله الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اطلاق المسبب على الذات والسبب على النجار ليس بالمعنى المتبادر بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا سبب من ذاك اي متعلق به قوله نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه نقلوا الضمير الذي اضيف اليه الوجه الى الصفة ايهاما الى ان الحسن شاع في جميع اجزائه فلما دفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه اسمان سواء كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد اي حمائل السيف ونظائره قوله قلت للقطع بانها على انك اذا حققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هناك حقيقة بل شائبة منه قوله وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه ما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ووصفت بنت هالة النبي عليه السلام

العزائم

بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من عرض القفا الى البلاهة الرجل ليس بلا واسطة
بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت
عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة يورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا
المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل
ينتقلون منه اولا الى تلك البلاهة فلا محذور قوله والجواب انه لا امتناع رده
جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست
بمطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية قرينة على كثرة احراق الحطب ولا قايل به
والجواب ان كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان
يكون قصده الى جعل عريض الوسادة كناية عن عريض القفا ومثل هذا
لا يحتاج الى السماع قوله لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع
عدم ذكر الموصوف محال نوقش فيه بمنع الاستحالة كقولك نعم كثير الرماد مخبرا عن حال
زيد عند سوال سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا اى هو كثير الرماد فعدم
ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان المراد بعدم
ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال ولا يخفى
ان الموصوف فيها يكون مذكورا لفظا او تقديرا والموصوف فيما ذكر من المثال وان لم
يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا وحكما قوله وفيه نظر وجهه كما سبق منه
ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو
المشهور قال في المختصر والاقرب انه اما قال وتتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل
وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها قوله
اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف
غير مذكور في موقع التفسير العرضية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضيته

اى مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان في نوع قصور لجواز ان يساق الكناية
لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي
واردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين قوله ومنه المعاريض
في الكلام وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اى سعة عن الكذب قوله وهي التورية بالشيء
عن الشيء وريت الخبر تورية اى سترته واظهرت غيره كانه ماخوذ من وراء الانسان
كانه يجعله وراءه حيث لا يظهر قوله فيختص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى
المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون بالسياق فيظهر
ذلك الاختصاص قوله ان قلت الوسائط مع خفاء اللزوم كعريض القفا وعريض الو
سادة ان قلت قلة الوسائط يدل على وجود الواسطة في الجملة وقد عد المثال الاول فيما سبق
مما الانتقال فيه بلا واسطة وسبق مناقشته وبين كلاميه مخالفة قلت لا شك ان الكناية
الغير العرضية اذا انعدمت فيها الواسطة فان خفي فيها اللزوم يسمى الرمز وان لم يخف يسمى
الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة راسا
او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي الفسوي بان قل قد يستعمل في النفي العرفي لكن
ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله كقولك آذيتني فستعرف وانت
تريد انسانا مع المخاطب لم يرد بما ذكره انه يجوز لك ان تريد بما في بضمير المخاطب في
آذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا وتريد به اخرى المخاطب وغيره
معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل المراد
ان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرضيا تهديد
المؤذي مطلقا فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان اريد
تهديد غيره فقد كان مجازا مركبا قوله اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم
لما نبهناك آنفا من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز قوله

ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اى اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة لا من البلاغة وكانه
مبنى على ما نقل من المبرد والاخفش من جوازبناء افعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد
فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ فى امثال هذه المقامات تارة يقول
ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة قوله واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه
فان قلت لا دخل فى الاعتراض لكون اصل الاعتراض التشبيه اذ يكفى ان يقال لا تشبيه
فى الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحى فان فيه تشبيها بالفعل والاصل فى
وجه الشبه قلت قوله اصلها التشبيه يفيد حصر التشبيه فى الاصل كما ذكره الامير
والمراد انه لا تشبيه فيه بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله وليكن هذا اخر ما اوردنا
ايراده فى تحقيق مقاصد علم البيان والله المستعان وعليه التكلان **الفن الثالث**
فى علم البديع قوله المطابقة قال صاحب المفتاح المطابقة ماخوذ من طابق الفرس
اى وضع رجله مكان يده وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقى الوجوه
قوله بين متضادين هذا اخذ بالاقل كما فى قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا
فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن
الحاجب معناه ان الاية تدل على زيادة لطف الله سبحانه فى شان عباده بتنبيههم على الخير
كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعمال والصرف قوله تردى بثياب الموت
البيت تردى اى جعلها رداء لنفسه السندس هو ما دق من الديباج وخضر
مرفوع خبر بعد خبر لا مجرور صفة سندس لان القوافى على الضم فان ما قبله غدا غدوة
والحمد نسج رداءه فلم ينصرف الا وكانه للاجر وما بعده كان بنى نبهان بعد وفاته
نجوم سماء خر من بينها البدر قوله فكقول الحريرى مذ اغبر العيش الاخضر ووقع فى المقامات
هذا بعد قوله ازور المحبوب الاصفر خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل
غصن طرى يوصف بالخضرة والازورار الانحراف والفود جانب الراس ذى لى

اى رق قلبه والازرق الخالص العداوة الشديدة قيل انما وصف العدو والشديد العداوة
بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمى كل عدو شديد وان لم
يكن كذلك بازرق كذا فى شرح الايضاح لجلال الشاشى والموت الاحمر الشديد يقال احمر الباس
اشتد وقيل اراد بالموت الاحمر القتل قوله مثل السببية واللزوم قيل لا وجه لالحاق هذا
النوع بالطباق لانه داخل فى تعريفه لان منافى الله ذم مناف للزوم فبين المذكورين تناف
فى الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى قوله فى الجملة بوجه ما من وجوه التقابل
الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذى فيه ليس تقابلا بين عينهما بل بين احدهما
وملزوم الاخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع
الاعتراض عن المص واما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل فى الجملة عن الاربعة فليتامل
قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة كذلك ولما مقابلة الخمسة بالخمسة فقال الواحدى منها قول المتنبى
ازورهم وسواد الليل يشفع لى وانثنى وبياض الصبح يغرى بى وقد نظر لان
لى وبى صلتا يشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى فى قوله تعالى لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا فى الايضاح قوله وصدق
بالحسنى الاية اى بالخصلة الحسنى من الايمان او بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام او المثوبة
الحسنى فسنيسره اى سنهيئه من يسر الفرس للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه
قولهم كل ميسر لما خلق له قوله والشمس والقمر بحسبان اى بحسبان معلوم يجريان فى بروجهما
ومنازلهما قوله قول البحترى فى صفة الابل وقيل يصف الرماح حال انحنائها عند الطعن
وحال استقامتها بلا انحناء اصلا وفى حال لها معا لان الوتر ينعطف ثم يستقيم قوله
كالقسى المعطفات القسى جمع قوس واصله قووس بدليل قولهم قوس الشيخ واستقوس
اى انحنى ورجل متقوس ثم قدموا اللام الى موقع العين كراهة اجتماع
الضمتين والواوين فصار قسوو فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوى اجتمعت
الواو والياء

يغرب اى يبعد والبين المفارقة والزاء
التعجبية اى يبعد والبا للتعدية
اى يبعد به ... رحمه الله
البيت لانى الطيب الضمير فى ازورهم
للاعراب فى البيت قبله قال الواحدى
جمع فى هذا البيت خمس مطابقات
الزيارة والانثناء وهو الانصراف
والسواد والبياض والليل والصبح
والشفاعة والاغراء ولى وبى يقول
ازور هؤلاء القوم لان جنبتهم
الحال ان الليل يشفع لى لانه يسترنى
عنهم وعند الانصراف يشهرنى الصبح
كانه يغريهم بى ... حصهم على
... مكانه ...

والاول ساكن قلبت الواو يا، وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب اليا، فصار
قسيا ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع
فحصل قسي فوزنه فليع قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوي لانه
فلوع مغير من فعول فرده الى اصله وقال بعضهم قدمت السين على الواو في قوس لتفادي با
من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احدهما في الجمع فجمع قسو على قسي كما مر قوله
اسمعيل الوعد الخ وفي بعض النسخ يوسف العفو بدل العهد روي عن ابن عباس رض
ان اسمعيل عم وعد صاحباله ان ينتظره بمكان فانتظر سنة ووعد عم اباه
ابراهيم عم بالصبر على الذبح ووفاء بذلك العهد معروف وحض شعيبا عم بالتوفيق
لقوله حكاية عنه وما توفيقي الا بالله واما حديث خلق نبينا محمد عم فجبل فيه
قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة وبين الابراهيم الجود فعلى
هذا يكون من فصل الجمع بين جمعه قوله كقولك ابي دنيق ام النداء العطاء والاباء لود
المروي من اثر الحديث اذا ذكره عن غيرك الحيا بالقصر المطر والعنعنة الرواية
اخذا من قول الراوي عن فلان عن رسول الله عم وقوله على ما يقال اي على ما هو المشهور
وان لم يكن كذلك عند المحققين قوله بما يناسب ابتداء في المعنى لو قال يناسب ما قبله لكان
اولى لان قوله لا يدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه
داخل الاية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام قوله
فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار فيه تامل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق
من اللطافة وهو ليس براد ههنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرافة
فلا يظهر مناسبته له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف ما لا تدركه
الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة قوله ففي ذكر الحرف والنون
الخ بل في ذكر الرسم ايضا حيث يوهم الكتابة قوله اي افسد حال المفسدين

اعترض عليه بان الظاهر انه بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط القوس باريها واجيب بان البحث
قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعيينه الى المقام ومقابلته ههنا بقوله دس
وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد قوله فلان نطبع الانجاح يقال طبعت
السيف والدرهم اي عملت وطبعت من الطين جرة قوله فانه لو لم يعرف القافية
مثل سلام الخ يفهم من هذا ان معرفة حرف الروي قد لا يكفي في بعض الصور بل لابد
معها من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان الروي ميم لا يكفي في معرفة ان القافية حرام
لجواز ان يتوهم انه محرم قوله ومنه المشاكلة الخ ان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة
مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن
كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلابد ان يجعل الوقوع
في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه فان قيل كان ينبغي ان يذكر الشاكلة
في القسم الثاني لانها يتعلق باللفظ اجيب بانها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما
ومن ثم سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله تعالى ان الله لا يستحيي الا قوله
حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى ان الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك فعبر
عن الذات بالنفس لقوله ما في نفسي وانت خبير بان لا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس
بكلام مرضي بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير
عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف قوله اي بوقوع المراد به الخ
ولك ان تقرأ تزاوج على لفظ الخطاب او يسند الفعل الى بين على ما جوزه الاخفش في قوله
لقد تقطع بينكم قوله حيل بين العير والنزوان اصل المثل ان صخرا اخا الخنساء
طعنه ربيعة الاسدي في الحرب بجنبه فمرض حولا حتى ملته امراته وكان يكرمها فزلها
رجل فقال انا تباع الكفل فقالت نعم عما قليل وقال كيف مريضكم فقالت لا حي فيرجى و
لا ميت فيستراح منه وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله ان قدرت لاقدمنك

كلمة

مع

ثم قال لهانا ولينى السيف فناولته فاذا هى لا نعله فقال ابيا تاً منها اهم بامر الحزم لو اطيعه
وقد حيل بين العير والنزوان قوله اصاخت الى الواشى اى قبل الصوب دوابة
ودواة اصاخ بالتذكير لان ما قبله كان الثريا علقت فى جبينه وفى نحره الشعرى
وفى خده القمر وفى شرح التبيان ان فى قوله فلج فى الهوى وقوله فلج بها الهجر فلبا
لان اللجاج من العاشق فى العشق لامن العشق فيه ومن المعشوق فى الهجر لا من الهجر
فى المعشوق قوله اذا احترثت يوما الاحتراب الحرب والضمير فى احتربت وهما
الى الفرسان المذكورة فى البيت السابق لفظه معنيان قيل ادلة به الزيادة
على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والاقرب انه اخذ بالاقل كما بينا فيما سبق
مثلا او الغزالة من طول المدى خرفت او الغزالة معطوف على اسم كان فى البيت وهو
كان كانون اهدى من ملابسه بشهر تموز انواعا من الحلل قيل الكانون
التنور وقيل اسم من اسماء شهور الشتاء وهذا انسب فى المدى الزمان قوله
اعنى الرشا الرشا على ما حصل بالتحرك ولد الظبية الذى قد تحرك ومشى قوله
كبيت السقط اذا اصدق الجدل البيت من قصيدة فى سقط اللوى من شخصك
اليوم اطلال وفى النوم مغنى من خيالك محلال وقبل هذا البيت ستطلبنى ذو فى
الذى لو طلبته لما ذاله والدنيا حظوظ واقبال قوله وبالخال النحلة الجبلة الكبرى قوله
والنحل للتنبيه من ضيق الطعن الطعن المتاح حول المودد وذلك النحل ان يقال
المراد النعمة الدنيوية والنعمة الاخروية قوله وسواء اريد بلفظ واحد معنيان
المراد من المعنى اعم من الحقيقى والمجازى قوله وهو ذكر متعدد اى الضمير راجع الى
اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية قوله ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار الخ فان قيل قد تعين الضمير المجرور لتسكنوا فيه للعود الى
الليل فلا تكون الاية من قبيل اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه

قلت

قلت التعيين المنفى فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين فى الاية الكريمة انما هو بحسب المعنى
لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا قوله وههنا
نوع اخر من اللف لطيف المسلك اى لم يرد ان مجرد المعنى الذى ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث
لا يهتدى اليه الا النقاب بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول
ثم اشار بجعل الاية الكريمة منه وايراد قول صاحب الكشاف وهذا نوع من اللف لطيف
المسلك الى ان هذا النوع يزداد لطافة ودقة باقتضاء المقامات فاندفع بهذا
التوجيه اعتراض الفاضل المحشى قوله فعدة من ايام اخر فان قلت اخر جمع اخرى لانه للايام
واخر لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى فما وجهه قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجرى
مجرى المونث ولما كان التناسب بين ما لا يعقل ومن الاناث مما يعقل لانهن ناقصات
العقل فكان اخر اخرى فيجمع على اخر كذا فى الاقليد قوله الا النقاب المحدث النقاب
على وزن الكتاب العلامة كانه ينقب الامور فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق
الظن فى الامور كانه حدث بها قوله وقد يقال قوله لتكملوا العدة الخ الجواب لصاحب
الكشف حيث قال قوله علة الامر بمراعاة العدة يعنى فى الاداء والقضاء قوله ولعل
ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد الخ فان قلت فقد ذكر صاحب المفتاح قوله
او بيان فى بلخ لما يا كلان اذا صحبا المرء غير الكبد فهذا طويل كظل القناة وهذا
قصير كظل الوتد فى قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما لكل اليه فمن ان التعيين فيه
مع ان او بيان مجمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل الهم
الشارع ان يقارنه اشارة حسية معينة لما اديد به فان اشتبه الحال على السامع لم
يضر فى قصد التعيين كذا ذكره فى شرح الشريف للمفتاح قوله ولو سلم فسواء
جعلت هذا اشارة الخ فلحكمة لان المفهوم الظاهر من اضافة ما لكل اليه على التعيين
ان يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه فى نفس الامر وهذا لا يحصل

على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى خير الحق وذا الى الوتد ولو تنزل
عنه ذلك فاى كلام فرق في احتمال التعيين بين البيت السابق المذكور وبين الآية التي
جعلها مما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تع ومن رحمته جعل
لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله اللهم الا ان يقال لا تعيين في الآية بحسب
اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله بغير ما رجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف
اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منهما اشارة الى امر والاقرب على تقدير تسليم التساوى
في الاشارتين ان يصار الى ما نقل من شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة
ان يقارنه الاشارة الحسية فبهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ما ذكره البعض
من ان التعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوى الاشارتين فقد
عرفت انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد
يوجد في اللف والنشر ايضا كما حققناه تأمل قوله الدهر معتذر الخ كان سيف الدولة
الهمداني قد غزى الروم كما هو عادته فاتفق ان سبى وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل
بل اخذ الروم عليه الدروب وظفروا باصحابه فقال المتنبي القصيدة اراد ان
الدهر معتذر اليك حيث لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك
عليهم فيشفيك منهم وارضهم لك موضع اقامة بالصيف والربيع قوله اى سموات
الآخرة وارضها ويدل عليه قوله تع يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل
الآخرة لا بد لهم من مستقر ومقيل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده
ودوامه ومن عرفه فانما عرف بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدى له التشبيه
قوله ما اقام ثبير الشبير اسم جبل بمكة يقال اشرق ثبير كيما نغير قوله وكذا الاستثناء
الخ معناه الخ فيه ان جعل الفساق داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف
الظاهر من سياق الآية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة قوله

ساطلب حقي بالقنا ومشايخ القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ بالفتى وهو
المناسب لمشايخ قال الواحدى اراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه والالثام وضع
اللثام على الفم والانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب قوله وهو ان يتنزع
لئلا يقف العدو على انه غير شاب
من امر ذى صفة اه هذا الانتزاع امر دائر في العرف يقال في العسكر الف رجل وهم في انفسهم
ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت
مأخوذة من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة قوله سعة اشداقها جمع شدق
وهو جانب الفم قوله اول كما اذا جشأت الخ جشأت اى اضطربت وجاشت
اى خافت وفي الصحاح جاشت نفسي اى غثت فان اردت انها ارتفعت عن
حزن وفزع قلت جشأت مكانك اى الزم مكانك تحمدى بالشجاعة او تستريحى
من آلام الدنيا بالقتل قوله وقع بهر بمعنى الخ بهر بمعنى اسم امرأة قوله ولهذا استدرك الخ اى
داكى لكون خير الكلام ما بولغ عاب النابغة على حسان بوجوه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدراك
انه قال يلمعن واللمعة بياض قليل وكان الواجب ان يقول برقن ولحوم المنجدة الشجاع
فان قلت قد صرح الشارح في قول الشاعر على انفس الاقران حبس سحائب ان صيغة
جمع القلة يستعار لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة على حسان باستعمال
جمع القلة في موضعين قلت يكفى في الاستدراك ما يوهمه ظاهر صيغة جمع القلة من القصور
في المبالغة قوله عرمنتاه فيه اى غير مبالغ فيه الى النهاية قوله في طلق واحد الطلق بفتح
العين الشوط يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اى شوطا او شوطين قوله
فاغراق من قولهم اغرق النازع في القوس اى استوفى مدها قوله وعليه بيت السقط
شجاك يا اه ضمير شجا اى احزن راجع الى البرق في البيت السابق وهو قوله سرى
برق المعرة بعد وهن فبات براسه تصف الكلا لا الوهن طائفة من الليل والمعرة
معرة النعمان وهي بلد بالشام وراسه موضع معين والرحال بالحاء المهملة جمع رحل

قوله عقدت سبائكها جمع سبيكة وهو طرف الخاف والعنبر بكسر العين العباد كما ذكره
ولا يفتح فيه العين قوله ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي
لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خليع
العذار اي يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق والصواب ماخوذ من قول الوالي
عند التبري من المجنون خلعت عذاره الا جنى لم اطلب وان جنى عليه لم اطلب قوله فتنكر النعمان
من نكر اي تغير يقال نكره فتنكر اي غيره فتغير قوله ومنتجع المنتجع المنزل في طلب الكلاء
والنجعة بالضم طلب الكلاء في موضعه والمراد ههنا طلب المعروف قوله اي الاعادة اهون
واسهل عليه من البدء لان المعدوم استفاد بالوجود الاول الذي كان قد اتصف به ملكة الا
تصاف بالوجود اقرب ثم ان تلك الاهونية بالقياس الى القدرة الحادثة التي تتفاوت
مقدوراتها مقيسة اليها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يتصور
هناك تفاوت بالاهونية واليه الاشارة بقوله تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اي قوله
هو اهون عليه قد ضرب لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل الراجع عليه الى الخلق وقيل
اهون بمعنى هين قوله وقد وجدنا فارسيا في هذا المعنى فوجده وقد صرح به في الايضاح في
والبيت الفارسي المشار اليه قوله گر نبودی عزم جوزا خدمتش كس نديدی بر ميان او كمر
قوله وفيه نظر لان المفهوم من الكلام الخ اجيب عن ذلك بان الانتطاق المذكور ليس صفة
ثابتة بل صفة غير ممكن الوقوع اذ الجوزاء ليس مما ينتطق بل وصفها بالنسبة الى الكواكب التي
حولها تشبه الانتطاق لا يقال مراد الشاعر من الحالة الشبيهة بالانتطاق الحقيقة
الانتطاق لانا نقول لا نم ذلك بل مراده الانتطاق الحقيقي بالادعاء كما هو مذهب السكاكي
في قوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمتنع
وقوعه فليتامل قوله وهو قوله في شفعت الخ الربى جمع ربوة وهي التل المرتفع
من الارض شفعت ان كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول فهو من الشفيع بمعنى
الشفاعة

الضم

الضم وان كان على صيغة المبني للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف
والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر في الاصل وهو المراد
ههنا والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض والضمير في جادها للربى تطلق على الواحد
والجمع وهو المراد في البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع قوله طللان طال عليها الامد
الطلل رسم الدار والامد الزمان كالسبع والدوس لا نمحا والعلم العلامة
والنضد بالتحريك الحجارة توضع بعضها فوق بعض والنضد ايضا متاع البيت المنضود
بعضه فوق بعض والسرير الذي ينضد عليه المتاع قوله الا ان صدري البيت الغراء
الصر والبلقعة الارض القفر التي لا شيء بها قوله ومنه التفريع بالعين المهملة وهو
في اللغة جعل الشيء فرعا لغيره وقد يروى بالعين المعجمة وهو الافاضة فوجه تسمية
هذا القسم على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اي صب من المتعلق الاول الى الثاني
قوله وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل الظاهر انه راجع الى
قوله على وجه يشعر فالوجه ان يحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب
كما وقع في اكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين في المثال الذي ذكره
فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللاخر الراجلية قوله احلامكم لسقام الجهل
البيت السقام بفتح السين المرض وما في كما دماكم زائدة لا يمنع الجار من العمل كما في
قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم اي برحمة فيكون الدماء ههنا مجرورا بالكاف وما بعده
اعني يشفي من الكلب في موضع نصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما
بعده خبره قوله ولا دواء له الخ من شرب ملك الضبع واكثر تاثيره يقال يجعل فيه الدواء
اي دخل واثر قيل يشرط الاصبع من رجله اليسرى فيوخذ قطرة على تمر ويطعمها
المعضوض فيجد الشفاء باذن الله قوله واساة كلم الاساة جمع آس من الاسى
بالفتح والقصر وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم قوله فقد فرح على وضمهم

بشفاء احلامهم اى ادله بالتفريع التعقيب الحصولي والتبعية في الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف
لا ان شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء احلامهم لسقاء الجهل اذ لا تفرع
بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد ان كاف التشبيه في قوله كما دماءكم يدل على ان امر التفريع
على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه به اصل والمشبه فرع ولا حاجة الى اعتبار القلب
على ان الكاف في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد كما في قوله تعالى واذكروه كما هداكم والله اعلم
قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط اى حتى يدخل ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل
في ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة قوله من يوح خلابة وما حيث للقلوب الخلابة الخديعة
باللسان والتأخيذ من الاخذة بالضم وهي رقية كالسحر قوله وبيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا
ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع وكون بيد في الحديث
بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل وانشد ابو عبيدة على مجيئه لهذا
المعنى قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني هو لا ترني من الرنين وهو الصوت
قوله ويحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني قال الفاضل المحشي الطائي انه
من الضرب الاول فان قدر دخول السلام في اللغو فقد اخرجها تاكيدا والا فلم يعتبر الا جهة
واحدة وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الاية من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث
لانه اعتبر في الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الاية منه على التقدير الثاني وليس فيه
تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخلو عن تكلف لانه اعتبر فيه
الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمني ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول
في الاول وعدمه في الثاني لكن الكلام يقول لكنه لم يعد متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف
الضرب الثاني فتامل قوله واهل الجنة اغنياء اى عن الدعاء حتى عن ذلك بالسلامة للقطع بحصولها
لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء اى عن الدعاء عن ذلك بالسلامة للقطع بحصولها
عن مطلق الدعاء اذ به يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم يحتاجون

الى تلك

الى تلك الزيادة قوله الا قيلا سلاما سلاما ما ابدل من قيلا بدليل قوله لا يسمعون فيها الا ان
يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام قوله
هو البحر الاية البحر الزاخر اى المرتفع ممتلئ الضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد
قوله انه ذهب لا تحاد دون الاموال التخصيص الذكرى وان لم يكن مستلزما لنفي ما عداه
الا انه يفهم منه ذلك بالذوق السليم في كلام البلغاء قيل وفي البيت وجه آخر في المدح وهو
انه لم يجد ما يهب من الاتحاد ولم يلتفت الى العمر الذي هو اعز الاشياء حتى يبقى في الدنيا مخلدا
وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجرأة قال الواحدي هذا المدح احسن ما مدح به ملك
قوله فقد سمى لان الشكاية مصرح بها فقد يجاب بان مقصد الشاعر بالذات مدح الوزير
وتهنئته بالوزارة فبهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدمجة بالعرض وفيه تعسف قوله
ولا بد لي من جهلة في وصاله له يريد ان وصاله لا يتيسر الا بترك الوقار ومداراة رقبائه
وملازمة عتبته والرضاء بالطرد والشتم وغيرها مما هو من افعال الجهلاء والخل بالكسر
الخليل قوله وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اى احتمالا على السواء فلا يتناول
الايهام قوله خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء المصراع للبشار ... قلت شعر ليس
يدري امديح ام هجاء وروي ان بشارا قال لخياط ثوبا لا يدري انه جبة او قباء اقول فبكل
شعر لا يدرى انه مديح ام هجاء فان قلت الظاهر انه من قبيل الشاعر المدح لانه بازاء خياطته وهو
الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان فلا يستقيم عده من التوجيه
قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام
والكلام بعد محل تامل قوله ونحو قوله باعتبار آخر هو انه له وباعتبار آخر ايضا وهو ان
المعنيين في المتشابهات ليسا متضادين يكون احدهما مدحا والاخر ذما ونحوه وفي
التوجيه لا بد ان يكونا متضادين قوله ومنه الهزل الذي يراد به الجد حاصله ان تذكر الشيء
على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض امر صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمة

يغني عن تغيره قوله ومنه تجاهل العارف فان قلت ذكر السكاكي في تنكير المسند اليه ان
التجاهل لاشتماله على نكت لطيفة ولي سحر البلاغة ومالكه فلا يكون من المحسنات البديعية لانها
من اللواحق ولا يفيد البلاغة قلت هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه آخر
كما نبهناك عليه في المقدمة قوله ايا شجر الخابور مالك مورقا البيت لليلى بنت طريف ترثي
اخاها وكان قد قتله يزيد مورقا حال من الكاف في لك والعامل معنى الفعل كانه قيل ما وقع
لك حال كونك مورقا قوله وسوف اخال بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة
اي اظن قال الجوهري الكسر افصح من الفتح لغة بني اسد خاصة وهو القياس قوله وهل يرجع
التسليم او يكشف العمى وفي بعض النسخ او يدفع البكا يرجع من الرجع والتسليم مفعول
وثلث الاثافي وهي الصخرات التي تجمع وتوضع عليها القدر فاعله قوله وكالتعريض في قوله
وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال قال في الايضاح وفي هذا اللفظ على هذا الايهام فائدة
وهو انه يبعث المشركين على التفكر في حال انفسهم وحال النبي عم والمؤمنين واذا فكروا
فيما هم عليه من اغارة بعضهم على بعض وسبي ذراريهم واموالهم وقطع الارحام واتيان
الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله تع قتلها وشرب الخمر التي تذهب العقول وتحسن
ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي عم والمؤمنون عليه من صلة الارحام واجتناب
الآثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على
عبادة الله تع علموا ان النبي عم والمسلمين على الهدى وانهم على الضلال فبعثهم ذلك
على الاسلام وهذه فائدة عظيمة قوله كقوله قلب تقلقلت الخ ومن هذا القبيل قول ابي دويرة
المغربي من ابيات يخاطب بها رجلا ادعى بعض القضاة مالا فادعى القاضي ضياعه
ان قال قد ضاعت فصدق انها ضاعت ولكن منك يعني لو تعي او قال قد وقعت
فصدق انها وقعت ولكن منه احسن موقع وما اليق بحال هذا
القاضي قول من قال ولما ان توليت القضايا وفاض الجور من كفيك فيضا ذبحت بغير سكين

واني لارجو الذبح بالسكين ايضا وما قبله في القضاة قضاة زماننا صاروا لصوصا عموما
في القضايا لا خصوصا يرون الغرم والبنا اي كانهم تلوا فيها نصوصا وخفنا منهم
لو صافحونا لسلوا من خواتمنا الفصوصا قوله من غير تكلف في السبك اي المراد من التكلف
في السبك ان يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رايت زيدا الفاضل
بن عمرو بن بكر والتحدر النزول والانسجام من انسجم المطر والدمع اي سال وتضعضعت
حالهم اي اتضعت قوله او في بحر الوزن نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس
في بحر الوزن بل في عدد الحروف فقط ايضا قلت الحصر المستفاد من لفظ بحرها اضافي بالنسبة الى
التشابه المنفي فهما ظالم محدود قوله ويوم يقوم الساعة الخ الالف واللام زايدة لا
يعتبر ولا كذلك الميم في ساق مالي قوله وذي ذمام الخ الواو بمعنى رب والسادة والوفا الى
الذمة مجاز قوله وكقول ابي العلاء مطايا مطايا الخ من قصيدة مطلعها تحية كسرى في سناء
وتبع لربعك لا ارضى تحية اربع كسرى لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع ملك
اليمن وكان ملكا صالحا والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في ربعك للحبيبة وحاصل
المعنى ان منزلتك عندي يقتضي ان احيي ربعك بتحية الملوك ولا ارضى ما يعتاده المجنون
من تحية اربع والمطي المد والمنا القدر والمنازل اما منازل الحبيبة وضمير عنها للمطايا على
الالتفات من الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة يقال اجدني
بعد ضعف اي قواني واما منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام
الفاضل المحشي قوله ولا تلهه عن تذكار ذنبك وابكه البيت من قصيدة مطلعها العمر
ما تغني المغاني ولا الغنى اذا سكن المثرى الثرى وثوى به فجد من مراض الله
بالمال راضيا بما تقتني من اجره وثوابه وبادر به صرف الزمان فانه بمخلبه الاشقى يغو
وبعد البيت المذكور في الشرح وان قصارى ساكن الحي حفرة سينزلها مستنزلا
عن قبابه نواها لعبد ساءه سوء فعله وابدى التلافي قبل اغلاق بابه لعمرك كلمة قسم

والمغ المنازل والمثرى صاحب المال الكثير والثرى التراب وثوى به اى اقام والمخلب
كالسد بمنزلة الظفر للانسان ويغول بمعنى يهلك والناب اعظم الاسنان وواما كلمة
تعجب وتلافى الامر تداركه يريد به التوبة قبل ان يغلق باب التلافى بعدم القدرة
عليه قوله كقولهم البدعة شرك الشرك بفتح الراء المهملة حبالة الصائد
قوله اوزايد على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من في الاثبات خلافا للجمهور
قوله من عصاه ضربه بالسيف وقيل من العصيان اى عاصية لاعدائهم عاصمة
لاصدقائهم قوله كلفظ نصر ونكل الخ اورد ثلثة امثلة تنبيها على ان الحرف المنفق
بها اما في الاول او في الوسط او في الاخر قوله وهو ثلثة لان الحرف الاجنبى الخ لا شك ان
هو في كلام المص راجع الى الحرف الذى هو و لذم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ و في كلام
الشارح يدل على انه راجع الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى اللهم الا ان يقال مراد الشارح
بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير في البيان والمبين فليتامل قوله بينى وبين
كنى الكن البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس ويدمس بالضم
والكسر والطامس الدائر لايتبين فيه اثر يهتدى به اقل خبا اى خداعا قوله لان في
عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا قد اجيب عنه بان المراد من تقارب المخرج
ههنا قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرج الفاء والميم تقارب
لهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان
وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة بينهما فليتامل
قوله وقولهم غرك عزك الخ قيل هذه الكلمات مما كتبه على كرم الله وجهه الى معاوية فصار
ذلك اى نهاية وعلى لغة في لعل قوله كقولهم في مسعود منى يعود الخ في كل من الامثلة
الثلثة تصحيف فان في مسعود ثلاث سنات بعد الميم وكذا في منى يعود وان كانت
منفصلة فيه وفي المستنصرية خمس سنات بعد حرف التعريف والميم وكذا في المستنى

بحزبه والمستنصرية مدرسة في بغداد بناها المستنصر بالله من الخلفاء العباسية وفي
استنصح نون خمس سنات بعد الالف كما في ابيات تصحيف وانبت بتصحيف فكل من
الثلثة الاخيرة تصحيف الاخر قوله ويهرون اذا ما قلبنا الالف في قلبنا للاتباع وقلب
هرون النورة قيل وتمامه ان هرون اذا ما قلبنا لجعل اللحية شيئا عجبا قوله اذ لا صدا
لحشو المصراع الثاني قد اجيب بانه لو كان لحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة اليه
لكان لحشو المصراع الثاني ايضا صدارة بالنسبة اليه فتامل قوله كقوله سريع
الى ابن العم الخ وبعده حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما في بيته بمضيع
قوله اول الصاحى والعيس الخ العيس بكسر العين والسين المهملة الابل البيض يخالط
بياضها شئ من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيسا وهوى بالفتح يهوى هويا
اى مضى متحدرا والمنيفة والضماد موضعان والمجاراة المباراة قوله هو لحفة
وقلة العقل هذا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز
وقد يروى بكسر السين المهملة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر اى ملاة مشافهة
او على الحال قوله املتهم ثم تاملتهم الخ وهى من القصيدة قوله باقوى قد طال مقامى بكم
من غير نفع الرواح الرواح قوله ثوى في الثرى الخ ثوى اى اقام والغمر الاول بمعنى الستر
والثاني بمعنى الكثير والنائل العطا قوله والجرى فلاح يلجى الى جرى العنان الخ
اى ظهر المشيب يلوم على جرى العنان الى موضع فيه اللهو فبعد الله قوله ومصطلح التخلص
المعان المصطلح بانشاء القوى عليه الناهض به وتلخيص المعانى اقتصار الفاظها وتحسين
عباراتها وتخليص عانيه فكاك الاسير وبعد البيت المذكور وكم من فادى فيها وفاد اخرا
بالجفون وبالجفان ضمير فيها راجع الى البصرة وفاد اى مطعم للضيفان واراد الاول
بالجفون لكثرة قرائته بالليل واراد الثاني بالجفان لانه اطعم ما فيها وجعلها خالية قوله نحو قوله
لا ترجون لله وقارا الاية اى ما لكم لا تخافون لله عظمة قوله بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثر

قوله لا ترجون منصوب المحل على الحالية من ضمير لكم
وقوله وقد خلقكم حال من فاعل ترجون فهما من الاحوال المتداخلة لا المترادفة

فقط لانه بقي قسم اخر يشمله قول المص والاخيرا زوهو ان يكون نصف ما في احدى
القرينتين وما يقابله من القرينة الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية واما اللفظ فلا يقابلها
شيء من الفقرة الاخرى ولك ان تقول ما ذكره اغني قول وفذلك بان يكون ال على سبيل التمثيل
والمام به والقسم الذي ذكره لدلالة الاية عليه الاكواب جمع الكوب وهو كوز لا عروة له
قوله كقول الصابي لا يدركه الاعمى له صدره احمد الله الذي لا يدركه الاعين له قوله
كقوله وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الاية الاد والادة الداهية والامر الفظيع قوله في سدر
مخضود وطلح منضود السدر شجر النبق يقال له بالفارسية كنار والمخضود الذي لا
شوك له كانه خضد اي قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن
السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود الذي نضد بالحمل
من اسفله الى اعلاه فليست له ساق بارزة في الصحاح نضدت متاعه انضده
بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود اي ممتد لا تنسخه الشمس قوله كقوله
ولئن اذقنا الانسان الاية نظم الاية هكذا ولئن اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها
منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات
عني انه لفرح فخور قوله واثرن به نقعا اي صادف ذا نودة وغبار قوله لما اقتعدت
غارب الاغراب له حكى المسعودي عن بعض اهل العلم اقتعد الراعي قعوده اذا ركبه
في كل حاجة وابتذله والقعود البكر الذي يمكن ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق
والاغراب من الغربة وانا تني اي بعدتني والمتربة الفقر والاتراب الاقران جمع ترب
والتطويح الرمي وطوائح الزمن حوادثه المبعد جمع مطيح على خلاف القياس صنعاء
قصبة اليمن مدينة كبيرة قوله افاطم مهلا الهمزة حرف النداء وفاطم ترخيم فاطمة
ومهلا منصوب على المصدرية اي امهلي والتدلل بالدال المهملة الغنج والازماع القصد
قوله ولم نهد الى بلد من هدى يهدي اي نهض قوله مغاني الشعب المغاني جمع المغنى وهو المنزل

من الغيث

من غيث بالمكان اقام به والشعب موضع كثير الشجر والمياه قوله فتى كان شربا للعفاة
بالكسر الحظ من الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمرتع اسم موضع من رتعت
الماشية اكلت ما شاءت قيل يصف الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر انه يصفه بالجود
السابق والشهادة اللاحقة قوله خارجة مما نحن فيه لعدم وجود السجع لعدم الموافقة
بلا تصريع فيه بالمعنى الذي ذكره سابقا وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب
قوله ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهو الوسادة
الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة اي مبسوطة قوله والكرام
جداول جمع جدول وهو النهر الصغير قوله قول البحتري فاحجم لما لم يجد يمدح فتح بن خاقان
ويذكر مبارزته للاسد والضمير في احجم واقدم للاسد قوله ولا يجب ان لفظ القافية يشعر
بذلك لان القافية لا يكون الا في البيت فيستلزم تحققها استقامة الوزن قوله جميع الابيات
كلها من الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن
اربع مرات ومن البين ان الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل
كما في اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات وانه يسدس على الاصل
تارة ويربع مجزوا اخرى وضربه الكامل هو مسدسه الذي عروضه سالمة وضربه مقطوع
والابيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثاني فهو مربعه الذي
اجزاؤه الاربعة سالمة والابيات على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى قوله جهد على المشتهر
فلان مشتهر بالشراب اي مولع به لا يبالي ما قيل فيه والصب العاشق والجوى
على فعيل من الجوى وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق اوحزن تقول منه جوي الرجل
بالكسر فهو جو مثل دو والشجي على وزن فعيل الحزين من الشجو وهو الحزن ومن
الابيات اقوال عديدة الاولى دائبة في المشتهر والمتفكر والثانية بائنة في الصب
والقلب والثالثة بائنة في الجوى والشجي وعلى هذا القياس قوله والاغنات من العنت وهو

وهو الوقوع في ارشاق وقد عنت الرجل واعنته غيره قوله اشكرك قبل الابيات لمحمد بن
سعيد الكاتب يمدح الاشرف بن عمرو بن سعيد القاضي دخل عليه فرأى كم قميصه متخرقا
من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات وان في قوله ان هي جلت للوصل
اي لم تمنن وان كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان يكون نافية معطوفة على لم
تمنن اي ولم يكن جليلا عند عمرو وان كانت كذلك في نفس الامر قوله وجعل اياد بدل
اشتمال من عمرو فينبغي ان يقدر الرابط اي اياد له لوجوبه في بدل البعض والاشتمال وان
لم يجب في بدل الكل لعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدأ وقد جوز الفاضل المحشي في شرح
المفتاح كون اياد مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر لانه مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث
صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح قوله يقال في الكناية
عن نزول الشر اه الكلام مبني على تشبيه السقوط الزمني الذي هو الفقر بالسقوط الحسي
بجامع ملال القلب وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المشفر على شفة الانسان
قوله وارغد يقال عيشة رغد ورغد اي واسعة طيبة قوله وما اشتار العسل من اختار
الكسل يقال شرت العسل واشترتها اي اجتنيتها والمشهور يكون مع اشتيار
العسل قوله فلك تحمل ان يرد به قيل انما يستقيم هذا لو لم يمنع قوله مالا يلزم في السجع
فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع وانت خبير بان الشارح حمل قوله سابقا
مالا يلزم في السجع على مالا يلزم في مذهب السجع فلذا دفع هذا التوهم قوله او لعدم رجوعه
الى تحسين الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله
في فن البلاغة لا قسميه ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط واما ما لا اثر
له في التحسين اصلا قسمين مما لا دخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع
الى تحسين الكلام فالصواب في العبارة ان يقول لعدم الرجوع له ويمكن ان يوجه
بان لفظة او اشارة الى التخيير في التعبير عن علة وجوب ترك التعرض ومثله شائع

في عبارة

في عبارة المفتاح قوله فتنتني فجننتني اه اي صيرتني مجنونا وتجنى عليهم اراه والتجني
الاعراض يفتني اي يتنوع غب تجني اي بعد اعراض قوله من يلق يوما على علاته اه
اي على كل حال وهرم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان بن ابي حارثة المري صاحب
زهير الذي يقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم واما الهرم بفتح
الراء فهو كبر السن قوله صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها اه الظاهر انه يصف بها
لكن في بعض النسخ بدله صهباء فهو يصف خمرا كما يدل عليه البيت الثاني وهو قوله في كف
ذات حرفي زي ذي ذكر لها محبان لوطي وزناء قوله ومثل التعديد اه قال العلامة
في شرح المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج او تجنيس او مطابقة او نحو ذلك فذلك الغاية
في الحسن كقوله وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي
والاثبات والنفي والبسط والقبض والالزام والنقض والهدم والبناء والمنع
والاعطاء ومن ذلك قول المتنبي فالخيل والليل والبيداء تعرفني والضرب والحرب
والقرطاس والقلم قوله ومثال ما يسمى تنسيق الصفات اه مثاله من القران
المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز
الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي قوله عم الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس
يوم القيمة احسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يالفون ويؤلفون الا اخبركم
بابغضكم الي وابعدكم مني مجالس يوم القيمة اسوأكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون
ومن قول عباس عبد المطلب في مدح النبي عم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال
اليتامى عصمة للارامل قوله وعلم بذلك ان الخاتمة اه قد سبق منا في بحث المقدمة تحقيقه
فلينظر فيه قوله بالتهلل اي البشاشة والسرور قوله هزجل اي مبعد بالزاء المعجمة
والحاء المهملة قوله عادوا هتضام هضمت الشيء اي كسرته ويقال هضمه حقه
واهتضمه اذا ظلمه وكسر عليه حقه قوله فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري اه

انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشد في شعرا فمفعوله الاول ههنا محذوف اي انشده
واوجل من الوجل وهو الخوف وموضع على انها نصب لانه مفعول لا ادري وقوله وانا لاوجل
اعتراض ويغدو بالغين المعجمة اي يصبح الموت واول مبني على الضم لقطعه عن الاضافة
منويا كما في قبل وبعد اي اول كل شيء وحاصل وبقا كما اعلم اينا يكون اقدم من الآخر
في غدو الموت عليه وان الطائف مترقب قوله في مدح المكارم لي هذا البيت من ابيات الحطيئة
الزبرقان بن بدر وكان سيد قومه فلما هجاه هدم شرفه وضعضع مجده فاستعدى عليه
عمر بن الخطاب رضي الله عنه انشده الشعر فقال لا ادري موضع هجاء فاحضر حسان بن ثابت و
سأله فقال يا امير المؤمنين ما يسرني ان يلحقني ما لحقه ولي حمر قوله النعم فحبس الحطيئة فكتب
اليه من محبسه عدة ابيات من جملتها القيت كالميت في سجن مظلمه قوله فاعفو عليك سلام
الله يا عمر انت الامام الذي من بعد صاحبه القت اليك مقاليد النهى البشر قوله لم يؤثروك
بها اذ قدموك لها لكن لانفسهم كانت بك الاثر فبكا وبمفاطة المكارم جمع مكرم بمعنى الكرامة
والبغية الحاجة قوله وقوفا بها صحبي لي وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف
بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في البيت متعد مفعوله مطيهم وانتصابه على الحالية
من فاعل نبك في حال وقف اصحابي مراكبهم علي قايلين لا تهلك اسى اي من فرط الحزن و
شدة الجزع وتجمل اي اصبر صبرا جميلا قوله شم الانوف لي جمع الاشم من الشمم وهو
ارتفاع في قصبة الانف مع استواء اعلاه وهو صفة مدح عند العرب في الطراز
العلم والمراد ههنا المجد والشرف اي من النمط الاول في المجد والشرف قوله
ويسمى اغارة ومسخا الاغارة في اللغة نهب المال والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية
ظاهر قوله سمر الرماح اي بالرماح السمر وهو جمع اسمر من السمرة وتولون الاسمر قوله
اسى امانصرلي احدى الهمزتين فيه محذوف على نمط قوله تعالى افترى على الله كذبا والاستفهام
انكاري وينيل من الانالة وهي الاعطاء قوله قال الشيخ في المسائل المشكلة له في جواب

بلحقني

بان المراد

بان المراد ببخل الزمان عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان تجويزه وجود مثل له
فكيف يتصور من الاتيان فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا يأتي بمثل لانه لا يجوزه فضلا
عن ان يأتي وانت خبير بانه لا بد ان يعتبر شيء يتعلق به البخل فان قدر مضاف اي بتجويز مثله
لبخل يفهم منه جواز وجود مثله في نفس الامر وعدم تجويز الزمان لبخله فحاصل المقصود
بحاله قوله اعدى الزمان سخاوه لي الاعداء ان يتجاوز الشيء من صاحبه الى غيره
والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى اي لا يعدي شيء شيئا قوله لان المعنى على
المضي والمراد لقد كان فان قلت المعنى وان كان على المضي الا انه عدل الى المستقبل
قصدا الى الاستمرار او حكاية للحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت لما لم يبق بخل الزمان
لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال تأمل قوله قال ابن جني
اي بعلم الزمان لي فالبيت على ما ذكره ابن جني من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك
حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق قوله وقيل انها جمع لهاة وهي الهنة المطبقة
في اقصى سقف الفم وقد يجمع على لهوات مثل عظيات قوله وكذا قول الفاضل الادجاني
ان كان الرواية في اسر على صيغة المعلوم فهو حي بكسر الدال لا غير فاعله
وان روي على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور فهو حي بفتح الدال على انه
مصدر او اسم زمان اي وقت نوديني والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع
بكسر الميم الاولى ايضا موخر العين قوله وقابله لي اي رب جماعة قابلة وسطين
حال من ضمير تساقطها والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والا فهو سلك حسنا بها اي ملاء
بها قيل قول الزمخشري افضل لان فيه صفة المراجعة وهي السوال والجواب كقوله
قال لي يوما سلمان وبعض القول اشنع قال صف عندي عليا ابا ابي واوجز قلت
الى ان اقل ما حكي فيكما بالخ بخرع قوله قال كلما قلت مهلا قال قل لي قلت
كالتمع قال اصف قلت يعطي قال صفني قلت يمنع واجيب بان كون المراجعة من

بعد اعطى [illegible]

المحسنات البديعية محل نزاع ولذا لم يذكرها المص ولو سلم فهي انما يعتبر في السوال المكرر والجواب المعاد قوله ومقيم الظن اى انا مقيم الظن واداعه بالظن محله وهو في القلب في الاماني جمع امنية والعلق الاضطراب والحدوى العطاء قوله وقول ابي الطيب وان عنك لي لغاد لراح وفنا الدار ما امتد من جوانبها مجبك اى انا مجبك قوله في المجلس القاصر اى الممتلي قوله رحب لباح الرحب الوسيع والباع قدر مد اليدين قوله مدى جعفر اى الغاية التي بلغ اليها جعفر قوله وقول ابي تمام يعنى فتحت لان بيت ابي تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية والكناية حيث شبه الضمير باللباس واثبت له شيا من لوازم المشبه به اعني الملبوسية وبين سمية الجازع جازما وذلك يستلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللازم لينتقل الى ملزومه والبيت الاول لا يشتمل على هذه اللطايف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول قوله ان يكون احد البيتين نسيبا يقال نسب الشاعر بالمراة ينسب بالكسر نسبا اى يشبب بها قوله اى المعنى المختلس يقال خلست الشي واختلسته اى استلبته قوله يسلبوا اى على صيغة المجهول قوله وهذا يشملهم وغيرهم ومع بعده في بعض الشروح وروى انه لما بلغ هرون كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيره افضت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قوله قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد ليس من الله بمستنكر البيت فامر هرون باطلاقه وخلع عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع قوله واذا جعلها للعطف رجحت الحاليه لما في العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع محبة الملامة فيه قوله ونعمه معنف لا نعمه مبتدا اي احلى خبره وجدواك اى عطاه مفعول معنف بمعنى سايل قوله وقد ظللت عقبان اعلامه ضحى

العقبان يعنى جمع عقاب الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير لضخمه كذا في الصحاح وقال الخلخالي المراد بعقبان الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤس الاعلام والعقبان جمع عقاب الطير وهو الطاير المعروف الذى يضرب الارنب قوله نوقع الغربه اى الغريبة ما افرسه السباع والميرة الطعام قوله فلم يلم بشيء اى يمكن ان يقال قوله حتى كانها من الجيش المام بمعنى نزول راى غير انها انما تظن كونها من الجيش اذا كانت قريبة محيطة بهم قوله كالحكم بن ابى هبادة اى هبادة اسم امراة والتهلل طلاقة الوجه كاهتزاز والاهتزاز التحرك والمهند السيف المطبوع عن حديد الهند قوله الخطيئة اسم شاعر سمى به لقصره وقيل لدمامته قوله واستعفى فما عفي يقال اعفني من الخروج معك اى دعني منه واستعفاه من الخروج معه اى سأله الاعفاء قوله وكانه قال لا استعمل ذلك السيف الا ظالما او ابن ظالم الى آخر القصة وفي ذلك لان ذلك السيف لما لم يكن حادا صالحا للضرب كان ضرب المقتول به تعذيبا له بزيادة ايلام اياه فكان الضرب بمثله ظلما على المقتول يقال نبا السيف اذا لم يعمل في الضريبه والرجب الخوف والدهش الحيرة والصمصام والصمصامة السيف الصارم لا ينثني واغماد السيف جعله في غمده اى غلافه وان زمان يعاب ذا بن حبا اى مال الى الجهل والفتوة كما عرفته فيما سبق وكبا بمعنى زل ومراغة ام جرير لقبها به الاخطل بانها تتمرغ عليها الرجال والمغادم جمع مغرم على القياس او جمع غرم على خلافه كمحاسن جمع حسن وهو ما يلزم اداؤه كالدين مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة مدح لهم لان وقت حمل المغادم وقت الاحتياج واذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا فما ظنك بها في غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذا فهم الفكر مجانا وظبة السيف طرفه ومناط التهمة هي العقدة التي تعلق على الاذن العنق وكليب اسم قبيلة ووادم اسم رجل قوله واغرب اى اتى بشي غريب بديع قوله

ان كنت ارمعت اي قبل ارمعت تبعدي نفسه وبعلي كالجمعة واجمعت عليه والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في غيرها جزم زايد قوله وهي الخائلة الى وجعة قوله اذا اضاق صدري اي المثبته في البيت لكونه من شوا الغير قوله تمثلت بيتا قوله كانت بلهنية الشبيبة سكرة اي في الصحاح هو في بلهنية من العيش اي سعة وهو ملحق بالخماسي بالف في آخره وانما صارت الالف يا لكسرة ما قبلها والنون زايدة لكن قد اورده في بلهني وحقه ان يذكر في فصل بله من باب الها لانه مشتق من البلة اي هو عيش ابله قد اغفل والنون والبا فيه زايدتان للالحاق بخمعشه والتشبيه الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والتجمل الاتي بشي جميل قوله كانه كان مطويا الا الاحن جمع احنة وهي الحقد اما استهلوا اي صاروا الى السهل وهو الارض اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم قوله وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر وبعده كاني لم اكن فيهم وسيطا ولم يكن نسبتي في آل عمرو قوله قد قلت لما اطلعت اي الوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد احمر والغض بالمعجمتين الطري والمراد به خد الحبيب وروضة آس مفعول اطلعت والآس ورد اخضر كذا في شرح الايضاح لجلال الساشي والمراد به ههنا الشعر النابت على وجهه والذي في اعذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت في موضع العذار واراد الساري بالنصب على انه صفة لعذار الا انه سكنه للضرورة وتوقفا امر من توقف يتوقف اصله توقفن قلبت النون الفا الخفيفة الفا قوله كنا معا امس في بوسي نكابده اي اراد بالامس الزمان القريب لا حقيقته والبوس الشدة والتكابد المقاساة وقذى العين الخبث الذي يقع فيها حالة الالم والوجع قوله تجرعوا اي نال العوالي جمع عالية الرمح وهي ما دخل منه في السنان الى ثلثه والسوابق الخيل

قوله لمعشر اي هو ابن جلا اي ابن رجل وضح امره واشتهر وطلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وهذا كله تهكم به والثنايا جمع ثنية وهي طريق العقبة قوله اللتي والذي استفرضت اي اللتي اعطي والبا بالذي للبدل اي بدل الذي استقرضته والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت او الذي في بالذي وقوله عنت اي خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها قوله اتق المشتبهات اراد بالمشتبهات بسكون الشين المعجمة وكسر البا الشبه التي لا يعرف حلها وحرمتها قوله كقول بعض المغاربة جمع مغربي والتا في الجمع عوض عن يا النسبة قوله على اصاغره متعلق بالتوهم والضمير المجرور عايد الى الانسان والاضافة لادني التلبس والمراد باصاغره هم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله على اصاغره حال مما يخط على معنى صدق ما يخطر بقلبه من جنس التوهم كائنا على اصاغر التوهم فقد ركب شططا قوله لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى اي حوم الهوى قلوبا اي جعلها دائرة حول الحبيب وطير القلوب اي تخاطر فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اي والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقي ادعاء والراغم الذليل واصله الصو الانف بالرغام وهو التراب وذله الليل بمحي الشمس في آخر الهودج والصبغ اللون والمراد بانطواء الثوب الدجي خفاء الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النايم في نومه قوله والنار عطف على الرمضاء او معطوف على عمرو كما ذكره في المختصر فيكون ادق خبر الهما معا قوله وعمرو هو جساس بن مرة فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحارث وجساس هو جساس بن مرة قتل احدهما الآخر وذبحه وطرفه والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية كحسان ولبيد والمتقدمون وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن الحارث فلم بدركه

ر
ق

حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف عليه [illegible] بجرعة ماء فقال جساس تركت
الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو [illegible] فقال تداركني بشربة ماء فنزل اليه واجهز
عليه وبهذا صرح فيما قلته قوله وسمى ابن البسوس ل البسوس اسم امراة
وهي بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعالية ما فوق نجد الى
ارض تهامة والى ما وراء مكة وهي الحجاز والنسبة اليها عالي ويقال ايضا علوي
على غير قياس والمصاهرة الى قوم الزوج منهم والاصهار اهل بيت المراة
فانكرها اي لم يعرفها فشجت اي تنبل قوله وصاحب البسوس واولاده
واغنياه انشدت نفوا العرب لو اصبحت في دار منقذ لما ضيم سعد وهو جار
لابياتي ولكني اصبحت في دار غربة متى يعد فيها الذيب يعد على شاتي والعقر قتل
الابل والغنم ذكرا الابل بعد انى اى اسكنى من هداه يهداه والمفرح الغفلة فاجهزت
عليه يعني على القتيل اي اجهزت قتله ونشب اشتد اي علق وتغلب وبكر قبيلتان
قوله كانه ساورتني ل المساورة المواثبة والصل الحية الدقيقة والرقش
جمع رقشاء وهي الحية التي فيها نقط سواد وبياض ناقع اي بالغ قوله
انا الباذي المطل ل المطل المشرف من اطل عليه اي اشرف ونمير قبيلة ولهذا
انث الضمير العايد اليها واتيح له الشيء اي قدر وانصبا بالنصب على التمييز قوله
قوله تكش ل تكش اي تصوت من الكش وهو صوت الافعى من جلدها
لا من فمه تريش يصلح وتبري من بري القلم نحته قوله برقع وجلال البرقع
للدواب ونساء الاعراب وكذلك البرقوع وجلال جمع جل قوله كليني
بهم ل قوله كليني اي دعني واتركني والهم الحزن ناصب اي ذي نصب والنصب
التعب وصف الهم بالنصب مجاز والتعب لصاحب الهم وليل اقاسيه اكابد
اهواله وبطيء الكواكب السير كناية عن طول الليل قوله فراق ومن فارقت غير مذمم ل

مطلع

مطلع قصيدة مدح بها كافور الاخشيدي لما قصد مصر فارق سيف الدولة وقصده
يراد من المفارق سيف الدولة ومن [illegible] المقصد كافور قوله فؤاد ما تسليه
المدام ل اي لنا فؤاد وما نافية والمدام الخمر وقوله مثل ما يهب اللئام كناية عن قصر العمر
قوله وفي الغزل ل مغازلة النساء محادثتهن ومراودتهن وفي المثل اغزل من امرء
القيس والاسم الغزل وقيل الغزل مدح الاعضاء الظاهرة والمديح مدح الامور
الباطنة قوله وينبغي ان يجتنب في المدح ما يتطير به روي انه لما بنى المعتصم
بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحاق الموصلي يا دار غيرك
البلى ومحاك يا ليت شعري ما الذي ابلاك فتطير المعتصم وامر بهدمه قوله
وتقول ل اي الغزو الساري ل وما بعد البيت المذكور وابوز كم طل ابناي
فقوني مضحك والعقل مبك بقي الدولة اعتبروا فاني اخت الملك [illegible] بسيف
ملك وقد كان يستطال على البرايا ونظم جمعهم في سلك ملك فلو شمس الضحى جاءته
يوما لقال لها عتوا اغربي منك ولو ذهب النجوم انت رضاه يابى ان يقول رضيت
عنك فامسى بعد فرح البرايا اسير القبر في ضيق وضنك اقدر انه لو عاد يوما الى
الدنيا تسربل ثوب نسك يقال فرعت قومي اي علوتهم بالشرف او بالجمال
والضنك الضيق قوله السيف اصدق انباء من الكتب ل المراد من الكتب
كتب النجوم وحد السيف جانبه الذي يباشر الضربة والحد الثاني بمعنى الحاجز وقوله
بيض الصفائح مبتدا خبره جملة في متونهن له والصفائح جمع صفيحة وهي
السيف العريض والمراد بسود الصحائف كتب التنجيم وبالعيب الريب
والشك قول المنجمين ان عمورية لا يفتح قوله فيمن عرضت اشكاية عظيمة بعمري
الشكاة امر يشتكي منه وبعد البيت المذكور ولكنهم اهل الحفائظ والندى فهم بلكان
الزمان خصوم فان بات منها فهم وعك عليه ففيها خراج منهم وكلوم الحفايظ جمع

قول المنجمين ان عمورية لا تفتح

ل